الوسيلة والبلاغة
في شرح «موجز البلاغة»

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ ـــ ٢٠١٩م

الوسيلة والبلاغة

في شرح «موجز البلاغة»

للعلامة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور

(ت١٣٩٣هـ)

تأليف

عبد الله بن صالح الفوزان

دار ابن الجوزي

[17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d | سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد..

فهذا شرحٌ حررته على كتاب «**موجز البلاغة**» للعلامة الشيخ: محمد الطاهر ابن عاشور المتوفى (١٣٩٣هـ) خدمت نصوصه بأسلوب سهل وتعبير واضح، وشرحت أمثلته من الكتاب والسُّنَّة، وكذا ما فيه من الأمثال والشعر، واجتهدت في تحريره قدر الاستطاعة.

وقد سلكت في شرحه **المنهج الآتي**:

١ ـ قدمت لهذا الشرح بترجمة موجزة للمؤلف العلامة الشيخ: محمد الطاهر ابن عاشور، ثم تحدثت عن أهميَّة علم البلاغة وحاجة طالب العلم إلى الإلمام بمسائله ولو على صفة الإيجاز، ثم تحدثت عن هذا الكتاب «موجز البلاغة» مبينًا فائدته، ومنزلته من كتب البلاغة، وأهم المعالم البارزة فيه.

٢ ـ شَرْحُ كلام ابن عاشور بأسلوبٍ سهلٍ وعبارة واضحة، للوقوف على مسائل البلاغة وقواعدها، وما تحتاج إليه من الأمثلة، وقد استفدت من تعليقات ابن عاشور في بعض المواضع، وجعلته ضمن شرح المتن، وقد أشير إليه، وهو قليل جدًّا.

٣ ـ العناية ببلاغة القرآن والحرص على إبراز أسرار التعبير القرآني وإدراك ما فيه من خصائص البيان، وزيادة بعض الأمثلة من القرآن لتوضيح هذا الغرض النفيس، وأرجو ألا يكون ذلك استطرادًا أو خروجًا على منهج المؤلف..

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

٤ ـ العناية بأبيات الشعر التي مثَّل بها ابن عاشور بعزوها إلى مصادرها، ونسبة ما لم ينسب إلى قائله ـ إن أمكن ـ وشرح غريبها، وبيان معانيها، وقد جاء في الكتاب أبيات لا وجود لها في كتب البلاغة؛ فاحتاجت للرجوع إلى الدواوين الشعرية وما في بابها من كتب الأدب؛ فراجعتها ووثقتها، وإن كان ثمة اختلاف أشرت إليه قدر الاستطاعة.

٥ ـ زيادة بعض الأمثلة التي لها أثر في توضيح القاعدة البلاغية، وإثراء المادة العلمية، وقد يُمثل بأمثلة غير مسلَّمة من جميع الوجوه، أو تختلف في تقريرها نظرة العلماء، وهذا لا يؤثر، لأن من قواعد الأصول: أن المثال لا يُعترض؛ لأن المراد منه بيان القاعدة، فيكفي فيه الفرض ومطلق الاحتمال(١).

٦ ـ ترجمتُ للأعلام الواردة في الكتاب من شعراء وكُتَّاب وغيرهم ترجمة موجزة، وجعلت ذلك في حاشية الكتاب.

٧ ـ تَمَّ ضبط المتن بالشكل الكامل، لتسهيل قراءته على دارس البلاغة، وتحصينه من الخطأ معنًى وإعرابًا.

٨ ـ لم أُكثر من عزو المعلومات إلى مصادرها؛ خشية إثقال الكتاب بالحواشي، وإنما اكتفيت بعزو ما له أهمية من النقول ونحوها، وقد عزوت إلى بعض المجلات العلمية لقصد إرشاد القارئ إلى أن هذا الموضوع قد بُحث.

كما أنني رجعت إلى مؤلفات معاصرة؛ نظرًا لسهولة تعاريفها، وكثرة أمثلتها ووضوحها.

٩ ـ أودعتُ في هذا الشرح جملًا متعددة منثورة في أبوابها، وهي بمثابة قواعد بلاغية يستفاد منها، ولعل القارئ الكريم يتأنى في التأمل؛ ليحصل عليها.

---

(١) انظر: «نشر البنود على مراقي السعود» (ص٢٣٨)، و«أضواء البيان» (٤/ ٢٧٣).

١٠ ـ لا أدعي الكمال ولا مقاربته في هذا الشرح، فقد أكون فهمت كلام ابن عاشور في بعض المواضع على غير معناه، أو حملته على غير مراده، ولكن حسبي أني بذلت جهدي في تحريره، لذا أرجو من القارئ الكريم ـ ولا سيما المتخصص ـ أن يُهدي إليَّ ما يراه من ملحوظات.

١١ ـ الاعتماد على الطبعة القديمة التي طبعت في المكتبة العلمية بتونس سنة (١٣٥١هـ) تقريبًا، وقد صورتها دار أضواء السلف سنة (١٤٢٦هـ) فهي من أجود الطبعات ـ في نظري[(١)] ـ، ولم يتيسر لي الحصول على نسخةٍ خطيةٍ لهذا الكتاب ـ كعادتي في شرح المتون ـ بعد بذل الجهد، ولعل الله أن ييسر ذلك.

هذا، وقد نشأت علاقتي بالبلاغة وظهرت رغبتي فيها منذ دراستها في المعهد العلمي، ثم في كلية الشريعة في الرياض، ثم وفقني الله تعالى لتدريسها من عام (١٣٩٤) عدة أعوام في المعهد العلمي، وفي بعض الدورات العلمية، ثم الاستفادة منها في بعض ما أنعم الله به عليَّ من شروح الحديث وغيرها، ومع ذلك لا أعدّ نفسي من أربابها ولا المتخصصين فيها الذين مَنَّ الله تعالى عليهم بسعة الاطلاع، وقوة البيان، وجمال الأسلوب، وذلك لقصور باعي وقلة بضاعتي، لكني أردت أن أُدليَ بدلوي بين الدّلاء، وأضربَ بسهمي في هذا الميدان، مشاركًا الباحثين بالإسهام في خدمة البلاغة من خلال شرح هذا «الموجز»، والحرص على تقريبها للطلاب وتحبيبها إليهم، وسميته: «**الوسيلة والبلاغة في شرح موجز البلاغة**»[(٢)].

---

(١) فيه طبعة أخرى لـ«موجز البلاغة» جاءت ضمن «جمهرة مقالات ورسائل ابن عاشور» (٣/ ١١٨٠ ـ ١٢٥٥) بعناية محمد الطاهر الميساوي، خدم هذا المتن بعزو أمثلته إلى مصادرها، وقد استفدت منه، ولم يذكر أنه اعتمد على نُسخ خطية، والظاهر أنه اعتمد على النسخة القديمة المذكورة، لكن حصل عنده سقطٌ في أكثر من موضع، أثابه الله تعالى.

(٢) بين البلاغة الأولى والثانية جناس تام؛ لأن الأولى بمعنى البُلغة والوصول إلى المراد، والثانية مراد بها هذا العلم.

فإن رأيت أيها القارئ الكريم في هذا الشرح شيئًا من الضعف في الأسلوب، أو الخلل في تطبيق القاعدة، أو سوء الفهم، فأنا معترف بقصوري وتقصيري، «ولا أُسَلِّمُ نفسي عن خطأٍ وزللٍ، ولا أعصم قولي عن وَهَمٍ وخَطَلٍ»(١).

والله أسألُ أن ينفعَ بهذا الجهد؛ إنه سميع قريب مجيب.

وكتبه:
عبد الله بن صالح الفوزان
لليلتين بقيتا من شهر ذي الحجة خاتمة
شهور عام تسعة وثلاثين وأربعمائة وألف
القصيم/بريدة
Alfozan.net@gmail.com

(١) مقتبس من كتاب «الطراز»، للعلوي (١/ ٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

ترجمة موجزة لابن عاشور[(١)]

❍ نسبه وولادته:

هو العلامة الشيخ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر ابن عاشور، وأسرة آل عاشور اشتهرت بالعلم والفضل في تونس، وطار صيتها في العالم الإسلامي، وهي أندلسية الأصل، انتقلت إلى «سَلَا» بالمغرب، ومن بعد ذلك نزحت إلى تونس.

ولد ابن عاشور بِقَصْرِ جده للأم الوزير محمد بوعتُّور، بالـمَرْسَى من ضواحي عاصمة تونس، في جمادى الأولى سنة (١٢٩٦هـ).

❍ نشأته وطلبه للعلم:

نشأ ابن عاشور في كنف جده ـ آنف الذكر ـ وعناية والده، وتلقى بفضل الله تعالى ثم برعايتهما تعليمًا أصيلًا وتربيةً فذة، وبعد دخوله الكُتَّاب وحفظه للقرآن الكريم وبعض المتون العلمية التي تعد مبادئ لضروب الفنون والعلوم، التحق سنة (١٣١٠هـ) بالجامع الأعظم جامع الزيتونة لطلب العلم، وتخرج فيه سنة (١٣١٧هـ)، وكانت المواد التي تدرَّس بهذا الجامع متنوعة بين مقاصد ووسائل، وعلى هذا الأساس درس علوم الوسائل من الأصول، وعلوم

(١) ترجم لابن عاشور كثيرون، ومن أجمع ما كُتب عنه «شيخ الإسلام محمد الطاهر ابن عاشور»، للشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة، كما ترجم له صديقه محمد الخضر حسين، وكذا من قاموا بتحقيق كتبه، ومع هذا لا يوجد له ترجمة علمية ضافية تفي بجميع جوانب حياته ومنزلته العلمية وآثاره على وجه التفصيل؛ فالرجل لم يعطَ حقه من التعريف وإظهار نبوغه في شتى العلوم، وما له من تراث عظيم. انظر: مقدمة «مقاصد الشريعة الإسلامية» (ص٢٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

الحديث، والنحو، والصرف، والبلاغة، والمنطق، وعلوم المقاصد كتفسير القرآن، والقراءات، والحديث، والعقيدة، والفقه، وغيرها.

○ شيوخه:

تخرج ابن عاشور على طائفةٍ من علماء عصره، **ومنهم**:

- الشيخ عبد القادر التميمي، وتلقى على يديه تجويد القرآن وعلم القراءات.

- الشيخ محمد النخلي، درس عليه «القطر» و«شرح المكودي على ألفية ابن مالك»، و«مختصر السعد» في البلاغة، و«التهذيب» في المنطق، و«شرح الورقات» للحطَّاب في أصول الفقه، و«التنقيح» في الفن نفسه للقرافي، وغيرها.

- وقرأ على الشيخ محمد الشريف «الأزهرية» و«القطر» و«شرح المكودي على الألفية»، و«السُّلَّم» في المنطق.

- وأخذ عن الشيخ عمر ابن عاشور «لامية الأفعال» وشروحها في الصرف، و«تعليق الدماميني على المغني» في النحو، و«مختصر السعد» في البلاغة، و«الدردير» في الفقه، و«الدرَّة» في علم الفرائض، إلى غير ذلك من مشايخه.

○ حياته العلمية:

عاش ابن عاشور حياة علمية فريدة مليئة بجلائل الأعمال وأنواع من العطاء في شتى العلوم والمعارف، وذلك بفضل الله تعالى ثم بحفظه لوقته واستفادته من ساعات العمر التي أنعم الله تعالى بها عليه، فقد حباه الله تعالى فسحة في الأجل فعاش ستة أو سبعة وتسعين عامًا، وهو في ذلك كله ممتعٌ ببدنه وبكامل قواه الفكرية والعقلية إلى قُبيل وفاته بساعات، يقول تلميذه الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة رَحِمَهُ اللَّهُ: «شيخنا الطاهر ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ لا تراه في بيته إلا وهو يكتب أو يصلي أو يستقبل الزائرين»[(١)].

---

(١) «الأزهار المتناثرة على المقدمة العاشرة»، للدكتور عبد المحسن العسكر (ص٣١).

لقد كان ابن عاشور حريصًا على التعليم، محبًّا للتدريس، متجهًا لنفع الناس، يلقي دروسه في جامع الزيتونة، وفي بعض مساجد تونس، وفي بيته؛ فأثمر ذلك علمًا جمًّا، وتراثًا عظيمًا اجتمعت فيه أدوات التأليف من سعة العلم، وخصوبة الذهن، وسيلان القلم، قال ابنه الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور: «ومن شدة نشاطه أنه ما دَرَّسَ مادة إلا وضع فيها كتابًا»[(١)].

ويذكر تلميذه الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة أن تفسيره «التحرير والتنوير» كان أصله دروسًا ألقاها الشيخ محمد الطاهر في مادة التفسير على طلابه بجامع الزيتونة، ثم دونها محررة في هذا الكتاب، ثم ذكر ما يؤيد ذلك[(٢)].

❍ مكانته العلمية:

يعد ابن عاشور من محاسن العصر ونوادر الرجال، فهو إمامٌ متبحرٌ في جميع العلوم، مستقلٌّ في الاستدلال، وافر الاطلاع، فهو لغوي محقق بالمعنى الواسع لعلوم اللغة، خدم الكثير من كتب اللغة والأدب ودواوين الشعر، منها ما نشر ومنها ما لا يزال مخطوطًا، أما في التفسير فيكفي لمعرفة مكانته فيه الإحالة على موسوعته: «تفسير التحرير والتنوير»، وأما في الحديث فله إسناد جامع للصحيحين إلى جانب تحقيقاته وشروحه على «موطأ الإمام مالك» و«صحيح البخاري»، أما رسوخ قدمه في الفقه وأصوله فيكفي شاهدًا له كتاب «المقاصد»، وشرحه المسهب وتحقيقاته المتينة على كتاب «تنقيح الفصول في الأصول» للقرافي، وله الأمالي على كتاب «مختصر خليل» وغير ذلك.

❍ أعماله:

تقلد الشيخ ابن عاشور كثيرًا من الأعمال الإدارية الكبار، وتقلَّب في درجات التدريس حتى أضحى من ذوي الرتب العالية، وأفاد طلبته بضروبٍ من

(١) «نظرية المقاصد عند ابن عاشور» (ص٨٨).
(٢) انظر: «مجلة مجمع اللغة العربية» في مصر عدد (٥٤) (ص١٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

التحقيقات النادرة في مختلف فنون العلم، ومن أبرز تلك الأعمال:

سُمي «نائب الدولة لدى النظارة العلمية»[1] سنة ١٣٢٥هـ.

وعُين عضوًا بمجلس القضاء الأعلى سنة ١٣٢٨هـ.

ثم شيخًا للجامع الأعظم سنة ١٣٥١هـ.

وإثر استقلال البلاد عُين عميدًا لجامعة الزيتونة سنة ١٣٧٥هـ.

○ ومن أعماله الشرعية:

عُين قاضيًا مالكيًّا بالمجلس الشرعي سنة ١٣٣٢هـ.

ثم مفتيًا في رجب سنة ١٣٤١هـ.

فشيخ الإسلام المالكي سنة ١٣٥١هـ.

ونظرًا لمكانته العلمية وتبحُّره في علوم العربية وآدابها تم انتخابه عضوًا في مجمعي اللغة العربية في القاهرة ودمشق.

وله مشاركة في الموسوعة الفقهية في الكويت.

وله الكثير من المقالات في مجلة الهداية الإسلامية وغيرها.

○ آثاره العلمية:

ترك ابن عاشور لهذه الأمة تراثًا كثيرًا في شتى الفنون، منه ما هو مطبوع، ومنه ما هو مخطوط، وهي تزيد على أربعين كتابًا:

١ ـ وأهم هذه الآثار وأشهرها على الإطلاق: «تفسير التحرير والتنوير» في خمسة عشر مجلدًا، كانت بداية تأليفه عام ١٣٤١هـ وفرغ منه عام ١٣٨٠هـ، فكانت مدة تأليفه أربعين عامًا إلا أشهرًا.

كتب ابن عاشور هذا التفسير بأسلوبٍ بليغٍ أخَّاذ، شديد الأسر، مُحكم النسج، وقد حوى علومًا كثيرة، ومعارف شتى تدل بجلاء على علو كعبه، وغزارة علمه، ووفرة اطلاعه، ومنهجه التربوي، ونظراته الإصلاحية،

---

(١) هي الهيئة المشرفة على التعليم.

وقد كان لإعجاز القرآن وقواعد البلاغة وتطبيقاتها النصيب الأوفر في هذا التفسير، فجاء حافلًا بدقائق البلاغة وأفانينها وأسرارها، فلا تكاد تمر آية دون أن يبين اشتمالها على فنٍّ أو أكثر من فنون البلاغة، ولا نبالغ إذا قلنا: إنّ هذا التفسير خير تطبيق عملي لقواعد البلاغة على آيات القرآن الكريم(١)، ولذا ظهرت رسائل علميّة حول هذا التفسير في جوانب متعددة من الفنون العلمية تزيد على الخمسين رسالة، وكان للمسائل البلاغية النصيب الأوفر، سواء ما كان منها في مسائل البلاغة عمومًا، أم في أبواب خاصة من هذا الفن، وقد حظيت بمادة غزيرة، وفوائد نفيسة من معين هذا التفسير.

وقد قدم ابن عاشور لتفسيره بعشر مقدمات نفيسة، ضَمَّنَهَا العلوم التي يحتاج إليها المفسر، أرادها الشيخ «عونًا للباحث في التفسير، ومغنية له عن مُعاد الكثير»(٢)، ومنها: «المقدمة العاشرة في إعجاز القرآن»، وما يضم إلى ذلك من علوم البلاغة(٣).

ومن المآخذ على هذا التفسير النفيس: التأويل في أغلب آيات الصفات، اعتمادًا على مذهب الأشعرية الذين هم إحدى فرق المؤولة «المعطلة» في الصفات، ولو وُفِّقَ ابن عاشور في اعتماد مذهب أهل السُّنَّة في هذا الباب العظيم لكان تفسيره في طليعة كتب التفسير.

○ ومن مؤلفاته ـ أيضًا ـ:

٢ ـ «كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ».

(١) راجع: «مدخل لتفسير التحرير والتنوير»، لابن عاشور، تأليف الدكتور: محمد بن إبراهيم الحمد.

(٢) «تفسير التحرير والتنوير» (١/ ٩).

(٣) طبعت هذه المقدمة في حلة قشيبة وتعليقات نفيسة، بعنوان: «الأزهار المتناثرة على المقدمة العاشرة»، للدكتور: عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، أثابه الله تعالى، وقد استفدت منها.

٣ ـ «النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح».

٤ ـ «مقاصد الشريعة الإسلامية».

٥ ـ «أصول الإنشاء والخطابة».

٦ ـ «شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام».

٧ ـ «موجز البلاغة» وسيأتي الكلام عنه.

٨ ـ «﴿أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ۝٨١﴾ [هود: ٨١]» ألفه في بواكير حياته، وهو دليل على عقليّةٍ تربويّةٍ فذة، تنشد الإصلاح والرفع بمستوى التعليم الشرعي.

٩ ـ «جمهرة مقالات ورسائل الشيخ الإمام: محمد الطاهر ابن عاشور» في أربعة أجزاء، اشتملت على بحوث ومقالات نفيسة في شتى الفنون. وهذه كلها مطبوعة.

❍ ثناء العلماء عليه:

تتابع العلماء في الثناء على الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، ووصفوه بأوصاف كثيرة تُنبئ عن علوّ شأنه، وتمكنه من الفنون، وأبانوا عما له من المنزلة بين علماء عصره، يقول صديقه في الطلب الشيخ محمد الخضر حسين شيخ الأزهر: «شبَّ الأستاذ على ذكاء فائق، وألمعية وقّادة، فلم يلبث أن ظهر نبوغه بين أهل العلم، ولما كان بيني وبينه من الصداقة النادرة المثال، كنا نحضر دروس بعض الأساتذة جنبًا لجنب... وكنت أرى شدة حرصه على العلم، ودقة نظره متجليتين في لحظاته وبحوثه»، ويقول: «وللأستاذ فصاحة منطق، وبراعة بيان، ويضيف إلى غزارة العلم وقوة النظر صفاء الذوق، وسعة الاطلاع في آداب اللغة... فكنت أرى إنسانًا لهجته الصدق، وسريرة نقية من كل خاطر سيئ، وهمة طمَّاحة إلى المعالي، وجِدًّا في العمل لا يمسُّه كَلَلٌ، ومحافظة على واجبات الدين وآدابه، وبالإجمال: ليس إعجابي بوضاءة أخلاقه وسماحة آدابه بأقل من إعجابي بعبقريته في العلم»[١].

---

(١) من مقال: «تونس وجامع الزيتونة»، للشيخ محمد الخضر حسين (ص١٥٦ ـ ١٥٧) =

وقال الشيخ محمد البشير الإبراهيمي: «عَلَمٌ من الأعلام الذين يَعدّهم التاريخ الحاضر من ذخائره، فهو إمامٌ متبحِّر في العلوم الإسلامية، مستقلٌّ في الاستدلال، واسع الثراء من كنوزها، فسيح الذرع بتحمُّلها، نافذ البصيرة في معقولها، وافر الاطلاع على المنقول منها، أَقرَأَ، وأفاد، وتخرَّجت عليه طبقاتٌ ممتازة في التحقيق العلمي...»(١).

❍ وفاته:

توفي ابن عاشور بعد علة يسيرة ألمَّت به، حيث أدى صلاة العصر، ثم توفاه الله تعالى قبل صلاة المغرب من يوم الأحد الثالث عشر من شهر رجب عام ١٣٩٣هـ، رحمه الله وأنزله منازل الأبرار.

= ضمن «موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين» الجزء الحادي عشر.

(١) «آثار الشيخ محمد البشير الإبراهيمي» (٣/ ٥٤٩).

أهمية علم البلاغة والحاجة إلى دراسته

البلاغة علمٌ جليل القدر، رفيع المنزلة، بالغ الأهمية، كيف لا وهو متعلقٌ بكتاب الله تعالى المعجز ببيانه وفصاحته وجزالة ألفاظه وبلاغة تركيبه، إضافة إلى وجوه الإعجاز الأخرى، ثم كَلَامِ رسوله ﷺ الذي هو «أفصح العرب لسانًا، وأوضحهم بيانًا، وأعذبهم نطقًا، وأَسَدُّهُمْ لفظًا، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب»[(١)]، ثم كلام العرب من شعر ونثر، وخُطب وحِكَمٍ وأمثال.

وعلوم البلاغة هي التي تتناول صياغة المعنى بألفاظ مناسبة لحال الخطاب ومقام الكلام من جهة، والتفنن في أداء هذا المعنى بأساليب عدة، وطرق مختلفة من جهة أخرى، مع ما يضاف إلى ذلك من تزيين الألفاظ أو المعاني بألوان البديع التي يطلبها السياق، ويستدعيها المقام، وتجعل الكلام مقبولًا عند سامعه.

إن طالب العلم الذي يرغب في الأخذ من كل فنٍّ بطرف لا يستغني عن علم البلاغة، ولا سيما في مجال فهم النصوص من الكتاب والسُّنَّة، وقد كان للبلاغيين عناية فائقة في اعتماد الحديث الشريف شاهدًا بلاغيًّا رفيعًا بعد كلام الله تعالى، وهم في ذلك المنحى أكثر تحررًا من اللغويين والنحاة، وأعظم قدرةً على تحسس ما في كلام رسول الله ﷺ من بلاغة فاقت كلام العرب[(٢)]، وفي ذلك ما يدل على أهمية علم البلاغة من جهة، وما يدل على

---

(١) «النهاية»، لابن الأثير (١/ ٤).

(٢) انظر: مجلة «دراسات عربية وإسلامية» العدد: الثاني، السنة: الثانية سنة ١٤٠٢هـ، (ص٣٢٧)، و«معالم البيان في الحديث النبوي» (ص٨١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

عمق الوشائج بين المباحث البلاغية والعلم الشرعي من جهة أخرى.

والحاجة داعية إلى دراسة البلاغة، والعناية بها؛ وذلك لما لها من فوائد جمة ومزايا متعددة، **أهمها**:

١ ـ الوقوف على بلاغة القرآن، وإدراك مواطن الإعجاز فيه وما أودعه الله من خصائص البيان، وأسرار التعبير «ليظهر من جَرَّاءِ ذلك كيف تفوق القرآن على كل كلام بليغ، بما توفر فيه من الخصائص التي لا تجتمع في كلام آخر للبلغاء حتى عَجَزَ السابقون واللاحقون منهم عن الإتيان بمثله»[(١)].

قال أبو هلال العسكري: «إن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأَخَلَّ بمعرفة الفصاحة، لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصَّه الله به من حسن التأليف، وبراعة التراكيب، وما شحنه به من الإيجاز البليغ والاختصار اللطيف، وضمَّنه من الحلاوة، وجلَّله من رونق الطلاوة، مع سهولة كَلِمِهِ وجزالتها وعذوبتها وسلاستها إلى غير ذلك من محاسنه التي عَجَزَ الخلق عنها، وتحيرت عقولهم فيها...»[(٢)].

٢ ـ احتياج المفسر إلى علم البلاغة؛ لأن علاقة تفسير القرآن بعلم البلاغة علاقة أصيلة، وقد شنَّع الزمخشري على من يتصدّى للتفسير وهو بهذا العلم غير بصير[(٣)]، وقال أبو هلال العسكري في مقدمة كتابه: «إن أحقَّ العلوم بالتعلم، وأولاها بالتحفظ، بعد المعرفة بالله جلَّ ثناؤه، علم البلاغة، ومعرفة الفصاحة، الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى...»[(٤)].

ويقول الزركشي: «هذا العلم ـ البلاغة ـ أعظم أركان المفسر، فإنه لا بد من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز من الحقيقة والمجاز وتأليف النظم»[(٥)]. ويقول ابن عاشور: «ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التفسير؛ لأنهما

(١) «تفسير التحرير والتنوير» (١/ ١٠١).
(٢) «كتاب الصناعتين» (ص٩).
(٣) «الكشاف» (١/ ١٥).
(٤) «كتاب الصناعتين» (ص٩).
(٥) «البرهان» (١/ ٣١١).

وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز، ولذلك كان هذان العِلْمَانِ يُسَمَّيانِ في القديم علم دلائل الإعجاز»[١].

ويلي المفسِّر في الحاجة إلى علم البلاغة مدرِّس التفسير، ومن يقرأ في كتب التفسير التي تُعنى بالمباحث البلاغية، وذلك لفهم ما يعرضه المفسرون الذين لهم عناية بهذا الفن أثناء تفسيرهم الآيات، وبدون الإلمام بمسائل البلاغة يفوت هؤلاء شيءٌ كثير.

٣ ـ الوقوف على خصائص الكلام البليغ ومعرفة سماته وأوصافه، وتحليل النصوص والتعرف على دقائق المباني والوقوف عليها؛ لأن البلاغة تمدّنا بالأصول والمقاييس التي بها نَقْدِرُ أقدار الكلام، ونميز بين أنواعه، وبذلك يستطيع دارس البلاغة، التفريق بين جيد القول ورديئه، والقارئ إذا لم يفرّق بين كلامٍ جيدٍ وآخر رديء، ولفظٍ حسنٍ وآخر قبيح، وشعرٍ نادرٍ وآخر بارد، بان جهله، وظهر نقصه[٢].

٤ ـ تمكين الدارس ـ ومثله المتكلم من خطيب ومحاضر ـ أن يؤلف كلامًا بليغًا في أي غرض يريد، بحيث يختار من الألفاظ والتراكيب ما يطابق الحال، وما يسترعي انتباه السامع ويجلب إصغاءه[٣]، وذلك بمعرفة ما يلائم السياق من الجمل التي يختارها المتكلم، ومعرفة ما يتوارد عليها من تقديم أو تأخيرٍ أو حذفٍ أو ذكر، أو مجيء الكلام بأسلوب الخبر، أو أسلوب الإنشاء، وغير ذلك مما يستدعيه السياق ومقام الكلام وحال المخاطب.

ومع فوائد البلاغة والحاجة إليها فإنك ترى أن هذا العلم لم يُعْطَ حقه من العناية، ولم يَظهر له من الاهتمام ما هو جدير به، وليس عدم الاهتمام بالبلاغة وليد هذا العصر؛ بل قد شكى العلماء السابقون ضعف إقبال الناس

(١) «التحرير والتنوير» (١/ ١٩).
(٢) انظر: «كتاب الصناعتين» (ص١٠ ـ ١١).
(٣) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٩٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

على هذا العلم وقلة أنصاره مع ما له من المكانة العالية والشرف الرفيع، يقول القاضي أبو بكر الباقلاني (٤٠٣): «واعلم أن هذا علم شريف الـمَحَلِّ، عظيم المكان، قليل الطلاب، ضعيف الأصحاب، ليست له عشيرة تحميه، ولا أَهْلُ عِصْمةٍ تَفْطَنُ لما فيه، وهو أدق من السِّحْرِ، وأهول من البحر، وأعجب من الشِّعْرِ»[(١)]. وقريب من هذا ما ذكر عبد القاهر الجرجاني (٤٧١) في مقدمة «دلائل الإعجاز» وكذا السكاكي (٦٢٦) في «مفتاح العلوم». وابن النقيب (٦٩٨) في مقدمة «تفسيره»[(٢)].

لذا فالواجب على القائمين على الدروس والدورات العلمية إعطاء البلاغة حقها من العناية، وذلك بوضع دروس للبلاغة يَتِمُّ فيها توجيه الطلاب نحو هذا العلم النفيس، وإعطاؤه حَقَّهُ من العناية، وإبراز فوائده؛ لأنه لم يَـحْظَ بالمكانة اللائقة به من بين الدروس، وقد جعل العلماء مكانة البلاغة بعد النحو والصرف بالنسبة للطالب المبتدئ[(٣)].

وعلى هؤلاء القائمين الدقة في اختيار المتون والمناهج البلاغية المناسبة لمستوى الدارسين، والحرص على إعطائهم نبذة كافية عن كتب البلاغة وما يحسن قراءتها منها مما يناسب مستواهم.

---

(١) «إعجاز القرآن» (ص١٨٤).

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٦)، و«مفتاح العلوم» (ص٤١٤، ٤٢٢)، مقدمة «تفسير ابن النقيب» (ص١٥)، و«البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد»، للدكتور: عبد المحسن العسكر (ص١٩).

(٣) انظر: «أدب الطلب»، للشوكاني (ص١٩٣).

دراسة كتاب «موجز البلاغة»

«موجز البلاغة» كتابٌ نفيس، صغيرٌ حجمه، غزيرةٌ فوائده، كتبه ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ منهجًا دراسيًّا ليكون بأيدي الطلاب المبتدئين في دراسة علم البلاغة، ولذا قصره على المسائل المشهورة في علوم البلاغة الثلاثة، وحَرَصَ فيه على سهولة الأسلوب، والتوضيح بالمثال، وإظهار التذوق الجمالي للنصوص؛ لئلا تبقى البلاغة مجرد حدود وتعريفات مدرسية، خالية من التذوق وإدراك مواطن الحسن والجمال، وهذا هو المنهج المفيد في دراسة البلاغة وتدريسها، ولا سيما فيما يتعلق بإعجاز القرآن وبلاغته، ولم يكثر من التقسيم والتفريع؛ لئلا يتشتت ذهن الطالب.

افتتح هذا الموجز بمقدمة اتسمت بجزالة الأسلوب وقوة البيان وسعة الاطلاع على معاجم اللغة وكتب الأدب والأمثال، أبان فيها عن هدفه من تأليف هذا الموجز، وهو إيجاد كتاب في البلاغة مناسب للطلاب المبتدئين، لعدم تحقق المنهجية الصحيحة التي يسير عليها دارسو البلاغة، ثم عَرَّف البلاغة وأطال في تعريفها، لتتضح معالمها للطالب المبتدئ، ثم ذكر أقسامها الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، معرفًا كل قسم، ثم تحدث عن تاريخ البلاغة، والمراحل التي مرت بنشأة هذا العلم، ثم شرع يتكلم على علم المعاني، ثم البيان، ثم البديع، وكان لعلم المعاني النصيب الأوفر في هذا الموجز، وذلك لأنه ـ كما ذكر ابن عاشور ـ هو معظم البلاغة، والحاجة إليه أكثر، ولا سيما في حق من أكرمه الله تعالى بتفسير القرآن، أو صار له عناية بالوقوف على إعجازه وسر بلاغته.

وفي أثناء شرحي لهذا الموجز اتضح أن فيه معالمَ ومزايا حسنةً جديرة

بالإبراز، لتكون ـ بتوفيق الله تعالى ـ من الحوافز لدراسة هذا الموجز، **وأهمها ما يلي**:

١ ـ الإيـجاز، وهو مطلبٌ أصيل في المتون العلمية التي يتم اختيارها للطلاب المبتدئين.

٢ ـ سهولة الأسلوب ووضوحه في تقرير المعنى، على أنه حصل في «الموجز» بعض الأساليب الرفيعة التي قد يصعب فهمها على الطالب المبتدئ، كما في مواضع من «الفصل والوصل» و«الاستعارة» وغيرهما.

٣ ـ العناية بالأمثلة ـ كما تقدم ـ وقد يمثل بأكثر من مثال.

٤ ـ حصل اختلاف في بعض الأمثلة من القرآن في هذا «الموجز» عما قرره ابن عاشور في «تفسيره» وقد يكون ما جاء في التفسير رأيًا رآه لأنه متأخر في الجملة عن هذا «الموجز» كما سيأتي في آخر الشرح.

٥ ـ ومن المعالم الواضحة حول الأمثلة أن ابن عاشور لم يقتصر على أمثلة البلاغيين من الشعر؛ بل ساق أمثلة أخرى لا وجود لها في كتب البلاغة ـ حسب اطلاعي ـ، ولعل مَرَدَّ ذلك أن ابن عاشور كان واسع الاطلاع له عناية بالأدب، إضافة إلى أنه خدم عددًا من دواوين الشعر، فذكر منها أمثلة لم يسبق إليها.

٦ ـ ظهرت شخصية ابن عاشور في هذا الموجز ظهورًا بينًا، فلم يكن مجرد ناقل أو مُختصِر، وإنما يذكر التعريف بأسلوبه، ثم يسوق الأمثلة ويعلق عليها بما يوضح معناها، وقد يتعقب غيره، وهذا قليل.

٧ ـ جاء في مواضع قليلة من «الموجز» تعليقات نفيسة في الحاشية بمثابة الإيضاح لبعض المواضع في الأصل، أو التمثيل بشيءٍ عثر عليه ابن عاشور ولم يُسبق إليه، وقد استفدت من بعضها دون أن أشير إليه.

٨ ـ ومع نفاسة هذه المعلومات المدونة في هذا «الموجز» إلا أن ابن عاشور نثرها تحت عناوينها، فلم يكن له عناية بالترتيب والتقسيم والترقيم الذي يحتاجه الطالب المبتدئ، تجد هذا واضحًا في عدد من الأبواب، ومن

ذلك باب الفصل والوصل. وقد يكون لابن عاشور وجهة نظر في ذلك.

وبالجملة فهذا الموجز بأسلوبه وأمثلته وما عليه من تعليقات يدل على مكانة الرجل في العلم، وتعمّقه في البلاغة، وسعة اطلاعه، وتنوع ثقافته. جعل الله تعالى ذلك في ميزان حسناته.

بسم الله الرحمن الرحيم

....

قوله: (بِسْمِ اللهِ) ابتدأ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بالبسملة؛ اقتداءً بكتاب الله العظيم، واتباعًا لسُنَّة رسول الله ﷺ.

والباء: للاستعانة، وهي حرف متعلق بمحذوف، يقدر بفعل؛ لأنه هو الأصل في العمل، ويكون متأخرًا موافقًا للمبدوء به في مادته، ليحصل التبرك بالبدء بالبسملة من وجه، ولإفادة الحصر من وجهٍ آخر. والتقدير: باسم الله أكتب، أو باسم الله أقرأ... وهكذا. وحذفت ألف اسم لكثرة الاستعمال، ولذلك **شرطان**:

١ ـ أن يكون ذلك في البسملة، بشرط أن تذكر كاملة.

٢ ـ ألَّا يذكر المُتَعَلَّقُ، فإن ذكر كتبت الألف، سواء أكان متقدمًا نحو: أقرأ باسم الله، أم كان متأخرًا نحو: باسم الله أقرأ.

والمراد بـ(بِسْمِ اللهِ) هنا: كل اسم من أسماء الله تعالى سمى به نفسه؛ فيعم جميع أسمائه، ومعنى (اللهِ): المألوه؛ أي: المعبود حبًّا وتعظيمًا، و(الرَّحْمٰنِ) ذو الرحمة الواسعة التي من آثارها الإنعام والإحسان، وهو اسم من أسماء الله الخاصة به، و(الرَّحِيمِ) موصل رحمته إلى من شاء من خلقه، وهو ليس خاصًا بالله تعالى، قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨].

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

قوله: (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا) هذه جملة خبرية لفظًا، إنشائية معنًى؛ لأن المقصود بها الدعاء، قال أبو العالية: «صلاة الله: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة الملائكة: الدعاء»[(١)]، وكذا صلاة غير الملائكة.

وقوله: (عَلَى سَيِّدِنَا) من السيادة وهي الشرف والكرم والشجاعة وغير ذلك، وتكون للرئيس على القوم، واللفظ مشتقٌّ من السؤدد، أو من السواد، لكونه يرأس على السواد الأعظم من الناس.

وهذه اللفظة مع صحة معناها؛ لأنه ﷺ حاز جميع الفضائل، إلا أنها لم تثبت في صيغة الصلاة على النبي ﷺ؛ فالأولى تركها[(٢)].

قوله: (وَمَوْلَانَا) المولى له عدة معانٍ في كلام العرب، وقد تكرر ذكره في القرآن والسُّنَّة، ومن معانيه: الرَّبُّ، والمالك، والسيد، والمنعم، والناصر، والمحب، والصاحب، والولي، إلى غير ذلك، والباب كلُّه ـ كما يقول ابن فارس ـ راجع إلى القُرْب[(٣)]. وذِكْرُ هذا اللفظ في صيغة الصلاة على النبي ﷺ غريب.

قوله: (محمدٍ) بالجر بدل مما قبله أو عطف بيان؛ لأن المعرفة إذا تقدم عليها نعتها أعربت كذلك، ويجوز رفعه على القطع؛ فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف.

قوله: (وَعَلَى آلِهِ) وهم من تحرم عليهم الصدقة، أو ذريته وأزواجه خاصة، أو أتباعه على دينه، وضعَّف هذا ابن القيم[(٤)].

قوله: (وَصَحْبِهِ) اسم جمع مثل: رَكْب، بمعنى أنه اسم مفرد واقع على

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٣٢).

(٢) انظر: «تاج العروس» (٨/ ٢٢٤)، و«فتاوى الشيخ ابن إبراهيم» (١/ ١٩٥)، و«فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٣/ ١٢١)، و«معجم المناهي اللفظية» (ص٣٠٤).

(٣) انظر: «معجم مقاييس اللغة» (٦/ ١٤١ ـ ١٤٢)، «النهاية» (٥/ ٢٢٨)، و«تاج العروس» (٤٠/ ٢٤٣)، و«فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٢/ ٢٢٤).

(٤) انظر: «جلاء الأفهام» (ص٢٣٦ ـ ٢٥٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

هَذَا مُوْجَزُ عِلْمِ البَلَاغَةِ

أَمَّا بَعْدُ:

الجمع بمنزلة قوم ونفر؛ لأنه ليس على أوزان الجمع، وهذا قول سيبويه، ومشى عليه ابن مالك في «شرح الكافية». وذهب الأخفش إلى أن هذا الوزن من أبنية الجمع، وأخذ بهذا الجوهري وبعض اللغويين، فقالوا: صحب جمع لصاحب على غير قياس، ويجمع صَحْبٌ على أصحاب مثل: فرخ وأفراخ.

والصَّحْبُ بمعنى: الصَّحابة ـ بالفتح ـ: وهو مصدر صَحِبَهُ يصحبه صُحبة وصحابة، ومفرده صحابي[1]. والصحابي: من اجتمع بالنبي ﷺ أو رآه مؤمنًا به، ومات على ذلك.

والجمع بين الصحب والآل فيه مخالفة للمبتدعة من الرافضة ونحوهم؛ لأنهم يوالون الآل دون الصحب.

قوله: (هَذَا مُوْجَزُ عِلْمِ البَلَاغَةِ) إن كانت البسملة وما بعدها من كلام ابن عاشور، فالأَولى تقديم هذه الجملة عليها، لأنها بمثابة العنوان، واسم الإشارة عائد على ما تصوره المؤلف في ذهنه، لإقامته مُقام المكتوب، لتأكيد عزمه على تصنيفه، فعامله معاملة الموجود فأشار إليه.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ) هذه الكلمة يؤتى بها عند الدخول في الموضوع الذي يقصد، فهي كلمة تفصل ما بعدها عما قبلها، وهي حرف متضمن معنى الشرط، ولهذا دخلت الفاء في جوابها، وهو قوله الآتي: «**فَإِنِّي رَأَيْتُ طَلَبَةَ العِلْمِ..**»، و(**بعد**) في أصلها ظرف مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنًى، والظاهر فيها هنا أنها منصوبة، كما سيأتي.

(١) انظر: «الصحاح» (٢/ ١٦١)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٨٣)، و«شرح المفصل» (٥/ ٧٧)، و«تاج العروس» (٣/ ١٨٥)، و«أضواء البيان» (٣/ ٣٢٥، ٦٠٨)، و«المعجم الوسيط» (١/ ٥٠٧).

حَمْدًا للهِ الَّذِي أَنْطَقَ البُلَغَاءَ، ....

وقد اشتملت المقدمة على سبب تأليف ابن عاشور لهذا «الموجز»، وبيان الواقع الذي عليه طلبة العلم في الدراسات البلاغية زمن ابن عاشور، وفيها حرص ابن عاشور على تأليف مختصر نافع في البلاغة، يثمر الفوائد من دراسة هذا العلم، ويكون بأيدي الطلاب المبتدئين.

وفي المقدمة ـ أيضًا ـ محسن بديعي وهو: براعة الاستهلال، وهي أن يكون مطلع الكلام دالًّا على غرض المتكلم من غير تصريح؛ بل بإشارة لطيفة؛ لأن مطلع الرسالة ـ ومثلها القصيدة ـ أول ما يقرع فَهْمَ السامع أو المُطالع، فإذا كان حسنًا بديعًا استجلبه للإقبال على بقيته بالنظر أو الإصغاء. قال ابن الأثير: «كان بعض علماء البيان يقول: أحسنوا معاشرَ الكُتَّاب الابتداءات، فإنهن دلائل البيان»[(١)]، وقال ابن عاشور: «يستحب في براعة الاستهلال الاعتناء بالبلاغة والصناعة، ويحسن وقع السجع فيها؛ لأنه يضارع الشعر؛ فينشِّط النفس، ويهيئ الأذهان إلى ما سيلقى إليها»[(٢)].

وفيها ـ أيضًا ـ ما يدل على تمكن ابن عاشور في اللغة، وما له من براعة البيان، وفصاحة المنطق، وجودة الأسلوب، ووفرة المفردات.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ: حَمْدًا للهِ) هكذا في المطبوع، ولعل صوابه: أما بَعْدَ حَمْدِ اللهِ، فـ«بَعْدَ» ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«حَمْدِ الله» مضاف إليه. والدليل على ذلك قوله: **(فَإِنِّي رَأَيْتُ)** فهو جواب «أما» وعلى ما أُثبت فإن **قوله: (حمدًا لله)** يكون منصوبًا بفعل محذوف، ولا بد أن يقترن بالفاء؛ فيشكل عليه قوله: **(فَإِنِّي رَأَيْتُ)**.

قوله: (البُلَغَاءَ) جمع بليغ مثل: كريم وكرماء، والبليغ: من يتصرف في فنون الكلام وأغراضه المختلفة ببديع القول وساحر البيان؛ ليبلغ من المخاطب

---

(١) عن كتاب: «شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة، لأبي تمام»، لابن عاشور (ص٨٣)، وانظر: «المثل السائر» (٣/ ٩٦).

(٢) «أصول الإنشاء والخطابة» (ص١٤٣).

وَفَضَّلَ النُّبَغَاءَ، وَمَيَّزَهُمْ عَمَّنْ يُسِرُّ حَسْوًا فِي ارْتِغَاءٍ، ....

غاية ما يريد[(١)]، ويطلق هذا اللفظ ـ أيضًا ـ على: أئمة النقد وعلماء فَنِّ الترسل، وقرض الشعر، والبلاغة، الذين يصرفون اهتمامهم إلى العناية بحالة الكلام المفيدِ المعاني، وجَعْلِهِ مناطَ الاختيار والنقد[(٢)].

قوله: **(النُّبَغَاءَ)** جمع نابغ، وهو الرجل المبرِّز في عمله أو فنه، والرجل العظيم الشأن، ويقال: نابغة، والهاء للمبالغة، وقد جمعه ابن عاشور ـ أيضًا كما سيأتي قُبيل باب الإسناد ـ على نوابغ[(٣)].

قوله: **(وَمَيَّزَهُمْ)**؛ أي: عزلهم وفرزهم، فصار هؤلاء البلغاء والنبغاء فئةً خاصة معروفة بسماتها وأوصافها.

قوله: **(عَمَّنْ يُسِرُّ حَسْوًا فِي ارْتِغَاءٍ)** هذا مثل من أمثال العرب ذكره الميداني[(٤)] وغيره. ويُسِرُّ: يخفي. والحَسْوُ: الشرب شيئًا بعد شيء؛ كتحسَّاه واحتساه[(٥)].

والارتغاء: مصدر ارتغى؛ أي: شرب الرَّغْوة. وهي ما يعلو اللبن، وأصل ذلك أن يؤتى الرجل باللبن فَيُظهر أنه يريد الرغوة خاصة ولا يريد غيرها، فيشربها، وهو في ذلك ينال من اللبن. يقال: ارتغى الرَّغوة: أخذها واحتساها.

يضرب لمن يريك أنه يُعينك، وإنما يجر النفع إلى نفسه؛ أي: يُضرب لمن يظهر أمرًا ويريد غيره[(٦)].

فالمؤلف بهذا المثل جعل العلماء قسمين: صاحب بلاغة ونبوغ، ومن ليس كذلك، وقد أتى ابن عاشور بهذا المثل ليكون مقابلًا للقسم الأول وهو صاحب النبوغ في العربية وعلوم البلاغة. والثاني: ليس بهذه الصفة، فهو يُظهر ذلك، وليس من أهلها.

---

(١) «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٩).
(٢) انظر: «شرح المقدمة الأدبية لشرح المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمام»، لابن عاشور (ص٧٥).
(٣) انظر: «تاج العروس» (٢٢/ ٥٧٤)، و«المعجم الوسيط» (ص٨٩٨).
(٤) «مجمع الأمثال» (٣/ ٥٢٥).
(٥) «القاموس» (١/ ٦٤٤).
(٦) «تاج العروس» (٣٨/ ١٦٩).

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى الـمُرْسَلِ بِالـحَنِيفِيَّةِ لَا أَمْتَ فِيهَا وَلَا شُغَاءَ، وَكُلِّ مَنْ صَغَى إِلَى دَعْوَتِهِ أَفْضَلَ صُغَاءَ.

قوله: (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) تقدم الكلام على ذلك، وقد تكون الجملة المتقدمة المماثلة لهذه ليست من كلام ابن عاشور، وإلا حصل التكرار.

قوله: (عَلَى الـمُرْسَلِ بِالـحَنِيفِيَّةِ) الحنيفية: هي ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وهي أن تعبد الله وحده مخلصًا له الدين، وأصلها مأخوذ من الحَنَفِ، ومعناه: الإقبال، ومن أقبل على شيء مال عن غيره، والحنيف: هو المقبل على الله ﷻ المعرض عما سواه[(١)]، قال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١٢٠﴾ [النحل: ١٢٠] والقانت: هو الخاشع المطيع.

قوله: (لَا أَمْتَ فِيهَا) الأَمْتُ: هو المكان المرتفع، والتلال الصغار، ويطلق على الارتفاع والانخفاض، والاختلاف في الشيء، قال تعالى عن الأرض يوم القيامة: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ۝١٠٧﴾ [طه: ١٠٧]؛ أي: لا انخفاض فيها ولا ارتفاع[(٢)].

قوله: (وَلَا شُغَاءَ) هكذا ضبطت بالضم والمد، ولا ندري هل ابن عاشور كتبها هكذا أو لا، والذي في «القاموس وشرحه» بالفتح والقصر. قال: «الشَّغا: اختلاف نِبتة الأسنان بالطول والقصر، والدخول والخروج، يقال: شَغَتْ سِنُّه، شُغُوًّا وشَغًا..»[(٣)].

قوله: (صُغَاءَ) هكذا بالضم والمد ـ أيضًا ـ، والذي في «القاموس وشرحه» بالفتح والقصر، قال: «صَغَا إلى الشيء يصغُو كدعا يدعو، ويَصْغَى

---

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٩٩)، و«جلاء الأفهام» (ص٣٠٥ ـ ٣٠٦)، و«تاج العروس» (٢٣/ ١٦٨).
(٢) انظر: «التفسير البسيط» (١٤/ ٥٢٢)، «تاج العروس» (٤/ ٤٢٥).
(٣) انظر: «تاج العروس» (٣٨/ ٣٨٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَإِنِّي رَأَيْتُ طَلَبَةَ العِلْمِ يُزَاوِلُونَ عِلْمَ البَلَاغَةِ بِطَرِيقَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الإِيفَاءِ بِالـمَقْصُودِ؛ إِذْ يَبْتَدِئُونَ بِمُزَاوَلَةِ رِسَالَةِ «الِاسْتِعَارَاتِ» لِأَبِي القَاسِمِ اللَّيْثِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ، وَهِيَ زُبْدَةٌ مُسْتَخْلَصَةٌ مِنْ تَحْقِيقَاتِ ....

كسعى يسعى، وفي «الصحاح»: يَصْغِي، بالكسر، وهو الصحيح، صَغْوًا، وصَغِيَ يَصْغَى كرضِيَ يرضى صَغًا بالقصر: مال، ومنه: صَغَتْ إليه أذنه: إذا مالت»(١).

وإن كانت هذه الكلمات مقصورة ثم استعملت ممدودة، فإن مسألة مد المقصور منعها البصريون مطلقًا، وأجازها الكوفيون مطلقًا، وفصَّل فيها الفراء، فأجازه إذا لم تخرج الكلمة عن أوزان لغة العرب، فيجيز مَدَّ مِقْلى بكسر الميم؛ فيقول مِقلاءٌ، لوجود مِفْتاحٍ، ويمنع مَدَّ مَوْلَى؛ لعدم مَفْعال بفتح الميم(٢).

قوله: (فَإِنِّي رَأَيْتُ) هذا جواب (أما) الشرطية في قوله: «أما بَعْدُ حَمْدًا لله» كما تقدم.

قوله: (إِذْ يَبْتَدِئُونَ بِمُزَاوَلَةِ رِسَالَةِ «الِاسْتِعَارَاتِ» لِأَبِي القَاسِمِ اللَّيْثِيِّ السَّمَرْقَنْدِيِّ)(٣) إذ: تعليلية، وهنا يبين ابن عاشور ضعف المنهجية في دراسة البلاغة عند طلبة العلم في زمانه؛ لأن البدء برسالة «الاستعارات» غير مناسب للطالب المبتدئ.

قوله: (وَهِيَ زُبْدَةٌ مُسْتَخْلَصَةٌ...) يعني أن رسالة «الاستعارات» مختصرة

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٣٨/ ٤٢٣).
(٢) «شرح الأشموني على الألفية» (٤/ ١١٠).
(٣) هو: أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، الإمام العلامة بالتفسير والفقه الحنفي والوضع والبلاغة، وهو من رجال القرن التاسع الهجري، ولد في النصف الأول منه، ومات بعد سنة (٨٨٨هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ٦٤٣)، و«توشيح الأعلام» (ص١٢٣).

«الـمُطَوَّلِ»، وَ«الـمِفْتَاحِ» يَحْتَسُونَهَا قَبْلَ إِبَّانِهَا، ثُمَّ يَتَنَاوَلُونَ «مُخْتَصَرَ التَّفْتَازَانِيِّ» ....

جدًّا، فهي صغيرة الحجم[(١)]، كبيرة الفائدة، ولذا كثرت التعليقات والشروح عليها، ومن أشهر شراحها: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني المتوفى سنة (٩٤٥هـ) وشرحه مطبوع.

وزبدة الشيء: جوهره وخلاصته.

قوله: («الـمُطَوَّلِ») هو شرح لـ«تلخيص المفتاح» للخطيب محمد بن عبد الرحمٰن القزويني المتوفى سنة (٧٣٩هـ) وهذا الشرح للتفتازاني، وهو مطبوع.

قوله: («الـمِفْتَاحِ»)؛ أي: «مفتاح العلوم» للسكاكي، وسيأتي الكلام عليه.

قوله: (يَحْتَسُونَهَا)؛ أي: يشربونها، وفيه استعارة؛ لأن المراد القراءة؛ أي: يقرأونها.

قوله: (قَبْلَ إِبَّانِهَا)؛ أي: قبل وقتها وأوانها؛ لأنها لا تناسبهم، وإبَّان الشيء: بالكسر وتشديد الموحدة، حينه ووقته[(٢)].

قوله: («مُخْتَصَرَ التَّفْتَازَانِيِّ»[(٣)]) أي: الذي اختصر فيه كتاب «المطول»

---

(١) انظرها في: «مجموع مهمات المتون» (ص٥٨٥).

(٢) «تاج العروس» (٣٤/ ١٥١).

(٣) هو: مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الملقب بسعد الدين، الشافعي الأصولي المفسر البلاغي الأديب الذي انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول في المشرق، بل بسائر الأمصار، كان بارعًا في المنطق والفلسفة والكلام، يعد من الجماعة التي نصرت المذهب الماتريديَّ، له مصنفات في علوم شتى، منها: «المطول» و«مختصر المطول» و«حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب»، و«شرح التصريف للعزي» توفي سنة (٧٩١هـ). انظر: «الدرر الكامنة» (٥/ ١١٩)، و«بغية الوعاة» (٢/ ٢٨٥)، و«الأعلام» (٨/ ١١٣).

قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا شَيْئًا مِنْ عِلْمِ المَعَانِي، وَفِي ابْتِدَائِهِمْ شَوْطٌ، وَفِي انْتِقَالِهِمْ طَفْرَةٌ، فَرَأَيْتُ أَنْ أَضَعَ لَهُمْ مُخْتَصَرًا وَجِيزًا يُلِمُّ بِمُهِمَّاتِ عِلْمِ البَلَاغَةِ؛ لِيَكُونَ لَهُمْ كَالْمُقَدِّمَةِ لِمُزَاوَلَةِ دُرُوسِ مُخْتَصَرِ «التَّفْتَازَانِيِّ».

الذي سبق ذكره، وبهذا يكون التفتازاني من أشهر شراح «التلخيص» فقد شرحه شرحين: سمى أحدهما: المطول، وانتهى من تأليفه عام (٧٤٨)، والآخر: المختصر، وانتهى من تأليفه عام (٧٥٨) وهو ضمن «شروح التلخيص» المطبوع في أربعة أجزاء.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَأْخُذُوا شَيْئًا مِنْ عِلْمِ المَعَانِي) ظاهر هذا أنه يريد خصوص علم المعاني؛ لما سيأتي من احتفائه به وأنه معظم علم البلاغة، فتنبغي العناية به.

قوله: (وَفِي ابْتِدَائِهِمْ شَوْطٌ) الشوط: الجري بقوة وشدة إلى نقطة معينة، وفي «القاموس»: الجري إلى غاية[(١)].

قوله: (وَفِي انْتِقَالِهِمْ طَفْرَةٌ) الطفرة: الوثب في ارتفاع[(٢)]. كأنه يقصد الفرق بين الكتاب الأول والثاني، حيث كان انتقال طلبة العلم من رسالة «الاستعارات» إلى «مختصر التفتازاني» غير مناسب لهم، لوجود الفجوة بين الكتابين؛ لأنك إذا قارنت بينهما لم تر أن «مختصر التفتازاني» مما تناسب دراسته بعد رسالة «الاستعارات».

قوله: (فَرَأَيْتُ أَنْ أَضَعَ لَهُمْ مُخْتَصَرًا وَجِيزًا يُلِمُّ بِمُهِمَّاتِ عِلْمِ البَلَاغَةِ؛ ...) فيه بيان الدافع لابن عاشور لتأليف هذا الموجز، وكأنه أراد أن يكون منهجًا دراسيًا، فقد جاء في مقدمة الكتاب أن النظارة العلمية في تونس قررت تدريس هذا الموجز لطلاب السنة الأولى من المرتبة المتوسطة، عوضًا

---

(١) (٢/ ٧٧٥).
(٢) «القاموس» (٣/ ٨١).

وَضَعْتُهُ وَضْعَ مَنْ يَقْصِدُ إِلَى تَثْقِيفِ طَلَبَةِ هَذَا العِلْمِ بِالمَسَائِلِ النَّافِعَةِ المُجَرَّدَةِ عَنِ المَبَاحِثِ الطَّفِيفَةِ فِي فُنُونِ البَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنْ هُمْ أَتْقَنُوهُ فَهْمًا ضَمِنْتُ لَهُمْ أَنْ يَنْطِقُوا بِلِسَانٍ فَصِيحٍ، ....

عن رسالة الوضع[(١)]، وكان ذلك في عام (١٣٥١هـ).

قوله: (إِلَى تَثْقِيفِ طَلَبَةِ هَذَا العِلْمِ بِالـمَسَائِلِ النَّافِعَةِ) يقال: ثَقُفَ الرجل: صار حاذقًا خفيفًا فَطِنًا، وثقَّفه: سوَّاه، وثَقِفَ العلمَ: أخذه أو ظَفِرَ به بسرعة[(٢)]. وفي «الأساس» التثقيف: التأديب والتهذيب[(٣)]. ولعل مراد ابن عاشور تقويم طلبة هذا العلم، والأخذ بأيديهم إلى ما يناسبهم في سُلَّمِ علم البلاغة، وقد يكون استخدم هذه اللفظة استخدامًا مولَّدًا على ما يعرف اليوم باسم الثقافة، وهي العلوم والمعارف والفنون التي يطلب العلم بها والحِذْق فيها[(٤)].

قوله: (المُجَرَّدَةِ عَنِ المَبَاحِثِ الطَّفِيفَةِ) الطفيف: القليل وغير التام[(٥)]. والمراد المباحث الخفيفة التي لا تفيد الطالب المبتدئ، ولا تنفعه في التأسيس لهذا العلم الجليل.

قوله: (فَإِنْ هُمْ أَتْقَنُوهُ فَهْمًا...) هذا ضمان من المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لمن قرأ هذا «الموجز» وفهمه أن يستفيد، وذلك بأن يتكلم بلسانٍ فصيح، به يتمكن من تأدية المعاني بعبارة جميلة فصيحة، ويحظى بعلم جليل أساسه إدراك الجمال، وغايته تربية الذوق؛ ليحصل على مَلَكَةِ النقد الصحيح.

---

(١) قد تكون الرسالة الوضعية لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (٧٥٦هـ).
(٢) «القاموس» (١/ ٤١٢)، و«المعجم الوسيط» (ص٨٢).
(٣) «أساس البلاغة» (١/ ١١٠).
(٤) انظر: «المعجم الوجيز» (ص٨٥).
(٥) «معجم مقاييس اللغة» (٣/ ٤٠٥)، «تاج العروس» (٢٤/ ٩١).

وَيَمْلَؤُوا أَوْطَابَ أَذْهَانِهِمْ مِنَ المَحْضِ الصَّرِيحِ.

قوله: (وَيَمْلَؤُوا أَوْطَابَ أَذْهَانِهِمْ...) الأوطاب: جمع وَطْب ـ وهو جمع نادر[(١)] ـ وهو سقاء اللبن، وهو جلد الجَذَعِ فما فوقه[(٢)]، شبه الأذهان بالأوطاب، ثم أضاف المشبه به إلى المشبه، وكأن اللبن هو الكلام الفصيح يوضع في الأذهان، وهذه الجملة كقول الشاعر ـ كما سيأتي في التشبيه ـ:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى   ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَينِ المَاءِ

فأضاف المشبه به إلى المشبه، والأصل: الأَصيل كالذهب في الصفرة، والماء كاللجين في النقاء، واللجين: الفضة.

قوله: (مِنَ المَحْضِ الصَّرِيحِ) المحض: اللبن الخالص، جمعه مِحَاض[(٣)]، والصريح: صفة مؤكِّدة.

وفي تأليف هذا الموجز دليل ـ كما تقدم ـ على حرص ابن عاشور على محبة الطلاب والنهوض بهم إلى ما يفيدهم وينفعهم، رحمه الله تعالى.

ويظهر مما تقدم أن هذا الموجز وضعه ابن عاشور لطلاب زمانه المبتدئين في دراسة علم البلاغة فيما يقارب عام (١٣٥١هـ)، ولئن كان ذلك مناسبًا لطلاب ذلك الزمن، فإن هذا الموجز لا يناسب غالب طلاب زماننا المبتدئين؛ بل أرى أن يسبقه دراسة متون سهلة مختصرة مرتبة، وسأذكر ـ إن شاء الله ـ شيئًا منها مستقبلًا.

---

(١) جاء ذكر الأوطاب في حديث أم زرع الذي سيرد ذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ في الكلام على المجاز العقلي، وذلك في قولها عن زوجها: «خرج أبو زرع يومًا والأوطاب تُمخض». انظر: «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» (ص١٥٣).

(٢) «القاموس» (٤/ ٦٢٧).

(٣) «القاموس» (٤/ ٢٠٩).

. . . .

ومع ذلك فهذا الموجز يستفيد منه الطالب المبتدئ؛ لأنه يقرِّب له المعلومات ويهذبها، فيسهل عليه حفظها، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي؛ لأنه محتاج إلى ما فيه من القواعد والأمثلة والتحقيقات.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

مُقَدِّمَةٌ

البَلَاغَةُ: فَعَالَةٌ، مَصْدَرُ «بَلُغَ» ـ بِضَمِّ اللَّامِ ـ؛ كَـ: «فَقُهَ».

قوله: (البَلَاغَةُ فَعَالَةٌ، مَصْدَرُ «بَلُغَ») البلاغة في اللغة: الوصول والانتهاء، فقد ذكر ابن فارس أن الباء واللام والغين أصل واحد صحيح يدل على الوصول إلى الشيء، وقال أبو هلال العسكري: «البلاغة من قولهم: بلغتُ الغاية: إذا انتهيتَ إليها، وبلَّغتها غيري، ومبلغ الشيء: منتهاه، والمبالغة في الشيء: الانتهاء إلى غايته، فسميت البلاغة بلاغة؛ لأنها تُنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه»[(١)].

هذا، وقد نصَّت المراجع اللغوية القديمة على معنى الجودة في مفردات مادة (بَلُغَ)، فهذا الخليل بن أحمد (١٧٠هـ) يقول: «رجل بَلِغٌ: بليغ، وقد بَلُغَ بلاغة... وشيء بالغ: أي: جيد».

وعليهما؛ فبلاغة الكلام جودته وتميزه، وبلاغة المتكلم قدرته على الإجادة وتميزه عن غيره بصنع الكلام الجيد المتميز، ولا يكون الكلام جيدًا حتى تصاغ المعاني في صورة محكمة من الألفاظ المناسبة المطابقة لمقتضى الحال، ولعل هذا مراد الرماني بقوله: «ليست البلاغةُ إفهامَ المعنى؛ لأنه قد يُفهم المعنى متكلمان: أحدهما: بليغ، والآخر: عَيِيٌّ، ولا البلاغة ـ أيضًا ـ بتحقيق اللفظ على المعنى؛ لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى وهو غَثٌّ مستكره ونَافِرٌ متكلَّف، وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب في حسن

---

(١) «كتاب الصناعتين» (ص١٥).

وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ «بَلَغَ» بِفَتْحِ اللَّامِ بُلُوغًا بِمَعْنَى: «وَصَلَ»، وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا العِلْمُ بِالبَلَاغَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَسَائِلِهِ وَبِمَعْرِفَتِهَا يَبْلُغُ المُتَكَلِّمُ إِلَى الإِفْصَاحِ عَنْ جَمِيعِ مُرَادِهِ بِكَلَامٍ سَهْلٍ وَوَاضِحٍ وَمُشْتَمِلٍ عَلَى مَا يُعِينُ عَلَى قَبُولِ السَّامِعِ لَهُ وَنُفُوذِهِ فِي نَفْسِهِ، فَلَمَّا صَارَ هَذَا البُلُوغُ المَعْنَوِيُّ سَجِيَّةً يُحَاوَلُ تَحْصِيلُهَا بِهَذَا العِلْمِ صَاغُوا لَهُ وَزْنَ «فَعُلَ» ـ بِضَمِّ العَيْنِ ـ، ....

صورةٍ من اللفظ»[(١)].

قوله: (**وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ «بَلَغَ» بِفَتْحِ اللَّامِ بُلُوغًا بِمَعْنَى: «وَصَلَ»**)؛ أي: إن الفعل «بَلَغَ» بفتح اللام مصدره البلوغ، وهو في الأمور الحسية، التي هي الوصول إلى الهدف والانتهاء إلى المراد، والفعل «بَلُغَ» بضم اللام مصدره البلاغة، وهو الأمور المعنوية التي تُنْبِيء عن قدرة المتكلم على إيصال المعنى كاملًا إلى ذهن السامع بعبارة جميلة فصيحة مناسبة للمقام.

قوله: (**وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا العِلْمُ بِالبَلَاغَةِ...**) هذه تعليل لما قبله، وفي ضمنه إشارة إلى شيء من فوائد هذا العلم أي: سُمي علم البلاغة بهذا الاسم ـ الذي يعني الوصول إلى الهدف والانتهاء إلى المراد ـ لأن المتكلم إذا عرف مسائله، وأَلَمَّ بقواعده، وصل إلى درجة الإفصاح عن جميع مراده باختيار الألفاظ والعبارات التي يبلغ بها غايته مع السامع، حسب بواعث الكلام ومواقفه وموضوعاته وحال السامع، إضافة إلى ما يجيء عفو الخاطر من المحسنات التي تكسو الكلام طرافة وجمالًا، وتعين على قبول السامع له ونفوذه في نفسه.

قوله: (**صَاغُوا لَهُ وَزْنَ «فَعُلَ»**)؛ أي: لأن هذا الوزن من الفعل اللازم يأتي للأفعال الدالة على السجايا والأوصاف الفطرية اللازمة غالبًا، مثل: شَرُفَ، ونَبُلَ، وشَجُعَ، وجَبُنَ، وَكَرُمَ[(٢)].

---

(١) «النكت في إعجاز القرآن» ضمن «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن» (ص٦٩)، وانظر: «البلاغة والفصاحة لغة واصطلاحًا» (ص١٣).

(٢) «النحو الوافي» (٢/ ١٥٤).

لِلدِّلَالَةِ عَلَى السَّجِيَّةِ، فَقَالُوا: «عِلْمُ البَلَاغَةِ»، فَإِنَّ المُتَكَلِّمَ إِذَا تَكَلَّمَ فَإِنَّمَا اهْتِمَامُهُ بِأَنْ يَنْقُلَ مَا فِي ضَمِيرِهِ إِلَى ذِهْنِ سَامِعِهِ، فَهُوَ مُحْتَاجٌ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يُخَاطِبَ بِهَا: مِنْ مُفْرَدَاتِهَا وَكَيْفِيَّةِ تَرْكِيبِهَا، فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ لَمْ يَكَدْ كَلَامُهُ أَنْ يُفْهَمُ!.

قوله: (لِلدِّلَالَةِ عَلَى السَّجِيَّةِ) الدِّلالة: مصدر دَلَلْتُ فلانًا على كذا: إذا هديته إليه، والمراد هنا: ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، وهي بكسر الدال وفتحها وضمها، لكن منهم من قال: الكسر أفصح ثم الفتح، ومنهم من عكس، ومنهم من لم يرجح، وأردؤها الضم[(١)].

ومراد المؤلف أن البلاغة لما صارت سجية من السجايا صاغوا لها الفعل على وزن (بَلُغَ). فقالوا: بلُغ فلان بلاغة، كما قالوا: شَرُفَ وكَرُمَ، وسموا مجموع مسائل هذا العلم بمصدر بَلُغَ.

وفي هذا إشارة إلى أن الوظيفة الأساسية للبلاغة إيصال المعنى إلى المخاطب، والذي يوصل إلى ذلك على أتم وجه وأكمل صورة هو البليغ.

قوله: (فَإِنَّ المُتَكَلِّمَ إِذَا تَكَلَّمَ فَإِنَّمَا اهْتِمَامُهُ بِأَنْ يَنْقُلَ مَا فِي ضَمِيرِهِ إِلَى ذِهْنِ سَامِعِهِ...) هذا فيه بيان الغرض من الكلام، وذلك لأن المعاني قائمة بالنفس؛ فتحتاج إلى ألفاظ تعبر عنها؛ لتكون وسيلة إلى إيصال المعنى كاملًا إلى ذهن السامع، ولا بد في ذلك من معرفة مفردات اللغة، وكيفية تراكيبها وصوغ الجمل منها، ولا يكون ذلك موصوفًا بالبلاغة إلا بحسن اختيار الألفاظ، وجودة سبك التراكيب حسب بواعث الكلام وحال السامع، والبليغ من تتوفر فيه هذه الصفة.

وعلى هذا، فالبلاغة تقع وصفًا للكلام والمتكلم فقط، ولا توصف الكلمة بالبلاغة، لقصورها عن الوصول بالمتكلم إلى غرضه؛ لخلوِّها من

---

(١) انظر: «إصلاح المنطق»، لابن السكيت (ص٨٨)، «أدب الكاتب» (ص٥٥٠)، «الصحاح» (٤/ ١٦٩٨)، و«فيض نشر الانشراح» (١/ ٢٩٣)، و«أدب البحث والمناظرة»، للشنقيطي (١/ ١١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَهَذِهِ الـمَعْرِفَةُ تَحْصُلُ لَهُ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ؛

المعنى المفيد الذي ينتظم كلامًا[(١)]، هذا إذا أريد بالكلمة اللفظ المفرد، فإن أريد بالكلمة الخطبة أو الموعظة ـ مثلًا ـ صح أن يقال: ألقى فلان كلمة بليغة، من باب تسمية الشيء باسم بعضه، قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ﴾ [المؤمنون: ٩٩ ـ ١٠٠].

قوله: (وَهَذِهِ المَعْرِفَةُ تَحْصُلُ لَهُ مِنْ عِلْمِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ وَالصَّرْفِ)؛ أي: إن المتكلم إذا أراد معرفة اللغة التي يخاطب بها غيره، فلا بد له من معرفة هذه العلوم الثلاثة، وهي:

١ ـ علم اللغة؛ لأنها الوسيلة للإفصاح والتعبير، ولا بد لمن ينشد البلاغة في كلامه من الاطلاع على معاجم اللغة؛ لأنه بها يعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع.

٢ ـ علم النحو، فالنحو هو اللَّبِنَة الأولى لعلم البلاغة؛ لأنه به يعرف صحيح الكلام من سقيمه، وما وافق قواعد اللغة وما خالفها، والكلام لا يؤدي إلى مقتضى الحال ولا يُفهم معناه إلا إذا سار على القوانين النحوية التي تضبطه، والعبارة الصحيحة التي تؤدي إلى جمال الصياغة والأسلوب الرفيع.

وقد نص شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني على أنه لا بد من النحو لدارس البلاغة، وأنه لا يجوز التزهيد في دراسته، وما ذلك إلا لأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيحه من سقيمه حتى يُرجع إليه[(٢)].

ومما يؤيد ذلك أن النحو علم من العلوم التي سبقت علم البلاغة في النشأة والدرس[(٣)]، فقد حُققت مسائله وقضاياه، وأشبع الكلام فيه علماء البصرة والكوفة قبل نهاية القرن الثالث الهجري[(٤)].

(١) انظر: «المثل السائر» (١/ ٩٤).
(٢) «دلائل الإعجاز» (ص٢٨).
(٣) «أثر البلاغة في النحو» (ص٦٤).
(٤) انظر: «نشأة النحو» لمحمد الطنطاوي (ص٢٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَإِنْ حَاوَلَ تَكَلُّمَهَا بِدُونِ هَذِهِ المَعْرِفَةِ كَانَ مَثَلُهُ كَمَا قَالَ الحُطَيْئَةُ فِي الشِّعْرِ:

«يُـرِيـدُ أَنْ يُـعْـرِبَـهُ فَـيُـعْـجِـمُـهْ»

٣ ـ الصرف، وهو علمٌ جليل القدر غزير الفائدة، به تعرف الأبنية والصيغ، على أن علم الصرف قد امتزجت بعض أبوابه وموضوعاته بعلم النحو، كما هو ظاهر في كثير من المؤلفات النحوية.

وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في أثناء الكلام على الفصاحة أمثلة تدل على أن الإلمام بهذه العلوم الثلاثة في غاية الأهمية، لتتحقق الفصاحة التي هي شرط في البلاغة.

قوله: (**فَإِنْ حَاوَلَ تَكَلُّمَهَا بِدُونِ هَذِهِ المَعْرِفَةِ كَانَ مَثَلُهُ كَمَا قَالَ الحُطَيْئَةُ**[1]...) أي: فإن حاول أن يتكلم لينقل ما في ذهنه إلى سامعه دون أن يعرف اللغة التي يريد أن يخاطب بها، لم يتمَّ له مراده؛ لأنه بحاجة إلى معرفة ما يعين على اختيار الألفاظ السليمة التي يؤلف منها كلامه، وإلى تمييز الفصيح من غيره، وهذا لا يتم إلا بسلامة المنطق من العيوب المخلة بالفصاحة والبلاغة، فإذا لم يحصل له ذلك صار بمنزلة من أراد أن يبين شيئًا فزاده غموضًا على حدِّ قول الحطيئة، وما ذلك إلا لوجود الصلة الوثيقة بين علوم البلاغة وعلوم اللغة.

قوله: (**«يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ»**[2]) قبله قوله:

الشِّعْرُ صَعْبٌ وطَوِيلٌ سُلَّمُهْ ... إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الذِي لا يَعْلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إِلَى الحَضِيضِ قَدَمُهْ ... والشِّعْرُ لا يَسْطِيعُهُ مَنْ يَظْلِمُهْ
يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهْ

ومعنى «فيعجمه»: يأتي به أعجميًّا، يعني يلحن فيه. قاله الجوهري،

(١) هو: جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، يعد من فحول الشعراء ومتقدميهم وفصحائهم، وكان هجَّاءً عنيفًا، لم يكد يسلم من لسانه أحد، له ديوان شعر مطبوع. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ٣٢٢)، و«الأعلام» (٢/ ١١٠).

(٢) «ديوان الحطيئة» (ص٢٣٩)، وانظر: «الصحاح» (٥/ ١٩٨٢).

وَلَكِنَّهُ إِذَا عَلِمَ اللُّغَةَ وَالنَّحْوَ وَالصَّرْفَ فَإِنَّمَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ حَاصِلِ المُرَادِ وَأَصْلِ المَعْنَى، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُفْصِحَ عَنْ تَمَامِ المُرَادِ، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَكَ بِحُضُورِ تِلْمِيذٍ وَاحِدٍ مِنْ تَلَامِذَةِ دَرْسِهِ وَتَخَلُّفِ البَاقِينَ،

وقيل: يريد أن يُبينه فيجعله مشكلًا لا بيان له، وهو مرفوع من باب عطف جملة فعلية على مثلها(١).

قوله: (وَلَكِنَّهُ إِذَا عَلِمَ اللُّغَةَ وَالنَّحْوَ وَالصَّرْفَ فَإِنَّمَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ حَاصِلِ المُرَادِ)؛ أي: إن العلوم المذكورة لا تكفي في تحقيق معنى البلاغة؛ لأن معناها ـ كما تقدم ـ تأدية المعنى بعبارة جميلة فصيحة مناسبة للمقام، وهذا لا يتم بهذه العلوم الثلاثة فقط، بل لا بد من شيء زائد سيتضح ـ إن شاء الله ـ.

قوله: (فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَكَ بِحُضُورِ تِلْمِيذٍ وَاحِدٍ مِنْ تَلَامِذَةِ دَرْسِهِ) مثَّل المؤلف بمثالين لبيان صفة الوصول إلى أداء المعنى بكلامٍ واضحٍ يدل على تمام المراد، **الأول:** من علم المعاني، **والثاني:** من علم البيان.

فالمثال الأول خلاصته: أن المتكلم إذا كان يريد الإخبار عن حضور تلميذ واحد من تلامذة درسه كزياد ـ مثلًا ـ وتخلُّف الباقين، فإما أن يكون عالمًا بالصفة الخاصة للتعبير عن مراده أو غير عالم، فإن كان غير عالم فإنه سيتكلم بكلامٍ قاصرٍ عن أداء جميع مراده؛ كأن يقول: حضر زياد، أو يتكلم بكلام يؤدي مراده، لكن بعبارة غير سهلة، فيها إطالة؛ كأن يقول: حضر زياد ولم يحضر أنس وزهير ونافع...، وأخذ يعدد بقية التلاميذ، أو يستعمل الإشارة المفيدة أنه لم يحضر إلا زياد.

فإن كان عالمًا بالكيفية الخصوصية في التعبير عن مراده قادرًا على صياغة المعنى في الألفاظ المناسبة، استطاع أن يعبر عما في نفسه باختيار التركيب المناسب للمقام والموضوع، بحيث يختار من الكلام ما يكون أقرب دلالة على الفكرة التي تخطر في الذهن؛ فيقول: ما حضر إلا زياد. بأسلوب

---

(١) انظر: «الصحاح» (٥/ ١٩٨٢)، و«مغني اللبيب» (٢/ ٥١١)، و«تاج العروس» (٣٣/ ٦٠).

فَقَالَ لَكَ: «حَضَرَ زِيَادٌ» لَمْ تَفْهَمْ إِلَّا أَنَّهُ أَخْبَرَكَ بِحُضُورِ زِيَادٍ؛ لِئَلَّا تَكْتُبَهُ مُتَخَلِّفًا، ثُمَّ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ بَقِيَّةَ التَّلَامِذَةِ لَمْ يَحْضُرُوا فَقُلْتَ لَهُ: «مَا بَالُكَ لَمْ تُخْبِرْنِي بِعَدَمِ حُضُورِ أَنَسٍ وَنَافِعٍ وَغَيْرِهِمَا؟!» قَالَ لَكَ: «أَلَسْتُ قَدْ أَخْبَرْتُكَ بِحُضُورِ زِيَادٍ وَلَمْ أَذْكُرْ لَكَ غَيْرَهُ؟»، فَدَلَّكَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ عَلَى قُصُورِهِ فِي مَعْرِفَةِ أَدَاءِ جَمِيعِ مُرَادِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَنَبَّهَ لِزِيَادَةِ البَيَانِ لَقَالَ: «حَضَرَ زِيَادٌ وَلَمْ يَحْضُرْ أَنَسٌ، لَمْ يَحْضُرْ نَافِعٌ، لَمْ يَحْضُرْ زُهَيْرٌ...»، وَأَخَذَ يُعَدِّدُ بَقِيَّةَ التَّلَامِذَةِ، أَوِ اسْتَعَانَ بِحَرَكَةِ يَدَيْهِ، فَقَالَ لَكَ: «حَضَرَ زِيَادٌ» ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ ـ كَالنَّافِضِ لَهُمَا ـ كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَعْنَى (فَقَطْ)، فَحِينَئِذٍ أَدَّى جَمِيعَ مُرَادِهِ، لَكِنْ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ سَهْلَةٍ وَمَعَ إِشَارَةٍ، فَإِذَا كَانَ قَدْ عَلِمَ الكَيْفِيَّةَ الخُصُوصِيَّةَ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ هَذَا المُرَادِ، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ: «مَا حَضَرَ إِلَّا زِيَادٌ» كَانَ قَدْ بَلَغَ إِلَى أَدَاءِ جَمِيعِ مُرَادِهِ بِكَلَامٍ سَهْلٍ.

القصر، والبلاغةُ أن يعبر المتكلم عمَّا في نفسه بأوضح عبارة حسب المقام؛ ليسهل اعتلاقها بالأذهان؛ لأن علم المعاني يقوم على المعرفة بالأساليب التي تؤدي المعنى دون خطأ.

قوله: (إِلَّا أَنَّهُ أَخْبَرَكَ بِحُضُورِ زِيَادٍ)؛ أي: دون حضور غيره.

قوله: (وَلَمْ أَذْكُرْ لَكَ غَيْرَهُ؟)؛ أي: فَهِمَ أن ذكر غيرِ زياد لا يلزم، وعليه فكلامه قاصر عن أداء جميع المراد.

قوله: (فَحِينَئِذٍ أَدَّى جَمِيعَ مُرَادِهِ) لأنه بيَّن من حضر ومن لم يحضر.

قوله: (لَكِنْ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ سَهْلَةٍ) لأن فيها تطويلًا، ولأنه استعمل الإشارة.

قوله: (أَنْ يَقُولَ: «مَا حَضَرَ إِلَّا زِيَادٌ»)؛ أي: مستعملًا أسلوب القصر، فهو كلام سهل؛ لأنه مختصر، وقد أدى جميع مراده. وعلى هذا فمجرد إفهام المعنى لا يُدخل الكلام في دائرة البلاغة؛ بل لا بد من إيضاح المعنى وتحسين اللفظ.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَكَذَا، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَكَ عَمَّا أَبْلَاهُ عَنْتَرَةُ مِنَ الشَّجَاعَةِ وَالفَتْكِ فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِهِ، فَجَعَلَ يَقُولُ: «قَتَلَ فُلَانًا، وَجَرَحَ فُلَانًا، وَضَرَبَ فُلَانًا، وَضَرَبَ الفَرَسَ فَأَدْمَاهُ وَهَرَبَ رَاكِبُهُ، وَسَبَى نِسَاءَهُمْ، وَحَطَمَ مُشَاتَهُمْ»، فَإِنَّهُ قَدْ دَلَّكَ عَلَى جَمِيعِ مُرَادِهِ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ وَاضِحَةٍ فِي الدِّلَالَةِ عَلَى جَمِيعِ المُرَادِ، إِذْ قَدْ يُعْيِيْهُ العَدُّ، فَإِنْ هُوَ قَالَ لَكَ: كَانَ عَنْتَرَةُ يَوْمَئِذٍ أَسَدًا، فَقَدْ دَلَّكَ عَلَى جَمِيْعِ المُرَادِ بِكَلَامٍ وَاضِحِ الدِّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَلَمَّا كَانَتِ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «البلاغة المأمور بها في مثل قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ۝٦٣﴾ [النساء: ٦٣] هي علم المعاني والبيان، فيذكر من المعاني ما هو أكمل مناسبةً للمطلوب، ويذكر من الألفاظ ما هو أكمل في بيان تلك المعاني.

فالبلاغة بلوغ غاية المطلوب، أو غاية الممكن من المعاني بأتم ما يكون البيان؛ فيجمع صاحبها بين تكميل المعاني المقصودة وبين تبيينها بأحسن وجه، ومن الناس من تكون همته إلى المعاني، ولا يوفّيها حقَّها من الألفاظ المبينة»(١).

وقال الحافظ ابن رجب: «البلاغة هي التوصل إلى إفهام المعاني المقصودة، وإيصالها إلى قلوب السامعين، بأحسن صورة من الألفاظ الدالة عليها، وأفصحها، وأحلاها للأسماع، وأوقعها للقلوب»(٢).

قوله: (وَكَذَا، إِذَا أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَكَ عَمَّا أَبْلَاهُ عَنْتَرَةُ...) هذا المثال الثاني وهو من علم البيان، وخلاصته: أن المتكلِّم الذي يريد أن يخبر عن شجاعة عنترة في يوم من أيامه إما أن يتكلم بكلامٍ بليغٍ يؤدي جميع المراد أو لا، فإذا

---

(١) «منهاج السُّنَّة» (٨/ ٥٤).
(٢) «جامع العلوم والحكم» شرح الحديث الثامن والعشرين.

الكَيْفِيَّاتُ المَذْكُورَةُ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي كَلَامٍ خَاصَّةِ أَهْلِ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ سَمَّوْهَا بِالخُصُوصِيَّاتِ؛ نِسْبَةً إِلَى الخُصُوصِ ـ وَهُوَ ضِدُّ العُمُومِ، الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الجُمْهُورِ ـ وَتُسَمَّى: بِالنُّكَتِ أَيْضًا، ....

كان غير عالم بالطريقة التي بها يُفصح عن مراده بكلامٍ واضح الدلالة يَهُزُّ قلب السامع، لم يوفق إلى تخير الألفاظ والعبارات التي بها يبلغ غايته، فهو يقول: إن عنترة قتل فلانًا، وجرح فلانًا، وضرب فلانًا... إلخ، فهو قد دل على مراده ولكن بعبارة غير واضحة، إذ لا يمكنه تعداد ما فعل عنترة، وسيطول الكلام بلا فائدة، فإن كان عالمًا بالبلاغة مُطَّلعًا على الطرق التي نصَّ عليها علم البيان لإبلاغ ما في نفسه، سلك واحدًا منها ليعبِّر عن مراده بأسلوبٍ بليغٍ وصورةٍ جميلة، تمكِّنه من النفاذ إلى قلب سامعه، فاختار أسلوب التشبيه البليغ ـ مثلًا ـ فقال: كان عنترة يومئذٍ أسدًا. وهذا كلام واضح الدلالة على جميع المراد، وهو أبلغ مما لو ذكر أداة التشبيه، فقال: عنترة كالأسد، أو ذكر وجه الشبه فقال: عنترة كالأسد في الشجاعة؛ لأن التشبيه البليغ يقوم على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

قوله: (الكَيْفِيَّاتُ المَذْكُورَةُ) مثل القصر من علم المعاني، والتشبيه من علم البيان.

قوله: (أَهْلِ اللِّسَانِ العَرَبِيِّ)؛ أي: بلغاء الكلام.

قوله: (نِسْبَةً إِلَى الخُصُوصِ) وهم بلغاء الكلام؛ لأنهم خاصة الناس، ويقابل ذلك العموم، وهم جمهور الناس.

قوله: (وَتُسَمَّى: بِالنُّكَتِ) النكت: بضم النون على وزن **(فُعَل)** جمع قياسي، ومفرده نكتة، مثل: قُربة وقُرب، وتجمع ـ أيضًا ـ على نِكَاتٍ ـ بالكسر ـ مثل بُقعة وبِقاع، لكنه قليل شاذ، وحُكي فيها الضم، وهو عامي، والنكتة تطلق على مسألة دقيقة أُخرجت بعد نظر وفكر، وعلى جملة لطيفة تؤثر في

فَالعِلْمُ البَاحِثُ عَنِ القَوَاعِدِ الَّتِي تُصَيِّرُ الكَلَامَ دَالًّا عَلَى جَمِيعِ المُرَادِ،

النفس انبساطًا، وعلى العبارة المنمقة[(١)].

قوله: (فَالعِلْمُ البَاحِثُ عَنِ القَوَاعِدِ الَّتِي تُصَيِّرُ الكَلَامَ دَالًّا عَلَى جَمِيعِ المُرَادِ، وَوَاضِحَ الدِّلَالَةَ عَلَيْهِ يُدْعَى: «عِلْمَ البَلَاغَةِ») هذا أحسن تعريف لعلم البلاغة؛ لأنه موجز ودالٌّ على المراد، وهو العلم الباحث عن القواعد التي يتم بها **أمران**:

١ ـ دلالة اللفظ على جميع المراد.

٢ ـ وضوح الدلالة على المعنى.

والمؤلف هنا مشى على قول بعض المتأخرين كالسكاكي، وابن الأثير، وغيرهما من أن البلاغة غير الفصاحة. فالبلاغة أخص من الفصاحة؛ كالإنسان من الحيوان، فكل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسانًا، وكذلك يقال: كل بليغ من كلام أو متكلم فهو فصيح، وليس كل فصيح بليغًا، أما عند عبد القاهر ومن سار معه من المتقدمين فيرون أن الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة ألفاظ مترادفة يوصف بها الكلام، ولا توصف بها الكلمة[(٢)].

وقوله: (دَالًّا عَلَى جَمِيعِ المُرَادِ) هذه إشارة إلى علم المعاني، القائم على صياغة المعنى في الألفاظ المناسبة، وهذا يدل على عناية البلاغة باللفظ؛ لأن تخير الألفاظ يوجب التئام الكلام، وهو من أحسن نعوته وأزين صفاته[(٣)].

وهذا لا يعني إهمال المعنى ـ كما يراه فريق من المتقدمين ـ على أساس أن المعاني تابعة للألفاظ؛ بل هما متلازمان لأن اللفظ جسم روحه المعنى،

---

(١) «أساس البلاغة» (٢/ ٣٠٣)، و«المصباح المنير» (ص٦٢٤)، و«تاج العروس» (٥/ ١٢٨)، و«المعجم الأدبي» (ص٢٨٥).

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٣٤)، و«المثل السائر» (١/ ٩٠ ـ ٩٤)، و«مفتاح العلوم» (ص٤١٥ ـ ٤١٦).

(٣) «كتاب الصناعتين» (ص١٥٩)

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَوَاضِحَ الدِّلَالَةَ عَلَيْهِ يُدْعَى: «عِلْمَ البَلَاغَةِ».

والبلاغة لا تفصل بين المعنى والمبنى، وما أحسنَ ما قاله بعضهم: «لا يكون الكلام بمستحق اسم البلاغة حتى يسابقَ معناه لفظه، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك!»(١).

وهناك اعتباراتٌ ينبغي للمتكلم مراعاتها؛ ليكون كلامه موافقًا لمقتضى الحال، مؤثرًا في نفوس السامعين، **ومن ذلك:**

١ ـ المتكلم نفسه، فإن عليه أن ينظر إلى حال نفسه ومدى انفعاله وحرصه على تأدية الكلام وفق الغرض الذي سيق من أجله، حتى يصل إلى ما يريد بأبلغ عبارة وأيسر سبيل.

٢ ـ المخاطَب، وهو السامع أو القارئ، فلا بد من مراعاة حاله؛ لاستمالته وإقناعه والتأثير فيه؛ ولهذا يختلف الأسلوب من مخاطب إلى آخر.

٣ ـ الموضوع والموقف، ولا شك أن موقف الكلام وموضوعه يختلف اختلافًا بيِّنًا(٢)، وفي هذا يقول بشر بن المعتمر: (ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامًا، ولكل حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات...)(٣).

قوله: (واضح الدلالة عليه) هذا هو علم البيان، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

---

(١) انظر: «كتاب الصناعتين» (ص١٥٩)، و«البيان والتبيين» (١/ ١٣٥)، و«العمدة»، لابن رشيق (١/ ١١٢)، و«البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني» (ص١٥).

(٢) انظر: «كتاب البلاغة، علم المعاني والبديع» منهج المعاهد العلمية (ص٢٠٩).

(٣) «البيان والتبيين» (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

ثُمَّ إِنَّ هُنَالِكَ مُحَسِّنَاتٍ لِلْكَلَامِ مَتَى اشْتَمَلَ عَلَيْهَا اكْتَسَبَ قَبُولًا عِنْدَ سَامِعِهِ.

وَلَمَّا كَانَ حُسْنُ القَبُولِ يَبْعَثُ السَّامِعَ عَلَى الإِقْبَالِ عَلَى الكَلَامِ بِشَرَاشِرِهِ وَكَانَ فِي ذَلِكَ عَوْنٌ عَلَى إِيعَاءِ جَمِيعِ المُرَادِ جَعَلُوا تِلْكَ جَعَلُوا تِلْكَ المُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةَ مِنْ لَوَاحِقِ مَسَائِلِ هَذَا العِلْمِ، سَوَاءٌ كَانَ حُسْنُهَا

قوله: (ثُمَّ إِنَّ هُنَالِكَ مُحَسِّنَاتٍ لِلْكَلَامِ مَتَى اشْتَمَلَ عَلَيْهَا اكْتَسَبَ قَبُولًا عِنْدَ سَامِعِهِ) هذا هو علم البديع، القائم على الزينة اللفظية أو المعنوية التي تكسب الكلام جمالًا يكون به مقبولًا عند سامعه، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في آخر الكتاب.

قوله: (يَبْعَثُ السَّامِعَ عَلَى الإِقْبَالِ عَلَى الكَلَامِ بِشَرَاشِرِهِ) الشراشر: جمع شُرشُرة بالضم، وهي النفس والمحبة، وتطلق ـ أيضًا ـ على جميع الجسد، والثِّقل، يقال: ألقى عليه شراشره: أي: ثِقَلَهُ وجملته؛ حرصًا ومحبة[(١)]. والمعنى: أن حسن قبول الكلام يبعث السامع على الإقبال على الكلام بقلبه وقالبه، ويكون من ثمرة ذلك النفاذ إلى قلب السامع بحيث يعي الكلام ويفهم المراد.

قوله: (عَلَى إِيعَاءِ جَمِيعِ المُرَادِ)؛ أي: الإحاطة بجميع المراد، وهو مصدر (أوعى) مثل: أوصى.

قوله: (جَعَلُوا تِلْكَ المُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةَ مِنْ لَوَاحِقِ مَسَائِلِ هَذَا العِلْمِ)؛ أي: جعل البلاغيون المحسنات البديعية من مكملات علم البلاغة وتوابعه، لكونها زائدة على تحصيل المعنى المراد، وظاهر كلام ابن عاشور ـ الآتي ـ أن البديع من علوم البلاغة لا من مكملاتها وتوابعها، ومن المؤلفين من يجعل البديع تحسينًا للكلام يمكن أن يستغنى عنه، فهو بمثابة الطلاء للجدار، وسأتكلم عن ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ في المدخل إلى علم البديع.

---

(١) «الصحاح» (٢/ ٦٩٦)، و«القاموس» (٢/ ٦٩٥)، و«مجمع الأمثال» (٣/ ٨٥).

عَارِضًا لِلَّفْظِ مِنْ جِهَةِ مَوْقِعِهِ المَعْنَوِيِّ؛ كَالمُطَابَقَةِ فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي ... أَمَـاتَ وَأَحْـيَـا وَالَّـذِي أَمْـرُهُ الأَمْـرُ

قوله: (مِنْ جِهَةِ مَوْقِعِهِ المَعْنَوِيِّ) وهذا هو المحسِّن المعنوي، وهو ما كان الحسن فيه للمعنى بالذات، وإن تبع ذلك تحسين اللفظ؛ لأنه كلما أُفيد باللفظ معنى حسنٌ تبعه حسن اللفظ الدال عليه[(١)]، وذلك إذا وقع اللفظ في موضع أحسن من وقوع غيره فيه، كما في البيت الآتي.

قوله: (كَالمُطَابَقَةِ) ويسمى الطباق، وهو الجمع بين لفظين متضادين في معناهما، كما في البيت المذكور.

قوله: (فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ الهُذَلِيِّ[(٢)]:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَك وَالَّذِي ... أَمَـاتَ وَأَحْـيَـا وَالَّـذِي أَمْـرُهُ الأَمْـرُ)

فهذا البيت فيه محسِّن معنوي، وهو المطابقة بين (أبكى وأضحك) و(أمات وأحيا). ولم يذكر ابن عاشور الطباق في علم البديع، مع شهرته وأهميته عند البلاغيين.

---

(١) انظر: «مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٢٨٥).

(٢) عزا ابن عاشور البيت لأبي ذؤيب الهذلي، والذي في «الإيضاح»، للقزويني (٦/ ٨) أنه لأبي صخر الهذلي، وهو الصواب، كما في المصادر الآتية، وأبو صخر هو عبد الله بن سلم السهمي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وأحد الشعراء الهذليين البارزين. والأبيات رواها بسنده أبو عليٍّ القالي في «الأمالي» (١/ ١٤٨)، وجاءت في «الحماسة» (٢/ ١١)، و«عيون الأخبار» (٤/ ١٣٨) وغيرها مع اختلاف في رواية الأبيات وعددها.

وجواب القسم في البيت الذي يليه وهو:

لقد تَرَكَتْنِي أحسد الوحشَ أن أرى ... أَليفين منها لا يَروْعُهما الذُّعْرُ

وقوله: (الَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ)؛ أي: أمره هو الأمر النافذ الذي لا راد له.

وأبو ذؤيب الهذلي ستأتي له ترجمة ـ إن شاء الله تعالى ـ (ص٤٦٤).

أَمْ كَانَ حُسْنُهَا عَارِضًا لَهُ مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِ حُرُوفِهِ؛ كَالجِنَاسِ، فِي قَوْلِ الحَرِيرِيِّ:

سِمْ سِمَةً تُحْمَدُ آثَارُهَا وَاشْكُرْ لِمَنْ أَعْطَى وَلَوْ سِمْسِمَهْ

فَكُلُّهَا تُسَمَّى: «المُحَسِّنَاتِ»، وَتَوَابعَ البَلَاغَةِ، وَيُلَقِّبُونَهَا بِـ: «البَدِيعِ».

فَانْحَصَرَ عِلْمُ البَلَاغَةِ لِذَلِك فِي ثَلَاثَةِ فُنُونٍ:

قوله: (مِنْ جِهَةِ تَرْكِيبِ حُرُوفِهِ) هذا هو المحسِّن اللفظي، سمي بذلك؛ لأن حسنه يعود إلى اللفظ ابتداء.

قوله: (كَالجِنَاسِ) وهو اتفاق اللفظتين في الحروف واختلافهما في المعنى، وسيذكره المؤلف في علم البديع.

قوله: (فِي قَوْلِ الحَرِيرِيِّ[(١)]):

سِمْ سِمَةً تُحْمَدُ آثَارُهَا وَاشْكُرْ لِمَنْ أَعْطَى وَلَوْ سِمْسِمَهْ[(٢)]

فهذا البيت فيه جناس تام بين (سِمْ سِمَة) الأولى، و(سِمْسِمَهْ) الثانية، فالأولى بمعنى: عَلِّمْ علامة، أي: افعل فِعْلَةً، والثانية: واحدة السمسم، حَبٌّ معروف، وقد اتفق اللفظان في الحروف واختلفا في المعنى، والمعنى: افعل فعلة من الخير ونفع الناس تُحمد عواقبها ونتائجها، واشكر لمن أعطى القليل ولو كان حبة من السمسم.

---

(١) هو: الأديب اللغوي النحوي أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، ولد في قرية قرب البصرة سنة ست وأربعين وأربع مائة، كان من ذوي الجاه واليسار والوجاهة عند السلطان، غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة، توفي سنة ست عشرة وخمس مائة، له «المقامات»، و«درة الغواص في أوهام الخواص»، و«ملحة الإعراب» وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٤٦٠)، و«الأعلام» (٥/ ١٧٧).

(٢) «مقامات الحريري» المقامة (٤٦) (ص٣٧٢) وفيها: تحسن آثارها.

١ ـ «فَنُّ المَعَانِي»: وَهُوَ المَسَائِلُ الَّتِي بِمَعْرِفَتِهَا يَسْتَطِيعُ المُتَكَلِّمُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ جَمِيعِ مُرَادِهِ بِكَلَامٍ خَاصٍّ.

وَسُمِّيَ «عِلْمَ المَعَانِي»؛ لِأَنَّ مَسَائِلَهُ تُعَلِّمُكَ كَيْفَ تُفِيدُ مَعَانِيَ كَثِيرَةً فِي أَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ، إِمَّا بِزِيَادَةِ لَفْظٍ قَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى حَقُّهُ أَنْ يُؤَدَّى بِجُمَلٍ، مِثْلُ: صِيغَةِ (إِنَّمَا) فِي الحَصْرِ، وَكَلِمَةِ (إِنَّ) فِي التَّأْكِيدِ وَرَدِّ الإِنْكَارِ مَعًا،

قوله: (وَهُوَ المَسَائِلُ الَّتِي بِمَعْرِفَتِهَا يَسْتَطِيعُ المُتَكَلِّمُ أَنْ يُعَبِّرَ عَنْ جَمِيعِ مُرَادِهِ) المراد بالمسائل: المباحث المدونة ضمن الأبواب التي اشتمل عليها هذا العلم، مثل: التعريف والتنكير، والذكر والحذف، والقصر، والإيجاز والإطناب، وغير ذلك مما سيأتي في أبوابه.

قوله: (بِكَلَامٍ خَاصٍّ)؛ أي: تتم فيه مراعاة الكلام لمقتضى الحال، وتأديته وفق ما يطلبه المقام. وإذا جاءت تلك الخصائص متناسبة مع الحال الداعي تحققت المطابقة التي ينشدها علم المعاني، ويكون بها الكلام بليغًا.

قوله: (وَسُمِّيَ «عِلْمَ المَعَانِي»؛ لِأَنَّ مَسَائِلَهُ تُعَلِّمُكَ كَيْفَ تُفِيدُ مَعَانِيَ كَثِيرَةً فِي أَلْفَاظٍ قَلِيلَةٍ، إِمَّا بِزِيَادَةِ لَفْظٍ قَلِيلٍ... وَإِمَّا بِأَنْ لَا يَزِيدَ شَيْئًا...)؛ أي: إن إفادة المعاني الكثيرة في ألفاظ قليلة يتم بزيادة لفظ قليل على أصل التركيب الذي يؤدي أصل المعنى، أو بترتيب الكلام على صفة تؤدي بذلك الترتيب معنًى زائدًا؛ كالتقديم لما حقّه التأخير على أصل التركيب الذي يؤدي أصل المعنى.

قوله: (مِثْلِ: صِيغَةِ (إِنَّمَا) فِي الحَصْرِ) فإنما: لفظ قليل لها معنى زائد على أصل التركيب، وهو إفادة الحصر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾ [الرعد: ٧]، ففيه حصر وظيفة النبي ﷺ بالإنذار لا يتعداها إلى غيرها، وهو مقابل لقول الكفار: ساحر كذاب.

قوله: (وَكَلِمَةِ (إِنَّ) فِي التَّأْكِيدِ وَرَدِّ الإِنْكَارِ مَعًا) فهي لفظ قليل، لها معنى زائد على أصل التركيب، وهو إفادة تأكيد نسبة الخبر للاسم، وإفادة رد

وَإِمَّا بِأَنْ لَا يَزِيدَ شَيْئًا وَلَكِنَّهُ يُرَتِّبُ الكَلَامَ عَلَى كَيْفِيَّةٍ تُؤَدِّي بِذَلِكَ التَّرْتِيبِ مَعْنًى زَائِدًا، مِثْلُ: تَقْدِيمِ المَفْعُولِ وَالظَّرْفِ؛ لِإِفَادَةِ الحَصْرِ فِي نَحْوِ: «اللهُ أَحَدٌ»، ....

الإنكار إذا كان المخاطب منكرًا لها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ۝٤﴾ [الصافات: ٤]، ولها معنى ثالث، إضافة لما تقدم، وهو ربط الجملة بما قبلها، وهذا كثير في القرآن قال تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣][(١)].

قوله: (عَلَى كَيْفِيَّةٍ) على صفة.

قوله: (مِثْلُ: تَقْدِيمِ المَفْعُولِ)؛ أي: على فعله نحو: خالدًا أكرمت، وأنت تعني أنك ما أكرمت إلا خالدًا، وتقديم المفعول به له أغراض بلاغية ستأتي ـ إن شاء الله ـ في باب (أحوال عوارض متعلقات الفعل).

قوله: (اللهُ أَحَدٌ) هذا المثال بهذا اللفظ غير صحيح، والظاهر أنه تحرف، وصوابه: اللهَ أَحْمَدُ، على أن الاسم الكريم مفعول مقدم، فيكون مثالًا لتقديم المفعول؛ لإفادة الحصر، وابن عاشور أورد ذلك في «التفسير»، وقد جاءت هذه الجملة في مقدمة الزمخشري لكتابه: «المفصل» فإنه قال: (اللهَ أحمدُ على أن جعلني من علماء العربية)، وذكر الشارح أن تقديم المفعول لضرب من العناية والاهتمام[(٢)]، ورد ابن عاشور على من قال: إن التقديم في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] لمجرد الاهتمام، دون القصر[(٣)].

وعلى هذا فابن عاشور لم يمثِّل للظرف، ومثاله: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝٨٨﴾ [هود: ٨٨]، فقدم الجار والمجرور على عامله في الموضعين لإفادة الاختصاص، والجار والمجرور عندهم من قبيل الظرف.

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٧٣، ٣٢٥).

(٢) «شرح المفصل» (١/ ٣ ـ ٤).

(٣) «التحرير والتنوير» (١/ ١٨٣)، وانظر: (٢٣/ ٣١٧).

وَ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وَهَذَا الفَنُّ هُوَ مُعْظَمُ عِلْمِ البَلَاغَةِ.

٢ ـ وَ«فَنُّ البَيَانِ»: وَهُوَ المَسَائِلُ الَّتِي بِمَعْرِفَتِهَا يُعْرَفُ وُضُوحُ الدِّلَالَةِ عَلَى المُرَادِ؛ كَقَوْلِكَ: عَنْتَرَةُ أَسَدٌ، وَحَاتِمٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ.

قوله: (﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾) هذا مثالٌ ثانٍ لتقديم المفعول على عامله، وذلك لإفادة الحصر، أي: لا نعبد إلا إياك، بمعنى: نخصك وحدك بالعبادة والاستعانة، وسيأتي الكلام على ذلك في باب (أحوال متعلقات الفعل) ثم في باب (القصر).

قوله: (وَهَذَا الفَنُّ هُوَ مُعْظَمُ عِلْمِ البَلَاغَةِ)؛ أي: إن علم المعاني معظم علم البلاغة؛ لأن مسائله أكثر ومباحثه أوسع، وأسراره أجمل، فينبغي العناية به ولا سيما فيما يتعلق بكتاب الله تعالى؛ فالباحث عن أسرار القرآن ومعرفة سر إعجازه يحتاج إلى علم المعاني، قال ابن عاشور في «تفسيره»: «ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التفسير؛ لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني، وإظهار وجه الإعجاز، ولذلك كان هذان العِلْمانِ يُسَمَّيانِ في القديم علم دلائل الإعجاز»[1].

قوله: (و«فَنُّ البَيَانِ»: وَهُوَ المَسَائِلُ...)؛ أي: مسائل التشبيه والمجاز والكناية.

قوله: (الَّتِي بِمَعْرِفَتِهَا يُعْرَفُ وُضُوحُ الدِّلَالَةِ عَلَى المُرَادِ)؛ أي: إن علم البيان علمٌ يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة نحو: هو كالبحر في السخاء، وهذه طريقة التشبيه، رأيت بحرًا في دارنا، وهذه طريقة الاستعارة، هو كثير الرماد، وهذه طريقة الكناية، فقد تم إيراد

---

(١) «التحرير والتنوير» (١/ ١٩)، وانظر: «الكشاف» (١/ ١٦).

٣ ـ وَ«فَنُّ البَدِيعِ»: وَهُوَ المَسَائِلُ الَّتِي تَبْحَثُ عَنِ المُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ.

فَتَعْرِيفُ عِلْمِ البَلَاغَةِ: هُوَ العِلْمُ بِالقَوَاعِدِ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ أَدَاءُ جَمِيعِ المُرَادِ بِكَلَامٍ ذِي أَسَالِيْبَ خَاصَّةٍ وَاضِحَةٍ، مَعَ مَا يُعِيْنُ عَلَى قَبُوْلِهِ، وَذَلِكَ بِتَوْفِيَتِهِ خَوَاصَّ التَّرَاكِيبِ حَقَّهَا، ....

معنى واحد وهو الكرم بطرقٍ مختلفة، وهي تختلف في قوة دلالتها على هذا المعنى، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

قوله: (المُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّة)؛ أي: والمعنوية.

قوله: (فَتَعْرِيفُ عِلْمِ البَلَاغَةِ: هُوَ العِلْمُ بِالقَوَاعِدِ..) تقدم للمؤلف أنه عرَّف علم البلاغة تعريفًا موجزًا، وهذا التعريف بمثابة الشرح والبسط لما تقدم، وقد نصَّ في هذا التعريف على علوم البلاغة الثلاثة، وكأنه بذلك يبين موضوع علم البلاغة.

قوله: (الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ أَدَاءُ جَمِيعِ المُرَادِ) هذا هو علم المعاني.

قوله: (بِكَلَامٍ ذِي أَسَالِيْبَ خَاصَّةٍ وَاضِحَةٍ)؛ أي: تؤدي المعنى دون خطأ، والأساليب: جمع أسلوب، وهو الطريقة الكلامية التي يسلكها المتكلم في تأليف الكلام واختيار المفردات، وباختصار: هو الكلام المشتمل على معانٍ وأفكار[(١)].

قوله: (مَعَ مَا يُعِيْنُ عَلَى قَبُوْلِهِ)؛ أي: من صيغ التوكيد وطرقه.

قوله: (وذَلِكَ بِتَوْفِيَتِهِ خَوَاصَّ التَّرَاكِيبِ حَقَّهَا) هذا هو علم المعاني.

قوله: (وَإِيرَادِ أَنْوَاعِ التَّشْبِيهِ وَالمَجَازِ وَالكِنَايَةِ عَلَى وَجْهِهَا) هذا هو علم

---

(١) «الكليات» (ص٨٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَإِيرَادِ أَنْوَاعِ التَّشْبِيهِ وَالمَجَازِ وَالكِنَايَةِ عَلَى وَجْهِهَا، وَإِيدَاعِ المُحَسِّنَاتِ بِلَا كُلْفَةٍ، مَعَ فَصَاحَةِ الكَلَامِ.

البيان، **وقوله**: (عَلَى وَجْهِهَا)؛ أي: حسب ما يقتضيه المقام من نوع التشبيه أو المجاز أو الكناية.

قوله: (وَإِيدَاعِ المُحَسِّنَاتِ) هذا هو علم البديع؛ أي: ذكر المحسنات البديعية التي تجمل الكلام، وتزين الأسلوب، وتكسب العمل الأدبي طرافةً وجمالًا.

قوله: (بِلَا كُلْفَةٍ) قيد في البديع، وهو قيد لا بد منه؛ لأن المحسِّنات البديعية إذا تكلَّفها الشاعر أو الناثر، وخرجت عن جادة القصد والاعتدال، انقلبت إلى الضد وصارت مستكرهة، وظهرت عليها آثار التكلف والصنعة، بخلاف ما إذا استدعاها السياق وجاءت عفو الخاطر، فإنها تضفي على الكلام جمالًا لفظيًّا أو معنويًّا يكسبه حسنًا وقبولًا لدى السامع.

قوله: (مَعَ فَصَاحَةِ الكَلَامِ) فيه إشارة إلى أن الفصاحة شرط في البلاغة، فلا يكون الكلام بليغًا إلا إذا سَلِمَ من العيوب المُخِلّة بفصاحته وفصاحة أجزائه، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

ومما ينبغي أن يُعلم أن عناصر البلاغة لفظٌ ومعنى، وتأليف للألفاظ يمنحها قوة وتأثيرًا وحسنًا، ثم دقة في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال السامعين.

وحصول مَلَكَة البلاغة في اللسان، وتكوين الذوق[1] الفني، وتنشيط المواهب الفاترة، يَحْصُل للبليغ من تطبيق القواعد والضوابط التي يتلقاها في

---

(١) **الذوق**: قوة يُدرك بها لطائف الكلام، ووجوه تحسينه. والذوق عرضة للتغير والاختلاف بتغير الأزمان، وتفاوت الأجيال، وتباين البيئات، واختلاف الثقافات. انظر: «شروح التلخيص» (١/ ٨٠)، و«مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٤٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

تَارِيخُهُ:

كَانَ هَذَا العِلْمُ مَنْثُورًا فِي كُتُبِ تَفْسِيرِ القُرْآنِ ....

تعلم الصناعة، وممارسة كلام البلغاء، ويكمل بقراءة طرائف الأدب، ونقد الآثار الأدبية، بحيث يحكم بأن هذا الكلام حسن، وهذا أحسن، وهذا دون ذلك(١)، قال الجاحظ: «والإنسان بالتَّعلُّم والتكلُّف، وبطول الاختلاف إلى العلماء، ومدارسة كتب الحكماء؛ يجود لفظه، ويحسن أدبه، وهو لا يحتاج في الجهل إلى أكثر من ترك التعلم، وفي فساد البيان إلى أكثر من ترك التَّخَيُّرِ»(٢).

قوله: (تَارِيخُهُ)؛ أي: تاريخ الدراسات البلاغية والمراحل التي مرَّ بها التأليف في هذا العلم، سواء أكان من قبيل المسائل البلاغية، أم المؤلفات الخاصة بهذا الفن.

وقد كانت الملحوظات البلاغية قبل نزول القرآن الكريم، وفي العصر الإسلامي الأول خاضعة للذوق، مع اهتداءٍ لبعض القواعد التي من شأنها أن يُعَلَّلَ بها جودة القول أو ركاكته.

قوله: (كَانَ هَذَا العِلْمُ مَنْثُورًا فِي كُتُبِ تَفْسِيرِ القُرْآنِ) شرع ابن عاشور يذكر المصادر التي تُستقى منها البلاغة وهي **أربعة**:

١ ـ كتب التفسير.

٢ ـ كتب شرح الشعر ونقده.

٣ ـ كتب محاضرات الأدباء من القرن الثاني.

٤ ـ بعض كتب النحو.

---

(١) انظر: «شرح المقدمة الأدبية»، للطاهر ابن عاشور (ص٦٨)، و«البلاغة الواضحة» (ص٨ ـ ٩).

(٢) «البيان والتبيين» (١/ ٨٦).

....

فأما كتب تفسير القرآن، فقد ظهر بين المفسرين من كانت له عناية واضحة في بيان إعجاز القرآن، والحرص على إبراز الكثير من فنون البيان والمعاني؛ لأن القرآن هو كنز البلاغة، وذلك لاشتماله على أنواع الإعجاز، التي منها الإعجاز البياني «من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف، وبراعة التركيب، وما شحنه به من الإيجاز البديع والاختصار اللطيف، وضَمَّنه من الحلاوة، وجلَّله من رونق الطلاوة مع سهولة كَلِمِهِ وجزالتها وعذوبتها وسلامتها إلى غير ذلك من محاسنه التي عجز الخلق عنها في جميع سوره وآياته، الطويلة والقصيرة، مع خلوه من سمات البيان البشري»(١) وسيأتي مزيد بيان لهذا ـ إن شاء الله ـ.

وقد اعتمد البلاغيون الشاهد القرآني؛ ليستعينوا به في توضيح الاصطلاحات وتثبيتها في الذهن، إلى جانب الشواهد الأدبية والشعرية الأخرى، وقد تقدم في ترجمة ابن عاشور أن تفسيره يعد في طليعة كتب التفسير التي يستفاد منها في تطبيق قواعد البلاغة بعد تفسير الزمخشري، وفي كتب التفسير من المباحث البلاغية ما لا يوجد في كتب البلاغيين(٢).

ولنا أن نضيف إلى كلام ابن عاشور الأحاديث النبوية؛ لأن تدوين الأحاديث والأخبار وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة، ولو فُرِضَ أن اللفظ لفظ الصحابي، ـ بناءً على جواز الرواية بالمعنى ـ فإنه يسوغ التمثيل به، لكن لا بد في ذلك من قيود واحترازات تمنع من الدخيل على اللفظ النبوي(٣).

(١) «كتاب الصناعتين» (ص٩).
(٢) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٢٢٧).
(٣) انظر: «معالم البيان في الحديث النبوي» (ص٨٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

عِنْدَ بَيَانِ إِعْجَازِهِ، ....

وقد جرى البلاغيون على الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد البلاغية، ترى ذلك في كتب المتقدمين والمتأخرين، ومنهم المكثر ومنهم المقل، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ أمثلة من الحديث النبوي في موضعها من هذا الكتاب.

قوله: (عِنْدَ بَيَانِ إِعْجَازِهِ)؛ أي: إن بيان إعجاز القرآن من جهة فصاحته وبلاغته يُثمِر معرفة مباحث بلاغية عالية؛ لأن عجز من تحداهم الله إنما هو لبلوغ القرآن في درجات البلاغة والفصاحة مبلغًا تَعْجِزُ قدرة البلغاء العرب عن الإتيان بمثله[١]، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ توضيح ذلك.

والإعجاز لغةً: الفوت والسَّبْق، يقال: أعجزني فلان: إذا عَجَزْتُ عن طلبه وإدراكه، والمعجزة في اللغة مأخوذة من العَجْزِ الذي هو نقيض القدرة[٢]، وإعجاز القرآن: إثباتُ القرآنِ عَجْزَ الخلق عن الإتيان بما تحداهم به[٣].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن القرآن آية بينة معجزة من وجوهٍ متعددة، من جهة اللفظ، ومن جهة النظم، ومن جهة البلاغة في دلالة اللفظ على المعنى، ومن جهة معانيه التي أمر بها، ومعانيه التي أخبر بها عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته وغير ذلك.

ومن جهة معانيه التي أخبر بها عن الغيب الماضي، وعن الغيب المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بيّن فيه من

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ١٠٣ ـ ١٠٤).
(٢) «مقاييس اللغة» (٤/ ٢٣٢)، و«تاج العروس» (١٥/ ٢١١).
(٣) انظر: «مناهل العرفان» (٢/ ٣٣١).

وَفِي كُتُبِ شَرْحِ الشِّعْرِ..

الدلائل اليقينية والأقيسة العقلية، التي هي الأمثال المضروبة كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ...﴾ [الكهف: ٥٤].

وكل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجاز القرآن هو حجة على إعجازه، ولا يناقض ذلك؛ بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له»[١].

وقد ذكر بعض الباحثين أن ألوان البلاغة الموجودة في القرآن تزيد على مائتي نوع، وما زال العلماء بالتأمل يستنبطون فنونًا وألوانًا جديدة لم يُشِرْ إليها مَن تقدم مِنَ البلاغيين أو تأخر[٢].

وقد ظهرت في وقت مبكر دراسات بلاغية خاصة بمسائل إعجاز القرآن مثل: رسالة الرماني (٣٨٦) «النكت في إعجاز القرآن»، ورسالة الخطابي (٣٨٨) «بيان إعجاز القرآن»، و«إعجاز القرآن» للباقلاني (٤٠٣) وكلها مطبوعة.

وقد خصص الشيخ ابن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ «المقدمة العاشرة» من مقدمات تفسيره للحديث عن إعجاز القرآن وبلاغته، وهي مقدمة نفيسة، وفيها درر وفوائد، تقدمت الإشارة إليها في ترجمة ابن عاشور.

قوله: (وَفِي كُتُبِ شَرْحِ الشِّعْرِ) ومثل ذلك النثر، لكنه خصَّ الشعر

(١) «الجواب الصحيح»، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٧٤)، و«الرد على المنطقيين» (ص٤٦٥).
واعلم أن إخبار القرآن عن المغيبات داخل في إعجاز القرآن، وأنه منزل من عند الله تعالى، ولا يجوز إغفاله، أو التقليل من شأنه، لكنه إعجاز جزئي؛ إذ ليس بالأمر العام الموجود في كل سورة، بخلاف الإعجاز البلاغي، فإنه موجود في جميع سور القرآن، ويوصف به جميعه. انظر: «بيان إعجاز القرآن»، للخطابي (ص٢١)، و«إعجاز القرآن»، للباقلاني (ص٣٣ ـ ٣٥)، و«الأزهار المتناثرة» (ص١٧١).
(٢) «فنون البلاغة» (ص١٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَنَقْدِهِ، وَمُحَاضَرَاتِ الأُدَبَاءِ مِنْ أَثْنَاءِ القَرْنِ الثَّانِي مِنَ الهِجْرَةِ:

ونقده؛ لأن هذه الكتب أكثر عناية بالمسائل البلاغية، ولما فيها من تمييز جيد الشعر من رديئه، وهذا له علاقة وثيقة بالبلاغة، ولعل المراد بها شروح الدواوين الشعرية، والكتب التي أُلّفت في هذا الباب، مثل: «الكامل» للمبرِّد (٢٨٥)، و«شرح القصائد العشر» للتبريزي (٥٠٢) وغيرهما.

قوله: (وَنَقْدِهِ) النقد: فَنُّ تحليل الآثار الأدبية والتعرف على العناصر المكونة لها؛ للانتهاء إلى إصدار حكم يتعلق بمبلغها من الإجادة.

والمادة الأدبية التي تتناولها الدراسات البلاغية هي النصوص الأدبية الجيدة التي يتم فيها إظهار جمال النص الجيد من شعرٍ ونثر[(١)].

وقد ظهرت كتب نقدية تناول أصحابها كثيرًا من الأمور البلاغية، واعتمدوا في نقدهم وعرض أرائهم فيها على كثير من الفنون البلاغية، مثل: «عيار الشعر» لابن طباطبا (٣٢٢)، و«الموازنة» للآمدي (٣٧١)، و«الوساطة» للجرجاني (٣٩٢)[(٢)].

قوله: (وَمُحَاضَرَاتِ الأُدَبَاءِ) معطوف على ما قبله، أي: وكتب محاضرات الأدباء، والأدباء: جميع أديب، وهو الكاتب المتمكن من لغة التعبير وقواعدها وأسرار البلاغة فيها، الغني بالأفكار والأحاسيس والأخيلة، القادر على الإبانة في دقةٍ وأناقةٍ عن خواطره[(٣)]، ولعل ابن عاشور يقصد بذلك كتب الأدب الممتلئة بالنماذج الأدبية والأقوال البليغة من الشعر والنثر، مثل: «البيان والتبيين» للجاحظ (٢٥٥)، و«عيوان الأخبار» لابن قتيبة (٢٧٦)،

(١) «المعجم الأدبي» (ص٢٨٣).
(٢) انظر: «الموجز في تاريخ البلاغة» (ص٧٩).
(٣) «المعجم الأدبي» (ص١٠).

فَأَلَّفَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٤هـ) كِتَابَ: «مَجَازِ الْقُرْآنِ».

و«محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء» للراغب الأصفهاني (٤٢٥) وغيرها.

والأدب مرتبط بالبلاغة أيما ارتباط، والنصوص الأدبية هي التي يُعتمد عليها في البحث عن أسرار البلاغة وتوضيح ألوانها ونقد الكلام وتذوقه[١].

قوله: (فَأَلَّفَ أَبُو عُبَيْدَةَ[٢]... كِتَابَ: «مَجَازِ الْقُرْآنِ») شرع ابن عاشور يذكر شيئًا من المؤلفات في مسائل البلاغة، ومن ذلك كتاب «مجاز القرآن» وكلمة: «مجاز» تعني التفسير وبيان الطرق التي يسلكها القرآن في التعبير عن المعاني، وهذا المعنى الذي استعمله أبو عبيدة لكلمة «مجاز» أعم من معناها عند البلاغيين فيما بعد ذلك. ولهذا فهو أشبه بكتاب في اللغة، يتحدث عن أساليب القرآن اللغوية في التعبير، ومن يستعرض هذا الكتاب يجد أن فيه بعض الملحوظات البيانية، التي أصبحت فيما بعد أنواعًا بلاغية ذات أسماء واصطلاحات محددة، فقد جاء في أثناء تفسيره للآيات الكريمة ذكر ما فيها

---

(١) «الأساس في النقد والبلاغة»، للصف الثاني الثانوي (ص٦٤).

(٢) هو: أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى، من أئمة العلم والأدب واللغة، مولده ووفاته بالبصرة، تعلم النحو والشعر والغريب على يد أبي عمرو بن العلاء، له مؤلفات كثيرة، توفي بين (٢٠٧ ـ ٢١٣هـ). انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٥٢)، و«معجم الأدباء» (١٩/ ١٥٤)، و«الأعلام» (٨/ ١٩١).
وقول ابن عاشور: (المتوفى سنة ١٤٤هـ) هذا خطأ، إما من الناسخ، أو وهم من ابن عاشور؛ لأن وفاته ـ كما تقدم ـ كانت بين سنتي (٢٠٧ ـ ٢١٣هـ)، وقد ولد سنة (١١٠هـ) على ما ذكره الدكتور محمد فؤاد سزكين محقق كتاب «مجاز القرآن»، لأبي عبيدة، وقد كان ألف كتابه «مجاز القرآن» سنة ثمان وثمانين ومائة.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَأَلَّفَ الجَاحِظُ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ (المُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٤٤هـ) كُتُبًا كَثِيرَةً فِي الأَدَبِ، ....

من استعارةٍ ومجاز وتشبيهٍ وكنايةٍ وتقديم وتأخير وغير ذلك[(١)].

ومن ذلك قوله عن المجاز بمعناه البلاغي: «ومن مجاز ما حُذف وفيه مضمر، قال: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، فهذا محذوف فيه ضمير، مجازه: واسأل أهل القرية، ومن في العير»[(٢)].

قوله: (وَأَلَّفَ الجَاحِظُ[(٣)]... كُتُبًا كَثِيرَةً فِي الأَدَبِ) أي: ظهر للجاحظ كتب كثيرة في الأدب ممتلئة بأحاديثه المسهبة عن البلاغة، كما كانت ممتلئة بالنماذج الأدبية والأقوال البليغة[(٤)]، ومن ذلك كتابه: «البيان والتبيين»[(٥)] ففيه أنواع من البلاغة، فقد تكلم عن الاستعارة والجمع والاستطراد والكناية والاحتراس، وأشاد بالإيجاز، وحثَّ على الإفهام والوضوح،

(١) انظر: «مجاز القرآن» (١/ ١٢، ٧٩، ٢٧٢، ٢٨٧)، و«علم البديع»، لبسيوني فيود (ص٢٨)، و«الموجز في تاريخ البلاغة» (ص٣٩).
(٢) «مجاز القرآن» (ص٨).
(٣) هو عمرو بن بحر بن محبوب، الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، من أئمة الأدب، مولده في البصرة (١٦٣هـ) وبها نشأ وأخذ اللغة والأدب عن فحول العلماء المتقدمين كالأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما، كما درس علم الكلام على أبي إسحاق النظام أحد المعتزلة، فناصر الاعتزال بآرائه وكتاباته، وقعت عليه كتبه فقتلته وذلك سنة (٢٥٥هـ)، وقول ابن عاشور: إن وفاته سنة (٣٤٤هـ) سبق قلم، أو خطأ من الناسخ، ومن أشهر كتبه: «البيان والتبيين» و«الحيوان» و«البخلاء». انظر: «تاريخ بغداد» (١/ ٢١٢)، و«الأعلام» (٥/ ٢٣٩).
(٤) انظر: «الموجز في تاريخ البلاغة» (ص٥٣).
(٥) هذا هو المشهور في اسم الكتاب، لكن ذكر محققه الأستاذ عبد السلام هارون أن النسخ العتيقة لهذا الكتاب تقطع بأن عنوانه: «البيان والتبيُّن» بياء واحدة، وقد وعد بأنه سيثبت ذلك في عنوان الكتاب في الطبعة الخامسة. انظر: كتابه: «قطوف أدبية حول تحقيق التراث» (ص٩٧ ـ ٩٨).

وَكَانَ بَعْضٌ مِنْ هَذَا العِلْمِ مَنْثُورًا ـ أَيْضًا ـ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، مِثْلُ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ، ....

وتحدث عن التكرار في الموعظة والقصص القرآني، وبيَّن أن لكل من الإيجاز والإطناب مقامًا يقتضيه، وتحدث عن التعقيد وتنافر الحروف وتنافر الكلمات، وتكلم عن السجع، إلى غير ذلك مما هو مبثوث في هذا الكتاب، وهي ذات أثر كبير في نشأة البيان. وكذلك كتابه «الحيوان»، ففيه الحديث عن التشبيه والمجاز والسرقات الشعرية، وقد استخرج بعض الباحثين من الكتابين أربعة وعشرين وجهًا نسبها كلها إلى علوم البلاغة الثلاثة، وعليه فالجاحظ يُعَدُّ من الأعلام الذين أسهموا بنصيب وافر في إرساء دعائم الفنون البلاغية[(١)].

يقول الدكتور شوقي ضيف: «إن الجاحظ قد أَلَمَّ في كتاباته بالصور البيانية المختلفة وبكثير من فنون البديع، غير أنه لم يَسُق ذلك في تعريفات وتحديدات، فقد كان مشغولًا بإيراد النماذج البلاغية، وقلما عُني بتوضيح دلالة المثال على القاعدة البلاغية التي يقررها»[(٢)].

قوله: (**وَكَانَ بَعْضٌ مِنْ هَذَا العِلْمِ مَنْثُورًا ـ أَيْضًا ـ فِي كُتُبِ النَّحْوِ مِثْلُ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ**)[(٣)] أي: وقد كان لبعض كتب النحو إسهام في بعض المسائل البلاغية، فقد نبه سيبويه في «كتابه» على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في

---

(١) انظر: «مقدمة عبد السلام هارون للبيان والتبيين» (١/ ٦)، و«علم البديع»، لبسيوني فيود (ص٣١).

(٢) «البلاغة تطور وتاريخ» (ص٥٦)، وانظر: «الموجز في تاريخ البلاغة» (ص٥٩).

(٣) هو: عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بشر وأبو الحسن، ومعنى سيبويه بالفارسية رائحة التفاح، ولد ببلاد فارس سنة (١٤٨هـ)، ونشأ بالبصرة، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد، ففاقه واشتهر بكتابه في النحو المسمى بـ«الكتاب»، كان أنيقًا جميلاً، توفي شابًّا سنة (١٨٠هـ) على أحد الأقوال. «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٩٥)، و«الأعلام» (٥/ ٢٥٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَلَمْ يُخَصَّ بِالتَّأْلِيفِ إِلَّا فِي أَوَاخِرِ القَرْنِ الثَّالِثِ، ....

معانيها وألفاظها، وعرض في كتابه لأصول اللغة وأنماط التعبير في كلام العرب، وتحدث عن بعض خصائص التراكيب وأوجه الدقة في استعمال الألفاظ، مثل: التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف، وعن معاني بعض الأدوات، مثل: أدوات الاستفهام وأدوات الشرط، وغير ذلك مما بحثه البلاغيون فيما بعد في علم المعاني، فهو ليس مختصًّا بالنحو، وإنما هو كتاب في علوم العربية، فيه اللغة والنصوص، وفيه النحو والصرف، وفيه البلاغة والعروض، وفيه القراءات والتجويد، انظر مثلًا: قوله عن سر بلاغة التقديم عند جواز تقديم المفعول على الفاعل: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهمانهم ويعنيانهم»[(١)]. وعند قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] قال: «إنما يريد أهل القرية، فاختصر» وقد انتفع الجرجاني بهذه الإشارات والعبارات في كتاب سيبويه انتفاعًا كبيرًا، لكن شهرة سيبويه في النحو صرفت الناس عن البحث في الجوانب الأخرى من الكتاب[(٢)].

قوله: (وَلَمْ يُخَصَّ بِالتَّأْلِيفِ إِلَّا فِي أَوَاخِرِ القَرْنِ الثَّالِثِ)؛ أي: لم يُفرد علم البلاغة بمؤلفات مستقلة ويُختص بالتأليف إلا في أواخر القرن الثالث، فقد بدأ علم البلاغة ينشأ تدريجيًّا، لكنه يهتم بدراسة إعجاز القرآن وما في العربية من ظواهر بلاغية، وقد أسهم ابن قتيبة (٢٧٦هـ) في كتابه «تأويل مشكل القرآن» بمباحث بلاغية اتسمت بالتبويب والترتيب بعد أن كانت قبل ذلك عند الجاحظ متناثرة متفرقة، لا ينظمها عقد، ولا يجمعها شمل، ثم جاء ابن المعتز كما سيذكر المؤلف، فسار على منهج ابن قتيبة.

(١) «الكتاب» (١/ ٣٤، ٢١٢، ٣٣٦) (٢/ ٢١٥ ـ ٢١٧)، و«علم البديع»، لفيود (ص٢٥).
(٢) انظر: «الموجز في تاريخ البلاغة» (ص٥٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

إِذْ أَلَّفَ عَبْدُ اللهِ بْنُ المُعْتَزِّ الخَلِيفَةُ العَبَّاسِيُّ (المَوْلُودُ سَنَةَ ٢٤٧هـ، وَالمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٩٦هـ قَتِيلًا بَعْدَ أَنْ بُويِعَ لَهُ بِالخِلَافَةِ وَمَكَثَ يَوْمًا وَاحِدًا خَلِيفَةً!) كِتَابَ «البَدِيعِ»، أَوْدَعَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ نَوْعًا، ....

قوله: (إِذْ أَلَّفَ عَبْدُ اللهِ بْنُ المُعْتَزِّ[1]... كِتَابَ «البَدِيعِ») أي: إن ابن المعتز الذي عاش في القرن الثالث الهجري أول من خصَّ البلاغة بالتأليف، وحاول جمع فنونٍ من البديع في كتاب واحد، فكتابه هو أول كتاب يقوم بدراسة مسائل البلاغة وفنون البديع دراسة منهجية، بعد أن كانت تلك الفنون منثورة في كتب السابقين، فجعل البديع خمسة أنواع: (الاستعارةَ ـ وهي علم البيان ـ والجناسَ، والطباقَ، ورَدَّ الأعجازِ على ما تقدمها، والمذهبَ الكلاميَّ)، ثم ذكر بعض محاسن الكلام، وعدَّ منها: الالتفات ـ وهو من علم المعاني ـ والاعتراض، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، وحسن الابتداء وغيرها، ومجموع ما ذكره في كتابه سبعة عشر نوعًا مما بنيت عليه البلاغة فيما بعد.

وكانت غاية ابن المعتز وغرضه من تأليف كتابه أن يُثبت أن ما أكثر منه المتأخرون وسموه بديعًا موجود من قديم في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام الجاهليين والإسلاميين، وليس مما ابتكره المولَّدون في عصره.

(١) هو: عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسي. الشاعر الأديب المبدع، خليفة يوم وليلة، ولد سنة (٢٤٧هـ)، وأولع بالأدب، فكان يقصد فصحاء الأعراب ويأخذ عنهم، كان ابن المعتز محبًّا للعلماء والأدباء مخالطًا لهم معدودًا في جملتهم، وله بضعة عشرَ مؤلفًا في فنون شتى، وصل إلينا منها: «ديوانه» و«طبقات الشعراء» وكتاب «البديع».
آلت الخلافة في أيامه إلى المقتدر العباسي، واستصغره القواد فخلعوه، وأقبلوا على عبد الله بن المعتز فلقبوه المُرتضِي بالله، وبايعوه بالخلافة، فأقام يومًا وليلة، فوثب عليه غلمان المقتدر فخلعوه وعاد المقتدر، فَقَبَضَ عليه وسلَّمه إلى خادم له، اسمه مؤنس فخنقه، وذلك سنة (٢٩٦هـ). «تاريخ بغداد» (١٠/ ٩٥)، و«الأعلام» (٤/ ٢٦١)، و«علم البديع»، لفيود (ص٤٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَعَدَّ الِاسْتِعَارَةَ مِنْهَا.

ثُمَّ جَاءَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ الأَشْعَرِيُّ الشَّافِعِيُّ (المُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٧١هـ) فَأَلَّفَ كِتَابَيْهِ: «دَلَائِلَ الإِعْجَازِ»، وَ«أَسْرَارَ البَلَاغَةِ».

أَوَّلُهُمَا: فِي «عِلْمِ المَعَانِي»، ....

قوله: (وَعَدَّ الِاسْتِعَارَةَ مِنْهَا) بل هي الباب الأول في الكتاب، وكذا الكناية، وعلى هذا فاسم البديع بهذا الإطلاق يتناول ـ أيضًا ـ ما سماه المتأخرون «علم البيان» وكذا «علم المعاني» لأن الالتفات ـ المذكور ـ منه، كما تقدم، وعلى هذا فلم يكن البديع عند ابن المعتز هو ما يعرف اليوم بالفنون البديعية، وإنما هو عنده فنون بلاغية متنوعة.

قوله: (ثُمَّ جَاءَ الشَّيْخُ عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ[(١)]... فَأَلَّفَ كِتَابَيْهِ: «دَلَائِلَ الإِعْجَازِ»، و«أَسْرَارَ البَلَاغَةِ») أي: ثم جاء الشيخ عبد القاهر في القرن الخامس، فألف كتابيه: «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة» ويغلب على الظن أنه أَلَّف الثاني قبل الأول؛ لأنه كثيرًا ما يَعِدُ في «الأسرار» باستيفاء موضوعات، فإذا فتشت عنها لتحقق ذلك الوعد وجدتها في «الدلائل»[(٢)].

قوله: (أَوَّلُهُمَا: فِي «عِلْمِ المَعَانِي»)؛ أي: إن كتابه: «دلائل الإعجاز» فيه بحوثٌ كثيرةٌ هي أصول علم المعاني، فقد أشار فيه إلى مباحث نظم الكلام من ذكر وحذف وتقديم وتأخير، وغير ذلك، كما تحدث فيه عن

---

(١) هو: عبد القاهر بن عبد الرحمٰن بن محمد الجرجاني، أبو بكر، واضع أصول البلاغة، ولد بجرجان في منطقة خراسان فانتسب إليها وظل بها لم يفارقها، كان من أئمة اللغة، وكان فقيهًا شافعيًّا، ومتكلمًا أشعريًّا، له مؤلفات عديدة منها: «العوامل المائة في النحو» و«إعجاز القرآن» و«أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» وقد اشتهر بهذين الكتابين، توفي سنة (٤٧١هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٣٢)، و«الأعلام» (٤/ ١٧٤).

(٢) انظر: «الصبغ البديعي» (ص٢٣٥).

وَالثَّانِي: فِي «عِلْمِ البَيَانِ»، فَكَانَا أَوَّلَ كِتَابَيْنِ مَيَّزَا هَذَا العِلْمَ عَنْ غَيْرِهِ،

الكناية، وعن التشبيه والتمثيل، والمجاز، والاستعارة، والسرقات الشعرية، كما تحدث في هذا الكتاب عن النحو وعن مدى الحاجة إليه، وأنه لا بد منه لدارس البلاغة، وقد قدمت الإشارة إلى ذلك، ويتضح من هذا أن الكتاب ليس مختصًّا بعلم المعاني، ولكن أكثر كلامه فيه..

قوله: (وَالثَّانِي: فِي «عِلْمِ البَيَانِ»)؛ أي: إن كتابه الثاني: «أسرار البلاغة» فيه بحوثٌ كثيرةٌ هي أصول علم البيان، فقد أشار فيه إلى مباحث الدلالة من الحقيقة والمجاز بنوعيه، والتشبيه والاستعارة ونحوها بصورةٍ مفصلةٍ مبينة، وفيه شرح للسرقات الشعرية، وبعض ألوان البديع، ويتضح من ذلك أن الكتاب ليس مختصًّا بعلم البيان.

قوله: (فَكَانَا أَوَّلَ كِتَابَيْنِ مَيَّزَا هَذَا العِلْمَ عَنْ غَيْرِهِ)؛ أي: إن عبد القاهر في هذين الكتابين مَيَّزَ علم البلاغة عن غيره من العلوم الأخرى، حتى بلغ التأليف البلاغي غاية بعيدة من الإحكام والنضج في القرن الخامس[(١)]، لكن هذا لا يعني أن عبد القاهر قد قسَّم علوم البلاغة إلى أقسامها المعروفة الآن: (المعاني والبيان والبديع)؛ لأن هذا لم يتم إلا في عهد السكاكي ـ كما سيأتي ـ أما في عصر عبد القاهر ومن سبقه فقد كانت البلاغة علمًا واحدًا، ومع هذا فعبد القاهر هو المؤسس الحقيقي لعلم البلاغة، على الرغم من أن أبواب هذا العلم قد عرفت عند سابقيه، لكنه فَصَّلَ القول فيها مبينًا تأثيرها في المعنى.

يقول يحيى بن حمزة العلوي: «وأول من أسس من هذا العلم قواعده، وأوضح براهينه، وأظهر فوائده، ورتب أفانينه: الشيخ العالم النحرير عَلَمُ المحققين عبد القاهر الجرجاني، فلقد فك قيد الغرائب بالتقييد، وهَدَّ من سور المشكلات بالتسوير المَشيد، وفتح أزهاره من أكمامها، وفتق أزراره بعد

(١) انظر: «الموجز في تاريخ البلاغة» (ص٨٩).

وَلَكِنَّهُمَا كَانَا غَيْرَ مُلَخَّصَيْنِ وَلَا تَامَّيِ التَّرْتِيبِ، فَهُمَا مِثْلُ دُرٍّ مُتَنَاثِرٍ كَنَزَهُ صَاحِبُهُ؛ لِيَنْظِمَ مِنْهُ عِقْدًا عِنْدَ تَآخِيْهِ؛ ....

استغلاقها واستبهامها، فجزاه الله عن الإسلام أفضل الجزاء، وجعل نصيبه من ثوابه أوفر النصيب والإجزاء، وله من المصنفات فيه كتابان: أحدهما: لقبَّه بـ«دلائل الإعجاز» والآخر لقبَّه بـ«أسرار البلاغة»، ولم أقف على شيء منهما مع شغفي بحبهما، وشدة إعجابي بهما إلا ما نقله العلماء في تعاليقهم منهما»[(١)].

قوله: (وَلَكِنَّهُمَا كَانَا غَيْرَ مُلَخَّصَيْنِ وَلَا تَامَّيِ التَّرْتِيبِ..)؛ أي: إن ما كتبه عبد القاهر في الكتابين المذكورين فيه إطناب وإطالة حتى إنه أسرف في العبارات المترادفة التي طغت على تقرير القواعد وعلى ما عُني به من استخلاص أسرارها من الشواهد الشعرية والنثرية. كما أن ما كتبه غير مرتب؛ لأنه لم يفصح في هذين الكتابين عن علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع. ولم يميز مباحث كل علم على حِدَة، ولذا نجد البحث الواحد قد يكرره في الكتاب، وقد يذكر بعضه في كتاب ويكمله في كتاب آخر[(٢)].

قوله: (فَهُمَا مِثْلُ دُرٍّ مُتَنَاثِرٍ كَنَزَهُ صَاحِبُهُ؛ لِيَنْظِمَ مِنْهُ عِقْدًا عِنْدَ تَآخِيْهِ)[(٣)]؛ أي: فهذان الكتابان في عدم ترتيبهما كاللؤلؤ المتفرق الذي جمعه صاحبه لينظم منه قلادة عند تكامله واجتماعه وتشابهه، والغرض من هذا التشبيه تزيين المشبه وتحسينه، لِيُرغب فيه ويُسعى إلى تحصيله.

---

(١) «الطراز» (١/ ٤)، لكن مدحه لهما هذا المدح مع عدم الاطلاع غريب.

(٢) رجح الدكتور محمود محمد شاكر في تعليقه على «دلائل الإعجاز» أن عبد القاهر كتب هذا الكتاب في أواخر حياته وأنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفًا في علم جديد اهتدى إليه، كما رجح أن السر في العجلة التي صرفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ما وجد في زمانه وبلده من بعض طوائف المعتزلة الذين كان لهم شَغَفٌ وشَغْبٌ وجدال في مسألة «إعجاز القرآن». انظر: مقدمة تحقيقه لهذا الكتاب.

(٣) فيها معنى التشابه، من قولهم: تآخيا: صارا كالأخوين. «اللسان» (١٤/ ٢٢).

فَانْبَرَى سِرَاجُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ السَّكَّاكِيُّ الخَوَارِزْمِيُّ المُعْتَزِلِيُّ (المَولُودُ سَنَةَ ٥٥٥هـ، وَالمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٢٦هـ) إِلَى نَظْمِ تِلْكَ الدُّرَرِ؛ فَأَلَّفَ كِتَابَهُ العَجِيبَ المُسَمَّى: «مِفْتَاحَ العُلُومِ» فِي عُلُومِ العَرَبِيَّةِ.

قوله: (فَانْبَرَى السَّكَّاكِيُّ[1]... إِلَى نَظْمِ تِلْكَ الدُّرَرِ، فَأَلَّفَ كِتَابَهُ العَجِيبَ المُسَمَّى: «مِفْتَاحَ العُلُومِ» فِي عُلُومِ العَرَبِيَّةِ)؛ أي: إن السَّكَّاكيَّ جاء بعد عبد القاهر الجرجاني فنظم تلك الدرر، فألف كتابه «مفتاح العلوم»، والمراد بعلوم العربية: علم الصرف وعلم النحو وعلم البلاغة، وما يلحق بهذه العلوم من قافية وعروض، وظاهر كلام ابن عاشور أن قوله: (فِي عُلُومِ العَرَبِيَّةِ) من تتمة عنوان الكتاب، وهذا إن كان، فهو مخالف لعنوان الكتاب ومضمونه، فإن السكاكي قد أورد مباحث في علمي الحدِّ والاستدلال، وهي من تمام علم المعاني.

ولعل ابن عاشور وصف كتاب السكاكي بهذا الوصف لأنه كما قال القزويني: «أحسن كتب البلاغة ترتيبًا، وأتمها تحريرًا، وأكثرها للأصول جمعًا»[2]. وقال ابن خلدون: «ثم لم تزل مسائل الفن تكمل شيئًا فشيئًا إلى أن مَخَضَ[3] السكاكي زُبدته، وهذب مسائله، ورتب أبوابه»[4].

---

(١) هو: يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، سراج الدين، أبو يعقوب، عالم في النحو والصرف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك، له كتاب «مفتاح العلوم» فيه اثنا عشر علمًا من علوم العربية، ولد سنة (٥٥٥هـ) بخوارزم، وتوفي بها سنة (٦٢٦هـ). انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٣٦٤)، و«معجم المؤلفين» (١٣/ ٢٨٢)، و«الأعلام» (٩/ ٢٩٤).

(٢) «التلخيص» (ص٢٢).

(٣) هي بالخاء والضاد المعجمتين، يقال: مخض اللبن يَمْخَضُهُ: أخذ زُبْدَهُ فهو مخيض وممخوض. «تاج العروس» (١٩/ ٤٦).

(٤) «مقدمة ابن خلدون» (ص٥٥٢).

وَأَوْدَعَ القِسْمَ الثَّالِثَ مِنْهُ ـ الَّذِي هُوَ المَقْصُودُ مِنَ التَّأْلِيفِ ـ مَسَائِلَ البَلَاغَةِ، دَوَّنَهَا عَلَى طَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ صَالِحَةٍ لِلتَّدْرِيسِ وَالضَّبْطِ، فَكَانَ الكِتَابَ الوَحِيدَ.

اقْتَبَسَهُ مِنْ كِتَابَي الشَّيْخِ عَبْدِ القَاهِرِ، وَمِنْ مَسَائِلِ «الكَشَّافِ» فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ؛ ....

قوله: (وَأَوْدَعَ القِسْمَ الثَّالِثَ مِنْهُ... مَسَائِلَ البَلَاغَةِ، دَوَّنَهَا عَلَى طَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ صَالِحَةٍ لِلتَّدْرِيسِ وَالضَّبْطِ)؛ أي: إن السكاكي أودع في القسم الثالث من كتابه: مسائل البلاغة، فرتب ما جمعه من علوم البلاغة أحسن ترتيب، وبوبها خير تبويب؛ لِمَا كان له من واسع الاطلاع على علوم المنطق والفلسفة، وصاغ ذلك كله بصيغة محكمة، فأعطى لعلمي البلاغة: المعاني والبيان الصيغة النهائية، ولم يجعل البديع علمًا مستقلًّا؛ بل جعله لاحقًا بهما فقال عنه: «وهناك وجوهٌ مخصوصة كثيرًا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها، وهي قسمان: قسم يرجع إلى المعنى، وقسم يرجع إلى اللفظ»[(١)]، وعلى هذا فلا يُعَدُّ السكاكي مقسمًا البلاغة إلى علومها الثلاثة؛ لأن البلاغة عنده هي علما المعاني والبيان ولواحقهما من الفصاحة والبلاغة والمحسنات البديعية، وهو في ذلك يتابع الزمخشري، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (فَكَانَ الكِتَابَ الوَحِيدَ)؛ أي: فكان «المفتاح» للسكاكي ـ والمراد القسم الثالث المتعلق بالبلاغة ـ هو الكتاب الوحيد الذي أظهر علم البلاغة بصيغته النهائية.

قوله: (اقْتَبَسَهُ مِنْ كِتَابَي الشَّيْخِ عَبْدِ القَاهِرِ وَمِنْ مَسَائِلِ «الكَشَّافِ» فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ)[(٢)]؛ أي: إن السكاكي استفاد من تفسير الزمخشري

(١) «مفتاح العلوم» (ص٤٢٣).

(٢) هو: محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، أبو القاسم، إمام من أئمة =

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

. . . .

في تأليف كتابه، إضافة إلى المادة العلمية التي لخصها واقتبسها من كتاب عبد القاهر الجرجاني، وقد استفاد السكاكي من «الكشاف» مما فيه من إظهار أسرار القرآن وبيان وجه الإعجاز، وعناية الزمخشري بعلمي المعاني والبيان.

وتفسير الكشاف من أشهر كتب المفسرين بالرأي، الماهرين في اللغة، وقد جاء الزمخشري بعد عبد القاهر الجرجاني يطبق نظريته تطبيقًا عمليًّا في «تفسيره»، مستوعبًا كل ما كتبه عبد القاهر في «الأسرار» و«الدلائل» مع بعض الزيادات التي تدل على علوِّ همته وجودة قريحته، فهو من فحول البلاغة وفرسان البيان، وبحوثه فيها متناثرة في «تفسيره» تجدها مع كل آية يقف عندها لإظهار ما فيها من روعة البيان وإعجاز القرآن، بحيث يمكن أن يقال: إن قواعد علم البيان قد كملت عنده، كما كملت قواعد علم المعاني، وعليه فهو أول من فَصَلَ فصلًا تامًّا بين علمي المعاني والبيان.

وأما علم البديع فقد كان يعرض في تفسيره لبعض أنواع البديع المعنوية دون عناية ببسط الكلام فيها وتفصيله؛ وكأنه يرى أنها تابعة لعلمي البيان والمعاني، وقد تابعه السكاكي على ذلك كما تقدم[(١)].

وقد ضمَّن الزمخشري تفسيره كثيرًا من عقائد المعتزلة مستفيدًا من بلاغته ومقدرته، فعرضها بأسلوبٍ لا يدركه إلا الخاصة. يقول ابن خلدون: «وظهر جار الله الزمخشري ووضع كتابه في التفسير، وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن

= اللغة والمعاني والبيان، سافر إلى مكة، فجاور فيها زمنًا فقيل له: «جار الله» وفيها ألف كتابه في التفسير، وهو معتزلي الاعتقاد يتظاهر به، ضَمَّنَ تفسيره كثيرًا من عقائد المعتزلة بلحن لا يدركه إلا الخاصة، أشهر مؤلفاته: «الكشاف»، و«أساس البلاغة»، و«الفائق في تفسير الحديث»، و«المستقصى في الأمثال» وغيرها، مات سنة (٥٣٨هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٥/ ١٦٨)، و«الأعلام» (٨/ ٥٥).

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٦، ٢٦٣)، و«البلاغة تطور وتاريخ» (ص٢٤٣، ٢٦٥)، و«الموجز في تاريخ البلاغة» (ص١٠٥).

فَأَصْبَحَ عُمْدَةَ الطَّالِبِينَ لِهَذَا العِلْمِ، ....

بما يبدي للبعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير، لولا أنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة، ولأجل هذا يتحاماه كثير من أهل السُّنَّة مع وفور بضاعته من البلاغة، فَمَنْ أحكم عقائد السُّنَّة، وشارك في هذا الفن بعض المشاركة حتى يقتدر على الرد عليه من جنس كلامه، أو يعلم أنه بدعة فيعرض عنها، ولا تضره في معتقده، فإنه يتعين عليه النظر في هذا الكتاب للظفر بشيءٍ من الإعجاز مع السلامة من البدع والأهواء»[(١)].

وما أجملَ قول ابنِ عاشور: «كثيرًا ما يُرْغِمُ [الزمخشريُّ] معانيَ القرآن على مسايرة مذهبه، فتنزو عصبيته، وتنزوي عبقريته» وقولَه: «وقد يطغى عليه حُبُّ الاستدلال لعقائد أهل الاعتزال، طغيانًا يرمي بفهمه في مهاوي الضلالة»[(٢)]!

قوله: (**فَأَصْبَحَ عُمْدَةَ الطَّالِبِينَ لِهَذَا العِلْمِ**)؛ أي: أصبح كتاب «المفتاح» للسكاكي في علم البلاغة هو عمدة من تكلم أو ألف في البلاغة، فقد صار محورًا للتأليف البلاغي، فظهرت حوله كتب كثيرة من كتب الشروح والتلخيص، إضافة إلى تدريسه، ثم جاء بعده بدرُ الدين بنُ محمدِ بن مالك ـ ابن صاحبِ الألفية ـ (٦٨٦هـ) فاختصر «المفتاح» في كتابه: «المصباح في المعاني والبيان والبديع»، وقسَّم البلاغة إلى أقسامها المعروفة الآن: المعاني والبيان والبديع[(٣)].

وبهذا يكون بدر الدين هو الذي صرح بأقسام البلاغة الثلاثة، وقد تقدم عناية الزمخشري ببعض ألوان البديع في «تفسير» لكنه لم يُعْنَ بتفصيل القول فيها[(٤)].

وبعصر السكاكي وبدر الدين بن مالك انتهت مرحلة التأليف والابتكار في علوم البلاغة، وتدوينها تدوينًا كاملًا، فطفق المؤلفون من القرن الثامن وما

(١) «مقدمة ابن خلدون» (ص٥٥٣).
(٢) «التحرير والتنوير» (٣٠/ ١٥٩)، و«البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد» (ص٣٩).
(٣) انظر: «البلاغة تطور وتاريخ» (ص٣١٥)، و«بغية الإيضاح» (ص٥).
(٤) انظر: «البلاغة تطور وتاريخ» (ص٢٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

بعده إلى التلخيص والتوسع في الشروح والحواشي، عدا إضافات تجود بها بعض القرائح والأذهان ممن فتح الله عليهم في هذا الفن، فأضافوا فوائد واستنباطات على حَدِّ القول الصحيح: «كم ترك الأول للآخر؟!»، وسيأتي مزيد لهذا ـ إن شاء الله ـ.

ومن أبرز من لخص «المفتاح»: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن القزويني الشهير بالخطيب (٧٣٩) فقد اختصر قسم البلاغة من «المفتاح» وسماه «التلخيص» فهذبه، ورتبه، وزاد عليه ما تجب زيادته من كتب البلاغة، وكان أسلوبه أوضح من أسلوب السكاكي، لكن جعله أسلوبًا تقريريًّا، هَمُّهُ جمع القواعد في أوجز لفظ، فصار تلخيصه متنًا يحتاج إلى شروح وحواشٍ، ومع هذا فقد حظي باهتمام المتأخرين وإعجابهم، ثم وضع كتابًا آخر كالشرح له ـ كما ذَكَرَ ذلك ـ وسماه «الإيضاح» وأجاد في ترتيبه، وملأه بالشواهد، وعصر القزويني ليس بعيدًا عن عصر صاحب «المصباح» كما أن كتابيهما متشابهان، والله تعالى يكتب القبول لمن يشاء من عباده.

وقد خدم «الإيضاح» من المتأخرين بشيء من الشرح الأستاذ: عبد المتعال الصعيدي في كتابه: «بغية الإيضاح»، والدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، فقد شرح هذا الكتاب شرحًا ضافيًا في ستة أجزاء، طبعت في مجلدين. وعلى متن «التلخيص» شروح كثيرة وحواشٍ متعددة، إضافة إلى تلخيصه ونظمه[1]، طُبع بعض شروحه للمتقدمين في كتاب واحد، سمي «شروح التلخيص» في أربعة أجزاء[2].

---

(١) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٧٣)، و«البلاغة تطور وتاريخ» (ص٣٣٥)، و«بغية الإيضاح» (١/ ٥).

(٢) هي ثلاثة شروح نفيسة، لولا ما فيها من مباحث منطقية وكلامية وأصولية، ومناقشات لفظية، ومما يُلحظ فيها أن كل واحد من الشراح يعيد ما قال سالفه إعادة تُصوِّر ما ساد في المباحث البلاغية من عُقم وجمود، على أن عنوان الكتاب لا يطابق ما فيه، =

وَتَتَابَعَ الأُدَبَاءُ بَعْدَهُ فِي التَّآلِيفِ فِي هَذَا العِلْمِ الجَلِيلِ.

وعلى هذا فأشهر علماء البلاغة:

١ ـ عبد القاهر الجرجاني (٤٧١).

٢ ـ السكاكي (٦٢٦).

٣ ـ الخطيب القزويني (٧٣٩) وقد سكت المؤلف عن ذكر الخطيب، وكان الأولى ذكره، لما له من جهود ملحوظة وآثار مشكورة في علم البلاغة.

قوله: (وَتَتَابَعَ الأُدَبَاءُ بَعْدَهُ فِي التَّآلِيفِ[1] فِي هَذَا العِلْمِ الجَلِيلِ)؛ أي: تتابع الأدباء بعد السكاكي في خدمة البلاغة، وذلك بالتآليف ـ جمع تأليف ـ القائمة على الطريقة الأدبية التذوقية، من تحليل النص، والكشف عما فيه من مواطن البلاغة والجمال، مثل كتاب: «المثل السائر» لابن الأثير (٦٣٧)، و«تحرير التحبير» و«بديع القرآن» لابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤)، و«الطراز» للعلوي (٧٠٩).

لكن الغالب على التآليف التي جاءت بعد عصر السكاكي أنها لم تكن تعنى بدراسة البلاغة دراسة جمالية ذوقية؛ لأن أصحابها وإن كانوا من علماء البلاغة، لكنهم ليسوا بلغاء في أنفسهم، كما في صفة من سلف، فاتجهوا لدراسة البلاغة دراسة علمية تهتم بالقواعد والأحكام، دون العناية بشرح النصوص والتعليق عليها، وإبراز ما فيها من مواطن الجمال أو حسن البيان، وإن وجد شيء من ذلك فهو قليل، فكثرت الشروح والحواشي التي لا تنمي ذوقًا، ولا تربي مَلَكَةً، بل إن بعضها تغلغل في مباحث فلسفية ومنطقية وكلامية وأصولية، ونحن لا ننكر أن القاعدة البلاغية أداة لا بد منها لإبراز جوانب الجمال الفني في النص، لكن ليس هذا هو المقصد الأصيل من معرفة البلاغة والحث على دراستها.

على أنه قد ظهر في العصر الحاضر كتابات في علوم البلاغة اتجهت

= لأن فيه كتاب «الإيضاح»، و«حاشية الدسوقي» إضافة إلى الشروح الثلاثة. انظر: «البلاغة تطور وتاريخ» (ص٣٥٢).

(١) هكذا ضبطت في الطبعة المعتمدة، والاحتمال وارد.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

. . . .

اتجاهًا أدبيًّا، فعُنيت بالجانب الفني، وأضفت عليها نسمات الذوق الصافية، وأعادت إليها شبابها، واستردت قوتها وأصالتها[(١)].

وقد تنوعت المؤلفات في البلاغة ما بين منثور ومنظوم، ومختصر ومطوَّل، حتى صار لكتب البلاغة جناحٌ خاصٌّ في المكتبات العامة والخاصة.

هذا، ومما درسناه في المعهد العلمي كتاب «البلاغة الواضحة» لعلي الجارم ومصطفى أمين، وهو كتاب مختصر ومفيد للطالب المبتدئ، فيه أمثلة كثيرة، وتدريبات يقوم الطالب بالإجابة عليها، وقد قام المؤلفان بالإجابة عن جميع تمارينه بأسلوب واضح في كتاب «دليل البلاغة الواضحة»، ويليه كتاب «المنهاج الواضح» تأليف حامد عوني، درسنا علم البيان منه في آخر سِنِي المعهد، ثم علم المعاني في كلية الشريعة، وهو كتاب مفيد، امتاز بوضوح أسلوبه، وكثرة أمثلته مع تحليلها، وشرحها شرحًا أدبيًّا.

ومن الكتب المفيدة في هذا الباب ـ أيضًا ـ كتاب «علوم البلاغة» تأليف: أحمد مصطفى المراغي (١٣٧١)، وهو كتاب جيد، غزير الفوائد، حسن الترتيب، أكثر فيه من الأمثلة والشواهد.

ومن المنظوم في علم البلاغة «مائة المعاني والبيان» لابن الشِّحْنَةِ الحلبي الحنفي (٨١٥)، و«عقود الجمان» للسيوطي (٩١١)، و«الجوهر المكنون» للأخضري (٩٨٣) والحديث عنها وعن شروحها المطبوعة يطول به الكلام.

ومن المتون المفيدة المختصرة جدًّا: «حسن الصياغة في فنون البلاغة» للشيخ: هارون عبد الرزاق (١٣٣٦)، و«زبدة البلاغة» للدكتور: محمد عبد العزيز نصيف، ثم نظمه في خمسين بيتًا[(٢)].

---

(١) انظر: «الموجز في تاريخ البلاغة» (ص١٠٨)، «المعاني في ضوء أساليب القرآن» (ص٢٨)، «البلاغة تطور وتاريخ» (ص٣٥٨)، «علم البديع» لفيود (ص١١٥).

(٢) ومن المتون: «سفينة البلغاء» تأليف: الأخ بلاج، وهو متنٌ صغيرٌ نافع، مؤلفه نصراني.

. . . .

وبقي أمران لا بد من التنبيه عليهما:

الأمر الأول: أنه تلخص مما تقدم أن هذه المؤلفات في البلاغة، وكذا ما جاء بعدها يمكن أن تُرد إلى أصلين، وينسب كلٌّ منها إلى أحد مذهبين:

أحدهما: يغلب عليه الاتجاه الأدبي من القرن الثالث حتى نهاية القرن الخامس، ثم انحسر أو كاد، وذلك إلى زمن عبد القاهر، ومن قبله الرماني والجاحظ كما يظهر من مؤلفاتهم. وهي مدرسة الأدباء التي امتازت بالإكثار من الشواهد الأدبية نثرًا وشعرًا، وعدم الاهتمام كثيرًا بالتقسيم، أو اقتباس المنطقيات ومسائل الفلسفة، والاعتماد على الذوق وحاسة الجمال.

يقول أبو هلال العسكري في منهجه: «ليس الغرض من هذا الكتاب سلوك مذهب المتكلمين، وإنما قصدت فيه مَقْصَدَ صُنَّاع الكلام من الشعراء والكتَّاب»(١).

فهؤلاء تناولوا النص تناولًا أدبيًّا فنيًّا، يهتم بالتحليل والتعليل والبحث عن وجوه الجمال فيه، وَمَردُّ ذلك إلى **أمرين**:

١ ـ أن هذه الاتجاه منهم كان ثمرةً من ثمرات دراسة إعجاز القرآن الكريم الذي كان له أثرٌ كبيرٌ في توجيه أكثر مؤلفاتهم وجهة أدبية.

٢ ـ أن أقطاب هذه المدرسة هم أدباء بالفعل بالمعنى الذي غلب أخيرًا على هذه الكلمة؛ فالجاحظ وابن المعتز وأبو هلال وابن سنان وعبد القاهر وابن الأثير وغيرهم كانوا إما كُتَّابًا أو شعراء.

والمذهب الثاني: مدرسة العلماء التي اتجهت إلى دراسة البلاغة دراسة علمية، فهي تهتم بالتحديد والتقريب والتقسيم المنطقي، واستعمال أساليب الفلسفة والمنطق في تحديد الموضوعات وتقسيماتها والإقلال من الشواهد،

(١) «كتاب الصناعتين» (ص١٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

. . . .

والاعتماد على القواعد، وقلة العناية بالذوق، واشتهر من رجال هذا الاتجاه السكاكي ومن سار في فلكه، وأسلوب السكاكي دون أسلوب عبد القاهر وابن سنان؛ لأنه لم يبلغ مبلغهما في الأدب، وإنما كان رجل علم وفلسفة ومنطق، ولهذا صارت كتب البلاغة عند المتأخرين لا تُعنى إلا بتقرير القواعد، أو ما يتصل بها من الجدل العلمي، حتى ضاعت فيها ملكة النقد(١).

الأمر الثاني مما ينبغي التنبيه عليه: أن طائفة من حَمَلَةِ علم البلاغة والمؤلفين فيه ـ من قدماء ومحدثين ـ كانوا ينتسبون إلى مذاهبَ كلاميةٍ حادثةٍ في تاريخ الإسلام، ناكبةٍ عن مذهب أهل السُّنَّة، فكان فيهم المعتزلي، والأشعري، والعَلَوي، والرافضي، والمُرْجِئِيُّ، والصوفي، وقد كان لهم عناية في تسخير هذا العلم لخدمة معتقداتهم، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ أمثلة لذلك، ولهذا فإن الحاجة داعية إلى تنقية علم البلاغة من آثار المذاهب الكلامية، سواء في مجال التأليف، أو التعبير، أو ما يتعلق بتفسير الأمثلة أو تأويلها، ولا سيما ما كان منها من القرآن والسُّنَّة(٢).

---

(١) «مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٥٦ ـ ٦١).

(٢) «البلاغة في ضوء مذهب السلف في الاعتقاد» (ص٢٧).

فَنُّ المَعَانِي

المَعَانِي: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يَكُونُ بَلِيغًا، فَصِيحًا فِي أَفْرَادِهِ وَتَرْكِيبِهِ.

قوله: (المَعَانِي: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ) المراد بأحواله: الأمور التي تعرض للفظ؛ كالتقديم والتأخير والذكر والحذف، وكون المُنْكِرِ يؤكد له الخبر، وخالي الذهن لا يؤكد له، والذكي يلقى إليه الكلام موجزًا، والغبي مطنبًا وغير ذلك، كما يدخل في ذلك أحوال الجملة كالقصر والفصل والوصل، وكذا أحوال أجزاء الجملة كأحوال الإسناد، وأحوال المسند، وأحوال المسند إليه، وأحوال متعلقات الفعل، وهذه الأحوال هي التي تسمى الخصوصيات أو الكيفيات أو الهيئات، كما سيأتي إن شاء الله.

قوله: (الَّتِي بِهَا يَكُونُ بَلِيغًا)؛ أي: متصفًا بالبلاغة، وذلك إذا كان مطابقًا لمقتضى حال المخاطب.

قوله: (فَصِيحًا فِي أَفْرَادِهِ وَتَرْكِيبِهِ)؛ أي: سليمًا مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام، ـ مما سيأتي بيانه ـ.

والمراد بالأفراد: الألفاظ المفردة، وهي الكلمات، والمراد بتركيبه: الألفاظ المركبة، وهي الجمل.

أو يقال في تعريف علم المعاني: هو أصول وقواعد يعرف بها كيف يطابق الكلام مقتضى الحال مع فصاحته وفصاحة أجزائه.

والحال: المقام الذي ورد فيه الكلام، كالتردد والإنكار ـ مثلًا ـ وهو

. . . .

الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد في كلامه شيئًا خاصًّا زائدًا على أصل المعنى؛ كالتأكيد، والقصر ـ مثلًا ـ.

ومقتضى الحال: هو ذلك الشيء الخاص الذي اقتضاه حال المخاطب.

ومطابقة الكلام لمقتضى الحال: هو اشتماله على ذلك الشيء الخاص، فإذا قلت لشخص ينكر فوز أخيه: والله إن أخاك لفائز. فالإنكار حال، والتأكيد مقتضى الحال، واشتمال الكلام على التأكيد مطابقة لمقتضى الحال.

وكلمة: «مقتضى الحال» لم تستقر كمصطلح بلاغي إلا عند السكاكي وأصحاب مدرسته(١)، ولم تكن معروفة عند المتقدمين، وإن كانت الفكرة موجودة وراسخة منذ بداية التأليف البلاغي، ويبدو أنها المقصودة بقولهم: «المقام»، **وهي**:

١ ـ مقامات الكلام بحسب المقاصد والأغراض؛ كالشكر، والعتاب، والتهنئة، والتعزية، والمدح والذم، والترغيب والترهيب، وما إلى ذلك.

٢ ـ مقامات الكلام بحسب المخاطَب، من حيث كونه ذكيًّا أو غبيًّا أو عالمًا أو جاهلًا.

٣ ـ مقامات الكلام بحسب السياق، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ويتم ذلك بانتقاء الألفاظ وحسن تأليف الجمل المتوازنة؛ لتكون وحدة متصلة.

٤ ـ مقامات الكلام بحسب الموقف، فلكلِّ حَدٍّ ينتهي إليه الكلام مقام، وهنا يأتي موضوع الإيجاز والإطناب، فلا يحسن شيء من ذلك إلا إذا كان المقام يقتضيه(٢).

وسيبدأ ابن عاشور بشرح الفصاحة، ثم يثني بالبلاغة، وقد مشى على أن الفصاحة شرط في البلاغة؛ لأن الكلام إذا لم يكن فصيحًا لم تُقبِل عليه أفهام

(١) انظر: «مفتاح العلوم» (ص١٦٨ ـ ١٦٩).
(٢) انظر: «مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٥٤٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَالفَصَاحَةُ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ خَالِصًا ـ أَيْ: سَالِمًا مِمَّا يُعَدُّ عَيْبًا فِي اللُّغَةِ؛ بِأَنْ يَسْلَمَ مِنْ عُيُوبٍ تَعْرِضُ لِلْكَلِمَاتِ الَّتِي تَرَكَّبَ مِنْهَا الكَلَامُ، أَوْ تَعْرِضُ لِمَجْمُوعِ الكَلَامِ ـ.

فَالعُيُوبُ العَارِضَةُ لِلكَلِمَاتِ ثَلَاثَةٌ: الغَرَابَةُ، وَتَنَافُرُ الحُرُوفِ، وَمُخَالَفَةُ قِيَاسِ التَّصْرِيفِ.

وَالعُيُوبُ العَارِضَةُ لِمَجْمُوعِ الكَلَامِ ثَلَاثَةٌ: التَّعْقِيدُ، وَتَنَافُرُ الكَلِمَاتِ، وَمُخَالَفَةُ قَوَاعِدِ النَّحْوِ ـ وَيُسَمَّى: «ضَعْفَ التَّأْلِيفِ» ـ.

السامعين، فتفوت الفائدة منه، وقد مضى الكلام في ذلك عند تعريف البلاغة.

قوله: (فَالفَصَاحَةُ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ خَالِصًا ـ أَيْ: سَالِمًا مِمَّا يُعَدُّ عَيْبًا فِي اللُّغَةِ...) عرَّف المؤلف الفصاحة في اصطلاح البلاغيين، وهي أن يسلم الكلام من عيوبٍ تعرض للكلمات، أو تعرض لمجموع الكلام؛ فالأول فصاحة الكلمة، والثاني فصاحة الكلام.

وأما الفصاحة لغةً: فهي الظهور والبيان، يقال: أفصح الصبي في منطقه وفَصُحَ فيه: إذا بان وظهر كلامه، وقد ذكر ابن فارس أن الفاء والصاد والحاء أصل يدل على خلوصٍ في شيء ونقاءٍ من الشَّوْب، ومن ذلك اللسان الفصيح: الطليق[(١)].

ودلالة المادة اللغوية على الخلوص والنقاء والصفاء قد بدت ظاهرة في كثيرٍ من معاجم اللغة، وما البيان والوضوح والظهور إلا نتائج الخلوص والصفاء والنقاء، فالأشياء لا تظهر ولا تبينُ إلا بعد خلوصها مما يشوبها أو يحجبها[(٢)].

قوله: (فَالعُيُوبُ العَارِضَةُ لِلكَلِمَاتِ ثَلَاثَةٌ...) ذكر العيوب العارضة

---

(١) انظر: «مقاييس اللغة» (٤/٥٠٦).

(٢) انظر: «البلاغة والفصاحة لغةً واصطلاحاً» (ص٧١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

أَمَّا الغَرَابَةُ: فَهِيَ قِلَّةُ اسْتِعْمَالِ الكَلِمَةِ فِي مُتَعَارَفِ أَهْلِ اللُّغَةِ، أَوْ تَنَاسِيهَا فِي مُتَعَارَفِ الأُدَبَاءِ، ....

للكلمة، ثم العيوب العارضة للكلام إجمالًا، ثم فَصَّلَ فيها ومَثَّلَ، وهذا من باب التفصيل بعد الإجمال، وهو من مقاصد البلغاء؛ لأنه يزيد المعنى تمكنًا في الذهن؛ ذلك أن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال تشوفت النفس إلى إيضاحه وبيانه، فإذا تم لها ذلك تمكن فيها، وكان شعورها به أتم، ولذتها بالعلم به أكمل(١).

قوله: (أَمَّا الغَرَابَةُ: فَهِيَ قِلَّةُ اسْتِعْمَالِ الكَلِمَةِ فِي مُتَعَارَفِ أَهْلِ اللُّغَةِ) بدأ المؤلف بتفصيل العيوب المخلة بفصاحة الكلمة، فذكر أن الغرابة تُعرف بواحد من أمرين:

الأول: قلة استعمال الكلمة في متعارف أهل اللغة، وذلك بأن تكون غير جارية على الأوزان المعروفة والحروف المألوفة، مثل: الساهور، اسم الهلال.

قوله: (أَوْ تَنَاسِيهَا فِي مُتَعَارَفِ الأُدَبَاءِ) هذا الأمر الثاني الذي تعرف به الغرابة، وهو تناسي الكلمة وتركها في متعارف الأدباء، بمعنى أنهم أهملوها وهجروها وربأوا بأدبهم عنها، فلم تتداولها ألسنتهم، ولم تجرِ بها أقلامهم، فصارت قليلة في المحفوظ من فصيح نظم العرب الخُلَّص من سكان البادية.

مثل كلمة: «جَحِيْشٍ» في قول تأبط شرًّا يمدح ابن عمه:

يَظَلُّ بِمَومَاةٍ ويُمْسِي بِغَيرِهَا   جَحِيْشًا ويَعْرَوْرِي ظُهورَ المَهَالِكِ(٢)

فلفظة: «جَحِيْشٍ» منكرة قبيحة، وهي بمعنى: «فريد» وفريد: لفظة حسنة رائقة، فلو وضعت موضعها لما اختل وزن البيت.

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٢١٠).

(٢) انظر: «الحماسة» (١/ ٧٥)، **والموماة:** الصحراء التي لا ماء فيها. **ويعروري:** يركب.

مِثْلُ: «السَّاهُورِ: اسْمُ الهِلَالِ»، وَمِثْلُ: «تَكَأْكَأَ: بِمَعْنَى اجْتَمَعَ»، «وَافْرَنْقَعَ: بِمَعْنَى تَفَرَّقَ»، فِي قَوْلِ أَبِي عَلْقَمَةَ أَحَدِ المُوَسْوِسِينَ ـ وَقَدْ أَصَابَهُ صَرْعٌ[(١)] فَأَحَاطَتْ بِهِ النَّاسُ ـ: «مَا لَكُمْ تَكَأْكَأْتُمْ عَلَيَّ كَمَا تَكَأْكَأُونَ عَلَى ذِي جِنَّةٍ! افْرَنْقِعُوا».

ولعل ابن عاشور فَرَّقَ، فعبر في الأول بقلة الاستعمال وفي الثاني بالتناسي؛ لأن أهل اللغة مطالبون بذكرها في قواميسهم، بينما الأدباء غير ملزمين بذكرها في أدبهم.

قوله: (مِثْلُ: «السَّاهُورِ: اسْمُ الهِلَالِ») إطلاق الساهور على الهلال فيه غرابة من جهة المعنى؛ لأن هذا غير متكرر الاستعمال في المحفوظ من فصيح نظم العرب، وكذا من جهة الوزن؛ لأنه ليس من الأوزان الكثيرة المشهورة في الاستعمال[(٢)].

قوله: (وَمِثْلُ: «تَكَأْكَأَ: بِمَعْنَى اجْتَمَعَ»، «وَافْرَنْقَعَ: بِمَعْنَى تَفَرَّقَ»، فِي قَوْلِ أَبِي عَلْقَمَةَ[(٣)]...) وذلك أنه سقط عن حمار له، فاجتمع عليه الناس، فقال ذلك، وفي هاتين الكلمتين غرابة.

---

(١) **الصَّرْعُ**: علة في الجهاز العصبي تصحبها غيبوبة وتشنج في العضلات، وقد يكون المراد هنا السقوط وليس هذا العَرَضَ. انظر: «الصحاح» (٣/١٢٥٨)، و«معجم الأدباء» (١٢/٢٠٨)، و«اللسان» (٨/١٩٧)، و«تاج العروس» (٢١/٣٣١)، و«المعجم الوسيط» (ص٥١٣).

(٢) انظر: «تاج العروس» (١٢/١١٣).

(٣) هو: أبو علقمة النحوي النُّميري، قال ياقوت: «أراه من أهل واسط» وقال القفطي: «قديم العهد، يعرف اللغة، كان يتقعر في كلامه، ويعتمد الحوشي من الكلام والغريب»، ونُسبت هذه المقولة ـ أيضًا ـ إلى عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، قال في «التاج»: «هذا هو المشهور»، وهو إمام في النحو والعربية والقراءات، وهو شيخ الخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، كان صاحب تَقَعُّرٍ في كلامه، مكثرًا من استعمال الغريب، له نحو سبعين مصنفًا ذهبت كلها، توفي سنة (١٤٩هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٣/٤٨٦)، و«معجم الأدباء» (١٢/٢٠٥)، و«بغية الوعاة» (٢/١٣٩، ٢٣٧)، و«تاج العروس» (١/٣٨٢)، و«الأعلام» (٥/٢٩١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَأَمَّا تَنَافُرُ الحُرُوفِ: فَهُوَ ثِقَلٌ قَوِيٌّ فِي النُّطْقِ بِالكَلِمَةِ؛ لِاجْتِمَاعِ حُرُوفٍ فِيهَا يَحْصُلُ مِنِ اجْتِمَاعِهَا ثِقَلٌ، ....

وكأن أبا علقمة النحوي أراد بهاتين الكلمتين العتاب والتوبيخ، ويحتمل أنه أراد المُزاح ومداعبة من اجتمعوا حوله(١).

وينبغي أن يُعلَم أن الغرابة المنافية للفصاحة هي الغرابة الشديدة، لا مطلق الغرابة، فقد جاء في القرآن الكريم والسُّنَّة الشريفة كلمات غريبة لا يظهر معناها إلا بعد مراجعة ما أُلِّفَ في غريب القرآن، وغريب الحديث. ولا نزاع في فصاحة تلك الكلمات، ولا يجوز إطلاق الغرابة عليها.

على أن بعض الكتَّاب يرى أن الغرابة صفة نسبية لمن يجهل معنى الكلمة، فقد تكون الكلمة فصيحة، ولكنها غير شائعة الاستعمال، فتكون فصيحة غريبة عند من يجهلها(٢).

وقد أجمع البلاغيون الأدباء على نَبْذِ الغريب من الألفاظ، وعَدُّوا استعماله هُجنة في الكلام يرفضها الذوق، ولا يمكن وضع قائمة بالألفاظ المبتذلة لتجتنب، وإنما تعرف وتجتنب عن طريق الذوق والتعامل مع ألفاظ اللغة(٣).

قوله: (وَأَمَّا تَنَافُرُ الحُرُوفِ: فَهُوَ ثِقَلٌ قَوِيٌّ فِي النُّطْقِ بِالكَلِمَةِ) هذا العيب الثاني المخل بفصاحة الكلمة، والمراد بالتنافر: ثقل الكلمة على اللسان وتعسر النطق بها، وقد قسم ابن عاشور الثقل إلى ثلاثة أقسام: ثقل قوي، وثقل خفيف، وثقل لا يضجر اللسان.

قوله: (لِاجْتِمَاعِ حُرُوفٍ فِيهَا يَحْصُلُ مِنِ اجْتِمَاعِهَا ثِقَلٌ) هذا المشهور عند البلاغيين، وهو أن سبب الثِّقَلِ ـ بكسر الثاء وفتح القاف ـ اجتماع حروف

(١) انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص٢٦).

(٢) انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص٢٧)، و«إصلاح الإيضاح»، للدكتور: عبد المحسن العسكر (ص٢٩).

(٣) انظر: «مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص١٣٥، ١٤٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

نَحْوُ: «الخُعْخُعِ»، نَبْتٌ تَرْعَاهُ الإِبِلُ، وَأَقَلُّ مِنْهُ فِي الثِّقَلِ: «مُسْتَشْزِرَاتٌ»، بِمَعْنَى: مُرْتَفِعَاتٍ.

متقاربة في المخرج أو متباعدة فيه، فيحصل من اجتماعها ثقل، وهذا محل نزاع، وإن قال به بعضهم[1].

والظاهر أن الضابط في معرفة الثقل هو الذوق[2] السليم، المكتسب بالنظر في كلام البلغاء وممارسة أساليبهم، فما عدّه الذوق السليم ثقيلًا متعسر النطق فهو متنافر، سواء أكان متقارب الحروف أم متباعدها، وذلك لأن الألفاظ أصوات؛ فالذي يَرتاح لصوت البُلبُل، ويَنْفِرُ من أصوات البوم والغربان، ينبو سمعه عن الكلمة إذا كانت غريبة متنافرة الحروف[3].

قوله: (**نَحْوُ: «الخُعْخُعِ»، نَبْتٌ تَرْعَاهُ الإِبِلُ**) هي بضم فسكون العين، ويقال: الهُعْخُع، بتقديم الهاء على العين أول الكلمة، فهذا مثال للثقل القوي، وهو ما كان شديدًا متناهيًا في الثقل، فيسبب الثقل على اللسان وعسر النطق، ومن أسباب ذلك تقارب الحروف في المخرج، وذلك أن الهاء والعين والخاء خارجة من مخرج واحد وهو الحلق، إلا أن بعضها خارج من أقصاه، وبعضها من قريب منه[4].

و«الخُعْخُعُ» على وزن هُدْهُد، قيل: اسم نبات ترعاه الإبل، كما ذكر المؤلف، وقيل: كلمة معاياة وإلغاز، لا أصل لها في اللغة[5].

قوله: (**وَأَقَلُّ مِنْهُ فِي الثِّقَلِ: «مُسْتَشْزِرَاتٌ»، بِمَعْنَى: مُرْتَفِعَاتٍ**) أي: إن الثقل قسمان: الأول: ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل وعسر النطق، وهذا

---

(١) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٨١).
(٢) تقدم تعريفه (ص٥٣).
(٣) انظر: «المثل السائر» (١/ ٩١)، و«البلاغة الواضحة» (ص٥).
(٤) «المنهاج الواضح، علم المعاني» (ص٧)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٢٣).
(٥) انظر: «عروس الأفراح» (١/ ٧٨ ـ ٧٩)، و«تاج العروس» (٧/ ٣٠٧)، (٢٠/ ٥١٦)، (٢١/ ٤٧٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَمَّا الثِّقَلُ الَّذِي لَا يُضْجِرُ اللِّسَانَ فَلَا يَضُرُّ، نَحْوُ: «أَمْدَحْهُ»

تقدم، والثاني: ما هو دون ذلك، مثل: مُسْتَشْزِراتٍ[(١)]، فهذه اللفظة غير فصيحة؛ لوجود الثقل، وسبب ذلك توسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء المهموسة الشديدة والزاي المجهورة[(٢)]. وقد جاءت هذه اللفظة في قول امرئ القيس:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلَا   تَضِلُّ المَدَارَى فِي مُثَنًّى ومُرْسَلِ[(٣)]

والغدائر: جمع غديرة وهي ذؤابة الشعر، والمدارى: بفتح الميم جمع مِدْرَى ـ بكسرها ـ، وهي الأمشاط، يصفها بكثرة الشعر والتفافه.

ومثل ذلك ـ كما مثل به ابن عاشور ـ قول طرفة بن العبد:

وإن شئتُ سَامَى واسِطَ الكُوْرِ رأْسُهَا   وعَامَتْ بِضَبْعَيْها نَجَاءَ الخَفَيْدَدِ[(٤)]

فقوله: «**الخَفَيْدَدِ**» غير فصيح؛ لما تقدم، ولم يتضح لي وجه الثقل فيه، وكأنه إلى الغرابة أقرب.

قوله: (وَأَمَّا الثِّقَلُ الَّذِي لَا يُضْجِرُ اللِّسَانَ فَلَا يَضُرُّ)؛ أي: فهذا لا يخل بالفصاحة، وعليه فلا يدخل في التنافر؛ لأنه ثقل محتمل ومقبول.

قوله: (نَحْوُ: «أَمْدَحْهُ») يشير إلى قول أبي تمام:

(١) انظر: «عقود الجمان» بشرح السيوطي (١/ ١٣)، و«المرشدي» (١/ ١٠ ـ ١١).
(٢) الهمس والرخاوة والجهر من صفات الحروف عند علماء التجويد.
(٣) هذا أحد أبيات معلَّقته. انظر: «ديوانه» (ص٣٤) و«مُسْتَشْزِرَاتٌ»: بفتح الزاي؛ أي: مرفوعات، وبكسرها: مرتفعات. انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٧٨).
(٤) هذا أحد أبيات معلَّقته. انظر: «ديوانه» (ص٢٨)، و«التحرير والتنوير» (١/ ١١٢)، و«سَامَى»: غَالَبَ في السموِّ، وهو العلو والارتفاع، و«الكُور»: الرحل بأداته، و«عَامَت»: سبحت في الجري، «بضبعيها»: بذراعيها، «نَجاء الخَفَيْدَدِ»: أي: أسرعت إسراع الخفيدد، وهو ذكر النعام. انظر: «شرح المعلقات السبع»، للزوزني (ص٤٤)، و«شرح القصائد العشر»، للتبريزي (ص٩٤).

وَنَحْوُ ﴿وَسَبِّحْهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]، وَقَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ ....

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ وَالوَرَى مَعِي، وَمَتَى مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي[(١)]

فهذا فيه ثقل، بسبب تكرار «**أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ**» مع الجمع بين الحاء والهاء مرتين، لقرب مخرج الحاء من الهاء، وهو الحلق، والمخارج كلما قربت كانت الألفاظ مكدودة قلقة غير مستقرة في أماكنها[(٢)]، لكنه ثقل محتمل ومقبول.

قوله: (وَنَحْوُ﴿وَسَبِّحْهُ﴾) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَٱسۡجُدۡ لَهُۥ وَسَبِّحۡهُ لَيۡلٗا طَوِيلًا ۝٢٦﴾ [الإنسان: ٢٦] وكأن الثقل المراد من اجتماع الحاء والهاء؛ لتقاربهما في المخرج،، والحق أن هذا ليس من تنافر الحروف في شيء، لعدم بلوغه حَدَّ الثقل، وقول ابن عاشور: «**إنه ثقل لا يضجر اللسان**» غير جيد. بل ما جاء في القرآن لا يوصف بالثقل، ولو قيل: إنه لا يضجر اللسان، وهذا ما مشى عليه ابن عاشور في «تفسيره»، وعزاه للمحققين؛ لعدم بلوغه حَدَّ الثقل، كما تقدم، بل ذَكَرَ أن القرآن قد سلم من تنافر الحروف وتنافر الكلمات، مع تفننه في مختلف الأغراض، وما تقتضيه من تكاثر الألفاظ[(٣)].

قوله: (وَقَوْلِ زُهَيْرٍ[(٤)]: وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ...[(٥)]) فقد اجتمع

---

(١) «ديوان أبي تمام» (١/ ١٢٢). (٢) انظر: «معاهد التنصيص» (١/ ٣٧).

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ١١٢ ـ ١١٣).

(٤) هو: زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رباح المزني من مضر، نشأ في بيت عريق من بيوت الشِعْرِ، فقد كان أبوه شاعرًا، وخاله شاعرًا، وأخته سلمى شاعرة، وابناه: كعب وبجير شاعرين، وأخته الخنساء شاعرة، امتاز شعره بأنه كان بعيدًا عن السخف والهذيان، سليمًا من التعقيد والغرابة، جامعًا للكثير من المعنى في قليل من اللفظ، وقد كثرت في شعره الأمثال والحكم حتى فضَّله بعض أئمة الأدب على شعراء العرب كافة، عاش زهير طويلاً، ومات قُبيل الإسلام. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ١٣٧)، و«الأعلام» (٣/ ٨٧).

(٥) هذا صدر بيت من قصيدة لزهير قالها في مدح الحارث بن عوف بن أبي حارثة، =

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَأَمَّا مُخَالَفَةُ قِيَاسِ التَّصْرِيفِ: فَهُوَ النُّطْقُ بِالكَلِمَةِ عَلَى خِلَافِ قَوَاعِدِ الصَّرْفِ، كَمَا يَقُولُ فِي الفِعْلِ المَاضِي مِنَ البَيْعِ: «بَيَعَ»؛ لِجَهْلِهِ بَأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ إِذَا تَحَرَّكَ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ يُقْلَبُ أَلِفًا.

في قوله: «**يَنَلْنَهُ**» نونان بينهما لام، وهذا ـ على رأي ابن عاشور ـ فيه ثقل، لكن لا يضجر اللسان.

على أن أئمة الأدب اتفقوا على أن وقوع اللفظ المتنافر في أثناء الكلام الفصيح لا يزيل عنه وصف الفصاحة؛ لأن العرب لم يعيبوا معلقة امرئ القيس، ولا معلقة طرفة بن العبد، وقد جاء فيهما شيء من اللفظ المتنافر، كما تقدم[(١)].

قوله: (وَأَمَّا مُخَالَفَةُ قِيَاسِ التَّصْرِيفِ)؛ أي: علم الصرف عند علماء اللغة، ويسمى ـ أيضًا ـ مخالفة الوضع، وذلك بأن تكون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواضع، سواء خالفت القانون الصرفي أم لا، وعليه فالمراد مخالفة القياس اللغوي.

و«التصريف» هو علم الصرف الذي يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤه ووزنه وما يطرأ عليه من نقصانٍ أو زيادة. واختير لفظ: «التصريف» لأن في هذا العلم تصريفات كثيرة؛ فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير.

قوله: (فَهُوَ النُّطْقُ بِالكَلِمَةِ عَلَى خِلَافِ قَوَاعِدِ الصَّرْفِ) ظاهره أن ما خالف قواعد الصرف فهو غير فصيح، سواء خالفت الكلمة استعمال العرب أم وافقته؛ فالمدار على مخالفة قواعد الصرف، وهذا فيه نظر، كما سيأتي.

قوله: (كَمَا يَقُولُ فِي الفِعْلِ المَاضِي مِنَ البَيْعِ: «بَيَعَ»...)؛ أي: كما

= وهَرِم بن سنان وهي إحدى المعلقات، وتمامه:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ ... وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

«ديوان زهير» (ص١١١).

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ١١٣).

وَأَمَّا التَّعْقِيدُ: فَهُوَ عَدَمُ ظُهُورِ دَلَالَةِ الكَلَامِ عَلَى المُرَادِ؛ لِاخْتِلَالٍ فِي نَظْمِهِ، ....

يقول من يجهل القياس الصرفي فينطق بالفعل الماضي: بَيَعَ على وزن «فَعَلَ» جاهلًا وجوب قلب الياء ألفًا إذا تحركت وانفتح ما قبلها، فيقول: باع، ومنه ـ أيضًا ـ قول أبي النجم العجلي:

الحَمْدُ لِلَّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ
الوَاهِبِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ[1]

والشاهد فيه: مخالفة قياس التصريف في قوله «الأجلل»، إذ القياس: «الأجلِّ» بتشديد اللام، لأنه إذا اجتمع في كلمة حرفان متماثلان متحركان وجب الإدغام.

ويستثنى من مخالفة القياس ما ثبت استعماله لدى العرب، فهو فصيح وإن جاء مخالفًا لقواعد التصريف، **ومن ذلك** إبدال الهاء همزة في كلمتي «آل» و«ماء» إذ أصلهما: «أهلٌ» و«مَوَهٌ»، فهذا الإبدال على خلاف القياس، لكنه ثبت استعماله عن العرب.

ومنه ـ أيضًا ـ: «عَوِرَ» «يَعْوَرُ» فالقياس: «عارَ» «يَعارُ» بقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكنها وردت عن العرب بالواو، فهي فصيحة وإن خالفت القياس[2]، وعلى هذا فمخالفة القياس الصرفي لا تخل دائمًا بالفصاحة، وإنما الذي يخل بالفصاحة مخالفة ما ثبت عن الواضع.

قوله: (وَأَمَّا التَّعْقِيدُ: فَهُوَ عَدَمُ ظُهُورِ دَلَالَةِ الكَلَامِ عَلَى المُرَادِ؛ لِاخْتِلَالٍ فِي نَظْمِهِ) شرع ابن عاشور يشرح عيوب الكلام التي تمنع فصاحته بعد فراغه

(١) «ديوان أبي النجم» (ص٢٠٤)، و«معاهد التنصيص» (١/ ١٨).
(٢) انظر: «تاج العروس» (١٣/ ١٥٤)، و«بغية الإيضاح» (١/ ١٥ ـ ١٦)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٢٨). وعَوِرَتْ عينه: ذهب بصرها.

وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الِاخْتِلَالُ حَاصِلًا مِنْ مَجْمُوعِ أُمُورٍ جَائِزَةٍ فِي النَّحْوِ؛ كَقَوْلِ الفَرَزْدَقِ يَمْدَحُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ هِشَامٍ المَخْزُومِيَّ خَالَ الخَلِيفَةِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ المَلِكِ:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

من عيوب الكلمة. والمراد بالتعقيد: التعقيد اللفظي، وهو أن يكون الكلام خفيَّ الدلالة على المعنى المراد، لخللٍ واقعٍ في نظمه وتركيبه، بسبب تقديم الألفاظ، أو تأخيرها عن مواضعها الأصلية، أو فَصْلٍ بين الكلمات التي يجب أن تتجاور، أو تشابكٍ في الضمائر وخفاءٍ فيها، ونحو ذلك مما يؤدي إلى عدم وضوح المعنى المراد، فيحتاج السامع أو القارئ إلى إعمال الفكر، وكَدِّ الذهن، وإطالة النظر حتى يتوصل إلى المعنى.

قوله: (وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الِاخْتِلَالُ حَاصِلًا مِنْ مَجْمُوعِ أُمُورٍ جَائِزَةٍ فِي النَّحْوِ)؛ أي: ولو كان اختلال نظم الكلام الذي أدى إلى التعقيد حاصلًا من أمور جائزة في النحو، وذلك كالتقديم والتأخير والحذف والإضمار.

قوله: (كَقَوْلِ الفَرَزْدَقِ[1]):

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ[2]

---

(١) هو: أبو فراس همام بن غالب التميمي الدارمي، نشأ بالبصرة بين آبائه وفصحاء قومه، فلم تتصل بلسانه عجمة ولم يدركه لحن، له أثر عظيم في اللغة، شارك جريرًا في معركة النقائض، امتاز شعره بفخامة لفظه وجزالة أسلوبه وقوة معناه، حتى قيل: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة، مات سنة (١١٠هـ). «الشعر والشعراء» (١/ ٣٧١)، و«الأعلام» (٩/ ٩٦).

(٢) هذا البيت اشتهرت نسبته للفرزدق في كتب الأدب والبلاغة، وقد خلا منه ديوانه. انظر: «كتاب المعاني الكبير»، لابن قتيبة (١/ ٥٠٦)، و«طبقات فحول الشعراء» (١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، و«الكامل» (١/ ٤١ ـ ٤٢)، و«المثل السائر» (٢/ ١٨١)، و«معاهد التنصيص» (١/ ٤٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

أَرَادَ: «وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ»؛ أَيْ: فِي المَجْدِ إِلَّا مَلِكًا أَبُو أُمِّ المَلِكِ أَبُو هَذَا المَمْدُوحِ! فَشَتَّتَ أَوْصَالَ الكَلَامِ تَشْتِيتًا تَضِلُّ فِيهِ الأَفْهَامُ.

فهذا البيت فيه تعقيد شديد بسبب ما حصل في البيت من تقديم وفصل، كما سيتبين ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (أَرَادَ: «وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَيٌّ يُقَارِبُهُ» أَيْ: فِي المَجْدِ إِلَّا مَلِكًا أَبُو أُمِّ المَلِكِ أَبُو هَذَا المَمْدُوحِ!)؛ أي: إن معنى البيت: وما مثل هذا الممدوح في الناس حي يقاربه في الفضائل إلا مملكًا، أبو أم ذلك المملك أبو الممدوح؛ أي: لا يحاكيه أحد إلا ابن أخته الذي هو خاله. وهو كما ترى ـ مع تعقيده ـ ليس من المعاني الراقية.

قوله: (فَشَتَّتَ أَوْصَالَ الكَلَامِ تَشْتِيتًا تَضِلُّ فِيهِ الأَفْهَامُ)؛ أي: شتت أفراد الكلام بسبب فصله بين الأمور المتلازمة؛ ففصل بين البدل «حَيٌّ» والمبدل منه «مثله»، وقدم المستثنى «مُمَلَّكًا» على المستثنى منه «حَيٌّ»، وفصل بين المبتدأ والخبر وهما «أبو أمه، أبوه» بأجنبي وهو «حَيٌّ»، وفصل بين الصفة والموصوف «حي يقاربه» بأجنبي وهو «أبوه»، فصار هذا الفصل والتقديم سببًا في خفاء المعنى خفاءً شديدًا وعدم فهمه من أول وهلة؛ بل يحتاج إلى تفكير زائد على المقدار الذي يجب في مثله.

ومن أمثلة التعقيد ـ أيضًا ـ قول النابغة في وصف النُّوق:

يُثِرْنَ الحَصَى، حَتَّى يُبَاشِرْنَ بَرْدَهُ إِذَا الشَّمْسُ مَجَّتْ رِيقَهَا بِالكَلَاكِلِ[1]

---

(١) «ديوانه» (ص٢٨)، و«الأساس في النقد والبلاغة» للصف الثالث الثانوي (ص٨٦)، وقوله: «**مَجَّتْ رِيقَهَا**»: أرسلت ضوءها. و«**الكلاكل**»: صدور النوق. يريد أن النوق حينما شرعت تبرك بعد السير جعلت تثير التراب بأخفافها حتى تبرك على أرض باردة، تلامس كلاكلها في وقتٍ كانت الشمس ترسل فيه أشعتها الحامية.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَأَمَّا التَّنَافُرُ: فَهُوَ ثِقَلُ الكَلِمَاتِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا حِينَ تَجْتَمِعُ حُرُوفٌ يَعْسُرُ النُّطْقُ بِهَا، نَحْوُ قَوْلِ الرَّاجِزِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ:

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ ... وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

فَكُلُّ كَلِمَةٍ مِنْهُ لَا تَنَافُرَ فِيهَا وَإِنَّمَا حَصَلَ التَّنَافُرُ مِنِ اجْتِمَاعِهَا،

فقد فصل الشاعر بفاصل طويل بين قوله: «يباشرنَ بَرْدَهُ» والجار والمجرور المتعلق به وهو قوله: «بالكَلَاكِلِ» فجاء المعنى غامضًا، والأصل: يباشرن برده بالكلاكل، وهو تعقيد يسير إذا ما قارنته ببيت الفرزدق.

قوله: (وَأَمَّا التَّنَافُرُ..)؛ أي: بين الكلمات، وهذا العيب الثاني الذي يخل بفصاحة الكلام.

قوله: (فَهُوَ ثِقَلُ الكَلِمَاتِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهَا)؛ أي: إن سبب ثقل الكلمات هو اجتماعها واتصال بعضها ببعض، بحيث يعسر النطق بها، وإن كانت كل كلمة على حدة لا ثقل فيها، وبهذا يفترق تنافر الكلمات عن تنافر الحروف.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِ الرَّاجِزِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ) ولعل ذلك بسبب تنافر ألفاظه الذي أثقل النطق بها حتى قيل: إنه لأحد الجان(١).

قوله: (وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرُ ... وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ)

وحرب: اسم رجل، قيل: إنه حرب بن أمية جَدُّ معاوية، قتلته الجن وقالت هذا البيت، في قصة ذكرها الرواة(٢).

---

(١) انظر: «البيان والتبيين» (١/ ٦٥)، و«الحيوان» (٦/ ٢٠٧)، و«النكت في إعجاز القرآن»، للرماني (ص٨٧)، و«محاضرات الأدباء» (٢/ ٦٦٣).

(٢) انظر: «معاهد التنصيص» (١/ ٣٤) وقوله: (بِمَكَانٍ قَفْرُ): قيل: إن الرفع على أنه نعت مقطوع من الجر إلى الرفع أصحُّ من رواية الجر؛ ليسلم من الإقواء، وهو اختلاف حركة الروي في قصيدة واحدة بكسرٍ ثم ضمٍّ كما هنا. انظر: «العروض الواضح وعلم القافية» (ص١٤٦).
ومعنى: (قَفْرُ)؛ أي: إنه وحده ليس معه غيره.

حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَتَهَيَّأُ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْشِدَ النِّصْفَ الآخِرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَلَا يَتَلَعْثَمُ لِسَانُهُ.

وَأَمَّا مُخَالَفَةُ قِيَاسِ النَّحْوِ: فَهُوَ عَيْبٌ كَبِيرٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الكَلَامُ مُخَالِفًا لِاسْتِعْمَالَاتِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ، فَهُوَ يَعْرِضُ لِلْمُوَلَّدِينَ.

وَالمُرَادُ مِنْهُ: مُخَالَفَةُ مَا أَجْمَعَ النُّحَاةُ عَلَى مَنْعِهِ، ....

قوله: (حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ لَا يَتَهَيَّأُ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْشِدَ النِّصْفَ الآخِرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَلَا يَتَلَعْثَمُ لِسَانُهُ) القائل هو الجاحظ[(١)]؛ لأن في الشطر الثاني ثلاث قافات وأربع راءات، قالوا ذلك؛ لما اعتراه من التنافر.

ومعنى (يتلعثم): يتوقف ويتأنّى ويتردد[(٢)].

قوله: (وَأَمَّا مُخَالَفَةُ قِيَاسِ النَّحْوِ) هذا العيب الثالث من العيوب المخلة بفصاحة الكلام، ويسمى ضعف التأليف، والمراد به: مخالفة قواعد النحو المشهورة الموافقة للقياس.

قوله: (فَهُوَ عَيْبٌ كَبِيرٌ...)؛ لأنه إخلال بقواعد النحو التي تجب مراعاتها في الكلام لتتم الفائدة منها، وذلك لصون اللِّسان عن الخطأ في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وكلام العرب، والقدرةِ على صياغة الكلام الفصيح، والاستعانة على فهم معاني النصوص.

قوله: (فَهُوَ يَعْرِضُ لِلْمُوَلَّدِينَ)؛ أي: تقع مخالفة قياس النحو في شعر المولدين، وهم جمع مولَّد، وهو من الشعراء: الذي لا يُحتجُّ بشعره، ومن الرجال: العربي غير المحض.

ومن الكلام: ما أحدثه المولَّدون الذين لا يحتجُّ بألفاظهم[(٣)].

قوله: (وَالمُرَادُ مِنْهُ: مُخَالَفَةُ مَا أَجْمَعَ النُّحَاةُ عَلَى مَنْعِهِ)؛ أي: إن مخالفة قياس النحو تحصل بأحد شيئين:

---

(١) انظر: «البيان والتبيين» (١/ ٦٥). (٢) «تاج العروس» (٣٣/ ٤٢٦).
(٣) «المزهر» (١/ ٣٠٤)، و«المعجم الوسيط» (ص١٠٥٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَوْ مَا كَانَ القَوْلُ بِجَوَازِهِ ضَعِيفًا، وَوُرُودُهُ فِي كَلَامِ العَرَبِ شَاذًّا، نَحْوُ: تَعْرِيفِ «غَيْرُ» فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ: «الغَيْرُ كَذَا»، ....

الأول: ما أجمع النحاة على منعه وعدم جوازه، وذلك مثل تقديم المفعول معه على العامل نحو: سارَ الرجلُ والحديقةَ. فلا يجوز: والحديقةَ سار الرجلُ.

وهذا المنع متفق عليه(١)، ومثل ذلك تقديم المقصور عليه مع (إنما) نحو: إنما زيد قائم، فلا يجوز تقديمه بالإجماع نحو: إنما قائم زيد(٢).

قوله: (أَوْ مَا كَانَ القَوْلُ بِجَوَازِهِ ضَعِيفًا، وَوُرُودُهُ فِي كَلَامِ العَرَبِ شَاذًّا)
هذا **الثاني** مما يخالف قياس النحو، وهو ما يقال بجوازه مع ضعفه؛ كالإتيان بالضمير المتصل بعد «إلا» في قوله:

أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ(٣)

فهذا البيت غير فصيح؛ لوقوع الضمير المتصل بعد «إلا» وهذا ممنوع عند الجمهور في سعة الكلام، ويجوز عند ابن الأنباري ومن تبعه، وهو قول ضعيف(٤).

قوله: (نَحْوُ: تَعْرِيفِ «غَيْرُ» فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ طَلَبَةِ العِلْمِ: «الغَيْرُ كَذَا»)
هذا مثال ابن عاشور لمخالفة المشهور، وذلك أن إدخال الألف واللام على كلمة «غير» مخالف للقياس؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة، فلا تتعرف بالألف واللام، فلم يكن لإدخالها عليها فائدة، والمنع هو رأي سيبويه(٥)، وفي «حاشية الصبان»(٦): أن دخولها من كلام المولَّدين، وابن عاشور قد نص ـ هنا ـ على المنع، مع أنه استعملها في كتابه «أصول الإنشاء والخطابة»(٧).

---

(١) انظر: «التسهيل مع شرحه» لابن مالك (٢/ ٢٥١).
(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٩٧).
(٣) لا يُعلم قائله، انظر: «شرح ابن عقيل» (١/ ٨٩).
(٤) انظر: «شرح التصريح على التوضيح» (١/ ٩٨).
(٥) «الكتاب» (٣/ ٤٧٩) وقد استعملها سيبويه في (١/ ٥١) منه.
(٦) (٢/ ٢٤٤).
(٧) (ص٦٧).

وَنَحْوُ: تَقْدِيمِ التَّأْكِيدِ عَلَى المُؤَكَّدِ.

فِي قَوْلِ المَعَرِّي:

والقول الثاني في مسألة تعريف «غير»: جواز دخول الألف واللام عليها، لكن دون أن تكسبها تعريفًا؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة، لكونها موغلة في الإبهام، فكذا لا تتعرف بالألف واللام، فالمانع واحد.

والقول الثالث: يجوز دخول الألف واللام على «غير» وتفيدها تعريفًا؛ لأن «غير» قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع، فتكون اللام التي تدخل عليها مفيدةً تعريفًا ـ أيضًا ـ[١].

وتصحيح لفظة: «الغير كذا» تعتمد على القياس، وليس على السماع عن العرب، إذ لم يثبت في ذلك شيء عن العرب[٢].

قوله: (وَنَحْوُ: تَقْدِيمِ التَّأْكِيدِ عَلَى المُؤَكَّدِ)؛ أي: ومما هو ممنوع في قواعد النحو: تقديم ألفاظ التأكيد على المُؤَكَّدِ؛ لأن التأكيد تابع للمؤكد، والتابع لا يتقدم على المتبوع، والظاهر أن منع تقدم لفظ التوكيد مجمع عليه، وهو المفهوم من كلامهم[٣].

قوله: (فِي قَوْلِ المَعَرِّي[٤]):

---

(١) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (٤/ ٦٥)، و«المصباح المنير» (ص٤٥٨)، و«تاج العروس» (١٣/ ٢٨٥)، و«في أصول اللغة» (٢/ ١٧٩).

(٢) انظر: «درة الغواص» للحريري مع شرح الشهاب (ص١٩٩).

(٣) انظر: «التسهيل مع شرحه» لابن مالك (٣/ ٢٨٨)، و«شرح الأشموني بحاشية الصبان» (٣/ ٥٧).

(٤) هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعرِّي ـ بفتح الميم والعين المهملة وتشديد الراء، نسبة إلى مَعَرَّةِ النعمان، وهي بلدة صغيرة في الشام ـ اللغوي الشاعر، كان متضلعًا من فنون الأدب، وله التصانيف الكثيرة المشهورة والرسائل المنثورة، كان نحيل الجسم، أصيب بالجدري صغيرًا فعمي في السنة الرابعة من عمره، توفي سنة (٤٤٩هـ) بالمعرة. انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ١١٣)، و«الأعلام» (١/ ١٥٠).

تَـعَـبٌ كُـلُّـهَـا الـحَـيَـاةُ فَـمَـا أَعْـ ـجَـبُ إِلَّا مِـنْ طَـامِـعٍ فِـي ازْدِيَـادِ

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَوَّزُوهُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْهُ فِي النَّثْرِ،

تَـعَـبٌ كُـلُّـهَـا الـحَـيَـاةُ فَـمَـا أَعْـ ـجَـبُ إِلَّا مِنْ طَامِعٍ فِي ازْدِيَادِ(١)

فقوله: (كلُّها) بالرفع توكيد للحياة، والأصل: الحياة كلها تعب، فقدم الشاعر لفظ التأكيد على المؤكد، وبعد تقديمه لا يعرب توكيدًا؛ لأن الموكِّد لا يتقدم على المؤكَّد مع بقاء إعرابه؛ بل يعرب بعد تقدمه حسب موقعه من الجملة، فهو ـ هنا ـ مبتدأ ثانٍ، أو خبر مقدم(٢).

والبلاغيون يقتصرون في مخالفة قياس النحو على مخالفة المشهور، ولا يذكرون ما أُجمع على منعه، كما فعل ابن عاشور، ولعلهم تركوه لأنه تركيب فاسد لا ضعيف، والكلام في تركيب قال بصحته بعض الأئمة، أو أن ما أجمع على منعه مفهوم بطريق الأولى(٣) وعلى أيِّ حال فابن عاشور نصَّ على المنطوق والمفهوم.

قوله: (وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا جَوَّزُوهُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْهُ فِي النَّثْرِ)؛ أي: كل ما أجازه النحاة في ضرورة الشعر فإن وقوعه في النثر يعد عيبًا مخلًّا بفصاحة الكلام؛ لأن النثر ليس محلًّا للضرورة، وإنما الضرورة مختصة بالشعر على المشهور.

ومن أمثلة ذلك: إيقاع الضمير المتصل بعد «إلا»، فإن وقوعه في الشعر ضرورة، ولا موجب لوقوعه في النثر، ومثل: صرف الممنوع من الصرف، أو منع المصروف، كل هذا مما أجازه النحاة في ضرورة الشعر، ومنعوه في النثر.

والضرورة الشعرية: ما وقع في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة

(١) هذا البيت من قصيدة له في رثاء فقيهٍ حنفي. انظر: «سقط الزند» (ص٨)، وفيه: «راغب» بدل «طامع».
(٢) «النحو الوافي» (٣/ ٥٠٤).
(٣) انظر: «الإيضاح» (١/ ٢٨)، و«حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٩٧).

فَضَعْفُ التَّأْلِيفِ عَيْبٌ لَا يُوجِبُ انْبِهَامَ المَعْنَى بِخِلَافِ التَّعْقِيدِ.

أم لا؛ لأن الشعر كلام موزون بأفاعيل محصورة، فيلزم من ذلك أن يلجأ قائله أحيانًا إلى الضرورة، على أن بعض المحققين صرح بأن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده، وإنما تشمل السجع والفواصل ـ أيضًا ـ[(١)].

قوله: (**فَضَعْفُ التَّأْلِيفِ عَيْبٌ لَا يُوجِبُ انْبِهَامَ المَعْنَى بِخِلَافِ التَّعْقِيدِ**) هذا فيه بيان الفرق بين التعقيد وضعف التأليف، وهو أن كلًّا منهما عيب يخل بالفصاحة، لكن التعقيد يوجب خفاء المعنى واختلاله واضطرابه، فيسد المجرى الشعوري بين الشاعر والقارئ، وهذا ضد الفصاحة التي هي الظهور والإبانة، وأما ضعف التأليف فلا يوجب خفاء المعنى؛ بل يبقى واضحًا، كما تقدم في الأمثلة.

وقول ابن عاشور: (**لَا يُوجِبُ انْبِهَامَ المَعْنَى**) لفظ الانبهام الذي فِعْلُه «انبهم» مشهور في كتب النحاة، لكن ذكر بعض المحققين أنه ليس بمسموع عن العرب، وأن الصواب: استبهم[(٢)].

وخلاصة ما تقدم أن الفصاحة تقع وصفًا للكلمة المفردة، كما تقع وصفًا للكلام، وفصاحة الكلمة سلامتها من غرابة اللفظ، وتنافر الحروف، ومخالفة القياس اللغوي، والكلام الفصيح ما كان سهل اللفظ، واضح المعنى، سليم الصياغة، جيد السبك، خاليًا من التعقيد.

وليس عندنا علم خاص يسمى «علم الفصاحة» كما أن عندنا «علم البلاغة» أو علوم البلاغة، ولكننا نكتسب صفة الفصاحة من الاطلاع على علم اللغة لمعرفة معنى المفردات المستعملة، والاطلاع على قواعد علم الصرف لمعرفة صيغ المفردات، والإلمام بقواعد النحو لمعرفة تركيب الأساليب على

(١) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٢٧١)، و«القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين» (ص٣٦).
(٢) انظر: «تاج العروس» (٣١/ ٣١٠).

وَالبَلَاغَةُ: اشْتِمَالُ الكَلَامِ عَلَى أَحْوَالٍ خُصُوصِيَّةٍ، تُسْتَفَادُ بِهَا مَعَانٍ زَائِدَةٌ عَلَى أَصْلِ المَعْنَى، بِشَرْطِ فَصَاحَتِهِ.

الوجه الصحيح، وأما التنافر بنوعيه فملاك معرفته الذوق السليم، والشعور الذي ينشأ من مزاولة أساليب البلغاء[1].

قوله: (وَالبَلَاغَةُ: اشْتِمَالُ الكَلَامِ عَلَى أَحْوَالٍ خُصُوصِيَّةٍ) لما فرغ من الكلام على الفصاحة باعتبارها شرطًا في البلاغة، شرع يتكلم عن البلاغة، والمراد: بلاغة الكلام، وهي: مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطب، مع فصاحة مفرداته وجُمَلِهِ.

وقوله: (عَلَى أَحْوَالٍ خُصُوصِيَّةٍ) هي ما يسمى بمقتضى الحال، وهو ذلك الشيء الخاص الذي ورد في كلام البليغ؛ كالتأكيد، والتقديم، والحذف، والقصر، والإيجاز، والإطناب، ونحو ذلك، وهذه يختص بها البلغاء دون عامة الناس، فهم لا يعرفونها، ولو وقعت في كلامهم فهي غير مقصودة، ولذا وصفت بأنها خصوصية.

قوله: (تُسْتَفَادُ بِهَا مَعَانٍ زَائِدَةٌ عَلَى أَصْلِ المَعْنَى) أصل المعنى: هو المقدار الذي يتعلق به غرض المتكلم لأجل إفادة المخاطب به، نحو: نجح أخوك في الامتحان. فإذا قلت لمنكر: والله لقد نجح أخوك في الامتحان، فقد اشتمل الكلام على شيء خاص، وهو التأكيد بالقسم واللام وقد، وهذا التأكيد شيء زائد على أصل المعنى كما رأيت، اقتضاه ودعا إليه حال المخاطب وهو الإنكار.

قوله: (بِشَرْطِ فَصَاحَتِهِ) هذ ما مشى عليه المتأخرون كالعسكري والسكاكي وابن الأثير[2] ومن تبعهم من أن الفصاحة جزء من البلاغة وشرط فيها، وأن الكلام البليغ له **شرطان**:

---

(١) «المنهاج الواضح، قسم البيان والبديع» (ص٢٧)، و«البلاغة والنقد»، للصف الأول الثانوي (ص١٦).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص٤١٥ ـ ٤١٦)، و«المثل السائر» (١/ ٩٤).

كَاشْتِمَالِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ١٤﴾ [يس: ١٤] عَلَى حَالَةٍ خُصُوصِيَّةٍ، وَهِيَ التَّأْكِيدُ بِـ: «إِنَّ» لِإِفَادَةِ مَعْنًى زَائِدٍ، وَهُوَ تَوْكِيدُ الخَبَرِ لِأَجْلِ إِبْطَالِ تَرَدُّدِ المُخَاطَبِينَ فِيهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ المَعْنَى، وَهُوَ الإِعْلَامُ بِكَوْنِهِمْ رُسُلًا، الَّذِي يَكْفِي لِإِفَادَتِهِ أَنْ يُقَالَ: أُرْسِلْنَا إِلَيْكُمْ، أَوْ نَحْنُ إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ.

---

١ ـ مطابقته لحال المخاطَب، وهو المراد بقوله: «اشتماله على أحوال خصوصية».

٢ ـ فصاحة مفرداته وجُمَلِهِ. يقول أبو هلال العسكري لما ذكر أن الفصاحة غير البلاغة: «وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان، فهي مقصورة على اللفظ؛ لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى، والبلاغة إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب، فكأنها مقصورة على المعنى»[(١)].

قوله: (كَاشْتِمَالِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ١٤﴾ [يس: ١٤] عَلَى حَالَةٍ خُصُوصِيَّةٍ، وَهِيَ التَّأْكِيدُ بِـ: «إِنَّ» لِإِفَادَةِ مَعْنًى زَائِدٍ...) هذا مثال من القرآن الكريم على اشتمال الكلام على حالة خصوصية استدعاها حال المخاطب، ذلك أن الجملة الاسمية: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ١٤﴾ مؤكدة بـ«إنَّ»؛ لأن المخاطبين مترددون في صدق المرسلين إليهم، وهذا التأكيد للخبر زائد على أصل المعنى: أرسلنا إليكم، أو نحن إليكم مرسلون، وتأكيد الخبر للمخاطب المتردد منظور فيه إلى حاله؛ فالتردد ـ على رأي ابن عاشور ـ حال، والتأكيد هو مقتضى الحال، واشتمال الكلام على التأكيد مطابقة لمقتضى الحال.

وسيذكر ابن عاشور هذه الآية مرة أخرى عند كلامه على أضرب الخبر[(٢)].

---

(١) «كتاب الصناعتين» (ص١٧).

(٢) انظر: (ص١٢٧).

وَتُسَمَّى هَذِهِ الأَحْوَالُ الخُصُوصِيَّةُ بِالنُّكَتِ وَبِالخُصُوصِيَّاتِ، وَهِيَ تَكْثُرُ وَتَقِلُّ فِي الكَلَامِ بِحَسَبِ وُجُودِ الدَّوَاعِي وَالمُقْتَضَيَاتِ مِنْ كَثْرَةٍ وَقِلَّةٍ؛ كَالأَدْوِيَةِ، فَإِنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى عَقَاقِيرَ كَثِيرَةٍ تَارَةً وَقَلِيلَةٍ أُخْرَى، بِحَسَبِ مَا يَحْتَاجُهُ المِزَاجُ لِإِصْلَاحِهِ.

قوله: (وَتُسَمَّى هَذِهِ الأَحْوَالُ الخُصُوصِيَّةُ بِالنُّكَتِ وَبِالخُصُوصِيَّاتِ)؛ أي: هذه الأحوال الخصوصية كالتأكيد للمتردد، ومثل ذلك الإيجاز في مقام الذكاء، والإطناب في مقام المدح ـ مثلًا ـ، تسمى بالنكت البلاغية جمع نكتة، كما تقدم، وتسمى بالخصوصيات، نسبة إلى الخصوص ضد العموم، والمراد بالخصوص: خاصة أهل اللسان العربي، وهم بلغاء الكلام، كما تقدم.

قوله: (وَهِيَ تَكْثُرُ وَتَقِلُّ فِي الكَلَامِ بِحَسَبِ وُجُودِ الدَّوَاعِي... مِنْ كَثْرَةٍ وَقِلَّةٍ)؛ أي: إن إيراد هذه الخصوصيات والنكت في الكلام ليس له ضابط معين، وإنما هي تكثر وتقل في الكلام حسب وجود الدواعي لها، فقد تأتي في الكلام خصوصية واحدة، وقد تأتي أكثر من خصوصية؛ لأن السياق يقتضيها؛ فمثلًا إذا كان المخاطب مترددًا كفى مؤكد واحد، وإن كان منكرًا زِيْدَ في ذلك، والاهتمام يقتضي التقديم، ومقام الوعظ يقتضي البسط والإطناب، وهذا يدل على أن البلاغة: مراعاة مقتضيات الأحوال.

قوله: (كَالأَدْوِيَةِ، فَإِنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى عَقَاقِيرَ كَثِيرَةٍ تَارَةً وَقَلِيلَةٍ أُخْرَى...) هذا تشبيه من المؤلف لحاجة الكلام إلى الخصوصيات والنكت بالأدوية التي تتركب من عقاقير، فإنها تختلف اختلافًا بينًا في نسبة العقاقير التي رُكب منها الدواء، بحسب ما يحتاجه المزاج لإصلاحه.

والعقاقير: جمع عَقَّار ـ بتشديد القاف ـ اسم لما يُتداوى به من النبات وغيره، والمزاج: الطبع الذي خلق الله عليه الإنسان[(١)].

---

(١) «المصباح المنير» (ص٤٢١، ٥٧٠)، و«تاج العروس» (١٣/ ١١١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

انْظُرْ ـ مَثَلًا ـ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الحديد: ٩] فَنَجِدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُنَزِّلَ﴾ خُصُوصِيَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ «فَعَّلَ» الدَّالَّةِ عَلَى التَّكْرِيرِ.

قوله: (انْظُرْ ـ مَثَلًا ـ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [الحديد: ٩] فَنَجِدُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُنَزِّلَ﴾ خُصُوصِيَّتَيْنِ) هذا تمثيل من المؤلف لوجود أكثر من خصوصية بلاغية في الكلام، وهذا كثير في القرآن: «فقد تشتمل آية من القرآن على خصوصيات تتساءل نفس المفسر عن دواعيها وما يقتضيها... ومرجع هذا الصنف من الإعجاز إلى ما يسمى في عرف علماء البلاغة بالنكت البلاغية؛ فإن بلغاءهم كان تنافسهم في وفرة إيداع الكلام من هذه النكت، وبذلك تَفَاضَلَ بلغاؤهم»(١).

وفي القرآن الكريم قد يجتمع في الآية الواحدة أكثر من نكتة بلاغية، وهذا مظهر من مظاهر إعجاز القرآن الذي لا تتزاحم أسراره.

قوله: (إِحْدَاهُمَا: التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ «فَعَّلَ» الدَّالَّةِ عَلَى التَّكْرِيرِ)؛ أي: بتشديد العين، وهو فعل يدل على التكثير والتكرير، وقد نص علماء اللغة أمثال سيبويه وابن السكّيت وابن فارس وابن سِيْده وغيرهم على أن هذه الصيغة تفيد التقوية والتكثير من الفعل، تقول: أغلقتُ الباب، وغلّقتُ الأبواب، وفتّحتُ الأبواب، وقطّعت الشيء ومزّقته وكَسَّرته(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣] فالتضعيف هنا لإفادة شدة الفعل وقوته؛ أي: أغلقت الأبواب إغلاقًا محكمًا(٣).

---

(١) «التحرير والتنوير» (١/ ١١١).
(٢) «مجلة المجمع العلمي العراقي» (٤/ ٣١ ـ ٥٤)، وانظر: «التحرير والتنوير» (١/ ١٠ ـ ١١).
(٣) «التحرير والتنوير» (١٢/ ٢٥٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالثَّانِيَةُ: التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ المُضَارِعِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالِاسْتِمْرَارِ؛ لِأَنَّ المَقَامَ لِلتَّبْشِيرِ بِزِيَادَةِ الإِخْرَاجِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ يَوْمًا فَيَوْمًا وَفِي كُلِّ حَالٍ، ....

قوله: (وَالثَّانِيَةُ: التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ المُضَارِعِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالِاسْتِمْرَارِ)؛ أي: إن صيغة الفعل المضارع بحسب وضعها تفيد التجدد بمعنى حصول الشيء بعد أن لم يكن، وتفيد الاستمرار بمعنى تكرار الشيء وحصوله شيئًا فشيئًا، وسيأتي هذا ـ إن شاء الله ـ في الكلام على مجيء المسند فعلًا.

قوله: (لِأَنَّ المَقَامَ لِلتَّبْشِيرِ بِزِيَادَةِ الإِخْرَاجِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ يَوْمًا فَيَوْمًا وَفِي كُلِّ حَالٍ) هذه نكتة التعبير في الآية الكريمة بالفعل المضارع، وهي أن المقام مقام تبشير بأن المؤمنين يزدادون تمكنًا ورسوخًا في طرق اليقين يومًا فيومًا وفي كل حالٍ من أحوالهم.

وجاء هذا ـ أيضًا ـ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٥٧] فالمؤمنون يزدادون من الهداية يومًا بعد يوم، والذين اختاروا الكفر يزدادون في الضلال يومًا فيومًا، ولأجل هذا الازدياد المتجدِّد في الأمرين وقع التعبير بالمضارع في ﴿يُخۡرِجُهُم﴾ و﴿يُخۡرِجُونَهُم﴾.

ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى في ذكر نعمه على داود عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ١٨ وَٱلطَّيۡرَ مَحۡشُورَةٗۖ كُلّٞ لَّهُۥٓ أَوَّابٞ ١٩﴾ [ص: ١٨ ـ ١٩] فقد جاء التعبير بالفعل المضارع ﴿يُسَبِّحۡنَ﴾ دون الاسم «مسبحات» للدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئًا بعد شيء، وحالًا بعد حال؛ لاستحضار هذه الصورة العظيمة حتى كأن السامع حاضر تلك الحال يسمعها تسبح، بخلاف قوله: ﴿مَحۡشُورَةٗۖ﴾ في مقابلة ﴿يُسَبِّحۡنَ﴾ فقد

وَانْظُرْ قَوْلَهُ فِي الآيَةِ الأُخْرَى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣] فَلَا تَجِدُ فِي ﴿نَزَّلَ﴾ إِلَّا خُصُوصِيَّةً وَاحِدَةً، وَهِيَ التَّعْبِيرُ بِصِيغَةِ (فَعَّلَ)؛ لِأَنَّ المَقَامَ لِلِامْتِنَانِ، وَالِامْتِنَانُ يَكُونُ بِمَا وَقَعَ لَا بِمَا سَيَقَعُ.

وَالبَلِيغُ فِي إِتْيَانِهِ بِهَذِهِ الأَحْوَالِ فِي كَلَامِهِ يُرَاعِي أَحْوَالَ المُخَاطَبِينَ، وَمَقَامَاتِ الكَلَامِ، ....

جيء به اسمًا لا فعلًا؛ لأن حشر الطيور ليس فيه حدوث ولا تجدد؛ بل حشرها جملة واحدة أدل على القدرة الإلهية(١).

قوله: (وَانْظُرْ قَوْلَهُ فِي الآيَةِ الأُخْرَى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [آل عمران: ٣] فَلَا تَجِدُ فِي ﴿نَزَّلَ﴾ إِلَّا خُصُوصِيَّةً وَاحِدَةً) هذا مثال آخر لما وُجِدَ فيه خصوصية واحدة، وهي التعبير بالفعل الماضي ﴿نَزَّلَ﴾، وهو المناسب هنا، وليس المضارع الدال على الاستقبال؛ لأن المقام للامتنان، والامتنان يكون بما وقع لا بما سيقع مستقبلًا، فيناسبه الفعل الماضي؛ لأن النفس تطمئن أكثر(٢).

قوله: (وَالبَلِيغُ فِي إِتْيَانِهِ بِهَذِهِ الأَحْوَالِ فِي كَلَامِهِ يُرَاعِي أَحْوَالَ المُخَاطَبِينَ) يشير بهذا إلى بلاغة المتكلم، وهو من عنده مَلَكَة ـ أي: صفة ـ راسخة في النفس يستطيع بها أن يعبر عن مراده بكلامٍ بليغ يراعي فيه أحوال المخاطبين، ومقامات الكلام. وأحوال: جمع حال، والحالُ هو الأمر الداعي إلى التكلم على وجهٍ مخصوص، مثل خلو الذهن، والتردد، والإنكار، والذكاء، والغباء، ومن الأحوال: أن الخطر المفاجئ من عدوٍّ أو سبعٍ أو حريقٍ يقتضي الإيجاز إلى حدٍّ بعيد، دون زيادة على ما يؤدي المراد.

قوله: (وَمَقَامَاتِ الكَلَامِ) جمع مقام، ويطلق عليه: الحال، والسياق، وهو مجموعة الظروف والملابسات والعلاقات التي تحيط بالمتكلم والمخاطب

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (٣/ ١٤٧).

فَلَا يَأْتِي بِنُكْتَةٍ وَخُصُوصِيَّةٍ إِلَّا إِذَا رَأَى أَنْ قَدِ اقْتَضَاها حَالُ المُخَاطَبِ وَاسْتَدْعَاهَا مَقَامُ الكَلَامِ.

وَبِمِقْدَارِ تَفَاوُتِ المُتَكَلِّمِينَ فِي تَنْزِيلِهَا عَلَى مَوَاقِعِهَا يَتَفَاوَتُ الكَلَامُ فِي مَرَاتِبِ البَلَاغَةِ ....

أثناء التخاطب، وتدعو إلى التكلم على وجهٍ مخصوص[(١)]. ومقامات الكلام: المواقف والمواقع التي يتكلم فيها البليغ مثل مقام الموعظة، ومقام الخطابة، ومقام الاستدلال العلمي، ومقام التدريس، ثم مقام التدريس يختلف باختلاف مراحله؛ فالصغار وأحداث الأسنان لهم ألوان من الخطاب، وأساليب تناسب مستواهم الدراسي، وتلائم حداثة أسنانهم وصغر أعمارهم[(٢)].

ومن المقامات التي لا ينبغي إغفالها ما يتعلق بأسباب النزول في كتاب الله تعالى، فقد يَغْفُلُ المفسر ـ أو القارئ ـ فيأتي بمقتضيات عامة بدلًا من مقتضيات منوطة بالمقامات التي نزلت فيها الآية، والتأمل فيها يكشف خصوصيات بلاغية عجيبة، ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبَّب»[(٣)].

قوله: (فَلَا يَأْتِي بِنُكْتَةٍ وَخُصُوصِيَّةٍ إِلَّا إِذَا رَأَى أَنْ قَدِ اقْتَضَاها حَالُ المُخَاطَبِ وَاسْتَدْعَاهَا مَقَامُ الكَلَامِ)؛ أي: وإذا كان البليغ يراعي الأحوال والمقامات فإنه لن يأتي بخصوصية بلاغية كالتأكيد، أو التعبير بالفعل المضعف، أو التعبير بالفعل المضارع، إلا إذا رأى أن حال المخاطب يقتضيها، ومقام الكلام يستدعيها.

قوله: (وَبِمِقْدَارِ تَفَاوُتِ المُتَكَلِّمِينَ فِي تَنْزِيلِهَا عَلَى مَوَاقِعِهَا يَتَفَاوَتُ الكَلَامُ فِي مَرَاتِبِ البَلَاغَةِ) هذه قاعدة نفيسة، ومعناها: أن مراتب الكلام متفاوتة في مراتب البلاغة، بسبب تفاوت المتكلِّمين في تنزيل الخصوصيات البلاغية على

---

(١) «مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية» عدد (٣) (ص٣٧١).

(٢) انظر: «البلاغة العربية» (١/ ١٢٩).

(٣) «مقدمة في أصول التفسير» (ص٣٨).

إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى حَدِّ الإِعْجَازِ الَّذِي يَعْجِزُ البَشَرُ عَنِ الإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ القُرْآنُ المُنَزَّلُ مِنْ حَكِيْمٍ حَمِيْدٍ فِي جَمِيْعِ آيَاتِهِ، ....

مواقعها واحتياج الكلام لها، «وكلما كان المتكلم أكثر مراعاة للمقتضيات والاعتبارات ازداد الكلام حسنًا، وكلما كان أوفى بها كان أبلغ، وبالعكس إذا قَلَّ وفاؤه بتلك الخصوصيات المعتبرة عند البلغاء كان أقل مرتبة في البلاغة، ولا يزال ينزل حتى يصل إلى المرتبة السفلى»[١].

قوله: (إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى حَدِّ الإِعْجَازِ الَّذِي يَعْجِزُ البَشَرُ عَنِ الإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ القُرْآنُ)؛ أي: إن مراتب بلاغة الكلام تستمر في العلو إلى أن تقارب المرتبة العليا التي هي مرتبة الإعجاز الذي اختص به كلام الله تعالى المنزل من حكيم حميد، «وهو الذي عَجَزَ البشر قاطبة أن يأتوا بمثله بل بأقصر سورة من سوره، مع أن القرآن نزل في أرقى العصور فصاحة وأكملها بلاغة، ومع ذلك وَجَمَ العرب، وخَرِست شَقَاشِقُهم مع طول التحدي وشَدِّ النكير عليهم، وحقت له الكلمة العليا»[٢].

قوله: (فِي جَمِيْعِ آيَاتِهِ)؛ أي: إن إعجاز القرآن في جميع آياته، لا فرق في ذلك بين القليل والكثير، فهو مُعْجِزٌ بسورة تامة ولو قصيرة، أو قدرها من الكلام كآية واحدة أو آيات[٣]، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

(١) «علوم البلاغة» للمراغي (ص٣٦).

(٢) «علوم البلاغة» (ص٣٦ ـ ٣٧) **والشقاشق**: جمع شِقْشِقَةٍ بالكسر وهي: لهاة البعير، وقال الجوهري: هي شيء كالرئة يخرجه البعير من فيهِ إذا هاج، ويقال للخطيب: إنه لذو شقشقةٍ، تشبيه له بالفحل الكثير الهَدْر. انظر: «الصحاح» (٤/ ١٥٠٣)، و«تاج العروس» (٢٥/ ٥١١).

(٣) انظر: «إعجاز القرآن» للباقلاني (ص٢٥٤)، و«إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية..» (ص٣٥٥).

وَإِلَى حَدٍّ قَرِيْبٍ مِنْهُ وَهُوَ الذِي اخْتَصَّ بِهِ نَوَابغُ بُلَغَاءِ العَرَبِ، ....

ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾﴾ [هود: ١٣]. وقال تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس: ٣٨].

وهذا بخلاف كلام النوابغ من بلغاء العرب فإن البلاغة في جزء من كلامهم لا في جميعه.

يقول حازم القَرْطَاجَنِّي: «وجه الإعجاز في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها في جميعه استمرارًا لا يوجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر، وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم لا تستمر الفصاحة والبلاغة في جميع أنحائها في العالي منه إلا في الشيء اليسير المعدود، ثم تعترض الفترات الإنسانية فينقطع طيب الكلام ورونقه، فلا تستمر لذلك الفصاحة في جميعه؛ بل توجد في تفاريقَ وأجزاءٍ منه»(١).

قوله: (وَإِلَى حَدٍّ قَرِيْبٍ مِنْهُ وَهُوَ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ نَوَابِغُ بُلَغَاءِ العَرَبِ) ظاهر كلامه أن ما جاء في كلام بلغاء العرب قريبٌ إلى حدٍّ ما من إعجاز القرآن، وكأنه يريد الموازنة بين أساليب القرآن وكلام بلغاء العرب، وأن القرآن قد بلغ الغاية القصوى في البلاغة والفصاحة بحيث لا يدانيه شيء من كلام البلغاء من شعرائهم وخطبائهم.

قال ابن عاشور: «لقد كان منتهى التنافس عند العرب بمقدار التفوق في البلاغة والفصاحة، وقد وصف أئمة البلاغة والأدب هذين الأمرين بما دُوِّنَ له عِلْمَا المعاني والبيان، وتصدوا في خلال ذلك للموازنة بين ما ورد في القرآن

(١) «منهاج البلغاء وسراج الأدباء» (ص٢٨ ـ ٢٩).

....

من ضروب البلاغة، وبين أبلغ ما حُفظ عن العرب من ذلك، مما عُدَّ في أقصى درجاتها، وقد تَصدَّى أمثال أبي بكر الباقلاني، وأبي هلال العسكري، وعبد القاهر، والسكاكي، وابن الأثير، إلى الموازنة بين ما ورد في القرآن وبين ما بلغ في بليغ كلام العرب من بعض فنون البلاغة، مما فيه مَقْنَعٌ للمتأمل، ومَثَلٌ للمتمثل»[(١)].

والحق أنه لا موازنة بين كلام رب العالمين وكلام المخلوقين، ولكنهم قصدوا إظهارَ إعجاز القرآن المتمثل في لفظ القرآن ونظمه وبيانه، مما لم يكن معهودًا في أساليب العرب مما هو من صميم لغتهم، وإبرازَ الخصائص والسمات التي انفرد بها القرآن في اختيار الألفاظ وتأليف الكلام وبيان المعاني وأغراضها، يقول الدكتور محمد عبد الله دراز: «ونحن نرى الأسلوب القرآني، فنراه ضربًا وحده، ونرى الأسلوب النبوي، فنراه ضربًا وحده، لا يجري مع القرآن في ميدان إلا كما تجري مُحَلِّقاتُ الطير في جو السماء لا تستطيع إليها صعودًا، ثم نرى أساليب الناس، فنراها على اختلافها ضربًا واحدًا لا تعلو عن سطح الأرض، فمنها ما يحبو حبوًا، ومنها ما يشتد عدوًا، ونسبة أقواها إلى القرآن كنسبة هذه «السيارات» الأرضية إلى تلك «السيارات» السماوية!»[(٢)].

وقوله: **(نوابغ)** جمع نوابغ لنابغ جائز، لكنه ليس في قوة نُبغاء[(٣)]، ولعل ابن عاشور عدل عن نبغاء الذي استعمله في المقدمة إلى نوابغ، لئلا يتنافر مع بُلغاء، والوزن واحد.

---

(١) «التحرير والتنوير» (١/ ١٠٦ ـ ٣٤٩)، وانظر: «إعجاز القرآن»، للباقلاني (ص٤٨) وما بعدها، و«من بلاغة القرآن» (ص٤٦).
(٢) «النبأ العظيم» (ص٩٨ ـ ٩٩)، وانظر: «تفسير القرطبي» (١/ ١٢٠).
(٣) انظر: «النحو الوافي» (٤/ ٦٥٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

مِثْلُ: امْرِئِ القَيْسِ، وَالنَّابِغَةِ، وَالأَعْشَى، وَسَحْبَانَ، فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِمْ.

قوله: (**مِثْلُ: امْرِئِ القَيْسِ**[١]**، وَالنَّابِغَةِ**[٢]**، وَالأَعْشَى**[٣]**، وَسَحْبَانَ**[٤]**، فِي أَكْثَرِ كَلَامِهِمْ**)؛ أي: إن نوابغ بلغاء العرب أمثال امرئ القيس والنابغة والأعشى وسحبان حُفظ عنهم في أكثر كلامهم ما يمكن أن يعد في أقصى درجات البلاغة من كلام البشر.

فقد أجمع مؤرخو الأدب على أن امرئ القيس أسبق الشعراء إلى ابتداع المعاني والتعبير عنها، وقد فتح أبوابًا من الشعر، وَوُفِّق إلى تشبيهات رائعة،

---

(١) هو: امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنْدي، شاعر يماني الأصل، مولده بنجد، أو بمخلاف السكاسك باليمن، اشتهر بلقبه، واختلف في اسمه، كان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، وعنه أخذ الشعر، وقد أجمع مؤرخو الأدب على أن امرأ القيس زعيم الشعراء الجاهليين غير مدافع، وقد ورد في شعره أماكن كثيرة منها ما هو في بلاد نجد. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ١٠٥)، و«الأعلام» (١/ ٣٥١).

(٢) هو: زياد بن معاوية، المعروف بالنابغة الذبياني، أبو أمامة، شاعر جاهلي من فحول الشعراء، كانت تضرب له قبة من جلد أحمر في سوق عكاظ، فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، أقام في بلاط ملوك الحيرة، ولا سيما عند النعمان بن المنذر، له شعر كثير جُمع بعضه في ديوان صغير. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ١٥٧)، و«الأعلام» (١/ ٩٢).

(٣) هو: ميمون بن قيس، من قبيلة بكر بن وائل من ربيعة، لقب بالأعشى؛ لضعف في بصره انتهى به إلى فقده، مولده ووفاته في قرية «منفوحة» قرب مدينة الرياض، التي صارت الآن حيًّا من أحيائه، أدرك الإسلام وقصد الرسول ﷺ ليُسْلِم، لكن قريشًا خشيت من إسلامه فأعطته مائة من الإبل على أن يرجع فعاد إلى بلده، وفي طريقه رمى به بعيره قريبًا من قريته فدقت عنقه فمات، وذلك سنة سبع من الهجرة، وهو من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وكان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ٢٥٧)، و«الأعلام» (٨/ ٣٠٠).

(٤) هو: سَحبان بن زفر بن إياس الوائلي، من باهلة، خطيب يضرب به المثل في البيان، كان إذا خطب لا يعيد كلمة ولا يتوقف ولا يقعد حتى يَفْرُغَ، اشتهر في الجاهلية، وعاش زمنًا في الإسلام، فهو من المخضرمين لا من الصحابة رضي الله عنهم، لأنه لم ير النبي ﷺ مؤمنًا به. مات سنة (٥٤) رحمه الله. «الإصابة» (٥/ ٥)، و«الأعلام» (٣/ ١٢٣).

وَحَيْثُ كَانَتِ البَلَاغَةُ يَتَّصِفُ بِهَا الكَلَامُ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ وَالإِسْنَادِ، ....

واستعارات بليغة، وطَرَقَ موضوعاتٍ لم يسبق إليها، يتخلل شعره مَثَلٌ مرسل، وحكمة بالغة نادرة.

وأما النابغة فقد كان أحسنَ شعراء العرب ديباجةَ شعر، وأكثرَهم رونقَ كلام، وأجزلَهم بيتًا؛ كأن شعره كلامٌ ليس فيه تكلف.

وأما الأعشى فقد امتاز شعره بالثقافة الواسعة، والاطلاع الغزير، وأجاد في فنون الشعر المختلفة، ولشعره طَلَاوة وعذوبة ورقة وجمال ووَقْعٌ في الأسماع(١).

وأما سحبان فقد كان خطيب العرب غير مُدَافَع، ضُرب به المثل في البيان، فقالوا: «أخطب من سحبان» و«أفصح من سحبان»(٢).

قوله: (وَحَيْثُ كَانَتِ البَلَاغَةُ يَتَّصِفُ بِهَا الكَلَامُ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ وَالإِسْنَادِ)؛ أي: إن بلاغة الكلام لا تتم إلا بالإفادة، وذلك في حال التركيب والإسناد، إذا ارتبطت بعض الكلمات ببعض، وصارت كل لفظة متصلة بالأخرى نوعًا من الاتصال ـ كما سيأتي ـ، فالإسناد هو أصل الفائدة ومناطها، فمثلًا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ۝٨١﴾ [الإسراء: ٨١] اشتمل على ثلاث جمل، ولَمَّا حصل فيها التركيب والإسناد تمت الفائدة، ولو قلت: الحق.. المجيء، لم تفد شيئًا، وإنما تمت الفائدة بالإسناد.

وقوله: (وَالإِسْنَادِ) عطف تفسير؛ لأن الإسناد فيه تركيب، وليس كل تركيب إسنادًا.

---

(١) انظر: «طبقات فحول الشعراء» (ص٥٦)، و«مذكرة في الأدب العربي وتاريخه»، لطلاب السنة الأولى بالمعاهد العلمية ـ منهج قديم ـ (ص٦٧ ـ ٨٧).

(٢) «مجمع الأمثال» (١/ ٤٤٠).

فَلَا جَرَمَ أَنْ كَانَ مَلَاكُ الأَمْرِ فِيهَا رَاجِعًا إِلَى مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ الإِسْنَادُ، وَكَذَلِكَ كَيْفِيَّاتُ الإِسْنَادِ وَالمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالمُسْنَدِ، ثُمَّ تَتَفَرَّعُ البَلَاغَةُ فِي مُتَعَلَّقَاتِهَا مِنَ المَعْمُولَاتِ وأَحْوَالِ الجُمَلِ، وَسَيَجِيءُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ ذَلِك فِي بَابِهِ.

قوله: (فَلَا جَرَمَ أَنْ كَانَ مَلَاكُ الأَمْرِ فِيهَا رَاجِعًا إِلَى مَا يَتَقَوَّمُ بِهِ الإِسْنَادُ...)؛ أي: فإذا كانت بلاغة الكلام لا تتم الإفادة منها إلا بالإسناد، فلا ريب في أن الأمر راجع إلى معرفة ما يتم به الإسناد، وهذا يعني دراسة الإسناد وصفته وأحوال المسند والمسند إليه.

وقوله: (لَا جَرَمَ) هذه اللفظة يقع بعدها أنَّ واسمها وخبرها، ومعناها: لا شك، ولا بد، ولا محالة. و«لا» نافية للجنس و«جَرَمَ» اسمها، والمصدر المنسبك من «أن» المخففة واسمها وخبرها مجرور بحرف جر محذوف، والخبر محذوف، وهو متعلق الجار ومجروره، والتقدير: لا جرم من أن كان، وهذا رأي الفراء، وسيبويه يرى أن «لا» زائدة، و«جرم» فعل ماضٍ بمعنى وجب، والمصدر فاعل، وهي كلمة جزم ويقين جرت مجرى المثل، وكثر استعمال العرب لها حتى جعلوها بمنزلة قولهم: حقًّا، فصاروا يقولون: لا جرم أنك محسن عليَّ. على معنى: حقًّا إنك محسن، ولما فيها من معنى التحقيق فإنها تعامل معاملة القسم، فيجيء بعدها ما يصلح جوابًا للقسم، نحو: لا جرم لأفعلن(١).

قوله: (ثُمَّ تَتَفَرَّعُ البَلَاغَةُ فِي مُتَعَلَّقَاتِهَا مِنَ المَعْمُولَاتِ وَأَحْوَالِ الجُمَلِ، وَسَيَجِيءُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ ذَلِك فِي بَابِهِ)؛ أي: وبعد معرفة ما يتعلق بركني الإسناد «المسند والمسند إليه» ينتقل البحث البلاغي إلى متعلقات الإسناد من المعمولات الزائدة على المسند والمسند إليه، كالمفعول به، والجار والمجرور، والحال وغيرها مما هو قيد في الجملة، وكذا أحوال الجمل كما في باب «الفصل والوصل» مما يأتي تفصيله ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

---

(١) «التحرير والتنوير» (١٢/ ٣٩)، و«النحو الوافي» (١/ ٦٥٧)، و«معجم التراكيب والعبارات» (ص١٩٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

بَابُ الإِسْنَادِ

....

قوله: (بَابُ الإِسْنَادِ) الإسناد في اللغة: الإضافة والضم، والمراد هنا العلاقة بين المسند والمسند إليه، والإسناد شيء معنوي ليس مكتوبًا كالمسند والمسند إليه، وقد يوجد في اللفظ ما يدل عليه كحركة الإعراب، وضمير الفصل بين المبتدأ والخبر.

وأبواب علم المعاني ثمانية:

١ ـ أحوال الإسناد الخبري.

٢ ـ أحوال المسند إليه.

٣ ـ أحوال المسند.

٤ ـ أحوال متعلقات الفعل.

٥ ـ القصر.

٦ ـ الإنشاء.

٧ ـ الفصل والوصل.

٨ ـ الإيجاز والإطناب والمساواة.

وابن عاشور لما فرغ من مقدمة هذا العلم وهي الفصاحة والبلاغة، وتعريف علم المعاني الذي هو أحد أبواب علم البلاغة، شرع في المقصود، وهو الكلام على أبواب علم المعاني.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

الإِسْنَادُ: ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى ضَمًّا يُفِيدُ ثُبُوتَ مَفْهُومِ إِحْدَاهُمَا لِمَفْهُومِ الأُخْرَى، نَحْوُ: حَاتِمٌ كَرِيمٌ، وَأَكْرِمْ حَاتِمًا، ....

قوله: (الإِسْنَادُ: ضَمُّ كَلِمَةٍ إِلَى أُخْرَى ضَمًّا يُفِيدُ ثُبُوتَ مَفْهُومِ إِحْدَاهُمَا لِمَفْهُومِ الأُخْرَى)؛ أي: ضَمُّ اسمٍ إلى اسمٍ كما في الجملة الاسمية، أو ضمُّ فعلٍ إلى اسمٍ كما في الجملة الفعلية، ولو أضاف: أو ما يجري مجراها، لكان أشمل، ليدخل الضمير المستتر، والجملة الواقعة خبرًا، وإن كان سيذكر هذا.

وقوله: (يُفِيدُ ثُبُوتَ مَفْهُومِ إِحْدَاهُمَا) وهو المسند.

وقوله: (لِمَفْهُومِ الأُخْرَى) وهو المسند إليه، وسرُّ هذا الإسناد أن الكلمة لا تفيد بذاتها معنى إلا إذا ارتبطت بغيرها، يقول عبد القاهر الجرجاني بعد أن قرر تَعَلُّقَ الكَلِمِ بعضه ببعض: «ومختصرُ كلِّ الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه»[(١)].

وقد عدل ابن عاشور عن قولهم «يفيد الحكم بمفهوم إحداهما»[(٢)] إلى لفظ الثبوت أو الانتفاء؛ ليكون التعريف شاملًا للخبر والإنشاء؛ لأن الخبر فيه حكم، بخلاف الإنشاء.

قوله: (نَحْوُ: حَاتِمٌ كَرِيمٌ) فقد ضمت كلمة «كريم» إلى «حاتم»؛ ليفيد ذلك ثبوت مفهوم الكرم لحاتم. فالأول مسند إليه، والثاني مسند، والنسبة بينهما إسناد، وهي إسناد الكرم إلى حاتم، وهذه جملة اسمية.

قوله: (وَأَكْرِمْ حَاتِمًا) فقد ضم الإكرام وهو المسند إلى الضمير المستتر

---

(١) «دلائل الإعجاز» (ص٧).

(٢) انظر: «شروح التلخيص» (١/ ١٩٠ ـ ١٩١) وانظر: «التعريفات» (ص٢٣)، «معجم المصطلحات البلاغية» (١/ ٢٠١).

أَوِ انْتِفَاءَهُ عَنْهُ، نَحْوُ: مَا خَالِدٌ جَبَانًا، وَلَا تُقَاتِلْ خَالِدًا، سَوَاءٌ كَانَ بِالتَّعْيِينِ أَمْ بِالتَّرْدِيدِ، ....

«أنت» وهو المسند إليه، و«حاتمًا»: قيد في الجملة؛ لأنه زائد على المسند والمسند إليه، فهو من متعلقات الفعل، وهذه جملة فعلية.

ويستثنى مما يزيد على المسند والمسند إليه: صلة الموصول، والمضاف إليه، فليسا من القيود؛ لأنه لا يتم الكلام إلا بهما، فالموصول لا يفهم المراد منه بدون صلته، نحو: جاء الذي أكرمته، والمضاف لا يتم معناه إلا بالمضاف إليه، نحو: كتاب خالد جديد[1].

قوله: (أَوِ انْتِفَاءَهُ عَنْهُ، نَحْوُ: مَا خَالِدٌ جَبَانًا، وَلَا تُقَاتِلْ خَالِدًا) هذا معطوف على قوله: (يُفِيْدُ ثُبُوتَ مَفْهُومِ إِحْدَاهُمَا) ومعنى ذلك أن الإسناد نوعان: مثبت ومنفي؛ فالإسناد المثبت يراد به الجملة التي خَلَتْ من أدوات النفي كما تقدم في المثالين من الجملة الاسمية والفعلية.

والإسناد المنفي يراد به الجملة التي دخلت عليها أداة من أدوات النفي ـ ومثله النهي ـ.

مثال النفي: ما خالد جبانًا، فهذا فيه إسناد، لكن على جهة النفي.

ومثال النهي: لا تقاتل خالدًا، فهذا فيه إسناد، لكن على جهة النهي، وهو داخل في النفي.

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ بِالتَّعْيِينِ أَمْ بِالتَّرْدِيدِ)؛ أي: سواء أكان الإسناد بالتعيين، وهو الثبوت أو الانتفاء كما تقدم، أم بالترديد، وهو عدم الجزم؛ كالعطف بـ«أو» مثل: قام زيد أو عمرو، أو الاستفهام مثل: هل حضر خالد؟ فإن هذا فيه إسناد، لكن ليس على سبيل الجزم والتعيين كما في قولك: حاتم كريم، وإنما فيه تردد وعدم جزم.

(١) «البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص٩٢ ـ ٩٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَحُكْمُ مَا يَجْرِي مَجْرَى الكَلِمَةِ ـ نَحْوُ: الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ، وَالجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا ـ حُكْمُ الكَلِمَةِ.

فَالكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المَحْكُومِ عَلَيْهِ تُسَمَّى مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَالكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المَحْكُومِ بِهِ تُسَمَّى مُسْنَدًا، وَالحُكْمُ الحَاصِلُ مِنْ ذَلِك يُسَمَّى الإِسْنَادَ.

قوله: (وَحُكْمُ مَا يَجْرِي مَجْرَى الكَلِمَةِ... حُكْمُ الكَلِمَةِ)؛ أي: في الإسناد، بأن يكون ما يجري مجرى الكلمة مسندًا إليه كما تكون الكلمة مسندًا إليه.

قوله: (نَحْوُ: الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ) كما مرَّ في قوله: «أكرم حاتمًا» فالمسند هو فعل الأمر، والمسند إليه هو الضمير المستتر الواقع فاعلًا.

قوله: (وَالجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا) لو قال: الواقعة موقع المفرد، لكان أحسن؛ ليشمل الواقعة خبرًا؛ كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ﴾ [الرعد: ٢٦]، أو فاعلًا؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَكۡفِهِمۡ أَنَّآ أَنزَلۡنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]؛ أي: إنزالُنا، أو نائب فاعل؛ كقوله تعالى: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الجن: ١]؛ أي: استماعُ نفر.

ولعل ابن عاشور اقتصر على الجملة الواقعة خبرًا؛ لأنها أكثر من غيرها، كما هو معلوم بالتتبع والاستقراء.

قوله: (فَالكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى المَحْكُومِ عَلَيْهِ تُسَمَّى مُسْنَدًا إِلَيْهِ...)؛ أي: إن كل جملة فعلية أو اسمية لا بد أن تشتمل على حكم ومحكوم عليه ومحكوم به؛ فالأول: هو الإسناد، والثاني: المسند إليه، والثالث: المسند كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ فلفظ ﴿ٱللَّهُ﴾ الواقع مبتدأ مسند إليه؛ لأنه محكوم عليه، والفعل ﴿يَبۡسُطُ﴾ مسند وهو محكوم به، وبينهما شيءٌ ثالث، هو الإسناد، وهو الحكم الحاصل من إضافة كلمة إلى أخرى، وهو إضافة بسط الرزق إلى الله تعالى.

والمسند والمسند إليه ركنان أساسيان في الجملة لا تقوم إلا بهما، ولا يتصور جملة إلا بنسبة شيءٍ إلى آخر، وقد تطول الجملة بذكر شيء من المتعلقات

وَلِكُلٍّ مِنَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالمُسْنَدِ وَالإِسْنَادِ عَوَارِضُ بَلَاغِيَّةٌ تَخْتَصُّ بِهِ.

كالمفعول به والجار والمجرور وغيرهما، كما سيأتي ـ إن شاء الله في موضعه ـ.

قوله: (وَلِكُلٍّ مِنَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ وَالمُسْنَدِ وَالإِسْنَادِ عَوَارِضُ بَلَاغِيَّةٌ تَخْتَصُّ بِهِ)؛ أي: ولكل واحد من هذه الأمور الثلاثة التي تتألف منها الجملة عوارض بلاغية تختص بها، فمن عوارض المسند إليه الذكر والحذف، والتقديم والتأخير، ومن عوارض المسند أنه قد يأتي اسمًا وقد يأتي فعلًا، وقد يتقدم على المسند إليه، ومن عوارض الإسناد التأكيد وعدمه، إلى غير ذلك من العوارض التي سيأتي تفصيلها ـ إن شاء الله ـ وما تشتمل عليه من لطائف بلاغية. والله تعالى أعلم

عَوَارِضُ الإِسْنَادِ وَأَحْوَالُهُ

شَاعَ أَنَّ الإِسْنَادَ مِنْ خَصَائِصِ الخَبَرِ، فَلِذَلِكَ كَثُرَ أَنْ يَصِفُوهُ بِالخَبَرِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الإِنْشَاءَ كَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ لَا إِسْنَادَ فِيهِ.

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الإِسْنَادَ يَثْبُتُ لِلْخَبَرِ وَالإِنْشَاءِ؛ فَإِنَّ فِي الجُمَلِ الإِنْشَائِيَّةِ مُسْنَدًا وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ؛ فَالفِعْلُ فِي قَوْلِكَ: أَكْرِمْ صَدِيقَكَ مُسْنَدٌ، وَالضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِيهِ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ.

قوله: (عَوَارِضُ الإِسْنَادِ وَأَحْوَالُهُ)؛ أي: ما يعرض للإسناد من التأكيد وعدمه، وكونه حقيقيًّا أو مجازيًّا.

قوله: (شَاعَ أَنَّ الإِسْنَادَ مِنْ خَصَائِصِ الخَبَرِ)؛ أي: كَثُرَ عند البلاغيين، تخصيص الإسناد بالخبر دون الإنشاء.

قوله: (فَلِذَلِكَ كَثُرَ أَنْ يَصِفُوهُ بِالخَبَرِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الإِنْشَاءَ كَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ لَا إِسْنَادَ فِيهِ)؛ أي: كَثُرَ في كتب البلاغة وصف الإسناد بالخبري، لهذا ذكروه هنا في الخبر؛ بناءً على أن الإنشاء كالأمر والنهي لا إسناد فيه، أو لعلهم قيدوه بالخبري باعتبار الغالب؛ لأن المقصود الأعظم في نظر البلغاء هو الخبر، لكونه أعظم شأنًا من الإنشاء، وأكثر اشتمالًا على اللطائف البلاغية، والخبر أكثر في الكلام من الإنشاء.

قوله: (وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الإِسْنَادَ يَثْبُتُ لِلْخَبَرِ وَالإِنْشَاءِ...)؛ أي: والتحقيق نظريًّا وعمليًّا أن الإسناد موجود في كل جملة خبرية أو إنشائية، وعليه **فالإسناد نوعان**:

١ ـ الإسناد الخبري، وقد تقدمت أمثلته.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَاعْلَمْ أَنَّ القَصْدَ الأَوَّلَ لِلْمُخْبِرِ مِنْ خَبَرِهِ هُوَ: إِفَادَتُهُ المُخَاطَبَ الحُكْمَ،

---

٢ ـ الإسناد الإنشائي، ومنه قول المؤلف: «أكرم صديقك» فالفعل «أكرم» مسند، والضمير المستتر الواقع فاعلًا مسند إليه، وإضافة الإكرام إلى المخاطب إسناد، ومنه ما تقدم من قوله: «أكرم حاتمًا» وعلى هذا فالمسند والمسند إليه والإسناد موجود في الإنشاء كالخبر.

وقد تكلم البلاغيون عن الإسناد الخبري، ولم يتكلموا عن الإسناد الإنشائي؛ اكتفاءً بالأهم والأكثر وقوعًا في الكلام، مع أن من الإنشاء ما أصله خبر، كصيغ العقود، ولكن ابن عاشور علل ذلك بأنهم ظنوا أن الإنشاء لا إسناد فيه.

ومباحث الإسناد ثلاثة:

١ ـ القصد من إلقاء الخبر.

٢ ـ أَضْرُبُ الخبر.

٣ ـ الإسناد الحقيقي والمجازي[١].

وقد تحدث ابن عاشور عن هذه المباحث الثلاثة بشيءٍ من التفصيل والتمثيل.

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ القَصْدَ الأَوَّلَ لِلْمُخْبِرِ مِنْ خَبَرِهِ: هُوَ إِفَادَتُهُ المُخَاطَبَ الحُكْمَ) هذا المبحث الأول من مباحث الخبر، وهو القصد والغرض من إلقاء الخبر، وهو إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة الخبرية، وذلك إذا كان جاهلًا بالحكم، ويسمى فائدة الخبر، فتقول: «خالد قادم» لمن يجهل قدومه، سمي بذلك: لأن الفائدة معنى مستفاد من الخبر.

ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣] فإن المقصود من إلقاء الخبر إبلاغ المخاطب حكمًا

---

(١) انظر: «التلخيص» (ص٤٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

يشتمل عليه الكلام، ويفيد السامع ما لم يكن يعرفه من قبل، إذ قد علم الصحابة ﷺ بعد نزول هذه الآيات الكريمات أن نعمة الله تعالى قد تمت على البشرية بإكمال الدين الذي رضيه الله تعالى لهم.

وإنما قال القصد الأول؛ لأن هناك مقاصد أخرى تحمل المتكلم على الإخبار، مثل: إظهار الضعف، أو إظهار التحسر على فوات مأمول، أو التعريض بفاعل المفضول في تفريطه وزهده فيما هو خير مع القدرة، إلى غير ذلك من مقاصد الخبر الكثيرة التي تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال.

ففي قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، لا يراد به إفادة المخاطبِ الحكمَ الذي تضمنته الجملة، وإنما المقصود بالخبر إظهار الضعف؛ لأن زكريا عليه السلام يصف حاله مظهرًا ضعفه ونفاد قوته.

وفي قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، المقصود بالخبر إظهار التحسر على خيبة رجائها، وعكس تقديرها؛ لأنها كانت تَوَدُّ لو كان المولود ذكرًا؛ ليكون وقفًا على خدمة بيت المقدس(١).

وفي قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، الغرض من إلقاء الخبر التعريض بفاعل المفضول في تفريطه وزهده فيما هو خير مع المُكْنَةِ فيه؛ ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته، وليس الغرض إفادة الخبر؛ لظهور أن القاعد عن الجهاد لا يساوي المجاهد في فضيلة نصرة الدين، ولا في ثوابه على ذلك، وبهذا يظهر موقع الاستثناء بقوله: ﴿غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾؛ لئلا يُظن أن أصحاب الضرر مقصودون بالتعريض(٢).

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٣٧).
(٢) «التحرير والتنوير» (٥/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَقَصْدَ المُتَكَلِّم بِالجُمْلَةِ الإِنْشَائِيَّةِ إِيجَادَ مَدْلُولِ الإِنْشَاءِ، فَفِي الأَمْرِ يَقْصِدُ إِيجَادَ المَأْمُورِ بِهِ ـ وَيُسَمَّى: الِامْتِثَالَ ـ، وَفِي النَّهْيِ يَقْصِدُ عَدَمَ إِيجَادِ الفِعْلِ ـ وَيُسَمَّى: الِانْكِفَافَ ـ، وَفِي الِاسْتِفْهَامِ يَقْصِدُ الجَوَابَ بِالإِفْهَامِ، وَهَكَذَا.

قوله: (وَقَصْدَ المُتَكَلِّم بِالجُمْلَةِ الإِنْشَائِيَّةِ إِيجَادَ مَدْلُولِ الإِنْشَاءِ) الظاهر أنه بالنصب معطوف على اسم «أنَّ»، ومدلول الإنشاء هو الطلب في الأصل، وهذا يختلف حسب نوعه؛ لأن مدلول الإنشاء ـ وهو مضمونه ـ متوقف حصوله وتحققه على النطق به، فإذا قلت لشخص: اكتب، فإن قَصْدَ المتكلم إيجاد مدلول «اكتب» الذي هو مباشرة الكتابة.

قوله: (فَفِي الأَمْرِ يَقْصِدُ إِيجَادَ المَأْمُورِ بِهِ) هذا تفريع وتفصيل لإيجاد مدلول الإنشاء الذي يختلف باختلاف نوع صيغة الإنشاء، ففي الأمر يُقصد بالصيغة إيجاد الشيء المأمور به وتحققه؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [يونس: ٨٧] فهذا أمرٌ بإقامة الصلاة، وهو فعلها مستقيمة لا عوج فيها، وذلك بالإتيان بشروطها وأركانها وواجباتها ومكملاتها.

قوله: (وَيُسَمَّى: الِامْتِثَالَ)؛ أي: إيجاد المأمور به في الواقع يسمى الامتثال، فإذا قلت له: «اكتب» فكتب، فهذا امتثال.

قوله: (وَفِي النَّهْيِ يَقْصِدُ عَدَمَ إِيجَادِ الفِعْلِ ـ وَيُسَمَّى: الِانْكِفَافَ ـ)؛ أي: لأن النهي ضد الأمر، فإذا كان الأمر طلب الفعل؛ فالنهي طلب الكف عن الفعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢].

قوله: (وَفِي الِاسْتِفْهَامِ يَقْصِدُ الجَوَابَ بِالإِفْهَامِ، وَهَكَذَا)؛ أي: والمقصود من الاستفهام إفهام المخاطب بالجواب عن سؤاله؛ لأن الاستفهام طلب العلم بشيءٍ لم يكن معلومًا من قبل، بواسطة أداة من أدواته، فإذا قلت لشخص:

وَقَدْ يُخَاطَبُ بِالخَبَرِ مَنْ يَعْلَمُ مَدْلُولَهُ، وَيُخَاطَبُ بِالإِنْشَاءِ مَنْ حَصَلَ مِنْهُ الفِعْلُ المَطْلُوبُ، فَيُعْلَمُ أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ تَنْزِيلَ المَوْجُودِ مَنْزِلَةَ المَعْدُومِ؛ لِنُكْتَةٍ قَدْ تَتَعَلَّقُ بِالمُخَاطَبِ:

إِمَّا لِعَدَمِ جَرْيِ العَالِمِ عَلَى مُوجَبِ عِلْمِهِ؛ ....

أيومَ الجمعة قَدِمْتَ أم يومَ الخميس؟ قال: يومَ الخميس. فقد حصل بالجواب إفهام السائل، وتم المراد.

قوله: (**وَقَدْ يُخَاطَبُ بِالخَبَرِ مَنْ يَعْلَمُ مَدْلُولَهُ**) هذه مسألة مهمة في باب الإسناد، وهي مخاطبة من يعلم مدلول الجملة الخبرية، فهذا على خلاف الأصل؛ لأن الأصل ألّا يخاطب بالخبر إلا من يجهله، فإذا كان يعلمه فلا داعي لإخباره، هذا هو الأصل.

قوله: (**وَيُخَاطَبُ بِالإِنْشَاءِ مَنْ حَصَلَ مِنْهُ الفِعْلُ المَطْلُوبُ**)؛ أي: إن الإنشاء مثل الخبر في هذا، فمخاطبةُ من حصل منه الفعل المطلوب خلافُ الأصل؛ لأن من حصل منه الفعل لا يطالب بإيجاده، إذ كيف يُطالب بإيجاده وهو موجود قبل الطلب؟!

قوله: (**فَيُعْلَمُ أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ تَنْزِيلَ المَوْجُودِ مَنْزِلَةَ المَعْدُومِ؛ لِنُكْتَةٍ قَدْ تَتَعَلَّقُ بِالمُخَاطَبِ**)؛ أي: فيعلم أن المتكلم بالخبر مع من يعلم مضمونه له غرض بذلك، وهو أنه يقصد تنزيل الموجود منزلة المعدوم، وهذا التنزيل قد يكون لنكتة بلاغية تتعلق بالمخاطب، وقد تتعلق بالمتكلم نفسه، كما سيذكر فيما بعد.

قوله: (**إِمَّا لِعَدَمِ جَرْيِ العَالِمِ عَلَى مُوجَبِ عِلْمِهِ**) هذه نكتة بلاغية تستدعي إخبار من يعلم مدلول الخبر، وهي كون العالم بالحكم لم يَجْرِ على ما يوجبه علمه، وهو الامتثال؛ فينزل العالم بالحكم الذي لم يعمل بعلمه منزلة الجاهل به، لعدم جريه على مقتضى علمه؛ لأن من لا يعمل بعلمه هو

كَقَوْلِ عَبْدِ بَنِي الحَسْحَاسِ:

.... كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

والجاهل سواء. ومعنى ذلك: أن مقتضى الظاهر الكَفُّ عن إخباره بالحكم لعلمه به. ومنه قولك لمسلم يتساهل بالصلاة: الصلاة واجبة. فهو قطعًا يعلم وجوبها بحكم إسلامه، لكن نُزِّلَ علمه بذلك منزلة الجهل به؛ لعدم جريه على ما يوجبه علمه، وهو العمل به؛ إذ لو كان جاريًا على موجب علمه ما تساهل فيها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ۖ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ ۗ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، فلو حمل هذا الخبر على مقتضى الظاهر لكان إخبارًا بأمرٍ معلومٍ عند المخاطبين؛ لأن المؤمن لا يجهل أن الله إذا قَدَّرَ نصر أحد فلا راد لنصره، غير أن الإخبار بذلك في هذ المقام خرج عن مقتضى الظاهر؛ لنكتة بلاغية تتعلق بالمخاطبين حيث أظهروا في غزوة أحد من الحرص على الغنيمة، ومن التأوُّل في أمر الرسول ﷺ لهم في الثبات، ومن التلهف على ما أصابهم من الهزيمة والقتل والجرح، ما جعل حالهم كحال من يجهل أن النصر والخذلان بيد الله تعالى(١).

قوله:

(كَقَوْلِ عَبْدِ بَنِي الحَسْحَاسِ(٢): كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا)

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٤/ ١٥٣).

(٢) هو: سُحيم ـ بالتصغير ـ عبد لبني الحسحاس، شاعر مخضرم مشهور، مولده في أوائل عصر النبوة، رآه النبي ﷺ، وكان يعجبه شعره، وكان يرتضخ لُكْنَةً أعجمية، قتله بنو الحسحاس لتشبيبه بنسائهم، قال في «الفوات»: «في حدود الأربعين من الهجرة» وذكر محقق «الديوان»: «أنهم أطبقوا على أن مقتله كان في زمن عثمان رضي الله عنه أي قبل سنة خمس وثلاثين»، له ديوان شعر صغير مطبوع، تحقيق الأستاذ: عبد العزيز الميمني. انظر: «فوات الوفيات» (٢/ ٤٢)، «الإصابة» (٥/ ٦)، و«الأعلام» (٣/ ١٢٤).

فَإِنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ تَذْكِيرُ مَنْ لَمْ يَزَعْهُ الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ؛ إِذْ قَدْ عَلِمَ كُلُّ النَّاسِ أَنَّهُمَا وَازِعَانِ.

وَإِمَّا لِأَنَّ حَالَهُ كَحَالِ ضِدِّهِ؛ كَقَوْلِكَ لِلتِّلْمِيذِ بَيْنَ يَدَيْكَ إِذَا لَمْ يُتْقِنِ الفَهْمَ: يَا فَتَى، فَإِنَّكَ تَطْلُبُ إِقْبَالَهُ وَهُوَ حَاضِرٌ؛ لِأَنَّهُ كَالغَائِبِ.

هذا عجز بيت، وتمامه:

عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَـجَـهَّـزْتَ غَـادِيَـا كَفَى الشَّيبُ والإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ ناهيَا

ويقصد «بعميرة» صاحبته التي شُغف بها، وكانت تسمى غالية، ولم يصرح باسمها، وهذا مطلع قصيدة له طويلة، تبلغ واحدًا وتسعين بيتًا، وهي من أشهر قصائده[(١)].

قوله: (فَإِنَّ المَقْصُودَ مِنْهُ تَذْكِيرُ مَنْ لَمْ يَزَعْهُ الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ؛ إِذْ قَدْ عَلِمَ كُلُّ النَّاسِ أَنَّهُمَا وَازِعَانِ)؛ أي: إن الأصل أن الشاعر لا يخبر بمثل ذلك؛ لأنه معلوم، فقد علم الناس كلهم أن الشيب والإسلام وازعان ورادعان عن الذنوب والمخالفات، لكنه قصد التنبيه والتذكير لكل إنسان لم يزعه الشيب والإسلام عن تعاطي ما لا ينبغي.

قوله: (وَإِمَّا لِأَنَّ حَالَهُ كَحَالِ ضِدِّهِ؛ كَقَوْلِكَ لِلتِّلْمِيذِ بَيْنَ يَدَيْكَ إِذَا لَمْ يُتْقِنِ الفَهْمَ: يَا فَتَى...) هذه نكتة بلاغية أخرى تستدعي إخبار من يعلم مضمون الخبر، وهي تنزيل الحاضر منزلة الغائب، كقولك للتلميذ الذي بين يديك إذا لم يتقن الفهم: يا فتى، فإنك ـ بذلك ـ تطلب إقباله بالنداء، والإقبال حاصل، لكونه حاضرًا بين يديك، لكن لما كان حاله كحال الغائب الذي لم يحضر فيفهم، سوغ ذلك طلب إقباله، وهذا من أمثلة الإنشاء.

---

(١) انظر: «ديوانه» (ص١٦ ـ ٣٣).

وَإِمَّا لِقَصْدِ الزِّيَادَةِ مِنَ الفِعْلِ، نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦].

فَطَلَبَ مِنْهُمُ الإِيمَانَ بَعْدَ أَنْ وَصَفَهُمْ بِهِ؛ لِقَصْدِ الزِّيَادَةِ وَالتَّمَلِّي مِنْهُ،

قوله: (وَإِمَّا لِقَصْدِ الزِّيَادَةِ مِنَ الفِعْلِ) هذه نكتة بلاغية أخرى تتعلق بالإنشاء، وهي مخاطبة من حصل منه الفعل لقصد الزيادة من الفعل.

قوله: (نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾) هذا مثال لمن يخاطب بالأمر، وقد حصل منه الفعل المطلوب، وهذا المثال يؤيد قول المصنف: إن الإسناد ليس خاصًّا بالخبر بل يأتي في الإنشاء، كما تقدم.

قوله: (فَطَلَبَ مِنْهُمُ الإِيمَانَ بَعْدَ أَنْ وَصَفَهُمْ بِهِ؛ لِقَصْدِ الزِّيَادَةِ وَالتَّمَلِّي مِنْهُ) هذه نكتة أمرهم بالإيمان وهو حاصل؛ لأن الله تعالى وصفهم به؛ فالنكتة هي قصد زيادة الإيمان والتَّمَلِّي منه، والحرص على تكميله من كل وجه، ولعل هذا مراد من قال: إن المراد تحقيق الإيمان والثبات عليه؛ ليكون تحذيرًا من الارتداد، ويكون في هذا تمهيدٌ وتوطئة لقوله تعالى بعده: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦].

وما ذكره ابن عاشور هو أحد الأوجه التي أجيب بها عن كونهم أمروا بالإيمان وكونهم آمنوا(١).

ومما جاء في طلب الفعل ممن هو حاصل منه وأن المراد به الدوام والاستمرار على ما هو عليه قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَمۡسِكۡ بِٱلَّذِيٓ أُوحِيَ إِلَيۡكَۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٤٣﴾﴾ [الزُّخرُف: ٤٣] فالأمر هنا مستعملٌ في طلب الدوام، لما تقدم من أن الأمر بفعلٍ لمن هو متلبس به لا يكون لطلب الفعل؛ لأن من حصل منه الفعل لا يطالب بإيجاده، وإنما هذا لمعنى آخر، وهو ـ هنا ـ طلب

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٥/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، و«التحرير والتنوير» (٥/ ٢٢٩).

وَإِمَّا لِاخْتِلَالِ الفِعْلِ حَتَّى كَأَنَّهُ غَيْرُ مُجْدٍ لِفَاعِلِهِ.

مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ لِلَّذِي رَآهُ يُصَلِّي يَنْقُرُ نَقْرَ الدِّيكِ: «صَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ!»، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ.

الثبات والدوام على التمسك بما أوحي إليه، كما دل عليه قوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٤٣﴾﴾[(١)].

وقول ابن عاشور: «والتَّملِّي منه» أي من الإيمان، يقال: امتلأ وتَمَلَّأَ بمعنى واحد[(٢)]. ولعل المراد أن يتعاهد العبد إيمانه وينميه بما يزيده ويقويه.

قوله: (**وَإِمَّا لِاخْتِلَالِ الفِعْلِ حَتَّى كَأَنَّهُ غَيْرُ مُجْدٍ لِفَاعِلِهِ**) هذه نكتة بلاغية أخرى تستدعي أمر من حصل منه الفعل؛ لكونه لما لم يأت بالفعل كاملًا مُجزيًا، صار بمنزلة المعدوم، فصح أنه يوجه إليه الأمر بطلب الفعل.

قوله: (**مِثْلُ قَوْلِهِ ﷺ لِلَّذِي رَآهُ يُصَلِّي يَنْقُرُ نَقْرَ الدِّيكِ: «صَلِّ، فَإِنَّك لَمْ تُصَلِّ»**) هذا طرف من الحديث المشهور حديث المسيء صلاته، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل، فصلى، ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ، فرد رسول الله ﷺ السلام، وقال: «**ارجع فصلِّ؛ فإنك لم تصلِّ...**»[(٣)].

فقوله: (**«ارجع فصلِّ، فإنك لم تصلِّ»**)؛ أي: لم توجد منك حقيقة الصلاة المطلوبة شرعًا، فهي صلاة غير مجزئة؛ لانتفاء الطمأنينة التي هي ركنٌ من أركان الصلاة، كما يدل على ذلك سياق الحديث.

قوله: (**وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ**)؛ أي: مخاطبة من يعلم مدلول الخبر أو من حصل منه الفعل كثيرٌ في كلام العرب، ولا سيما في قصائد المديح

---

(١) «التحرير والتنوير» (٢٥/ ٢١٩).
(٢) انظر: «تاج العروس» (١/ ٤٣٥).
(٣) رواه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

وَقَدْ تَتَعَلَّقُ النُّكْتَةُ بِالمُتَكَلِّمِ لِيُرِيَكَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالخَبَرِ؛ كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ: سَهِرْتَ البَارِحَةَ بِالنَّادِي، ....

والعتاب واللوم والهجاء وما يشبهها من النثر(١).

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] فهذه صيغة قصر، وهو قصر حقيقي سيق للمخاطبين من المشركين الذين لا شك عندهم في أن الله خالق ما في الأرض جميعًا، ولكنهم نُزِّلوا منزلة الجاهل بذلك، فَسِيْقَ لهم الخبر المحصور؛ لأنهم في كفرهم وانصرافهم عن شكر الله والنظر في دعوته وعبادته كحال من يجهل أن الله خالق جميع الموجودات(٢).

قوله: (**وَقَدْ تَتَعَلَّقُ النُّكْتَةُ بِالمُتَكَلِّمِ**)؛ أي: وقد تتعلق النكتة البلاغية في مخاطبة من يعلم مدلول الخبر بالمتكلم نفسه.

قوله: (**لِيُرِيَكَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالخَبَرِ**)؛ أي: ليريك المتكلم أنه عالم بمضمون الخبر، وهذا الغرض الثاني من أغراض الخبر، بعد الغرض الأول، وهو إفادة المخاطب بالحكم؛ فالثاني: إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم، ويسمى لازم الفائدة؛ لأن كل من أفدته خبرًا أفدته بأنك عالم به، من غير عكس، إذ ليس كل من أفدته أنك عالم بالحكم أفدته بالحكم، لجواز أن يكون عالمًا به من قبل الإخبار به.

قوله: (**كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ: سَهِرْتَ البَارِحَةَ بِالنَّادِي**)؛ أي: فهو يُعْلِمُهُ بأنه عالم بسهره مُطَّلِعٌ عليه، و«سَهِرْتَ» بفتح التاء للمخاطب؛ أي: أنتَ سهرتَ، و«النَّادِي» ومثله المنتدى: مجلس القوم ومُتحدَّثهم، ولا يقال فيه ذلك إلا والقوم مجتمعون فيه، فإذا تفرقوا زال عنه هذا الاسم(٣).

(١) «البلاغة العربية في ثوبها الجديد» (ص٦٠).
(٢) «التحرير والتنوير» (١/ ٣٦٩).
(٣) «المصباح المنير» (ص٥٩٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ الفِرَاقَ فَإِنَّمَا ... زُمَّتْ رِكَابُكُمُ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ

قوله: (وَقَوْلِ عَنْتَرَةَ[1]):

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ الفِرَاقَ فَإِنَّمَا ... زُمَّتْ رِكَابُكُمُ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ[2]

والشاهد في **قوله**: (فَإِنَّمَا زُمَّتْ رِكَابُكُمُ بِلَيْلٍ مُظْلِمِ) فإن الشاعر يريد إعلام مخاطبته بأنه عالم برحيلهم، مطلع على أن ركابهم شُدت في الليل؛ استعدادًا للرحيل.

وقوله: (أَزْمَعْتِ) بكسر التاء خطاب لمؤنث، و(زُمَّتْ) بضم الزاي وتشديد الميم؛ أي: شُدت.

ومعناه: إن كنتِ وطنتِ النفس على الفراق فإني لم أشعر بكم؛ لأنكم ترحلتم بليل، فكان أشد وقعًا على نفسي[3].

ومن أمثلة ذلك: ما ورد في قول خديجة رضي الله عنها للنبي ﷺ: «**إنك لَتَصِلُ الرحم، وتحمل الكَلَّ، وتكسب المعدوم، وتقري الضيف، وتعين على نوائب الحق...**»[4]، فخديجة رضي الله عنها لا تخبر الرسول ﷺ حكمًا جديدًا؛ لأنه ﷺ

(١) هو: عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية العبسي، أشهر فرسان العرب في الجاهلية، ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد، وشداد جده أو عمه غلب على اسم أبيه فنسب إليه، كان من أشد أهل زمانه وأجودهم بما ملكت يده، وصف بالحلم على شدة بطشه، وفي شعره رقة وعذوبة، اجتمع في شبابه بامرئ القيس وشهد حرب داحس والغبراء، وعاش طويلاً. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ٢٥٠)، و«الأعلام» (٥/ ٢٦٩).

(٢) هذا من أبيات معلَّقته. انظر: «ديوانه» (ص١١٨).

(٣) «جمهرة أشعار العرب» (٢/ ٤٨٥).

(٤) رواه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠) **والكَلُّ**: أصله الثقل، ويدخل في حمل الكل الإنفاق على الضعيف واليتيم والعيال وغير ذلك. **والمعدوم**: هو الفقير الذي صار من شدة حاجته كالمعدوم نفسه. **وتقري الضيف**: أي: تضيفه وتحسن إليه. **والنوائب**: جمع نائبة، وهي ما ينزل بالإنسان من المهمات والحوادث. انظر: «فتح الباري» (١/ ٢٤ ـ ٢٥).

وَعَلَامَةُ هَذَا: أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ دَالًّا عَلَى أَنَّ المُخَاطَبَ لَا يَجْهَلُ الخَبَرَ، فَإِنَّكَ إِذَا حَدَّثْتَهُ عَنْ أَحْوَالِهِ لَا تَقْصِدُ أَنْ تُعْلِمَهُ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ لَدَيْهِ.

وَلِلْكَلَامِ فِي قُوَّةِ الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ مَرَاتِبُ وَضُرُوبٌ بِحَسَبِ قَدْرِ الحَاجَةِ فِي إِقْنَاعِ المُخَاطَبِ، ....

يعرف في نفسه هذه الخصال الحميدة والشمائل الكريمة، وإنما تريد إبلاغه أنها تعرف هذه الأوصاف التي فيه كما يعرفها هو في نفسه؛ تثبيتًا له.

قوله: (**وَعَلَامَةُ هَذَا أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ دَالًّا عَلَى أَنَّ المُخَاطَبَ لَا يَجْهَلُ الخَبَرَ...**)؛ أي: علامة هذا النوع من الخبر وهو ما يسمى بلازم الفائدة، أن يكون المخاطب عالمًا بالخبر؛ لأنك إذا حدثته عنه لا تقصد إعلامه بمضمونه لكونه لا يجهله؛ بل هو معلوم لديه.

وخلاصة ما تقدم: أن الخبر إذا أُلقي إلى من يجهل مضمونه سمي «فائدة الخبر»، وإذا أُلقي إلى من يعلم مضمونه دعي «لازم الفائدة».

وهناك من يرى أن الخبر لا يخرج عن هذين الغرضين الأساسيين، وأنهما يحملان في الوقت ذاته معانيَ شتى، قد يكون منها إظهار الضعف، أو الاسترحام، أو الاستعطاف، أو التحسُّر، أو المدح، أو الفخر، أو غير ذلك(١).

وهذا الرأي لا يتعارض مع آراء البلاغيين؛ فالغرضان الأساسيان متفق عليهما من الجميع، ثم ما عداهما، فإن قُبل خروجًا عنهما أو تفرعًا منهما، فلا مشاحة في التسمية(٢).

قوله: (**وَلِلْكَلَامِ فِي قُوَّةِ الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ مَرَاتِبُ وَضُرُوبٌ بِحَسَبِ قَدْرِ الحَاجَةِ فِي إِقْنَاعِ المُخَاطَبِ**) هذا شروعٌ في المبحث الثاني من مباحث الإسناد، وهو أضرب الخبر، وهي **ثلاثة**:

---

(١) «البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني» (ص٦٠).

(٢) انظر: «مجلة العلوم العربية» العدد السابع عشر (ص١٤١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِيَ الذِّهْنِ مِنَ الحُكْمِ وَلَا تَرَدُّدَ لَهُ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْوِيَةِ الكَلَامِ، ....

---

١ ـ الضرب الابتدائي، وهو ما يلقى للمخاطب الخالي الذهن، وهو من لم يسبق له علم بمضمون الخبر قبل إلقائه إليه، كقولك لشخص: نجح أخوك.

٢ ـ الضرب الطلبي، وهو ما يلقى للمخاطب المتردد في مضمون الخبر، كقولك: قد نجح أخوك.

٣ ـ الضرب الإنكاري، وهو ما يلقى للمخاطب المنكر لمضمون الخبر، كقولك: لقد نجح أخوك.

وقد ذكر ابن عاشور قاعدة نفيسة وهي: أن للكلام في قوة الإثبات والنفي مراتبَ وضروبًا بحسب قدر الحاجة في إقناع المخاطب، ومعنى ذلك: أن الأديب إذا أراد أن يخاطب أحدًا فلا بد أن يكون عنده علم بحال المخاطب ومدى استعداده لتلقي مضمون الخبر بالقبول أو الرد، سواء أكان الخبر مثبتًا أم منفيًّا؛ لأجل أن يكون كلامه مطابقًا لمقتضى الحال، وهذه حقيقة البلاغة، كما تقدم.

وقوله: (وَالنَّفْيِ)؛ أي: إن النفي مثل الإثبات في درجات الحاجة إليه، من التجريد في الضرب الابتدائي نحو: ما زيد قائمًا، وتقويته بواحد استحسانًا في الطلبي نحو: ما زيد بقائم، ووجوبه بأكثر في الإنكاري: والله ما زيد بقائم.

قوله: **(فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِيَ الذِّهْنِ مِنَ الحُكْمِ وَلَا تَرَدُّدَ لَهُ فِيهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْوِيَةِ الكَلَامِ)**؛ أي: فإن كان المخاطب لم يسبق له علم بمضمون الخبر قبل إلقائه إليه، فلا حاجة إلى تقوية الكلام بشيء من المؤكدات؛ لأن المقام لا يقتضي التقوية؛ لتمكن معنى الخبر في ذهنه إذا وجده خاليًا. وخُلوُّ الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه؛ لئلا يُزاد في الكلام ما لا حاجة إليه، وهذا ليس من البلاغة.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَإِنْ كَانَ الـمُخَاطَبُ مُتَرَدِّدًا فِي الحُكْمِ فَالأَحْسَنُ أَنْ يُقَوَّى لَهُ الكَلَامُ بِمُؤَكِّدٍ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ تَرَدُّدُهُ إِنْكَارًا، ....

ومن أمثلة ذلك قول أبي تمام:

يَنَالُ الفَتَى مِنْ عَيْشِهِ وَهْوَ جَاهِلٌ ... ويُكْدِي الفَتَى في دَهْرِهِ وَهْوَ عَالِمُ
وَلَوْ كانَتِ الأَرْزَاق تجْرِي على الحِجَا ... هَلَكْنَ إذًا مِنْ جَهْلِهِنَّ البَهَائِمُ[(١)]

قوله: (وَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ مُتَرَدِّدًا فِي الحُكْمِ فَالأَحْسَنُ أَنْ يُقَوَّى لَهُ الكَلَامُ بِمُؤَكِّدٍ؛ لِئَلَّا يَصِيرَ تَرَدُّدُهُ إِنْكَارًا)؛ أي: فيلقى الخبر إلى المتردد مقرونًا بمؤكدٍ واحدٍ من قبيل الاستحسان حتى يجلو له الشك، ويدفع عنه التردد في تصديق الخبر، لئلا يزداد الأمر فيصير تردده إنكارًا، ولأن النفس حين تتردد تصير في حاجة إلى قدر من التوثيق[(٢)].

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠﴾ [المائدة: ٩٠] فقد كان عند المخاطب إلمامٌ بالحكم، ولكنه يشك في مضمونه ويتردد في التثبت منه، فاقتضت الحال أن يلقى إليه الخبر مقرونًا بمؤكدٍ واحدٍ ـ وهو «إِنَّما» من قبيل الاستحسان، لما تقدم[(٣)].

ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى على لسان يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ في مستهل قصته: ﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ ٤﴾ [يوسف: ٤]، وقال تعالى على لسان الفتيين اللذين دخلا مع يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ السجن: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا

---

(١) «ديوانه» (ص٢٦٩)، و(**يُكدي**): يقل ماله، و(**الحجا**): العقل. انظر: «البلاغة الواضحة» (ص١٥٣).
(٢) انظر: «خصائص التراكيب» (ص١١٦ ـ ١١٧).
(٣) «كتاب البلاغة، المعاني والبديع» مقرر في المعاهد العلمية (ص٣٨).

كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ١٤﴾ [يس: ١٤] لِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا الرَّسُولَيْنِ الأَوَّلَيْنِ، فَلَمَّا عُزِّزَا بِثَالِثٍ كَانَ القَوْمُ بِحَيْثُ يَتَرَدَّدُونَ فِي صِدْقِهِ.

وَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ مُنْكِرًا وَجَبَ تَوْكِيدُ الخَبَرِ ....

نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٣٦﴾ [يوسف: ٣٦]، وقال تعالى على لسان المَلِكِ: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ سِمَانٖ يَأۡكُلُهُنَّ سَبۡعٌ عِجَافٞ وَسَبۡعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضۡرٖ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٖۖ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ٤٣﴾ [يوسف: ٤٣] ففي هذه الآيات أربعة أخبار منامية، كل جملة خبرية فيها تقدمها حرف تأكيد واحد هو «إِنَّ» وسِرُّ ذلك ـ والله أعلم ـ أنه لما كانت الرؤى والأحلام مظنة الشك من السامع والتردد في قبولها، إما لكون الخبر فيها غريبًا ومخالفًا لما اعتاده الناس في يقظتهم، أو لكون النائم ينسى بعض ما رأى أو كل ما رأى، فإن الرائي يُنزِّل المخاطبَ منزلة من يشك في قبول الخبر، أو يتردد في تصديقه[(١)].

قوله: (كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ١٤﴾...) ظاهر كلام ابن عاشور أن الجملة مؤكدة بمؤكد واحد وهو «إنّ» وقد تقدم تصريحه بذلك، وأن الآية من قبيل خطاب المتردد[(٢)]، وهذا ظاهر كلامه في التفسير حيث سماه طلبيًّا[(٣)]، وعلل لهذا بقوله ـ هنا ـ: «**فَلَمَّا عُزِّزَا بِثَالِثٍ كَانَ القَوْمُ بِحَيْثُ يَتَرَدَّدُونَ فِي صِدْقِهِ**» والمشهور عند البلاغيين أن الآية يمثل بها لزيادة التوكيد بسبب زيادة الإنكار، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (وَإِنْ كَانَ المُخَاطَبُ مُنْكِرًا وَجَبَ تَوْكِيدُ الخَبَرِ) وذلك لأن المتكلم أحوج ما يكون إلى تثبيت خبره، إذا كان هناك من ينكره ويدفع صحته، فالتوكيد هنا واجب، وقد تقدم أن التأكيد مع المتردد مستحسن، وهو واجب

---

(١) انظر: «بلاغة الجملة الخبرية في سورة يوسف عليه السلام» في «مجلة العلوم العربية»، عدد (١٧) (ص١٤٤).

(٢) انظر: (ص٩٦).

(٣) «التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٦٠).

عَلَى قَدْرِ الإِنْكَارِ، نَحْوُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢﴾ [نوح: ٢] **وَنَحْوُ:** ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۝١٤﴾ [يس: ١٤]، **ونَحْوُ:** ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ۝١٦﴾ [يس: ١٦].

عند البلغاء، لكن تركه لا يلام عليه المتكلم كما يلام على ترك الواجب[(١)].

قوله: (عَلَى قَدْرِ الإِنْكَارِ)؛ أي: قوةً وضعفًا؛ فالتوكيد في الضرب الإنكاري ليس على وتيرةٍ واحدة، وإنما هو يختلف قلةً وكثرةً على وفق أحوال الإنكار؛ لأن وظيفة الخبر حينئذٍ تثبيت المعنى في تلك النفس الرافضة له، وعليه فلا بد أن تكون قوة العبارة وجودة الأسلوب ملائمة لحال النفس قادرة على الإقناع[(٢)].

قوله: (نَحْوُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢٥﴾) هذه الآية جاءت في سورة هود ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢٥﴾ [هود: ٢٥]، وفي سورة نوح: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢﴾ [نوح: ٢]، وذكر ابن عاشور ـ في تفسيره ـ أنّ تصدير دعوة نوح عليه السلام بحرف التوكيد؛ لأن المخاطبين يترددون في الخبر، ثم ذكر من المؤكدات فيها ـ أيضًا ـ تقديم المجرور على عامله، وعلى هذا فهي من الضرب الإنكاري[(٣)].

قوله: (ونَحْوُ: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۝١٤﴾ ونَحْوُ: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ۝١٦﴾) هذا جزء من الآيات الكريمات التي جاءت في حوار المرسلين الذين أرسلهم الله تعالى إلى القرية المذكورة، وقد جاء الخطاب لأصحاب القرية مؤكدًا، فإنهم لما كذبوا في المرة الأولى الرسولين، وعُزِّزا بثالث قال الثلاثة: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ۝١٤﴾ [يس: ١٤]، فأُكد بإنَّ، واسمية الجملة، وتقديم ما حقه التأخير، فلما زاد التكذيب بقولهم: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ

---

(١) «الإيضاح» (١/ ٧٠).
(٢) انظر: «معترك الأقران» (١/ ٢٥٣)، و«خصائص التراكيب» (ص١١٧).
(٣) «التحرير والتنوير» (٢٩/ ١٨٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الأَوَّلُ: ابْتِدَائِيًا، وَالثَّانِي: طَلَبِيًّا، وَالثَّالِثُ: إِنْكَارِيًّا.

وَأَدَوَاتُ التَّوْكِيدِ:

أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [يس: ١٥] قال المرسلون: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ فجاء التوكيد بخمسة: بالقسم المفهوم من قوله: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾ [يس: ١٦]، لأنه استشهاد بالله على صدق مقالتهم[(١)]، والمؤكدات الباقية: إنّ واللام واسمية الجملة، وتقديم ما حقه التأخير، وكلام ابن عاشور في التفسير يفيد أن الآية مثال للطلبي والإنكاري، وغيره على أنها للإنكاري، لكن تكاثرت عناصر التوكيد؛ وفقًا لتصاعد أحوال الإنكار في هذا الحوار القرآني الخصب الذي يحتاج إلى تأمل ومراجعة، تُكتشف فيه طبيعة العقلية المعاندة[(٢)].

قوله: (وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الأَوَّلُ: ابْتِدَائِيًّا، وَالثَّانِي: طَلَبِيًّا، وَالثَّالِثُ: إِنْكَارِيًّا) أما الأول فلأنه لم يسبق بطلب ولا إنكار، وأما الثاني فلأنه مسبوق بطلب؛ لأن المخاطب المتردد طالب بلسان حاله وقوفه على جلية الأمر وحقيقته، وأما الثالث فلوقوعه في مقابلة الإنكار.

قوله: (وَأَدَوَاتُ التَّوْكِيدِ) لما فرغ من الكلام على أضرب الخبر، شرع يذكر شيئًا من أدوات التوكيد التي يُحتاج إليها في الضرب الطلبي والإنكاري، وهي من المعاني الزائدة على أصل الكلام، وذلك من مقاصد البلغاء.

وقد تنفرد بعض هذه المؤكدات، وقد تجتمع مع غيرها حسب احتياج الجملة الخبرية، وبعض هذه المؤكدات مختص بالجملة الاسمية، وبعضها بالفعلية، وبعضها مشترك بينهما.

---

(١) ذكر الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٣١٨) أن قوله: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾ جارٍ مجرى القسم في التوكيد، وكذا قولهم: شَهِدَ الله، وعَلِمَ الله. وانظر: «التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٦١).

(٢) انظر: «التبيان»، للطيبي (ص٣٨)، و«معترك الأقران» (١/ ٢٥٣)، «التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٦٠، ٣٦٢)، و«خصائص التراكيب» (ص١١٧ ـ ١١٩)، و«المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص٩١ ـ ٩٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَامُ الِابْتِدَاءِ، ....

والتوكيد: تمكين الشيء في النفس، وتقوية أمره؛ لإزالة الشكوك وإماطة الشبهات التي قد ترد على الكلام، فيؤدي ذلك إلى التردد في قبوله أو إنكاره(١).

والتوكيد في هذا الباب هو تأكيد لمضمون الخبر، وهو الحكم بالنسبة: نفيها أو ثبوتها، لا تأكيد المسند وحده، ولا المسند إليه؛ لأن توكيد النسبة أقوى من توكيد أحد الطرفين. فإذا قلت: إن أخاك فائز في الامتحان. فالتأكيد ـ هنا ـ لنسبة الفوز إلى أخي المخاطب، ولذا لا تذكر الحال المؤكِّدة، ولا المصدر المؤكِّد؛ لأنهما لتوكيد الفعل، وكذا أنَّ المفتوحة؛ لأنها في تأويل المصدر، فيكون التوكيد لهذا المصدر(٢).

قوله: (إِنَّ، وَأَنَّ) هما الداخلتان على المبتدأ والخبر، والأصل هو (إِنَّ) ـ بكسر الهمزة ـ وقد جاءت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٤٣﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ٢]، وأما (أَنَّ) ـ بفتح الهمزة ـ فبعضهم لا يذكرها؛ لأن ما بعدها في حكم المفرد، كما تقدم.

وإذا دخلت عليهما (ما) الزائدة كفتهما عن العمل، وهيأتهما للدخول على الجملة الفعلية، وأفادتهما التوكيد، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥﴾ [الذاريات: ٥]، وقال تعالى: ﴿إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٧٠﴾ [ص: ٧٠].

قوله: (وَلَامُ الِابْتِدَاءِ) هي اللام المفتوحة الواقعة في صدر الجملة، وتدخل على المبتدأ؛ كقوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِى صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الواقعة: ١٣]، وعلى اسم (إِنَّ) إذا تأخر؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً

(١) انظر: «الطراز» (٢/ ١٧٦).

(٢) انظر: «عروس الأفراح» ضمن: «شروح التلخيص» (١/ ٢١٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَلَامُ القَسَمِ، وَالقَسَمُ، وَالحُرُوفُ الزَّائِدَةُ، ....

لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٩﴾﴾ [سبأ: ٩]، وعلى خبر (إِنَّ) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٦٠﴾﴾ [الحج: ٦٠]، وعلى ضمير الفصل ـ الآتي ذكره ـ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

قوله: (وَلَامُ القَسَمِ) هي اللام المفتوحة الداخلة على جواب صيغة القسم؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

قوله: (وَالقَسَمُ)؛ أي: صيغة القسم المؤلفة من حرف القسم والمقسم به؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾﴾ [الليل: ١].

قوله: (وَالحُرُوفُ الزَّائِدَةُ) وهي التي تذكر في الكلام لغرض التوكيد[1]، ومنها الباء الجارة كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿٧٩﴾﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾ [هود: ١٢٣]، ومنها (مِنْ) الجارة كقوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ومنها (ما) بعد (إذا) كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤][2].

وقد يكون الزائد غير حرف، كقول تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٦﴾﴾ [النساء: ٧٦] فـ «كان» هنا مسلوبة الزمان، وإذا جاءت مسلوبة الزمان، فهي للتحقيق والتوكيد، فتفيد تقرر وثبوت وصف الضعف للشيطان، ومن ذلك قول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٢٣﴾﴾ [النساء: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الإسراء: ٣٢][3].

---

(١) الحروف الزائدة زائدة بالنظر إلى اللفظ لا بالنظر إلى المعنى، وإطلاق الزائد على الحروف الواقعة في القرآن الكريم فيه كلام للعلماء. راجعه في: «الإعراب عن نظم قواعد الإعراب»، لراقمه (ص١٤٠).

(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١١/ ٦٤).

(٣) انظر: «المصدر السابق» (٥/ ١٢٤)، «تفسير سورة النساء» للشيخ محمد العثيمين (١/ ١٦٨).

وَحُرُوفُ التَّنْبِيهِ، وَضَمِيرُ الفَصْلِ،....................................

قوله: (وَحُرُوفُ التَّنْبِيهِ) مثل: (ألا) ـ بفتح الهمزة والتخفيف ـ التي تزاد للتنبيه في فاتحة الكلام، وهي تدل على تحقق ما بعدها، ولذا دلت على معنى التوكيد كما في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٢٥]، وكذا (أمَا) ـ بتخفيف الميم ـ، ويكثر مجيئها قبل القسم؛ لتنبيه المخاطب على استماع القسم وتحقيق المقسم عليه، وهي بمنزلة (ألا) في دلالتها على تحقق ما بعدها، مثل: أَمَا والله إن الظلم شؤم.

قوله: (وَضَمِيرُ الفَصْلِ) هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، يتوسط بين المبتدأ والخبر، كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤]، أو ما أصله المبتدأ والخبر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٧٦﴾ [الزخرف: ٧٦]، سمي بذلك لأنه يُعْلِمُ أن ما بعده خبر لا تابع، ويسمى عمادًا، وقد جاء ضمير الفصل في القرآن في مواضع كثيرة.

وهو يفيد التأكيد، والتخصيص، وأن ما بعده خبر لا تابع؛ فالتأكيد هو المراد هنا؛ أي: توكيد الجملة، بالمفهوم اللغوي الواسع، وليس بالضرورة أن يكون توكيدًا لفظيًّا أو معنويًّا(١)، وهو يفيد التأكيد إذا حصل التخصيص بغيره، بأن تكون الجملة معرفة الطرفين ـ مثلًا ـ؛ لأن تعريف الجزءين يفيد التخصيص، فلا حاجة إلى الفصل(٢)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]. وقوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٢٠﴾ [الحشر: ٢٠]، وأما التخصيص فكقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [القلم: ٧]، وسيأتي ـ

(١) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٣٨٧)، و«ضمير الفصل ووظائفه في القرآن الكريم» (ص٦٤).

(٢) انظر: «حاشية المنياوي على حلية اللب المصون» (ص٧٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

....

إن شاء الله ـ في باب القصر، وأما الدلالة على أن ما بعده خبر لا تابع ـ كما تقدم ـ فهذا محله كتب النحو[(١)].

ومن أمثلة التأكيد بضمير الفصل ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، فقد اقتضى المقام تأكيد الخبرين بأكثر من مؤكد، دفعًا لإنكار المنكرين، وتبديدًا لارتياب الشاكين؛ فالكفرة قد أنكروا نزول القرآن ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ۝٦ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٧﴾ [الحجر: ٦ ـ ٧] فأُكد الخبر بـ«إنَّ» وضمير الفصل «نحن» وتكرار الإسناد للضمير: ﴿نَحۡنُ نَزَّلۡنَا﴾ [الحجر: ٩].

وأُكد الخبر الثاني بـ«إن»، ولام التوكيد، وتقديم الجار والمجرور، دفعًا للشكوك المحتملة أن يصيب القرآن ما أصاب التوراة والإنجيل من التحريف والتبديل، وفيه بث الطمأنينة في قلوب المؤمنين.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلۡمُنتَهَىٰ ۝٤٢ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ۝٤٤ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ ۝٤٥ مِن نُّطۡفَةٍ إِذَا تُمۡنَىٰ ۝٤٦ وَأَنَّ عَلَيۡهِ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰ ۝٤٧ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ۝٤٨ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ ۝٤٩ وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ۝٥٠ وَثَمُودَاْ فَمَآ أَبۡقَىٰ ۝٥١ وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ هُمۡ أَظۡلَمَ وَأَطۡغَىٰ ۝٥٢﴾ [النجم: ٤٢ ـ ٥٢]، تجد أن ضمير الفصل «هو» قد جاء في بعض الآيات دون بعض، وذلك ـ والله أعلم ـ لأن الآيات التي جاء بها تحتاج إلى مزيد من تأكيد الخبر

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٦)، و«عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٣٨٧)، و«مغني اللبيب» (٢/ ٤٦٩) و«بغية الإيضاح» (١/ ١١٧) و«البلاغة العربية في ثوبها الجديد. علم المعاني» (ص٦١) و«البلاغة العربية» للميداني (١/ ١٨٦)، و«ضمير الفصل ووظائفه في القرآن الكريم» (ص٥٧ ـ ٥٩)، وقولهم: «إن الغرض من ضمير الفصل الفرق بين الخبر والتابع» محل نظر، انظر: «عروس الأفراح» (١/ ٣٨٧)، و«ضمير الفصل ووظائفه» (ص٣٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

و«لَنِ» النَّافِيَةُ، هَذِهِ فِي الأَسْمَاءِ، ....

وتقوية نسبة أفعالها إلى الله ﷻ واختصاصها به، بخلاف الأفعال التي جاءت بدون ضمير الوصل فإنها ليست موضع إنكار ولا مظنةَ شِرْكَةٍ مع الله تعالى(١).

ومن أمثلة ضمير الفصل ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَاۗ﴾ [التوبة: ٤٠] وهو يفيد القصر؛ أي: انحصار العَلاء في دين الله تعالى. ولهذا لم تعطف هذه الكلمة ـ بالنصب(٢) ـ على ﴿كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة: ٤٠]، إذ ليس المقصود إفادة جعل كلمة الله عُليا؛ لأن هذا يشعر بإحداث حالة، والمقصود إفادة أن العَلاء ثابت لها، ومقصور عليها، فالجملة مستأنفة بمنزلة التذييل لما قبلها(٣)، وسيأتي لضمير الفصل ذكر في باب «القصر» إن شاء الله تعالى.

قوله: (وَ«لَنِ» النَّافِيَةُ)؛ أي: في الفعل المضارع؛ لأنها مختصة به، قال تعالى ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عمران: ٩٢] وهي تشارك «لا» في النفي، لكنها أبلغ؛ لأن فيها توكيدًا وتشديدًا ـ نص على هذا الرضي وابن يعيش وغيرهما(٤) ـ نحو: لا أسافر غدًا، لن أسافر غدًا، قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدَۢا﴾ [البقرة: ٩٥] قال الزركشي: «لن في نفي الاستقبال آكد من «لا»، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، آكد من قوله تعالى: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠]»(٥).

قوله: (هَذِهِ فِي الأَسْمَاءِ)؛ أي: ما تقدم من أدوات التوكيد مختص بالجمل الاسمية، لكن ذكر (لن) ـ هنا ـ فيه إشكال؛ لأن ابن عاشور يتحدث عن

(١) «علم المعاني»، لفيود (ص٤٩ ـ ٥٠).
(٢) قراءة الرفع هي قراءة الجمهور، وقرأ يعقوب بن إسحاق ـ من العشرة ـ بالنصب أي: وجَعَلَ. وقراءة الرفع أثبت في الإخبار، انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩)، «البحر المحيط» (١٤/ ٢٥١).
(٣) «التحرير والتنوير» (١٠/ ٢٠٥).
(٤) انظر: «شرح الرضي» (٤/ ٣٨)، «شرح المفصل» (٨/ ١١١).
(٥) «البرهان» (٤/ ٣٨٧)، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٦٣٣).

وَقَدْ، وَ«أَمَّا» الشَّرْطِيَّةُ، وَنُونُ التَّوْكِيدِ فِي الأَفْعَالِ.

المؤكدات في الأسماء و(لن) خاصة بالفعل، فلعل صوابه: «إِنِ النافية»؛ لأنها من المؤكدات بعد (ما) الحجازية، نحو: ما إِنْ زيد قائم، والبلاغيون ذكروها من المؤكدات[1]، ويؤيد ذلك أنه لو كان المقصود (لن) لم يقيدها بالنافية؛ لأنها لا تكون إلا نافية، بخلاف (إنْ) فقد تكون نافية، وقد تكون غير نافية.

قوله: (وَقَدْ) هي حرف توكيد مختص بالجملة الفعلية، ولها معانٍ منها: التحقيق، وهو المقصود ـ هنا ـ، وتدخل على الفعل الماضي اتفاقًا، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١] فتقتضي تحقيق مدلولها، وتدخل على المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]؛ لأن حصول علم الله تعالى محقق[2].

قوله: (وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ) بفتح الهمزة وتشديد الميم، وهي حرف شرط وتوكيد دائمًا، وتفصيل غالبًا، أما كونها حرف شرط فدليله لزوم الفاء في جوابها، وأما كونها للتوكيد فلأنها تعطي الكلام فضل توكيد وتقوية حكم، تقول: زيدٌ ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب قلت: أمَّا زيد فذاهب، وأما كونها حرف تفصيل فهذا غالب أحوالها، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠].

قوله: (وَنُونُ التَّوْكِيدِ) وهي إما ثقيلة مشددة، وإما خفيفة غير مشددة، وهي تؤكد الفعل المضارع، وقد اجتمعتا في قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في قصة يوسف عليه السلام: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ۝٣٢﴾ [يوسف: ٣٢] وقد تؤكد فعل الأمر، مثل: اقتصدَنَّ في الإنفاق.

وبقي من المؤكدات: الجملة الاسمية وأكثر البلاغيين يذكرونها من

(١) انظر: «حلية اللب المصون» بحاشية «شرح السيوطي على العقود» (ص٤٠)، و«البلاغة في ثوبها الجديد، علم المعاني» (ص٦٦).

(٢) انظر: «الإعراب عن نظم قواعد الإعراب»، لراقمه (ص١١٣ ـ ١١٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

مؤكدات الخبر، لكن منهم من ذكرها ضمن المؤكدات، مثل: التفتازاني، والإسفراييني، والدسوقي، ومن المتأخرين: أحمد الهاشمي، ومحمد عبد المنعم خفاجي، وغيرهم[(١)].

ومنهم من أشار إليها أثناء تحليله بعض الشواهد البلاغية؛ كالزمخشري، والسكاكي، والقزويني، والزركشي، وابن عاشور، ومحمد أبو موسى، وجماعة آخرين[(٢)].

والسر في إفادة الجملة الاسمية التوكيد: هو دلالتها على الثبوت والاستقرار، بخلاف الجملة الفعلية فإنها تفيد التجدد والحدوث، وما هو ثابت أبلغ مما يعرض له الثبوت في بعض الأحوال[(٣)]، لكن يشترط في عدها من المؤكدات اقترانها بمؤكد آخر، وعلى هذا فليست الجملة الاسمية مؤكدة على سبيل الاستقلال، وإنما على سبيل التبعية، فإن كان هناك مؤكد آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات، وإلا فلا، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨] جاء ردًّا على قول المنافقين: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ فأُكد بالباء مع اسمية الجملة[(٤)]. ويرى بعض العلماء أنها من المؤكدات مطلقًا ولو لم يكن معها مؤكد آخر[(٥)].

---

(١) انظر: «المطول» (ص٤٧)، و«الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (١/ ٢٣٦)، و«حاشية الدسوقي» (١/ ٢٠٤)، و«جواهر البلاغة» (ص٦٠)، و«حاشية الإيضاح» (١/ ٧٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، و«مفتاح العلوم» (ص١٦٧، ٢١٨)، و«الإيضاح» (١/ ٦٠)، و«البرهان في علوم القرآن» (٤/ ٦١)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٢٨٥)، و«خصائص التراكيب» (ص١١٨).

(٣) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٧٤)، و«التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن» (ص٥١).

(٤) «مفتاح العلوم» (ص٢١٨).

(٥) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٢٢٠)، «البحر المحيط» (٤/ ٢٥٦)، «جواهر البلاغة» (ص٦٠)، «البلاغة الاصطلاحية» (ص١٢٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

والقول بأن الجملة الاسمية تفيد التوكيد إذا كان معها مؤكد آخر قول قوي، إذ لو قيل بالإطلاق لكان كلامنا كله أو أكثره مؤكدًا، وهذا فيه ما فيه.

ثم إن الجملة الاسمية لا تكون مؤكدة على الإطلاق بل ينظر إلى مناسبة المقام، وذلك كمقام الإنكار، أو ما نزل منزلته؛ كحكاية الله عن المنافقين في قوله تعالى: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] فهم يدَّعون الإيمان بالرسول ﷺ ويبالغون في صدق دعواهم مستخدمين أقوى أساليب التوكيد حتى يصدقهم الرسول ﷺ ويعتقد أن قولهم هذا من صميم القلب؛ كما يترجم عنه (إنَّ) و(اللام) وكون الجملة اسمية[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ [البقرة: ٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾ [البقرة: ١٤] فقد جاءت هذه الآيات في مقامٍ اقتضى التوكيد؛ فناسب أن تكون الجملة الاسمية من المؤكدات.

ومن البلاغيين من يضيف إلى اقترانها بمؤكد:

١ ـ اقتضاء المقام كما مر.

٢ ـ كونها معدولة عن الجملة الفعلية، كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ ۝٨٠﴾ [الأنبياء: ٨٠] فهي أبلغ من «فهل تشكرون؟».

٣ ـ تقديم المسند إليه على المسند الفعلي. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١] فإن هذا التقديم أفاد تقوية الحكم.

وعلى القول بأن الجملة الاسمية تفيد التوكيد يكون للتوكيد طريقان: فتارةً يكون بواسطة الأداة، مثل: إنَّ، وقد، ولام الابتداء، وغيرها، وتارةً

(١) «مفتاح العلوم» (ص١٦٧)، و«روح المعاني» (٢٨/١٠٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

. . . .

يكون بواسطة الجملة، وهي الجملة الاسمية[١].

هذا، وللتوكيد طرق أخرى تدرك من سياق الكلام وقرائن الأحوال، يهتم بها المفسرون، ومنهم الزمخشري وابن عاشور وغيرهما، ومن ذلك صيغ المبالغة، وبعض مواضع تقديم ما حقه التأخير، وتكرير الجملة، وسيمر شيء منه في هذا الشرح ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(١) «التحرير والتنوير» (٢٨/ ٢٣٥)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص١٢٣ ـ ١٢٤)، و«مجلة العلوم الشرعية والعربية» العدد السادس، المحرم ١٤٢٩هـ (ص٣٣١ ـ ٣٣٩) ففيها بحثٌ وافٍ عن التوكيد بالجملة الاسمية.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمُخَاطَبُ الْمُسْتَحِقُّ لِأَحَدِ هَذِهِ الأَضْرُبِ مَنْزِلَةَ صَاحِبِ غَيْرِهِ مِنْهَا؛ لِنُكْتَةٍ؛ فَيُسَمَّى ذَلِكَ: «إِخْرَاجَ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ»، قَالَ طَرَفَةُ:

قوله: (وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمُخَاطَبُ الْمُسْتَحِقُّ لِأَحَدِ هَذِهِ الأَضْرُبِ مَنْزِلَةَ صَاحِبِ غَيْرِهِ مِنْهَا؛ لِنُكْتَةٍ) اعلم أن أضرب الخبر **نوعان:**

أ ـ ما يأتي على حسب ظاهر حال المخاطب من خلوِّ ذهنٍ أو ترددٍ أو إنكار، ويسمى إجراء الكلام على مقتضى الظاهر، وقد تقدم الكلام عليه.

ب ـ ما يأتي على خلاف مقتضى ظاهر حال المخاطب، وذلك حينما ينزل المستحق لضربٍ من أضرب الخبر منزلة صاحب ضَرْبٍ آخر من هذه الأضرب؛ فينزل ـ مثلًا ـ خالي الذهن منزلة المتردد، وينزل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه؛ وذلك لنكتة بلاغية تقتضي ذلك.

قوله: (فَيُسَمَّى ذَلِكَ: «إِخْرَاجَ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ») وذلك أن المقام قد يقتضي أن يفترض المتكلم حالًا في المخاطب غير حاله الحقيقية التي هو عليها؛ فينزل خالي الذهن منزلة المتردد أو المنكر، وينزل المنكر منزلة غير المنكر، وليس حال المخاطب دائمًا هو الذي يعول عليه في تأكيد الخبر أو عدم تأكيده، فقد يؤكد الخبر دون نظر إلى حال المخاطب، وإنما لدواعٍ بلاغية بعيدة عن تلك الأحوال، وهذا موطن دقيق، لا يهتدي إلى مواقعه الشريفة إلا ذكيُّ النفس، دقيق الحس، واسع الخيال(١).

قوله: (قَالَ طَرَفَةُ(٢)):

---

(١) انظر: «خصائص التراكيب» (ص١٢٠)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٥١، ٥٧).

(٢) هو: طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، أبو عمرو، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى كان أحدث الشعراء سنًّا وأقلهم عمرًا، تنقل في بقاع نجد، وكان ينادم عمرو بن هند، قتل شابًّا على خلافٍ في سنِّه يوم قتل، جُمع المحفوظ من شعره في =

لَعَمْرُكَ إِنَّ المَوْتَ مَا أَخْطَأَ الفَتَى لَكَالطِّوَلِ المُرْخَى وَثِنْيَاهُ بِاليَدِ

فَأَتَى بِثَلَاثِ مُؤَكِّدَاتٍ: القَسَمُ، وَإِنَّ، وَلَامُ الابْتِدَاءِ؛ لِقَصْدِ الرَّدِّ عَلَى مَنْ كَانَ حَالُهُ فِي لَوْمِهِ إِيَّاهُ عَلَى الكَرَمِ وَتَنَاوُلِ اللَّذَّاتِ حَالَ مَنْ يُنْكِرُ إِدْرَاكَ المَوْتِ إِيَّاهُ، مَعَ أَنَّ مَجِيءَ المَوْتِ ـ وَلَوْ بَعْدَ طُولِ العُمُرِ ـ أَمْرٌ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ.

لَعَمْرُكَ إِنَّ المَوْتَ مَا أَخْطَأَ الفَتَى لَكَالطِّوَلِ المُرْخَى وَثِنْيَاهُ بِاليَدِ[(١)]

(فَأَتَى بِثَلَاثِ مُؤَكِّدَاتٍ...)؛ أي: إن الشاعر أتى بثلاث موكدات، وهي القسم وإن ولام الابتداء، تنزيلًا لغير المنكر منزلة المنكر الذي يناسبه تأكيد الخبر؛ لأن مجيء الموت أمرٌ معلومٌ لا ينكره أحد، ومنهم المخاطب، فكان مقتضى الظاهر ألّا يؤكد الكلام، لكن لما كان المخاطب يلوم الشاعر على الكرم وتناول اللذات، صار ذلك بمنزلة من ينكر إدراك الموت إياه، وكأنه باقٍ مُخلّد، فخاطبه الشاعر بأسلوب التأكيد.

ومن الأمثلة على تنزيل غير المنكر منزلة المنكر، قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ

= ديوان صغير مطبوع. «الشعر والشعراء» (١/ ١٨٥)، و«معاهد التنصيص» (١/ ٣٦٤)، و«الأعلام» (٣/ ٣٢٤)، و«توشيح الأعلام» (ص٨٥).

(١) «ديوان طرفة» (ص٣٤) **وقوله: (مَا أَخْطَأَ الفَتَى)** ما: مع الفعل مصدرية ظرفية؛ أي: لعمرك إن الموت في مدة إخطائه الفتى، **والطِّوَل**: بكسر الطاء المهملة، وفتح الواو، الحبل الذي تشد به قائمة الدابة فترعى فيه، **والمرخى**: المرسل، **وثنياه**: بكسر المثلثة طرف الحبل.

ومعنى البيت: أن الشاعر يقسم بحياة المخاطب أن الموت في مدة إخطائه الفتى؛ أي: في مجاوزته إياه بمنزلة حبل للدابة ترعى فيه وطرفه بيد صاحبه، يريد أنه لا يتخلص منه، كما أن الدابة لا تفلت ما دام صاحبها آخذًا بطرف الحبل الذي شدت به، لما جعل الموت بمنزلة صاحب الدابة التي أَرخى طِوَلَها. قال: متى شاء الموت قاد الفتى لهلاكه، ومن كان في حبل الموت انقاد لقوده. انظر: «شرح المعلقات السبع»، للزوزني (ص٥٠)، و«تاج العروس» (٢٩/ ٣٩٤) (٣٧/ ٣٠٠).

وَقَدْ يَجِيءُ التَّوْكِيدُ بـ: «إِنَّ» لِمُجَرَّدِ الاهْتِمَامِ بِالخَبَرِ دُونَ إِنْكَارٍ؛

عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِهَا وَءَامَنُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأعراف: ١٥٣]، فإن المُتَحَدَّثَ عنهم لا ينكرون أن الله غفور رحيم، لكنهم لما كانوا قد عملوا السيئات وتابوا عنها، فقد كانوا يخافون عقاب الله على الرغم من توبتهم، وقد عُدَّ التخوف منهم علامة الإنكار، فنزلوا منزلة المنكرين، وأُكد لهم الكلام بـ(إنَّ) و(اللام) واسمية الجملة، إضافة إلى صيغتي المبالغة في «غفور رحيم»، ويكون التأكيد لمزيد الاهتمام بالخبر ـ كما سيأتي ـ لترغيب العصاة في التوبة، وطرد القنوط من نفوسهم وإن عظمت ذنوبهم(١).

ومثلها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١٥]، فالمخاطبون في الآية لا ينكرون أنهم ميتون، ولكنهم لما أعرضوا عن التدبر فيما بعد هذه الحياة، وكانوا متمادين في الغفلة ومُعرِضين عن العمل لما بعد الموت نُزلوا منزلة من ينكرون أنهم يموتون، وأُكد لهم الكلام على خلاف مقتضى الظاهر(٢).

قوله: (وَقَدْ يَجِيءُ التَّوْكِيدُ بِـ: «إِنَّ» لِمُجَرَّدِ الاهْتِمَامِ بِالخَبَرِ دُونَ إِنْكَارٍ)
هذا الموضع الثاني لخروج الخبر عن مقتضى الظاهر، وهو الاهتمام بالخبر ولو لم يكن من المخاطب إنكار، فيؤكد له الخبر، ولعل الداعي للتوكيد رغبة المتكلم في تقوية مضمون الكلام عند المخاطب وتقريره في نفسه وإن كان غير منكر له(٣).

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٩/ ١٢١)، و«المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص٩٣، ٩٥).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١٨/ ٢٦)، و«المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص٩٥).
(٣) «خصائص التراكيب» (ص١٣٠).

كَقَوْلِ النَّبِي ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً، وَإِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا».

قوله: (كَقَوْلِ النَّبِي ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً، وَإِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»)[1] فجاء الخبر في الموضعين مؤكّدًا بإن ولام الابتداء، وإن أضفنا اسمية الجملة فهو مؤكد ثالث، مع عدم الإنكار، لكن للاهتمام بالخبر، وإلا فالأصل عدم التوكيد.

والبيان: اجتماع الفصاحة والبلاغة وذكاء القلب مع اللَّسَنِ[2].

وقد اختلف العلماء في قوله ﷺ: «**إن من البيان لسحرًا**» على **قولين**:

الأول: أنه وارد مورد الذم، لتشبيهه بعمل السحر، لما في البيان من البلاغة وتصوير الباطل في صورة الحق، والسحر مذموم قليله وكثيره، والله تعالى سمى السحر فسادًا، فقال تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [يونس: ٨١]، وقد بوب الإمام مالك على هذا الحديث بقوله: «باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله» فحمله على الذم، وتبعه طائفة من أصحابه، ورجحه ابن رجب.

القول الثاني: أن القصد به مدح البيان، والحث على تخيُّر الألفاظ، والتأنق في الكلام؛ لأن البيان ممدوح بدليل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾ [الرحمن: ٣ ـ ٤] والبيان من العلم والذكاء، تُمال به القلوب، ويُرضى به الساخط، ويذلل به الصعب، ويشهد لهذا قوله: «**وإن من الشعر**

---

(١) الحديث رواه البخاري (٥١٤٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «**إن من البيان لسحرًا**» ورواه (٦١٤٥) بلفظ: «**إن من الشعر حكمة**» بدون اللام، وهو من حديث أُبي بن كعب رضي الله عنه، ورواه مسلم (٨٦٩) من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما بدون اللام، وجاء في «الأدب المفرد» (٨٧٢) للبخاري، و«سنن أبي داود» (٥٠١١)، و«جامع الترمذي» (٢٨٤٥)، والمسند (٤/ ٤٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «**إن من البيان سحرًا، وإن من الشعر حكمة**» وهذا لفظ البخاري، وعند أحمد وأبي داود: «حُكْمًا» واقتصر الترمذي على الجملة الأخيرة. وما ذكره المؤلف جاء في «كنز العمال» (٣/ ٨٥٦).

(٢) انظر: «تاج العروس» (٣٤/ ٣٠٤)، و«معجم المصطلحات البلاغية» (١/ ٤٠٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الخَبَرِ غَرَابَةٌ؛ كَالمَثَلِ: «إِنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»، ....

لحكمة» وهذا لا ريب أنه مدح، ونسبه ابن عبد البر إلى الأكثرين، ورجحه الخطابي، وأبو هلال العسكري، ومال إليه ابن عبد البر، قال الخطابي: «مما لا ريب فيه أنه على طريق المدح له، وكذلك مصراعه الذي بإزائه؛ لأن عادة البيان غالبًا أن القرينين نظمًا لا يفترقان حكمًا»[(١)]. قالوا: وتشبيهه بالسحر مدح له؛ لأن معنى السحر الاستمالة، وكل ما استمالك فقد سحرك، فكأنه غلب على القلوب بحسن كلامه؛ فأُعجب الناس به.

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ هو القول الثاني؛ لأن البيان إن كان في أمرٍ باطلٍ لإظهاره بصورة الحق فهو ذم، وإلا فهو مدح لا محالة[(٢)].

قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي الخَبَرِ غَرَابَةٌ) هذا الموضع الثالث لخروج الخبر عن مقتضى الظاهر، وهو أن يؤكد الخبر لغرابةٍ فيه، فيكون المتكلم حريصًا على أن يؤنس به نفس المخاطب وإن كانت لا تنكره، وإنما هي في حاجة إلى ما يهيئها لقبوله[(٣)].

قوله: (كَالمَثَلِ: «إِنَّ البُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ»)[(٤)] والغرابة في هذا المثل أن الضعيف إذا جاءنا «يستنسر» أي: يكون قويًّا.

---

(١) «معالم السنن» (٧/ ٢٩١).

(٢) انظر: «جمهرة الأمثال» (١/ ١٤)، و«التمهيد» (٥/ ١٦٩)، و«الاستذكار» (٢٧/ ٣١٩)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٩)، و«النهاية» (١/ ٤١٩)، و«عون المعبود» (١٣/ ٣٤٩ ـ ٣٥٢)، «بيان فضل علم السلف» (ص٦٤).

(٣) «خصائص التراكيب» (ص١٣٤).

(٤) انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ١٣)، **والبُغَاثُ**: صغار الطير الذي لا يصيد. قالوا في ضبطه: أوله مثلث الضبط، وآخره مثلث النقط. ومعنى «**يَسْتَنْسِرُ**»: يصير كالنسر في القوة عند الصيد بعد أن كان من ضعاف الطير. يضرب مثلاً للضعيف يتطاول، وقيل معناه: من جاورنا عزَّ بنا. «تاج العروس» (٥/ ١٧٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَوْ تَهْوِيلٌ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ۝٣٧﴾ [هود: ٣٧]؛ لِأَنَّ شَأْنَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ أَنْ يُنْكِرَهُمَا السَّامِعُ، ....

والمثل: بالتحريك، القول السائر الذي يُشَبَّهُ مضربه بمورده، وسيأتي ذكره في الكلام على الإيجاز ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (**أَوْ تَهْوِيلٌ**) عطف على ما قبله؛ أي: أو يكون في الخبر تهويل، وهذا الموضع الرابع لخروج الخبر عن مقتضى الظاهر، والتهويل: تشنيع الأمر وتعظيمه في نفس المخاطب، وهوَّل الأمر: شنَّعه وبالغ فيه حتى جعله هائلًا[(١)].

قوله: (**نَحْوُ: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ۝٣٧﴾ [هود: ٣٧]**) هذا مثال للتهويل، والبلاغيون لا يذكرون التهويل عند هذه الآية، وإن كان في نفسه صحيحًا.

والذي ذكر ابن عاشور في تفسيره، وذكره غيره ـ أن الآية مثال لتنزيل غير السائل منزلة السائل المتردد، وذلك أن الله تعالى لما نهى نوحًا عليه السلام عن مخاطبته في شأن كفار قومه، دفعه ذلك إلى التطلع إلى ما سيصيبهم؛ فنزل لذلك منزلة السائل عن الخبر؛ لأنه تقدم في الكلام ما يلوح بجنس الخبر، فصار يستشرف لتعيينه استشرافًا يشبه استشراف السائل عن الخبر[(٢)]، وفيه معنى التهويل، كما ذكر ابن عاشور، والنكت البلاغية لا تتزاحم[(٣)].

وشرط هذا: أن يتقدم في الكلام ما يشعر بالخبر ويلوح إليه كما في الآية الكريمة، ونحو: لا تشفع في هذا الولد العاق؛ إنه محروم من عطفي.

قوله: (**لِأَنَّ شَأْنَ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ أَنْ يُنْكِرَهُمَا السَّامِعُ**) والمراد الخبر الذي فيه غرابة، أو تهويل، وظاهر كلامه احتمال حصول الإنكار، فيكون من قبيل تنزيل غير المنكر منزلة المنكر.

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٣١/ ١٦٨)، «المعجم الوجيز» (ص٦٥٥).
(٢) «التحرير والتنوير» (١٢/ ٦٧).
(٣) هذه الجملة ذكرها ابن عاشور. انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٢٩٣، ٥٢٨)، (٢٢/ ٣٤٦)، (٢٨/ ٣٦٤)، (٣٠/ ٦٢٠).

فَيُؤَكَّدَ لَهُ مِنْ قَبْلِ حُصُولِ الإِنْكَارِ احْتِيَاطًا؛ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةَ المُنْكِرِ.

قوله: (فَيُؤَكَّدَ لَهُ مِنْ قَبْلِ حُصُولِ الإِنْكَارِ احْتِيَاطًا)؛ أي: إن تأكيد الخبر له ليس لإنكاره في الحال الراهن، ولكن خشية أن يزداد تردده فيرقى إلى درجة الإنكار، والعلاج في البداية أنجع من العلاج في النهاية.

لكن قول ابن عاشور: «**تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةَ المُنْكِرِ**» قد يشكل عليه ما تقدم ذكره عنه من أن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ٣٧﴾ [هود: ٣٧]، من باب تنزيل غير السائل المتردد منزلة السائل، وهو المشهور عند البلاغيين[(١)].

وتنزيل غير السائل منزلة السائل المتردد له أمثلة كثيرة في القرآن بعد الأمر والنهي[(٢)]، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ١﴾ [الحج: ١]، فإن الله تعالى لما أمر بتقواه وحذر عقابه، استشرفت النفس إلى معرفة السبب، وكأنها توقعت عقابًا، فأردفه بقوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ١﴾، وقوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ [التوبة: ٤٠]، فإن النبي ﷺ لما نهى أبا بكر رضي الله عنه عن الحزن استشرفت نفسه إلى معرفة السبب في هذا النهي؛ لأن الحزن له سلطان على النفوس في مثل هذا الموقف، لقوة داعيه، فكان النهي عنه أمرًا غريبًا يحتاج إلى بيان علته، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ فذكر ما يجتث شجرة الخوف من أصولها، ويبث الرضا واليقين.

ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ٥٣﴾ [التوبة: ٥٣]، فإن الله تعالى لما سوى بين إنفاقهم طائعين وإنفاقهم مكرهين فذكر أن كليهما مردود عند الله تعالى، تطلعت النفس إلى معرفة علة هذا الموقف الغاضب، فقال: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ٥٣﴾[(٣)].

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (١/ ٢١١).
(٢) انظر: «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٣١).
(٣) انظر: «خصائص التراكيب» (ص١٢١ ـ ١٢٢).

وَالإِسْنَادُ نَوْعَانِ: حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ، وَمَجَازٌ عَقْلِيٌّ.

فَالحَقِيقَةُ العَقْلِيَّةُ: إِسْنَادُ الشَّيْءِ ....

قوله: (وَالإِسْنَادُ نَوْعَانِ: حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ، وَمَجَازٌ عَقْلِيٌّ) هذا هو المبحث الثالث من مباحث الإسناد الخبري، وهو الإسناد الحقيقي والمجازي، ووجه هذا التقسيم أن العلماء لاحظوا وهم يتحدثون عن الإسناد ـ الذي هو ضمُّ كلمة إلى أخرى ـ أن الفعل ـ قد يسند إلى فاعله الحقيقي، وقد يسند إلى غير فاعله الحقيقي.

فالأول نحو: أنضج اللهُ الثمرَ، وهذه هي الحقيقة العقلية.

والثاني: أنضج الصيفُ العنبَ، وهذا هو المجاز العقلي.

ولما كانت الحقيقة العقلية شرطًا في فهم المجاز العقلي، ومقدمة ضرورية له، اعتاد البلاغيون أن يذكروا شيئًا من أحكامه في صدر حديثهم عن التجوز في الإسناد(١).

قوله: (فَالحَقِيقَةُ العَقْلِيَّةُ)؛ أي: الشيء الثابت عقلًا، والحقيقة: من حق الشيء؛ أي: ثبت فهو حقيق؛ أي: ثابت، ثم نقل هذا اللفظ من الوصفية وجعل اسمًا للكلمة المستعملة فيما وضعت له.

قوله: (إِسْنَادُ الشَّيْءِ)؛ أي: الفعل أو ما في معناه كاسم الفاعل واسم المفعول والزمان والمكان، وما هو أعم من ذلك مما يدل على الإسناد الحقيقي، فيدخل في كلامه إسناد الخبر إلى المبتدأ، نحو: زيد أخي، وعمرو أخوك، وقد مشى ابن عاشور على القول بأن الحقيقة والمجاز العقليين لا يختصان بالفعل وما في معناه ـ كما هو مذهب الخطيب(٢) ـ بل هما أعم من

(١) انظر: «خصائص التراكيب» (ص١٣٨).
(٢) انظر: «شروح التلخيص» (١/ ٢٢٥، ٢٣١).

إِلَى شَيْءٍ هُوَ مِنَ الأُمُورِ الثَّابِتَةِ لَهُ فِي مُتَعَارَفِ النَّاسِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا.

فَالإِثْبَاتُ؛ كَقَوْلِ الصَّلَتَانِ العَبْدِيِّ:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِيـ ـرَ كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِيْ

ذلك؛ ولذا قال: «إِسْنَادُ الشَّيءِ» وهو بذلك متابع لعبد القاهر الجرجاني[١].

قوله: (إِلَى شَيْءٍ هُوَ مِنَ الأُمُورِ الثَّابِتَةِ لَهُ) أي: إلى شيء مما هو قائم به، وحقه أن يسند إليه. مثال الإسناد إلى الفاعل: ربح خالد في تجارته، أنضج اللهُ الثمرَ. ومثال الإسناد إلى نائب الفاعل: أُنضج الثمرُ، رُبح في التجارة.

قوله: (فِي مُتَعَارَفِ النَّاسِ) يفيد أن العبرة في كون الإسناد حقيقيًّا هو ما تعارف عليه الناس فيما بينهم في تخاطبهم[٢]، مثل تعارفهم على أن إسناد الربح إلى خالد حقيقة في قولنا: ربح خالد في تجارته.

قوله: (إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا) متعلق بقوله: إسناد أي: هذا الإسناد قد يكون على وجه الإثبات، نحو: أنضج الله الثمر. وقد يكون على وجه النفي، نحو: ما زيد قائمًا، لأن فيه إسناد القيام في التقدير لمن هو له، وهو زيد.

قوله: (فَالإِثْبَاتُ، كَقَوْلِ الصَّلَتَانِ العَبْدِيِّ[٣]:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِيـ ـرَ كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِي)[٤]

---

(١) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٣٨٤ ـ ٣٨٥). (٢) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٣٨٥).

(٣) هو: قُثم بن خبيَّة أو خبيئة العبدي، من بني محارب بن عمرو، من عبد القيس، والصَّلَتَانُ لقبه، شاعر مشهور، عاش في عصر الدولة الأموية، وعاصر جريرًا والفرزدق، وتحاكما إليه فقضى بينهما. انظر: «سمط اللآلي» (١/ ٥٣١)، «الشعر والشعراء» (١/ ٥٠٠)، «معاهد التنصيص» (١/ ٧٣ ـ ٧٤)، و«الأعلام» (٦/ ٢٩)، وفيه أن وفاته (نحو سنة ٨٠هـ).

(٤) هذا البيت من قصيدة للصلتان مختلف في عدد أبياتها، وفي بعض ألفاظها، وبعده:

إذا ليلة هَرَّمت يومها أتى بعد ذلك يوم فَتِي

نروح ونغدو لحاجاتنا وحاجة من عاش لا تنقضي

ومنها: =

لِأَنَّ الشَّاعِرَ جَاهِلِيٌّ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ مُرُورَ الزَّمَانِ هُوَ سَبَبُ الشَّيْبِ، إِذْ لَمْ يَنْصِبْ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ سَبَبًا لِلشَّيْبِ.

فالشاهد فيه: حمل إسناد الإفناء إلى كرور الأيام ومرور الليالي على الحقيقة؛ لأنه أسند الفعل إلى ما هو له عند المتكلم في ظاهر حاله، كما سيأتي.

قوله: (لِأَنَّ الشَّاعِرَ جَاهِلِيٌّ...) هذا في بيان أن الإسناد لغير من هو له؛ فالشاعر أسند الإشابة والإفناء إلى كر الغداة ومر العشي إسنادًا حقيقيًّا[(١)]؛ لأن ظاهر كلامه يُشعِر بأن ذلك هو السبب في الشيب، وليس لنا إلا الظاهر، وقد حكى الله تعالى عن الكفار أنهم قالوا: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

وقد يصدر هذا من مؤمن موحد، فينسب الإشابة إلى ما ذُكر، وهو يعتقد أن المُشيب والمُفني هو الله تعالى، فيكون من باب المجاز العقلي ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

قوله: (إِذْ لَمْ يَنْصِبْ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ سَبَبًا لِلشَّيْبِ) هذا

= **وسِــرُّكَ مــا كــان عــنــد امــرئ ... وسِــرُّ الــثــلاثــة غــيــرُ الــخــفــي**

انظر: «الحماسة» (١/ ٦٢٢)، و«الحيوان» (٣/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨)، وفيه نسبة الأبيات إلى الصلتان السعدي، وقال: إنه غير الصلتان العبدي، وهذا خلاف ما ذكره غيره، و(**كر الغداة**): رجوعها بعد ذهابها، وفي رواية: مرور الغداة، و(**الغداة**): أول النهار. و(**العَشِي**): أول الليل.

(١) قد يضعف الجزم بأن الصلتان أراد الحقيقة تأخر وفاته كما تقدم، مع مجيء بيت آخر بعد البيت المذكور، وهو قوله:

فَـمِـلَّـتُـنَـا أنـنـا مـسـلـمـون ... عـلـى ديـن صِـدِّيـقـنـا والـنـبـيْ

وأكثر المصادر، وكذا كتب البلاغة لا تذكر هذا البيت، لكني رأيته ضمن الأبيات في «الكامل»، للمبرِّد. انظر: «الحماسة» (١/ ٦٢٢)، و«أسرار البلاغة» (ص٣٧١، ٣٨٩)، و«الكامل» (٣/ ١١٠١)، و«حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٢٤٤)، و«شرح عقود الجمان» للسيوطي (١/ ٥٣)، و«بغية الإيضاح» (١/ ٥٨)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٨٠).

وَالنَّفْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ [البقرة: ١٦].

وَالمَجَازُ العَقْلِيُّ: ....

تعليل لما قبله؛ أي: إنه يُحمل على الحقيقة، ولا يحمل على المجاز؛ لأن الشاعر لم يذكر قرينة تدل على أنه لم يرد ظاهره، بمعنى أنه ليس عندنا قرينة تدل على أن الشاعر مؤمن لم يرد ظاهر كلامه، ولو كان مؤمنًا كان إيمانه قرينة على أنه أراد خلاف الظاهر، فيكون مجازًا عقليًّا.

قوله: (وَالنَّفْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ [البقرة: ١٦])؛ أي: ومثال الإسناد على وجه النفي، قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ [البقرة: ١٦]؛ أي: وما كانوا مهتدين في شرائهم الضلالة، فقد نفى الله عنهم الاهتداء؛ لأن عدم الاهتداء واقع منهم منسوب إليهم؛ لأنه من أفعالهم، وإن كان الله هو الذي يقدِّره، لكنه لما صدر منهم نُسب إليهم.

وجاء التعبير بـ«ما كانوا مهتدين» دون «ما اهتدوا»؛ لأن «ما كانوا» أبلغ في النفي، لإشعاره بأن انتفاء الاهتداء عنهم أمرٌ متأصلٌ سابقٌ قديم؛ لأن «كان» تدل على اتصاف اسمها بخبرها منذ المضي، فكان نفي الكون في الزمن الماضي أنسب بهذا التفريع[(١)].

قوله: (وَالمَجَازُ العَقْلِيُّ) هذا النوع الثاني من نوعي الإسناد، وهو المجاز العقلي، سمي بذلك لأن المعوَّل عليه في فهم هذا النوع من الإسناد هو العقل دون الوضع أو الحاجة إلى الرجوع إلى معاجم اللغة، ويسمى: «المجاز الحكمي»؛ نسبة إلى حكم العقل، أو نسبة إلى الحكم الذي هو النسبة بين المسند والمسند إليه، ويسمى ـ أيضًا ـ «المجاز الإسنادي»؛ لكثرة وروده في النِّسَبِ الإسنادية، ويسميهم بعضهم «المجاز في الإثبات» مع أنه يقع في

---

(١) «التحرير والتنوير» (١/ ٢٩٩).

إِسْنَادُ الشَّيْءِ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ فِي مُتَعَارَفِ النَّاسِ ....

النفي ـ كما سيأتي ـ؛ لأن النفي فرع الإثبات، وأشهر أسمائه: «المجاز العقلي».

وذكر المجاز العقلي في علم المعاني؛ لأنه متعلق بالإسناد، والمسند والمسند إليه كل منهما مستعمل استعمالًا حقيقيًّا، والتجوز إنما هو في الإسناد، وبعضهم يذكره في علم البيان؛ لأنه نوعٌ من أنواع المجاز الذي محله علم البيان[(١)].

قوله: (إِسْنَادُ الشَّيْءِ)؛ أي: مثل الفعل أو ما في معناه، أو ما هو أعمُّ من ذلك مما يدل على أن الإسناد غير حقيقي، ولذا عبر ابن عاشور بقوله: «إسناد الشيء». كما تقدم، نحو: أنبت المطرُ العشبَ، وهذا يفيد أن المجاز ـ هنا ـ ليس في اللفظ؛ كالاستعارة والمجاز المرسل؛ لأن كل لفظ مستعمل في معناه الحقيقي، وإنما المجاز في إسناد شيء إلى شيء، وبهذا يتضح الفرق بين المجاز العقلي والمجاز اللغوي بنوعيه، وهو أن التجوُّز في اللغوي يكون في الألفاظ، والتجوُّز في العقلي يكون في الإسناد، وأما الألفاظ فكل لفظ مستعمل في حقيقته. والمجاز اللغوي محله علم البيان، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

قوله: (إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ فِي مُتَعَارَفِ النَّاسِ)؛ أي: إلى ما ليس من حقه أن يسند إليه فيما تعارف عليه الناس فيما بينهم؛ لأنه ليس بوصف له، ومن ذلك إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي، فإذا قلت: بنى الملك قصرًا. فقد أُسند الفعل إلى غير فاعله؛ لأن الناس تعارفوا أن الملك لا يبني بنفسه، لكنه سبب، فأُسند الفعل إلى سببه.

---

(١) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٢٣١)، و«بغية الإيضاح» (١/ ٥٤)، و«خصائص التراكيب» (ص١٣٦) (١٥٢)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٦٥)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص١٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا؛ لِمُلَابَسَةٍ بَيْنَ المُسْنَدِ وَالمُسْنَدِ إِلَيْهِ ـ وَمَعْنَى المُلَابَسَةِ: المُنَاسَبَةُ، وَالعَلَاقَةُ بَيْنَهُمَا ـ.

فَأَشْهَرُ ذَلِكَ: أَنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ إِلَى المُتَسَبِّبِ فِيهِ؛ ....

قوله: (إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا) هذا متعلق بقوله: (إسناد)؛ أي: هذا الإسناد المجازي قد يكون على وجه الإثبات، وقد يكون على وجه النفي، والأول هو الكثير في المجاز العقلي، ولذا سمي مجاز الإثبات كما تقدم، والنفي فرع عنه.

قوله: (لِمُلَابَسَةٍ بَيْنَ المُسْنَدِ وَالمُسْنَدِ إِلَيْهِ ـ وَمَعْنَى المُلَابَسَةِ: المُنَاسَبَةُ، وَالعَلَاقَةُ بَيْنَهُمَا ـ) الجار والمجرور متعلق بـ(إسناد)؛ أي: سوغ إسناد الشيء إلى غير ما هو له وجود ملابسة بين المسند والمسند إليه ـ والملابسة هي الارتباط والتعلق ـ وهذا في بيان أن المجاز العقلي ـ كغيره من المجاز ـ بحاجة إلى ملابسة، وهي المناسبة بين المسند والمسند إليه التي تصحح التجوز في مفاهيم البلغاء والأدباء.

قوله: (فَأَشْهَرُ ذَلِكَ: أَنْ يُسْنَدَ الفِعْلُ إِلَى المُتَسَبِّبِ فِيهِ)؛ أي: أشهر المناسبات بين الفعل وما أسند إليه أن يسند الفعل إلى من كان سببًا في وجوده، فتكون العلاقة السببية، وفائدة ذلك صرف الاهتمام نحو السبب الذي نتج عنه حصول الفعل أو الوصف، وذلك لقيام ما أسند إليه الفعل بالدور الرئيس في الجملة، وقد يكون هو الركن الذي لا يتم العمل دونه[(١)].

وهذا كثير في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٤﴾ [القصص: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا﴾ [القصص: ٣٨] وسيأتي مزيد لهذا ـ إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) «من بلاغة القرآن» (ص٢٢٣)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٠٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

كَقَوْلِ أُمِّ زَرْعٍ: «أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، وَمَلأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ»؛ فَإِنَّ زَوْجَهَا لَمَّا اشْتَرَى لَهَا النُّوَاسَ لِتَلْبَسَهُ فِي أُذُنَيْهَا فَهُوَ قَدْ أَنَاسَ أُذُنَيْهَا ـ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الحَقِيقَةِ ـ، وَلَمَّا أَفَاضَ عَلَيْهَا الخَيْرَ وَالرَّاحَةَ حَتَّى سَمِنَتْ فَقَدْ تَسَبَّبَ فِي مَلْءِ عَضُدَيْهَا بِالشَّحْمِ، ....

قوله: (كَقَوْلِ أُمِّ زَرْعٍ)[١] هذا طرف من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها قالت: «جلس إحدى عشرة امرأةً، فتعاهدن وتعاقدن ألا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئًا...» وذكرت الحديث بطوله[٢].

قوله: (أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ) تريد حلَّاني قِرَطَةً وشُنوفًا[٣]، فهي تنوس بأذني؛ أي: تحركها، والنَّوسُ: الحركة من كل شيء متدلٍّ[٤].

قوله: (وَمَلأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ) لم ترد العضد خاصة، وإنما أرادت الجسد كله، وإذا سمن العضدُ سمن سائر الجسد[٥].

قوله: (اشْتَرَى لَهَا النُّوَاسَ) ـ بالضم[٦] ـ وهو ما يتحرك في الأذن.

قوله: (فَهُوَ قَدْ أَنَاسَ أُذُنَيْهَا)؛ أي: حركها بالحلي من القِرَطَةِ والشُّنوف، فإسناد الإناسة إلى الزوج مجاز، لأنه المتسبب فيه.

قوله: (وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الحَقِيقَةِ)؛ أي قوله: «أَنَاسَ أُذُنَيْهَا» قريب من

---

(١) جاءت تسميتها في رواية الزبير بن بكار عند الخطيب في «الأسماء المبهمة» (ص٥٣٠) بأنها أم زرع بنت أُكيمل بن ساعدة، ونقل الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٣٢٣) عن ابن دريد أن اسمها عاتكة.

(٢) رواه البخاري (٥١٨٩)، ومسلم (٢٤٤٨) وقد شرحه عدد من العلماء، ومن أجمع شروحه وأوسعها شرح القاضي عياض «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وهو مطبوع.

(٣) انظر: «تاج العروس» (٢٣/ ٥٢٩).

(٤) «تهذيب اللغة» (١٣/ ٩٠)، و«تاج العروس» (١٦/ ٥٨٥).

(٥) «بغية الرائد» (ص١١٨ ـ ١٢١).

(٦) انظر: «تاج العروس» (١٦/ ٥٨٥)، و«المعجم الوسيط» (ص٩٦٢).

وَهَذَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ؛ لِمُلَابَسَةِ السَّبَبِيَّةِ.

وَهُنَاكَ مُلَابَسَاتٌ كَثِيرَةٌ، نَحْوُ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ [الحاقة: ٢١] مَعَ أَنَّ الرَّاضِيَ صَاحِبُ العِيشَةِ، ....

الحقيقة؛ لأن تحريك الأذن بالحلي قريب من الحقيقة ليس فيه مجاز بيِّن، قال يعقوب: «أناس من حُليٍّ أذني: أثقل، حتى ناسا: أي تدليا واضطربا»[(١)].

قوله: **(وَهَذَا مَجَازٌ عَقْلِيٌّ؛ لِمُلَابَسَةِ السَّبَبِيَّةِ)** أي: لعلاقة السببية، لأن فيه إسناد الملء إلى زوجها، لعلاقة السببية؛ لأن الزوج سبب في ذلك.

قوله: **(وَهُنَاكَ مُلَابَسَاتٌ كَثِيرَةٌ)**؛ أي: وللمجاز العقلي علاقات كثيرة تصحح الإسناد، وبذلك يتسع المجاز العقلي لكثير من التراكيب التي تعتمد على ألوان من الملابسات كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

وهذه العلاقات من أَجَلِّ المباحث وأطرفها في دراسة الأساليب؛ لأنها تُعنى ببيان ما بين الأشياء من صلات ووشائج، وكيف يتصورها الذهن والخيال متقاربة حتى يصح أن يدل بعضها على بعض، ويُذكر بعضها مكان بعض، أو متباعدة حتى لا يجوز ذلك، ولا ما يقرب منه كعطف بعضها على بعض إذا اشتد التغاير[(٢)].

قوله: **(نَحْوُ: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ [الحاقة: ٢١] مَعَ أَنَّ الرَّاضِيَ صَاحِبُ العِيشَةِ)** الأصل: عيشة راضٍ صاحبها، فوصف العيشة بالرضا مجاز، علاقته المفعولية؛ أي: مرضية، ففي الآية إسناد اسم الفاعل إلى ضمير العيشة إسنادًا مجازيًّا؛ لأن الراضي صاحب العيشة، للمشابهة بين العيشة وصاحبها في تعلق الفعل بهما، فتعلقه بصاحبها من حيث صدور الرضا منه، وتعلقه بها من حيث وقوع الرضا عليها[(٣)].

---

(١) انظر: «بغية الرائد» (ص١١٨).
(٢) «خصائص التراكيب» (ص١٤٩ ـ ١٥١).
(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٥١٤).

وَنَحْوُ: نَهْرٍ جَارٍ، مَعَ أَنَّ الجَارِيَ مَاؤُهُ، وَأَنْبَتَ الرَّبِيعُ العُشْبَ؛ لِأَنَّ الرَّبِيعَ زَمَنُ الإِنْبَاتِ، [ونَحْوُ]: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ۝١٧﴾ [المزمل: ١٧] لِأَنَّ اليَوْمَ ظَرْفٌ لِلْمُشَيِّبَاتِ، ....

ويرى بعض العلماء أنه لا مجاز في الآية، وأن العيشة راضية حقًّا، بمعنى أنها راضية عمن يأكلها؛ لأنهم يأكلون منها بحق، فهي جزاء عملهم في دار الدنيا، وقد يؤيد هذا قول النبي ﷺ: «**أحدٌ جبل يحبنا ونحبه**»(١).

قوله: (وَنَحْوُ: نَهْرٍ جَارٍ، مَعَ أَنَّ الجَارِيَ مَاؤُهُ): أسند اسم الفاعل إلى ضمير الظرف وهو النهر، ـ لأنه ظرف للماء ـ وكان حقه أن يسند الجريان إلى الماء، فيقال: ماء جارٍ، فإسناده إلى النهر مجاز عقلي، علاقته المكانية؛ لأن النهر هو الحفرة، التي يجري فيها الماء. ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] فأُسند السيل إلى الأودية، والأودية لا تسيل؛ لأن الوادي في الحقيقة: كل منفرج بين جبال أو تلال يكون منفذًا للسيل(٢)، وإنما يسيل الماء في الوادي، فأسند السيل إليه؛ لأنه مكان حصوله. والمبالغة فيه ظاهرة، إذ إن الإسناد المجازي يجعل المياه سائلة متدفقة من كل جهة من جهات الوادي، فكأنه لوفرة السيل يسيل بنفسه(٣).

قوله: (وَأَنْبَتَ الرَّبِيعُ العُشْبَ؛ لِأَنَّ الرَّبِيعَ زَمَنُ الإِنْبَاتِ) فيه إسناد الإنبات إلى الربيع، والمنبت حقيقة هو الله تعالى، كما قال ﷻ: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝٩﴾ [ق: ٩] والربيع زمن جعله الله تعالى وقتًا للإنبات.

قوله: ([ونَحْوُ]: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا ۝١٧﴾ [المزمل: ١٧] لِأَنَّ اليَوْمَ ظَرْفٌ لِلْمُشَيِّبَاتِ) فيه إسناد جعل الولدان شيبًا إلى اليوم، وهذا مجاز عقلي؛

---

(١) انظر: «تتمة أضواء البيان» (٩/ ٤٦١)، «وشرح البلاغة»، للشيخ: محمد العثيمين (ص٣٠٩)، والحديث رواه البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٩٢).
(٢) «المصباح المنير» (ص٦٥٤).
(٣) «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٠٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ [غافر: ٣٦] **لِأَنَّهُ الَّذِي يَأْمُرُ بِالبِنَاءِ**. . . . .

لأن اليوم نفسه لا يُشَيِّبُ، وإنما الذي يُشَيِّبُ ما فيه من الأهوال العظيمة، والعلاقة: الزمانية؛ لأن الجعل واقع في هذا اليوم، فهو ظرف لتلك الأهوال، وسوغ ذلك الإسناد أن يوم القيامة ظرف لتلك الأهوال. والمبالغة فيه ظاهرة، فكأن كل لحظة من لحظات هذا اليوم كفيلة بإشابة شعر الوليد(١). وقيل: إنه ليس من المجاز العقلي، وإنما هو كناية عن شدة أهواله، وهذا أوضح(٢).

ومن علاقة الزمانية قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ أَن نَّكۡفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجۡعَلَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ﴾ [سبأ: ٣٣]، فأضيف المكر إلى الليل والنهار وإن لم يكونا فاعلين له، ولكنهما ظرف له، فجعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي، وفائدته: الدلالة على أن رؤوس الكفر المتبوعين لم يدخروا وقتًا في سبيل إضلال متبوعيهم المخدوعين، فقد باتوا ساعاتِ ليلهم ونهارهم في تدبير فنون مكرهم التي تمكنهم من تحقيق غايتهم في صدّ أولئك المستضعفين عن سلوك سبيل الإيمان، والانقياد لدعوة الحق والهدى(٣).

قوله: (﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾ **لِأَنَّهُ الَّذِي يَأْمُرُ بِالبِنَاءِ**) فيه إسناد البناء إلى هامان وزير فرعون، وهذا مجاز عقلي، علاقته السببية من إسناد الفعل إلى السبب؛ لأن هامان لا يفعل البناء بنفسه، وإنما يأمر به.

وفي هذا المثال دليل على أن المجاز العقلي كما يجري في الخبر يجري في الإنشاء، ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحٗا﴾ [القصص: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ ١١٧﴾ [طه: ١١٧]

---

(١) «البحر المحيط» (٢٥/ ٢٦)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٠٨).
(٢) انظر: «روح المعاني» (٢٩/ ١٠٩)، و«التحرير والتنوير» (٢٩/ ٢٧٥)، و«تفسير جزء تبارك»، للدكتور: عبد المحسن العسكر (ص٢٤٧).
(٣) «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٠٨ ـ ٢٠٩).

﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [الإنسان: ١٠].

ففيه نسبة إلى الإخراج لإبليس؛ لأنه سببه، وفائدة الإسناد إلى السبب صرف الاهتمام نحو السبب الذي نتج عنه حصول الفعل أو الوصف[١].

ومن الإسناد إلى السبب قوله ﷺ: «**فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم**»[٢]، فجعل الدنيا المبسوطة هي المهلكة لهم، وذلك بسبب حبها والحرص عليها والمنافسة فيها، وإن كانت مفعولًا فيها لا اختيار لها[٣].

قوله: (﴿يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [الإنسان: ١٠]) العَبوس ـ بالفتح ـ صفة مشبهة لمن هو شديد العبْسِ؛ أي: كُلُوح الوجه وعدم انطلاقه. والقمطرير: الشديد الصعب من كل شيء، وفي الآية إسناد العبس إلى الضمير المستتر في الصفة المشبهة الذي يعود إلى اليوم، واليوم لا يَعْبِسُ، وإنما يعبس مَنْ فيه، فهو مجاز علاقته الزمانية.

وقيل: إنه من باب التشبيه؛ فَشَبَّه اليوم الذي فيه الأهوال وكريه الأحوال برجل ذي وجه عابس، ثم حذف المشبه به، ورمز له بشيء من لوازمه وهو العُبوس على سبيل الاستعارة المكنية، وقد اقتصر ابن عاشور في تفسيره على الأخير، وذكر الألوسي القولين[٤].

والضابط في مسألة علاقة المجاز العقلي: أن الفعل وما في معناه إذا أسند إلى السبب فالعلاقة السببية، نحو أهلك الناسَ الدرهمُ والدينارُ،

---

(١) انظر: «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٠٦).
(٢) رواه البخاري (٦٤٢٥)، ومسلم (٢٩٦١).
(٣) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٥/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، و«البحث البلاغي عند ابن تيمية» (ص٢٠٤).
(٤) «روح المعاني» (٢٩/ ١٦٥)، و«التحرير والتنوير» (٢٩/ ٣٨٦).

. . . .

وإذا أسند إلى زمن وقوعه؛ فالعلاقة الزمانية، نحو قولهم: نهاره صائم وليله قائم، وإذا أسند إلى مكان وقوعه فالعلاقة المكانية مثل: ضجت القاعة بالأصوات، وإذا أسند الفعل المبني للمعلوم إلى المفعول أو أسند اسم الفاعل إلى المفعول فالعلاقة المفعولية نحو: رضيتْ عيشته فهو في عيشة راضية، وإذا أسند الفعل المبني لما لم يسم فاعله ـ ومثله اسم المفعول ـ إلى الفاعل، فالعلاقة الفاعلية مثل: غُمِرَ السيلُ، والأصل: غُمِرَ الوادي، لكنه أسند إلى الفاعل إسنادًا مجازيًّا، وهو سيل مُفْعَمٌ ـ بفتح العين ـ بمعنى مغمور، وإنما هو مُفْعِمٌ ـ بكسرها ـ لأنه يُفْعِمُ الوادي؛ أي: يملؤه.

ومن الملابسات الداخلة تحت قول ابن عاشور: «إسناد الشيء إلى غير ما هو له...» إسناد الفعل إلى الجنس كله، وهو في الحقيقة مسند إلى بعضه، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ﴾ [الأعرَاف: ٧٧] فأُسند العقر ـ وهو النحر على وجه الكناية ـ إلى جميعهم وإن كان فاعله واحدًا؛ لأنه كان برضاهم وعن تمالئ منهم، وقد يقال للقبيلة الضخمة: أنتم فعلتم كذا، وما فعله إلا واحد منهم[(١)].

ومن ذلك ـ أيضًا ـ أن يسند الفعل إلى الجارحة التي هي آلته، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٣] فقد أسند الإثم إلى القلب، وإنما الآثم الكاتم؛ لأن كتمان الشهادة أن يضمرها الشخص ولا يتكلم بها، وذلك إصرار قلبي على معصية، فلما كان إثمًا مقترفًا مكتسبًا بالقلب أُسند إليه[(٢)].

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٩١)، و«التحرير والتنوير» (٨/ ٢٢٥).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٤٠٦)، و«التحرير والتنوير» (٣/ ١٢٨)، و«خصائص التراكيب» (ص١٤٨ ـ ١٤٩).

وَالنَّفْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، فَإِنَّ نَفْيَ الرِّبْحِ لَمْ يُتَعَارَفْ إِسْنَادُهُ لِلتِّجَارَةِ؛ بَلْ إِنَّمَا يُثْبَتُ الرِّبْحُ وَيُنْفَى عَنِ التَّاجِرِ، وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ؛ ....

قوله: (وَالنَّفْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]) لما فرغ من أمثلة إسناد الشيء إلى غيره في باب الإثبات ذكر مثال النفي، وفي الآية أُسند فعل الربح المنفي إلى التجارة، والرابح أصحابها؛ لأن الناس لم يتعارفوا على إسناد الربح للتجارة، وإنما تعارفوا على إسناده للتاجر، فإسناده إليها مجاز، وإنما أُسند الربح إلى التجارة؛ لأن التجارة سبب الربح، ففي الإسناد مجاز عقلي، علاقته السببية.

قوله: (وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٍ أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ)؛ أي: إن المجاز العقلي ـ كغيره من المجاز ـ يحتاج إلى قرينة صارفة عن إرادة كون الإسناد إلى ما هو له، وهي **نوعان**:

١ ـ لفظية: وهي لفظ يذكر في الكلام يصرفه عن حقيقته ويدل على التجوز في الإسناد، نحو: هزم الأمير خصمه وهو في قصره، فقولنا: «في قصره» قرينة لفظية على إرادة المجاز، وأن الهازم حقيقة غير الأمير.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣] فإن كلمة ﴿مَن رَّحِمَ﴾، قرينة لفظية تدل أن المقصود لا معصوم؛ أي: لا معصوم من أمر الله إلا من رحمه الله، فأُسند اسم الفاعل إلى ضمير المفعول لعلاقة المفعولية. وهذا إنما يتم على أن الاستثناء في الآية متصل، وأما على القول بأن الاستثناء منقطع ـ وهو الأظهر ـ فلا مجاز؛ لأن معنى ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: لا مانع من قضائه وقدره السابق الذي قد مضى بإهلاكهم ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾؛ أي: لكن من رحم الله فهو معصوم كالمؤمنين[1].

---

(١) «معارج الصعود إلى تفسير سورة هود»، للشيخ: محمد الأمين الشنقيطي (ص١٢١ ـ ١٢٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

لِيُفَارِقَ كَلَامُ البَلِيغِ كَلَامَ الغَالِطِ وَالهَاذِي وَالغَبِيِّ.

٢ ـ معنوية: وهي الغالب، وهي شيء خارج عن اللفظ يصرف الكلام عن حقيقته، ويدل على التجوُّز في الإسناد، وذلك بأن يكون قيام المسند بالمسند إليه مستحيلًا عقلًا، مثل: محبتك جاءت بي إليك؛ لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة، أو عادةً نحو: هزم القائد الجيش، وبنى الأمير قصرًا؛ لاستحالة ذلك في العادة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ۝٤﴾ [القصص: ٤]، وهذا النوع من القرينة بَدَهِيٌّ لا يحتاج إلى تأمل.

قوله: (لِيُفَارِقَ كَلَامُ البَلِيغِ كَلَامَ الغَالِطِ وَالهَاذِي وَالغَبِيِّ)؛ أي: وجه اشتراط القرينة في المجاز العقلي؛ ليفارق كلامُ المتكلم بالمجاز كلامَ من ذُكر؛ لأن كل واحد من الثلاثة قد يأتي بما ظاهره المجاز، ولا يعد مجازًا؛ لأنه لا يعرف القرينة، ولو سئل لما عرف المجاز.

وللقرينة فائدة أخرى أهمُّ، وهي ضبط المسألة، فلا يقال بالمجاز ولا يحمل عليه الكلام عند عدم وجود القرينة أو ضعفها(١)، وتظهر أهمية اشتراط القرينة في مسألة القول بالمجاز في القرآن، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في موضعه من علم البيان.

هذا، والمجاز العقلي ضربٌ من التوسع في أساليب اللغة، وفنٌّ من فنون الإيجاز في القول، فإذا قلت: هزم القائد الجيش، كان أوجز من أن تقول: هزم جنود القائد الجيش، والإيجاز ضرب من ضروب البلاغة.

وهناك مظهر آخر للبلاغة في هذا المجاز، وهو المهارة في تخيُّر العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوِّرًا للمعنى المقصود خير تصوير، ألا ترى أن إسناد الفعل إلى سببه وجعله الفاعلَ المؤثرَ

(١) انظر: «المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة» للدكتور محمد الصامل (ص١٤٥).

. . . .

دليل على ما كان لهذا الأثر من شديد الصلة في صدور الفعل، وكأنه هو الذي صدر منه، وكذلك تجد ما في نسبة الحادث إلى زمانه أو مكانه من دلالة على التعميم والشمول، فإن الفعل إذا أُريد بيان شموله وأنه يعم كل ما يُكِنُّهُ المكان أو يحيط به الزمان نُسب إلى المكان أو الزمان، ولا يُحسن الإبداعَ المؤثرَ من هذا المجاز إلا أذكياءُ البلغاء[1].

والقول بالمجاز العقلي في الإسناد هو مذهب عبد القاهر إمام هذا الفن، ومن تابعه من جمهور البلاغيين خلافًا لمن أنكره؛ كالسكاكي وغيره، وقال: إنه من قبيل المجاز اللغوي، أو الاستعارة المكنية، وعليه فهو من مباحث علم البيان، وكأنه يرى بذلك تسهيل البلاغة وتيسيرها بتقليل أقسامها.

والقول بإنكار المجاز العقلي لا يخلو من ضعف؛ لأن النصوص الواردة في بابه لا يتضح تطبيق قواعد المجاز اللغوي والاستعارة عليها إلا بضربٍ من التكلف، وإبقاء المجاز في الإسناد أوضح وأسهل[2].

والمجاز العقلي وارد في القرآن، لكن ينبغي عدمُ التوسع في تخريج آيات القرآن على المجاز العقلي، والاقتصارُ على ما يؤيده السياق، وقد يكون للتأثير العقدي أثر في ذلك على ما يريده بعض البلاغيين من الآيات التي يدَّعون فيها المجاز؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، فيقولون: إن إسناد الزيادة إلى الآيات مجاز عقلي؛ لأن الزيادة فعل الله تعالى،

(١) انظر: «علوم البلاغة» (ص٢٩٧)، و«البلاغة الواضحة» (ص٢٢٢)، و«البلاغة العربية» (٢/ ٣٠٤).

(٢) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٣٦٦)، و«مفتاح العلوم» (ص٤٠٠ ـ ٤٠١)، و«الطراز» (١/ ٧٥ ـ ٧٦)، و«شرح عقود الجمان»، للسيوطي (ص١٤)، وللمرشدي (١/ ٥٥)، و«خصائص التراكيب» (ص١٥٤)، و«البلاغة الاصطلاحية» (ص٩٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

لعلاقة السببية؛ لأن سبب زيادة الإيمان هو الآيات، والصواب أن الآية ليس فيها مجاز، وأن الآيات إذا تُليت تزيد المؤمنين إيمانًا حقيقة، وذلك بتوفيق الله لهم، فهي سبب مؤثِّر في حصول الزيادة بإذن الله، كما هو الشأن في سائر الأسباب الشرعية والكونية، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الذاريات: ٥٥]، فيقولون: إسناد الانتفاع من الذكرى مجاز عقلي؛ لأن الانتفاع بها فعل الله تعالى، والعلاقة السببية، والحق أنه لا مجاز، وأن الذكرى تنفع المؤمنين حقيقة؛ لأن ما معهم من الإيمان والخشية والإنابة واتباع رضوان الله يوجب لهم أن تنفع فيهم الذكرى، وتقع منهم الموعظة موقعها، كما قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ﴿١٠﴾ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ﴿١١﴾﴾[1] [الأعلى: ٩ ـ ١١].

---

(١) «أسرار البلاغة» (ص٣٨٦، ٣٩١)، و«تفسير ابن سعدي» (ص٣١٥، ٤٢٦، ٨١٢)، و«الإيضاح» (١/ ٩٤)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٠٦ ـ ٢٠٧)، و«كتاب البلاغة، علم البيان» مقرر الصف الأول الثانوي في المعاهد العلمية (ص١٣٣)، و«إصلاح الإيضاح» (ص٣٤).

عَوَارِضُ أَحْوَالِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ

المُسْنَدُ إِلَيْهِ: ـ هُوَ كَاسْمِهِ ـ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ ـ كَمَا تَقَدَّمَ ـ مِثْلُ: المُبْتَدَأِ، وَالفَاعِلِ، وَنَائِبِ الفَاعِلِ، وَاسْمِ (كَانَ)، وَاسْمِ (إِنَّ).

قوله: (عَوَارِضُ أَحْوَالِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ) هذا الباب الثاني في علم المعاني، وهو باب المسند إليه، والمراد بـ«عوارضه»: ما يعرض له من ذكر وحذف، وتعريف وتنكير، وتقديم وتأخير. وهذه مباحث لها مكانة سامية في علم المعاني، وجاء فيها أمثلة كثيرة من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وكذا في كلام العرب.

قوله: (المُسْنَدُ إِلَيْهِ: ـ هُوَ كَاسْمِهِ ـ)؛ أي: يسند إليه الحكم وينسب، فإذا قلت: خالد مسافر، فإن كلمة «خالد» مسند إليه؛ لأنه أسند إليه الحكم، وهو السفر.

قوله: (مَا ضُمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ)؛ أي: أضيف إليه غيره ونسب إليه؛ لأنه محكوم عليه، كما في المثال.

قوله: (كَمَا تَقَدَّمَ)؛ أي: في باب الإسناد.

قوله: (مِثْلُ: المُبْتَدَأِ...) **هذه مواضع المسند إليه، وهي:**

١ ـ المبتدأ الذي له خبر، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [الروم: ١١].

٢ ـ الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١].

٣ ـ نائب الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٤ ـ ما كان أصله مبتدأ، مثل: اسم «كان» كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ۝٥٤﴾ [الفرقان: ٥٤]، واسم «إنَّ» كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالأَصْلُ أَنْ يَكُونَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ مَذْكُورًا فِي الكَلَامِ، ....

---

٥ ـ مرفوع المبتدأِ المشتقِّ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] ونحو: ما مجحودٌ فضلُك. وهذا لم يذكره ابن عاشور.

والمسند إليه يتعلق به مباحث، ذكر ابن عاشور منها ثلاثة، وهي: الذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير.

قوله: (وَالأَصْلُ أَنْ يَكُونَ المُسْنَدُ إِلَيْهِ مَذْكُورًا فِي الكَلَامِ) هذا المبحث الأول، وهو أن الأصل في المسند إليه أن يكون مذكورًا في الكلام؛ لأنه أحد ركني الإسناد، وهو محكوم عليه، إضافة إلى أن ذكره يحقق أغراضًا بلاغية يهدف إليها المتكلم البليغ، على الرغم من وجود قرينة قوية تدل عليه لو حذف، ويكثر ذكر المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير في مقام المدح والفخر والعتاب والرثاء ونحو ذلك.

وإذا كانت البلاغة مراعاة المقامات والأحوال فإن الذكر في موطنه بليغ مطابق، والحذف في موطنه بليغ مطابق[(١)].

تأمل قوله تعالى بشأن المتقين: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: ٥] ففي تكرير المسند إليه ـ وهو اسم الإشارة في الجملة الثانية، مع فهم المراد دون ذكره ـ غرض بلاغي، وهو زيادة الكشف والإيضاح بالتنبيه إلى أنهم كما ثبتت لهم الأَثَرَةُ بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح أيضًا، وفي هذه الإعادة ـ أيضًا ـ التنبيه على أن كلتا الأَثَرَتَيْنِ جديرة بالاعتناء والتنويه، فلا تذكر إحداهما تبعًا للأخرى؛ بل تُخص بجملة وإشارة خاصة، ليكون اشتهارهم بذلك اشتهارًا بكلتا الجملتين، وأنهم ممن يقال فيهم كلا القولين[(٢)].

---

(١) «خصائص التراكيب» (ص٢١٦).
(٢) «الكشاف» (١/ ١٤٥)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٢٤٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

....

واقرأ قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٥﴾ [الرعد: ٥]، تجد المسند إليه يتكرر مع كل حكم من الأحكام الثلاثة، وكان من الممكن أن يَرِدَ الكلام على طريق الحذف، ولكنه قصد إلى تقرير هذه الأخبار وإذاعتها عنهم وأنهم أحرياء بما سيرد بعد اسم الإشارة من الخبر، لأجل ما سبق اسم الإشارة من قولهم: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ﴾ [الرعد: ٥] فهم كفروا بربهم، وهم الأغلال في أعناقهم، وهم أصحاب النار، وكأن هذه الإعادة جعلت كل جملة كأنها مستقلة بنوعٍ من العقوبة الصارمة، وهي ضروبٌ من العذاب يستقلُّ بعضها عن بعض، وفي ذلك نهاية الغضب والوعيد.

وذكر المسند إليه في مثل هذا السياق يكثر جدًّا في كتاب الله تعالى ما لم يكثر في غيره، ولو قلنا: إنه من أوضح خصائص أسلوب القرآن لم نَعْدُ الحقيقة، وأكثر ما تجده مع اسم الإشارة(١).

وتأمل قول الخنساء في رثاء أخيها صخر:

وَإِنَّ صَخْرًا لَوَالِينَا وسَيِّدُنَا ... وإِنَّ صَخْرًا إِذَا نَشْتُو لَنَحَّارُ
وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ(٢)

تجد أنها في تكريرها لاسم أخيها صخر ـ وهو المسند إليه ـ قد أبرزت تلك المعاني التي أضافتها إليه في صورة مقررة مؤكدة، ومما زاد الأسماء توكيدًا وقوةً تكرير «إنَّ»، كما أن في ترديدها لهذا الاسم ما يخفف آلامها ويداوي جراحها، وشيء آخر وراء ذكر المسند إليه وتكراره في البيتين، يشعر به الدارس الواعي، ويدركه المتأمل الدقيق، وهو إبراز هذا الاسم في الوجود

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١٣/ ٩٠)، و«خصائص التراكيب» (ص٢٢١ ـ ٢٢٢).
(٢) «ديوان الخنساء» (ص٤٨ ـ ٤٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَقَدْ يُحْذَفُ إِذَا دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ۝٢٩﴾ [الذاريات: ٢٩]؛ أَيْ: أَنَا عَجُوزٌ، ....

وتخليده في الأذهان، فهو وإن كان قد طوي من الحياة إلا أنه مذكور في العقول دائمًا ومُخلّد في الأذهان أبدًا[١].

قوله: (وَقَدْ يُحْذَفُ)؛ أي: يحذف المسند إليه جوازًا، وحذفه من باب حذف جزء الجملة[٢]، أما حذف الجملة فموضعه مبحث الإيجاز، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

قوله: (إِذَا دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ) شرع ابن عاشور يتحدث عن مواضع حذف المسند إليه؛ فالأول أن تدل عليه قرينة، وإلا كان تعميةً وإلغازًا، والقاعدة في هذا الباب: أنه لا يحذف شيء إلا إذا قامت قرينة تدل على المحذوف، وكان موجب الحذف أقوى من موجب الذكر وأبلغ[٣].

والقرينة قد تكون لفظية؛ كمثال المؤلف، وقد تكون حالية تدرك من جهة العقل؛ ككون الخبر لا يصلح إلا للمسند إليه المحذوف، فيتعين أنه له وإن لم يذكر؛ كقوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝٩﴾ [الرعد: ٩]، فقد حذف المسند إليه لتعينه، وهو المبتدأ؛ لأن التقدير هو بديع السمٰوات والأرض، وحذفه لتعينه، مع ما فيه من الإيجاز؛ لأن إبداع السمٰوات والأرض وعلم الغيب والشهادة وصفٌ خاصٌّ بالله تعالى. وفي ذلك إلماح إلى تفرده تعالى بصفات الكمال ونعوت الجلال[٤].

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ۝٢٩﴾ [الذاريات: ٢٩]؛ **أَيْ: أَنَا عَجُوزٌ)** فحُذف المسند إليه وهو المبتدأ؛ لأن التقدير: أنا عجوز،

---

(١) «علم المعاني»، لفيود (ص١٠٩).
(٢) حذف جزء الجملة له أنواع كثيرة، ذكرها ابن هشام في «المغني» (٢/ ٦٢٣).
(٣) «البلاغة العربية في ثوبها الجديد» (١/ ١٥١).
(٤) «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٥١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

أَوْ لِضِيقِ المَقَامِ، نَحْوُ قَوْلِ رَفِيقِ الصَّيَّادِ: «غَزَالٌ»، ....

وهذا في غاية البلاغة؛ لأنها هي المتكلمة، فلو ذكر المسند إليه لطال الكلام، والقرينة الدالة على الحذف لفظية وهي الفعل الماضي: (قالت)، وذكر ابن القيم نكتة أخرى لحذف المسند إليه فقال: «وقوله: ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الذاريات: ٢٩] فيه حسن أدب المرأة عند خطاب الرجال، واقتصارها من الكلام على ما يتأدّى به الحاجة، فإنها حذفت المبتدأ، فلم تقل: أنا عجوز عقيم، واقتصرت على ذكر السبب الدال على عدم الولادة، لم تذكر غيره، وأما في سورة هود فذكرت السبب المانع منها ومن إبراهيم، وصرحت بالتعجب»(١).

ومثله قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ﴿٥﴾ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴿٦﴾﴾ [الهمزة: ٤] فحذف المسند إليه، وهو المبتدأ؛ لأن التقدير: الحطمة نار الله، وذلك لوقوعه في جواب الاستفهام، وهي قرينة لفظية.

قوله: (أَوْ لِضِيقِ المَقَامِ) ظاهر كلام ابن عاشور أنه معطوف على ما قبله، فيكون هذا هو الموضع الثاني لحذف المسند إليه، وضيق المقام ـ أي: عن إطالة الكلام ـ قد يكون بسبب سآمة أو توجع أو ضجر؛ كأن تقول لمريض: كيف حالك؟ فيقول: مريض؛ أي: أنا مريض، فالحذف هنا لضيق المقام بسبب التوجع والسآمة، ومثل ذلك خوف فوات الفرصة؛ كمثال المؤلف.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِ رَفِيقِ الصَّيَّادِ: «غَزَالٌ») فحذف المسند إليه وهو المبتدأ؛ لأن التقدير: هذا غزال، والسر في حذفه هو ضيق المقام؛ لأن ضيق المقام يقتضي المبادرة ومخافة فوات الفرصة، ورفيق الصياد: مساعده.

ومثل ذلك من رأى حريقًا فإنه يبادر ويقول: حريق! وكذا كل شيء لا مجال فيه للسعة في الوقت أو الحديث، فإنه يناسبه الإيجاز القائم على الحذف.

---

(١) «الرسالة التبوكية» ضمن «مجموع الرسائل لابن القيم» (ص٧٩)، «التحرير والتنوير» (١٢/ ١٢٠)، (٢٦/ ٣٦١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَوْ لِيَجْرِيَ اللَّفْظُ مَجْرَى المَثَلِ، فَيَكُونُ مُوجَزًا، نَحْوُ: «رَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ»؛ أَيْ: رَمْيَتُكَ هَذِهِ.

قوله: (أَوْ لِيَجْرِيَ اللَّفْظُ مَجْرَى المَثَلِ، فَيَكُونُ مُوجَزًا) هذا الموضع الثالث لحذف المسند إليه، وهو إجراء اللفظ مُجرى المثل، بمعنى اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند إليه وعدم ذكره، فيكون موجزًا بسبب الحذف؛ لأن المثل عند العرب لا يغير.

والمثل: قول سائر، يشبه به حال الثاني بالأول(١). وسيأتي ذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ في باب «الإيجاز».

قوله: (نَحْوُ: «رَمْيَةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ» أَيْ: رَمْيَتُكَ هَذِهِ) فحذف المسند إليه وهو المبتدأ، و(رَمْيَةٌ) خبر؛ لأن التقدير: هذه رمية من غير رامٍ، وقد جاء في «مجمع الأمثال»(٢): رُبَّ رميةٍ من غير رام؛ أي: رمية مصيبة من رامٍ لا يحسن الرمي، وهو مثل يضرب لمن صدر منه فعل ليس أهلًا لأن يصدر منه، ولا شاهد فيه على هذه الرواية؛ لعدم الحذف، ومن ذلك: «قضيةٌ ولا أبا حسن لها»، قيل: إنه علي رضي الله عنه، قال ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومثله: كما ذكر الخضري(٣): «ردةٌ ولا أبا بكر لها»، يضرب للأمر الصعب الذي لا يوجد من يَحُلُّهُ، والمسند إليه في هذه الأمثلة كلها مبتدأ.

وأما الفاعل: فمن أمثلة حذفه قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾ [الجن: ١٠]، فقد حذف الفاعل مع الفعل ﴿أُرِيدَ﴾، وذكر مع الفعل ﴿أَرَادَ﴾، وذلك لتعظيم المسند إليه من أن يذكر في مقام لا يليق بتعظيمه. ومثله قوله تعالى في أم القرآن: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧]، فَذُكِرَ فاعل النعمة ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ وحُذِفَ فاعل

---

(١) «مجمع الأمثال» (١/ ٧). (٢) (٢/ ٤٤).
(٣) «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (١/ ١٤١).

وَالأَصْلُ فِي المُسْنَدِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفُ؛ ....

الغضب؛ لأن الأول من أفعال الإنعام على العباد والتفضل عليهم والإحسان إليهم، وحذف من الثاني لكون الفعل عقابًا لهم، أو إيقاعَ شَرٍّ بهم[1]. ومثله قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] فقد حذف الفاعل؛ لأنه معلوم للسامع.

والحذف عمومًا له أغراض بلاغية كثيرة، تختلف حسب سياق الكلام وقرائن الأحوال، وهي ترجع إلى **ثلاثة أمور**:

١ ـ الاختصار أو الإيجاز، «ومن محاسن لغة العرب أنها تحذف من الكلام ما يدل المذكور عليه، اختصارًا وإيجازًا، لا سيما فيما يكثر استعماله»[2].

٢ ـ تصفية العبارة، وصيانة الجملة من الثقل من ألفاظٍ يُفاد معناها بدونها؛ لدلالة القرائن عليها.

٣ ـ بعث الفكر وتنشيط الخيال وإثارة الانتباه؛ ليقع السامع على مراد الكلام، ويستنبط معناه من القرائن والأحوال.

ومن دقائق اللغة، وعجيب سرها، وبديع أساليبها، أنك قد ترى الجمال والروعة تتجلى في الكلام إذا أنت حذفت أحد ركني الجملة أو شيء من متعلقاتها، فإن أنت قدرت ذلك المحذوف وأبرزته صار الكلام إلى غَثٍّ سفسافٍ ونازلٍ ركيكٍ، لا صلة بينه وبين ما كان عليه أولًا[3].

قوله: **(وَالأَصْلُ فِي المُسْنَدِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفُ)** هذا المبحث الثاني من مباحث

---

(١) انظر: «منهاج السُّنَّة»، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ١٤٣)، و«البحث البلاغي عند ابن تيمية» (ص١٣٢ ـ ١٣٣).

(٢) «الجواب الصحيح»، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٤٧)، و«البحث البلاغي عند ابن تيمية» (ص١٣١).

(٣) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٤٦)، و«علوم البلاغة» (ص٨٩)، و«خصائص التراكيب» (ص١٨٩).

لِأَنَّ الحُكْمَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مَعْرُوفٍ، فَيَكُونُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً مِنَ المَعَارِفِ السِّتَّةِ المَذْكُورَةِ فِي النَّحْوِ.

المسند إليه، وهو التعريف والتنكير، بمعنى مجيئه معرفة وروده نكرة، ولكل منهما مقامٌ يقتضيه وداعٍ يستدعيه، والبليغ يقرر اختيار أحدهما حسب مقام التكلم، على أن دائرة الاختيار تغدو أكثر رحابةً إذا أمكن تعريف المسند إليه بأكثر من وسيلة، كما سيأتي(١).

والأصل في المسند إليه أن يكون معرفة لا نكرة، ولا سيما إذا كان مبتدأ؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، بخلاف الفاعل أو نائبه فقد يكون معرفة وقد يكون نكرة، لكن الأصل أن يكون معرفة.

قوله: (لِأَنَّ الحُكْمَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مَعْرُوفٍ)؛ أي: لأن المسند إليه محكوم عليه، والحكم إنما يكون على معروف، ليكون معتدًّا به، ونكتة الإتيان به معرفة لقصد إفادة المخاطب أتم فائدة.

قوله: (فَيَكُونُ المُسْنَدُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً مِنَ المَعَارِفِ السِّتَّةِ المَذْكُورَةِ فِي النَّحْوِ) وهي الضمير، والعلم، والاسم الموصول، واسم الإشارة، والمعرف بـ(أل)، والمعرف بالإضافة. وفي هذه المعارف يتم التعيين إما بنفس اللفظ كما في العلم، وإما بقرينةٍ خارجيةٍ كما في غيره من بقية المعارف.

وقد جاءت هذه المعارف في القرآن الكريم عند بناء الجملة في مواضعها الدقيقة الجديرة بها حسب الأغراض والمعاني التي يقتضيها المقام، وإذا كان حديث علماء النحو عن أقسام المعارف من الناحية الإعرابية، فقد اهتم بها البلاغيون لما ينطوي في مجيئها في مواضعها من أسرار بلاغية، فتحدثوا عن مجيء المسند إليه ضميرًا أو علمًا أو اسمًا موصولًا، وغير ذلك مما سيذكره المؤلف رحمه الله تعالى.

والفرق بين المعرفة والنكرة: أن النكرة يفهم منها ذات المعيَّن فحسب،

---

(١) انظر: «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٦١).

فَإِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقٌ مِنْ تِلْكَ الطُّرُقِ السِّتَّةِ وَجَبَ الاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ،

ولا يفهم منها كونه معلومًا للسامع، والمعرفة يفهم منها ذات المعيَّن، وكونه معلومًا للسامع(١).

قوله: (فَإِذَا تَعَيَّنَ طَرِيقٌ مِنْ تِلْكَ الطُّرُقِ السِّتَّةِ وَجَبَ الاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ) فقد يتعين تعريفه بالإضمار ـ مثلًا ـ كضمير المتكلم، لكون المقام مقام تَكَلُّم؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٢ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ۝١٤﴾ [طه: ١٢ ـ ١٤] وكقوله ﷺ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ المُطَّلِبْ»(٢)

وإذا كان المقام مقام خطاب جيء بالضمير المناسب للمخاطب، فردًا أو مثنًّى أو جمعًا؛ كقوله تعالى خطابًا للنبي ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]، وقوله تعالى خطابًا لموسى عليه السلام: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ۝٤٢ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ۝٤٣ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ۝٤٤﴾ [طه: ٤٢ ـ ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٣٢﴾ [البقرة: ١٣٢].

وإذا كان المقام مقام غَيبة جيء بضمير الغائب، ولا بد أن يتقدم له مرجع إما لفظًا كقوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝١٠٩﴾ [يونس: ١٠٩]، وإما معنى لدلالة لفظ عليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝٢٨﴾ [النور: ٢٨] فالضمير «هو» يعود على الرجوع، وهو مصدر الفعل السابق؛ أي: الرجوع أطيب لكم وأطهر. وقد يكون للمرجع قرينة تدل عليه كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ

(١) «علوم البلاغة» (ص١١٢).
(٢) رواه البخاري (٢٨٦٤)، ومسلم (١٧٧٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَإِنْ أَمْكَنَ الإِتْيَانُ فِي تَعْرِيفِهِ بِطَرِيقَيْنِ فَصَاعِدًا ـ كَمَا إِذَا أَمْكَنَ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِاسْمِهِ العَلَمِ أَوْ بِالمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ أَوْ بِالضَّمِيرِ ـ تَخَيَّرَ البَلِيغُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ يُرَاعِي مَا هُوَ أَنْسَبُ.

فَقَدْ يَخْتَارُ تَعْرِيفَهُ بِاسْمِهِ العَلَمِ؛ لِأَنَّ فِي الِاسْمِ تَعْظِيمًا، مِثْلُ: مُعِزِّ الدِّينِ وَالرِّضَا، أَوْ فِيهِ إِهَانَةٌ، نَحْوُ: بَوْلَانُ، وَيَسِيرُ، ....

رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴿٣٢﴾ [صٓ: ٣٢]، فالضمير المستتر «هي» يرجع إلى الشمس، أي: حتى توارت الشمس بالحجاب. وقد دلت عليها قرائن السياق والأحوال من ذكر العشي والتواري والحجاب[١].

قوله: (وَإِنْ أَمْكَنَ الإِتْيَانُ فِي تَعْرِيفِهِ بِطَرِيقَيْنِ فَصَاعِدًا تَخَيَّرَ البَلِيغُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ يُرَاعِي مَا هُوَ أَنْسَبُ)؛ أي: وإن أمكن تعريف المسند إليه بأكثر من طريق؛ كتعريفه بالعلمية أو بالموصول أو بالضمير، تخيَّر البليغ ما هو الأنسب، تبعًا لما يترتب على ذلك من دلالات تنسجم مع مقتضى الحال.

قوله: (فَقَدْ يَخْتَارُ تَعْرِيفَهُ بِاسْمِهِ العَلَمِ؛ لِأَنَّ فِي الِاسْمِ تَعْظِيمًا... أَوْ فِيهِ إِهَانَةٌ...) هذا من أغراض تعريف المسند إليه بالعلمية، وهو أن يقصد تعظيمه أو إهانته، وذلك عند استخدام الأسماء والكنى والألقاب المحمودة أو المذمومة؛ لأن التعظيم والإهانة يكون بالأسماء والألقاب والكنى الصالحة لذلك، وكلها من قبيل العَلَم.

فمن الأول: معزُّ الدين، فهذا لقب، وهو مثال التعظيم، وإضافته إلى الدين كقولك: قدم معز الدين، وأقبل بهاء الدين[٢]، وحضر أبو الخير، وغير ذلك من الأعلام التي تشعر بمدح.

---

(١) انظر: «البرهان» (٤/ ٢٦)، «الإتقان» (٤/ ١٢٦٨)، «التحرير والتنوير» (٢٣/ ٢٥٦).

(٢) الألقاب المضافة إلى الدين هي من محدثات القرون المتأخرة، ولم يكن ذلك معروفًا في القرون المفضلة، بل هي من تقليد المسلمين للأعاجم، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية، وذكر أن هذا النوع من الألقاب يدخله الكذب، فإنه قد يكون المنعوت بذلك =

سحب ثاني (ملون)/الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَيَقْصِدُ المُتَكَلِّمُ الإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ المُسَمَّى لَهُ حَظٌّ مِن اسْمِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ:

وَفَضْلُ يَسِيرٍ فِي البِلَادِ يَسِيرُ

ومن الثاني: بَوْلان ويسير؛ فتقول: ذهب بولان[1]، ورَحَلَ يسير، ونحو ذلك من الأعلام التي تشعر بالذم.

وبولان: هو ابن عمرو بن الغوث من طيِّء، وبنو بولان من أحياء العرب[2].

قوله: (**فَيَقْصِدُ المُتَكَلِّمُ الإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ المُسَمَّى لَهُ حَظٌّ مِن اسْمِهِ**)؛ أي: يقصد المتكلم بإيراد المسند إليه علمًا أن له حظًّا من اسمه، سواء أكان فيه تعظيم أم إهانة.

قوله: (**فَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ:**

وَفَضْلُ يَسِيرٍ فِي البِلَادِ يَسِيرُ)[3]

أي: إن الشاعر يشير بذلك إلى أن المتحدث عنه له نصيب من اسمه، ولعل قصد ابن عاشور الاستشهاد على أن من الأعلام ما فيه إشعار بالإهانة، وإلا فلا شاهد في البيت لمجيء المسند إليه عَلَمًا؛ لأن الاسم (يسير) ليس مسندًا إليه، وإنما هو مضاف إليه، والبلاغيون يتوسعون في المثال، كما نبه

= أحق بضد ذلك الوصف. انظر: «ربيع الأبرار» (٢/ ٣٨٤)، و«مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٣١١)، و«معجم المناهي اللفظية» (ص٩٢)، و«مجلة البحوث الإسلامية» عدد ٢٠ (ص٢٩٨).

(١) قال ابن دريد: بَوْلان: فَعْلان، من قولهم: رجل بُوَلَةٌ: كثير البول، **والبُوَال**: داء يصيب الغنم فتبول حتى تموت. «الاشتقاق» (ص٣٩٧).

(٢) انظر: «نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب» (ص١٧٣)، و«تاج العروس» (٢٨/ ١٢٦).

(٣) هذا البيت ذكره ابن الجوزي في «الأذكياء» (ص١٧٩) فقال: مدح رجلٌ رجلاً يقال له: يسير، فقال في مدحه:

وفَضْلُ يسير في البِلَادِ يسيرُ

فقيل له: إنك قد مدحته، وإنه لا يعطيك شيئًا، فقال: إن لم يعطني شيئًا قلت بيدي هكذا، وضم أصابعه؛ يعني: أنه قليل.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ»، أَوْ لِأَنَّ فِي الِاسْمِ مَحَبَّةً وَابْتِهَاجًا بِذِكْرِهِ، كَمَا قَالَ...:

بِاللَّهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ، قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ؟!

فَلَمْ يَقُلْ: أَمْ هِيَ مِنَ البَشَرِ؛ لِيُعِيدَ اسْمَهَا.

على هذا عبد الرحمٰن الأخضري في «شرحه» لنظمه المسمى: «الجوهر المكنون»[(١)].

قوله: **(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ»)**[(٢)] فقد جاء المسند إليه علمًا في قوله: «عصية» إشارة إلى أن لها حظًّا من اسمها، وهو العصيان، فيكون في تعريفه بالعلمية إشارة إلى هذا المعنى.

قوله: **(أَوْ لِأَنَّ فِي الِاسْمِ مَحَبَّةً وَابْتِهَاجًا بِذِكْرِهِ)** هذا غرضٌ آخرُ من تعريف المسند إليه بالعلمية، وهو أن يكون العلم مما يرغب المتكلم أن يردده على لسانه؛ محبةً له وابتهاجًا بذكره.

قوله: **(كَمَا قَالَ...)**[(٣)].

بِاللَّهِ يَا ظَبَيَاتِ القَاعِ، قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ؟!

فَلَمْ يَقُلْ: أَمْ هِيَ مِنَ البَشَرِ؛ لِيُعِيدَ اسْمَهَا) فقد ذكر الشاعر المسند إليه

---

(١) أفادني بذلك محقق الكتاب الدكتور: محمد نصيف. جزاه الله خيرًا، والكتاب لم يطبع.

(٢) هذا جزء من حديث رواه البخاري (٤٠٩١)، ومسلم (٦٧٧) من حديث أنس رضي الله عنه قال: دعا رسول الله ﷺ على الذين قتلوا أصحاب بئر مَعُونَةَ ثلاثين صباحًا، يدعو على رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَلِحْيَانَ، وعُصَيَّةَ، عصت الله ورسوله.. الحديث، وفي رواية: يدعو على رِعْلٍ وَذَكْوَانَ ويقول: «**عُصَيَّةُ عصت الله ورسوله**».

(٣) هكذا بدون ذكر اسم الشاعر، ولعله بَيَّضَ له؛ للاختلاف في نسبته، فقد قيل: إنه للعرجي، وقيل: لمجنون ليلى، وقيل: لغيرهما. انظر: «خزانة الأدب» (١/ ٩٧)، و«تحرير التحبير» (ص١٣٦)، و«بغية الإيضاح» (٤/ ٦٧).
و(**القاع**): المستوي من الأرض، وأضافهن إليه، لكونهن فيه.

وَقَدْ يَخْتَارُ المَوْصُولَ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ تُشْعِرُ بِمَعْنًى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤَدَّى بِغَيْرِ الجُمْلَةِ، مِثْلُ مَعْنَى إِشْعَارِ الصِّلَةِ بِالتَّفْخِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۝٧٨﴾ [طه: ٧٨].

باسمه، وكان مقتضى السياق أن يكتفي بالضمير فيقول: **أم هي من البشر**؛ لأن المقام يستدعي الضمير، لتقدم المرجع، لكنه أورده عَلَمًا؛ محبة وابتهاجًا بذكره.

قوله: (وَقَدْ يَخْتَارُ المَوْصُولَ)؛ أي: يختار البليغ الاسم الموصول لتعريف المسند إليه، وإن أمكن تعريفه بغيره كالعلمية ـ مثلًا ـ، لأغراض بلاغية، والأصل في ذلك أن تكون الصلة معلومة للمخاطب؛ لأنها وسيلة إلى تعريف الاسم الموصول، فإن لم تكن معلومة لم يتم التعريف، وهذا أمر أغلبي، بدليل المثال الآتي، فإن الصلة فيه غير معلومة.

قوله: (لِأَنَّ الصِّلَةَ تُشْعِرُ بِمَعْنًى لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤَدَّى بِغَيْرِ الجُمْلَةِ)؛ أي: لأن صلة الاسم الموصول ـ وهي الجملة أو شبهها ـ تُشعر بمعانٍ لا يمكن أن تؤدى بغير الجملة، وهي معانٍ كثيرة يقصدها المتكلم، تدرك من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وهي بحاجة إلى إعمال فكر ودقة تأمل، وفي القرآن الكريم وأشعار العرب أمثلة كثيرة[(١)].

قوله: (مِثْلُ مَعْنَى إِشْعَارِ الصِّلَةِ بِالتَّفْخِيمِ)؛ أي: التهويل والتعظيم، ووجه ذلك أن الإبهام الذي قد يوحي به اسم الموصول مع صلته أحيانًا يفهم منه ذلك.

قوله: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ۝٧٨﴾ [طه: ٧٨]) فـ﴿مَا﴾ اسم موصول هو المسند إليه، والسر في الإتيان به اسمًا موصولًا؛ إرادة التفخيم والتهويل، فإن هذه الآية من جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة، أي: غشيهم ﴿مِّنَ ٱلْيَمِّ﴾ ـ وهو البحر ـ ما لا يعلم وصفه

---

(١) انظر: «البلاغة العربية» للميداني (١/ ٤٢٨)، «البلاغة الاصطلاحية» (ص٢١٠).

وَكَاخْتِيَارِ المَوْصُولِ عَلَى المُعَرَّفِ بِـ: «أَلْ» فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ   يُهَدَّمْ وَمَنْ لَا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ

فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: المُسْتَسْلِمُ مَهْضُومٌ مَثَلًا، بَلْ أَتَى بِالمَوْصُولِ؛ لِيُشِيرَ بِالصِّلَةِ إِلَى عِلَّةِ الحُكْمِ، ....

إلا الله تعالى؛ لأنه لا يستطاع تحديده بوصف مهما بُولغ فيه، ثم إن قوله: ﴿مَا غَشِيَهُمْ ﴿٧٨﴾﴾ يفيد ما أفاده قوله: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ﴾ إذ من المعلوم أنهم غشيهم غاشٍ، فتعين أن المقصود منه التهويل[(١)].

قوله: (وَكَاخْتِيَارِ المَوْصُولِ عَلَى المُعَرَّفِ بِـ: «أَلْ» فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ:

وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ   يُهَدَّمْ وَمَنْ لَا يَظْلِمِ النَّاسَ يُظْلَمِ)[(٢)]

هذا مثال لما أمكن تعريفه بطريقين. فالاسم الموصول (مَنْ) هو المسند إليه؛ لأنه مبتدأ، والخبر **قوله**: (يُهَدَّمْ).

قوله: (فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: المُسْتَسْلِمُ مَهْضُومٌ مَثَلًا؛ بَلْ أَتَى بِالمَوْصُولِ؛ لِيُشِيرَ بِالصِّلَةِ إِلَى عِلَّةِ الحُكْمِ)؛ أي: لم يأت الشاعر بالمسند إليه معرفًا بأل؛ بل عدل إلى اسم الموصول في الموضعين، فقال: (وَمَنْ لَمْ يَذُدْ)، (وَمَنْ لَا يَظْلِمِ) ليشير بالصلة إلى علة الحكم، بمعنى: أنه يُهَدَّمُ حوضه؛ لأنه لم يذد عنه بسلاحه، ويظلمه الناس؛ لأنه لا يظلم الناس، ولو أتى معرفًا بـ«أل» لم يفد هذه العلة.

ومن أغراض اختيار الموصول على غيره ـ كالمعرف بالإضافة ـ زيادة التقرير، بحيث تؤدي الصلة معنى لا يؤديه غيرها، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣] فقد جاء المسند إليه اسمًا موصولًا مع صلته، دون المعرف بالإضافة، نحو: «وراودته امرأة العزيز» الذي جاء في السورة حيثما ورد ذكرها، وذلك لتقرير الغرض المسوق له

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٤٧)، و«التحرير والتنوير» (١٦/ ٢٧٢).

(٢) البيت من معلقة زهير كما في «ديوانه» (ص٨٨).

وَكَاخْتِيَارِ الـمُضَافِ عَلَى الِاسْمِ العَلَمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] ....

الكلام، وهو نزاهة يوسف ﷺ وعفَّته وبعده عن مظان الريبة، والاسم الموصول أدل على هذا الغرض؛ لأن كونه في بيتها وهي متمكنة منه في كل أوقاته، من شأنه أن يجعله أكثر استجابة لما طلبت منه، ومع ذلك عَفَّ وامتنع، وقال: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، وهذا غاية في النزاهة والبعد عن الفحشاء(١).

قوله: (وَكَاخْتِيَارِ المُضَافِ عَلَى الِاسْمِ العَلَمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١])؛ أي: يُختار الإتيان بالمسند إليه مضافًا على الإتيان به عَلَمًا؛ لداعٍ بلاغي، ففي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ لم يقل: اعبدوا الله، ولا اعبدوا الربَّ ـ مثلًا ـ وإنما جاء بالإضافة في قوله: ﴿رَبَّكُمُ﴾؛ لأن الإضافة تشعر بالصلة بين المخاطبين وربهم الذي هو خالقهم ومدبر شؤونهم، المتصرف بأحوالهم وأرزاقهم؛ لأن المدبِّر لأمور الخلق هو الجدير بالعبادة، وفي الآية إشعار بمعنى الشكر والاحتياج(٢).

لكن التمثيل بالآية ـ هنا ـ فيه نظر؛ لأن المضاف هنا ليس مسندًا إليه، وإنما هو من متعلقات الفعل؛ لأنه مفعول، ولعله مَثَّلَ به لمسألة اختيار المضاف على العَلَمِ لسرٍّ بلاغي، بغض النظر عن كون المضاف مسندًا إليه أو لا. وقد تقدم أن مثل هذا أمر مغتفر عند البلاغيين.

وقد يأتي التعريف بالإضافة لقصد تحقير المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا ٧٦﴾ [النساء: ٧٦] فإضافة الكيد إلى الشيطان تقتضي تحقيره وأنه مهما بلغ فإنه في غاية الضعف، فلا يستطيع مقاومة الحق أبدًا، وفي هذا تقوية لقلوب المؤمنين، وتجرئة لهم على مقارعة الكيد

(١) انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص١١٨).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٣٢٦).

. . . .

الضعيف[(١)]. وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ١٩﴾ [المجادلة: ١٩]، والإضافة هنا لتحقير المضاف، وفي الآية ـ أيضًا ـ مجيء حرف الاستفتاح (ألا) للتنبيه على أهمية مضمون الجملة، وأنه مما يحق العناية باستحضاره في الأذهان؛ مبالغة في التحذير من الاندماج فيهم، والتلبس بمثل أحوالهم المذكورة آنفًا، وَزِيْدَ هذا التحذير اهتمامًا بتأكيد الخبر بحرف (إِنَّ) وبصيغة القصر بواسطة ضمير الفصل، أضف إلى ذلك إظهار كلمة ﴿حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ دون ضميرهم لزيادة التصريح، ولتكون الجملة صالحة للتمثل بها، مستقلة بدلالتها[(٢)].

وقد تكون الإضافة متضمنة تعظيم المضاف؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، فاكتسب المضاف بذلك تعظيمًا وتشريفًا؛ لأن المضاف إلى العظيم يَعْظُمُ بالإضافة إليه[(٣)].

هذا، وقد أغفل ابن عاشور الإتيان بالمسند إليه اسم إشارة، أو معرفًا بـ«أل»، فقد يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لأغراض بلاغية، من أشهرها: تمييز المُعَرَّف أكمل تمييز، وهو أبرز المعارف لتحقيق هذا الغرض؛ لما ينطوي عليه من إشارة حسية إلى المقصود؛ تمييزًا له عن غيره، فلا يشتبه به، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧]، فأشير إلى إبليس إشارة مُحسَّة حتى يتعرف عليه آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ حق المعرفة، فيحذره أيما حذر؛ لما يضمره له من عداوة ضارية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣] تجد اسم الإشارة يميز بين نوعين من الماء: العذب والملح،

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٦٠٣)، «تفسير ابن سعدي» (ص١٨٧).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (٢٨/ ٥٥).
(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٣٥)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص٦٢ ـ ٦٣).

....

وذلك عندما صَبَّ النهر في البحر، فتجدهما «متجاورين متلاصقين، وهو بقدرته تعالى يفصل بينهما ويمنعهما التمازج، وهذا من عظيم اقتداره»(١)، كما أن استعمال اسم الإشارة «هذا» يدل على القرب الشديد بين البحرين إلى حَدِّ التلاصق والتَّماس، إلا أن الله تعالى بقدرته حال دون امتزاجهما(٢).

ويؤتى بالمسند إليه معرفًا باللام ليدل على الحقيقة، أو على معهود خارجي، فالدالة على الحقيقة **ثلاثة أقسام**:

١ ـ لام الحقيقة، وهي أن يكون مدخولها مرادًا به الحقيقة نفسها دون الأفراد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي: من حقيقة الماء.

٢ ـ لام العهد الذهني، وهي: أن يكون مدخولها مرادًا به فرد مبهم من أفراد الحقيقة، كقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣] إذ ليس المراد ذئبًا معينًا.

٣ ـ لام الاستغراق، وهي التي يراد بها جميع أفراد الجنس، إما بحسب وضع اللغة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ٢]، أو بحسب عرفٍ ما، كقولنا: نجح الطلاب، إذ المراد طلاب مدرسة معينة ـ مثلًا ـ.

وأما الدالة على معهود خارجي فهي ثلاثة أقسام ـ أيضًا ـ:

١ ـ لام العهد الصريحي، وهي: التي يتقدم لمدخولها ذكر صريح، كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ ـ ١٦].

٢ ـ لام العهد الكنائي، وهي: التي لمدخولها ذكر كنائي غير صريح، كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] أي الذَّكر

(١) «الكشاف» (٣/ ٩٦).
(٢) «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٦٥ ـ ٦٦).

وَقَدْ يُؤْتَى بِالمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَكِرَةً؛ لِعَدَمِ الدَّاعِي لِلتَّعْرِيفِ، نَحْوُ: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ فَرْدٌ مُبْهَمٌ مِنْ جِنْسٍ،

المكني عنه بـ «ما» في قولها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، أي: خالصًا مفرغًا للعبادة ولخدمة بيت المقدس[(١)]، والذي يُحَرَّرُ هو الذكر.

٣ ـ لام العهد العلمي، وهي: التي لا يتقدم لمدخولها ذكر مطلقًا، ولكن للمخاطب علم بمدخولها، سواء أكان مدخولها حاضرًا، كقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أي: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة، لأن الآية نزلت فيه. أم غير حاضر، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، فالغار معلوم يعرفه المخاطبون.

قوله: (وَقَدْ يُؤْتَى بِالمُسْنَدِ إِلَيْهِ نَكِرَةً) أفاد بذلك أنه قليل؛ وذلك بالنظر إلى مجيئه معرفة؛ لما تقدم من أن الأصل في المسند إليه التعريف، والفاعل أو نائبه لا يشترط كونه معرفة، فقد يأتي نكرة، أما المبتدأ فلا يكون نكرة إلا بمسوِّغ، ومن ذلك أن يتقدم الخبر، كما في بيت مروان بن أبي حفصة الآتي.

قوله: (لِعَدَمِ الدَّاعِي لِلتَّعْرِيفِ)؛ أي: لأنه لا يترتب على تعريفه بذكر اسمه فائدة، وهذا من أغراض تنكير المسند إليه.

قوله: (نَحْوُ: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القصص: ٢٠]) فجاء المسند إليه ﴿رَجُلٌ﴾ نكرة؛ إذ لا حاجة إلى تعريفه ولا غرض من تعيينه؛ فالمراد أن يعلم المخاطب أن قولًا قد قيل، وأن تنبيهًا إلى ما في قتل موسى من خطأ قد وقع، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨][(٢)].

وقوله: ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ وقوله: ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ تخصيص لا تعريف، فهو مسوِّغ لفظي نحوي، ولا يفيد تعريفًا؛ لأن قوله: ﴿رَجُلٌ﴾ نكرة، ليس بمعرفة.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٣٧).
(٢) انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص١٣٥).

ثُمَّ يَتَوَصَّلُ المُتَكَلِّمُ بِذَلِكَ إِلَى إِفَادَةِ التَّعْظِيمِ تَارَةً وَالتَّحْقِيرِ أُخْرَى، وَقَدْ جَمَعَهُمَا قَوْلُ مَرْوَانَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ

قوله: (ثُمَّ يَتَوَصَّلُ المُتَكَلِّمُ بِذَلِكَ إِلَى إِفَادَةِ التَّعْظِيمِ تَارَةً وَالتَّحْقِيرِ أُخْرَى) هذا غرض آخر لتنكير المسند إليه، وهو من أبرز أغراضه، وهو تعظيم المسند إليه أو تحقيره، وأنه بلغ في رفعة الشأن حدًّا فوق متناول المدارك، أو انحط إلى درجة لا يعتدّ بها ولا يلتفت إليها.

قوله: (وَقَدْ جَمَعَهُمَا قَوْلُ مَرْوَانَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ[١]:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ)[٢]

الشاهد فيه تنكير المسند إليه وهو «حاجب» الأول للتعظيم، والثاني للتحقير، ففي الأول يقصد تعظيم الحائل دون ما يشينه ويدنسه، وأنه حاجب قوي وهائل، وفي الثاني التحقير والتقليل؛ لأنه قصد تحقير ما يحول بينه وبين قاصديه، كناية عن فتح بابه على مصراعيه لمن أراد فضله وإحسانه، فليس هناك أدنى مانع يحجبهم عن نيله وعطائه، والدليل على ذلك مقام التمدح، فهو قرينة تبين المراد. فالحاجب الأول: حاجب عظيم، والثاني: حاجب حقير.

و(**الشَّيْنُ**): العيب، و(**العُرْفُ**): المعروف والإحسان.

---

(١) هو: أبو السِّمْطِ مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة بن يزيد، شاعر عالي الطبقة، نشأ في العصر الأموي باليمامة حيث منازل أهله، وأدرك زمنًا من العهد العباسي، فقدم بغداد ومدح المهدي والرشيد ومعن بن زائدة، أخباره ونوادره ومحاسنه كثيرة، كانت ولادته سنة خمس ومائة، وتوفي سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة في بغداد. انظر: «وفيات الأعيان» (٥/ ١٨٩)، و«الأعلام» (٨/ ٩٥).

(٢) هذا البيت نسبه القزويني في «الإيضاح» (١/ ٣٦) لمروان بن أبي حفصة، وكذا جاء في «معاهد التنصيص» (١/ ١٢٧) وذكر معه بيتين، ولم أجده في «شعر مروان بن أبي حفصة» الذي جمعه الدكتور: حسين عطوان، بينما نسبه أبو هلال العسكري في «ديوان المعاني» (١/ ٢٣) إلى أبي الطمحان مولى ابن أبي السمط مع البيتين المشارِ لهما، وانظر: «زهر الآداب» (١/ ٥٠٧).

وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالقَرِينَةِ وَسِيَاقِ الكَلَامِ؛ كَقَوْلِ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ:

وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ

أَيْ: لَمْ أُعْطَ شَيْئًا عَظِيمًا، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: (وَلَمْ أُمْنَعِ).

قوله: (وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِالقَرِينَةِ وَسِيَاقِ الكَلَامِ)؛ أي: تعرف إرادة التعظيم أو التحقير بالقرينة اللفظية وسياق الكلام، كما في البيت المذكور، وهي مقام المدح.

قوله: (كَقَوْلِ عَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ[1]):

وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ ... فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ[2]

هذا البيت ساقه ابن عاشور في كلامه على تنكير المسند إليه، مع أن البيت ليس من باب تنكير المسند إليه؛ لأن المنكَّر **(شَيْئًا)** من متعلقات الفعل، وهو المفعول الثاني لـ«أعطى»، وقد تقدم أن البلاغيين يتوسعون في المثال، ولعل ابن عاشور مثّل به لمسألة القرينة، **فقوله: (شَيْئًا)** نكرة يراد بها التعظيم؛ أي: شيئًا عظيمًا، والقرينة **قوله: (وَلَمْ أُمْنَعِ)** إذ لولا المقدر لكان جمعًا بين النقيضين، وهما الإعطاء والمنع، ويؤيد ذلك قوله في البيت الذي بعده:

---

(١) هو: عباس بن مرداس بن أبي عامر السُّلمي رضي الله عنه، شهد مع النبي ﷺ الفتح وحنينًا، وكان من المؤلفة قلوبهم، وممن حسن إسلامه، وكان شاعرًا محسنًا مشهورًا بذلك، له في يوم حنين أشعارٌ حسان، ذكر كثيرًا منها ابن إسحاق، كان ينزل البادية في ناحية البصرة. انظر: «الاستيعاب» (٩/ ١٥)، و«الإصابة» (٥/ ٣٣٠).

(٢) هذا البيت قاله عباس بن مرداس مع ستة أبيات أخرى قالها يخاطب النبي ﷺ لما أعطاه من غنائم حنين أقل مما أعطى بقية المؤلفة قلوبهم، فقد ذكرها ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٤٤٧)، وابن إسحاق في «السيرة» كما في سيرة ابن هشام (٤/ ١٣٦)، وانظر: «ديوان العباس بن مرداس» (ص١١١)، وقد جاءت القصة مختصرة في «صحيح مسلم» (١٠٦٠) ومعها ثلاثة أبيات، وليس منها البيت المذكور. وقوله: **(ذَا تُدْرَإٍ)** بضم التاء وسكون الدال المهملة؛ أي: ذا دفع عن قومي، وقيل: ذا هجوم لا يتوقى ولا يَهاب، ففيه قوة على دفع أعدائه. انظر: «النهاية» (٢/ ١١٠).

. . . .

إلَّا أَفَـائِـلَ[(١)] أُعْـطِـيـتُـهَـا عَـدِيْـدَ قَـوائـمِـهَـا الأَرْبَـعِ

ومن أمثلة تنكير المسند إليه لقصد التعظيم قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ١١٣﴾ [الأعراف: ١١٣] ووجه التنكير في قوله: ﴿لَأَجْرًا﴾ أنهم يطلبون مكافأة عظيمة على عمل ضخم وهو إبطال دعوة موسى عليه السلام والإبقاء على دين فرعون، ولا بد أن يكون ثواب ذلك عظيمًا يناسبه[(٢)].

ومن التنكير ـ أيضًا ـ لقصد تعظيم المسند إليه، قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٧٩﴾ [البقرة: ١٧٩]، فقد نُكِّرت الحياة التي يحققها القصاص للإشارة إلى أنها حياة عظيمة، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ٦﴾ [الشرح: ٥ ـ ٦]، فأفاد تنكير اليسر وتكراره الدلالة على تفخيمه وتعظيمه[(٣)].

ومن أمثلة التحقير ـ في غير المسند إليه ـ قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] فجاء لفظ ﴿حَيَوٰةٍ﴾ نكرة من باب التحقير؛ لأن اليهود متعلقون بهذه الحياة الفانية، وأنها غالية عندهم كل الغلاء، لا يعنيهم أن تكون تلك الحياة رفيعة أو وضيعة[(٤)].

والتنكير له أغراض تستفاد من سياق الكلام، لا من التنكير وحده؛ فالسياق هو الذي يدل على المراد، وقد تقدم أن البلاغة مراعاة المقام الذي يقتضيه الحال[(٥)].

---

(١) هي صغار الإبل، الواحد أَفِيل. انظر: «تاج العروس» (٢٨/ ٧).
(٢) «من بلاغة القرآن» (ص١٣٠).
(٣) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٦٧)، و«علم المعاني»، لفيود (ص١٣٥).
(٤) «من بلاغة القرآن» (ص١٢٨).
(٥) انظر: «البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص٣٤٢)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٢٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَمِنْ أَهَمِّ أَحْوَالِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ: حَالَةُ تَقْدِيمِهِ؛ فَإِنَّ تَقْدِيمَهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ الأَصْلَ، إِلَّا أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَدْ يُشِيرُ بِاخْتِيارِ تَقْدِيمِهِ مَعَ تَأَتِّي تَأْخِيرِهِ:

قوله: (وَمِنْ أَهَمِّ أَحْوَالِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ: حَالَةُ تَقْدِيمِهِ) هذا المبحث الثاني من مباحث المسند إليه، وهو تقديمه، وهو من أهم مباحثه، كما ذكر ابن عاشور، قال عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والتأخير: «هو باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مَسْمَعُهُ، ويَلْطُفُ لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سَبَبَ أنْ راقك ولَطُفَ عندك، أنْ قُدم فيه شيء، وحُوِّلَ اللفظ عن مكان إلى مكان»(١).

والمراد بتقديم المسند إليه: بقاؤه في موضعه، فلا يُحول من مرتبته؛ بل ينطق به أولًا، لا أن له مرتبة التأخير فقدم عنها، فهو مثل تقديم الفاعل على المفعول، والمبتدأ على الخبر.

قوله: (فَإِنَّ تَقْدِيمَهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ الأَصْلَ..) أفاد بذلك أن تقديم المسند إليه هو الأصل؛ لأنه المحكوم عليه، ولم يوجد ما يقتضي العدول عن ذلك، فلا بد من تحققه قبل الحكم، وذلك بتقديمه، ورتبة المسند التأخير؛ لأنه المحكوم به، وما عداهما فتوابع ومتعلقات تأتي تالية لهما.

لكن تقديمه ليس واجبًا بل يجوز تأخيره، وإنما يؤتى به مقدمًا لأغراض بلاغية، وقد كثر في القرآن الكريم تقديم المسند إليه، قال ابن عاشور: «إن للتقديم والتأخير في وضع الجمل وأجزائها في القرآن دقائقَ عجيبةً كثيرةً، لا يُحاط بها»(٢).

قوله: (إِلَّا أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَدْ يُشِيرُ بِاخْتِيارِ تَقْدِيمِهِ مَعَ تَأَتِّي تَأْخِيرِهِ... لِلإشَارَةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لِلاهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ)؛ أي: إن المتكلم قد يأتي بالمسند إليه مقدمًا مع أنه يمكن تأخيره لنكتة بلاغية، وهي الاهتمام بشأنه.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (ص١٠٦).

(٢) «التحرير والتنوير» (١/ ١١٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

كَأَنْ يَأْتِيَ بِهِ مُبْتَدَأً مَعَ إِمْكَانِ الإِتْيَانِ بِهِ فَاعِلًا إِذَا كَانَ الخَبَرُ فِعْلًا،

وقد اهتم البلاغيون بدراسة تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، كما اهتموا بدراسة تقديم المسند إليه إذا كان نكرة، وذلك لما يكمن وراء هذا التقديم من دقائق وأسرار، لها في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق، وبوجهٍ عامٍّ فإن التقديم والتأخير لغرضٍ بلاغيٍّ يكسب الكلام جمالًا وتأثيرًا في نفس السامع والمخاطب(١)، وهذا يدل على أن التقديم لا بد أن يكون مشيرًا إلى مغزى، دالًّا على هدف، وخلاصة ذلك أنه يقدم ما هو أوثق صلة بغرض الكلام وسياقه.

وقد تعرض النحويون لموضوع تقديم المسند إليه؛ لكنهم لم يتعرضوا لكشف العلة البلاغية وتحليل الجمال الأدبي لهذا التقديم(٢)؛ لأنه موضوع خارج عن علم النحو، لا سيما وأن علم الجمال الأدبي مستقل بذاته.

هذا، ولتقديم المسند إليه صور كثيرة، ذكر منها ابن عاشور صورتين.

قوله: (كَأَنْ يَأْتِيَ بِهِ مُبْتَدَأً مَعَ إِمْكَانِ الإِتْيَانِ بِهِ فَاعِلًا إِذَا كَانَ الخَبَرُ فِعْلًا) هذه الصورة الأولى من أنواع التقديم، فإذا أتى البليغ بالمسند إليه مبتدأ، فقد قدمه مثل: خالد نجح، مع أنه يمكن أن يؤخره فيكون فاعلًا مثل: نجح خالد. فهذا وإن كان من باب التقديم النحوي الجائز، فهو ـ أيضًا ـ من باب التقديم البلاغي بالنظر إلى إمكانية الخيار الآخر القائم على تقديم المسند على المسند إليه؛ ليكون من باب الجملة الفعلية.

وهذا التقديم يفيد تقوية الحكم؛ لأن الفعل «نجح» أُسند مرتين: مرة إلى المسند إليه الظاهر «خالد»، والأخرى إلى ضميره المستتر في الفعل الواقع فاعلًا، وبتكرار الإسناد يتقوى الحكم ويتقرر في ذهن السامع(٣).

تأمل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم

---

(١) انظر: «البرهان» (٣/ ٢٣٣). (٢) «دلائل الإعجاز» (ص١٠٧ ـ ١٠٨).

(٣) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٢٥٦)، و«المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٦٤).

وَكَالإِتْيَانِ بِهِ مُبْتَدَأً وَهُوَ نَكِرَةٌ وَالخَبَرُ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ الأَصْلَ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ الفِعْلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ!» ....

بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ ﴿٦١﴾﴾ [المؤمنون: ٥٧ ـ ٦١] فقد أفاد تقديم المسند إليه ﴿هُم﴾ من تأكيد الإشفاق، والإيمان، ونفي الإشراك، ما لا يفيده قولنا: «إن الذين مشفقون من خشية ربهم...» أو قولنا: «إن الذين من خشية ربهم يشفقون...» وذلك لتكرار الإسناد في آيات القرآن دون الآخرين[(١)].

قوله: (وَكَالإِتْيَانِ بِهِ مُبْتَدَأً وَهُوَ نَكِرَةٌ وَالخَبَرُ فِعْلٌ مَعَ أَنَّ الأَصْلَ حِينَئِذٍ تَقْدِيمُ الفِعْلِ) هذه الصورة الثانية من صور التقديم، وهي أن يؤتى بالمسند إليه نكرة، ليكون تقديمه محصِّلًا لنكتةٍ بلاغية، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ، مع أن الأصل أن يتقدم الفعل؛ لئلا يبتدأ بالنكرة.

قوله: («كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «بَقَرَةٌ تَكَلَّمَتْ!»)[(٢)] فهذا فيه تقديم المسند إليه «بقرة» وهو نكرة على الخبر الفعلي «تكلمت»؛ لكون الخبر غريبًا، فيقدم دفعًا لغرابته، وفي هذا اهتمام بشأنه، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَٰنَ جُنُودُهُۥ مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النمل: ١٧]؛ أي: يحبس أولهم على آخرهم بإيقاف أولهم حتى يلحق بهم آخرهم. وهذا خبر غريب جرى على خلاف ما تقضي به العادة، إنس وجن وطير على هذه الهيئة من الإيزاع والتداخل، قد ضَجَّ بهم المكان واضطرب، فغرابة هذا الخبر تقتضي تأكيده حتى تأنس به النفوس ويتقرر عندها، والتوكيد من أدق العناصر البلاغية، ولو قيل: «يوزعون»

---

(١) انظر: «المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٦٤).
(٢) هذا لفظ حديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٤٠٢)، في قصة الرجل الذي أراد أن يركب البقرة، ولفظ: «سبحان الله، بقرة تكلمت!»، والحديث رواه البخاري (٣٤٧١) بلفظ: «بقرة تكلم؟» ومسلم (٢٣٨٨) بلفظ: «أبقرة تكلم؟».

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لِلاهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ: إِمَّا لِأَنَّ فِيهِ فَأْلًا، نَحْوُ: سَعْدٌ أَتَاكَ، وَإِمَّا لِلتَّشْوِيقِ، ....

هكذا مرسلًا بلا تأكيد لما كان التركيب ملائمًا لحال النفس المتلقية(١).

قوله: (إِمَّا لِأَنَّ فِيهِ فَأْلًا، نَحْوُ: سَعْدٌ أَتَاكَ)؛ أي: إن المسند إليه يقدم للاهتمام بشأنه، من أجل تعجيل المسرة للتفاؤل؛ لأن السامع إذا قرع سمعه في ابتداء الكلام ما يشعر بالسرور هش وفرح به، نحو: «سعد أتاك» ومثله: نجاحك في الامتحان تأكد، ففيه تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، لأجل تعجيل المسرة لقصد المبادرة بإدخال السرور على قلب المخاطب؛ ليتفاءل بحصول الخير؛ لأن في اللفظ المقدم ما يشعر بالمسرة، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] على إعراب ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ مبتدأ وما بعدها خبر(٢).

ومثل ذلك: تعجيل المساءة نحو: القصاص من الجاني حكم به القاضي، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾ [الحج: ٧٢] على إعراب ﴿ٱلنَّارُ﴾ مبتدأ وما بعدها خبر(٣).

قوله: (وَإِمَّا لِلتَّشْوِيقِ) معطوف على ما قبله، أي: ومن التقديم للاهتمام: أن يكون في المسند إليه ما يوجب الدهشة والاستغراب مما يجعل النفس في لهفة إلى سماع الخبر، فإذا سمعته تمكن في الذهن.

(١) «خصائص التراكيب» (ص٢٦٢)، و«علم المعاني»، لفيود (ص١٥٩)، وانظر: «التحرير والتنوير» (١٩/ ٢٥٢).

(٢) أما على إعرابها بدلاً من ﴿عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٢٢﴾ [الرعد: ٢٢] فلا شاهد فيها للتقديم. «التبيان»، للعكبري (٢/ ٧٥٧).

(٣) أما على إعرابها خبرًا لمبتدأ محذوف دل عليه قوله: ﴿بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ﴾ [الحج: ٧٢] والتقدير: شر من ذلكم النار، فلا شاهد في الآية لتقديم المسند إليه. انظر: «التبيان» (٢/ ٩٤٨)، و«التحرير والتنوير» (١٧/ ٣٣٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

نَحْوُ قَوْلِ المَعَرِّي:

وَالَّــذِي حَـارَتِ الـبَـرِيَّــةُ فِـيــهِ: حَـيَـوَانٌ مُـسْـتَـحْـدَثٌ مِـنْ جَـمَـادِ

يُرِيدُ حَشْرَ الأَجْسَادِ.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِ المَعَرِّي:

وَالَّــذِي حَـارَتِ الـبَـرِيَّــةُ فِـيــهِ: حَـيَـوَانٌ مُـسْـتَـحْـدَثٌ مِـنْ جَـمَـادِ)[1]

فهذا فيه تقديم المسند إليه، وهو الاسم الموصول الواقع مبتدأ، على المسند وهو الخبر، وهو قوله: «حَيَوَانٌ» وذلك لتشويق المخاطب إلى المسند إليه وهو الخبر؛ ليتمكن في ذهنه، وذلك لأن المسند إليه تضمن حكمًا غريبًا يجعل النفس في لهفة إلى سماع الخبر، والحكم الغريب هو إيقاع البرية في حيرة وارتباك، ومثل هذا الأمر الغريب يشوّق النفس إلى أن تعرف الذي حارت البرية فيه، فجيء بالخبر متأخرًا «حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ» وهو آدم الذي خلقه الله تعالى من تراب.

قوله: (يُرِيدُ حَشْرَ الأَجْسَادِ)؛ أي: يريد المعري: تحيرت الخلائق في البعث الذي هو إعادة الخلق بعد أن صاروا ترابًا. ودليل ذلك سياق الأبيات، فيكون **قوله:** (حَيَوَانٌ) على حذف مضاف؛ أي: مَعَادُ حيوانٍ، ويجوز أن يراد استحداث الحيوان من النطفة، فلا يحتاج إلى تقدير مضاف. وابن عاشور جرى على الأول.

ومن أمثلة تقديم المسند إليه للتشويق قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: ١٣]، فقد جاء المسند إليه ـ وهو اسم إنَّ ـ مقدمًا في

---

(١) «سقط الزند» (ص١٢) وقوله: **(حارت)** اختلفت، من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل.

وَمِمَّا الْتَزَمَتِ العَرَبُ فِيهِ التَّقْدِيمَ: لَفْظُ «مِثْلٍ»، وَ«غَيْرٍ»، فِي قَوْلِهِمْ: «مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ، وَغَيْرُكَ لَا يَجُودُ» إِذَا أُرِيدَ: أَنْتَ لَا تَبْخَلُ، وَأَنْتَ تَجُودُ، فَجُعِلَ «مِثْلُ» وَ«غَيْرُ» كِنَايَةً عَنِ المُخَاطَبِ، ....

قوله: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ﴾ تشويقًا للتعرف على الخبر وهو ﴿أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾؛ لأن وصف المخاطبين بالأكرمية يشوِّق النفس إلى أن تعرف ذلك الموصوف، فإذا جاء الخبر بعد ذلك تمكن في ذهن السامع(١).

قوله: (وَمِمَّا الْتَزَمَتِ العَرَبُ فِيهِ التَّقْدِيمَ: لَفْظُ «مِثْلٍ»، وَ«غَيْرٍ») المراد بالتقديم هنا: أن المسند إليه لا يُحَوَّلُ عن مرتبته بل ينطق به أولًا، لا أن له مرتبة التأخير فقدم عنها، كما يقال في المفعول به باعتبار الفاعل. وكثيرًا ما يطلق التقديم على ذلك، كما تقدم.

وفي كلام ابن عاشور إشارة جميلة إلى أن لزوم التقديم في (مِثْلٍ)، وَ(غَيْرٍ) بالمعنى الآتي هو لزوم بلاغي، جاء من استعمال العرب وإجماعهم المنعقد على هذا التقديم؛ لكونه أقرب إلى تحقيق الغرض المقصود(٢)، كما سيتبين ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (فِي قَوْلِهِمْ: «مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ، وَغَيْرُكَ لَا يَجُودُ» إِذَا أُرِيدَ: أَنْتَ لَا تَبْخَلُ، وَأَنْتَ تَجُودُ) فـ(مِثْلُكَ): مسند إليه مقدم بالمعنى المذكور؛ أي: أنت لا تبخل؛ لأن مثلك لا يبخل، «وَغَيْرُكَ»: مسند إليه مقدم بالمعنى المذكور؛ أي: أنت تجود؛ لأن غيرك لا يجود.

قوله: (فَجُعِلَ «مِثْلُ» و«غَيْرُ» كِنَايَةً عَنِ المُخَاطَبِ)؛ أي: كناية عن الشخص الذي يجري الحديث عنه وهو المضاف إليه، بدون تعريض بغيره.

---

(١) «البلاغة العربية»، للميداني (١/ ٣٧١).
(٢) «المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

....

وبيان الكناية في الأول: أن قولهم: «مثلك لا يبخل»، **لها معنيان:**

أ ـ نفي البخل عن كل مماثل للمخاطب، وهذا هو المعنى الوضعي، وهو غير مراد.

ب ـ والمعنى الثاني: نفي البخل عن المخاطب، وهذا هو المعنى الكنائي المراد؛ لأنه إذا ثبت عدم البخل للمماثل لزم ثبوته للمخاطب باعتباره أحد أفراد المعنى الكلي. فقد أطلق الملزوم وهو إثبات عدم البخل للمماثل، وأريد اللازم، وهو إثباته للمخاطب؛ لأنه إذا نفى عنهم صفة البخل وهو منهم لزم نفيها عنه؛ فكأنه قال: أنت لا تبخل، وإنما كان كناية؛ لأن الدلالة عليه دلالة التزامية، كما سيأتي في باب الكناية.

ومثل ذلك قول ابن القبعثرى الشيباني للحجاج لما قال له: «لأحملنك على الأدهم»، يريد القيد، قال له: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب»[1]، أراد أنت تحمل على الفرس الأدهم والأشهب، فقوله: «مثل الأمير» أراد به الأمير، ولم يرد أن يُعَرِّض بآخر لا يفعل فعله[2].

وبيان الكناية في الثاني أن قولهم: «غيرك لا يجود»، **لها معنيان:**

١ ـ نفي الجود عن غير المخاطب، وهذا معنى وضعي غير مراد، كما تقدم.

٢ ـ إثبات الجود للمخاطب، وهذا هو المعنى الكنائي؛ لأن الجود صفة وجودية، لا بد لها من محل تقوم به، وإذا نُفيت عن غير المخاطب، لزم قيامها بالمخاطب، فقد أطلق الملزوم وهو نفيها عن كل من عدا المخاطب،

(١) سيأتي لذلك ذكر عند الكلام على الأسلوب الحكيم في تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ـ إن شاء الله تعالى ـ.
(٢) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٢٧١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَيُشِيرُونَ إِلَى هَذَا الجَعْلِ بِالتَّقْدِيمِ المُفِيدِ لِلاهْتِمَامِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِهَذَا الاهْتِمَامِ إِلَّا تَنْبِيهٌ إِلَى أَنَّ المُرَادَ بِـ: «مِثْلٍ»، وَ«غَيْرٍ» مَعْنَاهُمَا الكِنَائِيُّ.

وأريد اللازم وهو إثباتها للمخاطب، فكأنه قال: أنت تجود، ولما كانت الدلالة عليه التزامية صار كناية.

ومثل ذلك قول أبي تمام:

وغَيْرِي يَأْكُلُ المَعْرُوفَ سُحْتًا وَتَشْحَبُ عِنْدَهُ بِيْضُ الأَيَادِي[١]

فإنه أراد: أنا لا آكل المعروف سحتًا، وهو كناية عن إنكاره وجحده؛ بل إن «بيض الأيادي» تظل عنده بيضاء لا يصيبها الشحوب.

قوله: (**وَيُشِيرُونَ إِلَى هَذَا الجَعْلِ بِالتَّقْدِيمِ المُفِيدِ لِلاهْتِمَامِ**)؛ أي: تشير العرب إلى جعل هذين اللفظين كناية عن المخاطب بواسطة التقديم المفيد للاهتمام الذي هو إثبات الحكم بالطريق الأبلغ، وهذا لا يتحقق إلا بالتقديم؛ لأن التقديم أعون على تحقيق هذا الغرض؛ لما علمتَ من أن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي يفيد تقوية الحكم وتقريره بسبب تكرار الإسناد، وفيه المعنى الكنائي وهو أكثر مبالغة من الحقيقة؛ لأن في ذلك دعوى الشيء بدليل، فقولهم: «مثلك لا يبخل»، ينحل إلى جملتين: أنت لا تبخل؛ لأن مثلك لا يبخل، الأولى: هي الدعوى، والثانية: هي الدليل، وكذا «غيرك لا يجود» إذ معناه: أنت تجود؛ لأن غيرك لا يجود. والحكم المؤيد بدليل أبلغ في إثباته مما لم يؤيد بدليل[٢].

فإن أريد بـ(**مِثْلٍ**)، وَ(**غَيْرٍ**) معناهما الظاهر المتبادر، لم يلزم تقديمهما؛

---

(١) «ديوانه» (ص٨١)، **والشحوب**: تغير اللون، **والسحت**: المال الحرام من ربًا ورشوة وغلول، **وبيض الأيادي**: النعم، من إضافة الصفة إلى الموصوف.

(٢) انظر: «المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٦٥)، و«المنهاج الواضح» (ص٥١ ـ ٥٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

بل يجوز فيهما التقديم والتأخير، إذ ليس هنالك ما يقتضي التقديم؛ لأن الكلام فيهما يكون على سبيل الحقيقة لا المجاز، فتقول: أنا أزرع وغيري يجني، أو: أنا أزرع ويجني غيري، وتقول: مثلي يسهر الليل، أو: يسهر الليل مثلي؛ أي: لست أنا الذي يسهر الليل، وإنما يسهره واحد مثلي[1].

(١) «البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص٢٣٣)، و«علم المعاني»، لفيود (١٦١).

عَوَارِضُ أَحْوَالِ المُسْنَدِ

قَدْ عرَفْتَ أَنَّ المُسْنَدَ: هُوَ الكَلِمَةُ المَضْمُومَةُ إِلَى غَيْرِهَا، لإِفَادَةِ أَنَّ مَدْلُولَهَا مَحْكُومٌ بِهِ لِذَلِكَ الغَيْرِ.

قوله: (عَوَارِضُ أَحْوَالِ المُسْنَدِ) هذا الباب الثالث من أبواب المعاني ـ كما تقدم ـ والمراد بعوارض المسند: ما يعرض له من أحكام، وهي ـ كما ذكر ابن عاشور ـ **خمسة**:

أ ـ مجيئه فعلًا واسمًا.

ب ـ متى يؤتى به فعلًا ويؤتى به اسمًا؟.

ج ـ تقييده بأدوات الشرط.

د ـ تقديمه وتأخيره.

هـ ـ تعريفه وتنكيره.

ولم يتكلم ابن عاشور عن حذف المسند، وسأذكر ـ إن شاء الله ـ نبذة عن ذلك؛ إتمامًا للموضوع.

قوله: (قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ المُسْنَدَ: هُوَ الكَلِمَةُ المَضْمُومَةُ إِلَى غَيْرِهَا)؛ أي: عرفت من بحث المسند إليه: أن المسند إليه هو المضموم إليه غيره، فيكون المسند هو الكلمة المضمومة إلى غيرها.

قوله: (لإِفَادَةِ أَنَّ مَدْلُولَهَا مَحْكُومٌ بِهِ لِذَلِكَ الغَيْرِ) فالمسند هو المحكوم به، أو المخبر به، فإذا قلت: سافر خالد، فالفعل مسند، وخالد مسند إليه. ففيه ضم كلمة (سافر) إلى (خالد)؛ لإفادة أن مدلول السفر محكوم به لـ(خالد) ومخبر به عنه، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي

فَالمُسْنَدُ هُوَ خَبَرُ المُبْتَدَإِ، وَفِعْلُ الفَاعِلِ أَوْ نَائِبِهِ إِذَا كَانَ الفِعْلُ تَامًّا، وَاسْمُ الفِعْلِ، وَالمُبْتَدَأُ الوَصْفُ المُسْتَغْنِي بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الخَبَرِ؛ ....

سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ﴿٤﴾﴾ [الصف: ٤]، ففي الآية الكريمة إسناد المحبة إلى الله تعالى؛ فالفعل ﴿يُحِبُّ﴾ مسند، وفاعله الضمير المستتر العائد على اسم الله تعالى مسند إليه.

قوله: (فَالمُسْنَدُ هُوَ خَبَرُ المُبْتَدَأِ)؛ أي: مواضع المسند هي خبر المبتدأ نحو: خالد قادم، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥] وقد يكون الخبر جملة؛ كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ [الرعد: ٢٦] فالمسند ـ هنا ـ الفعل ﴿يَبۡسُطُ﴾ مع فاعله المستتر، ومجيء الخبر جملة يفيد التَّقَوِّي(١).

قوله: (وَفِعْلُ الفَاعِلِ أَوْ نَائِبِهِ إِذَا كَانَ الفِعْلُ تَامًّا) مثل: كَتَبَ عليٌّ، عُرِفَ الصواب، قال تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [المؤمنون: ١]، وقال تعالى: ﴿وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [الشعراء: ٩٠]، بخلاف الفعل الناقص فهو قيد؛ لأنه زائد على ركني الجملة: المسند والمسند إليه، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرٗا ﴿٥٤﴾﴾ [الفرقان: ٥٤].

قوله: (وَاسْمُ الفِعْلِ) نحو: صَهْ إذا تكلم غيرك. فـ «صَهْ» اسم فعل أمر، بمعنى اسكت، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، وهو المسند إليه. قال تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦] فـ﴿هَيۡهَاتَ﴾: اسم فعل ماض، وهو المسند، و﴿هَيۡهَاتَ﴾ الثانية توكيد لفظي، ﴿لِمَا﴾ اللام صلة تفيد التوكيد، و«ما» فاعل لاسم الفعل، وهو المسند إليه(٢).

قوله: (وَالمُبْتَدَأُ الوَصْفُ المُسْتَغْنِي بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الخَبَرِ) والمراد به: كل وصف(٣) ـ من اسم فاعل أو اسم مفعول ـ اعتمد على نفي أو استفهام

---

(١) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٣٣٥).
(٢) هذا على أحد الأعاريب، وفي الآية أقوال أخرى. انظر: «المحتسب» (٢/ ٩٢ ـ ٩٣)، و«المغني» (ص٢٩٣).
(٣) **الوصف**: ما دل على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول، مثل: قائم ومكتوب.

ـ لِأَنَّ ذَلِكَ المُبْتَدَأَ فِي قُوَّةِ الفِعْلِ، فَلِذَلِكَ عَمِلَ فِي الفَاعِلِ ـ، وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا.

وَقَدْ نَبَّهَكَ هَذَا إِلَى أَنَّ المُسْنَدَ قَدْ يَكُونُ اسْمًا، وَقَدْ يَكُونُ فِعْلًا،

واستغنى بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة، نحو قوله تعالى حكاية عن والد إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] فـ«راغب» مبتدأ، وهو المسند، وهو وصف؛ لأنه اسم فاعل، وقد استغنى بمرفوعه «أنت» عن الخبر؛ لأن هذا المرفوع يعرب فاعلًا سد مسد الخبر.

ومثال اسم المفعول: ما محبوبٌ المُغْتَابُ، فـ«محبوب» مبتدأ، وهو المسند، وهو وصف لأنه اسم مفعول، استغنى بمرفوعه «المغتابُ» عن الخبر؛ لأن هذا المرفوع يعرب نائب فاعل سد مسد الخبر.

قوله: (لِأَنَّ ذَلِكَ المُبْتَدَأَ فِي قُوَّةِ الفِعْلِ، فَلِذَلِكَ عَمِلَ فِي الفَاعِلِ) هذا تعليل لكون المبتدأ ـ هنا ـ مسندًا مع أنه تقدم أن المبتدأ مسند إليه، وذلك لأن هذا الوصف بمنزلة الفعل، فلذا عمل الرفع في الفاعل أو نائبه الذي بعده، وإذا كان في قوة الفعل فهو كالفعل يكون مسندًا لا مسندًا إليه.

قوله: (وَخَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) معطوف على المبتدأ، أي: ومن مواضع المسند: خبر كان وأخواتها؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾ [الفرقان: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود: ١١٨].

قوله: (وَخَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٢﴾﴾ [النور: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾ [البقرة: ١٨٩].

قوله: (وَقَدْ نَبَّهَكَ هَذَا إِلَى أَنَّ المُسْنَدَ قَدْ يَكُونُ اسْمًا، وَقَدْ يَكُونُ فِعْلًا)؛ أي: قد نبهك البيان السابق إلى أن المسند قد يكون اسمًا، وقد يكون فعلًا، فيبقى الأمر المقصود، وهو موضع مجيئه اسمًا، أو فعلًا، لما يترتب على ذلك من أسرار بلاغية؛ لأن كلًّا منهما له سياق يقتضيه، ومقام يستدعيه.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَلَا جَرَمَ أَنَّكَ تَتَطَلَّبُ الفَرْقَ بَيْنَ الدَّاعِي لِلْبَلِيغِ أَنْ يَأْتِيَ بِالمُسْنَدِ مَرَّةً اسْمًا وَمَرَّةً فِعْلًا: فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِعْلًا إِذَا أَرَادَ التَّقْيِيدَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ ـ المَاضِي، وَالحَالِ، وَالمُسْتَقْبَلِ ـ عَلَى أَخْصَرِ وَجْهٍ، فَيُغْنِيهِ أَنْ يَقُولَ: قَدِمَ صَدِيقُكَ، عَنْ أَنْ يَقُولَ: قُدُومُ صَدِيقِكَ أَمْسِ، ....

قوله: (**فَلَا جَرَمَ أَنَّكَ تَتَطَلَّبُ الفَرْقَ بَيْنَ الدَّاعِي لِلْبَلِيغِ أَنْ يَأْتِيَ بِالمُسْنَدِ مَرَّةً اسْمًا وَمَرَّةً فِعْلًا**)؛ أي: وإذا كان المسند يأتي اسمًا ويأتي فعلًا فلا ريب أن طالب العلم يطلب الفرق بين دلالة كلٍّ منهما، ومعرفة متى يأتي البليغ بالمسند اسمًا ومتى يأتي به فعلًا؛ لأن لكل من الاسم والفعل خصوصيةً تشتد الحاجة إلى معرفتها في علم البلاغة، لما بينهما من الفروق اللطيفة، يقول عبد القاهر الجرجاني: «موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئًا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء»[(١)].

وقول ابن عاشور: (**فَلَا جَرَمَ أَنَّكَ تَتَطَلَّبُ الفَرْقَ...**) معناه: لا شك أو لا بد، وقد تقدم الكلام على هذه اللفظة قُبيل باب «الإسناد».

قوله: (**فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِعْلًا إِذَا أَرَادَ التَّقْيِيدَ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ...**) هذا المبحث الثاني من مباحث المسند، وهو: متى يؤتى بالمسند اسمًا؟ ومتى يؤتى به فعلًا؟ فذكر ابن عاشور أن البليغ يأتي بالمسند فعلًا؛ لقصد التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة المتعلقة بالفعل، وهي الماضي والحاضر والمستقبل، على أخصر وجه.

ونكتة الاختصار هي مرجع البلاغة في هذا الأسلوب؛ لأن دلالة الفعل على التجدد بواسطة دلالته على الأزمنة الثلاثة دلالة بأصل وضعه، وهذا لا

---

(١) «دلائل الإعجاز» (ص١٧٤)، والظاهر أن قوله: « وأما الفعل..» مراد به المضارع لا مطلق الفعل، كما سيأتي.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَيَكُونُ الإِتْيَانُ بِالفِعْلِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الإِيجَازِ عِنْدَ إِرَادَةِ إِفَادَةِ الزَّمَانِ ـ مَعَ مَا فِي الفِعْلِ مِنْ إِفَادَةِ كَوْنِ الوَصْفِ غَيْرَ ذَاتِيٍّ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ـ، وَيَزِيدُ المُضَارِعُ فَيَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ الحُصُولِ آنًا بَعْدَ آنٍ، ....

يحتاج إلى قرينة؛ لأن الفعل بوضعه يدل على حصول شيء بعد عدمه، فإذا قلت: قدم زيد، أفاد الفعل «قدم» أن القدوم حصل في الزمن الماضي بلا حاجة إلى زيادة لفظ الماضي، كما أن هذا الأسلوب يفيد مع الاختصار معنى قولك: زيد حصل منه القدوم في الزمن الماضي، ومثل ذلك يقال في زمن المضارع الذي هو الحال أو الاستقبال.

ثم إن هذا الاختصار لا يكاد يمتاز به بليغ عن غيره، والذي يدخل منه في معنى البلاغة دلالته على الاستمرار والدوام التجددي، كما سيذكر المؤلف[(١)].

قوله: (فَيَكُونُ الإِتْيَانُ بِالفِعْلِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الإِيجَازِ عِنْدَ إِرَادَةِ إِفَادَةِ الزَّمَانِ) هذا فيه إشارة إلى ما تقدم من أن نكتة الاختصار هي مرجع البلاغة في هذا الغرض عند إرادة إفادة الزمان التي هي دلالة الفعل وضعًا.

قوله: (مَعَ مَا فِي الفِعْلِ مِنْ إِفَادَةِ كَوْنِ الوَصْفِ غَيْرَ ذَاتِيٍّ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ)؛ أي: إن الفعل بالإضافة إلى دلالته الوضعية على الزمان ـ كما تقدم ـ فإنه يفيد أن الوصف الذي تضمنه الفعل غير ثابت ولا دائم للمسند إليه، بل هو طارئ؛ لأن هذا هو شأن الفعل.

قوله: (وَيَزِيدُ المُضَارِعُ فَيَدُلُّ عَلَى تَجَدُّدِ الحُصُولِ آنًا بَعْدَ آنٍ)؛ أي: إن المضارع الدال على المستقبل بأصل الوضع يفيد التجدد الحدوثي للفعل، والتقييد بالزمان على أخصر وجه، ويزيد أمرًا ثالثًا وهو استمرار الحدوث في الزمن المستقبل بمعنى: تجدد الحصول شيئًا بعد شيء مع الاستمرار، وهذا إنما يكون بمعونة السياق وقرائن الأحوال، وغالبًا ما يكون ذلك في مقام

---

(١) انظر: «بغية الإيضاح» (١/ ١٨٣)، و«خصائص التراكيب» (ص٣٣٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

نَحْوُ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

المدح والفخر، وهذا الاستمرار لا يوجد في الماضي، ولا في المضارع الدال على الحال.

ومما تقدم يتبين أن **الفعل له دلالتان:**

١ ـ إفادة الحدوث للفعل عمومًا، بمعنى: الحصول بعد أن لم يكن. فإذا قلت: درس خالد. فإن لـلفعل الماضي «درس» دلالتين: تقييد الدراسة بالزمن الماضي، وحدوث الدراسة بعد أن لم تكن، ومثل ذلك المضارع، مثل: يدرس خالد. فإنه يدل بوضعه على تقييد الدراسة بالزمن الحاضر وحدوثها بعد أن لم تكن.

٢ ـ إفادة الحدوث والتجدد الاستمراري، بمعنى: الحصول شيئًا فشيئًا على وجه الاستمرار، وهذا مختص بالمضارع، وهو يخالف الاسم الدال على الاستمرار في أن استمرار المضارع غير متصل، واستمرار الاسم متصل؛ لأن دلالة الاسم على الدوام متصلة عرفًا[(١)].

قوله: (نَحْوُ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]) ففي الآية الكريمة جاء الفعل المضارع لإفادة الاستمرار التجددي، فيفيد استمرار الاستهزاء بهم وتجدده وقتًا بعد وقتٍ؛ إملاءً من الله لهم إلى أن يأخذهم العذاب؛ ليعلم المسلمون أن ما عليه أهل النفاق من النعمة إنما هو إملاء وإن طال، كما قال تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾ [آل عمران: ١٩٦ ـ ١٩٧].

والاستهزاء: الاستخفاف والسخرية. وهو من صفات الأفعال الثابتة لله على ما يليق بجلاله وعظمته، وليس هو كاستهزائنا، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

وفي الآية الكريمة: تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي، ولم يقل:

---

(١) انظر: «علم المعاني» لفيود (ص١٨٤)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٧٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

يستهزئ الله بهم، لإفادة تقوية حكم الجملة ومضمونها، وهو بيان أن الذي يتولى كفاية المؤمنين سوء صنيع المنافقين هو رب العزة تعالى، وفي هذا تنويه بشأن المُنْتَصِرِ لهم وهم المؤمنون، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۗ﴾ [الحج: ٣٨]، وفيها ـ أيضًا ـ قصر المسند على المسند إليه المستفاد من تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي المثبت؛ لقصد التخصيص، والنكت البلاغية لا تتزاحم[(١)].

ومن الأمثلة ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۚ﴾ [فاطر: ٣]، فالرزق من الله تعالى متجدد ومستمر، يتجدد بتجدد الناس، وتجدد حاجات المرء في نفسه، لا ينقطع ولا يزول، وهذا يلائمه التعبير بالفعل المضارع ﴿يَرْزُقُكُم﴾.

ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾ [الرعد: ٣٩]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾ [ص: ١٨]، فالمحو والإثبات يتجددان ومستمران، وتسبيح الجبال يحدث آنًا بعد آنٍ، ويقع حينًا بعد حين، وهذا يناسبه التعبير بالفعل المضارع الذي يفيد التجدد والاستمرار، كما تقدم[(٢)].

ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٦]، فقد جيء في هذه الآية الكريمة بالمضارع لإفادة أن هذا التجافي ـ وهو التباعد والمتاركة ـ يتكرر منهم ويتجدد في أجزاء كثيرة من الأوقات المعدة

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤)، و«بلاغة القصر: دراسة نقدية تحليلية» (ص١٨٥)، هذا، وإفادة تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي الذي لم يسبق بنفي للقصر موضع خلاف، وقد مشى ابن عاشور على رأي الزمخشري وعبد القاهر في إفادته الأمرين.

(٢) «علم المعاني»، لفيود (ص١٨٥).

وَيَأْتِي البَلِيغُ بِالمُسْنَدِ اسْمًا عِنْدَ إِرَادَةِ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ، وَإِرَادَةِ عَدَمِ التَّجَدُّدِ، ....

للاضطجاع، وهي الأوقات التي الشأن فيها النوم، وفيه تعريض بالمشركين؛ إذ يمضون ليلهم بالنوم لا يصرفه عنهم تفكر؛ بل يسقطون كما تسقط الأنعام[(١)].

قوله: (وَيَأْتِي البَلِيغُ بِالمُسْنَدِ اسْمًا عِنْدَ إِرَادَةِ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ، وَإِرَادَةِ عَدَمِ التَّجَدُّدِ) هذا الشق الثاني من المبحث الثاني من مباحث المسند، وهو أن البليغ يأتي بالمسند اسمًا عند إرادة عدم التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة، وإرادة عدم الحدوث والتجدد؛ بل لإفادة الثبوت ـ وهو إثبات الشيء للشيء؛ لأغراض تتعلق بذلك، مثل كمال المدح والذم، ومن القواعد البلاغية: أن ما هو ثابت مطلقًا، أبلغ مما يعرض له الثبوت في بعض الأحيان[(٢)]، ويدل الاسم ـ أيضًا ـ بواسطة القرينة ودلالة السياق على الدوام ـ وهو إثبات الشيء للشيء إثباتًا دائمًا متصلًا[(٣)] ـ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ [المؤمنون: ٢] فإن مجيء المسند ﴿خَٰشِعُونَ ۝٢﴾ اسمًا يدل على ثبات خشوعهم ودوامه، أي: كون الخشوع خلقًا لهم، بقرينة المقام، وهو المدح[(٤)].

وقول ابن عاشور: **(عند إرادة عدم التقييد.. وإرادة عدم التجدد)** لم ينص فيه صراحة على الدلالة الوضعية للاسم، وإنما اكتفى بالقول إن البليغ يأتي بالمسند اسمًا عند إرادة عدم التقييد بزمن، وإرادة عدم التجدد، وهو في ذلك متابع لصاحب «التلخيص» فإنه قال بعد ذكره لدلالتي الفعل: «وأما كونه اسمًا فلإفادة عدمهما» وعدمهما هو إفادة الدوام المقابل للتقييد بزمن مخصوص، وإفادة مطلق الثبوت المقابل للتجدد[(٥)].

---

(١) «التحرير والتنوير» (٢١/ ٢٢٢). (٢) «التبيان في علم البيان» (ص٥١).
(٣) انظر: «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٧٨).
(٤) انظر: «التحرير والتنوير» (١٨/ ١٠)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٧٨).
(٥) انظر: «شروح التلخيص» (٢/ ٢٩)، «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٧٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَقَوْلُكَ: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» لَا تَعَرُّضَ فِيهِ لِأَكْثَرَ مِنْ إِثْبَاتِ وَصْفِ الِانْطِلَاقِ لَهُ، فَهُوَ شَبِيهٌ حِينَئِذٍ بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الحُدُوثِ، نَحْوُ: زَيْدٌ طَوِيلٌ، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ـ حِكَايَةً عَنِ المُنَافِقِينَ ـ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾﴾ [البقرة: ١٤]، أَشَارُوا إِلَى أَنَّ الِاسْتِهْزَاءَ بِالمُؤْمِنِينَ صِفَةٌ مُلَازِمَةٌ لَهُمْ لَيْسَتْ بِأَمْرٍ حَادِثٍ فِيهِمْ.

قوله: (فَقَوْلُكَ: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» لَا تَعَرُّضَ فِيهِ لِأَكْثَرَ مِنْ إِثْبَاتِ وَصْفِ الِانْطِلَاقِ لَهُ...) هذا مثال لبيان أن المسند إذا كان اسمًا فإنه يدل على الثبوت من غير إفادة التجدد والدوام، مما يؤكد الفرق بينهما.

فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أفدت انطلاقًا ثابتًا؛ كقولك: زيد طويل. وإذا قلت: ينطلق زيد، فقد أفدت انطلاقًا يتجدد، كما لو قلت زيد يطول، تريد به أنه غلام لم يستقر طوله[(١)].

قوله: (مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ـ حِكَايَةً عَنِ المُنَافِقِينَ ـ: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾﴾...) فجاء التعبير عن استهزائهم بالجملة الاسمية المؤكدة بـ(إنَّ) المشددة، إشارة إلى أنه من الصفات الملازمة لهم، وليس أمرًا طارئًا وحادثًا فيهم، وأما خطابهم للمؤمنين فقد جاء بالجملة الفعلية في قوله تعالى قبلها: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ٧٦]؛ لأنهم أظهروا الإيمان وأحدثوه؛ خوفًا ومداراة[(٢)].

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنبياء: ٥٥] فعبروا بالجملة الفعلية في قولهم: ﴿أَجِئْتَنَا﴾ إشارة إلى الحدوث، وكأنهم يقولون: أَحَدَثَ منك مجيء بالحق ولم تكن كذلك؟! وعبروا بالجملة الاسمية ﴿أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّاعِبِينَ ﴿٥٥﴾﴾؛ ليفيدوا الاستمرار والدوام، يعني: أم أنت مستمر في لعبك الذي عهدناه فيك، بخلاف ما لو عبروا بالجملة الفعلية: «أم

---

(١) «خصائص التراكيب» (ص٣٣٢).
(٢) «المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٤٩).

. . . .

لعبت» لأفادت أن اللعب حادث طارئ وأنه كان قبل ذلك جادًّا غير هازل، وهذا غير مراد لهم[(١)].

ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فقد جاء التعبير في الأول بالاسم، وفي الثاني بالفعل؛ لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة مَدُّ الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجيء بما هو طارٍ غيرِ أصلٍ بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات ويكون منهن القبض تارةً بعد تارة كما يكون من السابح[(٢)]، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾ [ص: ١٨، ١٩] لأن التسبيح في وقتين، والطير محشورة دومًا[(٣)].

ومن ذلك قول الشاعر في التمدح بغناهم وجودهم:

لَا يَأْلَفُ الدِّرْهَمَ المَضْرُوبَ صُرَّتُنا   لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنْطَلِقُ[(٤)]

فدل الاسم في قوله: «وهو منطلق» على استمرار الدرهم في الانطلاق دون توقف، وإنما هو منطلق انطلاقًا ثابتًا مستمرًّا، مما يدل على البذل والعطاء، وأن صرتهم لا تألف الدرهم، ولو قال: يمر عليها وهو ينطلق، لكان المعنى أن انطلاقه يتجدد، وهذا يعني أنهم يمسكونه زمانًا، وهذا غير

---

(١) «خصائص التراكيب» (ص٣٣٦).   (٢) «الكشاف» (٤/ ١٣٨).

(٣) «التحرير والتنوير» (٢٩/ ٣٩).

(٤) هذا البيت لجؤية بن النضر، وقيل لغيره، من أربعة أبيات جاءت في «الحماسة»، لأبي تمام (٢/ ٣٦٠)، وفي «الفاضل»، للمبرد (ص٤٢)، وفي «معاهد التنصيص» (١/ ٢٠٧) مع اختلاف يسير في بعض ألفاظها. **والدرهم المضروب**: المسبوك، **والصرة**: بالضم ما يجمع فيه الدراهم. والمشهور نصب (صرتنا) على المفعولية، ولكن الأحسن رفعه على أنه فاعل، ونصب ما قبله على أنه مفعول، ليكون عدم الإلف من جانب الصرة، فيدل على غناهم وإنفاقهم، أما على النصب فيحتمل أن عدم إلف الدرهم صُرَّتَهم لفقرهم، مع أن المقصود التمدح بغناهم وجودهم. «بغية الإيضاح» (١/ ١٨٤).

ثُمَّ مِنْ أَحْوَالِ المُسْنَدِ الفِعْلِيِّ أَنْ يُقَيَّدَ بِالشَّرْطِ عَلَى مَعْنَى أَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِهِ المَذْكُورَةِ مَعَ مَعَانِيهَا فِي كُتُبِ النَّحْوِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِ تَفَاصِيلِهَا فِي هَذَا العِلْمِ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ الغَرَضُ بِبَيَانِ الفَرْقِ بَيْنَ الشَّرْطِ بِـ: «إِنْ» وَالشَّرْطِ بِـ: «إِذَا»؛ لِأَنَّ النُّحَاةَ أَهْمَلُوهُ، ....

مراد[1]، وبعد البيت قوله:

حَتَّى يَصِيْرَ إِلَى نَذْلٍ يُخَلِّدُهُ   يَكَادُ مِنْ صَرِّهِ إِيَّاهُ يَنْمَزِقُ

قوله: (ثُمَّ مِنْ أَحْوَالِ المُسْنَدِ الفِعْلِيِّ أَنْ يُقَيَّدَ بِالشَّرْطِ...) هذا المبحث الثالث من مباحث المسند. وهو تقييد الفعل ـ وهو المسند ـ بالشرط، والتقييد بالشرط يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط، والمراد ـ هنا ـ (إِنْ) و(إذا).

والمراد بالتقييد: ربط الحكم في الجملة بحكم آخر في جملة أخرى، فتكون الجملتان بمثابة جملةٍ واحدة، وتسمى عندئذٍ جملة شرطية، نحو: من احترم الناس احترموه[2].

قوله: (فَلَا فَائِدَةَ فِي ذِكْرِ تَفَاصِيلِهَا فِي هَذَا العِلْمِ) لأنها مسائل لغوية، ليس لها تعلق بعلم البلاغة، مثل الدلالة على الزمان في (متى)، أو المكان في (أين)، أو الحال في (كيفما)، ونحو ذلك.

قوله: (وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ الغَرَضُ بِبَيَانِ الفَرْقِ بَيْنَ الشَّرْطِ بِـ: «إِنْ» وَالشَّرْطِ بِـ: «إِذَا»)؛ أي: وإنما يتعلق غرض البلاغيين بأداتين من أدوات الشرط، وهما: (إِنْ) و(إِذَا)؛ لاختصاصهما بمزايا تعد من وجوه البلاغة، كما سيتبين إن شاء الله.

قوله: (لِأَنَّ النُّحَاةَ أَهْمَلُوهُ)؛ أي: أهملوا الفرق من جهة المعنى، وهذا

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٧٤)، و«خصائص التراكيب» (ص٣٣٣).

(٢) انظر: «البلاغة العربية» (١/ ٤٧١).

فَإِنَّهُمَا مُشْتَرِكَتَانِ فِي الدِّلَالَةِ عَلَى أَصْلِ التَّعْلِيقِ وَالِاسْتِقْبَالِ دُونَ زِيَادَةٍ، لَكِنَّ الغَالِبَ فِي الشَّرْطِ بِـ: «إِنْ» أَنْ يَدُلَّ عَلَى عَدَمِ اليَقِينِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ، سَوَاءٌ كَانَ مُسْتَقْرَبَ الوُقُوعِ لَكِنْ بِلَا جَزْمٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، فَإِنَّ إِيمَانَهُمْ وَتَقْوَاهُمْ وَاقِعَانِ،......................

ليس من وظيفتهم، وإنما وظيفتهم بيان الفرق بينهما من جهة العمل، فهذه جازمة والأخرى غير جازمة، ولذا فالتعبير بـ«أهملوه» ليس بجيد ـ في نظري ـ، ثم إن النحاة ما أهملوه، فقد ذكره الرضي وسيبويه والمبرد وغيرهم[(١)].

قوله: (فَإِنَّهُمَا مُشْتَرِكَتَانِ فِي الدِّلَالَةِ[(٢)] عَلَى أَصْلِ التَّعْلِيقِ وَالِاسْتِقْبَالِ دُونَ زِيَادَةٍ)؛ أي: تشترك (إِنْ) و(إِذَا) في أمرين: تعليق حصول الجزاء على الشرط، والدلالة على الاستقبال دون زيادة على ذلك، نحو: إن تكرمني أكرمْك، وإذا طلعت الشمس جئت إليك. قال تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥].

قوله: (لَكِنَّ الغَالِبَ فِي الشَّرْطِ بِـ: «إِنْ» أَنْ يَدُلَّ عَلَى عَدَمِ اليَقِينِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ) هذا في بيان الفرق بين (إن) و(إذا) الشرطيتين، وهو أن (إن) الشرطية تدل على عدم اليقين بوقوع فعل الشرط، فلا يجزم بوقوعه في المستقبل؛ بل يُتردد في وقوعه، أو يظن عدم وقوعه ويترجح على الوقوع، وقد تأتي في أمر مجزوم بعدم وقوعه؛ لنكتة بلاغية يقتضيها المقام[(٣)]، كما سيأتي.

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ مُسْتَقْرَبَ الوُقُوعِ لَكِنْ بِلَا جَزْمٍ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾، فَإِنَّ إِيمَانَهُمْ وَتَقْوَاهُمْ وَاقِعَانِ) فقد وقع الفعل

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٠)، و«المقتضب» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥)، و«شرح الرضي على الكافية» (٣/ ١٨٥)، و«شرح المفصل» (٩/ ٤)، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١/ ٧٤).

(٢) تقدم الكلام على معناها وضبطها (ص٣٧).

(٣) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٣٦٨)، «علم المعاني»، لفيود (ص١٩٧ ـ ١٩٨).

أَوْ كَانَ مَشْكُوكًا فِي وُقُوعِهِ، ضَعِيفَ الِاحْتِمَالِ؛ كَقَوْلِ المَعَرِّي:

فَإِنْ أَسْتَطِعْ فِي الحَشْرِ آتِكَ زَائِرًا   وَهَيْهَاتَ، لِي يَوْمَ القِيَامَةِ أَشْغَالُ

(تؤمنوا) وما عطف عليه في حيّز الشرط، وإيمانهم وتقواهم واقعان؛ لأن الخطاب معهم، والله يعلم من يؤمن ومن لا يؤمن، وإنما أبرز الكلام في صورة ما لا جزم فيه على طريقة العرب لو تكلموا في مثل هذا المقام، لقصد حث المسلمين على الثبات في الإيمان والتقوى؛ كي يجزم المتكلم بحصولهما منهم[(١)].

قوله: (أَوْ[(٢)] كَانَ مَشْكُوكًا فِي وُقُوعِهِ، ضَعِيفَ الِاحْتِمَالِ؛ كَقَوْلِ المَعَرِّي:

فَإِنْ أَسْتَطِعْ فِي الحَشْرِ آتِكَ زَائِرًا   وَهَيْهَاتَ، لِي يَوْمَ القِيَامَةِ أَشْغَالُ)[(٣)]

فقد استعمل المعري (إِنْ) الشرطية في أمر يُتردد في وقوعه، واحتمال حصوله ضعيف، وهو إتيانه في الحشر لوطنه زائرًا؛ لأنه استعمل لفظة (هَيهاتَ) التي معناها: بَعُدَ كثيرًا جدًّا.

ولم يتضح لي ما ذكر ابن عاشور، والظاهر أن استعمال (إنْ) هنا في أمر يقطع بعدم وقوعه؛ لاستحالته، فهو كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [الزخرف: ٨١]. وذلك لنكتة بلاغية، وهي ـ في الآية ـ

---

(١) ذكر هذا ابن عاشور في حاشية «الموجز» وانظر: «التحرير والتنوير» (٢٦/ ١٣٤).

(٢) قوله: «أو كان» بعد «سواء» أسلوب جائز، والأكثر في الفصيح مجيء الهمزة مع «أم» نحو: سواء أكان مستقرب الوقوع أم كان مشكوكًا في وقوعه. انظر: «في أصول اللغة» (٢/ ٢٢٧)، (٤/ ٧٢٩)، و«النحو الوافي» (٣/ ٥٨٧).

(٣) «سقط الزند» (ص٢٣٣). والضمير في قوله: **(آتِكَ زائرًا)** يعود على الوطن في بيت قبله وهو:

فيا وطني إن فاتني بك سابقٌ   من الدهر فلينعم لساكنك البال

وهيهات: كلمة تستعمل في إبعاد الشيء والإخبار بأنه غير ممكن، وفاعل (هيهات) مضمر، كأنه قال: وهيهات إتياني إياك؛ لأن لي ما يشغلني عنك. انظر: «شروح سقط الزند» القسم الأول (ص١٢٥٨ ـ ١٢٥٩)، و«أصول الإنشاء والخطابة» (ص٦٨)، «معجم أسماء الأفعال» (ص١٣٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَأَمَّا (إِذَا) فَأَصْلُهَا الدِّلَالَةُ عَلَى اليَقِينِ بِوُقُوعِ شَرْطِهَا، نَحْوُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ **الآيَةَ** [النصر: ١]، **هَذَا هُوَ الأَصْلُ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾ [الأعراف: ١٣١]؛ **لِأَنَّ نِعَمَ اللهِ عَلَى العِبَادِ كَثِيرَةٌ والمَصَائِبَ نَادِرَةٌ:**

إرخاء العنان للمعاندين بفرض ذلك المحال، تبكيتًا لهم وتوبيخًا(١).

قوله: (وَأَمَّا (إِذَا) فَأَصْلُهَا الدِّلَالَةَ عَلَى اليَقِينِ بِوُقُوعِ شَرْطِهَا)؛ أي: فعل الشرط، والمراد أنها تستعمل في كل ما يقطع المتكلم بوقوعه في المستقبل، ولذا غلب معها لفظ الماضي، لكونه أقرب إلى القطع، نظرًا إلى اللفظ. قال تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١﴾ [التكوير: ١]، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١﴾ [الانفطار: ١] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، وكل ذلك واقع لا محالة(٢).

قوله: (نَحْوُ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ [النصر: ١])؛ أي: حصل ذلك، ونَصْرُ الله آتٍ لا محالة، قال البيضاوي: «وإنما عبر عن الحصول بالمجيء تجوزًا؛ للإشعار بأن المقدرات متوجهة من الأزل إلى أوقاتها المعيَّنة لها، فتقرب منها شيئًا فشيئًا، وقد قرب النصر من وقته، فكن مترقبًا لوروده مستعدًّا لشكره»(٣).

قوله: (هَذَا هُوَ الأَصْلُ)؛ أي: إن الأصل في (إن): عدم الجزم بوقوع الشرط في المستقبل، والأصل في (إذا): الجزم بوقوع الشرط في المستقبل، قال عبد القاهر: «يجاء بـ(إنْ) فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون، وبـ(إذا) فيما عُلِمَ أنه كائن»(٤).

قوله: (وَقَدْ جَاءَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾...)؛ أي: جاء على الأصل

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٢٥/ ٢٦٣)، «علم المعاني»، لفيود (ص٢٠٩).
(٢) انظر: «المقتضب» (٢/ ٥٤ ـ ٥٥). (٣) «أنوار التنزيل» (٢/ ٥٧٩).
(٤) «دلائل الإعجاز» (ص٦٤).

في (إن) و(إذا) معًا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓۗ﴾ [الأعراف: ١٣١]، فجيء بجانب الحسنة بـ(إذا) الدالة في الغالب على اليقين بوقوع الشرط، أو ما يقرب من اليقين؛ لأن الحسنات وهي النعم كثيرة الحصول، تنتابهم متوالية من صحة وخصب ورخاء، وجيء بجانب السيئة بـ(إن) الدالة في الغالب على التردد في وقوع الشرط وعلى الشك؛ لندرة وقوع السيئات، وهي المكروهات عليهم بالنسبة إلى الحسنات، وفي هذا تعريض بأن نعم الله كانت متكاثرة لديهم، وأنهم معرضون عن الشكر، وتعريض بأن إصابتهم بالسيئات نادرة كالمرض بالنسبة إلى الصحة، والخوف بالنسبة إلى الأمن، وهم يعدون السيئات من جراء موسى عليه السلام ومن معه، فهم في كلتا الحالتين بين كافرين بالنعمة، وظالمين لموسى عليه السلام ومن معه، ولهذا عُرِّفت الحسنة تعريف الجنس بالعهد الذهني؛ أي: جاءتهم الحسنات؛ لأن هذا محبوب لهم مألوف لديهم، ونكرت «سيئة»؛ لندرة وقوعها عليهم، ولأنه شيء غير مألوف حلوله بينهم(١).

ومن الأمثلة ـ أيضًا ـ: قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ فَرِحُواْ بِهَاۖ وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ٣٦﴾ [الروم: ٣٦] فجيء بجانب الرحمة بـ(إذا) للإشارة إلى أن إذاقة الناس قدرًا قليلًا من الرحمة أمر مقطوع به، ولإفادة هذا المعنى نُكِّرت الرحمة؛ لتفيد التقليل، فيكون التقليل أقرب إلى القطع بالوقوع، وجيء بجانب السيئة بـ«إن» لتفيد أن إصابة السيئة لهم أمر غير مقطوع به، وأن الله لا يؤاخذهم دائمًا بما قدمت أيديهم، ولكنه يعفو عن كثير(٢).

ومن اجتماعهما ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ ١٨٠﴾

(١) «التحرير والتنوير» (٩/ ٦٥).
(٢) «خصائص التراكيب» (ص٣٥٩).

﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥].

[البقرة: ١٨٠]، فقد أتت أداة الشرط (إذا) مع الأمر المتيقن ـ وهو حضور الموت ـ و(إن) مع الأمر المشكوك فيه، ـ وهو ترك المال عند الموت ـ؛ لأن الميت قد يترك مالًا وقد لا يترك.

وأما قوله: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ ۝٥١﴾ [فصلت: ٥١] فقد جاءت (إذا) في قوله: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ﴾ [الإسراء: ٨٣]؛ لأن الضمير يعود على المُعرِض المتكبر الذي إذا أنعم الله عليه أعرض ونأى بجانبه؛ أي: أعرض عن شكر الله تعالى وذهب بنفسه وتكبر، ويكون مجيء «إذا» للتنبيه على أنّ مسَّه بالشر مقطوع به؛ ابتلاءً له[1].

قــولــه: (﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]) هذه الآية ليس فيها شاهد بلاغي لهذا الموضوع فيما يظهر؛ لأن المؤلف لم يتكلم على (لو) فيما مضى، وإنما اقتصر على (إن) و(إذا)، والكلام على «لو» في ثنايا أحكام «إنْ» غير مستقيم، فالظاهر أنه جاء بها من جهة المعنى بدلالة السياق، استدلالًا على أن المصائب نادرة، وأن الله لطيف بعباده، ولو يؤاخذ الناس بما كسبوا من الذنوب ما ترك على ظهر الأرض أحدًا حتى الحيوانات غير المكلفة، ولكنه يمهلهم سبحانه وتعالى ولا يهملهم[2].

والبلاغيون يذكرون (لو) في تقييد الفعل بالشرط، وأن الأصل فيها أن يليها الفعل الماضي، وهي تفيد عدم تحقق جملتيها؛ لأنها حرف امتناع لامتناع، نحو: لو اجتهدت لنجحت، فتفيد أن عدم النجاح لعدم الاجتهاد.

وقد تدخل على المضارع كما في الآية الكريمة، ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، فدخلت (لو) على المضارع لغرض بياني، وهو الإشارة إلى أن مدخولها

---

(١) «البرهان في علوم القرآن» (٤/ ٢٠٢).
(٢) انظر: «تفسير ابن سعدي» (ص٦٩٢).

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ «إِنْ» فِي مَقَامِ اليَقِينِ؛ لِتَنْزِيلِ اليَقِينِ مَنْزِلَةَ الشَّكِّ، كَمَا إِذَا كَانَ حَالُ المُخَاطَبِ حَالَ مَنْ يَشُكُّ فِي الأَمْرِ اليَقِينِ؛ ....

يُقصد استمراره وقتًا بعد وقت، وحصوله مرةً بعد أخرى، بمعنى أن ذلك مستمر ما دام الرسول ﷺ فيهم؛ لأن المضارع يفيد الاستمرار والتجدد.

كما جاء دخولها على المضارع في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ٣٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنعام: ٩٣] فقد عُدل عن الماضي إلى المضارع؛ لتنزيل المضارع منزلة الماضي في تحقق الوقوع؛ لأنه كلام الله الذي لا تتخلف أخباره أبدًا.

ويجوز أن يكون الغرض من التعبير بالمضارع في هذه الآيات استحضار الصورة العجيبة، وكثيرًا ما يُعَبَّرُ بالمضارع لهذا الغرض، وهو استحضار الصورة؛ كأنما هي مرئية رأي العين، وهو أكثر تأثيرًا في النفس، وهذا كثير في كتاب الله تعالى[(١)].

قوله: (وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ «إِنْ» فِي مَقَامِ اليَقِينِ) لما ذكر الأصل في استعمال «إن» وهو الشك، واستعمال «إذا» وهو اليقين، ذكر أن كلًّا منهما قد تستعمل في موضع الأخرى على خلاف أصلها؛ لأغراض بلاغية يقتضيها المقام ويستدعيها الحال.

فذكر أن «إنْ» قد تستعمل في مقام اليقين؛ أي: في الشرط المقطوع بوقوعه المجزوم بتحققه.

قوله: (لِتَنْزِيلِ اليَقِينِ مَنْزِلَةَ الشَّكِّ كَمَا إِذَا كَانَ حَالُ المُخَاطَبِ حَالَ مَنْ يَشُكُّ فِي الأَمْرِ اليَقِينِ) هذا الغرض البياني والنكتة البلاغية في استعمال (إنْ) في مقام اليقين بدلًا من (إذا)، وهي تنزيل الأمر المتيقن منزلة الأمر المشكوك فيه، وذلك إذا كان المخاطب لا يجزم بما يجزم به المتكلم، وإنما حاله حال

---

(١) «علم المعاني»، لفيود (ص٢١٤)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص٣٦٥ ـ ٣٦٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

كَقَوْلِ طَرَفَةَ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟!

فَإِنْ كُنْتَ لَا تَسْتَطِيعُ دَفْعَ مَنِيَّتِي فَدَعْنِي أُبَادِرْهَا بِمَا مَلَكَتْ يَدِي

من يشك في الأمر اليقين، فلا يستعمل المتكلم معه (إذا) بناءً على جزم المتكلم، وإنما يستعمل معه (إنْ) بناءً على ما عنده من الشك؛ فيناسبه (إنْ) لا (إذا)؛ لأنها لليقين، و(إنْ) للشك.

قوله: (كَقَوْلِ طَرَفَةَ:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى[(١)]...)

فقد استعمل الشاعر «إنْ» الشرطية الموضوعة للشك وعدم الجزم في مقام اليقين والقطع بوقوع الشرط؛ لنكتة بلاغية وهي عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط، وكونه في نهي الشاعر عن حضور الحرب والانهماك في الملذات بمنزلة من يشك في الموت.

ومعنى البيت: ألا أيها الإنسان الذي يلومني في حضور الحرب، لئلا أُقتل، وفي إنفاق مالي، لئلا أفتقر، هل تخلِّدني إن كففت عنها؟! ينكر على من ينهاه عن ذلك.

يقول: فإن كنت لا تستطيع أن تدفع موتي عني فاتركني أستبق الموت بالتمتع بمالي قبل أن يحرمني منه، يريد أن الموت لا بد منه، فلا معنى للبخل

---

(١) البيتان من معلقة طرفة بن العبد كما في «ديوانه» (ص٢٣)، و«الشعر والشعراء» (١/ ١٩٣)، و«جمهرة أشعار العرب» (١/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩) وفي هذه المصادر اختلاف يسير في بعض الألفاظ.
وقوله: (**أحضر**) يروى بالنصب والرفع؛ فالنصب بأن محذوفة في غير المواضع المعروفة، وسهل ذلك وجودها في آخر البيت، وهذا مذهب الكوفيين. ورواية سيبويه والبصريين بالرفع لعدم الناصب.
وقوله: (**الوغى**) الحرب.
وقوله: (**لا تستطيع دفع منيتي**) الذي في «ديوان طرفة» و«الجمهرة» (**لا تسْطيع**) بدون تاء، وهو الصواب لأجل الوزن العروضي، واسطاع يسطيع لغة في استطاع، وهي أخف منها.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَتُسْتَعْمَلُ «إِذَا» فِي مَقَامِ عَدَمِ اليَقِينِ؛ كَتَصَوُّرِ الأَمْرِ المَحْبُوبِ كَثِيرًا وُقُوعُهُ، لِشِدَّةِ تَعَلُّقِ القَلْبِ بِكَثْرَتِهِ؛ كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ ذَكَّرَنِي ... وَلَوْ تَرَحَّلْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ

وَأَصْلُ المُسْنَدِ التَّأْخِيرُ عَنِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، ....

بالمال وترك الملذات؛ لأنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذل ماله.

قوله: (وَتُسْتَعْمَلُ «إِذَا» فِي مَقَامِ عَدَمِ اليَقِينِ)؛ أي: تستعمل «إذا» في الشرط غير المقطوع بوقوعه الذي لا يجزم بتحققه، على خلاف أصلها.

قوله: (كَتَصَوُّرِ الأَمْرِ المَحْبُوبِ كَثِيرًا وُقُوعُهُ، لِشِدَّةِ تَعَلُّقِ القَلْبِ بِكَثْرَتِهِ)؛ أي: تستعمل (إذا) بدلًا من (إنْ) في مقام تصور الأمر المحبوب للنفس ـ الذي يُرغب في وقوعه ـ واقعًا، وإن كان لا يجزم بحصوله، وذلك لشدة تعلق القلب به وبكثرته.

قوله: (كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

إِذَا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُرْقُ ذَكَّرَنِي ... وَلَوْ تَرَحَّلْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارِ)[(١)]

فتغنِّي الحمام لا يجزم بوقوعه، فكان الأصل أن يأتي بـ«إن» الدالة على الشك، لكن لشدة تعلق القلب بكثرته عبر عنه بـ«إذا»، تنزيلًا للشيء الذي لا يجزم بوقوعه منزلة اليقين المقطوع به.

قوله: (وَأَصْلُ المُسْنَدِ التَّأْخِيرُ عَنِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ) هذا المبحث الرابع من مباحث المسند وهو تقديمه وتأخيره، والأصل في المسند أن يكون مؤخرًا عن

---

(١) هذا البيت جاء في «ديوان النابغة» (ص٢١) من قصيدة عَدَّها أبو زيد القرشي في «الجمهرة» (١/ ٣٠٩) إحدى المعلقات في الجاهلية، وقد تعددت الروايات في بعض ألفاظ هذا البيت.
وقوله: **(الورق)** جمع ورقاء، وهي الحمامة التي يميل لونها إلى الخضرة.
وقوله: **(أمَّ عمار)** بالنصب مفعول ذكرني، وما بينهما اعتراض، وفي «شرح التسهيل»، لابن عقيل (١/ ٤٣٩) أنه منصوب بفعل محذوف؛ أي: ذكرت أمَّ عمار؛ لأن التهييج سبب التذكر وباعث عليه. وانظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ١٥٥).

وَقَدْ يُقَدَّمُ لِيُفِيدَ تَقْدِيمُهُ قَصْرَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المُسْنَدِ، نَحْوُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؛ أَيْ: إِنَّ عَدَمَ الغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الكَوْنِ فِي خَمْرِ الجَنَّةِ ـ وَسَيَأْتِي فِي القَصْرِ ـ.

المسند إليه، نحو: خالد قادم؛ لأن ذكر المسند إليه أهم؛ لكونه محكومًا عليه ـ كما تقدم ـ وهذا في الجملة الاسمية، لكن إذا اقتضى الحال تقديمه فإنه يقدم، أما في الجملة الفعلية فإن المسند ـ وهو الفعل ـ يتقدم على المسند إليه ـ وهو الفاعل ـ، نحو: حضر الضيف؛ لوجوب تقدم العامل على المعمول.

قوله: (وَقَدْ يُقَدَّمُ لِيُفِيدَ تَقْدِيمُهُ قَصْرَ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المُسْنَدِ) هذا من أغراض تقديم المسند على المسند إليه، وهو إفادة القصر؛ أي: تخصيص المسند المتقدم بالمسند إليه المتأخر، وهذا التخصيص يتضمن إثبات الحكم للمحكوم عليه ونفيه عما عداه.

قوله: (نَحْوُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[1]؛ أَيْ: إِنَّ عَدَمَ الغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الكَوْنِ فِي خَمْرِ الجَنَّةِ) ففيها تقديم المسند «فيها» على المسند إليه المبتدأ «غول» لإفادة التخصيص وهو أن عدم الغول مقصور على خمر الجنة، وأن خمر الجنة لا تغتال العقول كما تغتالها خمور الدنيا وتذهب بها، ولو قال: لا غولَ فيها، لأفاد نفي الغول عنها فقط من غير أن يتعرض لخمر الدنيا.

ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١] ففي الآية تقديم المسند، وهو الجار والمجرور في الموضعين على المبتدأ، لإفادة معنى الاختصاص؛ أي: اختصاص الملك والحمد بالله تعالى؛ لأن الملك والحمد على الحقيقة له؛ لأنه الخالق لكل شيء المبدئ له القائم به المهيمن عليه، وكذلك الحمد؛ لأن أصول النعم وفروعها منه، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

قوله: (وَسَيَأْتِي فِي القَصْرِ)؛ أي: سيأتي ذكر التقديم في باب القصر؛ لأنه من طرقه، وهو تقديم ما حقه التأخير.

---

(١) وهو ما يغتال العقول فيذهب بها.

وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ العَرَبِ تَقْدِيمُ أَسْمَاءِ الأَعْدَادِ عِنْدَ قَصْدِ جَمْعِ أَشْيَاءَ؛ لِيُفِيدَ التَّقْدِيمُ تَشْوِيقًا لِلْمَعْدُودِ، نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ بِظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ...» إِلَخ، وَنَحْوُ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ...»........

قوله: (وَقَدْ شَاعَ عِنْدَ العَرَبِ تَقْدِيمُ أَسْمَاءِ الأَعْدَادِ عِنْدَ قَصْدِ جَمْعِ أَشْيَاءَ؛ لِيُفِيدَ التَّقْدِيمُ تَشْوِيقًا لِلْمَعْدُودِ) هذا غرض آخر من أغراض تقديم المسند، وهو التشويق لذكر المسند إليه، ومن صور التشويق ذكر العدد مجملًا ثم يفصل، ليحصل بذلك التشويق لذكر المعدود، وهو المسند إليه المؤخر.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ بِظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ...»)[(١)] فـ«سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ»: خبر مقدم، وقوله: «إِمَامٌ عَادِلٌ» مبتدأ مؤخر، فقد قدم المسند «سَبْعَةٌ» الدال على العدد؛ ليحصل التشويق للمسند إليه الذي فيه تفصيل هؤلاء السبعة وما حازوه من التشريف والتكريم، ومما زاد من بلاغة التشويق في هذا الحديث **أمور ثلاثة**:

١ ـ أنه كلام من لا ينطق عن الهوى، فالخبر الذي سيرد مؤكد الوقوع.

٢ ـ عظمة الأمر الذي تحدث عنه الحديث، وهو الاستظلال في ظلِّ الله تعالى يوم القيامة، يوم لا ظلَّ إلا ظله.

٣ ـ أن حسن هذا الأسلوب جاء من طول الفاصل حتى يزداد السامع تشوقًا إلى ذكر المسند إليه[(٢)].

قوله: (وَنَحْوُ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ»)[(٣)] تمامه: «**خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

فـ«كَلِمَتَانِ» خبر مقدم، وهو المسند، **وقوله**: «سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم» مبتدأ مؤخر، وهو المسند إليه، ففي التقديم التشويق لذكر المسند إليه؛

---

(١) رواه البخاري (٦٦٠)، ومسلم (١٠٣١) بلفظ: «سبعة يظلهم الله في ظله...».

(٢) «مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية» عدد (٨) (ص٤٩٢).

(٣) رواه البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَنَحْوُ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ وُهَيْبٍ فِي مَدْحِ الـمُعْتَصِمِ العَبَّاسِيِّ:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ

لكون المسند اشتمل على وصف، وهو **قوله**: «حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ» وما بعده.

وذكر العدد ثم تفصيله كثير في كلام النبي ﷺ، والتفصيل بعد الإجمال من مقاصد البلغاء، وذلك لما تقدم من أن ذلك يزيد المعنى تمكنًا في الذهن؛ لأن المعنى إذا ألقي على سبيل الإجمال تشوفت النفس إلى إيضاحه وبيانه، فإذا تَمَّ لها ذلك تمكن فيها، وكان شعورها به أتم، ولذتها بالعلم به أكمل(١).

ومن ذلك قوله ﷺ: «**أربعٌ في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة**»(٢)، وقوله ﷺ: «**ثلاث من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقى في النار**»(٣).

قوله: (وَنَحْوُ قَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ وُهَيْبٍ(٤) فِي مَدْحِ المُعْتَصِمِ العَبَّاسِيِّ:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا ... شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ)(٥)

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٢١٠). (٢) رواه مسلم (٩٣٤).

(٣) رواه البخاري (١٦)، ومسلم (٦٧). وانظر: فهارس «جامع الأصول» (١/ ٥٢، ١٠٧، ٥٨٢).

(٤) هو: محمد بن وهيب الحميري أبو جعفر، شاعر مطبوع مكثر من شعراء الدولة العباسية، أصله من البصرة عاش في بغداد، وكان يتشيع، ويتكسب بالمديح، مدح المأمون والمعتصم، توفي قريبًا من سنة (٢٢٥). «معاهد التنصيص» (١/ ٢٢٠)، و«الأعلام» (٧/ ٣٥٩).

وأما المعتصم فهو محمد بن هارون الرشيد بن المهدي بن المنصور أبو إسحاق، من أعاظم خلفاء الدولة العباسية، بويع بالخلافة سنة (٢١٨هـ)، فتح عمورية من بلاد الروم الشرقية في خبر مشهور، كان حميد السيرة، فيه شجاعة، مدة خلافته ثمان سنين وثمانية أشهر، توفي سنة (٢٢٧هـ). «فوات الوفيات» (٤/ ٤٨)، و«الأعلام» (٧/ ٣٥١).

(٥) هذا البيت مع أبيات أخرى في «معاهد التنصيص» (١/ ٢١٥) وجاء في «الأغاني» (١٧/ ١٤٢) بلفظ: «ببهجتهم».

وَهَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَكُنِ التَّقْدِيمُ لِسَبَبٍ يُحَتِّمُ التَّقْدِيمَ فِي النَّحْوِ: مِثْلُ: تَقْدِيمِ أَدَوَاتِ الصَّدْرِ فِي نَحْوِ: كَيْفَ أَنْتَ؟ وَأَيْنَ اللِّقَاءُ؟ وَمَتَى الظَّعَنُ؟

فقدم المسند (ثَلَاثَةٌ) على المسند إليه (شَمْسُ الضُّحَى) وما بعده؛ تشويقًا لذكر المسند إليه، لكون المسند اشتمل على وصفٍ يشوِّق النفس إلى ذكر المسند إليه، والأصل: شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها، وهذا ـ كما رأيت ـ على إعراب «ثَلَاثَةٌ» خبرًا مقدمًا، فإن أُعرب مبتدأ صار شاهدًا لتقديم المسند إليه.

ومن أمثلة تقديم المسند قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [يوسف: ٧٨] فقد قدم المسند وهو الجار والمجرور، لتشويق السامع إلى معرفة المسند إليه ﴿أَبًا﴾ وفي هذا شَدُّ انتباه وحرصٌ على إيصال الخبر إلى ذهن السامع بدقة متناهية، ثم جاء المسند إليه اسمًا نكرة ﴿أَبًا﴾ ولك أن تتخيل ماذا سيجول في ذهن المخاطب من تساؤلات عن صفة ذلك الأب، ثم وصف بأنه شيخ، وفي ذلك مدعاة لقبول الخبر والقناعة بالمطلوب، ولكن حرصًا منهم في استعطاف المخاطب، وترقيق قلبه، أضافوا إليه وصفًا آخر ﴿كَبِيرًا﴾ ومع أن كلمة (شيخ) قد تغني عن كلمة (كبير) لإيحائها بمعناها إلا أنها قد توحي بمعنى آخر، فأكدوا مرادهم بكلمة (كبير)[(١)].

قوله: (وَهَذَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَكُنِ التَّقْدِيمُ لِسَبَبٍ يُحَتِّمُ التَّقْدِيمَ فِي النَّحْوِ)؛ أي: وهذا التقديم الجائز مشروطٌ بأن لا يوجد سبب يوجب التقديم، فإن وجد ما يوجب التقديم صار واجبًا، وقد ذكر منه ابن عاشور نوعين:

قوله: (مِثْلُ: تَقْدِيمِ أَدَوَاتِ الصَّدْرِ فِي نَحْوِ: كَيْفَ أَنْتَ؟ وَأَيْنَ اللِّقَاءُ؟ وَمَتَى الظَّعَنُ؟) هذا النوع الأول مما يوجب تقديم المسند، وهو أن يكون من الألفاظ التي لها الصدارة في اللغة العربية مثل: أسماء الاستفهام، والشرط وغيرهما.

---

(١) «مجلة العلوم العربية» عدد (١٧) (ص١٦٤).

أَوْ: لِسَبَبٍ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَفْظِيٌّ لَا غَرَضَ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّفْظِ، مِثْلُ: التَّقْدِيمِ لِأَجْلِ السَّجْعِ؛ كَقَوْلِ الحَرِيرِيِّ فِي المَقَامَةِ الأُوْلَى:

«فَإِذَا هُوَ مُثَافِنٌ لِتِلْمِيذٍ * عَلَى خُبْزٍ سَمِيذٍ * وَعِجْلٍ حَنِيذٍ * وَقُبَالَتَهُمَا خَابِيَةُ نَبِيذٍ»

مثال ذلك: (كَيْفَ أَنْتَ؟) فـ(كَيْفَ) خبر مقدم وجوبًا، وهو المسند، و(أَنْتَ) مبتدأ مؤخر، وهو المسند إليه، ومثله ما بعده.

والظَّعْنُ: بفتحتين، ويُسَكَّن، هو الارتحال[1].

قوله: (أَوْ: لِسَبَبٍ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَفْظِيٌّ لَا غَرَضَ فِيهِ لِغَيْرِ اللَّفْظِ، مِثْلُ: التَّقْدِيمِ لِأَجْلِ السَّجْعِ) هذا النوع الثاني، وهو وجوب تقديم المسند لسبب لفظي، وهو السجع.

قوله: (كَقَوْلِ الحَرِيرِيِّ فِي المَقَامَةِ[2] الأُوْلَى:

«فَإِذَا هُوَ مُثَافِنٌ لِتِلْمِيذٍ * عَلَى خُبْزٍ سَمِيذٍ * وَعِجْلٍ حَنِيذٍ * وَقُبَالَتَهُمَا خَابِيَةُ نَبِيذٍ[3]»...)

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٣٥/ ٣٦٢)، و«التفسير البسيط» (١٣/ ١٥٥).

(٢) **المقامة**: نوع من القصص القصيرة تعتمد على الخيال في تأليف حوادثها، وترمي إلى غايات مختلفة، في أسلوب مسجوع، اشتهر بها من القدامى الهمذاني، والحريري، تظهر فيها الشواهد الشعرية والأمثال والحكم، وفيها ما يدل على التبحر في العربية وأسرارها.
انظر: «تاريخ الأدب العربي» للزيات (ص٤٥٨)، «المعجم الأدبي» (ص٢٦٠).

(٣) «مقامات الحريري» الأولى (ص١٢) والذي في المقامة: «فوجدته مثافنًا»، وفي نسخة: «محاذيًا»، وقوله: «وعجل» الذي في المقامة: «وجَدْي». والخابية: وعاء الماء الذي يحفظ فيه. وقوله: **(مثافن)**؛ أي: مجالس من ثافنه: جالسه، وأصل الثفنة: الركبة، كأنك ألصقت ثفنة ركبتك بثفنة ركبته.
وقوله: **(سميذ)** بالذال هو السميد بالدال، وهو خبز الحُوّارى ـ بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الراء ـ وهو الدقيق الأبيض، وهو لباب الدقيق. وقوله: **(عجل حنيذ)**؛ بمعنى: محنوذ؛ أي: مشوي. انظر: «تاج العروس» (٣٤/ ٣٣٢) (١١/ ١٠٤)، «المعجم الوسيط» (ص٢١٣).

فَتَقْدِيمُ قَوْلِهِ: «قُبَالَتَهُمَا» عَلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ لِقَصْدِ السَّجْعِ، إِذْ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى القَصْرِ.

وَأَصْلُ المُسْنَدِ التَّنْكِيرُ، وَقَدْ يُعَرَّفُ لِأَغْرَاضٍ أَهَمُّهَا إِفَادَةُ القَصْرِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِهِ.

فقوله: (قُبَالَتَهُمَا) ـ بمعنى تجاههما ـ خبر مقدم، وهو المسند، ونصبه على الظرفية المكانية، و(خَابِيَةُ نَبِيذٍ) مبتدأ مؤخر، وهو المسند إليه، وهذا التقديم لأجل السجع؛ لتتوافق هذه الجملة الأخيرة مع ما قبلها، بخلاف ما لو قال: (وخابية نبيذ قبالتهما) فإنه يفوت السجع.

قوله: (إِذْ لَا يَحْتَمِلُ مَعْنَى القَصْرِ)؛ أي: لأنه لا فائدة من التقديم لأجل القصر في مثل هذا الأسلوب، فيكون التقديم لقصد السجع، وهو أمرٌ له قدره في المقامات.

قوله: (وَأَصْلُ المُسْنَدِ التَّنْكِيرُ) هذا المبحث الخامس من مباحث المسند، وهو تعريفه وتنكيره، والأصل في المسند أن يكون نكرة، لا سيما إذا كان خبرًا؛ لأنه لا موجب لتعريفه، فيجوز أن يكون مجهولًا للمخاطب، نحو: محمد كاتب.

والنكرة يفهم منها ذات المعين فحسب، ولا يفهم منها كونه معلومًا للسامع، والمعرفة يفهم منها ذات المعين وكونه معلومًا للسامع[(١)]. وتقدم هذا عند الكلام على تعريف المسند إليه.

قوله: (وَقَدْ يُعَرَّفُ لِأَغْرَاضٍ أَهَمُّهَا إِفَادَةُ القَصْرِ...)؛ أي: قد يؤتى بالمسند معرفة على خلاف الأصل، لأغراض بلاغية، تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وأهمها إفادة القصر، وهو اختصاص المسند بالمسند إليه،

---

(١) «علوم البلاغة» (ص١١٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

وذلك إذا كان تعريف المسند بـ(أل) الجنسية، مثل: أنت الخطيب، إذا لم يكن هناك خطيب سواه، أو يوجد خطيب، ولكن المخاطب أكمل منه في هذه الصفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٦٨﴾ [طه: ٦٧ ـ ٦٨]، فقد أتى المسند (الأعلى) معرفًا بـ(أل) لإفادة الاختصاص؛ أي: أنت الأعلى لا هم[١].

وسيأتي في باب القصر أن تعريف المسند بـ(أل) الجنسية طريقٌ من طرق القصر الاصطلاحية المفيد للتخصيص.

ومن تعريف المسند: مجيئه اسمًا موصولًا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝٧٨﴾ [المؤمنون: ٧٨]، فقد جاء المسند معرفة وهو الاسم الموصول ليدل على الاختصاص، كما أن فيه إشارة إلى أن أمر إنشاء السمع والأبصار ذلك الأمر الذي تُشغل به النفوس أو ينبغي أن تُشغل به مختص به سبحانه، ولو قال: (هو أنشأ لكم السمع والأبصار والأفئدة)، لخلا التعبير من هذه الإشارة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى ذَرَأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ۝٧٩﴾ [المؤمنون: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَۖ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ۝٣٣﴾ [الأنبياء: ٣٣][٢].

ومن تعريف المسند ـ أيضًا ـ: مجيئه مضافًا، لغرض التعظيم والتشريف، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةًۖ﴾ [الأعراف: ٧٣]، فقد جاء المسند وهو الخبر ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ مضافًا إلى اسم الله تعالى؛ فاكتسب بذلك تعظيمًا وتشريفًا؛ لأن المضاف إلى العظيم يعظم بالإضافة إليه[٣].

(١) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٣٤١).
(٢) المصدر السابق.
(٣) «الكشاف» (٣/ ١٣٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

والمسند الذي يؤتى به معرفة هو ما كان في جملة اسمية مؤلفة من مسند ومسند إليه، كما تقدم، وأما إذا كان المسند فعلًا كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ﴾ [الإسراء: ٨١] فلا كلام في تعريفه ولا تنكيره.

وأما حذف المسند فإن ابن عاشور لم يتعرض له، وقد يكون اكتفى بذكر حذف المسند إليه، لما بينهما من التشابه. والمسند لا يحذف ـ خبرًا كان أم فعلًا ـ إلا إذا دل عليه دليل، شأنه شأن غيره من مواطن الحذف، وحذف المسند مثل حذف المسند إليه ينطوي على أسرار ولطائف بلاغية لا يمكن الإحاطة بها؛ لأنها دقائق تكمن وراء العبارات والصيغ، لا يدركها إلا المتأمل الواعي، والحذف أحد نوعي الإيجاز، وهو إيجاز الحذف الذي يتم فيه تحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

وحذف الفعل كثير في القرآن، حتى صار الإضمار بمنزلة الإظهار في جُلها، وإذا دل على الحذف دليل جاء الاكتفاء بما يدل على المعنى[(١)].

ومن أغراض حذف المسند إرادة التعميم؛ لما في الذكر من إيهام التخصيص، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾﴾ [الشمس: ١٣]، فقد حذف الفعل في هذه الآية الكريمة من باب التحذير، إشارة ـ والله أعلم ـ إلى أن هذا المفعول المذكور منهي عن المساس به بأي نوع من أنواع الأذى، ففي حذف الفعل تعميم، لا يتأتى لو ذكر فعل بعينه، مثل: ذروا، احذروا، اجتنبوا[(٢)].

ومن مواضع حذف المسند أن يقع جوابًا لسؤال، ويقدَّر في كل سؤال ما يناسبه من الجواب حسب السياق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ

---

(١) انظر: «عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ٢١٥).

(٢) «من بلاغة القرآن» (ص١٢١)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص٥٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾ [العنكبوت: ٦١]، فقد حذف المسند والتقدير: ليقولن خلقهن الله، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [العنكبوت: ٦٣] والتقدير: ليقولن نزَّله الله، ومن الأدلة على هذا التقدير ظهوره في بعض المواضع من القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف: ٩]، وذكر الفعل في هذا الموضع يفيد التوكيد.

والسرُّ ـ والله أعلم ـ في هذا الحذف أن يكون في ذكر الفاعل إسراع بذكر المسؤول عنه، بعد أن فهمت النفس الفعل المسؤول عنه، واستقر أمره في الفؤاد(١).

ومن حذف المسند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]، فقد حذف فعل الغسل المتعلق بالرجلين، اختصارًا للكلام؛ لأن المعطوف والمعطوف عليه إذا كان فعلاهما من جنس واحد اكتفي بذكر أحد النوعين، والسر في حذف فعل الغسل وذكر المسح على الرجلين ـ والله أعلم ـ التنبيه على قلة صَبِّ الماء على الرجل؛ لأن السرف يُعتاد فيهما كثيرًا(٢).

---

(١) «من بلاغة القرآن» (ص١٢١)، و«عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ٢١٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٩٧)، و«منهاج السُّنَّة» (٤/ ١٧٤)، و«البحث البلاغي عند ابن تيمية» (ص١٣٤ ـ ١٣٥).

عَوَارِضُ أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الفِعْلِ

وَهِيَ: المَفَاعِيلُ، وَالظُّرُوفُ، وَالمَجْرُورَاتُ، وَالحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ.

وَأَهَمُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضُ البَلِيغِ هُوَ أَحْوَالُ المَفَاعِيلِ، وَخَاصَّةً المَفْعُولَ بِهِ؛ فَإِنَّهُ الَّذِي تَعْرِضُ لَهُ أَحْكَامُ الحَذْفِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ المَفَاعِيلِ؛

قوله: (عَوَارِضُ أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الفِعْلِ) هذا الباب الرابع من أبواب علم المعاني، وهو جزء من مباحث المسند؛ لأن الفعل من أنواع المسند، كما تقدم، لكنه أُفرد في عنوان مستقل، لما يتعلق به من مباحث بلاغية، كما سيتبين إن شاء الله. و(متعلِّقات) بكسر اللام وفتحها، والكسر أظهر؛ لأن المفاعيل ونحوها متعلِّقة بالفعل، والفعل متعلَّق به[(١)].

قوله: (وَهِيَ: المَفَاعِيلُ، وَالظُّرُوفُ، وَالمَجْرُورَاتُ، وَالحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ)؛ أي: في اصطلاح النحاة.

قوله: (وَأَهَمُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضُ البَلِيغِ هُوَ أَحْوَالُ المَفَاعِيلِ، وَخَاصَّةً المَفْعُولَ بِهِ)؛ أي: إن أهم غرض للبليغ في هذا الباب هو ما يتعلق بأحوال المفاعيل دون غيرها من متعلقات الفعل المذكورة، وأهم ذلك ما يتعلق بالمفعول به، وأما غير المفعول به من بقية المفاعيل كالمفعول لأجله والمفعول المطلق فلا غرض فيها للبليغ، إذ لا يتعلق بها مباحث بلاغية غالبًا، وإلا فما من كلمة في القرآن إلا وهي بليغة في سياقها.

قوله: (فَإِنَّهُ الَّذِي تَعْرِضُ لَهُ أَحْكَامُ الحَذْفِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ المَفَاعِيلِ)؛ أي: إنما خُصَّ الكلام في المفعول به لأنه هو الذي تعرض له أحكام

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (١/ ١١٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُذْكَرْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَحْذُوفٌ؛ إِذِ الفِعْلُ المُتَعَدِّي يَطْلُبُ مَفْعُولَهُ طَلَبًا ذَاتِيًّا نَاشِئًا عَنْ وَضْعِ مَعْنَى الفِعْلِ المُتَعَدِّي، فَإِنَّ الفِعْلَ اللَّازِمَ وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى حَدَثٍ صَادِرٍ مِنْ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ، وَالفِعْلُ المُتَعَدِّي وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى حَدَثٍ صَادِرٍ مِنْ ذَاتٍ وَمُتَعَلِّقٍ بِأُخْرَى.

الحذف، وكذا التقديم؛ لقربه من الفاعل الذي هو المسند إليه، ولكثرة حذفه كثرة شائعة دون غيره من المفاعيل.

قوله: (**لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُذْكَرْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَحْذُوفٌ...**) هذا في بيان وجه تخصيص الحذف في المفعول به دون غيره من المفاعيل، وأن المفعول به إذا لم يذكر في الكلام فإنه يكون محذوفًا، وذلك لأن المفعول به هو أحد معمولات الفعل ومكملاته، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل، بمعنى أن الفعل واقع على المفعول به وُقُوعَ تَعَلُّقٍ بما لا يعقل إلا به، فهو محل فعل الفاعل، وهذا مراد ابن عاشور بقوله: «**إِذِ الفِعْلُ المُتَعَدِّي يَطْلُبُ مَفْعُولَهُ طَلَبًا ذَاتِيًّا نَاشِئًا عَنْ وَضْعِ مَعْنَى الفِعْلِ المُتَعَدِّي**»[١].

قوله: (**فَإِنَّ الفِعْلَ اللَّازِمَ وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى حَدَثٍ صَادِرٍ مِنْ ذَاتٍ وَاحِدَةٍ...**) هذا في بيان الفرق بين الفعل المتعدي واللازم، وذلك أن الفعل اللازم وضع ليدل على حدث صادر من ذات واحدة، فأثره لا يتعدى فاعله، ولا يتجاوزه إلى غيره، فإذا قلت: جلس زيد، خرج خالد، فالجلوس والخروج حدث مختص بالفاعل لا ينتقل إلى غيره ما دام لازمًا، وعليه فهو محتاج إلى الفاعل، ولا يحتاج إلى المفعول به؛ لأنه لا يخرج عن فاعله بحيث يحتاج إلى مفعولٍ يقع عليه.

وأما الفعل المتعدي فقد وُضِعَ ليدل على حدث صادر من ذات ومتعلق بذات أخرى، فأثره تعدى الفاعل وجاوزه إلى المفعول به، فإذا قلت: أكرم خالد عليًّا، فالإكرام حدث صادر من ذات وهي «خالد»، ومتعلق بذات أخرى وهي «علي».

---

(١) انظر: «معجم المصطلحات النحوية» (ص١٧٧).

أَمَّا بَقِيَّةُ المَفَاعِيلِ، فَإِنَّهَا إِذَا لَمْ تُذْكَرْ لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ ذِكْرَهَا ثُمَّ حَذَفَهَا، وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ التَّقْدِيمِ إِنَّمَا تَغْلِبُ مُرَاعَاتُهَا فِي المَفْعُولِ بِهِ.

فَإِذَا لَمْ يُذْكَرِ المَفْعُولُ بِهِ مَعَ فِعْلِهِ المُتَعَدِّي إِلَيْهِ، ....

ولذا سمي هذا الفعل متعدِّيًا، ويسمى ـ أيضًا ـ «الفعل الواقع» لوقوعه على المفعول به و«الفعل المُجَاوِز»؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به[(١)].

قوله: (**أَمَّا بَقِيَّةُ المَفَاعِيلِ، فَإِنَّهَا إِذَا لَمْ تُذْكَرْ لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُتَكَلِّمَ قَصَدَ ذِكْرَهَا ثُمَّ حَذَفَهَا**)؛ أي: إن بقية المفاعيل وهي المفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول معه إذا لم تذكر مع أفعالها في سياق الكلام فإنه لا يوجد دليل على أن المتكلم قصد ذكرها ثم حذفها من الكلام، بحيث إن القارئ أو السامع يبحث عن حذفها. فإذا قلت: قرأت، فليس فيه ما يدل على أنك تريد قرأت قراءة، ثم حذفت هذا المصدر، وإذا قلت: صليت، لم يفهم أن المراد خلف المقام مثلًا، ثم حذفت المفعول فيه.

قوله: (**وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ التَّقْدِيمِ إِنَّمَا تَغْلِبُ مُرَاعَاتُهَا فِي المَفْعُولِ بِهِ**)؛ أي: ومثل أحكام الحذف أحكام التقديم، فإنها تغلب مراعاتها والنظر في أسبابها بالنسبة للمفعول به دون غيره من المفاعيل، فلا غرض للبليغ في البحث في تقديمها، وسيأتي الكلام على تقديم المفعول به بعد الكلام على حذفه إن شاء الله تعالى.

قوله: (**فَإِذَا لَمْ يُذْكَرِ المَفْعُولُ بِهِ مَعَ فِعْلِهِ المُتَعَدِّي إِلَيْهِ...**)؛ أي: إذا لم يذكر المفعول به في سياق الكلام عَلِمْنَا أنه محذوف، فيبقى البحث في حذفه وسِرِّ حذفه. وقد ذكر ابن عاشور أنه لا يخلو من أمرين: إما أن توجد

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٥٣)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٢١٧)، و«جامع الدروس العربية» (١/ ٢٤، ٣٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَلَمْ تَكُنْ قَرِينَةٌ عَلَى تَقْدِيرِهِ فَحَذْفُهُ حِينَئِذٍ قَدْ يَكُونُ لِإظْهَارِ أَنْ لَا غَرَضَ بِتَعْلِيقِ ذَلِكَ الفَعْلِ بِمَفْعُولِهِ، فَيُنَزَّلُ الفِعْلُ حِينَئِذٍ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ، بِحَيْثُ يَكُونُ النُّطْقُ بِهِ لَيْسَ إِلَّا لِقَصْدِ الدِّلَالَةِ عَلَى أَصْلِ مَعْنَاهُ الحَدَثِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدِ المُتَكَلِّمُ فِعْلًا آخَرَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ المَعْنَى، أَوْ لَمْ يَسْتَحْضِرْهُ، ....

قرينة على تقديره أو لا، فإن وجدت قرينة فهو مقدَّر ومَنْوي، فيكون قد حذف وهو مقصود، وحينئذٍ يصير كالمذكور بسبب القرينة، وحذفه لغرض، كما سيأتي، وإن لم توجد قرينة فهو محذوف معرض عنه البتة، لعدم تعلق الغرض بذكره، وعلى هذا فيكون الفعل المتعدي مُنَزّلًا منزلة الفعل اللازم؛ لأن الغرض هو الإخبار بفعل الفاعل، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة.

قوله: (فَإِذَا لَمْ يُذْكَرِ المَفْعُولُ بِهِ... فَحَذْفُهُ حِينَئِذٍ قَدْ يَكُونُ لِإظْهَارِ أَنْ لَا غَرَضَ بِتَعْلِيقِ ذَلِكَ الفَعْلِ بِمَفْعُولِهِ)؛ أي: إذا لم توجد قرينة تدل على أن المفعول قد حُذف، فإن حذفه حينئذٍ قد يكون لمجرد إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه دون أي قصد لتعليق الفعل بمفعول أصلًا؛ لعدم تعلق الغرض بمفعول معين، وقد يكون حذفه لقصد التعميم، كما سيأتي[(١)].

قوله: (فَيُنَزَّلُ الفِعْلُ حِينَئِذٍ مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ)؛ أي: فينزل الفعل المتعدي الذي لم يذكر مفعوله منزلة الفعل اللازم في عدم حاجته للمفعول، فلا يذكر له مفعول؛ لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول، فإذا قيل: فلان يعطي؛ فالمراد: إثبات المعنى الذي اشتق منه الفعل وهو الإعطاء، وكان هذا خطابًا لمن يجهل إعطاءه، وإذا قيل: فلان يعطي الدنانير، كان هذا لمن يعلم إعطاءه ويجهل أنه يعطي الدنانير، لكن يضيع الغرض الذي هو إثبات الإعطاء؛ إذ ينصرف الذهن إلى نوع المعطى لا إلى جنس الإعطاء، وقد يفهم من ذلك أنه يعطي الدنانير خصوصًا دون غيرها[(٢)].

---

(١) انظر: «البرهان» (٣/ ١٦٢ ـ ١٧٥)، و«مغني اللبيب» (٦/ ٣٥٥).

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٥٤ ـ ١٥٥)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٢٢٢).

فَحِينَئِذٍ لَا يُقَدَّرُ لِذَلِكَ الفِعْلِ مَفْعُولٌ، نَحْوُ: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾ [الزمر: ٩].

قوله: (بِحَيْثُ يَكُونُ النُّطْقُ بِهِ لَيْسَ إِلَّا لِقَصْدِ الدِّلَالَةِ عَلَى أَصْلِ مَعْنَاهُ الحَدَثِيِّ. . .)؛ أي: فإذا نُزل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم تبيَّن أن غرض المتكلم من النطق به الدلالة على أصل معناه الحدثي، وهو الإخبار عن مجرد وقوع الحدث وحصوله، دون التقييد بذكر مفعوله الذي وقع عليه، فتقول: أكرم محمد، كتب خالد. إذا كان القصد الإخبار عن حصول الإكرام ووجود الكتابة، بغض النظر عمن وقع عليه الإكرام وعن الشيء المكتوب، لغرض معين.

قوله: (فَحِينَئِذٍ لَا يُقَدَّرُ لِذَلِكَ الفِعْلِ مَفْعُولٌ) لأن القصد من حذفه مجرد إسناد الفعل إلى الفاعل، وإرادة وقوع نفس الفعل فقط، من غير قصد تعلقه بمفعول معين، وعليه فهو مُنزَّل منزلة الفعل اللازم، ويكون المحذوف نسيًا منسيًّا، كما ينسى الفاعل ولا يقدر عند بناء الفعل لما لم يسم فاعله.

ويرى بعض العلماء أن هذا لا يُعَدُّ من الحذف؛ إذ لا حذف فيه بالكلية، ففي قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾ [البقرة: ١٨٧]، لم يرد طلب الأكل من معين حتى يقدَّر له مفعول، وإنما أراد وقوع هذين الفعلين[(١)].

قوله: (نَحْوُ: ﴿هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾) ففي الآية حذف المفعول به في الموضعين؛ لأن القصد من حذفه مجرد إسناد الفعل إلى الفاعل من غير قصد تعلقه بمفعول معين، وذلك لعدم تعلق الغرض به؛ إذ ليس الغرض: الذين يعلمون شيئًا مخصوصًا والذين لا يعلمون ذلك الشيء. وإنما

---

(١) انظر: «البرهان» (٣/ ١٧٥)، «مغني اللبيب» (٦/ ٣٥٦).

وَقَوْلِ البُحْتُرِيِّ يَمْدَحُ المُعْتَزَّ بِاللهِ العَبَّاسِيَّ:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ

فَلَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولَ «يَرَى» وَ«يَسْمَعَ»؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُوجَدَ رَاءٍ وَسَامِعٌ، فَلَا غَرَضَ لِمَعْرِفَةِ مَفْعُولٍ، ....

الغرض هو المعنى الحدثي، وهو العلم: إثباتًا أو نفيًا؛ أي: هل يستوي الذين وجدت لهم حقيقة العلم والذين لم توجد.

وليس المقصود شيئًا معينًا حتى يكون من حذف المفعولين اختصارًا، إذ ليس المعنى عليه، وإنما يدل على ما ذكر قوله بعده: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾﴾ [الرعد: ١٩] أي: أهل العقول. والعقل والعلم مترادفان، وفيه إيماء إلى أن من لا يفهم حقيقة الدين فهو في عداد من لا عقل له ولا علم.

قوله: (**وَقَوْلِ البُحْتُرِيِّ**[1] **يَمْدَحُ المُعْتَزَّ بِاللهِ العَبَّاسِيَّ:**

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِ[2]

---

(١) هو: الوليد بن عبيد بن يحيى، أبو عبادة البحتري الطائي، الشاعر المشهور، وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم: المتنبي، وأبو تمام، والبحتري، اتصل بجماعة من الخلفاء أولهم المتوكل العباسي، أخباره كثيرة، له ديوان شعر مطبوع بتحقيق: حسن كامل الصيرفي، مات شابًّا سنة (٢٨٤هـ). «وفيات الأعيان» (٦/ ٢١)، و«الأعلام» (٩/ ١٤١).

وأما المعتز فهو أبو عبد الله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد، خليفة عباسي، ولد سنة (٢٣١هـ)، وكان أبوه عقد له البيعة بولاية العهد بعد المنتصر، فلم تتم له الولاية، وحصل في أيامه فتنٌ وشغب، وكانت مدة خلافته ثلاث سنوات وسبعة أشهر تقريبًا، مات سنة (٢٥٥هـ). «تاريخ بغداد» (٢/ ١٢١)، و«الأعلام» (٦/ ٢٩٦).

(٢) «ديوان البحتري» (٢/ ١٢٤٤). و(**شَجْوُ حُسَّادِهِ**): حزنهم، من شجاه الهمُّ يشجوه شجوًا: إذا أحزنه. (**وَغَيْظُ عِدَاهُ**) عطف مرادف. وقوله: (**أَنْ يَرَى**) خبر عن المبتدأ (**شَجْوُ**)؛ أي: شجو حساده رؤية مبصر، وسماع واعٍ. والمعنى: ليس شيء أشجى لحساده ولا أغيظ من علمهم بأن هاهنا مبصرًا يرى وسامعًا يعي.

وَالمَعْنَى: أَنَّ الرَّائِيَ لَا يَرَى إِلَّا آثَارَ الخَلِيفَةِ الحُسْنَى وَالسَّامِعَ لَا يَسْمَعُ إِلَّا ثَنَاءَهُ، وَقَرِينَةُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «شَجْوُ حُسَّادِهِ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَشْجُو حُسَّادَهُ وَيَغِيظُ عِدَاهُ، ....

(**فَلَمْ يَذْكُرْ مَفْعُولَ «يَرَى» وَ«يَسْمَعُ»؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُوجَدَ رَاءٍ وَسَامِعٌ، فَلَا غَرَضَ لِمَعْرِفَةِ مَفْعُولٍ...**) هذا مثال آخر من المؤلف لكون المفعول غير مقصود أصلًا، بناءً على تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم، فقد حُذِفَ مفعولا (**يَرَى**) و(**يَسْمَعَ**)؛ لأنه لا غرض لمعرفة مفعول معين، وإنما المقصود أن يوجد راءٍ وسامعٌ، ولما حذف المفعول صار المتعدي كاللازم.

والمعنى: إن محاسن المعتز بالله وفضائله يكفي فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع، لِيُعلم أنه مستحق للخلافة، حتى إن حساده يتمنون ألَّا يكون في الدنيا مبصر يرى ولا سامع يعي، كي يَخْفَى استحقاقه لشرف الإمارة، ليجدوا بذلك سبيلًا إلى منازعته إياها(١).

ومن حذف المفعول به ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٨] فحذف مفعول ﴿لَا يَعۡلَمُونَ﴾ للإيجاز، ولأن المقصود نفي نسبة العلم إليهم، لا نفي علمهم بشيءٍ مخصوص؛ كأنهم لفرط جهالتهم لا حظَّ لهم من العلم، والفعل ـ هنا ـ مُنزَّل منزلة اللازم.

ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ [القصص: ٢٣ ـ ٢٤] فقد حذف المفعول ـ هنا ـ في خمسة مواضع؛ لأن المعنى: وجد عليه أمة من الناس يسقون مواشيهم، وامرأتين تذودان ماشيتهما، وقالتا لا نسقي ماشيتنا، حتى يصدر الرعاء مواشيهم، فسقى لهما ماشيتهما، وإنما حذف لكونه معلومًا من جهة،

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٥٦)، و«الإيضاح» (٢/ ١٥٠)، و«حاشية الأمير على المغني» (٢/ ١٦٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَقَدْ يَكُونُ الحَذْفُ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ،

ولكونه لا يتعلق به كبير فائدة من جهة أخرى؛ لأن كون المسقي إبلًا أو غنمًا أو غير ذلك خارج عن الغرض، موهم خلافه، ولأن المقصود إثبات الفعل للفاعل، وتوجيه النفوس لهذا المعنى، وما زاد على ذلك فهو غير مراد[(١)].

ومن الأمثلة ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝﴾ [الليل: ٥] فقد حُذِفَ مفعولا «أعطى» لأن القصد ـ والله أعلم ـ الثناء على المُعْطِي، دون تعرض للعطية ولا للمُعْطَى، ولأن فعل الإعطاء إذا أُريد به إعطاء المال بدون عوض، يُنزَّل منزلة الفعل اللازم، لاشتهار استعماله في إعطاء المال، ولذلك يسمى المال الموهوب عطاءً. وكذلك حذف مفعول «اتقى»؛ أي: لأنه يُعلم أن المُقَدَّرَ: اتقى الله[(٢)].

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ الحَذْفُ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ) هذا غرضٌ آخرٌ من أغراض حذف المفعول به، وهو قصد التعميم في المفعول المحذوف مع الاختصار، وهذا كثيرٌ في النصوص البليغة الرفيعة، فيحذف المفعول لأغراض بلاغية وأسرار دقيقة يقتضيها المقام، يقول عبد القاهر الجرجاني وهو يتحدث عن حذف المفعول: «إن الحاجة إليه أَمَسُّ، وهو بما نحن بصدده أَخَصُّ، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر»[(٣)].

ويقول الشيخ عبد الرحمٰن السعدي: «حذف المتعلَّق المعمول فيه: يفيد تعميم المعنى المناسب له، وهذه قاعدة مفيدة جدًّا، متى اعتبرها الإنسان في

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٦١).
(٢) «دلائل الإعجاز» (ص١٦١ ـ ١٦٢)، و«البرهان» (٣/ ١٧٧)، و«البحر المحيط» (٣/ ٣٥٣)، و«التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٨٢)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٢٢)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٢٢٣).
(٣) «دلائل الإعجاز» (ص١٥٣).

مِثْلُ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]؛ أَيْ: يَدْعُو كُلَّ أَحَدٍ. وَإِنَّمَا قُلْنَا آنِفًا: «وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَقْدِيرِهِ»؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ المَفْعُولُ مُقَدَّرًا مَنْوِيَّ اللَّفْظِ فَهُوَ كَالمَذْكُورِ.

وَالقَرِينَةُ إِمَّا مِنْ نَفْسِ الفِعْلِ بِأَنْ يَكُونَ مَفْعُولُهُ مُعَيَّنًا؛ لِأَنَّهُ لَا

الآيات القرآنية أكسبته فوائد جليلة.

وذلك أن الفعل وما هو بمعناه متى قُيد بشيء تقيد به، فإذا أطلقه الله تعالى، وحذف المتعلق، كان القصد من ذلك التعميم، ويكون الحذف هنا أحسن وأفيد كثيرًا من التصريح بالمتعلقات، وأجمع للمعاني النافعة، ولذلك أمثلة كثيرة جدًّا...»[١].

قوله: (**مِثْلُ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]؛ أَيْ: يَدْعُو كُلَّ أَحَدٍ**) فقد حذف مفعول ﴿يَدۡعُوٓاْ﴾ لإرادة التعميم؛ أي: يدعو كل أحد؛ لأن الدعوة عامة، والهداية خاصة، وفيه مع التعميم نكتة الاختصار، وإلا فقد يذكر المفعول بصيغة العموم ويفيد التعميم، بأن يقال ـ مثلًا ـ في غير القرآن: والله يدعو كافة عباده إلى دار السلام، لكن يفوت الاختصار.

قوله: (**وَإِنَّمَا قُلْنَا آنِفًا: «وَلَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى تَقْدِيرِهِ»؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ المَفْعُولُ مُقَدَّرًا مَنْوِيَّ اللَّفْظِ فَهُوَ كَالمَذْكُورِ**)؛ أي: إن المفعول به إذا حذف ووجدت قرينة تدل على تقديره، فهو كالمذكور؛ لأن القاعدة أن المقدر كالثابت، وعليه فالمفعول ـ هنا ـ مقصود، ويقدر في كل موضع ما يليق به.

أما إذا حذف المفعول ـ هنا ـ لقصد إثبات المعنى الحدثي للفاعل، فإنه لا ينظر إلى المفعول المطوي، ولا يلتفت إليه. وبهذا يتضح الفرق بين أن توجد قرينة على المفعول المحذوف أو لا توجد[٢].

---

(١) «القواعد الحسان لتفسير القرآن» (ص٤٦).

(٢) انظر: «البرهان» (٣/ ١٦٢)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٢٢٣).

يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَيْهِ، كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ، وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ

قوله: (وَالقَرِينَةُ إِمَّا مِنْ نَفْسِ الفِعْلِ بِأَنْ يَكُونَ مَفْعُولُهُ مُعَيَّنًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا إِلَيْهِ)؛ أي: والقرينة الدالة على حذف المفعول به نوعان: لفظية ومعنوية، وهذا يفيد أن حذف المفعول لا بد فيه من قرينة تدل عليه، وهذا أمر يذكر في كل بابٍ من أبواب الحذف.

ومن القرينة الدالة على حذف المفعول به أن يكون هذا المفعول معينًا؛ لأن الفعل لا يتعدى إلا إليه، وهذه قرينة مستفادة من الفعل نفسه.

قوله: (كَقَوْلِ عَمْرِو بْنِ مَعْدِ يكَرِبَ[1]:

فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقَتْنِي رِمَاحُهُمْ نَطَقْتُ، وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ)[2]

هذا مثال لحذف المفعول به لوجود القرينة، وذلك في **قوله**: (وَلَكِنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتِ) والتقدير: أَجَرَّتْنِي.

ومعنى البيت: لو أن قومي أبلوا في الحرب بلاء حسنًا لمدحتهم وذكرت بلاءهم، ولكن قصروا، فَأَجَرُّوا لساني، فما أنطق بمدحهم والافتخار بهم، فأنا كالفصيل الذي في فمه جِرار، ففيه استعارة حيث شبه حبس لسانه عن مدحهم بإجرار الفصيل[3].

---

(١) هو: عمرو بن معدِ يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، له الوقائع المذكورة في الجاهلية، وله في الإسلام في اليرموك والقادسية بلاء حسن، كان شاعرًا محسنًا، وهو فحل في الشجاعة والشعر، وفد على المدينة سنة (٩هـ) في وفد من قومه فأسلم وأسلموا، ثم ارتد، ثم رجع إلى الإسلام، وأخبار شجاعته كثيرة، توفي سنة إحدى وعشرين. انظر: «الإصابة» (٧/ ١٤٤)، و«الأعلام» (٥/ ٢٦٠).

(٢) البيت من سبعة أبيات جاءت في «شعر عمرو بن معد يكرب» (ص٧٣)، و«الحماسة»، لأبي تمام (١/ ٩٨ ـ ٩٩) وقوله: **(أَجَرَّتِ)** الإجرار: شق لسان الفصيل؛ لئلا يرضع أمه.

(٣) «شرح الحماسة»، للتبريزي (١/ ٨٤)، و«الإيضاح» (٢/ ١٥١)

فَإِنَّ فِعْلَ «أَجَرَّ» مَعْنَاهُ: شَقُّ اللِّسَانِ؛ فَمَفْعُولُهُ مُتَعَيِّنٌ.

وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

قوله: (فَإِنَّ فِعْلَ «أَجَرَّ» مَعْنَاهُ: شَقُّ اللِّسَانِ، فَمَفْعُولُهُ مُتَعَيِّنٌ)؛ أي: فقد حذف مفعول (أَجَرَّتِ) من البيت المذكور، وكأنه ملفوظ به، والتقدير: أجرتني؛ أي: منعتني من النطق، والمفعول متعين، وعليه فالفعل متعدٍّ إلا أن مفعوله محذوف، وغرضه من حذفه الإيجاز، للعلم بالمحذوف، إذ لا يمكن أن الشاعر يقصد أجَرَّتْ غيري، بدليل: أنطقتني، وفي حذفه إشارة إلى أن تخاذل القوم يُسكت لسان المفتخر مهما كان شأنه، مع مراعاة قافية قصيدته التي جاءت على التاء[١].

قوله: (وَإِمَّا بِأَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ لَفْظِيَّةٌ، وَهُوَ كَثِيرٌ) هذا النوع الثاني من قرائن حذف المفعول به، وهي القرينة اللفظية، والحذف للقرينة اللفظية كثير في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وهو في القرآن أكثر، لكثرة دواعي الحذف وأغراضه، قال ابن جني: «حذف المفعول كثير، وفصيح، وعذب، ولا يركبه إلا من قَوِيَ طبعه، وعَذُبَ وضعه»[٢].

ومن القرينة اللفظية الدالة على حذف المفعول به: أن يكون مفعول المشيئة في جملة شرط أو ما في معناها، ويكثر ذلك بعد «لو» الشرطية، إذا لم يكن تعلقه بالمفعول المحذوف غريبًا، وحذفه كثير حتى لا يكاد يذكر، وينبغي التمهل في تقدير مفعول المشيئة؛ لأن المعنى يختلف بحسب التقدير[٣]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩﴾ [النحل: ٩]؛ أي: ولو شاء هدايتكم، فحذف مفعول ﴿شَآءَ﴾ لوقوع الفعل بعد «لو»، والقرينة ﴿شَآءَ﴾ و﴿لَهَدَىٰكُمْ﴾ ونكتة حذفه: الإيجاز، والبيان بعد الإبهام؛

---

(١) «دلائل الإعجاز» (ص١٥٧)، و«البلاغة العربية» (١/ ٣٤٦)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص٢٩٢).
(٢) «المحتسب» (٢/ ٣٣٥).
(٣) «البرهان» (٣/ ١٦٧، ١٦٩).

سحب ثاني (ملون)/الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

لأنه لما قال: ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ علم أن هناك شيئًا تعلقت به المشيئة، فلما جيء بالجواب ﴿لَهَدَىٰكُمْ﴾ وَضَحَ ذلك الشيء وعلم أنه الهداية، والشرط والجواب دليل على الحذف، ثم إن في الحذف داعيًا آخر، وهو إمتاع أهل الفكر بالاستنباط والاستخراج الفكري، اعتمادًا على دلالات القرائن(١)، ومثل مفعول المشيئة: مفعول الإرادة والمحبة والرغبة ونحوها، نحو: لو أَحَبَّ لأعطاكم، لو أراد لزاركم.

وقد ذكر البلاغيون أنه إذا كان تعلق فعل المشيئة أو الإرادة بالمفعول عظيمًا أو غريبًا، لم يحسن حذف المفعول، إذ لا يدل عليه الجواب حينئذٍ، ويكون الداعي البلاغي لذكره أقوى من الداعي البلاغي لحذفه، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الزمر: ٤]، فقد ذكر مفعول «أراد» وهو المصدر المؤول من «أن» المصدرية وما دخلت عليه، لما تقدم(٢).

ومثل ذلك قول الشاعر في الرثاء:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ(٣)

فلم يحذف مفعول فعل المشيئة وهو قوله: «أن أبكي دمًا» لغرابة تعلق الفعل المذكور ببكاء الدم؛ لأن هذا بِدعٌ عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دمًا؛ لهذا ذُكر؛ ليتقرر في ذهن السامع(٤).

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٦٣ ـ ١٦٤)، و«البلاغة العربية» (١/ ٣٤٥).
(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص١٦٤)، و«البرهان» (٣/ ١٧٠)، و«البحر المحيط» (١/ ٣٧٢)، و«البلاغة العربية» (١/ ٣٤٥).
(٣) هذا البيت للشاعر إسحاق الخريمي كما في «الكامل»، للمبرد (٣/ ١٣٦١ ـ ١٣٦٢)، وجاء في «الأمالي» (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١)، وفي «دلائل الإعجاز» (ص١٦٤) بدون نسبة.
(٤) «المنهاج الواضح، قسم المعاني» (ص٦٤)، و«البلاغة العربية» (١/ ٣٤٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

ويرى أبو حيان أن ذكر المفعول ـ هنا ـ ليس لكونه غريبًا، وأنه يحسن ذكره لذلك، وإنما حَسُنَ ذكره لأجل عود الضمير، فإنه لو لم يذكر مفعول المشيئة لم يكن للضمير ما يعود عليه[١].

والحق أن ما ذكره أبو حيان سبب آخر من أسباب التصريح بالمفعول به، ولا يمنع ذلك من وجود أسباب أخرى، ومنها ما تقدم؛ لأن النكت البلاغية لا تتزاحم[٢].

ويرى ابن عاشور أن الحذف هو الأصل، لأجل الإيجاز، فالبليغ تارةً يستغني بالجواب عن ذكر المفعول به، فيقصد البيان بعد الإبهام، وهذا هو الغالب في كلام العرب، كما تقدم، وتارةً يُبين بذكر الشرط أساس الإضمار في الجواب، كما تقدم في الآيتين والبيت، ويحسن ذلك إذا كان في المفعول غرابة، فيكون ذكره ليتقرر في ذهن السامع كما في البيت.

وما يوهمه كلام أئمة المعاني من أن المفعول الغريب يجب ذكره فيه نظر، فقد قال الله تعالى: ﴿قَالُواْ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤] فلم يذكر المفعول وهو إنزال الملائكة، مع أنه أمر غريب[٣].

وكذا يطرد حذف مفعول المشيئة إذا كان في حيز (إنْ) الشرطية؛ كقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ﴾ [الأنعام: ٤١]، وفي حيز (ما) كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۗ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وفي حيز (مَنْ) كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْۚ﴾ [الكهف: ٢٩][٤].

ومن القرينة اللفظية: مراعاة الفاصلة ـ وهو آخر الآية ـ وهذا كثير في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٣]؛ أي: وما

(١) «البحر المحيط» (١/ ٣٧٣). (٢) «البرهان» (٣/ ١٧٠).
(٣) «التحرير والتنوير» (١/ ٣٢٢).
(٤) انظر: «التأويل النحوي في القرآن الكريم» (١/ ٢٧٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَأَمَّا تَقْدِيمُ المَفْعُولِ وَمَا بِمَعْنَاهُ ـ كَالجَارِّ وَالمَجْرُورِ، وَالظَّرْفِ ـ

قلاك، فحذف المفعول وهو كاف الخطاب؛ لأن فواصل الآي على الألف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ۝٤﴾ [المطففين: ٢ ـ ٤] فقد حذف مفعولا الفعلين ﴿يَسۡتَوۡفُونَ ۝٢﴾ و ﴿يُخۡسِرُونَ ۝٣﴾، وقوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفۡرُطَ عَلَيۡنَآ أَوۡ أَن يَطۡغَىٰ ۝٤٥ قَالَ لَا تَخَافَآۖ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه: ٤٥ ـ ٤٦] فقد حذف متعلق الفعل ﴿يَطۡغَىٰ ۝٤٥﴾ وكل ذلك لرعاية الفاصلة، كما تقدم.

والحذف لرعاية الفاصلة تناوله المفسرون والبلاغيون، وأدخلوا دراسته في كتب الإعجاز والحديث عن الجوانب البلاغية المتعلقة بالقرآن، واهتموا بإيراد الأمثلة من كتاب الله تعالى، وعَدُّوه غرضًا بلاغيًّا للتقديم والتأخير، وكذا لحذف المفعول، غير أن منهم من يتسامح في تعليل الحذف ـ مثلًا ـ بأنه لرعاية الفاصلة، فيحيل كل حذفٍ من هذا القبيل على رعاية الفاصلة، دون النظر في الأسباب البيانية الأخرى التي اقتضت ذلك الحذف، بينما يرى آخرون أن الحذف لرعاية الفاصلة علة لفظية لا ينبغي أن تكون مقصدًا في الأسلوب القرآني الذي بُني على مراعاة المعاني لا الألفاظ.

والحق أنه قد يحصل مع إرادة رعاية الفاصلة علة أخرى تتعلق بالمعنى، فإن كانت ظاهرة قيل بها، وإن لم تكن ظاهرة فإن إرادة رعاية الفاصلة كافية، ولا ينبغي الحرص على تكلف استنباط المعاني التي قد لا يظهر شيء منها سوى التناسب اللفظي(١).

قوله: (وَأَمَّا تَقْدِيمُ المَفْعُولِ وَمَا بِمَعْنَاهُ ـ كَالجَارِّ وَالمَجْرُورِ، وَالظَّرْفِ ـ) هذا في بيان تقديم متعلقات الفعل وهي: المفاعيل، والحال، والتمييز،

---

(١) «خصائص التراكيب» (ص٣٩٥)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص٥٥ ـ ٥٦)، و«عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ١٤٣)، و«مجلة العلوم العربية» عدد (٣٨) (ص٢٩، ٩٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

فَقَدْ يَكُونُ لِلْحَصْرِ، نَحْوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

وَفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»؛ يَعْنِي: الأَبَوَيْنِ، ....

والظرف، والجار والمجرور، والأصل فيها أن تلي أفعالها؛ لأنها تابعة لها، ومتعلقة بها، ولا تتقدم إلا لغرض.

وهذا التقديم قد يكون تقديمًا على الفعل نفسه، أو تقديمًا لبعض المتعلقات على بعض، ولا بد في ذلك من أسرار بلاغية تقتضي التقديم.

أما تقديم المتعلق على الفعل فإنه غالبًا ما يكون للاختصاص، وأما تقديم بعض المتعلقات على بعض، فإنه يجري على نسق دقيق من مراقبة المعاني ومتابعة الأحوال، وهو متشعب النواحي، متعدد الأصول(١).

قوله: (فَقَدْ يَكُونُ لِلْحَصْرِ)؛ أي: قد يكون التقديم لحصر العامل في المعمول، وقصره عليه، بمعنى قصر الحكم على المقدم من المفعول وما بمعناه من متعلقات الفعل، على الفعل وما في معناه مما يعمل عمله، والحصر والتخصيص ملازم للتقديم أبدًا.

قوله: (نَحْوُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]) ففيها تقديم المفعول به على عامله، لغرض الحصر؛ لأن معناها: نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك، بخلاف نعبدك، فإنها تدل على أن العبادة له دون أن تمنع من عبادة غيره، ومثله قوله تعالى: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ۝١٥٨﴾ [آل عمران: ١٥٨]؛ أي: تحشرون إلى الله لا إلى غيره، فقدم المفعول به وهو الجار والمجرور على الفعل؛ لإفادة الحصر، مع ما في هذا التقديم من داعٍ جمالي روعي فيه تناسق رؤوس الآيات(٢). ومثله ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ۝٨٨﴾ [هود: ٨٨].

قوله: (وَفِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»(٣) يَعْنِي: الأَبَوَيْنِ)؛

---

(١) «خصائص التراكيب» (ص٤٠٠). (٢) انظر: «البلاغة العربية» (١/ ٥٣٨).
(٣) رواه البخاري (٣٠٠٤)، ومسلم (٢٥٤٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ.

وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الِاهْتِمَامِ، نَحْوُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ، ....

أي: خَصِّصْ جهادك في أبويك لا في غيرهما، والتقدير: ففيهما فجاهد، لا في المعركة أو القتال ونحو ذلك، وعليه يكون القصر إضافيًّا لا حقيقيًّا، والقصر جاء من تقديم الجار والمجرور على متعلَّقه، والأصل فجاهد فيهما.

قوله: (وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ)؛ أي: التقديم للحصر كثير في كلام العرب؛ لأنه أحد أساليب البلاغة، وقد أتوا به؛ دلالةً على تمكنهم في الفصاحة، ومَلَكَتِهِمْ في الكلام وانقياده لهم[(١)].

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الِاهْتِمَامِ) هذا الغرض الثاني من أغراض تقديم المفعول، وهو الاهتمام به، وهو غرض أصيل من أغراض العرب الفصحاء، بل هو مطرد في كل تقديم حتى الذي يكون للتخصيص، وفي كتاب الله تعالى أمثلة كثيرة في التقديم لهذا الغرض. وقد تقدم قول سيبويه: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنَى، وإن كانا جميعًا يُهمانهم ويعينانهم»[(٢)].

قوله: (نَحْوُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ) الجمهور على الرفع في قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾ وهو مبتدأ، خبره ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾، ولا شاهد في الآية على قراءة الرفع.

وقرئ شاذًّا بالنصب بفعل محذوف[(٣)]؛ أي: وأما ثمودَ فهدينا، يفسره ﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾، ولا ينتصب بـ«هديناهم» لأنه استوفى مفعوله، وعلى هذه القراءة ففيه تقديم المفعول على عامله ـ كما ذكر ابن عاشور ـ، للاهتمام بإظهار نعمة الهداية.

(١) «البرهان» (٣/ ٢٣٣).
(٢) انظر: (ص٦٢).
(٣) «المحرر الوجيز» (٧/ ٤٧٢)، «البحر المحيط» (٢٢/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَقَدْ يَكُونُ لِغَرِضٍ لَفْظِيٍّ كَالسَّجْعِ وَالفَاصِلَةِ، ....

ومن التقديم للاهتمام ـ مع إفادة الاختصاص ـ مقام البسملة: «بسم الله الرحمٰن الرحيم» فإن العامل في الجار والمجرور يقدَّر متأخرًا، للاهتمام بالاسم الكريم، لتحصل البداءة به، نحو: باسم الله أقرأ، باسم الله أكتب، ونحو ذلك. وأما قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] بتقديم الفعل، فلأن المراد الأمر بالقراءة(١).

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ لِغَرِضٍ لَفْظِيٍّ) هذا هو الغرض الثالث من أغراض التقديم، وهو مراعاة نظم الكلام في النثر والشعر.

قوله: (كَالسَّجْعِ وَالفَاصِلَةِ) السجع: أن تتوافق في الكلام المنثور فاصلتان أو أكثر في الحرف الأخير. وتطلق الفاصلة ويراد بها: الكلمة التي تختم بها الآية. قال الزركشي: «هي كلمة آخر الآية: كقافية الشعر وقرينة السجع»(٢).

وظاهر كلام ابن عاشور أن السجع والفاصلة بمعنى واحد وأن كلا اللفظين يطلق على القرآن، وهذا مشى عليه جمع من المتقدمين، منهم أبو هلال العسكري، وابن سنان، وابن الأثير، ويحيى العلوي، وحجتهم أن السجع ليس بمذموم، وقد وقع في القرآن، بل قد يأتي فيه تقديم وتأخير في السياق؛ مراعاةً للأسجاع، إضافة إلى معانٍ أخرى، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠](٣) وقال تعالى: ﴿أَمۡ لِلۡإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ ٢٤ فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ ٢٥﴾ [النجم: ٢٤ ـ ٢٥] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ ٤١﴾ [القمر: ٤١] والسجع كمال في الأسلوب، وحلية يزين الكلام، وبه إمتاع الأذن امتاعًا يشدها إلى الكلام، ويحثها على السماع دون ملل أو فتور.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ١١٢٥)، و«البرهان» (٣/ ٢٣٥).
(٢) «البرهان» (١/ ٥٣)، و«المثل السائر» (١/ ٢١٠).
(٣) «كتاب الصناعتين» (ص٢٨٥)، و«سر الفصاحة» (ص١٦٥)، و«المثل السائر» (١/ ٢١٠)، و«الطراز» (٣/ ١٩ ـ ٢١).

فِـي نَـحْـوِ: ﴿ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ۝٣٢﴾ [الحاقة: ٣١ ـ ٣٢].

ونفى آخرون السجع عن القرآن، وقالوا: إن ما يختص به القرآن هو الفواصل، وأما السجع فلا، ومن هؤلاء: الرماني، والباقلاني فيما كتباه في إعجاز القرآن[١]، وذلك لقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [فصّلت: ٣]، والسجع أصله من سجع الطير، فَشُرِّفَ القرآن الكريم أن يستعار لشيء فيه لفظ هو أصل في صوت الطائر، أو لما له علاقة بالكلام المنقول عن الكهنة وغيرهم، ولأن القرآن من صفات الله تعالى فلا يوصف بشيء لم يرد به إذن وإن صح المعنى، ثم إن الفواصل تابعة للمعاني، بخلاف السجع فالمعاني تابعة له[٢].

قالوا: وما جاء على صورة السجع في القرآن فهو فواصل، جمع فاصلة، قال الرماني: «فواصل القرآن كلها بلاغة وحكمة؛ لأنها طريق إلى إفهام المعاني التي يُحتاج إليها في أحسن صورة يُدَلُّ بها عليها»[٣].

والذي يظهر ـ والله أعلم ـ أنه ما دام أن السجع جاء في القرآن، فلا مانع من إطلاق هذا اللفظ، فهي تسمية اصطلاحية، شأنها في ذلك شأن غيرها من المصطلحات البلاغية التي لا مانع منها شرعًا[٤].

قوله: (فِي نَحْوِ: ﴿ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ ۝٣٢﴾ [الحاقة: ٣١ ـ ٣٢]) هذا مثال لتقديم المفعول لغرض لفظي، وهو مراعاة

---

(١) «النكت في إعجاز القرآن» (ص٨٩ ـ ٩٠)، و«إعجاز القرآن» (ص٥٧).
(٢) «النكت في إعجاز القرآن» (ص٨٩)، و«البرهان» (١/ ١٩٢)، و«الفتوحات الربانية» (٥/ ٥٠).
(٣) «النكت في إعجاز القرآن» (ص٩٠).
(٤) انظر: «تناسب رؤوس الآي وأثره النحوي والصرفي» في «مجلة العلوم العربية» عدد (٣٨) (ص٢٦)، و«الإنصاف في المصطلحات البلاغية المنفية من القرآن» (ص٨٤)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٧٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

الفاصلة، فـ﴿ٱلْجَحِيمَ﴾ مفعولٌ ثانٍ مقدم على عامله، وكذا ﴿فِى سِلْسِلَةٍ﴾ جار ومجرور مقدم على متعلَّقه، لرعاية الفاصلة، لتتوافق الفواصل في الآي، وذكر ابن عاشور ـ في تفسيره ـ غرضًا معنويًّا ـ أيضًا ـ وهو تعجيل المساءة؛ لأن في اللفظ المقدم ما يشعر بالمساءة، فيكون في تقديمه تعجيل لها، وهذا فيه المبادرة بإلقاء الرعب في قلوب الكافرين(١).

ومن أمثلة رعاية الفاصلة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٦٨﴾﴾ [طه: ٦٧ ـ ٦٨] فقد قدم المفعول ﴿خِيفَةً﴾ على الفاعل لرعاية الفاصلة، ولو أُخر المفعول فاتَ تناسب الفواصل(٢).

---

(١) «التحرير والتنوير» (٢٩/ ١٣٨)، و«خصائص التراكيب» (ص٤٠٢).
(٢) «البرهان» (٣/ ٢٣٤).

القَصْـرُ

. . . .

قوله: (القَصْرُ) هذا هو الباب الخامس من أبواب علم المعاني، وهو يعتني بالجملة عمومًا.

والقصر مع كونه بابًا له مباحث مهمة في علم البلاغة له تعلق كبير ـ أيضًا ـ بالأبواب الثلاثة التي مضت، فإن الإسناد والتعليق يتكيفان بالقصر في بعض الأحوال، فكانت مسائل القصر تجري في المسند إليه، وفي المسند، وفي متعلقات الفعل وشبهه؛ أعني: المفاعيل والحال والظرف والتمييز والموصوف والصفة؛ ولذلك أُخر بابه عن الأبواب الماضية؛ لكونه ليس أشد تعلقًا بواحد منها عن الآخر، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ أمثلة لذلك.

وهو لغةً: الحبس، قال ابن فارس: «القاف والصاد والراء أصلان صحيحان، أحدهما: يدل على ألّا يبلغ الشيء مداه ونهايته، والآخر: على الحبس، والأصلان متقاربان، يقال: قصرتُه: إذا حبستَه، وهو مقصور أي: محبوس، قال تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ۝٧٢﴾ [الرحمن: ٧٢]»[(١)].

والقصر اصطلاحًا: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. وهذا تعريف مختصر يؤدي المراد، مثل: ما نجح إلا علي، ففيه تخصيص النجاح بعلي بطريق النفي والاستثناء.

ومعنى القصر الاصطلاحي ليس ببعيد عن معناه اللغوي؛ لأن القصر لا

(١) «مقاييس اللغة» (٥/ ٩٦ ـ ٩٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

القَصْرُ: تَخْصِيصُ حُكْمٍ بِمَحْكُومٍ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ الحُكْمُ لِغَيْرِ ذَلِكَ المَحْكُومِ عَلَيْهِ.

أَوْ: تَخْصِيصُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ بِحُكْمٍ، ....

يعدو أن يكون حَبْسَ صفة على موصوف أو حَبْسَ موصوف على صفة، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ[1].

قوله: (القَصْرُ: تَخْصِيصُ حُكْمٍ بِمَحْكُومٍ عَلَيْهِ) التخصيص: هو الإفراد، وخَصَّهُ بالشيء: أفرده به دون غيره، واختص فلان بالأمر وتخصص به: إذا انفرد[2].

وقد ذكر المؤلف تعريف القصر، وهو شامل لقصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة. فقوله: (تَخْصِيصُ حُكْمٍ) هو المقصور، وهي الصفة، وقوله: (بِمَحْكُومٍ عَلَيْهِ) هو المقصور عليه، وهو الموصوف، فإذا قلت: لا يفوز إلا المُجِدُّ، فقد خُصِّصَ الحكم وهو الفوز، وهو المقصور، بمحكوم عليه، وهو المجد، وهو المقصور عليه، والأول صفة، والثاني موصوف.

قوله: (بِحَيْثُ لَا يَثْبُتُ ذَلِكَ الحُكْمُ لِغَيْرِ ذَلِكَ المَحْكُومِ عَلَيْهِ) هذا تفسير للتخصيص ـ هنا ـ وهو أن المراد به إفراد حكم بمحكوم عليه، بحيث لا يثبت ذلك الحكم لغيره، فإذا قلت: لا إلٰه إلا الله. ففي الجملة قصر صفة الألوهية الحقة على الله تعالى، فلا تثبت لغيره.

قوله: (أَوْ: تَخْصِيصُ مَحْكُومٍ عَلَيْهِ بِحُكْمٍ) أو: للتنويع، وهذا قصر الموصوف على الصفة، مثل: إنما الحياة متاع، ففيه قصر الحياة على المتاع، قصر موصوف على صفة، بمعنى تخصيص محكوم عليه وهو الحياة بحكم وهو المتاع، بحيث لا تتصف الحياة بغير هذه الصفة، وسيأتي أن هذا من القصر

---

(١) «دلالات التراكيب» (ص٦٢).
(٢) «اللسان» (٧/ ٢٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

بِحَيْثُ لَا يَتَّصِفُ ذَلِكَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ الحُكْمِ، بِوَاسِطَةِ طَرِيقَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، تُفِيدُ التَّخْصِيصَ؛ قَصْدًا لِلإِيجَازِ.

الحقيقي الادعائي؛ لأن الحياة لها صفات أخرى، مثل كونها لعبًا وغرورًا، وسريعة الزوال، ودار ممر ونحو ذلك.

قوله: (بِحَيْثُ لَا يَتَّصِفُ ذَلِكَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ الحُكْمِ) هذا تفسير للتخصيص ـ هنا ـ وهو أن المراد به إفراد محكوم عليه بحكم بحيث لا يتصف ذلك المحكوم عليه بغير ذلك الحكم، كما مرَّ في المثال.

قوله: (بِوَاسِطَةِ طَرِيقَةٍ مُخْتَصَرَةٍ) هي طريقة القصر ووسيلته ـ كما سيأتي تفصيلها ـ وعليه فأركان القصر **ثلاثة**:

١ ـ مقصور.

٢ ـ مقصور عليه.

٣ ـ واسطة، وتسمى طريقة القصر ووسيلة القصر.

قوله: (تُفِيدُ التَّخْصِيصَ) وهو إثبات أحدهما للآخر ونفيه عن غيره؛ لأن التخصيص معناه الإفراد، كما تقدم.

قوله: (قَصْدًا لِلإِيجَازِ) هذه إحدى فوائد القصر وأغراضه البلاغية، وهي أنه طريق من طرق الإيجاز في التعبير، وقد اقتصر ابن عاشور عليه؛ لأن الإيجاز من أهم أغراض القصر؛ لأن جملة القصر في قوة جملتين، وقد يصرح بالجملتين معًا، كما سيأتي في القصر بـ«لكن» و«بل».

ومن أغراض القصر ـ أيضًا ـ:

١ ـ أنه وسيلة إلى تمكين الكلام وتقريره في الذهن؛ لرفع الإنكار أو الشك في أمرٍ ما، وهذا أكثر ما يقع مع النفي والاستثناء.

٢ ـ المبالغة في الادعاء، أو التعريض بالمخاطب، وهذا أكثر ما يقع مع «إنما» كما سيأتي.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (بِوَاسِطَةِ طَرِيقَةٍ مُخْتَصَرَةٍ... إِلَخِ)، نَحْوُ قَوْلِ السَّمَوْأَلِ:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاتِ نُفُوسُنَا وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ الظُّبَاتِ تَسِيلُ

قوله: (فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: بِوَاسِطَةِ طَرِيقَةٍ مُخْتَصَرَةٍ... إِلَخِ)؛ أي: خرج بذكر الواسطة: القصر بدون هذه الواسطة، وعليه فللقصر **بمعناه العام طريقتان**:

أ ـ طريقة معهودة، وهي القصر بطرقه الاصطلاحية، وهي المختصرة، ولها وسائل، كما سيأتي.

ب ـ طريقة غير معهودة: وليس لها ضابط معين، كما في البيت المذكور، ومثل ذلك: جاء محمد وحده، قدم خالد فقط، وقد ذكر السيوطي في «الإتقان» أربعة عشر طريقًا للقصر[(١)].

وما عدا طرق القصر الاصطلاحية ليس فيه من الأسرار البلاغية ما يستدعي الإفراد بالدراسة والبحث، بخلاف الطرق الاصطلاحية، فهي غنية بالتأملات الدقيقة والمباحث اللطيفة.

قوله: (نَحوُ قَوْلِ السَّمَوْأَلِ[(٢)]:

تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الظُّبَاتِ نُفُوسُنَا وَلَيْسَتْ عَلَى غَيْرِ الظُّبَاتِ تَسِيلُ)[(٣)]

---

(١) «الإتقان» (٤/ ١٥٦٨).

(٢) هو: السموأل بن عَرِيض بن عادياء، هذا هو المشهور في اسمه، وقد اختلف الأدباء والنسَّابون في اسمه ونسبه اختلافًا شديدًا، لكنهم يتفقون على أنه يهودي، وينسب إليه الحصن المعروف بالأبلق في تيماء، وبه يضرب المثل في الوفاء في قصةٍ تروى في ذلك مع امرئ القيس الشاعر، مات السموأل نحو (٦٥ ق.هـ) على ما جاء في «الأعلام» (٣/ ٢٠٤)، وانظر: «سمط اللآلئ» (ص٥٩٥)، و«معاهد التنصيص» (١/ ٣٨٨)، و«مجمع الأمثال» (٣/ ٤٤٦).

(٣) هذا البيت من قصيدة تبلغ أربعة وعشرين بيتًا، تعد من أجود الشعر، وقد اختلف في قائلها على عدة أقوال، والمشهور أنها للسموأل، ومنهم من نسبها إلى عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، وقيل لغيرهما. انظر: «الحماسة»، لأبي تمام (١/ ٧٩)، و«شرح ديوان الحماسة»، للتبريزي (١/ ٥٩)، و«السموأل أخباره والشعر المنسوب =

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَإِنَّ هَذَا المِثَالَ اقْتَضَى تَخْصِيصَ سَيَلَانِ النُّفُوسِ، أَيِ: الدِّمَاءِ بِالكَوْنِ عَلَى حَدِّ الظُّبَاتِ، لَكِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَدْلُولًا بِطَرِيقَةٍ مُخْتَصَرَةٍ؛ بَلْ بِجُمْلَتَي إِثْبَاتٍ وَنَفْيٍ.

وَالمُرَادُ بِالحُكْمِ وَالمَحْكُومِ عَلَيهِ: الأَمْرُ المَقْصُودُ قَصْرُهُ أَوِ القَصْرُ عَلَيْهِ، سَوَاءٌ كَانَ أَحَدَ رُكْنَيِ الإِسْنَادِ؛ نَحْوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]

فهذا فيه قصر سيلان الدماء على السيوف، لكنه بغير الطريق الاصطلاحي المختصر؛ كالنفي والاستثناء، أو «إنما» أو غيرهما؛ بل بجملة الإثبات في الشطر الأول، وجملة النفي في الشطر الثاني، كما ذكر ابن عاشور.

قوله: (وَالمُرَادُ بِالحُكْمِ وَالمَحْكُومِ عَلَيهِ: الأَمْرُ المَقْصُودُ قَصْرُهُ أَوِ القَصْرُ عَلَيْهِ)؛ أي: والمراد بالحكم في تعريف القصر المتقدم: الأمر المقصود قصره أو القصر عليه؛ أي: قصر الحكم عليه، من صفةٍ أو ذات، فإن كان المقصور صفة فهو قصر صفة على موصوف مثل: ما نجح إلا خالد، وقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧] وإن كان المقصور موصوفًا فهو قصر موصوف على صفة مثل: إنما الحياة متاع، وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨].

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ أَحَدَ رُكْنَيِ الإِسْنَادِ: نَحْوُ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]) هذا في بيان مواقع القصر في الكلام، فيقع القصر بين ركني الإسناد ـ المسند والمسند إليه ـ؛ كالمبتدأ والخبر مثل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ فـ ﴿مُحَمَّدٌ﴾ مبتدأ، وهو المسند إليه المقصور، و﴿رَسُولٌ﴾ خبر، وهو المسند المقصور عليه، ففي الآية قصر محمد ﷺ على الرسالة. ويقع القصر ـ أيضًا ـ بين الفعل والفاعل نحو: ما نجح إلا خالد، وقوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ﴾ [يونس: ٨٣].

= إليه»، لمختار الغوث، وفيه دراسة حول هذه القصيدة، وكأنه يميل إلى أنها للحارثي وليست للسموأل. و(**الظُّبَاتُ**) أحد جموع ظُبة كَثُبة، بمعنى: جماعة، **والظُّبة**: حد السيف.
وقوله: (**نُفُوسُنَا**)؛ أي: دماؤنا؛ لأنها هي التي تسيل.

أَمْ كَانَ مُتَعَلَّقَ أَحَدِهِمَا؛ كَالمَجْرُورِ المُتَعَلِّقِ بِالمُسْنَدِ فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ:

لَا يَقَعُ الطَّعْنُ إِلَّا فِي نُحُورِهِمُ وَمَا لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ المَوْتِ تَهْلِيلُ

قوله: (أَمْ كَانَ مُتَعَلَّقَ أَحَدِهِمَا كَالمَجْرُورِ المُتَعَلِّقِ بِالمُسْنَدِ)؛ أي: إن القصر قد يقع فيما كان متعلقًا بأحد ركني الإسناد؛ كالمجرور المتعلق بالمسند، نحو: ما مررت إلا بك، ففيه قصر المرور على المخاطب المدلول عليه بالجار والمجرور المتعلق بالمسند وهو الفعل.

وكذلك يقع القصر بين الفاعل والمفعول نحو: ما لقي عمرو إلا خالدًا، وكذا بين المفعولين، مثل: ما أعطيت خالدًا إلا درهمًا، وبين سائر المتعلقات بالمسند أو المسند إليه، مثل الحال ـ كما سيأتي ـ نحو: ما جاء زيد إلا راكبًا، ففيه قصر مجيء زيد على حالة ركوبه دون بقية أحواله. فهذه الحال خصصت المسند إليه وهو الفاعل، وكذا التمييز نحو: ما طاب محمدٌ إلا نفسًا، ومثل ذلك الظروف كما سيأتي.

قوله: (كَالمَجْرُورِ المُتَعَلِّقِ بِالمُسْنَدِ فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ[(١)]):

لَا يَقَعُ الطَّعْنُ إِلَّا فِي نُحُورِهِمُ وَمَا لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ المَوْتِ تَهْلِيلُ[(٢)]

---

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، أبو المضرب، أحد فحول الشعراء المخضرمين المجيدين، من أهل نجد، كان ممن اشتهر في الجاهلية، قدم إلى النبي ﷺ تائبًا مسلمًا، وأنشده قصيدته المشهورة (بانت سعاد) فعفا عنه النبي ﷺ وخلع عليه بُردته في قصة مدونة في السيرة، مات كعب رضي الله عنه سنة (٢٦هـ). انظر: «السيرة النبوية»، لابن هشام (٤/ ١٤٤)، و«الإصابة» (٨/ ٢٨٩)، و«الأعلام» (٦/ ٨١).

(٢) هذا البيت من قصيدة كعب بن زهير رضي الله عنه في مدح النبي ﷺ وهو آخر بيت في القصيدة على ما جاء في شرح ابن هشام، وقبل الأخير في شرح ابن الأنباري. انظر: «شرح قصيدة كعب بن زهير»، لابن الأنباري (ص٧٩)، وابن هشام (ص٢٨). و(**عَنْ حِيَاضِ المَوْتِ**) متعلق بتهليل على أنه مصدر، **وحياض الموت**: موارده، وجعل له حياضًا على سبيل الاستعارة، **وتهليل**: تفعيل من هَلَّلَ الرجل: إذا تأخر ونكص. والمعنى: أنهم يُقدمون ولا ينهزمون، فيقع الطعن في نحورهم لا في ظهورهم.

فَقَصَرَ وُقُوعَ الطَّعْنِ عَلَى الكَوْنِ فِي نُحُورِهِمْ.

وَكَالحَالِ المُخَصِّصَةِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: إِنَّمَا الشَّاعِرُ زُهَيْرٌ رَاغِبًا. إِذَا أَرَدْتَ قَصْرًا ادِّعَائِيًّا فِي حَالَتِهِ هَذِهِ؛ لِقَوْلِهِمْ: زُهَيْرٌ إِذَا رَغِبَ، وَالنَّابِغَةُ إِذَا رَهِبَ، وَالأَعْشَى إِذَا طَرِبَ، وَعَنْتَرَةُ إِذَا رَكِبَ.

(فَقَصَرَ وُقُوعَ الطَّعْنِ عَلَى الكَوْنِ فِي نُحُورِهِمْ).

والمقصور: وقوع الطعن، والمقصور عليه: الجار والمجرور، وهذا الجار والمجرور ليس أحد ركني الإسناد، ولكنه متعلق بالمسند وهو الفعل (يَقَعُ).

قوله: (وَكَالحَالِ المُخَصِّصَةِ لِلْمُسْنَدِ إِلَيْهِ)؛ أي: وقد يقع القصر في الحال المتعلقة بالمسند إليه على سبيل التخصيص، كما تقدم.

قوله: (نَحْوُ: إِنَّمَا الشَّاعِرُ زُهَيْرٌ رَاغِبًا. إِذَا أَرَدْتَ قَصْرًا ادِّعَائِيًّا فِي حَالَتِهِ هَذِهِ) ففيه قَصْرُ صِفة الشعر على زهير في حالة الرغبة دون غيرها، وهذا من القصر الادعائي؛ سمي بذلك لأنه قَصْرٌ باعتبار ادعاء المتكلم وافتراضه، حيث قصر الشاعرية على زهير في حالة الرغبة، وهذا التخصيص ليس واقعيًّا، إذ الواقع أن زهيرًا شاعر في حالة الرغبة وغيرها، لكنه أراد أن ما عدا حالة الرغبة لا يعتد بها، فهي في حكم المعدوم.

قوله: (لِقَوْلِهِمْ: زُهَيْرٌ إِذَا رَغِبَ، وَالنَّابِغَةُ إِذَا رَهِبَ، وَالأَعْشَى إِذَا طَرِبَ، وَعَنْتَرَةُ إِذَا رَكِبَ) هذا استدلال على صحة القصر الادعائي في المثال المذكور، والقائل يونس بن حبيب(١)، وليست المقولة متفقًا عليها، فقد جاء اختلاف في بعض الأسماء، فجاء امرؤ القيس بدلًا من عنترة.

وذكر ابن رشيق أن الأصمعي حكى عن ابن أبي طرفة قوله: كفاك من الشعراء أربعة: زهير إذا رغب... وذكرهم، وزاد قومٌ: وجرير إذا غضب.

---

(١) «الأغاني» (٩/ ١٠٨).

وَكَالظُّرُوفِ فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ:

فَقَالَتْ ـ وَأَلْقَتْ جَانِبَ السِّتْرِ ـ: إِنَّمَا مَعِي فَتَحَدَّثْ، غَيْرَ ذِي رِقْبَةٍ أَهْلِي

وقالوا: قواعد الشعر أربع: الرغبة والرهبة والطرب والغضب، فمع الرغبة يكون المدح والشكر، ومع الرهبة يكون الاعتذار والاستعطاف، ومع الطرب يكون الشوق ورِقَّةُ النسيب، ومع الغضب يكون الهجاء والتوعد والعتاب الموجع[(١)].

وقوله: (إِذَا رَغِبَ)؛ أي: في العطاء. **وقوله**: (إِذَا رَهِبَ)، أي: خاف. **وقوله**: (إِذَا طَرِبَ)؛ أي: فرح. **وقوله**: (إِذَا رَكِبَ)؛ أي: في الحرب والشجاعة.

قوله: (وَكَالظُّرُوفِ)؛ أي: ويقع القصر في باب الظروف الزمانية والمكانية، نحو: ما جلست إلا بين يدي العَالِم، ما سافرت إلا يوم الخميس.

قوله: (فِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ[(٢)]:

فَقَالَتْ ـ وَأَلْقَتْ جَانِبَ السِّتْرِ ـ: إِنَّمَا مَعِي فَتَحَدَّثْ، غَيْرَ ذِي رِقْبَةٍ أَهْلِي)[(٣)]

فهذا فيه القصر في باب الظرف، ومعناه: أنك لا تتكلم الآن إلا معي، فقل ما شئت غير مرتقب أهلي ولا خائف أن يفجؤونا، ففيه قصر الحديث على المعية معها، وبعده قوله:

---

(١) «العمدة» (١/ ٨٥، ١٠٨).

(٢) هو: أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي، من طبقة جرير والفرزدق، لم يكن في قريش أشعر منه، كان يفد على عبد الملك بن مروان فيكرمه ويقربه، وكان يتعرض لنساء الحاج ويشبب بهن فنفاه عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم غزا في البحر فاحترقت السفينة به وبمن معه فمات رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٩٣هـ). انظر: «الشعر والشعراء» (٢/ ٥٥٣)، و«الأعلام» (٥/ ٢١١).

(٣) «ديوان عمر بن أبي ربيعة» (ص٣٣٥). وقوله: (**أَلْقَتْ**) جملة في موضع الحال، و(**قد**) مقدرة قبلها، **والرِّقْبة**: بالكسر مصدر بمعنى الحذر والترصد والتحفظ، و(**أَهْلِي**) مفعول للمصدر؛ أي: تحدث معي غير مرتقب أهلي ولا خائف أن يفجؤونا. ذكر ذلك محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على «ديوان عمر بن أبي ربيعة» (ص٣٣٥).

أَيْ: إِنَّكَ لَا تَتَحَدَّثُ الآنَ إِلَّا مَعِي، فَقُلْ مَا شِئْتَ.

فَالمَخْصُوصُ بِشَيْءٍ يُسَمَّى: «مَقْصُورًا»، وَالمَخْصُوصُ بِهِ شَيْءٌ يُسَمَّى: «مَقْصُورًا عَلَيْهِ».

وَالمَقْصُورُ هُوَ الَّذِي لَا يَتَجَاوَزُ المَقْصُورَ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ، وَالمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي لَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي الشَّيْءِ المَقْصُورِ.

فَالِاخْتِصَاصُ وَالحَصْرُ مُتَرَادِفَانِ.

فَقُلْتُ لَهَا: مَا بِي لَهُمْ مِنْ تَرَقُّبٍ   وَلَكِنَّ سِرِّي لَيْسَ يَحْمِلُهُ مِثْلِي

قوله: (أَيْ: إِنَّكَ لَا تَتَحَدَّثُ الآنَ إِلَّا مَعِي، فَقُلْ مَا شِئْتَ) هذا بيان من المؤلف للقصر في البيت، ساقه بطريق النفي والاستثناء لأنه أوضح، وعليه فالمقصور هو التحدث، والمقصور عليه هو الظرف المقدم، وأصله التأخير لأن المقصور عليه مع «إنما» هو المؤخر[1]، كما سيأتي.

قوله: (فَالمَخْصُوصُ بِشَيْءٍ يُسَمَّى: «مَقْصُورًا»، وَالمَخْصُوصُ بِهِ شَيْءٌ يُسَمَّى: «مَقْصُورًا عَلَيْهِ») هذا من تتمة شرح التعريف، وقد مضى في بيانه ما فيه كفاية.

قوله: (وَالمَقْصُورُ هُوَ الَّذِي لَا يَتَجَاوَزُ المَقْصُورَ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ، وَالمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي لَا يُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِي الشَّيْءِ المَقْصُورِ) هذا تابع لما قبله؛ لأنه لما سَمَّى المخصوص مقصورًا، والمخصوص به مقصورًا عليه ناسب تعريفهما؛ لأنهما طرفا القصر، فإذا قلت: ما من خالق غير الله. ففيه قصر صفة الخلق على الله تعالى بحيث لا تتجاوزه إلى غيره أبدًا، والله تعالى لا يشاركه أحد في هذه الصفة.

قوله: (فَالِاخْتِصَاصُ وَالحَصْرُ مُتَرَادِفَانِ)؛ أي: متحدان في المعنى لا في اللفظ، فالاختصاص: من اختص فلان بالأمر: إذا انفرد به، كما تقدم، فهو خلاف العموم والتعميم، وأما الحصر: فهو من حَصَرَهُ يَحْصُرُهُ حصرًا: إذا

---

(١) راجع: «دلالات التراكيب» (ص١٨٨ ـ ١٩١).

وَالقَصْرُ: إِمَّا قَصْرُ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ، بِمَعْنَى: أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ المَوْصُوفُ تِلْكَ الصِّفَةَ إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى. وَإِمَّا قَصْرُ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ،

ضيق عليه وأحاط به؛ فالحصر: الإحاطة والتضييق، فيرجع معناهما إلى الانفراد والإفراد[(١)].

ويرى آخرون أن الاختصاص شيء والحصر شيءٌ آخر، وأن في الحصر معنًى زائدًا على الاختصاص، لأن الاختصاص فيه إثبات للخاص فقط، جاء من تقديمه للاهتمام به، من غير تعرض لنفي غيره، كقولك زيدًا أكرمت، وفي الحصر معنىً زائد عليه، وهو نفي ما عدا المذكور، كقولك: ما أكرمتُ إلا زيدًا[(٢)]، لكن العرف البلاغي ساوى بين هذه الاصطلاحات الثلاثة، وهي القصر والحصر والاختصاص.

قوله: (وَالقَصْرُ: إِمَّا قَصْرُ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ... وَإِمَّا قَصْرُ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ) هذا تقسيم القصر باعتبار حال المقصور، أو باعتبار طرفي القصر، وذلك أن القصر له تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة، فله تقسيم باعتبار طرفيه، وله تقسيم باعتبار الواقع أو باعتبار غرض المتكلم، وله تقسيم ثالث باعتبار حال المخاطب.

وإنما تعددت أقسام القصر لأجل مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فهناك مطابقة باعتبار الغرض من الكلام، ومطابقة باعتبار حال المقصور، ومطابقة باعتبار حال المخاطب[(٣)].

فالقسم الأول باعتبار طرفيه: قصر موصوف على صفة، ومعناه: أن هذا الموصوف لا يتجاوز تلك الصفة إلى صفة أخرى، مع جواز ثبوت تلك الصفة

---

(١) «اللسان» (٧/ ٢٤) (٤/ ١٩٣ ـ ١٩٤)، و«عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٢٥٥).

(٢) «عروس الأفراح» (٢/ ١٥٤) وهو في «الإتقان» (٤/ ١٥٧٩)، وانظر: «شرح عقود الجمان» للمرشدي (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

(٣) انظر: «مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٥٦١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

لموصوفٍ آخر، نحو: ما خالد إلا شاعر. ففيه قصر «خالد» وهو موصوف على صفة الشاعرية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وقوله تعالى عن أصحاب القرية: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [يس: ١٥]، ومنه قوله ﷺ: «**إنما الصبر عند الصدمة الأولى**»(١). فـ«الصبر»: مقصور، و«عند الصدمة الأولى»: مقصور عليه، قصر موصوف على صفة، أي: ما الصبر إلا الكائن عند هذه الصدمة. وهذا القسم يكون بتقديم الموصوف على صفته، إلا في طريق التقديم، كما سيأتي.

والقسم الثاني: قصر صفة على موصوف، ومعناه: أن هذه الصفة لا يتصف بها إلا هذا الموصوف، ولا يمنع أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى(٢)، مثل: ما نجح إلا خالد: فالنجاح هو المقصور؛ لأنه مخصوص بالنفي، وخالد هو المقصور عليه؛ لأنه هو المخصوص بالنجاح. ثم إن النجاح لم يتجاوز خالدًا إلى غيره من الطلاب، ولا يمنع من تخصيصه بصفة النجاح أن يكون له صفات أخرى كالحلم والكرم والمروءة وغيرها، وهذا يكون بتقديم الصفة على الموصوف.

وقد اجتمع النوعان في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ﴿٦٥﴾﴾ [ص: ٦٥].

وبين النوعين فرق له تأثير في بلاغة الكلام وإصابة المعنى المراد؛ فقولك: ما خالد إلا شاعر، فيه قصر خالد على الشاعرية؛ أي: قصر الموصوف على صفة بعينها، وهذا فيه رد على من اعتقد أن خالدًا شاعر وكاتب، فأردت أن تبين له أن الموصوف مقصور على صفة واحدة وهي الشاعرية.

---

(١) رواه البخاري (١٢٨٣)، ومسلم (٩٢٦).
(٢) انظر: «عقود الجمان» بشرح المرشدي (١/ ١٥٩).

وَالمُرَادُ بِالصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ هُنَا: الحُكْمُ وَالمَحْكُومُ عَلَيْهِ، لَا الصِّفَةُ المَعْرُوفَةُ فِي النَّحْوِ.

وَطُرُقُ القَصْرِ سِتَّةٌ، ....

وأما قولك: لا شاعر إلا خالد، بقصر الصفة على الموصوف، فهنا تغير المعنى تمامًا، ويكون الغرض من ذلك الرد على من اعتقد أن غير خالد يشترك معه في هذه الصفة، فأردت أن تنفي ذلك الاعتقاد، وتقصر الصفة على خالد وحده(١).

قوله: (**وَالمُرَادُ بِالصِّفَةِ وَالمَوْصُوفِ هُنَا: الحُكْمُ وَالمَحْكُومُ عَلَيْهِ، لَا الصِّفَةُ المَعْرُوفَةُ فِي النَّحْوِ**) هذا تفسير للمراد بالصفة والموصوف في باب القصر، وهو أن المراد بالصفة: الحكم، والموصوف: المحكوم عليه، والمراد بالحكم ـ هنا ـ: الصفة المعنوية، وهي كل معنى قائم بغيره، أي: كل معنى قائم بالذات؛ كالقيام والقعود والمجيء ونحو ذلك، سواء أكان ذلك بواسطة الفعل أم المصدر، أم غيرهما، وليس المراد الصفة المعروفة في النحو باسم النعت الذي يتبع منعوته؛ فمعنى الصفة عند البلاغيين أوسع من معناها عند النحويين.

وأما الموصوف فهو ما قام به غيره وإن كان هو في نفسه صفة، والغالب أن يكون ذاتًا.

قوله: (**وَطُرُقُ القَصْرِ سِتَّةٌ**)؛ أي: طرق القصر الاصطلاحية، وهي الأسباب والوسائل اللفظية التي تفيد القصر في اصطلاح البلاغيين، وهذه الطرق هي التي يدور عليها البحث في هذا الباب، ولولا التحديد بطرقٍ معينةٍ لكان الأمر غير منضبط؛ لكثرة الأساليب التي تفيد القصر، كما تقدم.

أضف إلى ذلك أن طرق القصر الاصطلاحية تتفاوت في الدِّلالة ضروبًا من التفاوت ـ كما سيتبين إن شاء الله ـ ولا يتم المراد إلا بالتعرف على هذه

(١) «البلاغة والنقد» للصف الثاني الثانوي (ص٤٥).

وَهِيَ: النَّفْيُ مَعَ الِاسْتِثْنَاءِ، وَإِنَّمَا، ....

الفروق، وما ينطوي عليه كل طريق من الأسرار والإشارات التي لا تجدها في الطريق الأخرى(١)، ثم إنه قد يجتمع في جملة القصر أكثر من طريق، كاجتماع التقديم مع «إنما» مثلًا.

قوله: (النَّفْيُ مَعَ الِاسْتِثْنَاءِ)؛ هذا الطريق الأول، والمراد: اجتماع حرف النفي ـ مثل: ما ولا ـ مع أداة الاستثناء، وغالبًا ما يأتي هذا الطريق في الأمر الذي ينكره المخاطب ويشك فيه، فيحتاج المقام إلى فضل تقرير وتوكيد(٢)، وهذا بخلاف «إنما» كما سيأتي.

والمقصور عليه في هذا الطريق ما يلي أداة الاستثناء، ففي قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، قصر صفة الألوهية الحقة على الموصوف، وهو الله تعالى دون غيره، والمقصور: الألوهية، والمقصور عليه: الله تعالى، وإذا قلت: ما جئت إلا ماشيًا، ففيه قصر مجيئك على حال المشي دون غيره.

وهذا الطريق من أقوى طرق القصر؛ لما فيه من وضوح المعنى، وأقوى منه العطف، فهو أقوى دلالة على القصر، للتصريح فيه بالإثبات والنفي، ويليه النفي والاستثناء، فإنما؛ فالتقديم(٣)، وسيأتي ذلك ـ إن شاء الله ـ.

قوله: (وَإِنَّمَا) هذا الطريق الثاني، ووجه إفادتها القصر تضمنها معنى النفي والاستثناء، وهذا مستنبطٌ من دلالات التراكيب، وغالبًا ما يأتي هذا الطريق في الأمر الذي لا يجهله مخاطب ولا ينكره، أو للأمر الذي ينزل هذه المنزلة، نحو: إنما هو أخوك، وإنما هو صديقك.

وأحسن مواقع (إنما) التعريض بأمر هو مقتضى معنى الكلام الذي بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩﴾ [الرعد: ١٩]، فهذا

---

(١) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٦٥). (٢) «دلائل الإعجاز» (ص٣٣٢).
(٣) انظر: «حاشية الدسوقي» (٢/ ١٨٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالتَّقْدِيمُ لِمَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ مِنْ مُسْنَدٍ، وَمَفْعُولٍ، وَمَعْمُولِ فِعْلٍ، ....

ليس الغرض منه أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن قُصِدَ منه التعريض بالكفار، وأنهم لفرط عنادهم وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل[(١)].

والمقصور عليه مع «إنما» هو المؤخر، والذي يليها هو المقصور، فإذا قلت: إنما يفوز المُجِدُّ. ففيه قصر الفوز على المجد، والمقصور: الفوز، والمقصور عليه: المُجِدُّ.

قوله: (وَالتَّقْدِيمُ لِمَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ...) هذا الطريق الثالث من طرق القصر، والمقصور عليه ـ هنا ـ هو المقدم دائمًا، والذي يُقَدَّمُ ليكون من باب القصر، هو المسند، وهو خبر المبتدأ؛ لأن حقه التأخير، كما تقدم في موضعه، فإذا قدم المسند على المسند إليه أفاد القصر والاختصاص، فإذا قلت لشخص: وفيٌّ أنتَ، فكلمة «وفيٌّ» ـ وهي خبر مقدم ـ مسند، وكلمة «أنتَ» مسند إليه، وهي مبتدأ مؤخر[(٢)]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ۝٢٦﴾ [الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦]، فقدم المسند في الموضعين ـ وهو خبر إنَّ ـ على المسند إليه ـ وهو اسمها ـ لإفادة الاختصاص؛ أي: إن إيابهم لا يكون إلا إلى الله، وإن حسابهم لا يكون إلا عليه[(٣)].

ومثل ذلك تقديم المفعول به، ومعمول الفعل كالجار والمجرور؛ لأن حقهما التأخير ـ أيضًا ـ، فإذا قلت: عن السفيه سكتُّ. ففيه قصر السكوت على السفيه دون غيره من الناس، والمقصور: السكوت، والمقصور عليه: الجار والمجرور المقدم.

---

(١) «دلائل الإعجاز» (ص٣٥٤).

(٢) محل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد القصر مشروطٌ بألا يكون المبتدأ نكرة قُدم عليها الخبر، فإن كان كذلك لم يفد القصر، مثل: في الفصل طالب. انظر: «معاني النحو» للدكتور فاضل السامرائي (١/ ١٤٢)، و«المنهاج الواضح» قسم المعاني (ص٧٩).

(٣) انظر: «الكشاف» (٤/ ٢٤٨).

وَالعَطْفُ بِـ«لَا» وَ«بَلْ» وَ«لَكِنْ»، ....

وإذا قلت: اللهَ الكريمَ أسألُ. ففيه قصر السؤال على الله الكريم، بحيث لا يتعداه إلى غيره سبحانه؛ فالمقصور: السؤال، والمقصور عليه: الاسم المقدم.

وينبغي أن يعلم أن تقديم المسند على المسند إليه يفيد القصر بمعونة السياق، كما تقدم، وقد يكون مفيدًا للاهتمام دون القصر، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات: ٧] فتقديم خبر «إن» للاهتمام، وهو توبيخ للقوم على ما فرط منهم ورسول الله ﷺ بينهم[١].

قوله: **(وَالعَطْفُ بِـ«لَا» وَ«بَلْ» وَ«لَكِنْ»)** هذا الطريق الرابع من طرق القصر، والمقصور عليه في العطف بـ«لا» هو المقابل لما بعدها، وفي العطف بـ«بل» و«لكن» هو ما بعدهما، فإذا قلت: صداقة الأحمق تعب لا راحة. ففيه قصر صداقة الأحمق على التعب بالإضافة إلى الراحة، وإذا قلت لشخص: ما أنت صديق بل شقيق، ففيه قصر المخاطب على كونه أخًا شقيقًا. وإذا قلت: لا أعتمد على الناس لكن على الله ﷻ. ففيه قصر الاعتماد على الله ﷻ وحده دون الناس، و«لكن» هنا عاطفة.

والأصل في القصر بالعطف في هذه الأحرف أن يُنَصَّ على المثبت والمنفي معًا؛ لأن شرطها أن يتقدم عليها نفي أو نهي لتفيد القصر، ولذا عُدَّ هذا الطريق من أقوى طرق القصر وآكدها، بخلاف غيره من الطرق فإنه لا يصرح فيها بالنفي، إنما يفهم ضمنًا ـ عدا ما تقدم ـ، ومع أن فائدة التأكيد في هذا الطريق أقوى، إلا أن مزية الإيجاز فيه تتضاءل، للتصريح فيه بالإثبات والنفي.

ثم إن كان القصر بـ(لا) فإن المقصور والمقصور عليه يأتيان قبلها، بخلاف الحرفين الأخيرين فإن المقصور ما قبل الحرف، والمقصور عليه ما بعده[٢].

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٢٦/ ٢٣٥)، و«دلالات التراكيب» (ص١٩٤).
(٢) «بغية الإيضاح» (٢/ ١١)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٣٠٤ ـ ٣٠٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ العَطْفِ مِنَ الدِّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِدْرَاكِ لِإِثْبَاتٍ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ عَكْسِهِ،

قوله: (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ العَطْفِ مِنَ الدِّلَالَةِ عَلَى الِاسْتِدْرَاكِ) لعل ابن عاشور يقصد بذلك ما ذكر العلماء من مجيء «لكن» حرف ابتداء، فتكون غير عاطفة، ويبقى معناها وهو الاستدراك، وذلك إذا وقع بعدها مبتدأ، نحو: جاء زيد لكن عبدُ اللهِ منطلق، وقد ذكر هذا ابن عاشور في مواضع من «تفسيره»[(١)].

قوله: (لِإِثْبَاتٍ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ عَكْسِهِ) هذا تعليل، وفيه تعريف الاستدراك، الذي هو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعًا شبيهًا بالاستثناء[(٢)]. بمعنى: رفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ﴾ [النِّسَاء: ١٦٦] بعد قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ﴾ [النِّسَاء: ١٥٣]؛ لأنه مسوق لبيان تعنتهم ومكابرتهم عن أن يشهدوا بصدق النبي ﷺ وصحة نسبة القرآن إلى الله تعالى، والمعنى: لم يشهد أهل الكتاب، لكن الله يشهد، وشهادة الله خير من شهادتهم[(٣)].

ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [آل عِمرَان: ١٩٨]؛ فجاء حرف الاستدراك؛ لأن مضمونها ضدُّ الكلام الذي قبلها في قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلۡبِلَٰدِ ١٩٦ مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾ [آل عِمرَان: ١٩٦ ـ ١٩٧][(٤)].

لكن ما يقوم مقام العطف ليس من طرق القصر الاصطلاحية، لأنه مُفاد بجملتين، كما تقدم له نظير أول الباب[(٥)].

---

(١) انظر: «رصف المباني» (ص٣٤٧)، و«التحرير والتنوير» (٩/ ٩٢)، (١٠/ ٢٩٠)، (٢٤/ ٣٧٣).

(٢) انظر: «شرح الرضي» (٤/ ٣٣٢).

(٣) «التحرير والتنوير» (٦/ ٢٨).

(٤) المصدر السابق (٤/ ٢٠٦).

(٥) انظر: «دلالات التراكيب» (ص١٢٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَتَعْرِيفُ المُسْنَدِ، وَتَوْسِيطُ ضَمِيرِ الفَصْلِ. وَهَذِهِ أَمْثِلَتُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ:

قَوْلُ لَبِيدٍ:

وَمَا المَرْءُ إِلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ ... يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ....

قوله: (وَتَعْرِيفُ المُسْنَدِ، وَتَوْسِيطُ ضَمِيرِ الفَصْلِ) هذان هما الطريق الخامس والسادس من طرق القصر، وسيأتي كلام ابن عاشور عليهما.

قوله: (وَهَذِهِ أَمْثِلَتُهَا عَلَى التَّرْتِيبِ) شرع ابن عاشور يذكر الأمثلة لطرق القصر المتقدمة على الترتيب، وقد يمثل لبعض الطرق بأكثر من مثال.

قوله: (قَوْلُ لَبِيدٍ[(١)]:

وَمَا المَرْءُ إِلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْئِهِ ... يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ)[(٢)]

هذا مثال لطريق النفي مع الاستثناء؛ فالمرء: مقصور، وهو موصوف، والمقصور عليه ما بعد (إلا)، وهو كونه كالشهاب في نشاطه، وهذا من قبيل الصفة.

قوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]) هذا مثال القصر بـ«إنما»؛ فالمقصور: التحريم، والمقصور عليه: الميتة، قصر صفة على موصوف؛ أي: ما حرم عليكم إلا الميتة، ومنه قوله ﷺ في موضوع

---

(١) هو: لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، كان سخيًّا كريمًا، من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ، وهو معدود من الصحابة رضي الله عنهم، عاش طويلاً وهو أحد أصحاب المعلقات، مات سنة (٤١هـ) رضي الله عنه. «الإصابة» (٩/ ٦)، و«الأعلام» (٦/ ١٠٤).

(٢) «ديوان لبيد» (ص٨٨)، وهو من قصيدة تعد من جيد شعره قالها في رثاء أخيه لأمه أربد بن قيس. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ٢٧٨).
والمراد بـ(**الشِّهَابِ**) قبس النار، ومعنى (**يَحُورُ**): يرجع، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤﴾ [الانشقاق: ١٤].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون: ٦٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ....

التشديد في ترك صلاة الجماعة في المسجد[(١)]: «**إنما يأكل الذئبُ من الغنمِ القاصيةَ**»[(٢)]، فالمقصور: أكل الذئب، والمقصور عليه: الشاة القاصية ـ أي البعيدة عن الغنم ـ قصر صفة على موصوف.

ومن اجتماع هذا الطريق مع ما قبله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٦٥﴾ [ص: ٦٥]، فالمقصور في الجملة الأولى: ﴿أَنَا۠﴾، والمقصور عليه: ﴿مُنذِرٌۖ﴾، وهو قصر موصوف على صفة، والمقصور في الجملة الثانية: ﴿إِلَٰهٍ﴾، والمقصور عليه: ﴿ٱللَّهُ﴾، وهو قصر صفة على موصوف.

قوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون: ٦]) هذان مثالان للقصر بتقديم ما حقه التأخير وهو الخبر؛ فالمقصور: ﴿دِينُكُمْ﴾، وهو مبتدأ مؤخر، والمقصور عليه: ﴿لَكُمْ﴾ وهو خبر مقدم، ومثله الجملة الثانية، أي: دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لي، كما أن ديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه لكم أيضًا. وهو من قصر الموصوف على الصفة في الموضعين.

قوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]) هذا مثال ثالث لتقديم ما حقه التأخير، وهو المفعول، فالمقصور: العبادة، والمقصور عليه: إياك، ومثله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥] أي: نخصك وحدك بالعبادة والاستعانة، وهو قصر صفة على موصوف، وقدمت العبادة على الاستعانة؛ من باب تقديم العام على الخاص، والاهتمام بتقديم حقه تعالى على حق عبده، ولأن العبادة سبب حصول الإعانة، وفيه ـ أيضًا ـ إشارة إلى أنه لا

---

(١) ومن العلماء من حمله على ملازمة جماعة المسلمين ـ أيضًا ـ التي من ضمنها صلاة الجماعة. انظر: «عون المعبود» (٢/ ٢٥١)، و«ذخيرة العقبى» (١٠/ ٢٨١)

(٢) رواه أبو داود (٥٤٧)، والنسائي (٢/ ١٠٦)، وهو حديث حسن.

﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ۝٢٦﴾ [المطففين: ٢٦].

وَمِثَالُ طَرِيقِ العَطْفِ بِـ: «لَكِنْ» بَعْدَ الوَاوِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧].

ينبغي أن يُتوكل إلا على من يستحق العبادة؛ لأن غيره لا يملك من الأمر شيئاً[(١)].

قوله: (﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ۝٢٦﴾ [المطففين: ٢٦]) هذا مثالٌ رابع لتقديم ما حقه التأخير، وهو الجار والمجرور المتعلق بالفعل بعده، فالمقصور عليه: الجار والمجرور المتقدم، والمقصور: التنافس، قصر صفة على موصوف؛ أي: وفي ذلك النعيم المقيم فليتنافس المتنافسون، لا في النعيم الذي هو مُكدَّرٌ سريع الفناء، أو في ذلك الرحيق فليتنافس الناس، لا في رحيق الدنيا الذي يتنافس فيه أهل البذخ، ويجلبونه من أقاصي البلاد، وينفقون فيه الأموال[(٢)].

قوله: (**وَمِثَالُ طَرِيقِ العَطْفِ بِـ: «لَكِنْ» بَعْدَ الوَاوِ قَوْلُهُ تَعَالَى:** ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا﴾ [آل عمران: ٦٧]) فالمقصور: إبراهيم، والمقصور عليه: الإسلام الذي هو الحنيفية، قصر موصوف على صفة، وقد أفاد الاستدراك بعد نفي الضِّدِّ حصرًا لحال إبراهيم عليه السلام فيما يوافق أصول الإسلام.

وتمثيل ابن عاشور بالآية مبني على القول بأن «لكن» عاطفة، ولا تستعمل إلا بعد الواو، والواو زائدة، وقد نصَّ على ذلك في «تفسيره». ونقل عن المرادي في «شرحه على التسهيل» أن «لكن» لم ترد في كلام العرب عاطفة إلا مقترنة بالواو[(٣)].

---

(١) انظر: «تفسير ابن سعدي» (ص٣٩)، «أضواء البيان» (١/ ١٠٤).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٣٠/ ١٠٨)، «تفسير القاسمي» (٧/ ٢٨٦)، «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٢٠٦).

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (٣/ ٢٧٥)، (٢٢/ ٤٤). وانظر: «الجنى الداني» (ص٥٨٧)، «مغني اللبيب» (٣/ ٥٤٨)، «شرح التسهيل» لابن عقيل (٢/ ٤٤١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فَهُوَ قَصْرٌ بَعْدَ قَصْرٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ أَخْرَجَ الْمُكْرَهَ مِنَ الكَافِرِ، ....

ولم يمثل ابن عاشور للعطف بـ«بل»، وشرط القصر بها ـ كما تقدم ـ أن تسبق بالنفي؛ لأنها بعد الإثبات لا تفيد القصر، ومثاله: ما خالد شجاع بل علي، ففيه قصر الشجاعة على عليٍّ، من باب قصر الصفة على الموصوف؛ لأن المقصور عليه مع «بل» هو ما بعدها، والمقصور: يستفاد مما قبلها، وأمثلتها قليلة في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

لَيْسَ اليَتِيْمُ الَّذِي قَدْ مَاتَ وَالِدُهُ ... بَلِ اليَتِيمُ يَتِيمُ العِلْمِ والأَدَبِ

فالمقصور: اليتيم، والمقصور عليه: الحرمان من العلم والأدب، فقصر الشاعر اليتيم على صفة الحرمان من العلم والأدب، ونفاه عن فقدان الوالد قبل مبلغ الرجال[١]، قصر موصوف على صفة.

قوله: (وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ﴾...) هذا مثالٌ آخر للعطف بـ«لكن»؛ بناءً على أن الواو زائدة، وهو ما مشى عليه ابن عاشور في «تفسيره» كما تقدم. وقوله: ﴿مَن كَفَرَ﴾ اسم موصول مبتدأ، وقوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ استثناء من عموم ﴿مَن كَفَرَ﴾ لئلا يقع حكم الشرط عليه، وهو الحكم بالكفر، وقوله: ﴿فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ﴾ الجملة خبر المبتدأ ﴿مَن كَفَرَ﴾، وقُرِنَ بالفاء لأن في الموصول شبهًا بأداة الشرط، وهو كثير في القرآن.

قوله: (فَهُوَ قَصْرٌ بَعْدَ قَصْرٍ)؛ أي: اجتمع في الآية أكثر من مثال للقصر.

قوله: (لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ أَخْرَجَ الْمُكْرَهَ مِنَ الكَافِرِ)؛ أي: إن

(١) «علم المعاني» لفيود (ص٣٠٧).

ثُمَّ أَخْرَجَ مِنْهُ: ﴿مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ فَالتَّقْدِيرُ: مَنْ كَفَرَ بِاللهِ مُكْرَهًا لَا غَضَبَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالكُفْرِ صَدْرًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ فِيهَا ثَلَاثَةُ طُرُقٍ مِنْ طُرُقِ القَصْرِ.

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ استثناء من عموم ﴿مَن كَفَرَ﴾؛ لئلا يقع عليه حكم الشرط، بمعنى أن مسامحة الناطق بالكفر مقصورة على المكره الذي قلبه مطمئن بالإيمان بالله ورسوله.

قوله: (ثُمَّ أَخْرَجَ مِنْهُ: ﴿مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾...)؛ أي: إن هذا استدراك على الاستثناء، وهو احتراس من أن يفهم من الاستثناء أن المكره مرخَّصٌ له أن ينسلخ قلبه عن الإيمان، فهو معطوف بـ(لكن) على ﴿مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ لأنه في معنى المنفي؛ لوقوعه عقب الاستثناء من المثبت، فـ(لكن) عاطفة، ولا عبرة بوجود الواو؛ أي: مؤاخذة الناطق بالكفر مقصورة على من شرح بالكفر صدرًا.

وفي **قوله:** (﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ﴾) نكتة بلاغية، وهي التعبير بالجملة الاسمية بدل الفعلية «فقد غضب الله عليهم»؛ لما تدل عليه من الثبوت والدوام، أي: غضب دائم لا مغفرة معه.

وتقديم الخبر المجرور على المبتدأ يفيد القصر ـ كما يفهم من كلام ابن عاشور ـ وذلك للاهتمام بأمرهم، فقدم ما يدل عليهم، ولتصحيح الإتيان بالمبتدأ نكرة؛ لقصد التعظيم، أي: غضب عظيم؛ فاكتفى بالتنكير عن الصفة، وأما تقديم (لهم) في قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٦﴾﴾ [آل عمران: ١٧٦] فللاهتمام(١).

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الآيَةَ فِيهَا ثَلَاثَةُ طُرُقٍ مِنْ طُرُقِ القَصْرِ) وهي الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ وهذا مبني على رأي من يقول: إن الاستثناء يفيد القصر مطلقًا، سواء أكان بعد نفي أم لا(٢)، والثاني: العطف

---

(١) «التحرير والتنوير» (١٤/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٢) انظر: «عروس الأفراح» (٢/ ١٩٩).

وَمِثَالُ العَطْفِ بِـ: «لَا»: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»؛ فَالوَاوُ زَائِدَةٌ، وَالمَعْنَى: لَا تُنْزِلِ المَطَرَ إِلَّا حَوَالَيْنَا.

بـ«لكن»، والثالث: تقديم ما حقه التأخير في قوله: ﴿فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ وهو تقديم الخبر ﴿فَعَلَيْهِمْ﴾ على المبتدأ ﴿غَضَبٌ﴾.

قوله: (وَمِثَالُ العَطْفِ بِـ: «لَا»: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»)[١] فالمقصور عليه في هذا الحديث: «**حَوَالَيْنَا**»؛ لأنه المقابل لما بعد «لا»، والمقصور هو إنزال المطر المفهوم من السياق؛ أي: لا تنزل المطر إلا حوالينا.

وقوله في الحديث: «**حَوَالَيْنَا**» ظرف مكان منصوب بالياء بفعل مقدر؛ أي: أمطر أو أنزل المطر حوالينا، وهو غير متصرف، ملازم للإضافة، والتثنية غير مرادة، وإنما المراد المعنى المفهوم من الكلمة المفردة وهو الجهات المحيطة بالمضاف إليه[٢]؛ ولهذا جاء في «صحيح مسلم»: «**حولنا**» بالإفراد.

قوله: (فَالوَاوُ زَائِدَةٌ، وَالمَعْنَى: لَا تُنْزِلِ المَطَرَ إِلَّا حَوَالَيْنَا) ذكر هذا ابن عاشور في «التفسير»[٣] لكن يفهم من كلام العيني أنها غير زائدة، فإنه قال: أي: ولا تمطر علينا[٤].

ومن أمثلة العطف بـ(لا) قول أبي الفضل الميكالي[٥]:

عُمْرُ الفَتَى ذِكْرُهُ لا طُولُ مُدَّتِهِ ... وَمَوْتُهُ خِزْيُهُ لا يَوْمُهُ الدَّانِي[٦]

فالمقصور في الشطر الأول: عمر الفتى وحياته، والمقصور عليه: ذِكْرُهُ وما يخلفه من أثر طيب وذكر حسن، والمقصور في الشطر الثاني: موته، والمقصور عليه: خزيه وما يرضى به من المذلة والهوان.

---

(١) رواه البخاري (٩٣٣)، ومسلم (٨٩٧).
(٢) «النحو الوافي» (٢/ ٢٦٢، ٢٧٢).
(٣) «التحرير والتنوير» (١٤/ ٢٩٤).
(٤) «عمدة القاري» (٥/ ٣٣٠).
(٥) هو: عبيد الله بن أحمد، وفاته سنة (٤٣٦هـ) ترجمته في «فوات الوفيات» (٢/ ٤٢٨).
(٦) «يتيمة الدهر» (٤/ ٢٩٦).

وَأَمَّا طَرِيقُ تَعْرِيفِ المُسْنَدِ: فَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْرِيفَ الَّذِي يُفِيدُ القَصْرَ هُوَ التَّعْرِيفُ بِـ: «لَامِ الجِنْسِ»، فَإِذَا عُرِّفَ المُسْنَدُ بِهَا أَفَادَ قَصْرَ الجِنْسِ عَلَى المُسْنَدِ إِلَيْهِ، نَحْوُ: «أَنْتَ الحَبِيبُ» ....

قوله: (وَأَمَّا طَرِيقُ تَعْرِيفِ المُسْنَدِ) هذا الخامس من طرق القصر، كما تقدم، وهو تعريف المسند، ومثله المسند إليه كما سيأتي.

قوله: (فَاعْلَمْ أَنَّ التَّعْرِيفَ الَّذِي يُفِيدُ القَصْرَ هُوَ التَّعْرِيفُ بِـ: «لَامِ الجِنْسِ»...)؛ أي: إن المسند إذا عرّف بلام الجنس وهي (أل) الجنسية صار من طرق القصر عند البلاغيين؛ أي: قصر المسند على المسند إليه، والمقصور هو المعرّف بلام الجنس، سواء تقدم أو تأخر، والمقصور عليه هو الآخر، نحو: أنت الشاعر، ففيه قصر صفة الشاعرية وهي المسند، على المخاطب وهو المسند إليه، وتقول: الشاعر أنت؛ فالمقصور عليه: أنت، ومثل ذلك ـ أيضًا ـ: «أنت الحبيب».

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [البقرة: ١١ ـ ١٢]، ففيه قصر المسند وهو الإفساد على المنافقين بحيث لا يوجد في غيرهم، وهذا ينفي حصرهم أنفسهم في الإصلاح وينقضه، وإلا يكفي فيه أن يقال: إنهم مفسدون، بدون صيغة قصر، إلا أنه قُصِرَ ليفيد ادعاء نفي الإفساد عن غيرهم، وهذا قصر تنزيلي، كما يفيد أن المنافقين ليسوا ممن ينتظم في عداد المصلحين؛ لأن شأن المفسد عرفًا ألّا يكون مصلحًا[1].

والقصر في هذا الطريق ـ وهو التعريف ـ ليس خاصًّا بتعريف المسند كما تقدم؛ بل هو موجود كذلك في تعريف المسند إليه، كما في قولنا: المنطلق زيد، بجعل زيد ـ وهو المسند ـ خبرًا عن المبتدأ الذي هو المسند إليه، وتعريفه

---

(١) «التحرير والتنوير» (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

قَصْرُ تَحْقِيقٍ، ....

باللام هو الذي حقق معنى القصر؛ لأنه أسهم في تعريف الطرفين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ﴾ [التغابن: ٩] فقد أفاد تعريف جُزأي الجملة قصر المسند إليه على المسند، أي: قصر جنس يوم التغابن على يوم الجمع المشار إليه باسم الإشارة، وهو من قبيل قصر الصفة على الموصوف، أي ذلك يوم التغابن لا أيام أسواقكم ولا غيرها، فإن عدم أهمية غبن الناس في الدنيا جعل غبن الدنيا كالعدم، وجعل يوم القيامة منحصرًا فيه جنس الغبن(١).

قوله: (قَصْرُ تَحْقِيقٍ) هذا فيه إشارة إلى تقسيم القصر بالنظر إلى الواقع، وهو **قسمان: الأول:** القصر التحقيقي: وهو أن يكون النفي فيه عما سوى المقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع، نحو: لا خالق إلا الله، فـ«خالق» مقصور، «إلا الله» مقصور عليه، ففيه قصر الخلق على الله تعالى، وغير الله لا يتصور منه خلق في الواقع، ومعنى ذلك مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية مطابقةً تامةً لا زيادة فيها ولا ادعاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩].

الثاني: القصر الادعائي ويسمى التنزيلي، وهو: ما كان النفي فيه عما سوى المقصور عليه على سبيل الادعاء والمبالغة، ومعنى ذلك أن النسبة الكلامية غير مطابقة للنسبة الخارجية مطابقة دقيقة؛ لأن فيها فضل تَزَيُّد ومبالغة، وذلك لغرض بلاغي، وهو أن ما عدا المقصور عليه في حكم المعدوم(٢)، ولذا سمي تنزيليًّا، من باب تنزيل الموجود منزلة المعدوم.

فإذا قلت: ما شاعر إلا زهير، فإن قَصْرَ الشعر على زهير مبني على

(١) «التحرير والتنوير» (٢٨/ ٢٧٧).
(٢) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٧٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَ﴿هُمُ ٱلۡعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤] قَصْرُ ادِّعَاءٍ، ....

المبالغة والادعاء وعدم الاعتداد بغير زهير في الشعر.

وعلى هذا فالفرق بين التحقيقي والادعائي: أن ما عدا المقصور عليه في الأول لا وجود له، وأما في الثاني فما عدا المقصور عليه موجود، ولكنه في حكم المعدوم[(١)].

قوله: (وَ﴿هُمُ ٱلۡعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤] قَصْرُ ادِّعَاءٍ) ففي الآية قصر العداوة على المنافقين بتعريف المسند ﴿ٱلۡعَدُوُّ﴾ باللام، وهو قصر ادعائي، وينبغي أن يسمى في القرآن أو في السنة قصرًا تنزيليًّا؛ تحاشيًا من وصف آي القرآن بالادعاء والمبالغة، وإنما قصرت العداوة عليهم من باب التنزيل، لبيان أن من عداهم من الأعداء في حكم المعدوم؛ لضعف عداوتهم أو قلة أثرها إذا ما قورنت بعداواة المنافقين.

وطريق القصر في الآية تعريف المسند بأل الجنسية الدالة على معنى كمال حقيقة العداواة فيهم؛ لأن أعدى الأعادي العدو المتظاهر بالموالاة وهو مداهن، وتحت ضلوعه الداء الدوي[(٢)].

ومن القصر التنزيلي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ﴾ [المائدة: ٩٠] ففيه قصر موصوف على صفة؛ أي: هذه الأربعة مقصورة على الاتصاف بالرجس لا تتجاوزه إلى غيره، وهو تنزيلي، للمبالغة في عدم الاعتداد بالرجس في غيرها[(٣)].

ومنه ـ أيضًا ـ قول النبي ﷺ: «**هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم**»[(٤)] ففيه قصر طريقه النفي ـ المستفاد من الاستفهام ـ والاستثناء، وهو قصر النصر

(١) «المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٩٩).
(٢) «التحرير والتنوير» (٢٨/ ٢٤١).
(٣) «التحرير والتنوير» (٧/ ٢٣).
(٤) رواه البخاري (٢٨٩٦).

وَ«الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ بِالنَّاسِ» قَصْرُ قَلْبٍ، ....

والرزق على كونه بسبب الضعفاء، وهم الفقراء والمرضى والصبيان والأرامل ونحوهم، وهو قصر ادعائي، مقصود به المبالغة في الإخبار عن عناية الله تعالى بالضعفاء من المسلمين، ليعلم الناس أن لهم الحظ الأوفر في تيسير الله تعالى النصر والرزق لسائر الأمة، وليس المراد أن غيرهم لا حظ لهم في عناية الله ولطفه، كيف والله تعالى يقول: ﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ١٩][(١)].

وسيذكر ابن عاشور القصر الادعائي ـ التنزيلي ـ في آخر الباب.

قوله: (وَ«الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ بِالنَّاسِ»[(٢)] قَصْرُ قَلْبٍ) هذا نوع من أنواع القصر الإضافي ـ الآتي في آخر الباب ـ؛ لأنه ينقسم باعتبار حال المخاطب إلى قصر قلب، وقصر إفراد، وقصر تعيين.

فقصر القلب ما يخاطب به من يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم، فتقلب عليه اعتقاده؛ كأن تقول: ما البحتري إلا شاعر. تخاطب به من يعتقد أنه كاتب، ومن ذلك: «الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ بِالنَّاسِ» فليس المراد قصر الحزم على سوء الظن بإطلاق، فهذا معنى فاسد، ولكنه قصرٌ باعتبار اعتقاد

(١) انظر: «النظر الفسيح» لابن عاشور (ص٨٩).

(٢) ورد هذا اللفظ مرفوعًا، رواه الشهاب في «مسنده» (١/ ٤٨)، وهو ضعيف جدًّا؛ لأنه حديث مسلسل بالضعفاء، ففيه علي بن الحسين بن بُندار وهو ضعيف، واتهمه ابن طاهر بالوضع، وفيه ـ أيضًا ـ أبو تقي، قال أبو حاتم والنسائي: ليس بشيء، وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس، وفيه الوليد بن كامل الشامي، قال عنه البخاري في «تاريخه الأوسط» (٤/ ٦٧٩): «عنده عجائب» وساق هذا منها. وضعفه أبو حاتم والأزدي، ثم هو مرسل؛ لأنه من حديث عبد الرحمٰن بن عائذ، وهو تابعي، وله شواهد كلها ضعيفة. ومتنه مخالف للحديث الصحيح: «**إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث**» رواه البخاري (٦٠٦٦)، ومسلم (٢٥٦٣). انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ١٨٦) (٣/ ٢٩١).

﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣] **كَذَلِكَ.**

المخاطب أن حسن الظن حزم؛ فكأنه قال: سوء الظن هو الحزم؛ أي: لا ينبغي للإنسان أن يحسن الظن إلا بمن يعرفه، ويحترسَ ممن لا يعرفه. والمعرفة هنا: التجارِب والاختبار[(١)].

وقصر الإفراد: ما يخاطب به من يعتقد الاشتراك، وقصر التعيين: ما يخاطب به المتردد بين شيئين، فإذا قلت: ما البحتري إلا شاعر، فإذا كان المخاطب يعتقد أنه كاتب فهو قصر قلب، كما تقدم، وإن كان يعتقد أنه كاتب وشاعر فهو إفراد، وإن كان مترددًا فيهما فهو تعيين.

ومن قصر القلب قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ۝٢٧﴾ [البقرة: ٢٧] لأنهم اعتقدوا أنهم رابحون، فجاء القصر بعكس ما يعتقدون[(٢)].

ومن قصر الإفراد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٦٥﴾ [ص: ٦٥] فهو في مقابل إنكارهم التوحيد في قولهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًاۖ﴾ [ص: ٥][(٣)].

ومن قصر التعيين قوله تعالى: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]؛ أي: الآن ـ ثبت واستقر الحق ـ لا قبله؛ لأن ما قبل ذلك كان زمنَ باطلٍ، وهو زمن تهمة يوسف عليه السلام، والمَلِكُ لا يدري أيُّ الوقتين وقت الصدق، أهو وقت اعتراف النسوة بنزاهة يوسف عليه السلام أم هو وقت رمي امرأة العزيز إياه بالمراودة؟ وطريق القصر في الآية الكريمة تقديم ما حقه التأخير[(٤)].

قوله: (﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣] **كَذَلِكَ**) فيه قصر طريقه التعريف مع ضمير الفصل؛ أي: قصر صفة الأبتر على الموصوف، وهو شانئ النبي ﷺ، من قصر المسند على المسند إليه، وهو قصر قلب أي: هو الأبتر

---

(١) «شرح كتاب الشهاب» لابن بدران (ص٤٢).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٣٧٢).
(٣) المصدر السابق (٢٣/ ٢٩٥).
(٤) المصدر السابق (١٢/ ٢٩١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَأَمَّا تَوْسِيطُ ضَمِيرِ الفَصْلِ؛ فَنَحْوُ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة: ١٠٤]، ....

لا أنت. والأبتر: الذي لا خير فيه ولا عقب له، وقد شاع البتر في القطع، وهو قطع الذَّنَبِ. والشانئ هو: المُبْغِضُ، من الشنآن، وهو العداوة والبغضاء، ومجيء الكلام بصورة القصر مُؤذِنٌ بأن المقصود به رَدُّ كلامٍ صادرٍ من مُعيَّنٍ، وحكايةُ لفظه مرادٌ بالرد(١)، وقد ورد في نزولها ما يدل على ذلك(٢).

قوله: (وَأَمَّا تَوْسِيطُ ضَمِيرِ الفَصْلِ) هذا الطريق السادس من طرق القصر، وقد تقدم في مؤكدات الخبر أن ضمير الفصل يفيد الدلالة على أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة، ويفيد التوكيد، وهو ـ أيضًا ـ يفيد القصر والاختصاص، وهو إفادة اختصاص المسند إليه بالمسند، بمعنى قصر المسند على المسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند إليه آخر، فإذا قلت: خالد هو الساعي في حاجتك، فقد أفاد ضمير الفصل أن المسند ـ وهو الساعي ـ مخصوص بالمسند إليه ـ وهو خالد ـ بحيث لا يتعداه إلى محمد ـ مثلًا ـ(٣).

قوله: (فَنَحْوُ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة: ١٠٤]) فيه قصر بضمير الفصل، والمقصور: قبول التوبة، والمقصور عليه: هو الله تعالى، والمعنى أن الله سبحانه يقبل التوبة لا غيره، والمراد التحضيض على التوبة والصدقة والترغيب فيهما، والتمثيل بالآية للقصر مبني على جواز مجيء المضارع بعد ضمير الفصل، وهو رأي المازني والجرجاني وأبي البقاء، والجمهور على المنع(٤).

---

(١) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٦/ ٥٢٦)، و«التحرير والتنوير» (٣٠/ ٥٧٥).
(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٦٧٤).
(٣) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٣٨٧).
(٤) «روح المعاني» (١١/ ١٥)، و«المغني» بتحقيق الدكتور عبد اللطيف الخطيب (٥/ ٥٦٠)، و«عروس الأفراح» (١/ ٣٨٧).

وَنَحْوُ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، وَ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ٣٩﴾ [الكهف: ٣٩].

وَضَمِيرُ الفَصْلِ: هُوَ ضَمِيرٌ يَتَقَدَّمُ عَلَى الخَبَرِ وَنَحْوِهِ، ....

قوله: (وَنَحْوُ: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]) فيه قصر بضمير الفصل. والمقصور: هو الله تعالى المدلول عليه بالضمير، والمقصور عليه: الرقيب، ففيه قصر المسند إليه على المسند؛ أي: أنت الرقيب لا أنا؛ إذ لم يبق بيني وبين الدنيا اتصال(١).

لكن يشكل على هذا المثال أن المقرر عند البلاغيين أن ضمير الفصل لا يفيد القصر إلا إذا لم يوجد في الكلام طريق غيره، فإن وجد غيره ـ كما في هذا المثال ـ فهو محمول على مجرد التأكيد(٢).

قوله: (وَ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالٗا وَوَلَدٗا ٣٩﴾ [الكهف: ٣٩]) فيه قصر بضمير الفصل فـ﴿أَنَا۠﴾: ضمير فصل؛ فلذلك كان ﴿أَقَلَّ﴾ منصوبًا على أنه مفعول ثانٍ، فضمير الفصل توسط بين المفعولين، والمعنى: إن ترني أفقر منك، فأنا أتوقع من صنيع الله تعالى أن يقلب ما بي وبك من الفقر والغنى، ففي الآية حصر الأقلية في نفسه(٣).

قوله: (وَضَمِيرُ الفَصْلِ: هُوَ ضَمِيرٌ يَتَقَدَّمُ عَلَى الخَبَرِ وَنَحْوِهِ) هذا تعريف ضمير الفصل، وأنه ضمير يقع بعد المسند إليه وقبل المسند ـ وهو الخبر أو ما أصله الخبر ـ، وقد تقدم الكلام على ضمير الفصل في توكيد الخبر.

---

(١) «التحرير والتنوير» (٧/ ١١٧)، وانظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٣٨٧).

(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٢٨٦)، و«مغني اللبيب» (٥/ ٥٧٢)، و«عقود الجمان» بشرح المرشدي (١/ ٩١).

(٣) «روح المعاني» (١٥/ ٢٨٠).

وَلَا يُفِيدُ أَكْثَرَ مِمَّا أَفَادَتْهُ النِّسْبَةُ؛ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي رَبْطٍ.

قوله: (وَلَا يُفِيدُ أَكْثَرَ مِمَّا أَفَادَتْهُ النِّسْبَةُ)؛ أي: إن ضمير الفصل لا يغير من الأمر شيئًا، فلا يفيد أكثر مما أفادته النسبة بين المسند والمسند إليه، فإذا قلت: خالد هو الفائز. فقد أفدت نسبة الفوز إلى خالد، وليس لضمير الفصل أثر في هذه النسبة، كما أن المقصور هو ما بعد الضمير ـ أي ما فيه أل ـ والمقصور عليه هو المبتدأ (المسند إليه قبله).

قوله: (لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي رَبْطٍ)؛ أي: إنه ليس ركنًا في الإسناد، فهو زائد على المسند والمسند إليه، ولهذا فأظهر الأقوال أنه حرف لا محل له من الإعراب؛ لأنه يفيد ما أفاده الحرف، وهو إفادة المعنى في غيره، ولذا عُبِّرَ عنه بأنه صيغة ضمير منفصل، كما تقدم في أدوات التوكيد.

ومع ذلك فإن لضمير الفصل فوائد وأسرارًا «وله مواقع اقتضتها دواعٍ خفية، يجد لها الدارس المتذوق فضلًا ومتاعًا»[(١)] وسأكتفي من ذلك **بمثالين**:

المثال الأول: قوله تعالى في سورة الحج: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ۝٦٢﴾، وقوله في سورة لقمان: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلۡبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ۝٣٠﴾.

فالتشابه بين الآيتين واضح، إلا في وجود ضمير الفصل في آية الحج ﴿وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ وخلوه منه في آية لقمان. والسر في ذلك ـ والله أعلم ـ أن سياق الآيات التي قبل آية الحج قد أُكد بعدة مؤكدات مترادفة، فلما بُني السياق على ذلك أُكدت هذه الآية بضمير الفصل، أما آية لقمان فلم يتقدم عليها توكيدات، فلم يُحتج إلى التوكيد بضمير الفصل، أو أنه في آية الحج تكرر بيان بطلان الشركاء وهذا مما يستدعي التوكيد بضمير

(١) «دلالات التراكيب» (ص١١٩).

. . . .

الفصل، أو أن السياق في آية الحج يركز على توضيح ثنائية الحق والباطل وإبرازها، ولا يوجد مثل هذا الصراع في سورة لقمان، فلم يقتضِ السياق ما اقتضاه في سورة الحج من التوكيد(١).

المثال الثاني: قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٥١﴾، وقوله تعالى في سورة مريم: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٣٦﴾، وقوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ۝٦٤﴾، فالتشابه بين هذه الآيات الثلاث واضح، إلا في وجود ضمير الفصل في آية الزخرف، ولعل السبب في ذلك ـ والله أعلم ـ أن آية الزخرف قد جاءت في سياق عبادة عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ واتخاذه إلهًا من دون الله، وذلك في قوله تعالى عنهم: ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨] يعنون المسيح، ولم يرد في آية آل عمران ومريم من ذكر آلهتهم ما ورد هنا، فلم يُحتج إلى الضمير(٢).

ومن اللطائف البلاغية: تكرار لفظ ﴿رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٤] فهو أبلغ في التزام العبودية من قوله: «ربنا» وأدل على التبرِّي من الربوبية(٣).

وانظر كذلك إلى سر تقديم نفس عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ على قومه في قوله: ﴿رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٤] «لقصد سَدِّ ذرائع الغلو في تقديس عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وذلك من معجزاته؛ لأن الله عَلِمَ أنه ستغلو فيه فرق من أتباعه؛ فيزعمون بُنوَّته من الله على الحقيقة»(٤).

---

(١) انظر: «درة التنزيل وغرة التأويل» (ص٣٢٧)، و«البرهان في متشابه القرآن»، للكرماني (ص٢٥٦)، و«روح المعاني» (٢١/ ١٠٤)، و«على طريق التفسير البياني» (٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠).

(٢) انظر: «ملاك التأويل» (١/ ١٥١ ـ ١٥٤). (٣) انظر: «البحر المحيط» (٧/ ٣٤٧).

(٤) «التحرير والتنوير» (٢٥/ ٢٤٨)، وانظر: «ضمير الفصل ووظائفه في القرآن الكريم» (ص٧٢ ـ ٧٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَاعْلَمْ أَنَّ طَرِيقَ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ، و«إِنَّمَا»، وَالعَطْفِ بِـ: «لَا» و«بَلْ» و«لَكِنْ» مُتَعَيِّنَةٌ لِلقَصْرِ.

وَأَمَّا التَّقْدِيمُ وَتَعْرِيفُ المُسْنَدِ وَالفَصْلُ فَقَدْ تَكُونُ لِلقَصْرِ وَقَدْ تَكُونُ لِغَيْرِهِ، ....

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ طَرِيقَ النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ... مُتَعَيِّنَةٌ لِلقَصْرِ)؛ أي: إن دلالة هذه الطرق الثلاث ـ النفي مع الاستثناء، وإنما، والعطف ـ على القصر بالوضع، أي: بالصيغة الدالة عليه؛ فالنفي والاستثناء يفيد القصر بوضعه؛ لأن حرف النفي موضوع للنفي، وحرف الاستثناء موضوع للإخراج من حكم النفي، وهذا مفيد للقصر، و«إنما» كذلك مفيدة للقصر وضعًا لتضمنها معنى النفي والاستثناء، و«لا» العاطفة حرف موضوع للنفي بعد الإثبات، و«بل» و«لكن»: موضوعتان للإثبات بعد النفي، وهذان المعنيان مفيدان للقصر.

ولا تتنافى الدلالة الوضعية لهذه الطرق الثلاث مع دراستها والبحث عنها في علم المعاني؛ لأنه لا يبحث فيه عن دلالتها على القصر، وإنما يبحث فيه عن مزايا القصر وأحواله، وعن المقامات التي تدعو إليها، ولا شك أن هذا من صميم علم المعاني[(١)].

قوله: (وَأَمَّا التَّقْدِيمُ وَتَعْرِيفُ المُسْنَدِ وَالفَصْلُ فَقَدْ تَكُونُ لِلقَصْرِ وَقَدْ تَكُونُ لِغَيْرِهِ)؛ أي: إن هذه الطرق الثلاث ليست متعينة للقصر، فقد تفيد القصر وقد لا تفيده، ولهذا ينبغي للدارس لأسلوب القصر أن يقف على ما بين طرقه من فروق، لأجل أن يميز بين ما يدل على القصر منها وما يقصد به إلى غاية أخرى.

فتقديم ما حقه التأخير لا يفيد القصر بالوضع؛ لأن التقديم بابٌ واسعٌ من أبواب البلاغة، له ارتباط بالمسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل كما

(١) «بغية الإيضاح» (٢/١٦)، و«المنهاج الواضح» (ص٨٠)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٣٣١).

وَلَكِنَّ الغَالِبَ كَوْنُهَا لِلْقَصْرِ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ مِنْهَا بِمَعُونَةِ القَرَائِنِ فِي المَقَامِ الخِطَابِيِّ.

مضى، فدلالته على القصر بالذوق[١] والبحث، بمعنى أن صاحب الذوق السليم إذا تأمل في الكلام الذي فيه التقديم المذكور فَهِمَ القصر وإن لم يعرف أن التقديم في اصطلاح البلغاء يفيد القصر، أضف إلى ذلك البحث في الغرض من التقديم حتى يُفهم بالقرائن الحالية أنه للتخصيص لا لغيره من أغراض التقديم.

ولهذا اختلف التقديم عن غيره من طرق القصر، من جهة أن التقديم ليس له أداة خاصة يدرك القصر بواسطتها، بينما الطرق الأخرى ورد لكل منها أداة دالة عليها.

وكذا تعريف المسند، فإنه ليس متعينًا للقصر؛ بل يكون للقصر ولغيره، فيكون للتقرير وتأكيد نسبة المسند للمسند إليه ـ كما تقدم في موضعه ـ ومثل ذلك ضمير الفصل فقد يُراد لتوكيد مضمون الكلام كما تقدم في أدوات التوكيد، ويستفاد القصر من الخبر الذي فيه «أل» بعده، كما تقدم، وما يستفاد بالوضع أصرح وأقوى مما يُستفاد بالقرائن وسياق الكلام[٢].

قوله: (وَلَكِنَّ الغَالِبَ كَوْنُهَا لِلْقَصْرِ) لعل ابن عاشور فهم ذلك من التتبع والاستقراء للأساليب العالية التي ورد فيها التقديم وتعريف المسند وضمير الفصل.

قوله: (فَيُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ مِنْهَا بِمَعُونَةِ القَرَائِنِ فِي المَقَامِ الخِطَابِيِّ)؛ أي: فيستدل على القصر بواسطة الطرق المذكورة بالسياق ومعرفة قرائن الأحوال التي دعت إلى التعبير بها لغرض القصر.

وقول ابن عاشور: (بِمَعُونَةِ القَرَائِنِ) فيه إشعار بأن الأصل في ذلك هو

---

(١) تقدم تعريف الذوق (ص٥٣).

(٢) انظر: «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٠٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَالقَصْرُ نَوْعَانِ: حَقِيقِيٌّ وَإِضَافِيٌّ.

لِأَنَّ التَّخْصِيصَ لِشَيْءٍ بِشَيءٍ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الوَاقِعِ وَنَفْسِ الأَمْرِ فَهُوَ القَصْرُ الحَقِيقِيُّ، ....

دقة النظر وجودة الإدراك من المتأمل الواعي، ذي الذوق السليم، الخبير بدلالات الكلام وخصائص التراكيب(١).

قوله: (وَالقَصْرُ نَوْعَانِ: حَقِيقِيٌّ وَإِضَافِيٌّ) هذا تقسيم القصر باعتبار غرض المتكلم، وهو منظور فيه إلى أن القصر فيه إثباتٌ منصوصٌ عليه، ونفيٌ داخل ضمن هذا الإثبات، وهذا اقتضاء عقلي، ثم إن كان المنفي عامًّا فهو قصر حقيقي، وإن كان خاصًّا موجهًا إلى معين فهو الإضافي.

قوله: (لِأَنَّ التَّخْصِيصَ لِشَيْءٍ بِشَيءٍ إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الوَاقِعِ وَنَفْسِ الأَمْرِ فَهُوَ القَصْرُ الحَقِيقِيُّ) فيه إشارة إلى أن القصر الحقيقي هو: ما اختص فيه المقصور بالمقصور عليه، بحيث لا يتجاوزه إلى غيره في الواقع ونفس الأمر، نحو: لا خالق إلا الله، ففيه تخصيص الخلق بالله تعالى، وهذا مبني على أن هذا التخصيص هو كذلك في الواقع ونفس الأمر، ولعل ابن عاشور يقصد بذلك أن المقصور مختص بالمقصور عليه، بمعنى أنه يثبت له، وينتفي عما عداه انتفاء عامًّا ومطلقًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] فهذا قصر حقيقي، فيه **طريقان من طرق القصر:**

الأول: تقديم ما حقه التأخير في قوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ فالمقصور: ﴿مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ والمقصور عليه: ﴿وَعِندَهُۥ﴾ قصر صفة على موصوف، بمعنى أن مفاتح الغيب عند الله تعالى وليست عند غيره، فهي ثابتة لله تعالى منفية عن كل ما سواه.

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٢/ ٢٠٣)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٣٣٠).

وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى النَّظَرِ لِشَيْءٍ آخَرَ ـ يُقَابِلُ الشَّيْءَ المُخَصَّصَ بِهِ فَقَطْ؛ لِإبْطَالِ دُخُولِ ذَلِكَ المُقَابِلِ ـ فَهُوَ قَصْرٌ إِضَافِيٌّ ....

والطريق الثاني: النفي مع الاستثناء في قوله: ﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ فالمقصور: العلم بمفاتح الغيب، والمقصور عليه: هو الله تعالى، قصر صفة على موصوف؛ فَأَثبت علمها لله سبحانه ونفاه عن كل ما عداه. وفي تكرار المعنى في الجملتين توكيد وتقرير هذه الحقيقة العظيمة، وهي تفرده سبحانه بعلم الغيب.

فإن كان النفي عما سوى المقصور عليه مبنيًّا على التجوز والمبالغة ولا يقوم على المطابقة الحقيقية للنسبة الخارجية، فهو الادعائي كما تقدم.

قوله: **(وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى النَّظَرِ لِشَيْءٍ آخَرَ... فَهُوَ قَصْرٌ إِضَافِيٌّ)** فيه إشارة إلى أن القصر الإضافي: ما اختص فيه المقصور بالمقصور عليه بالنسبة إلى شيء معين يقابل ذلك الشيء المخصص، بحيث لا يتعداه إلى ذلك الشيء، ويصح أن يتعداه إلى شيء آخر، وذلك لإبطال دخول ذلك المقابل، بمعنى أنه يتم تخصيص المقصور بالمقصور عليه كما في الحقيقي، لكن نفيه عن غير المقصور عليه لا يكون عامًّا ومطلقًا كالحقيقي، بل يكون خاصًّا ومقيدًا. فإذا قلت: الشاعر شوقي لا المنفلوطي، فإن المراد قصر صفة الشاعرية على شوقي بالنسبة إلى شخص آخر وهو المنفلوطي، لئلا يدخل المنفلوطي في هذه الصفة، وليس المراد القصر بالنسبة إلى جميع الناس؛ لأن الواقع خلاف ذلك.

ومن القصر الإضافي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾﴾ [الغاشية: ٢١] فَقَصْرُ النبي ﷺ على صفة التذكير، قصر إضافي؛ لأن النبي ﷺ له صفات أخرى غير صفة التذكير، ولكنه مقصور على صفة التذكير بالنسبة لهداية التوفيق والإيمان، فهو قصر بالنسبة إلى شيء معين، لأجل إبطال دخول ذلك المقابل،

تَدُلُّ عَلَيْهِ القَرِينَةُ.

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الخَلِيفَةُ فُلَانٌ، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الكَاتِبُ زَيْدٌ، ـ أَيْ: لَا عَمْرٌو ـ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ عَمْرًا كَاتِبٌ، ....

وهو هداية التوفيق(١).

ومن القصر الإضافي ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾ [الرعد: ٧]، ففيه قصر موصوف وهو: ﴿أَنتَ﴾ على صفة، وهي الإنذار، أي: أنت منذر لا موجد خوارق عادة، فَرَدَّ الله تعالى بهذا القصر اقتراحهم من أصله؛ لأنها بعد قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ﴾ [الرعد: ٧] وبهذا يظهر وجه قصره على الإنذار دون البشارة؛ لأنه قصر إضافي بالنسبة لأحواله مع المشركين(٢).

قوله: (تَدُلُّ عَلَيْهِ القَرِينَةُ)؛ أي: قرينة سياق الكلام أو قرائن الأحوال. ولهذا فالقصر الإضافي يحتاج إلى تأمل ودقة نظر، بخلاف الحقيقي فهو أوضح منه.

قوله: (فَالأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الخَلِيفَةُ فُلَانٌ)؛ أي: فالأول وهو القصر الحقيقي، أن تقول: إنما الخليفة فلان. فقصر الخلافة على عمر رضي الله عنه في زمنه ـ مثلًا ـ قصر حقيقي؛ كما تقدم.

قوله: (وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا الكَاتِبُ زَيْدٌ...)؛ أي: والثاني ـ من أنواع القصر ـ وهو القصر الإضافي، ففي المثال قصر صفة الكتابة على زيد، ليس بالنسبة إلى كل الناس، فإن الواقع خلاف ذلك، وإنما بالنسبة إلى شخص معين، وهو عمرو ـ مثلًا ـ، بمعنى أن عَمْرًا غير متصف بها.

قوله: (رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ عَمْرًا كَاتِبٌ) هذه هي القرينة على إرادة القصر الإضافي.

---

(١) انظر: «كتاب البلاغة: المعاني والبديع» للمعاهد العلمية (ص١٤٨).
(٢) «التحرير والتنوير» (١٣/ ٨٥).

وَلَا تُرِيدُ أَنَّ زَيْدًا هُوَ الكَاتِبُ فِي الأَرْضِ أَوْ فِي البَلَدِ دُونَ غَيْرِهِ، وَ«الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ بِالنَّاسِ»؛ أَيْ: لَيْسَ حُسْنُ الظَّنِّ بِحَزْمٍ، وَلَمْ يُرِدْ أَنَّ الحَزْمَ كُلَّهُ فِي سُوءِ الظَّنِ.

وَمِنَ القَصْرِ الحَقِيقِيِّ مَا يُسَمَّى بِالِادِّعَائِيِّ، وَهُوَ أَنْ تَدَّعِيَ قَصْرَ الصِّفَةِ عَلَى المَوْصُوفِ؛ لِقَصْدِ المُبَالَغَةِ، ....

قوله: (وَلَا تُرِيدُ أَنَّ زَيْدًا هُوَ الكَاتِبُ فِي الأَرْضِ أَوْ فِي البَلَدِ دُونَ غَيْرِهِ)؛ أي: لا تريد بالمثال السابق أن زيدًا هو الكاتب وحده، وإلا لكان قصرًا حقيقيًّا، لأنه على ذلك يكون النفي عامًّا، وليس هذا بمراد.

فصار الغرض اختصاص الكتابة بزيد وقصرها عليه بحيث لا تتجاوزه إلى عمرو، وليس القصد أن صفة الكتابة مقصورة على زيد دون سواه من الناس؛ بل هناك كتبة كثيرون.

قوله: (وَ«الحَزْمُ سُوءُ الظَّنِّ بِالنَّاسِ»[1]) هذا مثالٌ آخر للقصر الإضافي، فالحزم: مقصور، وسوء الظن: مقصور عليه، فالحزم مقصور على سوء الظن بالنسبة لحسن الظن، بمعنى أن حسن الظن ليس بحزم، وإنما الحزم سوء الظن، وليس المراد أن الحزم كله في سوء الظن؛ لأن الحزم يكون في أمور أخرى ليس منها سوء الظن، وإلا لكان حقيقيًّا، مع أنه معنى فاسد كما تقدم.

قوله: (وَمِنَ القَصْرِ الحَقِيقِيِّ مَا يُسَمَّى بِالِادِّعَائِيِّ) تقدم الكلام على القصر الادعائي قريبًا.

قوله: (وَهُوَ أَنْ تَدَّعِيَ قَصْرَ الصِّفَةِ عَلَى المَوْصُوفِ؛ لِقَصْدِ المُبَالَغَةِ)؛ أي: وإنما كان ادعائيًّا لأن الصفة موجودة في غير الموصوف، لكنها قصرت على الموصوف لقصد المبالغة.

---

(١) تقدم الكلام عليه قريبًا.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] مَعَ أَنَّهُمْ دَعَوْا هُبَلَ وَيَغُوثَ وَيَعُوقَ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا أَكْثَرُوا دَعْوَةَ اللَّاتِ وَالعُزَّى وَمَنَاةَ جُعِلُوا كَالَّذِي لَا يَدْعُو إِلَّا إِنَاثًا.

وَقَوْلِهِ فِي حَقِّ المُنَافِقِينَ: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ [المنافقون: ٤] مَعَ أَنَّ المُتَظَاهِرِينَ بِالشِّرْكِ وَالكُفْرِ أَعْدَاءٌ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ مَضَرَّةُ عَدَاوَةِ المُنَافِقِينَ أَشَدَّ، جُعِلَتْ عَدَاوَةُ غَيْرِهِمْ كَلَا عَدَاوَةَ.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثًا﴾ [النساء: ١١٧])؛ أي: ما يعبدون، أو ما ينادون لقضاء حوائجهم من دون الله تعالى إلا إناثًا، فدعاؤهم مقصور على الإناث، والمؤنث دون المذكر في خصائصه وقوته ومرتبته، وغير ذلك من صفات الكمال، وهذا قصر ادعائي؛ أي: تنزيلي؛ لأن التخصيص فيه ليس واقعيًّا؛ إذ الواقع أنهم يدعون غير الإناث، مثل: هبل ويغوث ويعوق وغيرها من الأصنام المُذَكَّرة، وإنما ذلك على سبيل التنزيل، تنزيل الموجود منزلة المعدوم، وقيل: إن المعنى ما يدعون إلا شيئًا مثل الإناث في ضعفها وضعف حجتها، وعدم نصرها، ويدخل في هذا الأصنام المُذَكَّرة، ولا يكون من باب القصر الادعائي، وهذا أقرب؛ لأنه أعم، ولأنه يدل على حقيقة هذه الأصنام، وأنها لا تدفع عن نفسها شيئًا، فكيف عن غيرها؟!(١)

قوله: (مَعَ أَنَّهُمْ دَعَوْا هُبَلَ وَيَغُوثَ وَيَعُوقَ)؛ أي: وهي ذكور لا إناث.

قوله: (لَكِنَّهُمْ لَمَّا أَكْثَرُوا دَعْوَةَ اللَّاتِ وَالعُزَّى وَمَنَاةَ)؛ أي: وهي إناث.

قوله: (جُعِلُوا كَالَّذِي لَا يَدْعُو إِلَّا إِنَاثًا)؛ أي: من باب القصر التنزيلي.

قوله: (وَقَوْلِهِ فِي حَقِّ المُنَافِقِينَ: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾...) تقدم الكلام على هذه الآية بما فيه كفاية، والحمد لله.

---

(١) «روح المعاني» (٥/ ١٤٨)، و«التحرير والتنوير» (٥/ ٢٠٣)، و«تفسير سورة النساء»، للشيخ: محمد العثيمين (٢/ ٢٣٥).

الإِنْشَــاءُ

الكَلَامُ كُلُّهُ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ.

فَالخَبَرُ: هُوَ الكَلَامُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ، ....

قوله: (الإِنْشَاءُ) هذا مقابل لما تقدم في باب الإسناد وما بعده من المباحث المتعلقة بالخبر.

قوله: (الكَلَامُ كُلُّهُ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ)؛ أي: إن الكلام الذي يجري به اللسان من شعرٍ ونثرٍ إما خبر أو إنشاء، وهذا رأي الجمهور والحذَّاق من النحويين وغيرهم كما يقول السيوطي(١).

ويستفاد من قول ابن عاشور: «**الكَلَامُ كُلُّهُ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ**» أن الخبرية والإنشائية وصف للجمل لا للمفردات.

والإنشاء له إطلاقان:

الأول: ما يذكر في هذا الباب.

الثاني: فَنُّ تأليف المعاني وتنسيقها والتعبير عنها وفقًا لمقتضى الحال. ومن هذا مادة الإنشاء في المدارس.

قوله: (فَالخَبَرُ: هُوَ الكَلَامُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ) بعضهم يزيد: لذاته؛ لإخراج الأخبار المقطوع بصدقها، والأخبار المقطوع بكذبها؛ فيكون قوله: «لذاته» بقطع النظر عن قائله، ومن لا يذكره يقول: إن الخبر من حيث هو يحتمل الصدق والكذب وإن خرج بعض أفراده لأمر خارج عنه.

---

(١) «الإتقان» (٥/ ١٦٨٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

بِأَنْ يَكُونَ لِلنِّسْبَةِ المَعْنَوِيَّةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الكَلَامُ خَارِجٌ؛ أَيْ: وُجُودٌ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، يُوَافِقُهَا تَارَةً وَلَا يُوَافِقُهَا أُخْرَى.

فَإِنْ وَافَقَهَا الخَارِجُ فَهِيَ صَادِقَةٌ، وَإِنْ خَالَفَهَا فَهِي كَاذِبَةٌ؛ لِأَنَّ الخَبَرَ يُقْصَدُ مِنْهُ حِكَايَةُ مَا فِي الوُجُودِ الخَارِجِيِّ، ....

قوله: (بِأَنْ يَكُونَ لِلنِّسْبَةِ المَعْنَوِيَّةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الكَلَامُ خَارِجٌ...) المراد بالنسبة المعنوية: الإسناد، والمراد بالخارج: الواقع والوجود في نفس الأمر، وذلك أن **الخبر له نسبتان:**

أ ـ نسبة تفهم من الخبر، ويدل عليها الكلام، وتسمى النسبة الكلامية أو المعنوية.

ب ـ نسبة تعرف من الخارج والواقع، بقطع النظر عن الخبر، وتسمى النسبة الخارجية[(١)].

قوله: (فَإِنْ وَافَقَهَا الخَارِجُ فَهِيَ صَادِقَةٌ، وَإِنْ خَالَفَهَا فَهِي كَاذِبَةٌ)؛ أي: فإن وافق الخارج والواقع هذه النسبة المعنوية وهي الإسناد صارت النسبة صادقة، ويكون الخبر صدقًا، وقائله صادق، وعلى هذا فصدق الخبر مطابقة حكمه للواقع، وكذبه عدم مطابقة حكمه له. فإذا قلت: نجح أخوك. فإن حصول النجاح نسبة معنوية، فإذا كان النجاح قد حصل بالفعل، فنسبة النجاح إلى الأخ صادقة؛ لأنها طابقت الواقع، وصار الخبر صدقًا، وإلا فهو كذب.

قوله: (لِأَنَّ الخَبَرَ يُقْصَدُ مِنْهُ حِكَايَةُ مَا فِي الوُجُودِ الخَارِجِيِّ) هذا تعليل لكون الخبر يحتمل الصدق والكذب، وهو أن الخبر يقصد منه حكاية ما في الوجود الخارجي، ليعلم بذلك مطابقته لهذا الخارج أو مخالفته.

قوله: (فَلَا جَرَمَ، لَزِمَ عَرْضُ نِسْبَتِهِ عَلَى مَا فِي الخَارِجِ...)؛ أي: فلا بد من عرض النسبة الكلامية أو المعنوية على ما في الخارج، إذ لا سبيل إلى

---

(١) «علوم البلاغة» (ص٤٣).

فَلَا جَرَمَ، لَزِمَ عَرْضُ نِسْبَتِهِ عَلَى مَا فِي الخَارِجِ، فَإِنْ نَشَأَ عَنْ ذَلِكَ العَرْضِ عِلْمٌ بِأَنَّهَا مُطَابِقَةٌ لِلْخَارِجِ المَحْكِيِّ، فَهِيَ صَادِقَةٌ، أَوْ عِلْمٌ بِأَنَّها غَيْرُ مُطَابِقَةٍ بَلْ هِيَ مُخَالِفَةٌ لِلْخَارِجِ، فَهِيَ كَاذِبَةٌ.

وَالإِنْشَاءُ: الكَلَامُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ مِنْهُ حِكَايَةُ مَا فِي الخَارِجِ؛ بَلْ هُوَ ـ كَاسْمِهِ ـ إِحْدَاثُ مَعْنًى بِالكَلَامِ لَمْ يَكُنْ حَادِثًا مِنْ قَبْلُ فِي قَصْدِ المُتَكَلِّمِ.

معرفة صدق الخبر وكذبه إلا بذلك، فإن اتضح أن النسبة مطابقة للخارج المحكي فالنسبة صادقة، وإلا فهي كاذبة.

وقول ابن عاشور: (فَلَا جَرَمَ) تقدم الكلام عليها قُبيل باب الإسناد.

قوله: (وَالإِنْشَاءُ: الكَلَامُ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالكَذِبَ) هذا تعريف الإنشاء، ومعناه أنه لا يقال لقائله إنه صادق أو كاذب؛ لعدم احتماله ذلك.

وسمي إنشاءً؛ لأنك أنشأته أي: ابتكرته، ولم يكن له في الخارج وجود[1].

قوله: (لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ مِنْهُ حِكَايَةُ مَا فِي الخَارِجِ...) هذا تعليل لكون الإنشاء لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأنه لم يقصد منه حكاية ما في الخارج؛ لأنه ليس له واقع خارجي قبل النطق به بحيث تُعرض النسبة عليه ـ كما في الخبر ـ وإنما هو كاسمه إنشاء وإيجاد معنًى بواسطة الكلام لم يكن موجودًا قبل النطق به، فإذا قال: اكتب. فإن مضمون الأمر وهو الكتابة لم يحصل إلا بعد النطق، وليس له وجود خارجي قبل ذلك.

ويرى بعض البلاغيين أن أساليب الإنشاء لها نسبة خارجية، وهي قيام المعنى الإنشائي من أمرٍ أو نهيٍ أو غيرهما في نفس المتكلم، ولكن ليس المقصود من الجملة الإنشائية الإخبار بمطابقة هذه النسبة للنسبة الكلامية، كما

---

(١) «شروح التلخيص» (١/ ١٦٣).

وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكَامِ فِي الأَبْوَابِ المَاضِيَةِ يَجْرِي فِي الخَبَرِ وَالإِنْشَاءِ، فَلَا غَرَضَ لِذِكْرِ بَابٍ يَخُصُّ الإِنْشَاءَ هُنَا إِلَّا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الخَبَرِ، وَلِلإِشَارَةِ إِلَى أَحْكَامٍ قَلِيلَةٍ بَلَاغِيَّةٍ تَخْتَصُّ بِالإِنْشَاءِ.

يَنْقَسِمُ الإِنْشَاءُ إِلَى قِسْمَيْنِ: طَلَبِيٌّ، وَغَيْرُ طَلَبِيٍّ.

فَالطَّلَبِيُّ: هُوَ الأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، ....

في الخبر، وإنما المقصود هو إنشاء المعنى وابتداؤه كما تقدم(١).

قوله: (وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الأَحْكَامِ فِي الأَبْوَابِ المَاضِيَةِ يَجْرِي فِي الخَبَرِ وَالإِنْشَاءِ)؛ أي: جميع المباحث المتقدمة في أبواب الإسناد وما بعده تجري في الخبر والإنشاء، وقد مضى ذلك في أول باب «الإسناد».

قوله: (فَلَا غَرَضَ لِذِكْرِ بَابٍ يَخُصُّ الإِنْشَاءَ هُنَا...)؛ أي: ليس هناك غرض بلاغي من إفراد الإنشاء في بابٍ مستقلٍّ ما دام أن مباحثه تفهم مما تقدم، إلا **التنبيه على أمرين**: **الأول**: الفرق بين الإنشاء والخبر. **الثاني**: الإشارة إلى أحكام قليلة بلاغية تختص بالإنشاء.

قوله: (يَنْقَسِمُ الإِنْشَاءُ إِلَى قِسْمَيْنِ: طَلَبِيٌّ، وَغَيْرُ طَلَبِيٍّ، فَالطَّلَبِيُّ: هُوَ الأَمْرُ)؛ أي: إن **الإنشاء قسمان**: طلبي، وغير طلبي.

فالإنشاء الطلبي: هو الذي يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب، وقد تستعمل الصيغة في الحاصل لغرض بلاغي، كما سيأتي، **وأقسامه ستة** ـ على ما ذكر ابن عاشور ـ: **وهي**:

الأمر، وهو: طلب الفعل على جهة الاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا﴾ [هود: ٣٧].

قوله: (وَالنَّهْيُ) هو: طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٤٢﴾﴾ [البقرة: ٤٢].

---

(١) راجع: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ١٦٦)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٣٥١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالِاسْتِفْهَامُ، وَالتَّمَنِّي، وَالتَّرَجِي، وَالنِّدَاءُ.

قوله: (وَالِاسْتِفْهَامُ) هو: طلب العلم بالشيء بواسطة أداة من أدواته، كقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝٦٤﴾ [الواقعة: ٦٣ ـ ٦٤].

قوله: (وَالتَّمَنِّي) هو: طلب الشيء المحبوب الذي لا يرجى حصوله؛ إما لكونه مستحيلاً، أو بعيد المنال، فالأول كقول أبي العتاهية:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ(١)

والثاني كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ [القصص: ٧٩].

قوله: (وَالتَّرَجِي) هو: طلب الشيء المحبوب الذي يترقب حصوله، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ۝١﴾ [الطلاق: ١].

وذِكْرُ الترجي من قبيل الإنشاء الطلبي قول لبعض البلاغيين، وهو ما مشى عليه ابن عاشور؛ لأنهما يشتركان في الطلب؛ بل إن الترجي أدخل في الإنشاء الطلبي من التمني؛ لأنه أقرب إلى التحقق من التمني؛ لكونه قريب الحصول.

وحرفا الترجي: لعل وعسى، وقد تردان مجازًا لتوقع محذور، ويسمى الإشفاق؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ۝٦٣﴾ [الأحزاب: ٦٣].

ومنهم من يرى أنه ليس من الإنشاء الطلبي؛ لأنه لا طلب فيه، بدليل أنه يأتي في المكروه، نحو: لعل العدوَّ قادم. ولا طلب في المكروه، وإنما هو مجرد ترقب وإشفاق.

والأول أظهر، وهو أن الترجي كالتمني يشتركان في الطلب؛ بل إن الترجي أقرب إلى التحقق من التمني، وقد جاء ما يؤيد ذلك، قال في «أساس البلاغة»: «أرجو من الله المغفرة، ورجوت في ولدي الرشد، وأتيته رجاءَ أن

---

(١) «ديوانه» (ص٢٣).

وَغَيْرُ الطَّلَبِيِّ: القَسَمُ، وَالتَّعَجُّبُ، وَإِنْشَاءُ المَدْحِ وَالذَّمِّ ـ نَحْوُ: نِعْمَ، وَبِئْسَ ـ، ....

يحسن إليّ، ورَجَّيْتَنِي حتى ترجَّيتُ كقولك: مَنَّيْتَنِي حتى تمنَّيتُ، ومن المجاز استعمال الرجاء في الخوف»(١).

وعليه، فلا وجه لفصل أحدهما عن الآخر بجعل التمني إنشاءً طلبيًّا والترجي إنشاء غير طلبي.

قوله: (وَالنِّدَاءُ) هو طلب إقبال المخاطب بحرف ناب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف: ٢٩] أي: يا يوسف.

قوله: (وَغَيْرُ الطَّلَبِيِّ: القَسَمُ، وَالتَّعَجُّبُ، وَإِنْشَاءُ المَدْحِ وَالذَّمِ ـ نَحْوُ: نِعْمَ، وَبِئْسَ ـ) غير الطلبي: هو الذي لا يستدعي مطلوبًا، وله أنواع متعددة، ذكر ابن عاشور أكثرها، ومنها القسم؛ كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] والتعجب؛ كقوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ يَوۡمَ يَأۡتُونَنَاۖ﴾ [مريم: ٣٨] وقول الشاعر:

فَمَا أَكْثَرَ الإِخْوَانَ حِيْنَ تَعُدُّهُمْ! وَلَكِنَّهُمْ فِي النَّائِبَاتِ قَلِيْلُ

ومنها: صيغ المدح والذم؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ ۝٤٨﴾ [الذاريات: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ﴾ [الجمعة: ٥].

وذِكْرُ القَسَمِ ـ هنا ـ لا ينافي ما تقدم من أن القسم من المؤكدات؛ لأن جملة القسم إنشائية وهي مؤكدة، وما بعدها خبرية، والمراد: إلقاء القسم؛ كأُقسم بالله، لإفادة إنشاء القسم.

---

(١) «أساس البلاغة» (ص١٥٧) بتصرف، وانظر: «البرهان» (٢/ ٣٢٣)، و«الإتقان» (٥/ ١٧١٨)، و«البلاغة الاصطلاحية» (ص١٤٥).

وَإِنْشَاءُ الوِجْدَانِيَّاتِ ـ كَالتَّحَسُّرِ، وَالفَرَحِ، وَالتَّرَحُّمِ ـ، وَصِيَغُ العُقُودِ ـ نَحْوُ: أَبِيعُ وَأَشْهَدُ ـ، وَالأَجْوِبَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الِامْتِثَالِ ـ كَجَوَابِ النِّدَاءِ، نَحْوُ: لَبَّيْك، وَسَمْعًا وَطَاعَةً ـ، ....

قوله: (وَإِنْشَاءُ الوِجْدَانِيَّاتِ ـ كَالتَّحَسُّرِ، وَالفَرَحِ، وَالتَّرَحُّمِ ـ) الوجدانيات: هي جملة الظواهر الانفعالية لدى الإنسان؛ كالحب والبغض واللذة والألم، وكذا التحسر والفرح وغير ذلك[١].

قوله: (وَصِيَغُ العُقُودِ ـ نَحْوُ: أَبِيعُ وَأَشْهَدُ ـ)؛ أي: إن ألفاظ العقود مثل: بِعْتُ، واشتريتُ، ووكَّلْتُ، وآجَرْتُ، ونحوها من قبيل الإنشاء غير الطلبي؛ لإفادتها إنشاء العقد وابتداءه بعد أن كان غير موجود، وإنما كانت من الإنشاء غير الطلبي؛ لأنها في صورة أساليب خبرية، ومثل ذلك من شأنه أن يقع بصيغة الخبر؛ لما في الخبر من قصد إعلام السامع بما يضمره المتكلم[٢].

قوله: (وَالأَجْوِبَةُ الدَّالَّةُ عَلَى الِامْتِثَالِ ـ كَجَوَابِ النِّدَاءِ، نَحْوُ: لَبَّيْك، وَسَمْعًا وَطَاعَةً ـ)؛ أي: إن الأجوبة الصادرة من المخاطب الدالة على الامتثال استجابة لنداء المتكلم تُعَدُّ من قبيل الإنشاء غير الطلبي؛ لوجود معنى الإنشاء فيها؛ كقولك لمن يناديك: لبيك، أو سمعًا وطاعة، ونحو ذلك.

وقوله: (لَبَّيْكَ) مفعول مطلق منصوب بالياء؛ إلحاقاً له بالمثنى، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه.

وقوله: (وَسَمْعًا وَطَاعَةً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أسمع سمعًا، وأطيع طاعة.

(١) «المعجم الوجيز» (ص٦٦٠).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١٢/ ٩٩)، «دلالات التراكيب» (ص٢١٢ ـ ٢١٣).

وَصِيَغُهَا وَأَدَوَاتُهَا وَأَحْكَامُهَا مُقَرَّرَةٌ فِي النَّحْوِ.

وَإِنَّمَا الَّذِي يُهِمُّ البَلِيغَ مِنْ أَحْوَالِ الإِنْشَاءِ مَسَائِلُ:

قوله: (وَصِيَغُهَا وَأَدَوَاتُهَا وَأَحْكَامُهَا مُقَرَّرَةٌ فِي النَّحْوِ)؛ أي: صيغ وأدوات الإنشاء بنوعيه وما يتعلق بها من أحكام هي من صميم علم النحو، ففيه تفصيل وافٍ عن الأمر وصيغه، والنهي وصيغه، والنداء، والتعجب، وأفعال المدح والذم وغير ذلك.

وقد عُني البلاغيون بالبحث في الإنشاء الطلبي أكثر من قسيمه، وهو الإنشاء غير الطلبي، فهو غير مقصود بالنظر في علم المعاني، ولهذا أهمله القزويني فلم يُعرِّف به، ولم يمثِّل له، وذلك لأن أكثر صيغ الإنشاء غير الطلبي لا تستعمل إلا في معانيها التي وضعت لها؛ فالقسم ـ مثلًا ـ لا يفيد إلا القسم، والتعجب لا يرد لغير التعجب، ولأن أكثر أنواعه في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، فيستغنى بأبحاثه الخبرية عن الإنشائية.

وهذا لا يعني أن أساليب الإنشاء غير الطلبي خالية من الفوائد؛ بل إن لها مواقع يُلتفت إليها في البحث؛ لما يكمن وراءها من الوقفات البلاغية، والاعتبارات الدقيقة، كما في أسلوب التعجب، والقسم، ولا سيما ما جاء منها في كتاب الله تعالى[(١)].

أما الإنشاء الطلبي ففيه فوائد بلاغية؛ لما له من دلالة ثرية، كما هو واضح من أبوابه، ولأن أساليبه ـ كالأمر والنهي ـ قد تَرِدُ لغير المعنى الأصلي، من المعاني التي تدرك من سياق الكلام وقرائن الأحوال، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (وَإِنَّمَا الَّذِي يُهِمُّ البَلِيغَ مِنْ أَحْوَالِ الإِنْشَاءِ مَسَائِلُ) أي: وإنما الذي يثير اهتمام البليغ ويحرص على بحثه من أحوال الإنشاء مسائل معينة؛ لاشتمالها على معانٍ وأسرارٍ أكثر من غيرها.

---

(١) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٢١٣)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٣٥٤).

الأُولَى: قَدْ يَأْتِي الإِنْشَاءُ فِي صُورَةِ الخَبَرِ، وَهُوَ مَا يُعَبِّرُونَ عَنْهُ بِـ: «الخَبَرِ المُسْتَعْمَلِ فِي الإِنْشَاءِ»، ....

قوله: (قَدْ يَأْتِي الإِنْشَاءُ فِي صُورَةِ الخَبَرِ...) فتكون الجملة خبرية لفظًا إنشائية معنى، وهذا كثير في كلام العرب، وفي الكتاب والسُّنَّة منه أمثلة، كما سيأتي، وقد جعله السكاكي من باب إجراء الإنشاء على خلاف مقتضى الظاهر كالخبر، كما تقدم في بابه.

وللجملة في هذا الباب **أربع صور**:

١ ـ جملة خبرية لفظًا ومعنى؛ كقوله تعالى: ﴿جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ﴾ [الإسراء: ٨١].

٢ ـ جملة إنشائية لفظًا ومعنى؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾ [البقرة: ٤٣]، وهاتان الصورتان لم يذكرهما ابن عاشور ـ هنا ـ لأنهما على الأصل، كما تقدم.

٣ ـ جملة خبرية لفظًا إنشائية معنى؛ وهذا هو الخبر المستعمل في الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ﴾[البقرة: ٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال ﷺ: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**»[(١)]، فهو أمر في المعنى، والنكتة البلاغية تأكيد فعل المأمور به وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله، حتى كأنه أمرٌ واقعٌ يُتحدث عنه كصفة من صفات الشخص المأمور[(٢)]، وهذه الصورة ذكرها ابن عاشور.

٤ ـ جملة إنشائية لفظًا خبرية معنى، وهذا هو الإنشاء المستعمل في الخبر، كقوله تعالى عن هود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ۝٥٤ مِن دُونِهِۦۖ﴾[هود: ٥٤ ـ ٥٥] فجاء الإنشاء في موضع الخبر: وأشهدكم؛ لئلا تتساوى شهادتهم مع شهادة الله تعالى[(٣)]. ومثله قوله تعالى:

(١) رواه البخاري (١٩٥٢)، ومسلم (١١٤٧).
(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٦٥). (٣) انظر: «بغية الإيضاح» (٢/ ٦٠).

مِثْلُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الدُّعَاءِ فِي نَحْوِ: «رَحِمَهُ اللهُ»، وَفِي الطَّلَبِ نَحْوُ: قَوْلِ الظَّمْآنِ: إِنِّي عَطْشَانُ، ....

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢][١]؛ أي: ونحن نحمل خطاياكم، فجاء الإنشاء (ولنحمل) موضع الخبر، والغرض تنزيل الشيء المخبر عنه منزلة المفروض الملزم به، وهذه الصورة ذكرها السكاكي، وأعرض عنها القزويني[٢]، وكذا ابن عاشور.

على أن من الجمل ما يحتمل الخبر والإنشاء بحسب التقدير؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ﴾[المائدة: ٢٣]، فهذه الجملة: ﴿أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء الذي أصله الإنشاء، فتكون معترضة، وتحتمل الإخبار فتكون صفة ثانية لـ﴿رَجُلَانِ﴾[٣].

قوله: (مِثْلُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الدُّعَاءِ فِي نَحْوِ: «رَحِمَهُ اللهُ»)؛ أي: ومن الخبر المستعمل في الإنشاء: استعمال الخبر في الدعاء الذي أصله الإنشاء، وذلك للتفاؤل بحصول الخبر، فيأتي بلفظ الماضي دلالةً على أنه كأنه واقع، فهو يخبر عنه[٤]، كقولك: سافر والدي حفظه الله، ومات فلان رَحِمَهُ اللهُ. فهذا دعاء صيغ بصيغة الخبر، فهو جملة خبرية لفظًا إنشائية معنى؛ لأن المراد: اللَّهُمَّ احفظه، اللَّهُمَّ ارحمه، ومثله: وفقك الله للتقوى.

قوله: (وَفِي الطَّلَبِ نَحْوُ: قَوْلِ الظَّمْآنِ: إِنِّي عَطْشَانُ)؛ أي: ومن استعمال الخبر في الإنشاء: أن يأتي الخبر مرادًا به الطلب، وهو الأمر، مثل: قول الظمآن: إني عطشان. فهذه جملة خبرية مراد بها الإنشاء: اسقني، ولعل القصد استعجال المخاطب إلى تحصيل المطلوب.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٠/ ١٣٣ ـ ١٣٤)، و«التحرير والتنوير» (٢٠/ ٢١٩).

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص٢٢٣، ٣٢٦)، و«التلخيص» (ص١٧٤)، وكذا ذكرها الأصوليون. انظر: «التحبير شرح التحرير» (٥/ ٢١٩٥).

(٣) «مغني اللبيب» (ص٥٦٢).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٦٥).

وَالتَّحَسُّرِ نَحْوُ قَوْلِ جَعْفَرِ بْنِ عُلْبَةَ الحَارِثِيِّ:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

وفي استعمال الخبر في مقام الطلب نكتة بلاغية تتضح في مخاطبة الإنسان من هو أكبر منه كأبيه أو شيخه أو أميره، ونحو ذلك، فيقول ـ مثلًا ـ: يسمح لي والدي بالإنصات لحظات، وفي هذا التعبير بدل الأمر الصريح أدب ولطف، واحتراز عن صورة الأمر ـ ومثله النهي ـ المشعرة بالاستعلاء، وذلك من صفات البليغ المرهف(١).

قوله: (**وَالتَّحَسُّرِ**)؛ أي: إظهار التحسر والتألم، وذلك في مقام يُظهر فيه المتكلم حزنه وتألمه على شيءٍ فاته.

قوله: (**نَحْوُ قَوْلِ جَعْفَرِ بْنِ عُلْبَةَ الحَارِثِيِّ**(٢)):

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْثَقُ)(٣)

---

(١) «علم المعاني»، لفيود (ص٤٢٦)، و«البلاغة العربية في ثوبها الجديد، علم المعاني» (ص١١٩).

(٢) هو: جعفر بن علبة بن ربيعة الحارثي، أبو عارم، شاعر غزلٍ مُقل، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان فارسًا مذكورًا في قومه، كانت إقامته بنجران، وسجن في مكة بقضية قتل رجل من بني عقيل، كما جاء ذلك مفصلاً في «شرح ديوان الحماسة»، للتبريزي (١/ ٥٦)، توفي سنة (١٤٥هـ). «شرح ديوان الحماسة»، للتبريزي (١/ ٢٨)، و«الأعلام» (٢/ ١١٩).

(٣) هذا البيت من ستة أبيات في أوائل «حماسة أبي تمام» (١/ ٦٥)، قيل: إنه قتل رجلاً من بني عقيل فسجن فيه، وكان يومئذٍ ركب في مكة من اليمن فيه محبوبته، وقد عزم هذا الركب على الرحيل، فقال قصيدته، ومنها هذا البيت.

وقوله: (**هواي**) مصدر بمعنى اسم المفعول أي: مهويِّي ومحبوبي، و(**الركب**) ركبان الإبل وهو اسم جمع أو جمع، و(**اليمانين**) بتخفيف الياء جمع يمان، وأصله يمنيّ فحذفت إحدى اليائين وعوض عنها الألف فقيل: يمان، و(**مُصْعد**) من أصعد؛ أي: ذهب في الأرض وأبعد، و(**جنيب**)؛ أي: مجنوب مستتبع، يتبعه قومه، ويقدمونه أمامهم، و(**الجثمان**): الشخص، و(**الموثق**) المقيد، والمعنى: هواي مع ركبان الإبل القاصدين نحو اليمن مقود معهم وبدني مأسور مقيد في مكة. انظر: «شرح ديوان الحماسة» (١/ ٢٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالسُّؤَالِ نَحْوُ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القصص: ٢٤].

الثَّانِيَةُ: يُسْتَعْمَلُ بَعْضُ صِيَغِ الإِنْشَاءِ فِي بَعْضٍ، ....

فهذا البيت وإن كان إخبارًا إلا أنه في هذا المقام مستعملٌ في إنشاء التحسر على فراق أحبابه وبقائه مسجونًا، والعلاقة فيه اللزوم، إذ يلزم من الإخبار بكون هواه مع الركب وجثمانه في مكة التحسرُ والتحزنُ على ذلك، والقرينة **قوله**: (وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ).

قوله: (وَالسُّؤَالِ)؛ أي: لأن الجملة الخبرية وردت في مقام التضرع، والتضرع يصاحبه السؤال.

قوله: (نَحْوُ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾ [القصص: ٢٤]) هذه جملة خبرية، جامعة للشكر والثناء والدعاء. وفيها إيجاز قِصَر، لأن دعاء موسى عليه السلام جاء متضمنًا تبيين الحال وشرحها، ولعل ابن عاشور أخذ مجيء الخبر هنا بمعنى الإنشاء مرادًا به السؤال من كلام السلف كابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد غيرهما، ومن السياق؛ فإن قوله: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [القصص: ٢٥] فيه ما يدل على أن الله تعالى استجاب له(١).

قوله: (الثَّانِيَةُ: يُسْتَعْمَلُ بَعْضُ صِيَغِ الإِنْشَاءِ فِي بَعْضٍ)؛ أي: المسألة الثانية مما يُهِمُّ البليغ من أحوال الإنشاء: استعمال بعض صيغ الإنشاء في بعض، بمعنى أن صيغ الإنشاء الطلبي ـ وهي الأمر والنهي والتمني والاستفهام والنداء ـ قد تأتي مرادًا بها صيغة أخرى من صيغ الإنشاء نفسه مما يُدرك من سياق الكلام وقرائن الأحوال، ومثل ذلك يشتمل على معانٍ بلاغية وأسرار بديعة تستحق الدراسة والتأمل.

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢٠/٥٨ ـ ٥٩)، «التحرير والتنوير» (٢٠/١٠٢)، «تفسير ابن سعدي» (ص٦١٨).

فَيَجِيءُ الأَمْرُ لِلتَّمَنِّي، نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فَقَوْلُهُ: (انْجَلِي) تَمَنٍّ.

وَلِلتَّعَجُّبِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨].

قوله: (فَيَجِيءُ الأَمْرُ لِلتَّمَنِّي) وذلك إذا استعملت الصيغة في طلب الشيء المحبوب الذي لا قدرة للطالب عليه، ولا طمع له في حصوله؛ كقوله تعالى عن أصحاب النار: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا فَإِنْ عُدْنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [المؤمنون: ١٠٧].

قوله: (نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي ... بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ)[(١)]

فصيغة الأمر (انْجَلِي) يراد بها التمني؛ لأن الليل ليس ممن يوجه إليه أمر ولا نهي، وإنما الشاعر يشكو من طول ليله ويود لو انبلج الصبح.

قوله: (وَلِلتَّعَجُّبِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الإسراء: ٤٨]) هذا خطاب من الله تعالى للنبي ﷺ بالأمر بالنظر في كيفية ضرب الظالمين الأمثالَ للنبي ﷺ، كما جاء في الآية قبلها: ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٤٧﴾﴾ [الإسراء: ٤٧][(٢)]، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْأَيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [المائدة: ٧٥].

فهذا خطاب على سبيل التعجيب من أمرهم، كيف يُصرفون عن الحق إلى هذا الكفر مع وضوح أدلة التوحيد؟![(٣)].

---

(١) هذا البيت هو السادس والأربعون من معلقة امرئ القيس المشهورة. انظر: «ديوانه» (ص٣٦). وقوله: **(انْجَلِي)**؛ أي: انكشف، وإثبات الياء من صلة الكسر. انظر: «شرح القصائد العشر»، للتبريزي (ص٥١ ـ ٥٢).

(٢) «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٨).

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (١٨/ ٣٣٠)، «أضواء البيان» (٢/ ١٤١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَيَجِيءُ الاِسْتِفْهَامُ لِلنَّهْيِ نَحْوُ: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣]، وَلِلأَمْرِ نَحْوُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: ٩١]، وَلِلتَّعَجُّبِ نَحْوُ: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧].

وَيَجِيءُ النِّدَاءُ لِلتَّعَجُّبِ فِي بَابِ الاِسْتِغَاثَةِ، نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ:

قوله: (وَيَجِيءُ الاِسْتِفْهَامُ لِلنَّهْيِ نَحْوُ: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾ [التوبة: ١٣]) وعلامة ذلك أن يصح حلول (لا) محل الأداة أي: لا تخشوهم؛ لأن الله تعالى أحق بالخشية، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

قوله: (وَلِلأَمْرِ نَحْوُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المائدة: ٩١]) وذلك إذا جاءت الصيغة في مقام يريد فيه المتكلم أمر المخاطب بشيء، وقد جاء الأمر بصيغة الاستفهام لأن في ذلك إغراء للمخاطب، وحثًّا له على الاستجابة وقبول الأمر. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [هود: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَـٰكِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [الأنبياء: ٨٠].

وذكر ابن عاشور في «التفسير» أن الاستفهام هنا مستعمل في الاستبطاء والتحضيض[(١)].

قوله: (وَلِلتَّعَجُّبِ نَحْوُ: ﴿وَقَالُوا۟ مَالِ هَـٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٧]) فالغرض من الاستفهام التعجب من هذه الحال في الرسول ﷺ. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَالِ هَـٰذَا ٱلْكِتَـٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴿٤١﴾﴾ [غافر: ٤١].

قوله: (وَيَجِيءُ النِّدَاءُ لِلتَّعَجُّبِ فِي بَابِ الاِسْتِغَاثَةِ، نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ:

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٧/ ٢٢)، (٣/ ٢٠٢).

فَيَا لَكَ مِن لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

تَنْبِيهٌ: هَذِهِ الاِسْتِعْمَالَاتُ المَذْكُورَةُ فِي المَسْأَلَتَيْنِ مِنْ قَبِيلِ المَجَازِ المُرَكَّبِ المُرْسَلِ، وَالعَلَاقَةُ العَامَّةُ فِي جَمِيعِهَا هِيَ: اللُّزُومُ ـ وَلَوْ بَعِيدًا ـ، وَقَدْ تُتَطَلَّبُ لِبَعْضِ اسْتِعْمَالَاتِهِ عَلَاقَاتٌ أُخْرَى بِحَسَبِ المَوَاقِعِ.

فَيَا لَكَ مِن لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ(١)

فتستعمل له الأداة «يا»، وقد ذكر ابن عاشور في «تفسيره» أن التعجب مستفاد من حرف النداء، وهو ظاهر كلامه ـ هنا ـ(٢)، وقيل: إنه مستفاد من اللام؛ لما ذكر ابن هشام وغيره من أن من معاني اللام التعجب(٣).

قوله: (هَذِهِ الاِسْتِعْمَالَاتُ المَذْكُورَةُ فِي المَسْأَلَتَيْنِ مِنْ قَبِيلِ المَجَازِ المُرَكَّبِ المُرْسَلِ)؛ أي: إن هذه الاستعمالات المذكورة في مسألة مجيء الإنشاء في صورة الخبر، واستعمال بعض صيغ الإنشاء في بعض من قبيل المجاز المركب المرسل، وهو اللفظ المركب المستعمل قصدًا وبالذات في غير المعنى الذي وضع له لعلاقةٍ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في «فن البيان».

قوله: (وَالعَلَاقَةُ العَامَّةُ فِي جَمِيعِهَا هِيَ: اللُّزُومُ ـ وَلَوْ بَعِيدًا ـ)؛ أي: العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى الآخر هي اللزوم، فمثلًا قوله: (هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ): مجاز مركب علاقته اللزومية؛ لأنه يلزم من إخبار الشاعر بأن هواه مع الركب إظهار حسرته وحزنه؛ لأنه لم يرد الإخبار المجرد.

قوله: (وَقَدْ تُتَطَلَّبُ لِبَعْضِ اسْتِعْمَالَاتِهِ عَلَاقَاتٌ أُخْرَى بِحَسَبِ المَوَاقِعِ)؛

---

(١) هذا البيت هو السابع والأربعون من معلقة امرئ القيس كما في «ديوانه» (ص٣٦).
وقوله: (**فَيَا لَكَ**): ياء حرف نداء واستغاثة، ولك: اللام المفتوحة لام المستغاث به، وهي حرف جر، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر، و(**مُغَارِ الفَتْلِ**) بضم الميم، هو المحكم الفتل، يريد الحبل و(**يَذْبُلِ**) اسم جبل في بلاد نجد، وهو ممنوع من الصرف، لكنه جُرَّ بالكسرة لأجل الروي.

(٢) «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٥٥٥).

(٣) «المغني» (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيَغُ الإِنْشَاءِ فِيمَنْ حَالُهُ غَيْرُ حَالِ مَنْ يُسَاقُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الإِنْشَاءُ، كَأَمْرِ المُتَلَبِّسِ بِفِعْلٍ بِأَنْ يَفْعَلَهُ، نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: ١٣٦].

وَكَنَهْيِ مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِفِعْلٍ عَنْ أَنْ يَفْعَلَهُ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ....

أي: وقد يُبحث لبعض استعمالات ما ذكر في المسألتين علاقات أخرى غير ما ذكر من الدعاء والطلب والتحسر والسؤال، يُذكر شيء منها في مبحث الجملة الخبرية والإنشائية، وقد تتفتق أذهان البلغاء عن معانٍ أخرى، وكلها تدرك من سياق الكلام وقرائن الأحوال.

ومن ذلك: السببية في قوله ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**» فهذه جملة إنشائية لفظًا خبرية معنى؛ أي: هو يتبوأ، والعلاقة السببية؛ لأن إنشاء المتكلم هذه الجملة سبب لإخباره بما تتضمنه، وقد عدل عن الخبر إلى صيغة الأمر؛ للدلالة على أنه مطلوب، وأنه واقع يؤمر به، وليس على الكاذب إلا الرضا وتنفيذ المطلوب، وفي هذا ما فيه من الوعيد والتحذير والزجر(١).

قوله: (المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: قَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيَغُ الإِنْشَاءِ فِيمَنْ حَالُهُ غَيْرُ حَالِ مَنْ يُسَاقُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الإِنْشَاءُ) هذه المسألة تقدم شيء منها في باب «الإسناد» وهي أن صيغة الإنشاء قد تستعمل فيمن حاله غير حال من يخاطب بها؛ لغرضٍ بلاغي.

قوله: (نَحْوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: ١٣٦]) تقدم الكلام على هذه الآية في باب «الإسناد» بما فيه كفاية ـ إن شاء الله ـ.

قوله: (نَحْوُ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢])

---

(١) انظر: «علوم البلاغة» (ص٢٨٦)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٤٢٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ طَلَبُ الدَّوَامِ؛ فَيُنَزَّلُ المُتَّصِفُ مَنْزِلَةَ غَيْرِ المُتَّصِفِ؛ تَحْرِيضًا عَلَى الدَّوَامِ عَلَى الاتِّصَافِ.

وَكَنِدَاءِ المُقْبِلِ عَلَيْكَ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِلسَّامِعِ: يَا هَذَا، وَنِدَاءِ مَنْ لَا يُنَادَى بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ مَنْ يُنَادَى ....

ففيها نهي من لم يتصف بالفعل عن أن يفعله، والخطاب لكل من يصلح له من المكلفين. وقيل: للنبي ﷺ، ومعناه: تثبيته على ما هو عليه، وعدم توهم أن الغفلة تصدر منه سبحانه، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٣١﴾ [الروم: ٣١]، ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨][(١)].

قوله: (وَالقَصْدُ مِنْ ذَلِكَ طَلَبُ الدَّوَامِ...)؛ أي: إن القصد من مخاطبة من حصل منه الفعل أو نَهْيِ من لم يحصل منه هو طلب الدوام؛ فينزَّل المتصف بامتثال الأمر، واجتناب النهي، منزلة غير المتصف به الذي يوجه إليه الطلب؛ حثًّا له على ملازمة الامتثال بفعل ما أُمر واجتناب ما نُهي عنه.

قوله: (وَكَنِدَاءِ المُقْبِلِ عَلَيْكَ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِلسَّامِعِ: يَا هَذَا)؛ أي: إن الأصل أن الحاضر المقبل عليك لا يحتاج إلى نداء؛ لأن النداء طلب إقبال المخاطب على المتكلم، لكن قد ينادى الحاضر لغفلته وذهوله، وكأن غفلته أبعدته عن مكان التكلم وإن كان حاضرًا في المكان، ومن ذلك قول محمود سامي البارودي:

يَا أَيُّها السَّادِرُ المُزْوَرُّ مِنْ صَلَفٍ ... مَهْلًا فإِنَّكَ بالأيَّامِ مُنْخَدِعُ[(٢)]

وقول الآخر:

أَيا جامِعَ الدُّنْيَا لِغيرِ بَلاغَةٍ ... لِمنْ تَجْمَعُ الدُّنْيَا وأنْتَ تَمُوتُ؟

قوله: (وَنِدَاءِ مَنْ لَا يُنَادَى بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ مَنْ يُنَادَى) وذلك من باب تنزيل

---

(١) «روح المعاني» (١٣/ ٢٤٤).

(٢) «ديوان البارودي» (ص١٨٠)، **والسادر**: الذاهب عن الشيء ترفعًا عنه، والذي لا يبالي ولا يهتم بما صنع. **المزور**: المنحرف. **والصَّلَف** ـ بالتحريك ـ: الكِبر.

نَحْوُ: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠]؛ أَيْ: احْضُرِي؛ فَهَذَا مَوْضِعُك. وَهَذِهِ مَجَازَاتٌ ظَاهِرَةٌ، وَتَفْرِيعُهَا سَهْلٌ.

المعنى المثير للإنشاء منزلة العاقل؛ فيقصد اسمه بالنداء؛ لطلب حضوره، فكأن المتكلم يقول: «هذا مقامك فاحضر» كما ينادى من يُقصد في أمر عظيم، وحرف النداء هنا لمجرد التنبيه على خطر ما بعده؛ ليصغي إليه السامع(١).

قوله: (نَحْوُ: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِۚ﴾ [يس: ٣٠]؛ أَيْ: احْضُرِي؛ فَهَذَا مَوْضِعُك) الحسرة: شدة الندم مشوبًا بتلهف على فائت، وهو منصوب على النداء؛ لأنه نكرة غير مقصودة، والتقدير: يا حسرةً احضري، هذا أوانك. وهو نداء مجازي، ومعناه: تنبيه أنفسهم لتذكير أسباب الحسرة؛ لأن الحسرة نفسها لا تُطلب ولا يتأتى إقبالها، وإنما المعنى على المبالغة في ذلك حتى كأنهم ذهلوا فنادوها.

ويجوز أن يكون المنادى محذوفًا أي: يا هؤلاء، وحسرة ـ على هذا ـ: مفعول مطلق؛ أي: يا هؤلاء تَحَسَّروا حسرة، وعليه فلا شاهد في الآية(٢).

وهذه المسائل الثلاث لم أرها عند غير ابن عاشور بهذا التقسيم، وقد ذكر في أثنائها شيئًا من المعاني التي تخرج إليها صيغة الإنشاء من معناها الحقيقي إلى معانٍ أخرى، وهذا باب واسع من أبواب البلاغة، وللأصوليين في بحثه نصيب وافر، وأمثلتها في القرآن كثيرة، وهو مما يدرك من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وفيها معانٍ وأسرار.

قوله: (وَهَذِهِ مَجَازَاتٌ ظَاهِرَةٌ، وَتَفْرِيعُهَا سَهْلٌ)؛ أي: ما تقدم من استعمال الخبر في موضع الإنشاء وكذا ما بعده: معانٍ مجازية ظاهرة، تفهم

---

(١) «التحرير والتنوير» (٢٣/ ٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢/ ١٠٨١)، «البحر المحيط» (٢١/ ٦٦٢)، و«روح المعاني» (٧/ ١٣٢)، و«الإتقان» (٤/ ١٥٢٣)، و«التحرير والتنوير» (٢٨/ ٣).

هَذَا نِهَايَةُ القَوْلِ فِي الأَبْوَابِ المُخْتَصَّةِ بِذِكْرِ الأَحْكَامِ البَلَاغِيَّةِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْمُفْرَدَاتِ فِي حَالِ تَرْكِيبِهَا.

وَمِنَ الأَحْكَامِ مَا هُوَ عَارِضٌ لِلْجُمَلِ المُؤْتَلِفِ مِنْهَا الكَلَامُ البَلِيغُ تَفْرِيقًا وَجَمْعًا وَتَطْوِيلًا وَاخْتِصَارًا.

وَقَدْ خُصَّ لِذَلِكَ بَابَانِ: بَابُ الوَصْلِ وَالفَصْلِ، وَبَابُ الإِيجَازِ وَالإِطْنَابِ وَالمُسَاوَاةِ. وَهَأَنَذَا شَارِعٌ فِيهِمَا؛ إِكْمَالًا لِأَبْوَابِ: «عِلْمِ المَعَانِي».

من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وتفريعها سهل على الطالب المُجِد؛ لما تقدم، ولعل ابن عاشور أراد تنشيط الطالب وحثَّه على تتبعها وتفهمها، وهي مذكورة في كتب البلاغة المطولة.

قوله: (هَذَا نِهَايَةُ القَوْلِ فِي الأَبْوَابِ المُخْتَصَّةِ بِذِكْرِ الأَحْكَامِ البَلَاغِيَّةِ الَّتِي تَعْرِضُ لِلْمُفْرَدَاتِ فِي حَالِ تَرْكِيبِهَا)؛ أي: انتهى الكلام على المباحث المتعلقة بالأحكام البلاغية التي تعرض للمفردات في حال تركيبها وتكوين الجمل منها، وهذا القسم الأول من باب «علم المعاني» ويدخل في ذلك: باب الإسناد وتوابعه، وباب القصر، والإنشاء.

قوله: (وَمِنَ الأَحْكَامِ مَا هُوَ عَارِضٌ لِلْجُمَلِ...) هذا إشارة إلى القسم الثاني من المباحث المتعلقة بعلم المعاني، وهي المباحث المتعلقة بالجمل التي يتألف منها الكلام البليغ من جهة العطف وعدمه، أو من جهة التطويل والاختصار؛ فالأول: خُصَّ له باب الوصل والفصل؛ والثاني: خُصَّتْ له أبواب الإيجاز والإطناب والمساواة.

قوله: (وَهَأَنَذَا شَارِعٌ فِيهِمَا) هذا أسلوب شائع مركب من ثلاث كلمات وهي: (ها) التنبيه، و(أنا) ضمير منفصل مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة في محل

. . . .

رفع خبر، أو هو منادى، والخبر قوله: (شَارِعٌ) ويجوز نصبه على الحال[1].

---

(١) انظر: «التسهيل لابن مالك» (ص٢)، و«البحر المحيط» (٣/ ٨٠)، و«المغني» (١/ ١٠) (٢/ ٣٤٩)، و«حاشية الأمير على المغني» (ص٤)، و«حاشية الدسوقي على المغني» (١/ ١٩)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٥٨٦ ـ ٥٨٨)، وفيه كلام نفيس على هذا الأسلوب، على أن ابن عاشور قد انتقد في مقدمة «تفسيره» (١/ ٩) هذا الأسلوب، ومال إلى إسقاط اسم الإشارة، مع أنه استعمله في بعض المواضع. انظر: «تفسيره» (٢٨/ ٢٧٧)، وانظر: «العربية الصحيحة» (ص١٥٥)، «معجم الصواب اللغوي» (١/ ٧٧٣) كلاهما للدكتور: أحمد مختار.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

الوَصْلُ وَالفَصْلُ

. . . .

قوله: (الوَصْلُ وَالفَصْلُ) قدم الوصل؛ لأنه ـ كغيره ـ بدأ به في التعريف، وإنما بدأوا بالوصل لأن الفصل والوصل متقابلان تقابل: العدم والملَكَة، فالوصل بمنزل الملَكَة، والفصل بمنزلة عدمها، وجمهور البلاغيين على تقديم الفصل؛ لأنه الأصل، والوصل طارئ عليه؛ لأن الفصل حاصل بنفسه، فلا يحتاج إلى شيء، والوصل حاصل بزيادة حرف[1].

وهذا الباب يبحث في الجمل بعضها مع بعض من جهة تأليفها بطريق العطف أو عدمه، والأبواب السابقة متعلقة بالجملة الواحدة.

والوصل والفصل من أهم أبواب البلاغة؛ لأن المرجع الأهم في حسن الفصل والوصل هو موافقة المعنى ومجيء كل منهما في موضعه على ما يقتضيه السياق، وهذا لا يتم إلا بمعرفة مواضع العطف، أو عدمه وهو الاستئناف، ومعرفةِ كيفية إيقاع حروف العطف في مواقعها أو تركها عند عدم الحاجة إليها، وهذا أمرٌ دقيق المجرى، لطيف المغزى، جليل المقدار، كثير الفائدة، غزير الأسرار، لا يُوفَّق للصواب فيه إلا من أوتي حظًّا من حسن الذوق، وطُبع على البلاغة، وقرأ نماذج كثيرة من هذا الباب في كتاب الله تعالى وكلام العرب[2].

---

(١) انظر: «مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٢).
(٢) «الطراز» (٢/ ٣٢)، و«علوم البلاغة» (ص١٦٢).

. . . .

وقد عَدَّ البلغاء الفصل والوصل حدًّا من حدود البلاغة؛ فالجاحظ يروي ضمن ما يرويه من حدودها أنه قيل لبعض البلغاء: ما البلاغة؟ قال: معرفة الفصل والوصل[١]. وقد أقر ذلك الإمام عبد القاهر الجرجاني حين قال: «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يُصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض أو ترك العطف فيها... من أسرار البلاغة... وقد بلغ من قوة الأمر في ذلك أنهم جعلوه حدًّا للبلاغة»[٢]، ويقول أبو هلال العسكري: «إن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام»[٣].

ومع أن مباحث الوصل والفصل يغلب عليها كونها مسائل نحوية؛ لأنها تتعلق بعطف النسق، وغالب ذلك ليس فيه خصوصيات بلاغية، إلا أن الذي دعا علماء البلاغة إلى ذكرها في هذا الفن أمور **ثلاثة** ـ كما يقول ابن عاشور ـ:

أحدها: أن النحاة تكلموا على أحكام العطف، ولم يتكلموا على أحكام ترك العطف.

ثانيها: أنهم تركوا كثيرًا من مسائل المناسبات.

ثالثها: أنه لما كان العطف وتركه قد يلاحظ فيه أمور ادعائية في الشعر والخطابة ناسب أن يذكر مع خصوصيات علم المعاني.

ومصطلح الفصل والوصل من المصطلحات الثنائية المقترنة بما يقابلها، وهذا مما يسهل استيعاب الموضوع، ويسهم في وضوح الصورة وجِلاء المفهوم، لأنه كما قيل:

---

(١) «البيان والتبيين» (١/ ٨٨)، و«مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (١٦٣).
(٢) «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٢)، و«البيان والتبيين» (١/ ٨٨).
(٣) «كتاب الصناعتين» (ص٤٩٧).

الوَصْلُ: عَطْفُ بَعْضِ الجُمَلِ عَلَى بَعْضٍ، وَالفَصْلُ تَرْكُهُ.

وبضدِّها تتبين الأشياءُ[(١)]

وهذا له نظير في الموضوعات البلاغية، مثل: المسند والمسند إليه، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير[(٢)].

قوله: (الوَصْلُ: عَطْفُ بَعْضِ الجُمَلِ عَلَى بَعْضٍ، وَالفَصْلُ تَرْكُهُ) معنى هذا: أن الوصل والفصل هو العلم بمواضع عطف الجمل بعضها على بعض، والفصل ترك هذا العطف الذي معناه الاستئناف.

مثال الوصل: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُۚ﴾ [الزمر: ٥٢]، فقد وُصِلَ بين الجملتين بعطف الثانية على الأولى؛ لاتفاقهما خبرًا، والمناسبة ظاهرة، إذ المسند إليه فيهما واحد، وبين المسند في كلٍّ منهما مناسبة واضحة، وهي الضدّية، وليس هناك مانع من الوصل.

ومثله ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ﴾ [الأعراف: ٣١]، فقد وُصِلَ بين هذه الجمل، لاتفاقها إنشاءً، والمناسبة ظاهرة، إذ المسند إليه فيها واحد، وبين المسند في كلٍّ منها مناسبة واضحة، لأن الأكل قرين الشرب، وليس هناك مانع من الوصل. ومثل ذلك قول الشاعر:

اخْفِضِ الصَّوتَ إنْ نَطَقْتَ بِلَيلٍ ... والتَفِتْ فِي النَّهَارِ قَبْلَ المَقَالِ
ليسَ لِلْقَولِ رَجْعَةٌ حِينَ يَبْدو ... بِقَبِيحٍ يَكونُ أو بِجَمَالِ[(٣)]

ومثال الفصل الذي هو ترك العطف قوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ

---

(١) هذا عجز بيت، وصدره:

ونَذِيْمُهُمْ وبهم عرفنا فضله

وهو للمتنبي، انظر: «ديوانه» بالشرح المنسوب للعكبري (١/ ٢٢)، وقوله: (**ونذيمهم**) من ذام يذيم: إذا عاب. انظر: «التاج» (٣٢/ ٢١٠).

(٢) انظر: «قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين» للدكتور: محمد الصامل (ص١٤).

(٣) «إحياء علوم الدين» (٢/ ٢٣٣)، وانظر: «عيون الأخبار» (١/ ٤١).

. . . .

يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، فقد فصلت الجملة الثانية ﴿يُذَبِّحُونَ﴾ فلم تعطف بالواو؛ لوجود اتحاد بين الجملتين يغني عن العطف ـ كما سيأتي ـ، لكون الثانية بمنزلة عطف البيان لقوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾. لذا ترك العطف، لقوة الربط بينهما؛ لأن عطف البيان لا يعطف على متبوعه.

ولنا في هذا التعريف **وقفتان**:

الأولى: أن ظاهر كلامه أن الوصل والفصل خاص بالجمل، ولا يدخل في التعريف عطف المفرد على المفرد، وهذا رأي أكثر المتقدمين، يرون انحصار الفصل والوصل بين الجمل؛ لأنها أكثر أحكامًا، ومن هؤلاء: عبد القاهر الجرجاني، والفخر الرازي، والسكاكي، والخطيب القزويني، وغيرهم[(١)]، وكل من جاء بعدهم اقتدى بهم، وتركوا موضوع الوصل والفصل بين المفردات؛ لوضوحه؛ لأن عطف المفرد على المفرد يأتي للتشريك في الحكم، فأمره سهل، وهذا بخلاف عطف الجمل، كما تقدم.

ولعل من أوائل البلاغيين عنايةً بدراسة الفصل والوصل بين المفردات الزمخشريَّ في مواضع من «تفسيره»، ثم جاء من بعده من سلك منهجه، مثل: يحيى بن حمزة العلوي اليمني[(٢)]. وصرح بذلك السُّبكي، فقال: «لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل»[(٣)]، ومن هؤلاء ابن عاشور في «تفسيره»، وفي هذا «الموجز» ـ أيضًا ـ كما سيأتي.

الوقفة الثانية: أن هذا التعريف عامٌّ في حرف العطف، فهو شامل

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٢)، و«نهاية الإيجاز» (ص٣٢١)، و«مفتاح العلوم» (ص٢٤٨ ـ ٢٤٩)، و«التلخيص في علوم البلاغة» (ص١٧٥).

(٢) «الطراز» (٢/ ٣٣).

(٣) «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ١١٥، ١٦)، وانظر: «قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين» (ص١٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

للعطف بالواو وغيرها من حروف العطف؛ لأنه لم يقيد ذلك بالواو؛ بل صرح بذلك ابن عاشور كما سيأتي، وذكر أن المعوّل عليه هو المناسبة، فمتى وجدت صح العطف، وهذا رأي السكاكي، ومن تبعه[(١)].

ويرى عبد القاهر ومن تبعه أن الفصل والوصل خاص بالواو دون غيرها[(٢)]؛ لأن دقة الوصل إنما تظهر في ذلك؛ لأن الواو ليس لها معنى سوى التشريك، فلذا احتيج إلى بيان ما يصح فيه العطف بها، وما لا يصح، وهذا يحتاج إلى دقة الفهم، وحسن الإدراك، بخلاف غيرها من حروف العطف، فله معنى خاص، فإذا أريد ذلك المعنى أُتي بها، كـ(الفاء) تدل على الترتيب في مثل: أعطاني فشكرته، و(ثم) على التراخي في مثل: خرج الشيخ ثم خرج الطلاب، و(أو) للتردد بين الشيئين مثل: خالد يعطيك أو يكسوك. فإذا عطفت جملة على جملة بواحد منها ظهرت فائدة هذا الحرف واضحة جلية.

وعلى ما تقدم، فالقول بأن الوصل والفصل يأتي في الجمل والمفردات، وفي العطف بالواو وغيرها فيه وجاهة، وإن كان الاصطلاح السائد على خلاف ذلك، والمعوَّل عليه هو الجهة الجامعة. فمتى وجدت صح العطف في الجمل وغيرها، ووضوح العطف بين المفردات لا يقتضي إهمال الحديث عنه، لما فيه من مسائل مهمة، تقوم على إظهار الأسرار والمعاني، اتضحت من خلال كلام المفسرين كالزمخشري وابن عاشور وغيرهما[(٣)]، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ شيء من ذلك.

وعليه فيكون الوصل: عطف بعض الكلام على بعض، والفصل: ترك هذا العطف.

(١) «المفتاح» (ص٢٤٩).
(٢) «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٤)، و«علوم البلاغة» (ص١٦٣).
(٣) «دلالات التراكيب» (ص٢٨٤)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٤٣٠)، و«قضية الفصل والوصل. . .» (ص٢٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَحَقُّ الجُمَلِ إِذَا ذُكِرَ بَعْضُهَا بَعْدَ بَعْضٍ أَنْ تُذْكَرَ بِدُونِ عَطْفٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِالفَائِدَةِ، إِلَّا أَنَّ أُسْلُوبَ الكَلَامِ العَرَبِيِّ غَلَبَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بِمَعْمُولِيَّةِ العَوَامِلِ وَالأَدَوَاتِ أَوْ بِالإِتْبَاعِ أَوْ بِالعَطْفِ،

قوله: (وَحَقُّ الجُمَلِ إِذَا ذُكِرَ بَعْضُهَا بَعْدَ بَعْضٍ أَنْ تُذْكَرَ بِدُونِ عَطْفٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِالفَائِدَةِ)؛ أي: إن الأصل في الجمل إذا جاء بعضها إثر بعض أن تذكر بدون حرف العطف الدال على الاشتراك؛ لأن كل جملة مستقلة بنفسها، مكتملة في الدِّلالة على المراد، وذلك كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤] فكل واحدة من هذه الجمل آية مكتملة في الدلالة على الحق ﷻ، تنتهض بالغرض وحدها من غير أن ينضم إليها غيرها[١]، ولهذا لُقِّبَ عطف بعض الجمل على بعض بالوصل؛ لأن له مزيدَ أثر في الربط؛ لشدة تباعد الجملتين.

قوله: (إِلَّا أَنَّ أُسْلُوبَ الكَلَامِ العَرَبِيِّ غَلَبَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ بِمَعْمُولِيَّةِ العَوَامِلِ وَالأَدَوَاتِ أَوْ بِالإِتْبَاعِ أَوْ بِالعَطْفِ)؛ أي: غلب في أسلوب الكلام العربي أن يكون متصلًا بعضه ببعض بوسيلة تجمع الكلمات وتؤلف بينها، ليكون الكلام متسقًا منتظمًا[٢].

والذي يجمعها إما وجود عامل لفظي كالفعل في نحو: أكرم خالد الضيف، وكسوت الفقير ثوبًا، وأعلمتك الصدق نافعًا، أو أداة من الأدوات العاملة المذكورة في علم النحو، كحرف الجر في نحو: مررت بزيد، فإذا انتهت قوة العامل باستيفاء معمولاته التي اقتضاها معناه جاءت الوسيلة الثانية للربط وهي الإتباع من نعت نحو: عاشرت إخوانًا مستقيمين، أو بيان نحو: أكرمت محمدًا أخاك، أو بدل نحو: قضيت الدين نصفه.

---

(١) «الكشاف» (٤/ ٣٥٣)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٠١)، «علم المعاني» لفيود (ص٤٤٣).

(٢) انظر: «الطراز» (٢/ ٤٥).

فَلَا تُذْكَرُ جُمَلُ الكَلَامِ وَلَا كَلِمَاتُهُ تَعْدَادًا إِلَّا فِي المَوَاقِعِ الَّتِي يُقْصَدُ فِيهَا التَّعْدَادُ، نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ۝١٢ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣﴾ [الغاشية: ١٢ ـ ١٣]، أَوْ فِي حِكَايَةِ المُحَاوَرَاتِ، ....

وقول ابن عاشور (**بِمَعْمُولِيَّةِ العَوَامِلِ**) هذا مصدر صناعي[(١)]، والمعمولية: كون الشيء معمولًا لغيره؛ أي: مسلطًا عليه عامل نحوي، كما تقدم. والباء سببية؛ أي: يأتي الكلام متصلًا بعضه ببعض بسبب معمولية أحد العوامل.

قوله: (**فَلَا تُذْكَرُ جُمَلُ الكَلَامِ وَلَا كَلِمَاتُهُ تَعْدَادًا إِلَّا فِي المَوَاقِعِ الَّتِي يُقْصَدُ فِيهَا التَّعْدَادُ**)؛ أي: لا تذكر جمل الكلام ولا الكلمات بدون عطف، إلا لغرض بلاغي يستدعي ترك العطف، وذلك في مواضع:

الأول: قصد التعداد الذي تذكر فيه كل جملة منفردة، لكونها تنهض بالغرض وحدها دون أن ينضم إليها غيرها، ما لم يوجد ما يستدعي العطف[(٢)].

قوله: (**نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ۝١٢ فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣﴾ [الغاشية: ١٢ ـ ١٣]**) فلم تعطف الثانية على الأولى؛ لأن المقصود تعداد صفات نعيم الجنة، ولا يحسن العطف؛ لأن عطف السُّرر على العين الجارية قد يبدو نابيًا عن الذوق؛ لعدم الجامع بين عين الماء والسُّرر في الذهن، لولا أن جَمَعَها حصولها في الجنة، ولذا كرر ﴿فِيهَا﴾ الدال على أن الظرفية هي الجامع[(٣)].

ومثل ذلك ما تقدم من قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤] قال الزمخشري: «وهذه الأفعال مع ضمائرها أخبار مترادفة، وإخلاؤها من العاطف لمجيئها على نمط التعديد، كما تقول: زيد أغناك بعد فقر، أعزك بعد ذل، كَثَّرك بعد قِلة، فعل بك ما لم يفعل أحد بأحد، فما تنكر من إحسانه؟!»[(٤)].

قوله: (**أَوْ فِي حِكَايَةِ المُحَاوَرَاتِ**)؛ أي: الموضع الثاني الذي يترك فيه

---

(١) انظر: «النحو الوافي» (٣/ ١٨٦).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ١٨٤).
(٣) «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٠١).
(٤) «الكشاف» (٤/ ٣٥٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

نَحْوُ: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]، ....

العطف: حكاية المحاورات، وهي جمع محاورة، وهي مراجعة الكلام بين مُتَكَلِّمَيْنِ[١]، والمعنى: أن المحاورات ـ ومثلها المجاوبات ـ تُحكى بلفظ «قال» دون حرف العطف، وإنما جاءت المحاورات بأسلوب الفصل ـ وهو حذف حرف العطف ـ كراهية تكرير العاطف بتكرير أفعال القول؛ لأن المحاورة تقتضي الإعادة في الغالب، فطردوا الباب وحذفوا العاطف في الجميع، وربما جاء العاطف لنكتة بلاغية اقتضت مخالفة الاستعمال، كأن ينتقل السياق من محاورة لأخرى، ومن الأمثلة لترك العطف قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة: ٣٠ ـ ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُۥٓ أَلَا تَسْتَمِعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَآ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَىْءٍ مُّبِينٍ ﴿٣٠﴾ قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الشعراء: ٢٣ ـ ٣١][٢].

قوله: (**نَحْوُ**: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩]) فقد فصلت جملة: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ عما قبلها، فلم تعطف بالواو؛ لأن الثانية جواب لهم عن سلامهم، وهذا داخل في المحاورات التي تحكى بدون عطف.

(١) «تاج العروس» (١١/ ١٠٨)، و«التحرير والتنوير» (١٥/ ٣١٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٥٢)، و«التحرير والتنوير» (١/ ١٢٥، ٤٠١، ٥٤٨)، (١٥/ ٣٢١)، (١٨/ ٤١، ٥١) (٢٤/ ١٢٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَقَوْلِنَا: «سُئِلَ فُلَانٌ، أَجَابَ»، ....

وقوله: ﴿سَلَٰمًا﴾ مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا؛ لأن المصدر سَدّ مسده.

﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ مبتدأ حذف خبره؛ أي: عليكم سلام، وعدل إلى الرفع لقصد الثبات حتى تكون تحيته أحسن من تحيتهم؛ أخذًا بمزيد الأدب والإكرام(١).

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن حذف العاطف في مثل هذه الأساليب من قبيل الاستئناف البياني الآتي ذكره، وبه قال العلوي، وجمهور المفسرين(٢).

قوله: (وَقَوْلِنَا: «سُئِلَ فُلَانٌ، أَجَابَ») هذا داخل في المحاورات، وهو الفصل؛ لشبه كمال الاتصال، وهو أن تكون الجملة الثانية جوابًا لسؤال نشأ عن الجملة الأولى، فتفصل الثانية عنها، كما يفصل الجواب عن السؤال؛ تنبيهًا للسامع إلى التلاحم الخفي بين الجملتين الذي أغنى عن الوصل بذكر العاطف، ووجه تسميته بشبه كمال الاتصال؛ لأن الجملة الثانية لها ارتباط بالأولى؛ لأنها تولدت منها، والجواب شديد الارتباط والاتصال بالسؤال، فأشبهت من بعض الوجوه كمال الاتصال الذي يتم الاتحاد فيه بين الجمل اتحادًا تامًّا كما سيأتي في موضعه، وهذا النوع كثير جدًّا كما يقول عبد القاهر(٣).

ومنه قول الشاعر:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ، وحُزْنٌ طَوِيلُ(٤)

---

(١) «روح المعاني» (٢٧/ ١١).

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٤٠ ـ ٢٤١)، و«الطراز» (٢/ ٥٠ ـ ٥١)، و«تفسير التحرير والتنوير دراسة منهجية نقدية» (٢/ ١٧٠).

(٣) «دلائل الإعجاز» (ص٢٣٥).

(٤) البيت مشهور في كتب البلاغة، قال في «معاهد التنصيص» (١/ ١٠٠): «لا أعرف قائله». وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «دلائل الإعجاز» (ص٢٣٨): «مشهور غير منسوب».

أَوْ إِمْلَاءِ الحُسْبَانِ نَحْوُ: وَاحِدٌ، اثْنَانِ... أَوْ قَصْدِ إِظْهَارِ انْفِصَالِ الجُمَلِ وَاسْتِقْلَالِهَا، كَقَوْلِهِ تعَالَى: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴿١٥﴾ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴿١٦﴾﴾ **[الدخان: ١٥ ـ ١٦].**

فقوله: (عَلِيلُ) جواب لقوله: (كيف أنتَ؟) وقوله: (سَهَرٌ دائمٌ..) جواب لسؤال يفهم من السياق، كأن يقال: ما بك؟ وما علتك؟ فقال: سهر دائم. ويسمى الفصل لذلك استئنافًا، والجملة الثانية مستأنفة، وهذا هو الاستئناف البياني، ومعنى الاستئناف فيه أنه استئناف جواب، وليس ابتداء كلام منقطع عما قبله[١].

قوله: (**أَوْ إِمْلَاءِ الحُسْبَانِ نَحْوُ: وَاحِدٌ، اثْنَانِ...**)؛ أي: الموضع الثالث مما يترك فيه العطف: إملاء الأعداد في باب الحساب، نحو: واحد، اثنان، ثلاثة. فتذكر تعدادًا بدون الواو.

والحُسبان: بضم الحاء بمعنى الحساب، وهو مصدر حَسَبَ بمعنى عَدَّ مثل: الغفران، وقيل: جمع حساب، مثل: رِكاب ورُكبان، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾﴾ [الرحمن: ٥][٢].

قوله: (**أَوْ قَصْدِ إِظْهَارِ انْفِصَالِ الجُمَلِ وَاسْتِقْلَالِهَا**)؛ أي: الموضع الرابع مما يترك فيه العطف: قصد إظهار الاستقلال بين الجمل؛ إشارة إلى أن كل جملة مستقلة بنفسها مكتملة في الدلالة على المراد.

«واستقلال الجملة ووضعها وضعًا لا تحتاج فيه إلى ما قبلها من بلاغة الكلام كما ترى، وليس هذا دعوة إلى تبتير علاقات الكلام؛ لأنها مع هذا الوضع المستقل موصولة بالتي قبلها من حيث المعنى وصلًا قويًّا»[٣].

قوله: (**كَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿إِنَّا كَاشِفُوا۟ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًا ۚ إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴿١٥﴾ يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الدخان: ١٥ ـ ١٦]) ففي الآية الكريمة فصلت

---

(١) انظر: «شرح التلخيص»، للبابرتي (ص٣٨٦)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٢٨).
(٢) انظر: «التفسير البسيط» (٨/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩).
(٣) «دلالات التراكيب» (ص٢٢٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَوْ فِي مَوَاقِعِ الفَصْلِ الآتِيَةِ:

جملة: ﴿إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴿١٥﴾﴾ فلم تعطف على ما قبلها لقصد استقلالها، فهي مستأنفة استئنافًا بيانيًّا(١)؛ لأنهم إذا سمعوا: ﴿إِنَّا كَاشِفُواْ ٱلْعَذَابِ قَلِيلًاۚ﴾ تطلعوا إلى ما سيكون بعد كشفه، وتطلع المؤمنون إلى ما تصير إليه حال المشركين بعد كشف العذاب هل يقلعون عن الطعن؟، فكان **قوله**: ﴿إِنَّكُمْ عَآئِدُونَ ﴿١٥﴾﴾ مبينًا لما يتساءلون عنه، **وقوله**: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ ٱلْبَطْشَةَ ٱلْكُبْرَىٰٓ إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴿١٦﴾﴾ جملة أخرى فصلت عما قبلها ـ أيضًا ـ لأنها مستأنفة استئنافًا بيانيًّا ناشئًا عما قبله؛ لأن السامع يُثار في نفسه سؤال عن جزائهم حين يعودون إلى التولي والطعن، فأجيب بأن الانتقام منهم هو البطشة الكبرى، والأصل: إنا منتقمون يوم نبطش، فـ﴿يَوْمَ﴾ منصوب على الظرفية لاسم الفاعل بعده، وتقديمه للتهويل(٢).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْأٓيَٰتِ﴾ [الرعد: ٢] فقد فصلت جملة: ﴿يُفَصِّلُ ٱلْأٓيَٰتِ﴾ [يونس: ٥] الواقعة في محل نصب حال عما قبلها، على أسلوب التعداد والتوقيف، وذلك للاهتمام باستقلالها(٣).

قوله: (أَوْ فِي مَوَاقِعِ الفَصْلِ الآتِيَةِ)؛ أي: الموضع الخامس مما يترك فيه

---

(١) الاستئناف **ثلاثة أنواع**:
١ ـ استئناف بياني: وهو شبه كمال الاتصال، وذلك بأن تكون الجملة الأولى متضمنة لسؤالٍ تقع الجملة الثانية جوابًا له.
٢ ـ استئناف بالواو أو الفاء أو ثم.
٣ ـ استئناف بغير هذه الأحرف، وهو ما يكون في الجمل التي تتفق إنشاء أو خبرًا لفظًا ومعنى، ولا يوجد بينهما مناسبة تسوغ العطف، فتكون الجملة الثانية مستأنفة.
انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص٤٦٢).
(٢) «التحرير والتنوير» (٢٥/ ٢٩٣).
(٣) «التحرير والتنوير» (١٣/ ٨١)، وهذا على أحد القولين في إعراب الآية، والقول الثاني: أنها بدل بعض، وسيأتي التمثيل بها لذلك.

فَعَطْفُ الجُمَلِ: إِمَّا بِالوَاوِ المُقْتَضِيَةِ لِأَصْلِ التَّشْرِيكِ فِي الحُكْمِ المُتَكَلَّمِ فِيهِ.

وَإِمَّا بِحَرْفٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى زَائِدٍ عَلَى التَّشْرِيكِ أَوْ عَلَى ضِدِّ التَّشْرِيكِ إِذَا وُجِدَ مَعْنَى ذَلِكَ الحَرْفِ، نَحْوُ: الفَاءِ، وَحَتَّى ....

العطف: مواقع الفصل بين الجمل التي يذكرها البلاغيون، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ بيانها، وهي: ما فيه مانع يمنع من الوصل، أو فيه ما يغني عن الوصل؛ أي: يغني عن الواو ويقوم مقامها.

قوله: (فَعَطْفُ الجُمَلِ إِمَّا بِالوَاوِ... وَإِمَّا بِحَرْفٍ آخَرَ) هذا تصريح بما تقدم من أن ابن عاشور يوافق قول من قال: إن الحكم في هذا الباب شامل للواو وغيرها من حروف العطف.

قوله: (إِمَّا بِالوَاوِ المُقْتَضِيَةِ لِأَصْلِ التَّشْرِيكِ فِي الحُكْمِ...)؛ أي: إن الواو تقتضي في الأصل التشريك في الحكم المتكلَّم فيه بين المعطوف والمعطوف عليه[(١)]، كقولك لمخاطبك: يكفيك ما قلتُ وسمعتَ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ ۝٤﴾ [الانفطار: ١ ـ ٤] فهذه الأمور كلها عُطف بعضها على بعض بجامعٍ يجمعها وهو كونها من أحداث يوم القيامة[(٢)]. ومن ذلك ـ أيضًا ـ قول الشاعر:

لَا تَطْمَعُوا أَنْ تُهِينُونَا ونُكْرِمَكُمْ وَأَنْ نَكُفَّ الأَذَى عَنْكُمْ وتُؤْذُونَا[(٣)]

قوله: (وَإِمَّا بِحَرْفٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى زَائِدٍ عَلَى التَّشْرِيكِ...)؛ أي:

---

(١) هذا هو الأصل، وقد تكون الواو بمعنى (أو) فلا تفيد الاشتراك المعنوي، وإنما الاشتراك اللفظي في الحكم الإعرابي. انظر: «الجنى الداني» (ص١٦٦).

(٢) انظر: «الطراز» (٣/ ٣١٥).

(٣) البيت للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب، انظر: «الحماسة»، لأبي تمام (١/ ١٢٩)، و«دلائل الإعجاز» (ص١٢٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

....

وقد يكون العطف بحرفٍ آخر من حروف العطف يدل على معنى من المعاني الزائدة على التشريك في الحكم.

قوله: (نَحْوُ: الفَاءِ) فالفاء من حروف العطف الدالة على الترتيب في نحو: أعطاني فشكرته، فإن الفاء أفادت أن الشكر كان مرتبًا على العطاء ومسببًا عنه.

قوله: (وَحَتَّى)؛ أي: ومن الأحرف الدالة على معنى زائد على التشريك: (حتى) ويقع بعدها المفرد والجملة، فإن وقع بعدها مفرد، فهي عاطفة في بعض أحوالها، وتكون بمعنى (الواو)، وتفيد مع التشريك الدلالة على الغاية، ومعناها الدلالة على أن المعطوف بلغ النهاية، مثل: مات الناسُ حتى الأنبياءُ والملوكُ، وصل الحجاجُ مزدلفةَ حتى المشاةُ.

وإن وقع بعدها جملة فهي ابتدائية، وما بعدها مستأنف، وتفيد الغاية لما قبلها ـ أيضًا ـ، كقوله تعالى: ﴿فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمۡ نَصۡرُنَاۚ﴾ [الأنعام: ٣٤] والغاية ـ هنا ـ: التكذيب والأذى والصبر عليهما، وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فـ﴿حَتَّىٰ﴾ تدل على الغاية؛ أي: غاية امتداد التكذيب ودوامهم عليه إلى آخر أوقات وجودهم، وهو وقت العذاب؛ لأنه إذا حَلَّ العذاب لم يبق تكذيب[(١)].

ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم:

مَلأْنَا البَرَّ حتى ضَاقَ عنَّا ... ومَاءُ البَحْرِ نَمْلَؤُهُ سَفِينَا[(٢)]

(١) «المغني» (١/ ١٢٧)، و«البحر المحيط» (١١/ ٢٥٢)، (١٢/ ٣٦٢)، و«حاشية الدسوقي على شرح السعد» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٩)، و«التحرير والتنوير» (٧/ ٢٠٢) (٨/ ١٤٩)، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ١٣٦).

(٢) هو في آخر معلقته.

وَأَوْ، وَبَلْ، ....

قوله: (أَوْ)؛ أي: ومن الأحرف الدالة على معنى زائد على التشريك: (أو) فمعناها الزائد على التشريك أنها تُردد الفعل بين شيئين، وتجعله لأحدهما لا بعينه. فإذا قلت: خالد يعطيك أو يكسوك. دلت (أو) على أنه يفعل واحدًا منهما لا بعينه. ومن ذلك قول الشاعر:

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ أَمْرٍ يُزَيِّنُ لِي   شَتْمَ العَشِيْرَةِ، أَوْ يُدْنِي مِنَ العَارِ(١)

قوله: (وَبَلْ) هذا مثال للحرف الدال على ضد التشريك، ويقع بعدها المفرد والجملة، فإن وقع بعدها مفرد وسبقت بنفي أو نهي فهي للإضراب، بمعنى تقرير ما قبلها على حالته، وجَعْلِ ضِدِّهِ لما بعدها. نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو. وإن تقدمها أمر أو إيجاب فهي لجعل ما قبلها في حكم المسكوت عنه، وإثبات الحكم لما بعدها، نحو: أكرمْ زيدًا بل عمرًا، وقام زيد بل عمرو.

وإن وقع بعدها جملة ـ وهو كثير في القرآن ـ فهي للإضراب الإبطالي؛ أي: إبطال الحكم السابق ونفي مضمونه والانتقال عنه إلى ما بعده، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ وَأَكۡثَرُهُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ ٧٠﴾ [المؤمنون: ٧٠]، أو للإضراب الانتقالي، بمعنى الانتقال من جملة إلى أخرى أهم منها، مع بقاء الحكم السابق على حاله، كقوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠٠﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ١٦ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ١٧﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٧]. ويعرف أحد الإضرابين ويميز بينهما بالقرائن والسياق.

(١) انظر: «المغني» (١/ ٦٧)، و«النحو الوافي» (٣/ ٣٠٦).

وَهَذَا الأَصْلُ الَّذِي أَشَرْتُ إِلَيْهِ يُعْدَلُ عَنْهُ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: لِمَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْهُ، أَوْ لِشَيْءٍ يُغْنِي عَنْهُ.

وهي في ذلك حرف ابتداء وليست عاطفة على رأي ابن هشام ومن وافقه؛ لعدم تحقق شرطها، وقال الزمخشري وأبو حيان: تكون عاطفة، وهو اختيار ابن عاشور، فيكون عطفها عطف كلام على كلام، وهو عطف لفظي مجرد عن التشريك في الحكم(١).

وخلاصة ذلك: أن مجيء (الواو والفاء وأو) عاطفة في باب الجمل والمفردات واضح، وله أمثلة كثيرة يأتي شيء منها ـ إن شاء الله ـ، أما مجيء (حتى وبل) عاطفة في باب الجمل فهو مبني على ما تقدم.

قوله: **(وَهَذَا الأَصْلُ الَّذِي أَشَرْتُ إِلَيْهِ يُعْدَلُ عَنْهُ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ...)**؛ أي: هذا الأصل الذي هو عطف الجمل، يعدل عنه، فيجب الفصل ـ، وهو ترك العطف ـ لأحد أمرين، وما ذكره ابن عاشور ـ هنا ـ هو مجمل مواضع الفصل التي نص عليها البلاغيون، وذلك إما مانع يمنع من الوصل ويوجب الفصل، أو شيءٌ يغني عن الوصل ويقوم مقامه(٢).

فالذي يمنع من الوصل ويوجب الفصل هو التباين وانعدام العلاقة بين الجملتين، لاختلافهما خبرًا وإنشاء، أو لانعدام التناسب المعنوي بينهما، والعطف لا بد فيه من مناسبة، وهذا ما يسمى بكمال الانقطاع.

والذي يغني عن الوصل وهو العطف بالواو، أن تكون الجملة الثانية متصلة من ذات نفسها بالأولى، ومستغنية بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وذلك عندما يكون بين الجملتين من الاتصال والاتحاد والتلاحم ما يغني عن الوصل والعطف بالواو، وهذ ما يسمى بكمال الاتصال، وإذا قويت

---

(١) «المغني» (١/ ١١٢)، و«التحرير والتنوير» (٣٠/ ٢٨٩)، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢/ ٥٨).

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٤٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

ثُمَّ شَرْطُ صِحَّةِ العَطْفِ ـ مُطْلَقًا: فِي المُفْرَدَاتِ وَالجُمَلِ وَبِالوَاوِ وَبِغَيْرِهَا ـ وُجُودُ المُنَاسَبَةِ الَّتِي تَجْمَعُ الجُمْلَةَ المَعْطُوفَةَ وَالجُمْلَةَ المَعْطُوفَةَ عَلَيْهَا

العلاقة بين الجملتين تداخلتا وصارتا كالشيء الواحد. وسيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ تفصيل هذين الأمرين مع الأمثلة الكافية في شرح كلام ابن عاشور.

قوله: (ثُمَّ شَرْطُ صِحَّةِ العَطْفِ ـ مُطْلَقًا: فِي المُفْرَدَاتِ وَالجُمَلِ وَبِالوَاوِ وَبِغَيْرِهَا ـ) هذا فيه تصريح بما تقدم ذكره من أن ابن عاشور يرى أن البحث في العطف ليس مختصًّا بالجمل؛ بل يأتي في المفردات، وليس مختصًّا بالواو؛ بل يأتي في غيرها من حروف العطف الواردة في هذا الباب.

وقوله: **(وَبِالوَاوِ وَبِغَيْرِهَا)** تقدم بيانه، ولعل مراده أن المناسبة في غير الواو هو ما لها من المعاني الزائدة التي تظهر بمجرد العطف بها، كما تقدم، وإلا فقد نصوا على أن هذه الأحرف ـ غير الواو ـ لها معانٍ زائدةٌ على مطلق التشريك ـ كما تقدم ـ فإن تحققت تلك المعاني حسن العطف بها وصَحَّ بلا شرط آخر، وإلا بطل العطف[١].

قوله: (وُجُودُ المُنَاسَبَةِ الَّتِي تَجْمَعُ الجُمْلَةَ المَعْطُوفَةَ وَالجُمْلَةَ المَعْطُوفَةَ[٢] عَلَيْهَا) المناسبة في اللغة: المقاربة والمشاكلة، ويطلق عليها ـ أيضًا ـ اسم الجامع، أو الجهة الجامعة، وهو من مصطلحات هذا الباب، والمراد بذلك التناسب بين الجملتين، أو الأمر المشترك الجامع بينهما، وهو الوصف الذي له خصوص يجمع المتعاطفين ويقرب أحدهما من الآخر من شبيهٍ أو نظيرٍ أو نقيضٍ أو غير ذلك مما يشعر بالمناسبة[٣]، كقولنا: خالد يكتب ويشعر، وعلي يهدي ويتصدق، قال الطيبي عن الجهة الجامعة: «هي أن تضمهما المفكرة

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٩).

(٢) هكذا بالتاء، وقد تكررت هذه اللفظة في هذا «الموجز» بحذفها، وهو أوضح؛ لأن المقصود الجملة المعطوف عليها غيرها، فهي من قبيل النعت السببي.

(٣) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٥)، و«شروح التلخيص» (٣/ ٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فِي تَعَقُّلِ العُقُولِ المُنْتَظِمَةِ بِحَسَبِ المُتَعَارَفِ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ بِتِلْكَ اللُّغَةِ.

بواسطة العقل أو الوهم أو الخيال، بحيث إذا تصوَّر أحدهما خطر الآخر بالبال»[(١)].

والمناسبة ضرورية لصحة نسق الكلام وتلاؤمه، وكلما كان الامتزاج بين الجملتين أشد تلاؤمًا كانت الواو أكثر تمكنًا، وأحكم إصابة[(٢)].

قوله: (فِي تَعَقُّلِ العُقُولِ المُنْتَظِمَةِ بِحَسَبِ المُتَعَارَفِ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ بِتِلْكَ اللُّغَةِ) التعقل: إدراك الشيء من حيث هو[(٣)]، والمعنى: أنه لا بد أن يكون الجامع بين الشيئين حقيقيًّا في الواقع ونفس الأمر، تدركه العقول، وينتظمه الذكر بحسب المتعارف عليه عند من يتكلم بتلك اللغة، وإدراك التناسب والتآلف بين الجملتين يزداد وضوحاً إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحداً، وذلك نحو: محمد يكتب ويشعر، أو: يأخذ ويعطي، أو: يبيع ويشتري. وإذا قلت: «العلم حسن والجهل قبيح» فإن كون العلم حسناً مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً[(٤)].

ومن أمثة المناسبة المسوغة للعطف ما تقدم من قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ ۝٣ وَإِذَا ٱلۡقُبُورُ بُعۡثِرَتۡ ۝٤﴾ [الانفطار: ١ ـ ٤] فإن المناسبة في اتصال هذه الجمل واضحة؛ لأن تلك المظاهر من أمارات يوم القيامة، وما أقوى الصلة بين السماء تنشق، والكواكب تنتثر لا نظام يجمعها، ولا جاذبية تحفظها في مكانها! وما أقوى الصلة ـ أيضًا ـ بين تفجر البحار فتطغى مياهها، وبعثرة القبور مخرجةً ما دفن فيها من الموتى،

(١) «التبيان» (ص١٠١).
(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٦)، و«الإتقان» (٥/ ١٨٤٠)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٠٠).
(٣) «شرح التلخيص» للبابرتي (ص٣٩٧).
(٤) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٦)، «بغية الإيضاح» (٢/ ٩٠) «معجم المصطلحات البلاغية» (٢/ ٤٠٢).

وَهَاتِهِ المُنَاسَبَةُ لَا تَعْدُو التَّمَاثُلَ، أَوِ التَّضَادَّ، ....

فكأنها تتفجر كذلك!. وانظر قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥]، لترى الرباط القوي بين فقر الناس، وغنى الله تعالى[(١)]. وتأمل قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَٰبُ ٱلرَّسِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَٰنُ لُوطٍ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ ۚ كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ﴿١٤﴾﴾ [قٓ: ١٢ ـ ١٤] تجد أن العطف في باب المفردات إنما جاز باعتبار أمر جامع، وهو تكذيب الرسل، وجَحْدُ ما جاءوا به من المعجزات الظاهرة، فهم وإن اختلفوا وتباينوا فهم متفقون فيما ذكرناه[(٢)].

قوله: (وَهَاتِهِ المُنَاسَبَةُ لَا تَعْدُو التَّمَاثُلَ، أَوِ التَّضَادَّ،...)؛ أي: إن المناسبة وهي الأمر المشترك بين الجملتين أربعة أنواع: التماثل، والتضاد، وشبه التضاد، والقرب من التماثل والتضاد، ولم يذكر ابن عاشور شبه التضاد، لكنه مثَّل له، كما نص على ذلك في حاشية «الموجز».

وقد اهتم البلاغيون بأنواع التناسب أو الجامع بين طرفي الكلام المتعاطف، ونبهوا إلى ما خفي من هذه الأنواع، واستعانوا بوجوهٍ من المعرفة غير اللغوية والأدبية، لإدراك خوافي نسق الكلام، وذلك لأن المناسبة بين كل الجمل قد تكون دقيقة خفية، فتحتاج إلى تأمل السياق، ومعرفة قرائن الأحوال، وسيأتي ما يوضح ذلك[(٣)].

وقوله: (وَهَاتِهِ المُنَاسَبَةُ) هَاتِهِ: اسم إشارة للمؤنث وهو (تِهِ) بكسر التاء وإشباع الهاء، وقد سُبق بـ(ها) التنبيه، وابن عاشور يستعمله في مؤلفاته، ومنها هذا «الموجز»[(٤)].

فقوله: (التَّمَاثُلَ) هو الاتحاد في المسند أو المسند إليه أو في قيد من

---

(١) انظر: «الطراز» (٣/ ٣١٥)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٧٥ ـ ١٧٦).
(٢) انظر: «الطراز» (٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦).
(٣) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٣٤٣)، و«علم المعاني» لفيود (ص٤٧٨).
(٤) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥)، و«أصول الإنشاء والخطابة» (ص٦٤).

. . . .

قيودهما، ويكون ذلك باشتراك الجملتين في وصف له مزيد اختصاص بهما، فلا يكفي مطلق التماثل؛ لأن كل شيئين لا بد أن يجتمعا في وصفٍ ما، ومثال التماثل: خالد يكتب ويَشْعُرُ؛ لأن بين الكتابة والشعر تماثلًا وتناسبًا ظاهرًا؛ لأن كلًّا منهما صناعة بيانية، أوجبت تقارنهما في القوة المفكرة عند أربابها، وهي إنشاء الكلام، فهذا إنشاء النثر، وهذا إنشاء الشعر، وفيه اتحاد في المسند إليه في الجملتين، ونحو: محمد كاتب وخالد شاعر. إنما يحسن إذا كان محمد وخالد أخوين أو نظيرين أو بينهما اشتراك في أمرٍ ما[1].

وقوله: (أَوِ التَّضَادَّ) هو تقابل الشيئين اللذين لا يمكن اجتماعهما، ويمكن ارتفاعهما معًا مع اتحاد الزمان والمكان، مثل: السواد والبياض، والقيام والقعود، والإعطاء والمنع، نحو: خالد يعطي ويمنع، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤] فعُطِفت الجملة الثانية على الأولى؛ لأن بينهما صلة واضحة عن طريق التقابل؛ فالأبرار في الجنة والفجار في النار.

وإنما اعتبرت المضادة صلة؛ لأنها تنبه الذهن إلى الضد عند ذكر ضده، كما أن الموافقة تنبه الذهن إلى الشبيه عند ذكر شبيهه[2].

وأما شبه التضاد فهو تقابل الشيئين اللذين ليس أحدهما ضدًّا للآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر؛ كالسماء والأرض، فإنه لا تضاد بينهما؛ لأنهما لا يتعاقبان على محلٍّ واحد، لكن يشبهان المتضادين لما بينهما من الاختلاف كما في الأسود والأبيض، ويستلزم كل منهما معنى

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٩)، «علوم البلاغة» (ص١٦٥).
(٢) انظر: «الإتقان» (٥/ ١٨٤٠ ـ ١٨٤٢)، و«مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٩)، و«المعجم الأدبي» (ص٢٩٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَوِ القُرْبَ مِنْ أَحَدِهِمَا، ....

ينافي ما يستلزمه الآخر؛ فالسماء تستلزم غاية الارتفاع، والأرض تستلزم غاية الانخفاض، وسيأتي مثاله.

قوله: (أَوِ القُرْبَ مِنْ أَحَدِهِمَا)[1]؛ أي: القرب من التماثل والتضاد، وقد مثل ابن عاشور لهذا بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠]، فقد جاء عطف ثلاث جمل جمعت الإبل مع السماء والجبال والأرض، وربما ظن الناظر لأول وهلة عدم وجود تناسب بين السماء والإبل، وبينهما وبين الجبال والأرض، ولكن لما كان الخطاب مع العرب وهذه الأشياء الأربعة في مرأى منهم لا تغيب عن أنظارهم في أوديتهم وبواديهم، فكان اشتراكها في مرآهم جهة جامعة، ومعنى مناسبًا لعطف بعضها على بعض، والذي حَسَّنَ اقتران الإبل مع السماء والأرض والجبال في الذكر ـ هنا ـ هو أنها تنتظم في نظر جمهور العرب، ويرتبط بعضها ببعض في حياتهم، والتناسب هنا بين الجمل واضح، فقد بدأ الحديث بالإبل التي هي عنصر أساسي في حياة البدوي في صحرائه، وانتقل منها إلى ما يراه أمامه في كل حين من سماء رفعت بلا عمد، يتجه إليها ببصره، ويتنزل منها الغيث، ويهتدي بنجومها في سُراه بالليل، فإذا هبط ببصره قليلًا رأى هذه الجبال الشامخة منصوبة تناطح السماء بقممها، وترسو في ثبات واطمئنان على أرضٍ مُهدت له، وسُطحت أمامه، فخيال العرب جامع بين الأربعة؛ لأن مالَهم النفيس الإبل، ومدارَ السقي لهم على السماء، ورعيَهم في الأرض، وحفظَ مالهم وسَكَنَهُمْ في الجبال[2].

(١) جاء في النسخة المعتمدة: «من أحدها» بالإفراد، والظاهر أنه بالتثنية بدليل السياق، وقد نصَّ عليه ابن عاشور في الحاشية.

(٢) «الكشاف» (٤/ ٢٤٧)، «الطراز» (٣/ ٣١٠ ـ ٣١١)، «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٠٤)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٧٤).

نَحْوُ: زَيْدٌ يَكْتُبُ وَيَشْعُرُ. ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمن: ١٠].

بِخِلَافِ نَحْوِ: زَيْدٌ يَكْتُبُ وَيَنَامُ، وَيُعْطِي وَيَنْظِمُ الشِّعْرَ. وَخَرَجْتُ مِنَ السُّوقِ وَأَبْدَعَ امْرُؤُ القَيْسِ فِي شِعْرِهِ. ـ وَإِنْ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ كَلَامًا صَادِقًا ـ .

قوله: (نَحْوُ: زَيْدٌ يَكْتُبُ وَيَشْعُرُ) هذا مثال التماثل كما تقدم، وهذا في غاية التناسب؛ لأن المخبر عنه في الجملتين واحد، وبين الكتابة والشعر تماثل، كما مرَّ.

قوله: (﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرحمن: ١٠]) هذا مثال شبه التضاد كما ذكر ابن عاشور، فقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ لوجود المناسبة بشبه التضاد، فإنه وإن كان بينهما غاية الخلاف من جهة الارتفاع والانخفاض، فإنهما لا يتعاقبان على محلٍّ واحدٍ كما في التضاد.

قوله: (بِخِلَافِ نَحْوِ: زَيْدٌ يَكْتُبُ وَيَنَامُ، وَيُعْطِي وَيَنْظِمُ الشِّعْرَ) هذه أمثلة لعدم المناسبة بين الجملة الأولى والثانية في كلٍّ من المثالين، فلا مناسبة في عطف جملة: (يَنَامُ) على جملة: (يَكْتُبُ)، إذ لا مشاكلة بينهما تكون سبباً في عطف إحداهما على الأخرى، وإن كان المخبر عنه في كل من الجملتين واحدًا، وكذا المثال الثاني، وإذا عدمت المناسبة امتنع الوصل وتركت الواو، ولو وجدت مناسبة بين المسند إليه فيهما، أو بين المسند فيهما كذلك.

قوله: (وَخَرَجْتُ مِنَ السُّوقِ وَأَبْدَعَ امْرُؤُ القَيْسِ فِي شِعْرِهِ) فقد اتفقت الجملتان (خَرَجْتُ) و(أَبْدَعَ امْرُؤُ القَيْسِ) في الخبرية، لكن لا مناسبة بينهما في المعنى، ولا تعلق للثاني بالأول لاختلاف المسند إليه، فيمتنع الوصل.

قوله: (وَإِنْ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ كَلَامًا صَادِقًا)؛ أي: لو نظرنا إلى كلمة كل جملة لوجدنا ذلك كلامًا صادقًا لا إشكال فيه، وإنما الإشكال في العطف، لعدم المناسبة الخاصة التي تسوِّغ العطف وتجوِّز الوصل.

. . . .

يقول العلوي: «من حق المُحَدَّثِ عنه في الجملة الثانية أن يكون له تعلق بالمُحَدَّثِ عنه في الجملة الأولى، حتى يكونا كالنظيرين والشريكين، ولا يجوز أن يكون أجنبيًّا عنه بحيث لا عُلْقَةَ بينهما ولا مشابهة بحال...»(١).

ومما ينبغي أن يعلم أن المناسبة بين الجمل ـ وكذا المفردات ـ ليست مطلوبة في حال العطف وحسب؛ بل هي مطلوبة مطلقًا، سواء عطفت أم لم تعطف، فكما لا يجوز أن تقول: «هو ينظم الشعر، ويأكل السمك»، فإنه يمتنع ـ أيضًا ـ أن تقول: «هو ينظم الشعر، يأكل السمك» بدون واو، إذ لا تآلف ولا تجانس بين الجملتين، وليس من كلام العرب الجمع بين الجمل أو الكلمات المتباعدة عُطفت أم لم تعطف(٢). يقول السيد الشريف الجرجاني «الجملتان إذا لم يُعطف إحداهما على الأخرى فُهم اجتماع مضمونيهما في الحصول بدلالة العقل، ضرورةَ أن الأمور الواقعة في الأمر نفسه، تكون مجتمعة فيها، وربما لا تكون هذه مقصودة للمتكلم، وإذا عُطف بالواو فقد دلَّ على الاجتماع بدلالة لفظية مقصودة»(٣).

وقول أبي تمام:

لَا والَّـذِي هُـوَ عَـالِـمٌ أَنَّ الـنَّـوى ... صَـبِـرٌ وأَنَّ أَبَـا الـحُـسَـيْـنِ كَـرِيـمُ(٤)

لم يكن العيب فيه لأنه عَطَفَ مع عدم المناسبة، وإنما العيب قائم ولو لم يعطف، إذ لا مناسبة بين مرارة النوى ـ وهو البعد ـ وكرم أبي الحسين؛ بل هما متباعدان لا تآلف بينهما(٥).

---

(١) «الطراز» (٢/٤٨)، وانظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٢) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٢٨٩).
(٣) «حاشية السيد على المطول» (ص٢٧٦). (٤) «ديوانه» (ص٢٨٢).
(٥) «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٦)، و«دلالات التراكيب» (ص٢٨٩)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٣٣٤، ٣٤٣).

حَتَّى كَانَ العَطْفُ فِي المَقَامِ الَّذِي لَا تُوجَدُ فِيهِ المُنَاسَبَةُ مُؤْذِنًا بِمَقْصَدٍ، كَمَقْصَدِ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِ كَعْبٍ:

«إِنَّ الأَمَانِيَّ وَالأَحْلَامَ تَضْلِيلُ»

فَإِنَّ الكَلَامَ عَلَى مَوَاعِيدِ سُعَادَ وَأَمَانِيهَا، وَلَا كَلَامَ عَلَى الأَحْلَامِ، فَلَمَّا عَطَفَ الأَحْلَامَ عَلَى الأَمَانِيِّ عَلِمْنَا أَنَّهُ قَصَدَ تَشْبِيهَ أَمَانِيِّهِ النَّاشِئَةِ عَنْ دَعْوَاهَا بِالأَحْلَامِ فِي اللَّذَاذَةِ وَعَدَمِ التَّحَقُّقِ.

قوله: (حَتَّى كَانَ العَطْفُ فِي المَقَامِ الَّذِي لَا تُوجَدُ فِيهِ المُنَاسَبَةُ مُؤْذِنًا بِمَقْصَدٍ)؛ أي: ومن أجل اشتراط المناسبة في العطف أنه إذا جاء العطف في مقام ليس فيه مناسبة ظاهرة تقتضيه، فإن ذلك يؤذن بوجود مقصد للمتكلم سوغ له العطف، وهنا قد يحتاج الأمر إلى فضل تدبر؛ لمعرفة الصلة التي تربط بين الجملة المعطوفة، والجملة المعطوف عليها، والمناسبة التي تسمح بمجيء الواو بينهما، وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط والاتصال بين الجملتين.

قوله: (كَمَقْصَدِ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِ كَعْبٍ: «إِنَّ الأَمَانِيَّ وَالأَحْلَامَ تَضْلِيلُ»[(١)]...) فقد عَطَفَ **قوله**: (الأَحْلَامَ) على (الأَمَانِيَّ) عطف مفرد على مفرد، مع أن الأحلام لا مناسبة لها في القصيدة، فيكون الظاهر أنه لا معنى للعطف، لكن عند التأمل علمنا أنه قَصَدَ تشبيه أمانيه الناشئة عن دعواها بالأحلام في اللذاذة وعدم التحقق. فـ(أمانيه الناشئة) مشبه، و(الأحلام) مشبه به، و(اللذاذة وعدم التحقق) وجه الشبه.

---

(١) هذا شطر بيت من قصيدة كعب بن زهير «بانت سعاد» التي تقدمت الإشارة إليها في باب «القصر»، وصدره: فلا يَغُرَّنْكَ ما منَّتْ وما وعدتْ. وهو البيت العاشر كما في «شرح ابن هشام» (ص٢٤).
والأماني: جمع أمنية، وهي ما يتمناه الإنسان ويشتهيه و**(الأحلام)** جمع حُلُم بضمتين وهو ما يراه النائم، وفعله حَلَمَ بالفتح. وقوله: **(تضليل)**؛ أي: تضييع وإبطال. انظر: «شرح ابن هشام» (ص١٥٥).

وَهَذَا وَجْهُ الِاحْتِرَازِ فِيمَا مَضَى بِقَوْلِي: «الْمُنْتَظِمَةِ بِحَسَبِ الْمُتَعَارَفِ»، وَقَدْ يَكُونُ التَّنَاسُبُ مَوْهُومًا، وَمُجَرَّدَ دَعْوَى فِي الْمَقَامَاتِ الشِّعْرِيَّةِ وَاللَّطَائِفِ، ....

ومن الأمثلة ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَاۚ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ففي النظرة العاجلة يبدو كأنه لا ارتباط بين أحكام الأهلة وبين حكم إتيان البيوت من ظهورها، ولكن الربط نشأ من أن ناسًا من العرب كانوا إذا أحرموا لم يدخل أحدهم بيتًا ولا خيمةً ولا خِباءً من بابٍ؛ بل إن كان من أهل المَدَرِ نَقَبَ نقبًا من ظاهر البيت ليدخل منه، وخرج من خلف الخيمة أو الخباء إن كان من أهل الوبر، فلما تحدث القرآن عن الأهلة وأنها مواقيت للحج، ناسب ذلك أن يتحدث عن عادتهم هذه في الحج، ذاكرًا أنها ليست من البرِّ في شيء[(١)].

قوله: (وَهَذَا وَجْهُ الِاحْتِرَازِ فِيمَا مَضَى بِقَوْلِي: «الْمُنْتَظِمَةِ بِحَسَبِ الْمُتَعَارَفِ»)؛ أي: إن ابن عاشور قيد المناسبة بقوله: **(الْمُنْتَظِمَةِ بِحَسَبِ الْمُتَعَارَفِ)** احترازًا من القرائن المعنوية والمقاصد التي تؤذن بالربط كما في الآية الكريمة، وبيت كعب بن زهير، وهي ليست من المناسبة المنتظمة بحسب المتعارف، لكن العطف يؤذن بمقصد للمتكلم لا بد من مراعاته بعد التأمل وإطالة النظر.

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ التَّنَاسُبُ مَوْهُومًا، وَمُجَرَّدَ دَعْوَى) هذا فيه إشارة إلى الجامع الوهمي الذي يعتمد على الخيال، وهو تصوير الأشخاص والأشياء والمعاني، وتمثيلها شاخصة أمام القارئ أو السامع ليثير مشاعره[(٢)].

قوله: (فِي الْمَقَامَاتِ الشِّعْرِيَّةِ وَاللَّطَائِفِ) هذا ما يكثر فيه التناسب

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٤٠)، و«الطراز» (٢/ ٤٩)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٧٦).

(٢) «الأساس في النقد والبلاغة» للصف الثاني الثانوي، منهج قديم (ص٦٨).

كَقَوْلِهِ:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا   شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ

الوهمي، وهو المقامات الشعرية التي تعتمد على الخيال في تأليف حوادثها، وكذا اللطائف الشعرية التي فيها طرافة وجمال؛ كالبيت الآتي.

قوله: (كَقَوْلِهِ:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا[(١)]...)

هذا مثال من لطائف الشعر على التناسب الموهوم، فقد عُطف (أَبُو إِسْحَاقَ وَالقَمَرُ) على **قوله**: (شَمْسُ الضُّحَى) والجامع بين الثلاثة المذكورة أمر موهوم؛ لأن الوهم يبرزها في موضع التناسب والتماثل، وأن هذه الثلاثة من نوع واحد، كأن كلًّا منها شمس؛ لأنه أدرك شبه تماثل بينها في الإشراق، فأبرزها في معرض المثلين، وإلا فإن العقل يدرك أنها متباينة؛ لأن كل واحد منها غير الآخر، وإنما اشتركت في عارض، وهو إشراق الدنيا (بِبَهْجَتِهَا)؛ أي: بحسنها ونورها، على أن ذلك في أبي إسحاق مجاز، وليس بحقيقة[(٢)].

وينبغي أن يعلم أن الجامع الوهمي ليس أمرًا جامعًا في الواقع؛ بل باعتبار أن الوهم جعله جامعًا[(٣)].

ثم إن البيت ليس من عطف الجمل، وإنما هو من عطف المفردات، ومع ذلك يصح الاستشهاد به؛ لأن البلاغيين يتسامحون في مثل هذا، ثم إن الجامع مشروط في عطف المفردات[(٤)]، ومن لا يقول به في هذا الباب، وهم

---

(١) تقدم هذا البيت في الكلام على تقديم المسند، وهو للشاعر محمد بن وهيب الحميري، يمدح أبا إسحاق المعتصم بالله محمد بن هارون الرشيد.

(٢) «معاهد التنصيص» (١/ ٢٨٤).

(٣) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٩٣).

(٤) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٩٥).

وَقَدْ يَكُونُ التَّنَاسُبُ غَرِيبًا تَابِعًا لِتَنَاسُبِ شَيْئَيْنِ آخَرَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦﴾ [الرحمن: ٦]، فَإِنَّ التَّنَاسُبَ أَوْجَدَهُ مَا يَأْتِي بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن: ٧] وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا﴾ [الرحمن: ١٠]؛ لِأَنَّ النَّجْمَ مِنْ تَوَابِعِ السَّمَاءِ، وَالشَّجَرَ مِنْ تَوَابِعِ الأَرْضِ، ....

الجمهور ـ كما تقدم ـ يعدونه من باب مراعاة النظير، وهو الجمع في الكلام بين أمرين أو أمور متناسبة لا بالتضاد.

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ التَّنَاسُبُ غَرِيبًا تَابِعًا لِتَنَاسُبِ شَيْئَيْنِ آخَرَيْنِ)؛ أي: وقد يكون التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه ليس واضحًا في بادئ الأمر، وإنما هو تابع لتناسب شيئين آخرين مذكورين في سياق الكلام، وهذا يحتاج إلى شيء من التأمل.

قوله: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦﴾...) فقد جاء في الآية الكريمة عطف الشجر على النجم من باب عطف المفرد على المفرد، وليس فيه مناسبة ظاهرة سوغت هذا العطف، لكون الشجر في الأرض والنجم في السماء، لكن ظهر التناسب بعد التأمل من سياق الكلام في قوله تعالى بعدها: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ **وقوله**: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا﴾؛ لأن النجم من توابع السماء، والشجر من توابع الأرض[(١)]، وهذا إنما يتم على أن النجم في الآية هو الذي في السماء، وبه قال جماعة من المفسرين كمجاهد والحسن وقتادة. واستظهره ابن كثير، والشنقيطي؛ لأن الله تعالى صرح في سورة الحج بسجود نجوم السماء والشجر، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ١٨] وهذا من تفسير القرآن بالقرآن، وعلى هذا فالساجد مع الشجر في آية سورة الرحمٰن هو النجوم السماوية المذكورة مع الشمس والقمر في سورة

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٥٤).

ثُمَّ يَكْفِي فِي هَذِهِ المُنَاسَبَةِ التَّقَارُنُ فِي الغَرَضِ المَسُوقِ لَهُ الكَلَامُ. وَلِهَذَا كَانَ العَطْفُ بِـ«الفَاءِ» وَ«ثُمَّ» وَ«حَتَّى» أَوْسَعَ فِي هَذِهِ المُنَاسَبَةِ المَشْرُوطَةِ؛

الحج، والله تعالى لم يذكر في كتابه سجود ما ليس له ساق من النبات بخصوصه، وعلى هذا المعنى يكون في آية سورة الحج تناسب صريح في ذكر الشمس والقمر والنجم[١].

وقيل: إن النجم في آية سورة الرحمٰن هو النبات المنبسط على الأرض الذي لا ساق له؛ كالبقول، وما له ساق فهو الشجر، وهذا تفسير ابن عباس رضي الله عنهما وسعيد بن جبير وسفيان الثوري، واختاره ابن جرير، وقال ابن عاشور: إنه يطلق على هذا وهذا[٢].

قوله: (ثُمَّ يَكْفِي فِي هَذِهِ المُنَاسَبَةِ التَّقَارُنُ فِي الغَرَضِ المَسُوقِ لَهُ الكَلَامُ)؛ أي: يكفي في اشتراط المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه في هذا الباب مجرد الاقتران والاشتراك في الغرض الذي سيق له الكلام وهو التوافق، مثاله: طلع الفجر فأذن المؤذن؛ فالأذان مقارن لطلوع الفجر ومناسب له؛ لأن هذا مقتضى الشرع.

قوله: (وَلِهَذَا كَانَ العَطْفُ بِـ«الفَاءِ» وَ«ثُمَّ» وَ«حَتَّى» أَوْسَعَ فِي هَذِهِ المُنَاسَبَةِ المَشْرُوطَةِ)؛ أي: ولأجل الاكتفاء في المناسبة بمجرد الاقتران في الغرض المسوق له الكلام كان العطف بهذه الأحرف أوسع في هذه المناسبة، وذلك لأن العطف بهذه الأحرف في المفردات والجمل لا يشترط فيه وجود مناسبة خاصة؛ لأن هذا الشرط مختص بالواو؛ لخفاء المناسبة فيها؛ وما عداها كـ(الفاء وثم وحتى) فلها معانٍ زائدة على التشريك، فإن تحققت تلك المعاني حسن العطف ـ كما تقدم ـ وإن لم يوجد مناسبة، فيصح أن تقول: خرجت من

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٨/ ١٠٠)، و«أضواء البيان» (٧/ ٧٨٧).

(٢) «تفسير ابن جرير» (٢٧/ ١١٧)، و«التحرير والتنوير» (٢٧/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، و«إصلاح الإيضاح» (ص٩٢ ـ ٩٣).

لِأَنَّ التَّرَتُّبَ أَوِ المُهْلَةَ أَوِ الغَايَةَ كُلُّهَا مُنَاسَبَاتٌ كَافِيَةٌ لِتَصْحِيحِ العَطْفِ؛ لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّقَارُنِ فِي الوُجُودِ. ....

المنزل فأمطرت السماء. مع أنه لا يصح فيه العطف بالواو لعدم الجهة الجامعة، بخلاف أحرف العطف الأخرى فإنها تختص بمعانٍ محددة؛ كالتعقيب مع الفاء، والتراخي مع (ثم)، والغاية مع (حتى)، فكلها معانٍ مناسبة في نفسها مسوِّغة للعطف، وإن كان مع ذلك لا ضير في وجود مناسبة أخرى؛ بل كثيرًا ما يوجد ذلك في أساليب البلغاء، وعليه فالعطف بالواو لا بد فيه من مناسبة خاصة، والعطف بغيرها لا يجب فيه ذلك؛ بل يكفي تحقق معناها وإن كان يكثر فيه ملاحظة تلك المناسبة الخاصة(١).

وهذا الكلام لا يقلل من القيمة البلاغية وراء العطف بهذه الأحرف؛ لأننا لا نَعْدَمُ وجوهًا دقيقة، وأسرارًا خفية، نجدها كامنة وراء العطف بغير الواو، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك أول الباب، والسياق هو الذي يحدد كيفية الوصل بين الجمل، ويعين حرف العطف الذي يتحتم استخدامه دون غيره، وسيأتي لذلك أمثلة إن شاء الله(٢).

قوله: **(لِأَنَّ التَّرَتُّبَ أَوِ المُهْلَةَ أَوِ الغَايَةَ كُلُّهَا مُنَاسَبَاتٌ كَافِيَةٌ لِتَصْحِيحِ العَطْفِ)** ظاهر هذا أن المعاني الزائدة لهذه الأحرف على مطلق الجمع صالحة لأن تكون مناسبة للعطف، بلا شرط آخر، كما تقدم(٣).

قوله: **(لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى التَّقَارُنِ فِي الوُجُودِ)**؛ أي: الاقتران والاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الوجود الخارجي، كما مر في المثال: طلع الفجر فأذن المؤذن؛ لأن الأذان مقارن في الوجود لطلوع الفجر.

وعلى ما تقدم فالواو لا تدل على أكثر من الاشتراك في الإعراب

(١) «بغية الإيضاح» (٢/ ٦٤ ـ ٦٦).
(٢) انظر: «علم المعاني» لفيود (ص٤٣٠ ـ ٤٣٢).
(٣) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٩).

وَهَذَا التَّقَارُنُ مُهَيِّءٌ لِلْمُنَاسَبَةِ وَمُسَوِّغٌ لِلْعَطْفِ، لَكِنَّهُ يَزْدَادُ حُسْنًا إِذَا قَوِيَ التَّنَاسُبُ، وَلِذَا كَانَ أَصْلُ الفَاءِ التَّفْرِيعَ مَا لَمْ تَبْعُدِ المُنَاسَبَةُ، ....

والحكم، وأما غيرها من الحروف العاطفة فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد.

قوله: (**وَهَذَا التَّقَارُنُ مُهَيِّءٌ لِلْمُنَاسَبَةِ وَمُسَوِّغٌ لِلْعَطْفِ**)؛ أي: وهذا الاقتران في الوجود الخارجي بين المعطوف والمعطوف عليه محقق للمناسبة، وهو كافٍ في تسويغ العطف.

قوله: (**لَكِنَّهُ يَزْدَادُ حُسْنًا إِذَا قَوِيَ التَّنَاسُبُ**)؛ أي: كلما قوي التناسب، وكان الامتزاج بين المعطوف والمعطوف عليه أشدَّ تلاؤمًا، ازداد العطف حسنًا، وكان العاطف أكثر تمكنًا وأحكم إصابة، تقول: أنت تأتيني فتكرمني، وأنا أزورك فأستفيد منك.

قوله: (**وَلِذَا كَانَ أَصْلُ الفَاءِ التَّفْرِيعَ مَا لَمْ تَبْعُدِ المُنَاسَبَةُ**)؛ أي: بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو: حضر زيد وعمرو، فزيد أكرمته وعمرو أهنته[(١)].

والظاهر أن ابن عاشور يقصد بقوله: «أصل الفاء التفريع» أن ما قبلها علة لما بعدها، وقد نص على ذلك الصبان في «حاشيته»[(٢)] وقال ابن عاشور: «إن العطف بالفاء يستدعي مزيد الاتصال بين المعطوف والمعطوف عليه، لما في معنى الفاء من التفريع والتسبب» وقال: «قد تفيد الفاء مع التعقيب معنى التفريع» وذلك كقوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحۡتَمَلَ ٱلسَّيۡلُ زَبَدًا رَّابِيًاۚ﴾ [الرعد: ١٧] ففي الآية بيان ما ترتب على إنزال الماء، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا﴾ [الأعراف: ١٩] ففي

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٦)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٠٠).
(٢) انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٣/ ٩٦).

....

الآية أمرٌ ثانٍ مفرع على الإسكان(١).

وكما يحسن العطف بالواو فإن دقة القرآن وبلاغته تتجلى في وصل الجمل بباقي حروف العطف، فحينما نتأمل قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٨١﴾﴾ [الشعراء: ٧٥ ـ ٨١]، فقد عطف السقي على الإطعام بالواو إرادة للجمع بينهما، وتقدم أحدهما على الآخر جائز، إذ لا ترتيب فيهما، ثم عطف ﴿يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ بالفاء لأن الشفاء يعقب المرض، وتنبيهًا على عظم المِنَّة بالعافية بعد المرض من غير تراخ، ثم عطف الإحياء بعد الإماتة بـ(ثم) لأن الإحياء بعد الإماتة إنما يكون بمهلة وتراخ، ولو عطفت هذه الآية بعضها على بعض بالواو لتم المقصود، ولكن الذي ورد به التنزيل أدخل في المعنى، وأعجب في النظم، وأليق ببلاغة القرآن وفصاحته(٢).

وترى هذه الدقة في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾ [عبس: ١٧ ـ ٢٢] فجاء قوله: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾ بلا واو؛ لأنها مفسرة لقوله: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾﴾، وعطف قوله: ﴿فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ بالفاء، تنبيهًا على أن التقدير مرتب على الخلق وعلى عدم التراخي بينهما، وعطف السبيل بـ(ثم) لما بين الخلق والهداية من التراخي والمهلة الكثيرة، ثم عطف الإماتة

---

(١) «التحرير والتنوير» (١/١١٧ ـ ١١٨، ٥١٠ ـ ٥١١، ٥١٨، ٥٧٥)، (١٠/٢٨٢)، (١٣/١١٧)، وفي «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢ ـ القسم الأول، ٢٤٩) كلام على فاء التفريع.

(٢) انظر: «المثل السائر» (٢/١٨٦)، و«الطراز» (٢/٤٢)، و«المعاني في ضوء القرآن الكريم» (ص٢٣٥).

أَلَا تَرَى كَيْفَ حَسُنَ العَطْفُ فِي قَوْلِ عَمْرٍو بْنِ كُلْثُومٍ:
نَـزَلْـتُـمْ مَـنْـزِلَ الأَضْـيَـافِ مِـنَّـا فَعَجَّلْنَا القِرَى؛ أَنْ تَشْتِمُونَا

بـ(ثم)، إشارة إلى التراخي بينهما بأزمنة طويلة، ثم عطف الإقبار بالفاء؛ إذ لا مهلة هناك، ثم عطف الإنشار بـ(ثم)، لما يكون هناك من التراخي باللبث في الأرض أزمنة متطاولة[(١)].

قوله: (أَلَا تَرَى كَيْفَ حَسُنَ العَطْفُ فِي قَوْلِ عَمْرٍو بْنِ كُلْثُومٍ[(٢)]):
نَـزَلْـتُـمْ مَـنْـزِلَ الأَضْـيَـافِ مِـنَّـا فَعَجَّلْنَا القِرَى؛ أَنْ تَشْتِمُونَا؟[(٣)])

فقوله: (فَعَجَّلْنَا القِرَى) عطف على (نَزَلْتُمْ) فالفاء هنا للتفريع؛ لأنها أفادت ترتب مضمون على مضمون، فقد فرع على نزولهم منزلة الأضياف تعجيل القِرى لهم، و(القِرَى) طعام الضيف؛ أي: أكرمناكم بالقتال كما يُكرم الضيف بالقرى، (أَنْ تَشْتِمُونَا)؛ أي: كراهية أن تشتمونا إن أخرناكم في الضيافة، وهو غاية التهكم والاستهزاء[(٤)].

والمعنى: نزلتم بأرضنا لحربنا فبادرنا بقتالكم، فجعل نزولهم ضيافة وقتاله إياهم قِرىً، فلما عبر عن المعنيين ـ النزول والضيافة ـ المتناسبين في الحقيقة بمعنيين مجازيين متناسبين ـ القتال والقرى ـ وكانا مترتبين في الوجود،

---

(١) انظر: «المثل السائر» (٢/ ١٨٧)، و«الطراز» (٢/ ٤٣)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٧٩).

(٢) هو: عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب من بني تغلب، شاعر جاهلي، ولد في شمال جزيرة العرب في بلاد ربيعة، وتجول فيها وفي الشام والعراق ونجد، وكان من أعز الناس نفسًا، وهو من الفُتاك الشجعان، ساد قومه تغلب وهو فتى، وعُمِّر طويلاً، وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند في قصة تذكرها كتب الأدب، وأشهر شعره معلقته، وفيها من الفخر والحماسة العجب. انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ٢٣٤)، و«الأعلام» (٥/ ٢٥٦).

(٣) هذا البيت هو السابع والثلاثون من معلقة عمرو بن كلثوم، انظر: «ديوانه» (ص٧٣). وقوله: **(فعجَّلنا)** هكذا في النسخة المعتمدة من «موجز البلاغة»، والذي في المعلقة: **(فأعجلنا)**. انظر: «شرح المعلقات السبع»، للزوزني (ص٩٩).

(٤) «جمهرة أشعار العرب» (١/ ٤١٢)، و«مغني اللبيب» (١/ ٢٢٥)، و«طرة العلامة محمد الأمين بن الحسن على المعلقات السبع» (ص٩٥).

وَكَيْفَ يَقْبُحُ العَطْفُ بِالفَاءِ لَوْ قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ فَصَفَعُوهُ؟، وَيَزِيدُ قُبْحًا لَوْ قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ فَنَهَقَ الحِمَارُ؛ لِبُعْدِ المُنَاسَبَةِ، وَكَيْفَ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: طَلَعَ الفَجْرُ فَأَذَّنَ المُؤَذِّنُ؟، وَقَوْلُ ابْنِ زَمْرَكٍ:

حَسُنَ العطف بالفاء ولو غُير أحدهما لقبح العطف، فلو قال: نزلتم... إلخ فقاتلناكم أن تشتمونا، لكان ترتبًا غريبًا قبيحًا، ولو قال: نزلتم منزل الأعداء منا فعجلنا القرى... إلخ، لكان قبيحًا كذلك.

قوله: (وَكَيْفَ يَقْبُحُ العَطْفُ بِالفَاءِ لَوْ قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ فَصَفَعُوهُ)؛ أي: لأن الصفع ـ وهو الضرب على القفا بالكف مبسوطة ـ لا يُترقب حصوله إثر المجيء، لكنه لتعلقه بزيد كان فيه رائحة مناسبة، فكان قبحه أضعف من قبح المثال الذي بعده.

قوله: (وَيَزِيدُ قُبْحًا لَوْ قُلْتَ: جَاءَ زَيْدٌ فَنَهَقَ الحِمَارُ؛ لِبُعْدِ المُنَاسَبَةِ) إذ لا مناسبة بين مجيء زيد ونهيق الحمار، ولأن المتحدَّث عنه في الجملتين ليس واحدًا، لكن الأول أقل في القبح؛ لأن المجيء والصفع متعلقان بزيد، فالمتحدَّث عنه واحد.

قوله: (وَكَيْفَ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: طَلَعَ الفَجْرُ فَأَذَّنَ المُؤَذِّنُ) فهذا في غاية المناسبة لترتيب الأذان على طلوع الفجر؛ لأن هذا مقتضى الشرع، واختلاف المسند إليه ـ هنا ـ لا يؤثر.

قوله: (وَقَوْلُ ابْنِ زَمْرَكٍ[(١)]):

---

(١) هو: محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الصَّريحي، أبو عبد الله المعروف بابن زمرك، وزير من كبار الشعراء والكتاب في الأندلس، تَلْمَذَ للسان الدين ابن الخطيب وغيره، وترقى في الأعمال الكتابية إلى أن جعله ملك غرناطة محمد الخامس الغني بالله كاتم سره سنة (٧٧٣هـ)، ثم المتصرف برسالته وحجابته، ونُكب مدة، وأعيد إلى مكانته، ثم خُتمت حياته بأن قتل في داره، وقتل من وجد معه من خدامه وبنيه، وذلك قريبًا من سنة (٧٩٣هـ) بسبب سعاية في أستاذه لسان الدين ابن الخطيب حتى قتل خنقًا، فلقي جزاء عمله. انظر: «أزهار الرياض» (٢/ ٧)، و«الإحاطة في أخبار غرناطة» (٢/ ٢٢١ ـ ٢٤٠)، و«الدرر الكامنة» (٥/ ٧٨)، و«الأعلام» (٨/ ٢٩).

هَبَّ النَّسِيمُ عَلَى الرِّيَاضِ مَعَ السَّحَرْ   فَاسْتَيْقَظَتْ فِي الدَّوْحِ أَجْفَانُ الزَّهَرْ

وَيَكُونُ دُونَهُ حُسْنًا: «طَلَعَ الفَجْرُ فَصَاحَ الدِّيكُ»، وَكَيْفَ يَقْبُحُ أَنْ تَقُولَ: طَلَعَ الفَجْرُ فَاسْتَيْقَظَ زَيْدٌ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الحَدِيثُ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى زَيْدٍ؟!.

إِذَا تَحَقَّقْتَ هَذَا، فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الوَصْلُ ....

هَبَّ النَّسِيمُ عَلَى الرِّيَاضِ مَعَ السَّحَرْ   فَاسْتَيْقَظَتْ فِي الدَّوْحِ أَجْفَانُ الزَّهَرْ[(١)]

فهذا في غاية المناسبة ـ أيضًا ـ؛ لأن تفتح الزهر المعبر عنه باستيقاظ الأجفان مرتب على هبوب النسيم على الرياض وقت السحر؛ لأن بينهما اقترانًا في الوجود.

قوله: (وَيَكُونُ دُونَهُ حُسْنًا: «طَلَعَ الفَجْرُ فَصَاحَ الدِّيكُ»)؛ لأنه وإن كان فيه حسن لكن المتحدَّث عنه ليس واحدًا، وترتيب صياح الديك على طلوع الفجر ليس فيه مناسبة واضحة؛ لأن المعطوف غير متسبب عن المعطوف عليه، ولا مرتب عليه، فقد يصيح الديك وقت طلوع الفجر وقد يصيح قبله، بخلاف تفتح الزهر فهو مرتب على هبوب النسيم واقع بعده.

قوله: (وَكَيْفَ يَقْبُحُ أَنْ تَقُولَ: طَلَعَ الفَجْرُ فَاسْتَيْقَظَ زَيْدٌ...)؛ لأن ترتيب الاستيقاظ على طلوع الفجر غير مناسب؛ لأن طلوع الفجر ليس سببًا في استيقاظ زيد؛ لأنه لا ذكر له في الكلام، ولأن المسند فيهما مختلف، إلا إن كان الحديث قبل ذلك عن زيد، فإن المناسبة تظهر، ويكون ترتيب الاستيقاظ على طلوع الفجر مناسبًا[(٢)].

قوله: (إِذَا تَحَقَّقْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الوَصْلُ) شرع ابن عاشور يتحدث

---

(١) هذا البيت هو طالع قصيدة طويلة أنشدها ابن زمرك في مدح السلطان الغني بالله ابن الأحمر كما في «أزهار الرياض» (٢/ ٣٥ ـ ٣٨). والدوح: اسم جنس جمعي لدوحة وهي الشجرة العظيمة.

(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

إِذَا أُرِيدَ تَشْرِيكُ الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ لِلْجُمْلَةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا فِي حُكْمِهَا فِي الإِعْرَابِ، كَعَطْفِ الجُمَلِ المَعْمُولَةِ لِعَامِلٍ وَاحِدٍ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، .....

عن شيء من مواضع الوصل، والمعنى: أنك إذا تحققت مراعاة المناسبة والجهة الجامعة التي تسوغ العطف، فاعلم أنه يتعين الوصل في المواضع الثلاثة الآتية.

قوله: (إِذَا أُرِيدَ تَشْرِيكُ الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ لِلْجُمْلَةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا فِي حُكْمِهَا فِي الإِعْرَابِ) هذا الموضع الأول من مواضع الوصل، وهو أن يكون للأولى حكم إعرابي ويراد تشريك الثانية فيه حيث لا مانع؛ لأن العطف يدل على التشريك، كأن تكون الأولى في محل رفع أو نصب ونحو ذلك، وهذا مختص بالجمل التي لها محل من الإعراب.

قوله: (كَعَطْفِ الجُمَلِ المَعْمُولَةِ لِعَامِلٍ وَاحِدٍ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ)؛ أي: كعطف جملة على جملة قبلها لها محل من الإعراب، اشتركتا في كونهما لمعمول واحد، مثل: زيد يكتب ويشعر، وكقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُۚ﴾ [الرعد: ٢٦] وقول الشاعر:

والـهَـمُّ يَـخْـتَـرِمُ الـجَـسِـيْـمَ نَـحَـافَـةً ... ويُـشِـيْـبُ نَـاصِـيَـةَ الـصَّـبِـيِّ ويُـهْـرِمُ

فالجملة الأولى في هذه الأمثلة في محل رفع خبر المبتدأ، وقد عُطفت عليها الجملة التي بعدها بالواو، للاشتراك في المحل الإعرابي، وكلها معمولة لعامل واحد، وهو المبتدأ؛ لأن المبتدأ عامل في الخبر، واقتضى ذلك وجود تناسب بين الجملتين؛ لأن المسند إليه في كلٍّ من الجملتين واحد وهو (زيد) في المثال الأول، ولفظ ﴿ٱللَّهُ﴾ في المثال الثاني، ولفظة (الهَمُّ) في الثالث، وبين المسندين تناسب ـ أيضًا ـ على ما تقدم بيانه في موضعه، وهذا النوع من العطف يكثر، والأمر فيه يسهل، لوضوحه.

وقول ابن عاشور: (إِذَا أُرِيدَ تَشْرِيكُ الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ لِلْجُمْلَةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا) مفهومه أنه إذا لم يقصد تشريك الثانية في الحكم الإعرابي فإن الجملة الثانية لا تعطف؛ لكون العطف حينئذٍ يوهم خلاف المراد.

أَوِ التَّشْرِيكُ فِي حُكْمِهَا فِي المَعْنَى ـ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ ـ ....

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤] فقد اشتركت الجمل الثلاث في وقوعها في محل رفع خبرًا للمبتدأ، وكان الأصل هو الوصل؛ لما تقدم، لكنها جاءت مفصولة، للإشعار بأن كل جملة منها تنتهض بالغرض وحدها، وهو الدِّلالة على الحق ﷻ من غير أن ينضم إليها غيرها، وقد تقدم هذا.

قوله: (أَوِ التَّشْرِيكُ فِي حُكْمِهَا فِي المَعْنَى ـ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ ـ) هذا الموضع الثاني من مواضع الوصل، وهو معطوف على **قوله**: (إِذَا أُرِيدَ تَشْرِيكُ الجُمْلَةِ المَعْطُوفَةِ)؛ أي: مما يسوِّغ الوصل ـ وهو العطف ـ أن يُراد تشريك الجملة الثانية مع الأولى في حكمها في المعنى، وهذا يفيد أن التشريك كما يكون في الإعراب ـ إذا كان للأولى محل من الإعراب، كما تقدم ـ، يكون التشريك في الحكم لا في الإعراب، كما لو كانت الجملة المعطوف عليها لا محل لها من الإعراب، وهذا النوع هو الذي يدق مذهبه، ويخفى أمره، فيحتاج إلى مزيد تأمل.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار: ١٣ ـ ١٤]، فعطفت الثانية على الأولى مع أنه لا محل لها؛ لأنها مستأنفة، فكذا ما عُطف عليها، والذي سوَّغ العطف اتفاقهما خبرًا، مع وجود المناسبة، ومما يوضحها أن تصور نعيم الأبرار لا يكمل إلا بإدراك ضدِّه، وهو تذكُّر جحيم الفجار، والواو تُذكِّر بهذا التكامل[(١)]. ومثل ذلك قول أبي العتاهية:

(١) انظر: «المعاني في ضوء أساليب القرآن» (ص٢٣٠)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (١١٩ ـ ١٢٠).

وَالمُرَادُ مِنَ الحُكْمِ: الكَيْفِيَّةُ الثَّابِتَةُ لِمَفْهُومِ الجُمْلَةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا، مِثْلُ: حُكْمِ القَصْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧﴾ [الرعد: ٧]، فَقَدْ عَطَفَ جُمْلَةَ: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧﴾ عَلَى جُمْلَةِ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾ [الرعد: ٧]؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ تَشْرِيكُهَا فِي حُكْمِ القَصْرِ، إِذِ المَقْصُودُ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ الرَّدُّ عَلَى مَنِ اعْتَقَدَ خِلَافَ ذَلِك، وَلَيْسَ لِلْجُمْلَتَيْنِ مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ.

أُخْزُنْ لِسَانَكَ بِالسُّكُوتِ عَنِ الخَنَا واحْذَرْ عَليكَ عَواقِبَ الأَقْوالِ[(١)]

قوله: (وَالمُرَادُ مِنَ الحُكْمِ: الكَيْفِيَّةُ الثَّابِتَةُ لِمَفْهُومِ الجُمْلَةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا..)؛ أي: والمراد بالحكم المسوغ للعطف ـ هنا ـ الصفةُ الثابتة لمفهوم الجملة السابقة المعطوف عليها، ومن هذه الصفات: صفة القصر.

قوله: (مِثْلُ: حُكْمِ القَصْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧﴾...) هذا مثال العطف للتشريك في الحكم، فجملة: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب، عُطفت عليها جملة: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧﴾؛ لأن الغرض تشريكها في حكم القصر، وذلك لأن المقصود من الجملتين الرد على من ظن أن الرسول ﷺ موجد خوارق؛ أي: أنت منذر لا موجد خوارق، وفي الجملة الثانية الرد على من اعتقد أنه ﷺ كان بِدْعًا من الرسل أو أن من كان قبله لهم آيات على مقترح أقوامهم، فجاءت الآية مبينة أن الرسول ﷺ منذر لقومه هاديهم إلى الحق[(٢)].

وخلاصة ما تقدم في إرادة التشريك: أنه إن كان للأولى محل فالمراد التشريك في الإعراب، وإن لم يكن للأولى محل فالمراد التشريك في الحكم فقط.

---

(١) «ديوان أبي العتاهية» (ص١٧١).

(٢) «التحرير والتنوير» (١٣/ ٩٥).

. . . .

ثم إن كانت الجملة السابقة لها محل من الإعراب كانت الجهة الجامعة ظاهرة تدرك بالبديهة، وإن لم يكن فإن الجهة الجامعة تحتاج إلى فكر وتأمل في السياق ومعرفة قرائن الأحوال المحيطة به. انظر إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَيۡهِ قَالُوا۟ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلۡعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهۡلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئۡنَا بِبِضَـٰعَةٍ مُّزۡجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] تجد أن جملة: ﴿وَجِئۡنَا﴾ عُطفت على جملة: ﴿مَسَّنَا﴾ التي لا محل لها من الإعراب، وأن المسند إليه فيهما «الضر» و«إخوة يوسف» مختلفان لا تناسب بينهما، وكذلك المسندان «المس» و«المجيء»، وعلى الرُّغْم من هذا وُصل بين الجملتين، فعُطف قوله: ﴿وَجِئۡنَا﴾ على قوله: ﴿مَسَّنَا﴾؛ لوجود المسوِّغ للوصل، وهو أن المَسَّ سبب في المجيء[١].

وبقي الموضع الثالث من مواضع الوصل: وهو أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاء، والفصل يوهم خلاف المراد، فيعدل عنه إلى الوصل، كأن تقول: لا وكُفيتَ شَرَّهَا، مجيبًا بذلك من قال لك: أَذَهَبتِ الحمى عن المريض؟ وسيذكر ابن عاشور هذا الموضع في آخر الباب.

فإن كان الفصل لا يوهم خلاف المراد؛ فالجمهور من البلاغيين على وجوب الفصل، لاختلاف الجملتين خبرًا وإنشاء.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ففصلت الجملة الثانية بترك العطف؛ لأن الأولى خبرية، والثانية إنشائية من قبيل الاستفهام، ومثل ذلك قول الشاعر:

يَا رَاقِدَ اللَّيْلِ مَسْرُورًا بِأَوَّلِهِ ... إِنَّ الحَوادِثَ قَدْ يَطْرُقْنَ أَسْحَارَا

ومثل ذلك لو اتفقتا في الخبرية لفظًا واختلفتا معنى، نحو: مات فلان رحمه الله، فجملة (مات فلان) خبرية لفظًا ومعنى، وجملة (رحمه الله) خبرية

---

(١) انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص٤٧٩).

. . . .

لفظًا إنشائية معنى، فلما اختلفتا في المعنى فصلت الثانية عن الأولى فلم تعطف عليها، وسيذكر هذا ابن عاشور.

والأمثلة في اختلاف الجملتين خبرًا وإنشاءً كثيرةٌ جدًّا شعرًا ونثرًا، والقول بوجوب الفصل محل خلاف، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى، والذي يهمنا ـ هنا ـ **أمران**:

الأول: أن بعضهم جعل الخلاف في الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، أما ما له محل من الإعراب فلا خلاف في جواز عطفه؛ لأن الجملة التي لها محل منزَّلة منزلة المفرد، فكأن الإنشائية والخبرية وصف غير معتبر، فلا تراعى فيها النسبة التي بها يتحقق كمال الانقطاع الموجب للفصل(١)، وأمثلة هذا أقل من الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣] فجملة: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ﴾ خبرية في محل نصب مقول القول؛ و﴿وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ إنشائية، معطوفة على ما قبلها، وهي من قبيل الإنشاء غير الطلبي، كما تقدم في موضعه.

الأمر الثاني: أن معظم البلاغيين اقتصروا على التعليل لوجوب الفصل في هذه الصورة باختلاف الجملتين خبرًا وإنشاءً، ولا ريب أن الجمل المختلفة خبرًا وإنشاءً جاءت في كثيرٍ من النصوص مفصولة فلم تعطف بالواو، لكن هذا التعليل لا يحلل الأسلوب، ولا يقف على ما بينه من روابط، مع أننا نجد الروابط متينة وحَيَّةً بين الجملتين الخبرية والإنشائية، ويتحقق من الصلة فيما بينهما ما يتحقق في غيرهما، من كون إحداهما توكيدًا للأخرى، أو جوابًا عن سؤال ناشئ من الأخرى، أو غير ذلك مما يعرض للجمل الخبرية، وعلاقات المعاني بين الجمل لم تتأثر بأن هذه خبر وتلك إنشاء(٢).

---

(١) انظر: «حاشية الأمير على المغني» (٢/ ٩٩)، و«مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٢٨)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٣٧).

(٢) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٣٣٦).

وَيَتَعَيَّنُ الفَصْلُ إِذَا أُرِيدَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ مُنْقَطِعَةٌ عَنِ الأُولَى؛ أَيْ: غَيْرُ مُشَارِكَةٍ لَهَا، لَا فِي الحُكْمِ الإِعْرَابِيِّ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤ ـ ١٥] لَمْ تُعْطَفْ جُمْلَةُ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾؛ لِئَلَّا يَظُنَّ السَّامِعُ أَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِمْ.

قوله: (وَيَتَعَيَّنُ الفَصْلُ) شرع ابن عاشور يذكر بعض مواضع الفصل، وهو ترك العطف.

قوله: (إِذَا أُرِيدَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ مُنْقَطِعَةٌ عَنِ الأُولَى...) هذا الموضع الأول من مواضع الفصل، وهو أن يكون بين الجملتين تباين، وذلك بأن تكون الجملة الثانية غير مشاركة للأولى في إعرابها، إشارة إلى أنها منقطعة عن الجملة الأولى، والمراد بالانقطاع: عدم مشاركة الجملة الثانية للأولى لا في إعرابها ولا في معناها إذا لم يكن لها محل من الإعراب، وعليه فهذا مانع من الوصل، موجب للفصل، ويسمى ذلك: الفصل لكمال الانقطاع.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾...) هذا مثال لعدم مشاركة الجملة لما قبلها في إعرابها، فلم تعطف جملة: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ الواقعة مفعولًا لـ﴿قَالُوٓاْ﴾؛ لئلا يظن السامع أن هذه الجملة من قول المنافقين؛ لأن العطف يلزم منه تشريك الثانية في حكم الأولى، فتكون الثانية من مقول المنافقين ـ أيضًا ـ مع أنها من مقول الله تعالى، فهي إخبار من الله تعالى جاءت تعقيبًا على قولهم، فدفعًا لهذا التوهم تعين الفصل بين الجملتين.

والقول بأن الفصل ـ هنا ـ لكمال الانقطاع هو رأي عبد القاهر(١)، ومن وافقه، ويرى الزمخشري ومن تابعه أنها من باب شبه كمال الاتصال وهو الاستئناف(٢)، بمعنى أن هذه الجملة وقعت جوابًا لسؤال مقدر ينشأ من

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٣١ ـ ٢٣٢)، و«الإيضاح» (٣/ ١٠١).
(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٨٧)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٢٩٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

الجملة الأولى، فتنفصل الثانية عنها كما ينفصل الجواب عن السؤال، ويسمى هذا الفصل استئنافًا، وتسمى الثانية مستأنفة. فكأن سائلًا قال: فما جزاؤهم على هذه الأفعال الشنيعة والأقوال البذيئة؟ فقال: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ وذلك لأن إمكان إتيان الواو لولا الاحتمال المذكور يفقد الاستئناف جزالته، فضلًا عن وضوح السياق، فإن هذه الجملة: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] فيها مواجهة وكَفْحٌ في وجوه المنافقين، فكيف يُتوهم أنها من مقولهم؟!.

فالقول بأنها مستأنفة فيه وجاهة، وقد مشى عليه ابن عاشور في «تفسيره» مخالفًا ما تقدم تقريره في هذا «الموجز» والنكت البلاغية لا تتزاحم، لاختلاف الأفهام.

وأما جملة ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ فقد فصلت عما قبلها؛ لأنها مؤكدة لما قبلها؛ لأن قولهم للمؤمنين: ﴿ءَامَنَّا﴾، وقولهم لشياطينهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ هو نوع من الاستهزاء، والجملة بعدها فيها زيادة تقرير على ما جاء في الجملة الأولى؛ لأنهم ما داموا مستهزئين بالإسلام وأهله فهم مستمرون في معية شياطينهم(١). وهذا من أمثلة كمال الاتصال الآتي إن شاء الله تعالى.

ثم إن علماء البلاغة وأكثر المفسرين يقولون: إن قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾؛ أي: يجازيهم بالطرد من رحمته في مقابل استهزائهم بالمؤمنين ودين الإسلام، ففي الكلام مشاكلة(٢)، وهذا نفي لصفة استهزاء الله بالمنافقين، والصواب ما تقدم في باب «المسند»، من أن استهزاء الله تعالى بالمستهزئين من صفات الأفعال الثابتة لله على ما يليق بجلاله وعظمته، وليس هو كاستهزاء المخلوقين، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٣٠٩)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص٤٢٢)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٤٤٧)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٧٨ ـ ١٧٩).

(٢) انظر: « تفسير الطبري» (١/ ١٣٢)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٢٨)، و«فتح القدير» (١/ ٤٤)، و«شروح التلخيص» (٣/ ١٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَلَا فِي مُجَرَّدِ الحُكْمِ المَعْنَوِيِّ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ [الرعد: ٧ ـ ٨] لَمْ تُعْطَفْ جُمْلَةُ: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدْ دُخُولُهَا فِي حُكْمِ القَصْرِ؛ إِذْ لَا قَصْدَ لِلرَّدِّ عَلَى مُعْتَقِدِ أَنَّ اللهَ لَا يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَى؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي المُخَاطَبِينَ مِنَ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الكِتَابِ مَنْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، .....

قوله: (وَلَا فِي مُجَرَّدِ الحُكْمِ المَعْنَوِيِّ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابٌ) هذا الموضع الثاني من مواضع الفصل، وهو أن يكون بين الجملتين تباين، وذلك بأن تكون الجملة الثانية غير مشاركة للأولى في الحكم المعنوي، لعدم المناسبة التي تسوغ العطف، وذلك إذا لم يكن للجملة السابقة إعراب، وهذا في الجمل المستأنفة، وذلك نحو: محمد كاتب، الحمام طائر. فيجب الفصل وترك الوصل، لوجود مانع يمنع من الوصل وهو عدم المناسبة بين الجملتين، إذ لا مناسبة هنا تسوِّغ العطف وتجوِّز الوصل، ومنه قول أبي العتاهية:

الفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الكَفَافَا مَنِ اتَّقَى اللَّهَ رجَا وخَافَا[١]

فقد فُصل الشطر الثاني عما قبله ـ بالرغم من اتفاقهما في الخبرية ـ لعدم وجود مناسبة بينهما في المعنى؛ لأن كل جملة اشتملت على فكرة لا علاقة لها بالأخرى.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ ۝٧ ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ﴾ [الرعد: ٧ ـ ٨]) هذا مثال ابن عاشور لعدم مشاركة الجملة الثانية لما قبلها في المعنى، ذلك أن جملة: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ﴾ لم تعطف على ما قبلها؛ لأنها غير مشاركة لها في الحكم المعنوي؛ لأن الأولى بجملتيها فيها قصر، طريقه (إنما)، وهذه الجملة لم يقصد دخولها في القصر؛ لأن القصر جاء للرد على المشركين كما تقدم قريبًا، وهذه الجملة الغرض منها إثبات عموم علم الله تعالى وإحاطته بكل شيء، وهذا خارج عن حكم القصر، إذ

---

(١) انظر: «ديوان أبي العتاهية» (ص٤٩٣)، و«معاهد التنصيص» (٢/ ٢٨٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وكَذَا قَوْلُهُمْ: «مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللهُ»، فَلَوْ عُطِفَ: «رَحِمَهُ اللهُ» لَظُنَّ أَنَّ الجُمْلَةَ الدُّعَائِيَّةَ إِخْبَارٌ عَنْ فِعْلِ اللهِ مَعَهُ. فَالفَصْلُ فِي هَاتِهِ الأَمْثِلَةِ كُلِّهَا؛ لِأَجْلِ انْقِطَاعِ الجُمْلَتَيْنِ بَعْضِهِمَا عَنْ بَعْضٍ، كَمَا رَأَيْتَ.

وَيَتَعَيَّنُ الفَصْلُ ـ أَيْضًا ـ إِذَا كَانَتِ الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الأُولَى فِي المَعْنَى أَوْ فِي مُحَصَّلِ الفَائِدَةِ؛ ....

ليس في المخاطبين من المشركين وأهل الكتاب من يعتقد أن الله لا يعلم ذلك. وهذا الموضع: من صور الفصل لكمال الانقطاع.

قوله: (وَكَذَا قَوْلُهُمْ: «مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللهُ») هذا الموضع الثالث من مواضع الفصل، وهو أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاء، والوصل يوهم خلاف المراد، ففي مثل قولهم: مات فلان رحمه الله، يجب فصل الثانية عن الأولى بترك العاطف، لأجل انقطاع الجملتين بعضهما عن بعض، وذلك لاختلاف الجملتين خبرًا وإنشاءً في المعنى، مع أنهما في اللفظ خبران، لكن الثانية وإن كانت خبرًا في اللفظ هي في المعنى إنشاء؛ لقصد الدعاء على معنى: اللَّهُمَّ ارحمه.

قوله: (فَلَوْ عُطِفَ: «رَحِمَهُ اللهُ» لَظُنَّ أَنَّ الجُمْلَةَ الدُّعَائِيَّةَ إِخْبَارٌ عَنْ فِعْلِ اللهِ مَعَهُ)؛ أي: فلو عطف قوله: (رَحِمَهُ اللهُ) لَظُنَّ أن هذه الجملة الدعائية إخبار عن فعل الله معه، وأن الرحمة تحققت له، مع أنه دعاء لا يجزم بحصوله، فيكون الفصل ـ هنا ـ لأن الوصل يوهم خلاف المراد، إضافة إلى اختلافهما خبرًا وإنشاء، وهذا من كمال الانقطاع.

قوله: (فَالفَصْلُ فِي هَاتِهِ الأَمْثِلَةِ كُلِّهَا؛ لِأَجْلِ انْقِطَاعِ الجُمْلَتَيْنِ بَعْضِهِمَا عَنْ بَعْضٍ، كَمَا رَأَيْتَ)؛ أي: إن الفصل في الأمثلة الثلاثة المذكورة لأجل انقطاع الجملتين بعضهما عن بعض، بسبب عدم إرادة التشريك في الإعراب، أو الحكم المعنوي، أو اختلافهما خبرًا وإنشاء، والوصل يؤدي إلى فهم خلاف المراد.

قوله: (وَيَتَعَيَّنُ الفَصْلُ ـ أَيْضًا ـ إِذَا كَانَتِ الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ عَيْنَ الأُولَى فِي المَعْنَى) هذا الموضع الرابع من مواضع الفصل، وهو أن تكون الجملة الثانية

لِأَنَّ العَطْفَ يَقْتَضِي المُغَايَرَةَ: فَالَّتِي هِيَ عَيْنُ الأُولَى فِي المَعْنَى نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ الَّذِي لَمْ يُعْرَفْ:

أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي الجَهْرِ وَالسِّرِّ مُسْلِمَا

فَإِنَّ مَعْنَى: (لَا تُقِيمَنَّ) هُوَ مَا يُفِيدُهُ مَعْنَى قَوْلِهِ: (ارْحَلْ)، فَكَانَتِ الجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ كَبَدَلِ الاِشْتِمَالِ مِنَ الأُولَى.

عين الأولى في المعنى أو في محصل الفائدة، وتكون الثانية عين الأولى في المعنى إذا اتحدت الجملتان اتحادًا تامًّا بحيث تُنزَّل الثانية من الأولى منزلة نفسها، ويسمى ذلك: الفصل لكمال الاتصال.

قوله: (لِأَنَّ العَطْفَ يَقْتَضِي المُغَايَرَةَ) هذا وجه الفصل في الصورتين، وهو أنه لو عُطفت الثانية على الأولى لَعُطِفَ الشيء على نفسه، والشيء لا يعطف على نفسه، وإنما يعطف على مغايره، إذ لا معنى لعطفه على نفسه.

قوله: (فَالَّتِي هِيَ عَيْنُ الأُولَى فِي المَعْنَى نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ الَّذِي لَمْ يُعْرَفْ:

أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي الجَهْرِ وَالسِّرِّ(١) مُسْلِمَا...)

فالجملة الثانية (لَا تُقِيمَنَّ) مُنزَّلة منزلة بدل الاشتمال من الأولى؛ إذ هي أوفى منها في تأدية المراد؛ لأن في قوله: (ارْحَلْ) كَمَالَ إظهار الكراهة لإقامة المخاطب، لكن الثانية أوفى منها في تأدية المعنى المراد؛ لدلالتها على إظهار الكراهة لإقامته دلالة صريحة مع تأكيدها بالنون، بخلاف الأولى؛ لأن الارتحال قد يكون لعدم الكراهة، فقد يكون طلب الرحيل لتحصيل علم أو

---

(١) هكذا في النسخة المعتمدة لـ«موجز البلاغة»: والمثبت في كتب البلاغة والنحو: «في السِّرِّ والجَهْرِ» وهذا البيت لا يعرف قائله، انظر: «الإيضاح» (٣/ ١١٢)، و«المغني» (٢/ ٤٢٦)، و«معاهد التنصيص» (٢/ ٢٧٨).

وَالَّتِي هِيَ عَيْنُ الأُولَى فِي مُحَصَّلِ الفَائِدَةِ، مِثْلُ المُؤَكِّدَةِ، نَحْوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فَجُمْلَةُ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مُؤَكِّدَةٌ لِمَعْنَى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾.

تجارة ـ مثلًا ـ وإنما كانت الثانية منزلةً منزلة بدل الاشتمال؛ لأن الارتحال يتضمن عدم الإقامة.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ۝٢١﴾ [يس: ٢٠ ـ ٢١] فقد فصلت الجملة الثانية: ﴿ٱتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا﴾ عن الأولى ﴿ٱتَّبِعُوا ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠﴾؛ لأن الثانية بمنزلة بدل الاشتمال من الأولى، إذ المراد من الأولى حمل المخاطبين على اتباع الرسل، والجملة الثانية أوفى بهذا؛ لأن معناها: أنتم لا تخسرون شيئًا من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فيكون لكم جزاء الدنيا وجزاء الآخرة.

قوله: (وَالَّتِي هِيَ عَيْنُ الأُولَى فِي مُحَصَّلِ الفَائِدَةِ مِثْلُ المُؤَكِّدَةِ)؛ أي: والتي هي عين الجملة الأولى في محصل الفائدة لا في المعنى، مثل الجملة المؤكدة لما قبلها توكيدًا معنويًّا؛ لأنها مغايرة لها في المعنى، ومع ذلك فهي مؤكدة لها، بخلاف البيت السابق فإن الجملة الثانية عين الأولى في المعنى، كما تقدم.

قوله: (نَحْوُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]) فلم تعطف جملة: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ على ما قبلها؛ لأنها مؤكدة لمعناها؛ لأنها تدل على كمال الكتاب، وهذا يستلزم نفي الريب عنه، فتكون الجملة الثانية مؤكدة للأولى، توكيدًا معنويًّا، وعليه فهي عين الأولى في محصل الفائدة، وتوضيح ذلك أن جملة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ تدل على كمال الكتاب؛ أي: ذلك الكتاب في علو الشأن وسُمُوِّ المنزلة والرفعة؛ لأن اسم الإشارة ـ هنا ـ يدل على البعد، والبعد يراد به التعظيم ورفعة المنزلة، أضف إلى ذلك تعريف المسند (وهو الخبر) الذي يفيد الحصر نحو: حاتم الجواد؛ أي: لا جواد إلا حاتم، فكأنه قيل: لا

. . . .

كتاب إلا هذا الكتاب أي: هو الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابًا[١].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣ ـ ٤] فحصل الفصل بين الجملتين؛ لأن الثانية توكيد معنوي للأولى؛ لأن تقرير كونه وحيًا نفي لأن يكون عن هوى.

وينبغي أن يُعلم أن إدراك التأكيد ـ هنا ـ لكون الجملة الثانية عين الأولى في المعنى أو في محصل الفائدة يحتاج إلى مزيد من التأمل في المعنى، ومعرفة جوهره؛ لأن التأكيد ـ هنا ـ ليس بأمرٍ لفظيٍّ ظاهر، وإنما ترى جملة ثانية ذات معنى جديد، إذا أدرته في نفسك وجدته يلتقي مع معنى الجملة السابقة، كما تقدم في الآية الكريمة[٢].

ومما يدخل في كمال الاتصال الموجب للفصل: أن تكون الجملة الثانية بمثابة البدل من الأولى، أو بمثابة التوكيد اللفظي، أو بمثابة عطف بيان، وذلك يغني عن الوصل بالواو، لتنبيه السامع إلى شدة التلاحم بين الجمل بحيث لا تحتاج إلى رابط، مع ما في حذف حرف العطف من الإيجاز؛ وذلك لأن العطف وصل خارجي، وهذا الاتصال والاتحاد أقوى وأشد من الربط الخارجي؛ لأن الجملة الثانية هنا إما أن تكون بمعنى الأولى أو بمنزلة الجزء منها ـ كما سيأتي ـ وهذا يغني عن العطف؛ لأن الشيء لا يعطف على نفسه، والجزء لا يعطف على كله، وعلى هذا فلا يُحتاج إلى رابط بحرف العطف.

فمثال البدل قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ۝٨١ قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۝٨٢﴾ [المؤمنون: ٨١ ـ ٨٢]، فإن الجملة الثانية بمثابة البدل المطابق من الجملة الأولى[٣]، ومثل ذلك ـ أيضًا ـ قوله

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٢٢٧)، و«شروح التلخيص» (٣/ ٣٣).
(٢) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٣٠٩).
(٣) «التحرير والتنوير» (١٨/ ١٠٧).

....

تعالى: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ۝٢﴾ [الرعد: ٢] فقد جاءت جملة: ﴿يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ﴾ مفصولة عما قبلها، فلم تعطف بالواو؛ لكونها بدل بعض مما قبلها؛ لأن تدبير الأمر يشمل تفصيل الآيات وغيرها.

ومثال التوكيد اللفظي قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ۝١٧﴾ [الطارق: ١٧]، فالجملة الثانية بمثابة التوكيد اللفظي للأولى، ومن ثَمَّ فلا تحتاج إلى ربط بالواو؛ لأن التوكيد والمؤكد كالشيء الواحد(١).

ومثال عطف البيان: قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [طه: ١٢٠] فجاءت جملة: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾ مفصولة عما قبلها؛ لأنها بيان لقوله: ﴿فَوَسْوَسَ﴾؛ لأنه فيه نوع خفاء مع اقتضاء المقام إزالته، والبيان والمبين كالشيء الواحد.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فإن جملة: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ وما عطف عليها فصلت عما قبلها فلم تعطف بالواو؛ لأنها بيان لجملة: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾(٢).

وقد جاء الوصل في سورة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ۝٦﴾ [إبراهيم: ٦]، وذلك - والله أعلم - لأن المقام مقام تذكير بنعم الله تعالى، وهذا يقتضي تعداد النعم، فكأن تذبيح الأبناء صنف آخر غير سوء العذاب، اهتمامًا بشأنه، فعطفه من عطف الخاص على العام.

أما في سورة البقرة فليس المقام مقام تذكير بالنعم؛ بل هو سرد للقصة

(١) انظر: «علم المعاني» لفيود (ص٤٤٧).
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٤٩٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَمِنْ أَنْوَاعِ الوَصْلِ: عَطْفُ طَائِفَةٍ مِنَ الجُمَلِ عَلَى مَجْمُوعِ طَائِفَةٍ أُخْرَى، بِحَيْثُ تُعْطَفُ قِصَّةٌ عَلَى قِصَّةٍ، أَوْ غَرَضٌ عَلَى غَرَضٍ فِي الكَلَامِ، فَلَا تُلَاحَظُ إِلَّا المُنَاسَبَةُ بَيْنَ القِصَّةِ وَالقِصَّةِ وَالغَرَضِ وَالغَرَضِ، لَا بَيْنَ أَجْزَاءِ كُلٍّ مِنَ القِصَّتَيْنِ.

وعرض لها، وهذا قد اقتضى أن تكون الجملة الثانية وما عطف عليها بيانًا وتفسيرًا للجملة الأولى[(١)].

بقي الموضع الخامس من مواضع الفصل، وهو: أن تكون الجملة الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، بمعنى أنها صالحة لأن تعطف، ولكن عطفها عليها يوهم عطفها على غيرها. وسيذكر هذا ابن عاشور في آخر الباب.

والموضع السادس أن تكون الجملة الثانية جوابًا لسؤال نشأ من الجملة الأولى، فهذا يغني عن الوصل؛ لتنبيه السامع إلى التلاحم الخفي بين الجملتين، ويسمى: الفصل لشبه كمال الاتصال، وقد تقدم الكلام على ذلك أول الباب عند إشارة ابن عاشور إليه.

قوله: (**وَمِنْ أَنْوَاعِ الوَصْلِ: عَطْفُ طَائِفَةٍ مِنَ الجُمَلِ عَلَى مَجْمُوعِ طَائِفَةٍ أُخْرَى...**) هذه مسألة مستقلة، وهي أن الوصل كما يكون في عطف جملة على جملة، أو عطف مفرد على مفرد، يكون ـ أيضًا ـ في عطف طائفة من الجمل على مجموع طائفة أخرى، وهذا يكون في عطف قصة على قصة أو عَطْفِ جُمَلٍ مسوقةٍ لغرض على جمل مسوقة لغرض آخر، سواء حصل العطف بين خبر وإنشاء، أم بين خبرين، أم إنشاءين، كما سيأتي في الأمثلة.

قوله: (**فَلَا تُلَاحَظُ إِلَّا المُنَاسَبَةُ بَيْنَ القِصَّةِ وَالقِصَّةِ وَالغَرَضِ وَالغَرَضِ، لَا بَيْنَ أَجْزَاءِ كُلٍّ مِنَ القِصَّتَيْنِ**) هذا هو المطلوب في عطف هذا النوع، وهو

---

(١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٦٨)، و«التحرير والتنوير» (١٣/ ١٩١ ـ ١٩٢)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٤٥٢).

حَتَّى إِذَا وَلِيَتِ الجُمْلَةُ الأُولَى مِنَ القِصَّةِ المَعْطُوفَةِ إِحْدَى جُمَلِ القِصَّةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا لَا يُتَطَلَّبُ وَجْهٌ لِتِلْكَ المُوَالَاةِ؛ لِأَنَّهَا مُوَالَاةٌ عَارِضَةٌ، وَهَذَا نَحْوُ عَطْفِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ **إِلَخْ** [البقرة: ٢٥]، **عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؛ **لِأَنَّ قَوْلَهُ:** ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ﴾ **مَسُوقٌ لِبَيَانِ عِقَابِ الكَافِرِينَ، وَقَوْلَهُ:** ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ **مَسُوقٌ لِبَيَانِ ثَوَابِ المُؤْمِنِينَ.**

وجود المناسبة بين القصة والقصة والغرض والغرض، وكلما كانت المناسبة أشد، كان العطف أحسن، بغض النظر عن أجزاء الجمل في كل من القصتين، فلا يشترط وجود المناسبة بين أجزاء الجمل، فيجوز العطف ولو اختلفتا في الخبرية والإنشائية ـ مثلًا ـ(١).

قوله: (**حَتَّى إِذَا وَلِيَتِ الجُمْلَةُ الأُولَى مِنَ القِصَّةِ المَعْطُوفَةِ إِحْدَى جُمَلِ القِصَّةِ المَعْطُوفِ عَلَيْهَا لَا يُتَطَلَّبُ وَجْهٌ لِتِلْكَ المُوَالَاةِ؛ لِأَنَّهَا مُوَالَاةٌ عَارِضَةٌ**) هذا توضيح من ابن عاشور لكون المناسبة في عطف الجمل ـ هنا ـ غير مشروطة، فإذا جاءت الجملة الأولى من القصة المعطوفة بعد الجملة الأخيرة من القصة المعطوف عليها، فإنه لا يتطلب وجه لتلك الموالاة ولا يبحث عن مناسبة؛ لأنها موالاة عارضة اقتضاها سياق القصة.

قوله: (**وَهَذَا نَحْوُ عَطْفِ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥]، **إِلَخْ، عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾...) فقد عُطِفت الجمل التي تتحدث عن ثواب المؤمنين على الجمل التي تتحدث عن عقاب الكافرين، من باب عطف الإنشاء على الخبر، والمناسبة واضحة، وهي مسوغة لعطف المجموع على

---

(١) انظر: «حاشية الشريف الجرجاني على المطول» (ص٢٩٢)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٤٠، ٣٤٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

المجموع، وليس هو من باب عطف جملة معينة على جملة معينة الذي يُطلب معه التناسب بين الجملتين في الخبرية والإنشائية ـ مثلًا ـ[(١)].

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ٣٨ فَتَوَلَّىٰ بِرُكۡنِهِۦ وَقَالَ سَٰحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٞ ٣٩ فَأَخَذۡنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡيَمِّ وَهُوَ مُلِيمٞ ٤٠ وَفِي عَادٍ إِذۡ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلۡعَقِيمَ ٤١ مَا تَذَرُ مِن شَيۡءٍ أَتَتۡ عَلَيۡهِ إِلَّا جَعَلَتۡهُ كَٱلرَّمِيمِ ٤٢ وَفِي ثَمُودَ إِذۡ قِيلَ لَهُمۡ تَمَتَّعُواْ حَتَّىٰ حِينٖ ٤٣ فَعَتَوۡاْ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ٤٤ فَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ مِن قِيَامٖ وَمَا كَانُواْ مُنتَصِرِينَ ٤٥ وَقَوۡمَ نُوحٖ مِّن قَبۡلُۖ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ ٤٦﴾ [الذاريات: ٣٨ ـ ٤٦]، فإن الواو قد عَطفت أحداث قصة موسى عليه السلام على ما تقدمها من الحديث عن إبراهيم عليه السلام وضيفه، ثم عطفت قصة عاد وأحداثها على قصة موسى عليه السلام، ثم ثمود... وهكذا[(٢)].

ومثال العطف بين خبرين قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [الحج: ٥]، فقوله تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ﴾ عطف على جملة ﴿فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم﴾.

ومثال العطف بين إنشائين قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ٥٠ وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ٥١﴾ [الأنعام: ٥٠ ـ ٥١]، فقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرۡ بِهِ﴾ عطف على جملة: ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ﴾[(٣)].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٥٣)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٥٤)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص٤٦١).

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (٧/ ٢٤٤)، (١٧/ ١٩٩)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٣٨)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٤٥٧ ـ ٤٥٨).

سحب ثاني (ملون)/الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَنَظِيرُهُ مِنْ عَطْفِ المُفْرَدَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، فَإِنَّهُ لَوْ قُصِدَ عَطْفُ الظَّاهِرِ عَلَى الآخِرِ لَمْ يَحْسُنْ، وَإِنَّمَا القَصْدُ عَطْفُ وَصْفَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ عَلَى وَصْفَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ، وَكُلُّهَا لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ.

وهذا النوع من عطف الجمل يكثر في الحديث عن الجنة الذي يعقبه الحديث عن النار، وذكر الذين آمنوا وعملوا الصالحات يعقبه ذكر الذين كفروا وعملوا السيئات، وكذا في بعض قصص الأنبياء عليهم السلام، وغير ذلك مما يعلم بالاستقراء[١].

والواو العاطفة في عطف الجمل بعضها على بعض هي واو الاستئناف، وليست واو العطف؛ لفقد شرطه، كما تقدم، وحروف العطف التي تأتي للاستئناف ثلاثة: وهي الواو والفاء وثم، وتكون الجملة بعدها ابتدائية مستأنفة[٢]، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

قوله: (وَنَظِيرُهُ مِنْ عَطْفِ المُفْرَدَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣])؛ أي: ونظير عطف الجمل على الجمل العطفُ في باب المفردات في هذه الآية الكريمة: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ فالواو الأولى عاطفة لمفرد على مفرد: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ للمقابلة بينهما، والثالثة كذلك في قوله سبحانه: ﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾؛ لأن نسبة الباطن إلى الظاهر كنسبة الآخر إلى الأول، والواو الثانية عاطفة، عطفت وصفين متقابلين على وصفين متقابلين، فهي كالواو العاطفةِ قصةً على قصةٍ في الجمل؛ لأنها لو عطفت ﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ وحده على أحد الأولين لم يحسن؛ لعدم التناسب بينهما، والمجموع مناسب للمجموع في الاشتمال على أمرين متقابلين، وهذا رأي الزمخشري، ثم البيضاوي، وعليه مشى الجمل في «حاشيته على الجلالين»، ثم

---

(١) انظر: «دلالات التراكيب» (ص٣٢٩).
(٢) انظر: «الجنى الداني» (ص٧٦، ١٦٣، ٤٣١).

. . . .

ابن عاشور ـ هنا ـ، لكنه رَدَّهُ في «تفسيره» واعتبر أن الواوات الثلاث الواقعة بين هذه الصفات الأربع متحدة المعنى، تقتضي كل واحدة منها عطف صفة[(١)].

وهذا ـ والله أعلم ـ لبيان أنَّ الله تعالى جامع لهذه الصفات مع اختلاف معانيها، ولرفع الوهم بالعطف عمن يستبعد ذلك في ذات واحدة؛ لأن الشيء لا يكون ظاهرًا باطنًا من وجهٍ واحد، فلأجل هذا حسن العطف؛ لأنها غير متضادة بالنسبة إلى الله تعالى[(٢)].

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾ [التحريم: ٥]، ومثلها قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١١٢﴾ [التوبة: ١١٢].

فالصفات الست الأولى في آية سورة التحريم جاءت بالفصل وهو ترك الواو؛ لأنه يمكن اجتماعها، وقد جاءت على الأصل، وهو أن الأكثر في الصفات أن تترادف من غير الواو، وعُطف بين الصفتين الأخيرتين بالواو؛ لأنهما متضادتان، فجيء بالعطف لرفع التضاد.

أما في آية سورة التوبة فقد جاء الفصل في الصفات الستِّ الأولى ـ والله أعلم ـ للإشارة إلى أنهم الجامعون لهذه الخصال[(٣)]، وجاء الوصل في قوله تعالى: ﴿ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، إما لإبراز هاتين الصفتين لكونهما تتعديان إلى غير الذات الموصوفة، فكان المقصود

(١) «الكشاف» (٤/ ٦١)، و«أنوار التنزيل» (٢/ ٤٥٢)، و«الفتوحات الإلٰهية» (٤/ ٢٨٥)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٣٥٠) (٢٧/ ٣٦٣).
(٢) انظر: «بدائع الفوائد» (٣/ ٩١٧)، و«الطراز» (٢/ ٣٤ ـ ٣٥).
(٣) «الكشاف» (٢/ ٢٤٦).

. . . .

ـ والله أعلم ـ إظهار تميزهما، أو لأن الأمر بالمعروف طلب إيجاد، والنهي عن المنكر طلب إعدام، فكأنهما نوعان متغايران متضادان، فحسن العطف لذلك[1].

والقاعدة: أن صفات الذات الواحدة تأتي مفصولة دون عطف إذا أريد بيان اجتماعها في تلك الذات، كقولك: مررت بزيد الكريم العاقل الفاضل؛ لأنها بمثابة الشيء نفسه، والشيء لا يعطف على نفسه، وهذا كثير في صفات الله تعالى بل هو الأصل فيها، فقد جاء الفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١٢٩﴾﴾ [البقرة: ١٢٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْعَزِيزُ ﴿٦٦﴾﴾ [هود: ٦٦]، وغيرهما من الآيات، ومثل هذا أول الفاتحة، وسورة الناس، وآخر سورة الحشر، وذلك لاتحاد محلها وقيامها مقام الموصوف، فإذا كانت لا تعطف على موصوفها فكذا لا يعطف بعضها على بعض؛ فالصفات الخاصة بالله تعالى متحدة باعتبار الذات، ومتعددة باعتبار الصفات.

ولم يخرج عن هذا الأصل سوى موضعين، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] وهذا تقدم، وقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ [غافر: ٣] كما سيأتي.

فإن أريد بصفات الذات الواحدة التنبيه على تميز كل صفة في تلك الذات وكأنها ذوات مستقلة، جاءت موصولة بالواو، فتقول: مررت بزيد الكريم والعاقل والعالم[2].

فإن كانت الصفات متضادة، فإن الأصل فيها الوصل بعطف بعضها على بعض، للتصريح بالجمع بين المتضادين وأنهما مرادان، كما تقدم في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ ومثله قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا

(١) «بدائع الفوائد» (٣/ ٩١٨)، و«الطراز» (٢/ ٣٥).
(٢) انظر: «الطراز» (٢/ ٣٤).

[17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d | سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥

عَطْفُ الإِنْشَاءِ عَلَى الخَبَرِ وَعَكْسُهُ: ....

إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾﴾ [الأعراف: ١٨٨].

وقد ترد بعض الصفات المتضادة مفصولة كما في قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ﴿٣﴾﴾ [الواقعة: ٣] فالخافضة ضد الرافعة، ومع هذا لم يأتِ الوصل ـ على الأصل ـ؛ إشارة إلى عِظَمِ هول يوم القيامة، وأنها تخفض وترفع في وقت واحد، ويقع منها الفعلان معًا، فيرفع الله أولياءه إلى الجنة، ويخفض أعداءه إلى النار، واجتماع النقيضين في ذلك اليوم ينبئ عن شدة هوله(١).

وقد يقع الوصل لغير التضاد، كما في آية سورة غافر: ﴿حمٓ ﴿١﴾ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٣﴾﴾ [غافر: ١ ـ ٣]، فقد جاءت الصفات على جهة التعديد من دون الواو إلا في قوله: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ﴾ فقد جاءت بالواو، وذلك ـ والله أعلم ـ لأن الصفتين ـ وهما غفران الذنوب وقبول التوبة ـ تواردا على معنى واحد، هو التجاوز عن الذنب، فجاءت الواو بينهما لبيان أنهما صفتان متغايرتان لا متحدتان؛ فالأولى تتعلق بالإساءة والإعراض، والثانية بالإحسان والإقبال على الله، فالله تعالى يغفر الذنب حينًا من تلقاء نفسه بفضله، وحينًا يعفو عنه بسبب ندم التائب واعتذاره، فدلت الواو على هذا المعنى، وأشارت إليه، وكأنه قال: جامع المغفرة والقبول(٢).

قوله: (عَطْفُ الإِنْشَاءِ عَلَى الخَبَرِ وَعَكْسُهُ) هذه مسألة مستقلة، ومناسبتها في باب الوصل والفصل: أنه لما كانت الجمل ـ هنا ـ قد تختلف خبرًا وإنشاءً

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٧/ ١٢٥)، و«دلالات التراكيب» (ص٢٩٨).

(٢) «بدائع الفوائد» (٣/ ٩١٦)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٨٠ ـ ١٨١)، و«قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين» (ص٣٣).

مَنَعَ بَعْضُ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ عَطْفَ الإِنْشَاءِ عَلَى الخَبَرِ وَعَطْفَ الخَبَرِ عَلَى الإِنْشَاءِ.

وَالحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ، ....

ناسب ذكر ذلك؛ لأن البلاغيين ذكروا أنّ من صور كمال الانقطاع أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاءً كما تقدم، وهنا يتبين أن القول بوجوب الفصل لهذا الاختلاف ليس متفقًا عليه.

قوله: (مَنَعَ بَعْضُ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ عَطْفَ الإِنْشَاءِ عَلَى الخَبَرِ...) هذا القول الأول، وهو أنّ عطف الإنشاء على الخبر وعكسه ممنوع، وهذا قول جمهور البلاغيين[(١)]، واختاره ابن مالك، وابن عصفور، ونقله عن الأكثرين، وهو ظاهر كلام ابن هشام؛ وذلك لوجوب التناسب بين الجمل؛ لتظهر الفائدة، بل وصف بعضهم العطف مع عدم التناسب بالقبح[(٢)].

قالوا: وإذا جاءت الواو بين الخبر والإنشاء فليست عاطفة، وإنما هي واو الاستئناف، ومنهم من جعل الجملة الثانية حالًا، كما في بعض المواضع[(٣)].

قوله: (وَالحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ) هذا القول الثاني، وهو أن عطف الإنشاء على الخبر وعكسه ليس بممنوع، وتكفي فيه المناسبة، ولا سيما إذا كان بالواو، وهذا العطف عندهم من باب عطف مضمون كلام مسوق لغرضٍ على مضمون كلام مسوق لغرضٍ آخر[(٤)]. وهذا قول الصفار تلميذ ابن عصفور، والبيضاوي، وجماعة، ورجحه أبو حيان، وقال: هو الصحيح،

---

(١) بل إن بعضهم نقل الاتفاق على ذلك. راجع: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٢٦)، و«دلالات التراكيب» (ص٣٣٧).
(٢) «حاشية الشهاب» على «تفسير البيضاوي» (٤/ ١٢٠).
(٣) انظر: «المغني» (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦)، و«التحرير والتنوير» (٨/ ٤١).
(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٥٣).

وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الكَلَامِ البَلِيغِ، وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿...وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحۡنَ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِشۡرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيۡرَ مَحۡشُورَةٗۖ كُلّٞ لَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴿١٩﴾ وَشَدَدۡنَا مُلۡكَهُۥ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ ﴿٢٠﴾ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ﴿٢١﴾﴾ [ص: ١٧ ـ ٢١] **عَطَفَ:** ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ﴾ **عَلَى أَخْبَارِ دَاوُدَ.**

وعزاه لسيبويه[(١)]، ونسبه ابن عاشور إلى المحققين، وقال: «إنه الحق»[(٢)]. واستدلوا بمجيئه في القرآن في مواضع كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ﴾ [الأنعام: ١٢١][(٣)]، وقد ذكر الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة رَحِمَهُ اللَّهُ في «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»[(٤)] ثنتي عشرة آية جاء فيها هذا العطف.

قوله: (وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الكَلَامِ البَلِيغِ) هذا بمثابة التعليل؛ لأنه إذا كثر في الكلام البليغ، دل ذلك على جوازه، وهو دليل صحيح، وهذا من أساليب العلماء في الاستدلال، وعليه فلا وجه للمنع، كيف وقد جاء في كتاب الله تعالى في أكثر من موضع كما تقدم؟!.

قوله: (عَطَفَ: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ﴾ عَلَى أَخْبَارِ دَاوُدَ)؛ أي: من باب عطف الإنشاء ـ وهو الاستفهام ـ على الخبر، وقد ذكر ابن عاشور في «تفسيره» أنها معطوفة على جملة: ﴿إِنَّا سَخَّرۡنَا ٱلۡجِبَالَ مَعَهُۥ﴾، والإنشاء في قوله: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ﴾ في معنى الخبر؛ لأن هذه الجملة قصت شأنًا من شأن داود عَلَيْهِ السَّلَامُ مع ربه

---

(١) «البحر المحيط» (٦/ ٤٣٢)، وانظر: (١/ ٢٥٢).
(٢) انظر: «البحر المحيط» (١٩/ ٦١٨)، وانظر: (١/ ٤٥٥)، و«التحرير والتنوير» (٨/ ٤١)، (٤/ ١٧٠).
(٣) «البرهان» (٤/ ١٠٢)، و«المغني» (٢/ ٤٨٢).
(٤) (٣/ ٥٥٧).

. . . .

تعالى، فهي نظير ما قبلها من الجمل الخبرية[(١)]، وعليه فالاستدلال بها محل نظر؛ لأن العبرة بالمعنى، وكلاهما خبرية معنى.

ومن عطف الإنشاء على الخبر: قوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] ففيها عطف جملة: ﴿وَأَقِيمُوا۟﴾ الإنشائية على الجملة الخبرية: ﴿أَمَرَ رَبِّي﴾؛ أي: قل: أمر ربي بالقسط وإقامة وجوهكم عند كل مسجد، ولعل النكتة البلاغية في العدول إلى الإنشاء ـ والله أعلم ـ الإشعار بقيمة الصلاة وأثرها وجليل قدرها في الدين، فجاء الأمر بها صريحًا، بخلاف ما قبلها[(٢)].

ومن عطف الإنشاء على الخبر ـ أيضًا ـ قوله تعالى عن هود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝٥٤ مِن دُونِهِۦ﴾ [هود: ٥٤ ـ ٥٥] فقد عُطفت جملة: ﴿وَٱشْهَدُوٓا۟﴾ الإنشائية على الجملة الخبرية: ﴿أُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾؛ أي: إني أشهد الله وأشهدكم، ولعل ذلك ـ والله أعلم ـ أن هودًا عَلَيْهِ السَّلَامُ أراد التحاشي والاحتراز من مساواة شهادة المخلوق بشهادة الخالق، فعدل عن صيغة الخبر إلى الإنشاء؛ فرارًا من مساواة شهادتهم بشهادته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[(٣)].

ومن عطف الخبر على الإنشاء قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ﴾ [الأنعام: ١٢١] فجملة: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ﴾ عطف على قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟﴾ والأولى إنشائية، والثانية خبرية[(٤)]، وتقدم ذلك.

ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ﴾ [النور: ٥٧] فقوله: ﴿وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ﴾ جملة خبرية عطفت على

(١) «التحرير والتنوير» (٢٣/ ٢٣١).
(٢) «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٤٧)، و«التحرير والتنوير» (٨/ ٨٧).
(٣) «روح المعاني» (١٢/ ٨٣)، و«التحرير والتنوير» (١٢/ ٩٩).
(٤) انظر: «التحرير والتنوير» (٨/ ٤١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُخَالَفُ الظَّاهِرُ، فَيُؤْتَى بِالوَصْلِ فِي مَقَامِ الفَصْلِ وَبِعَكْسِهِ؛ لِقَصْدِ دَفْعِ إِيهَامٍ يَنْشَأُ عَنِ ارْتِكَابِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ، ....

قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ وهي إنشائية[1].

وهذه الأمثلة قد يطرقها احتمالات أخرى، ويُنازع في دلالتها على المراد على وجه التحديد، وهذا لا يضر، لأن القاعدة: أن المثال لا يُعترض؛ لأنه لتوضيح القاعدة، وقد ذكرت ذلك في «المقدمة».

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُخَالَفُ الظَّاهِرُ) بمعنى أن المقام يقتضي الفصل أو الوصل؛ لوجود ما يستدعي ذلك.

قوله: (فَيُؤْتَى بِالوَصْلِ فِي مَقَامِ الفَصْلِ وَبِعَكْسِهِ) هذه صورة المخالفة لمقتضى الظاهر، وتحتها **نوعان**:

١ ـ الإتيان بالفصل في مقام الوصل.

٢ ـ الإتيان بالوصل في مقام الفصل.

وهذا يؤكد ما تقدم أول الباب من أن المعوَّل عليه في اختيار الفصل أو الوصل هو المعنى المراد، وما يحيط به من ملابسات سياقية، فإن استقام المعنى مع الوصل فالموضع له، وإن لم يستقم كان الموضع موضع فصل، وهذا ما يشير إليه عبد القاهر بقوله: «ومما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالُها مع التي قبلها حالُ ما يُعطف ويُقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجب فيها ترك العطف، لأمرٍ عَرَض فيها صارت به أجنبية مما قبلها...»[2].

قوله: (لِقَصْدِ دَفْعِ إِيهَامٍ يَنْشَأُ عَنِ ارْتِكَابِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ) هذه علة العدول عن الأصل من فصلٍ أو وصل، وهي أنه لو جاء الكلام على ما يقتضيه الظاهر من فصل يستحقه، أو وصل يستحقه، لأدى ذلك إلى إيهام

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ٧٤)، و«البحر المحيط» (١٩/ ٦١٨ ـ ٦١٩)، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٥٥٨).

(٢) «دلائل الإعجاز» (ص٢٣١)، و«مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص١٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

كَمَا جَاءَ الفَصْلُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ الَّذِي لَمْ يُعْرَفْ:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا، أُرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

كَانَ الظَّاهِرُ عَطْفَ جُمْلَةِ: «أُرَاهَا»، لَكِنَّهُ فَصَلَهَا؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا تَظُنُّهُ سَلْمَى؛ ....

خلاف المراد، فيترك الظاهر ويعدل إلى المخالفة؛ دفعًا لهذا الإيهام.

قوله: (كَمَا جَاءَ الفَصْلُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ الَّذِي لَمْ يُعْرَفْ) هذا مثال النوع الأول وهو الإتيان بالفصل في مقام يستحق الوصل، وهو العطف؛ لكون الجملة الثانية صالحة لأن تعطف على الأولى.

قوله:

(وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا، أُرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ)

هذا مثال الفصل لشبه كمال الانقطاع الذي تقدم ذكره؛ لكون الوصل يوهم خلاف المراد.

قوله: (كَانَ الظَّاهِرُ عَطْفَ جُمْلَةِ: «أُرَاهَا»)؛ أي: على الجملة الأولى (وَتَظُنُّ سَلْمَى) لأنها ليست أجنبية منها؛ لكون العلاقة بين أجزاء الجملتين مما يسوِّغ العطف، وهذا هو الوصل.

قوله: (لَكِنَّهُ فَصَلَهَا؛ لِئَلَّا يَتَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا تَظُنُّهُ سَلْمَى)؛ أي: لكن الشاعر فصلها فلم يأتِ بالواو؛ لأن المعنى لا يستقيم على الوصل، فقد يتوهم السامع أنها معطوفة على جملة (أَبْغِي) لقربها منها، فتكون من مظنونات سلمى، ويصير المعنى: أن سلمى تظن به أمرين: أنه يبغي بها بدلًا، وأنه يراها في الضلال تهيم، وهذا يفسد الكلام؛ لأنه ليس مرادًا للشاعر؛ بل مراده أن سلمى أخطأت في زعمها أنني أبغي بها بدلًا، وهذا لا يتم إلا بالفصل، وهو القطع والاستئناف.

ووجوب ترك العطف هنا إنما هو من جهة البلاغة، لا من جهة النحو؛ إذ لا مانع من العطف على مقتضى قواعد النحو.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَالوَصْلُ سَبَبٌ مَنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ.

وَكَمَا جَاءَ الوَصْلُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: «لَا، وَأَيَّدَكَ اللهُ»، فَإِنَّ الظَّاهِرَ الفَصْلُ؛ لِأَنَّ الجُمْلَتَيْنِ غَيْرُ مُشْتَرِكَتَيْنِ فِي الحُكْمِ، ضَرُورَةَ أَنَّ إِحْدَاهُمَا خَبَرٌ وَالأُخْرَى إِنْشَاءٌ، ....

قوله: (فَالوَصْلُ سَبَبٌ)؛ أي: اقتضاه الظاهر، وهو اتفاقهما خبرًا وإنشاء، ولما بينهما من المناسبة الظاهرة.

قوله: (مَنَعَ مِنْهُ مَانِعٌ)؛ أي: لكن ظهر ما يمنع من الأصل الذي هو الوصل، وهو إيهام خلاف المقصود، الذي يؤدي إلى فساد الكلام.

قوله: (وَكَمَا جَاءَ الوَصْلُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: «لَا، وَأَيَّدَكَ اللهُ») هذا مثال النوع الثاني وهو الإتيان بالوصل في مقام يستحق الفصل، لكون الفصل يوهم خلاف المراد، ومثال ذلك: قولهم: **(لا، وأيدك الله)** فالمانع من الوصل موجود، وهو اختلاف الجملتين خبرًا وإنشاء؛ لأن قوله: (لا) رد لكلام سابق، كأن يقول: هل الأمر كما زعم فلان؟ فتقول: (لا)؛ أي: ليس الأمر كما زعم، فـ(لا) نائبة عن جملة خبرية، وجملة **(أيدك الله)** إنشائية معنًى خبرية لفظًا؛ لأن المراد بها الدعاء، فالعبرة بالمعنى لا باللفظ.

قوله: (فَإِنَّ الظَّاهِرَ الفَصْلُ؛ لِأَنَّ الجُمْلَتَيْنِ غَيْرُ مُشْتَرِكَتَيْنِ فِي الحُكْمِ، ضَرُورَةَ أَنَّ إِحْدَاهُمَا خَبَرٌ وَالأُخْرَى إِنْشَاءٌ)؛ أي: إن مقتضى الظاهر هو الفصل؛ لأن الجملتين غير مشتركتين في الحكم؛ لأن الأولى لها حكم، والثانية لها حكم، مع اختلافهما خبرًا وإنشاء؛ لأن الأولى خبرية كما تقدم، والثانية خبرية لفظًا إنشائية معنًى.

وقوله: (ضَرُورَةَ أَنَّ إِحْدَاهُمَا خَبَرٌ وَالأُخْرَى إِنْشَاءٌ) أسلوب يستعمله ابن عاشور أحياناً، وهو يفيد التعليل؛ لأن **(ضَرُورَةَ)** مفعول لأجله[1].

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٣٨٠)، (٢/ ٣١١)، (١١/ ٢٦٨)، (٣٠/ ٢٨٦)، «الأزهار المتناثرة على المقدمة العاشرة» (ص١١٦).

فَقَدْ وُجِدَ مَانِعُ الوَصْلِ وَلَكِنَّهُ خَلَفَهُ مُقْتَضٍ؛ إِذْ لَوْ فُصِلَ لَتُوُهِّمَ الدُّعَاءُ بِنَفْيِ تَأْيِيدِهِ.

قوله: (فَقَدْ وُجِدَ مَانِعُ الوَصْلِ)؛ أي: وجد موجب الفصل ومانع الوصل، وهو الاختلاف المذكور.

قوله: (وَلَكِنَّهُ خَلَفَهُ مُقْتَضٍ، إِذْ لَوْ فُصِلَ لَتُوُهِّمَ الدُّعَاءُ بِنَفْيِ تَأْيِيدِهِ)؛ أي: جاء عقب مانع الوصل ما يقتضي الوصل، فوجب العدول عن الفصل إلى الوصل؛ إذ لو فصل بين الجملتين بترك العطف بالواو؛ بناءً على ما تقدم، فقيل: (لا، أيدك الله) لتوهم السامع أن هذا دعاء عليه بالخذلان وعدم تأييده، مع أن المتكلم يدعو الله تعالى له بالتأييد.

ومن جميل ما يذكر هنا ما رواه الخطيب البغدادي بسنده إلى المبرد، قال: سأل المأمونُ يحيى بن المبارك اليزيدي عن شيء. فقال: لا ـ وجعلني الله فداك ـ يا أمير المؤمنين. فقال: لله دَرُّكَ ما وُضِعَتْ واوٌ قَطُّ موضعًا أحسنَ من موضعها في لفظك هذا، ووَصَلَهُ وحَمَلَهُ(١).

والقول بوجوب الوصل ـ هنا ـ فيه نظر، فقد ورد في السُّنَّة ما يدل على جواز الفصل بترك العطف، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة تحاكم المرأتين إلى سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ في شأن الولد، وفيه قوله ﷺ عن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**ائتوني بالسكين أشقه بينكما**»، فقالت الصغرى: لا، يرحمك الله(٢). هذا لفظ مسلم، وهو معروف بتحريه في الألفاظ وعنايته بها، وكذا جاء في حديث آخر في «صحيح مسلم»(٣).

ثم إن الوقف ـ كما ذكر القرطبي ـ يغني عن الواو، حتى يتبين للسامع أن ما بعده كلام مستأنف، وقد ذكر القرطبي أن الإيهام قد يزول

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٤٨).
(٢) رواه البخاري (٣٤٢٧)، ومسلم (١٧٢٠).
(٣) «صحيح مسلم» (٢٥٠٤).

هَذِهِ مَعَاقِدُ أَحْوَالِ الفَصْلِ وَالوَصْلِ، وَفِي وُجُوهِ الاتِّصَالِ وَالانْفِصَالِ ـ المُرَتَّبِ عَلَيْهِمَا الوَصْلُ وَالفَصْلُ ـ تَفَاصِيلُ وَاعْتِبَارَاتٌ دَقِيقَةٌ يَجِبُ إِرْجَاؤُهَا لِكُتُبٍ مُرَتَّبَةٍ أَرْقَى مِنْ هَذِهِ.

بالواو لمزيد البيان[(١)]. ثم إن سياق الكلام وقرائن الأحوال يدل على المراد، فمن أعطاك شيئًا كالماء ـ مثلًا ـ وقال: هل أزيدك؟ فقلت: لا، بارك الله فيك، فُهم المراد.

وإنما قال ابن عاشور: (فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ...) ليشير إلى أن هذه المسألة يدخل تحتها عدة أمثلة، وضابطها: أن يكون بين الجملتين كمال انقطاع، مع إيهام الفصل خلاف المراد، ويتحقق ذلك في أن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاء، ولكن فَصْلُ إحداهما عن الأخرى يوهم خلاف المقصود.

قوله: (وَفِي وُجُوهِ الاتِّصَالِ وَالانْفِصَالِ...) هذا خبر مقدم، وقوله: (تَفَاصِيلُ وَاعْتِبَارَاتٌ) مبتدأ مؤخر.

قوله: (لِكُتُبٍ مُرَتَّبَةٍ أَرْقَى مِنْ هَذِهِ)؛ أي: من هذه الرسالة المختصرة، وقد ذكر ابن عاشور أن مسائل هذا الباب من أصعب مسائل فنِّ البلاغة؛ لكثرة فروعها وتفاصيلها التي يعسر ضبطها بقاعدة تجمعها؛ ولعل سبب ذلك اختلاف النظر في الجمل المشتملة على ذلك، وقد جاء في هذا «الموجز» كثير من المسائل مرتبة على غير ما رأيته في كتب البلاغة، وفيه ـ أيضًا ـ إشارات لم أرها عند غيره.

ونظرًا لكون ابن عاشور قد ذكر مواضع الوصل والفصل غير مجتمعة ولا مرتبة، فقد رأيت في نهاية الباب أن أجمعها في موضعٍ واحد، تلخيصًا لكلام ابن عاشور من جهة، وتسهيلًا لحفظها واستيعابها من جهةٍ أخرى، تاركًا

---

(١) «المفهم» (٥/ ١٧٧)، وانظر: «إصلاح الإيضاح» (ص٦٠).

....

الأمثلة كما تقدمت في مواضعها، لأجل أن القارئ يستعيدها، فيضعها ـ هنا ـ مع قواعدها.

فمواضع الوصل ـ وهو العطف ـ **ثلاثة:**

١ ـ إذا أريد تشريك الجملة الثانية مع الأولى في الحكم الإعرابي حيث لا مانع منه.

٢ ـ إذا اتفقت الجملتان خبراً وإنشاء، وأريد تشريك الجملة الثانية مع الأولى في الحكم المعنوي، لوجود مناسبة بينهما تصحح العطف مع عدم المانع من الوصل.

٣ ـ إذا اختلفت الجملتان خبرًا وإنشاء، وأوهم الفصل خلاف المراد.

ومواضع الفصل ـ وهو ترك العطف ـ **ثمانية:**

١ ـ إذا قُصد تعداد الجمل.

٢ ـ في حكاية المحاورات والمجاوبات.

٣ ـ في قصد إظهار استقلال الجمل.

٤ ـ أن يكون بين الجملتين تباين، وذلك بأن تختلف الجملتان خبرًا وإنشاء، أو تتفقا ولا يكون بينهما مناسبة، ويقال حينئذٍ: إن بين الجملتين كمال الانقطاع.

٥ ـ إذا كان بين الجملتين اتحاد، وذلك إذا كانت الجملة الثانية عين الأولى في المعنى أو في محصل الفائدة، وذلك في باب التوكيد والبدل وعطف البيان، ويقال حينئذٍ: إن بين الجملتين كمال الاتصال.

٦ ـ أن تكون الجملة الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى بمعنى أنها صالحة لعطفها عليها، لكن هذا العطف يوهم عطفها على غيرها، ويسمى شبه كمال الانقطاع.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

....

٧ ـ أن تكون الجملة الثانية جوابًا لسؤال نشأ عن الجملة الأولى، ويقال: إن بين الجملتين شبه كمال الاتصال.

٨ ـ أن تكون الجملتان متناسبتين، لا يوجد بينهما سبب من أسباب الفصل المتقدمة، لكن يمنع من العطف مانع، وهو عدم التشريك في الحكم، لما يترتب على هذا التشريك من اختلال المعنى، ويسمى التوسط بين الكمالين[(١)]. والله تعالى أعلم.

---

(١) لمعرفة هذه الاصطلاحات في هذا الباب انظر: «المنهاج الواضح، علم المعاني» (ص١١٦)، «البلاغة الاصطلاحية» (ص٢٤٨).

الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ وَالمُسَاوَاةُ

....

قوله: (الإِيجَازُ وَالإِطْنَابُ وَالمُسَاوَاةُ) هذه المصطلحات الثلاثة متلازمة، اعتاد الأكثرون من علماء البلاغة على جمعها في عنوانٍ واحدٍ في علم المعاني، مثل الفصل والوصل؛ لأن الكلام البليغ لا يخرج عن الثلاثة، ولعل هذا التقسيم روعي فيه بلاغة المتكلم ومراعاته للمقام وأحوال المخاطب، أضف إلى ذلك أن المعاني تتفاوت في شرفها وخطرها، فمنها ما يحتاج إلى مزيد تقرير وتأصيل حتى ينال حقه من الاعتناء والاحتفاء، ومنها ما يكون بدهيًّا معلومًا للمتلقي، فلا يحتاج إلى أن يذكر أصلًا، لإغناء قرائن السياق عن ذكره[(١)].

قوله: (الإِيجَازُ) لغةً هو: الاختصار، يقال: أوجز الكلام: إذا اختصره وجعله قصيرًا ينتهي من نطقه بسرعة.

وفي اصطلاح البلاغيين: أداء المعاني الكثيرة بألفاظ يسيرة مع الوفاء بالمراد، وهو نوعان كما سيأتي.

قوله: (وَالإِطْنَابُ) هو لغةً: مصدر أطنب في كلامه: إذا بالغ فيه، وطول ذيوله، وعند البلاغيين: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة، بمعنى أداء المعاني بأكثر مما تستحق من الألفاظ، بشرط أن تكون الزيادة لفائدة، كما سيأتي.

قوله: (وَالمُسَاوَاةُ) هي أداء المعاني بألفاظ مساوية لها دون زيادة أو

(١) «مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٥٦٨، ٥٧٤)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص١٠٥).

الأَصْلُ فِي الكَلَامِ أَنْ يَكُونَ تَأْدِيَةً لِلْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ عَلَى مِقْدَارِهَا ـ أَيْ: بِأَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مَعْنًى قَصَدَهُ المُتَكَلِّمُ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ ـ، وَتُسَمَّى دِلَالَةُ الكَلَامِ بِهَاتِهِ الكَيْفِيَّةِ «مُسَاوَاةً»؛ لِأَنَّ الأَلْفَاظَ كَانَتْ مُسَاوِيَةً لِلْمَدْلُولَاتِ.

نقصان، وهي الحد الفاصل بين الإيجاز والإطناب، فما زاد فهو إطناب، وما نقص فإيجاز.

ومثال الثلاثة: أن تريد التحذير من الغيبة، فتقول: احذر ـ حفظك الله ـ الغيبة: هذا إطناب، احذر الغيبة: هذه مساواة، الغيبةَ: هذا إيجاز.

قوله: (الأَصْلُ فِي الكَلَامِ أَنْ يَكُونَ تَأْدِيَةً لِلْمَعَانِي بِأَلْفَاظٍ عَلَى مِقْدَارِهَا...) هذا يبين أن الأصل في الكلام هو المساواة.

قوله: (ظَاهِرٌ أَوْ مُقَدَّرٌ)؛ أي: ظاهر في سياق الكلام، أو مقدر، والمراد ما كان عمدة؛ كالضمير المستتر في فعل الأمر نحو: اكتب؛ لأن ما كان أسلوب كلامهم على تقديره ـ كما في المثال، وكحذف المستثنى منه في الاستثناء المفرغ، مثل: ما قام إلا خالد ـ. فهو يعتبر كالمذكور، فلا يعد حذفه إيجازًا؛ بل هو من قبيل المساواة، ومثل ذلك: شكرًا لك. فهو مساواة، وتقدير الفعل إنما هو لرعاية قاعدة نحوية، وهي أن المفعول المطلق لا بد له من ناصب[(١)].

قوله: (لِأَنَّ الأَلْفَاظَ كَانَتْ مُسَاوِيَةً لِلْمَدْلُولَاتِ)؛ أي: للمعاني، وهو جمع مدلول، وهو ما دل عليه الشيء. فإذا قلت: نجح زيد، فنجاح زيد مدلول هذه الجملة؛ فاللفظ مساوٍ للمعنى.

وعلى هذا فالمساواة تكون الألفاظ فيها بقدر المعاني، بحيث لو زدت فيها لفظًا لجاءت الزيادة فضلًا، أو أردت إسقاط كلمة لكان ذلك إخلالًا، وهذه هي البلاغة التي وصف فيها بعض الكتَّاب رجلًا فقال: «كانت ألفاظه قوالب لمعانيه»؛ أي: هي مساوية لها لا يفضل أحدهما عن الآخر[(٢)].

---

(١) «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ١٧٠).

(٢) انظر: «نقد الشعر»، لقدامة بن جعفر (ص١٥٠)، و«العمدة» لابن رشيق (١/ ١١٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَإِذَا نَقَصَتِ الأَلْفَاظُ عَنْ عَدَدِ المَعَانِي مَعَ إِيفَائِهَا بِجَمِيعِ تِلْكَ المَعَانِي

وقد اشتهر عند البلاغيين اعتبار المساواة حدًّا فاصلًا بين الإيجاز والإطناب، وصرح السكاكي بأن المساواة هي متعارف أوساط الناس، وأنها لا تحمد ولا تذم؛ لأنه لا يُحتاج فيها إلى اعتبار نكتة بلاغية.

وذلك لأن تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية له بحيث تكون الألفاظ على قدر المعاني بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ نادرُ الوقوع في الأساليب الرفيعة والكلام البليغ، حتى إن ابن عاشور نفى وجودها في القرآن، وذكر أن مواقعها في محادثات الناس التي لا يُعبأ فيها بمراعاة آداب اللغة، وهي في النصوص الأدبية قد توجد في جمل أو في كلامٍ قصير أو في بيتٍ من الشعر أو في شطر بيت، ولندرة المساواة ذهب بعضُ العلماء إلى أنه لا واسط بين الإيجاز والإطناب، وجعل القسمة ثنائية[(١)].

قوله: (فَإِذَا نَقَصَتِ الأَلْفَاظُ عَنْ عَدَدِ المَعَانِي مَعَ إِيفَائِهَا بِجَمِيعِ تِلْكَ المَعَانِي) هذا شرط الإيجاز، وهو أن يكون نقص الألفاظ عن عدد المعاني وافيًا بالمعنى المراد، ومفهومه: أن الألفاظ إذا لم تف بالمعنى المراد كان الإيجاز إخلالًا، إذ وافق التقصيرُ في الألفاظ تقصيرًا في المعنى الذي أراد المتكلم التعبير عنه. ومن أمثلة الإيجاز المُخِلِّ قول الحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُرِي:

والعَيْشُ خيرٌ فِي ظِلَا ... لِ النُّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا[(٢)]

(١) «التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٣٦)، و«علوم البلاغة» للمراغي (ص١٨٢، ١٩٠)، و«البلاغة العربية» للميداني (٢/ ١٨)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٥٢٨). وممن لم يذكر المساواة ابن الشحنة في منظومته «مائة المعاني». ولم يصرح السكاكي باسم المساواة، وإنما جعلها مما لا يمدح ولا يذم. انظر: «المفتاح» (ص٢٧٦)، و«المثل السائر» (٢/ ٥٥، ١٠٩)، و«الإتقان» (٥/ ١٥٨٤).

(٢) انظر: «نقد الشعر»، لقدامة بن جعفر (ص٢١٧)، و«كتاب الصناعتين» (ص٢٠٦)، **والنوك**: بالضم، ويفتح، وهو الحماقة والجهالة من قلة العقل الذي يتأمل به من عواقب الأمور. **والكدُّ**: مصدر كدَّ: إذا اشتد في العمل. انظر: «التاج» (٩/ ٩٧) (٢٧/ ٣٧٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَذَلِكَ «الإِيجَازُ»، مِثْلُ: الحَذْفِ لِمَا شَأْنُهُ أَنْ يُذْكَرَ فِي كَلَامِهِمْ ....

فالشاعر يريد: أن العيش الناعم المُرَفَّهَ في ظلال الجهل والحمق خير من العيش الشاق في ظل العقل، وهذا المعنى غير واضح من البيت؛ لأنه حَذَفَ ما يُحتاج إليه في إدراك المعنى، وبذلك سلب الإيجاز قيمته البلاغية[(١)].

قوله: (فَذَلِكَ «الإِيجَازُ»)؛ أي: بنوعيه: إيجاز القِصَرِ وإيجاز الحذف، كما سيأتي.

قوله: (مِثْلُ: الحَذْفِ لِمَا شَأْنُهُ أَنْ يُذْكَرَ)؛ أي: ومن أنواع الإيجاز ما يكون بحذف شيء من التركيب من شأنه أن يذكر في الكلام، كحذف المضاف، أو المضاف إليه، أو الصفة، وغير ذلك، كما سيأتي.

والحذف لون من ألوان البلاغة كما سبق في باب الإسناد، وذلك أن طبيعة البلغاء والمتحدثين الأذكياء أن يحذفوا من كلامهم ما يرون أن السامع يدركه بيسر وسهولة، أو بشيء من التأمل والتفكير إذا كان أهلًا لذلك، وقد سَمَّى ابن جني الحذف: شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام، وذكر عبد القاهر الجرجاني أنه ما من اسمٍ حُذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره[(٢)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «من محاسن لغة العرب أنها تحذف من الكلام ما يدل المذكور عليه؛ اختصارًا وإيجازًا، لا سيما فيما يكثر استعماله»[(٣)]، وتقدم هذا.

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ١٧٢)، على أن السيوطي يرى أن اللفظ وافٍ بالمراد، ويجعله من باب الاحتباك. وهو أن يحذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما ثبت نظيره من الأول. فانظر: «شرح عقود الجمان» (ص٦٧، ١٣٣)، و«معترك الأقران» (١/ ٢٤١)، و«شرح المرشدي على العقود» (٢/ ١٤١).

(٢) انظر: «الخصائص» (٢/ ٣٦٠)، و«دلائل الإعجاز» (ص١٥٢ ـ ١٥٣)، و«الإتقان» (٥/ ١٦٠٤).

(٣) «الجواب الصحيح» (١/ ٢٤٧)، و«البحث البلاغي عند ابن تيمية» (ص١٣١).

إِذَا قَامَتِ القَرِينَةُ، ....

قوله: (إِذَا قَامَتِ القَرِينَةُ) هذا شرط الحذف، وهو أن الحذف في باب الإيجاز مشروط بوجود قرينة تدل على المحذوف؛ لأن العرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه، ولا وُصْلَةَ إليه؛ لأن حذف ما لا دلالة عليه منافٍ لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام، وفائدة الحذف تقليل الكلام وتقريب معانيه إلى الأفهام(١). وعلى ذلك فلا يقام شيء مقام المحذوف؛ اكتفاءً بالقرينة الدالة على المحذوف، وهذا هو الغالب.

والقرينة قد تكون لفظية، كقوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾ [الأعراف: ١٤٢]؛ أي: بعشر ليال، فحذف المضاف إليه، لدلالة ما قبله عليه.

وقد تكون حالية تدرك من جهة العقل(٢) ـ كما سيأتي ـ ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦] فحذف المضاف أي: فتحت سَدُّهُمَا، وقد اكتسب التأنيث من المضاف إليه، لتأويله بالأمة(٣). وكذا قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ [المائدة: ٣]؛ أي: أكل الميتة؛ لأن التحريم لا يتعلق بالأعيان.

وقد يقام شيء مقام المحذوف، وما أقيم مقامه دل عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم﴾ [هود: ٥٧]، فليس الإبلاغ هو جواب الشرط؛ لأنه متقدم على التولي المجعول شرطًا، وإنما الجواب محذوف يدل عليه المذكور؛ لأن المقصود بهذا الجواب هو لازم ذلك الإبلاغ، وهو: انتفاءُ تَبِعَةِ توليهم عنه وبراءته من جرمهم، والتقدير: فإن تولوا فلا لوم عليّ؛ لأني قد أبلغتكم، أو فلا عذر لكم عند ربكم؛ لأني قد أبلغتكم(٤).

ومثل ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِكَۚ وَإِلَى

(١) «الإشارة إلى الإيجاز» (ص٢). (٢) انظر: «الإيضاح» (٣/ ١٩٤).
(٣) «التحرير والتنوير» (١٧/ ١٤٩).
(٤) «الإشارة إلى الإيجاز» (ص١٣)، و«التحرير والتنوير» (١٢/ ١٠١ ـ ١٠٢).

وَمِثْلُ تَوَخِّي لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى مَجْمُوعِ مَعَانٍ إِذَا كَانَتِ[(١)] الغَالِبَ فِي الكَلَامِ الدِّلَالَةُ عَلَى تِلْكَ المَعَانِي بِعِدَّةِ أَلْفَاظٍ.

فَقَوْلُ بَشَّارٍ:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ ... وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ

ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٤﴾﴾ [فاطر: ٤] فليس المذكور جوابًا للشرط، وإنما جواب الشرط محذوف، والمذكور سبب له، والتقدير: وإن يكذبوك فلا يحزنك تكذيبهم، إذ قد كذبت رسل من قبلك، فاستُغني بالسبب عن المسبب لدلالته عليه[(٢)].

قوله: (وَمِثْلُ تَوَخِّي لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى مَجْمُوعِ مَعَانٍ...) هذا معطوف على إيجاز الحذف؛ أي: ومن أنواع الإيجاز ما يكون باختيار لفظ يدل على معانٍ كثيرة، إذا كان الغالب في الكلام أن تؤدى تلك المعاني الكثيرة بعدة ألفاظ، لكنه أداها بأقل من ذلك.

والتوخي: القصد والاختيار.

قوله: (فَقَوْلُ بَشَّارٍ[(٣)]:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ ... وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الفَاتِكُ اللَّهِجُ[(٤)]

---

(١) هكذا في النسخة المعتمدة، على أن تكون «الدلالة» اسم كان، و«الغالب» بالنصب خبرها، ليبقى التأنيث في موضعه، أو تحذف التاء فيكون السياق: إذا كان الغالب...

(٢) «الإشارة إلى الإيجاز» (ص١٣)، و«التحرير والتنوير» (٢٢/ ٢٥٦).

(٣) هو: بشار بن برد العقيلي، بالولاء، الضرير الشاعر المشهور، أشعر المولدين على الإطلاق، ولد بالبصرة، وشبَّ فصيح اللسان، صحيح البيان، مبرأ من اللكنة والخطأ، قدم بغداد، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، وشعره كثير متفرق، امتاز بالمعاني الدقيقة المبتكرة والأخيلة البديعة مما استعصت حتى على المبصرين، اتهم بالزندقة فمات ضربًا بالسياط ودفن بالبصرة سنة (١٦٧هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ٢٧١)، و«الأعلام» (٢/ ٢٤).

(٤) «ديوانه» (٢/ ٧٥)، قوله: (**مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ**)؛ أي: حاذر وخاف، و(**الفَاتِكُ**): الشجاع القَتَّال، و(**اللَّهِجُ**): الملازم لمطلوبه، الحريص عليه من غير مبالاة.

مساواةٌ، وَقَوْلُ سَلْمٍ:

مَـنْ رَاقَـبَ الـنَّـاسَ مَـاتَ كَـمْـدًا وَفَـازَ بِـالـلَّـذَّةِ الـجَـسُـورُ

إِيجَازٌ، ....

مساواةٌ)؛ أي: لأن ألفاظه على قدر معانيه.

قوله: (وَقَوْلُ سَلْمٍ[1]:

مَـنْ رَاقَـبَ الـنَّـاسَ مَـاتَ كَـمْـدًا وَفَـازَ بِـالـلَّـذَّةِ الـجَـسُـورُ[2]

إِيجَازٌ) إنما كان إيجازًا لأنه أخصر من بيت بشار، ثم هو أجود سبكًا؛ لأن الفتك في بيت بشار زائد على المقصود، لتطلبه الجرأة فقط، والمعنى في البيتين واحد، وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب، ومن راعاهم فاته المطلوب.

وهذا يمثلون به للسرقات الشعرية، وهي أن يأخذ شاعرٌ من شعرِ شاعرٍ سابقٍ له، وهو بحث عالجه النقاد والبلاغيون، وفَصَّلُوا القول فيه مع فنون البلاغة والنقد، ثم جاء المتأخرون وذكروه في آخر علم البديع[3].

---

(١) هو: سَلْم أو سالم بن عمرو بن حماد، عرف بالخاسر، شاعر خليع ماجن، من أهل البصرة، من الموالي، قدم بغداد ومدح المهدي والرشيد، له أخبار مع بشار بن برد وأبي العتاهية، وشعره رقيق رصين، قيل: سمي الخاسر؛ لكونه باع مصحفًا واشترى بثمنه دفترًا فيه شعر، وقيل غير ذلك، توفي سنة (١٨٦). انظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٣٦)، و«وفيات الأعيان» (٢/ ٣٥٠)، و«الأعلام» (٣/ ١٦٨).

(٢) قوله: (كَمْدًا)؛ أي: حزنًا، ولم أجده بهذا اللفظ، وفي أكثر المصادر مثل: «تاريخ بغداد» (٩/ ١٤٠) ـ أيضاً ـ، و«كتاب الصناعتين» (ص١١٤)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٣٥١): غمًّا، وهو الذي ذكره ابن عاشور في شرحه لـ«ديوان بشار» (٢/ ٧٦)، وفي «تاريخ بغداد» (٩/ ١٤٠) ـ أيضًا ـ: همًّا، وهو مفعول له أو تمييز، و(**الجَسُورُ**) الجريء. انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٤٨٦).

(٣) انظر: «كتاب الصناعتين» (ص٢١٦)، و«الوساطة بين المتنبي وخصومه» (ص١٨٣)، و«معجم المصطلحات البلاغية» (٢/ ٣٨)، و«بغية الإيضاح» (٤/ ١١٥).

وَإِذَا زَادَتِ الأَلْفَاظُ عَلَى عَدَدِ المَعَانِي مَعَ عَدَمِ زِيادَةِ المَعَانِي فَذَلِك الإِطْنَابُ، مِثْلُ: التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ، ....

قوله: (وَإِذَا زَادَتِ الأَلْفَاظُ عَلَى عَدَدِ المَعَانِي... فَذَلِكَ الإِطْنَابُ)؛ أي: لأن الألفاظ أكثر من المعاني، إذ لو زادت المعاني استدعت زيادة ألفاظ، فلا يكون إطنابًا، وشرطه: أن تكون الزيادة لفائدة، وهذا حدُّه الذي يميزه عن التطويل.

فإن لم تكن الزيادة لفائدة فهي تطويلٌ إن كانت الزيادة غير متعينة، وحشو إن تعينت، وكلاهما بمعزل عن مراتب البلاغة؛ فالتطويل كقول عدي بن زيد في قصة الزَّبَّاء، وجَذِيمَةَ، وقصيرٍ الطالبِ بالثأر:

وقَدَّمَتِ الأَديمَ لِرَاهِشَيْهِ ... وأَلفَى قولَها كَذِبًا ومَيْنَا[(١)]

فقوله: (ومَيْنًا) فيه تطويل؛ لأن الكذب هو المين، ولا فائدة في الجمع بينهما[(٢)].

والحشوُ كقول زهير:

وأعلمُ ما في اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ ... ولكنني عن علمِ ما في غدٍ عمي[(٣)]

فقوله: (قبله) حشو لأنه زيادة متعينة، لا لفائدة؛ لأن الأمس مفيد للقبلية لدخولها في مفهومه إذ هو اليوم الذي قبل يومك.

قوله: (مِثْلُ: التَّوْكِيدِ اللَّفْظِيِّ) هذا من طرق الإطناب؛ لأن الإطناب له طرق كثيرة، تشتمل على فوائد بلاغية، ومنها: التوكيد، وهو: تمكين الشيء في النفس وتقويته[(٤)].

---

(١) «ديوانه» (ص١٨٣)، والضمير للزباء، وفي رواية: **(فَقَدَّمَتْ)** وفي رواية ثالثة: **(وقددت)** أي: قطعت، و**(الأديم)**: الجلد، و**(الراهشان)**: عرقان في باطن الذراعين، إذا فُصد المرء منهما مات لساعته، والضمير لجذيمة، و**(المين)**: الكذب؛ أي: أتت بالجلد لراهشيه لما فصدتهما، وللزبَّاء وجذيمة قصة طويلة، انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ٤١٣).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (٤/ ٣٦٦).

(٣) «ديوانه» (ص٧٠).

(٤) «الطراز» (٢/ ١٧٦).

وَالتَّكْرِيرِ، ....

والتوكيد اللفظي هو إعادة المؤكَّد بلفظه أو بمرادفه؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦]، فهذا التكرار لتأكيد البُعد، لأن الله تعالى قال عن المنكرين للبعث قبلها: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المؤمنون: ٣٥]. والثاني كقوله تعالى: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾ [فاطر: ٢٧] فـ﴿وَغَرَابِيبُ﴾ جمع غِرْبيب، وهو اسم للشيء الأسود الحالك سواده، و﴿سُودٌ﴾: جمع أسود، وهو الذي لونه السواد(١).

وفائدة التوكيد اللفظي تقرير المُؤكَّد لدى من يوجه إليه الكلام، وتمكينه في ذهنه، وإزالة ما لديه من شُبه حوله(٢).

وإنما قال ابن عاشور «التوكيد اللفظي» احترازًا من التوكيد بواسطة الزوائد من الحروف وغيرها، كما تقدم في تأكيد الخبر، فهذا ليس مرادًا في باب الإطناب.

قوله: (وَالتَّكْرِيرِ) هو لغةً مصدر كرر: إذا ردد وأعاد، ويقال: التكرار بفتح التاء، وهو مصدر غير قياسي، والتكرير ـ هنا ـ: ذكر الشيء أكثر من مرة، لداعٍ بلاغي(٣)، ويُعَدُّ من محاسن الفصاحة، وهو في القرآن بلاغة وإعجاز، جاء على سَنَن كلام العرب، وطرائقهم في الخطاب والبيان، خلافًا لمن غَلِطَ، فزلت قدمه(٤).

وجمع المؤلف بين التوكيد اللفظي والتكرير، مع أن التوكيد اللفظي فيه تكرير؛ لأن التكرير أبلغ من التوكيد، ولأن التكرير قد يكون لغرضٍ آخر غير التأكيد؛ لأن الفوائد من التكرير كثيرة لا يمكن حصرها، والذي يحدد ذلك هو

---

(١) «التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣).
(٢) المصدر السابق، «الإتقان» (٥/ ١٦٤٥).
(٣) انظر: «البرهان» (٣/ ٨)، و«المثل السائر» (٢/ ٢٨١).
(٤) انظر: «مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية» عدد (٧) (ص١٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَذِكْرِ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ، وَالتَّفْسِيرِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ٢٠﴾... إِلَخ [المعارج: ١٩ ـ ٢٠].

سياق الكلام، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ، فصار التكرير أصلًا برأسه غير التأكيد[1].

قوله: (وَذِكْرِ الخَاصِّ بَعْدَ العَامِّ) هذا من طرق الإطناب، ويسمى ـ أيضًا ـ: عطف الخاص على العام، وهو أن يذكر لفظ عام يدخل في ضمن عمومه ما ذكر بعده، فيكون اللفظ الأول شاملًا للثاني، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

ومثل ذلك: ذكر العام بعد الخاص، ويسمى ـ أيضًا ـ: عطف العام على الخاص، وهو أن يذكر لفظ خاص ثم يذكر بعده لفظ عام يدخل في عمومه ما ذُكر قبله، فيكون اللفظ الثاني شاملًا للأول، كقوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ١٦٢﴾ [الأنعام: ١٦٢] والنسك: العبادة، فهو أعم.

وفائدة النوعين: التأكيد على شأن الخاص وأهميته، وذلك بذكره مرتين: مرة مع العام، ومرة في لفظ خاص.

قوله: (وَالتَّفْسِيرِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ٢٠﴾ إِلَخ [المعارج: ١٩ ـ ٢٠]) هذا من طرق الإطناب، والمراد بالتفسير: أن يؤتى بكلام لاحق يُفسَّر به كلام سابق؛ لإزالة ما فيه من لَبْس أو خفاء[2]. فقد جاء قوله: ﴿هَلُوعًا ١٩﴾ ثم بينه بقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ٢١﴾[3] [المعارج: ٢٠ ـ ٢١]. ومثله قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ

---

(١) انظر: «الإتقان» (٥/ ١٦٤٩).

(٢) «الإتقان» (٥/ ١٦٧٢)، و«البلاغة العربية» للميداني (٢/ ٩٦).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٢٩/ ٧٨)، و«تفسير ابن كثير» (٧/ ٣٨١)، و«البرهان» =

وَمِثْلُ قَوْلِهِ:

الأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّـ ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا

﴿ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فقوله: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ تفسير للقيوم؛ لأن من تمام كونه قيومًا أنه لا تأخذه سنة ولا نوم، والقيوم: هو الذي قام بنفسه فلم يحتج إلى أحد، وقام كل شيء به، فكل ما سواه محتاج إليه بالذات[(١)]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ٤٩] فجاء قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ وما عطف عليه بيانًا لقوله: ﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾[(٢)] [البقرة: ٤٩].

قوله: (وَمِثْلُ قَوْلِهِ:

الأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّـ ـنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا[(٣)])

= (٢/ ٣٢٣)، **والهَلَعُ**: سرعة الجزع عند مسّ المكروه وسرعة المنع عند مسّ الخير، من قولهم: ناقة هلوع: سريعة السير. قال أحمد بن يحيى المعروف بثعلب: قال لي محمد بن طاهر: ما الهلع؟ قلت: قد فسره الله تعالى، ولا يكون أبين من تفسيره، وهو الذي إذا ناله شر أظهر شدة الجزع، وإذا ناله الخير بخل به ومنعه الناس. انظر: «الكشاف» (٤/ ١٥٨)، و«المزهر» (٢/ ٣١٤)، و«التحرير والتنوير» (٢٩/ ١٦٧).

(١) انظر: «الأسماء والصفات»، للبيهقي (ص٤٨)، و«جامع المسائل» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٥٥)، و«مدارج السالكين» (٢/ ١١١)، و«الإتقان» (٥/ ١٦٧٢)، و«التحرير والتنوير» (٣/ ١٩).

(٢) «التحرير والتنوير» (١/ ٤٩٣)، و«البلاغة العربية» (٢/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٣) هذا البيت لأوس بن حجر التميمي كما في «ديوانه» (ص٥٣). انظر: «عيون الأخبار» (١/ ٣٤).
و(**الأَلْمَعِيُّ**) هو الذكي المتوقد ذكاءً، كأنه لمع له ما غاب عن غيره، وهو بالرفع خبر (إن) في بيت سابق، وهو قوله:

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحَةَ والنَّـ ـجْدَةَ والحَزْمَ والقُوَى جُمَعَا

أو بالنصب صفة لاسمها، والخبر في أبيات بعد ذلك، وذكر ابن عاشور أن جملة: (**الَّذِي يَظُنُّ**) صفة كاشفة. انظر: «ذيل الأمالي والنوادر» (ص٣٤ ـ ٣٥)، و«الصحاح» (٣/ ١٢٨١)، و«معاهد التنصيص» (١/ ١٢٨)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٥٥)، و«شروح =

وَمَبْنَى كَلَامِ العَرَبِ عَلَى الإِيجَازِ مَا وَجَدُوا إِلَيْهِ سَبِيلًا؛ لِأَنَّ الأُمَّةَ العَرَبِيَّةَ أُمَّةٌ ذَكِيَّةٌ، ....

فقوله: (الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ) تفسير لقوله: (الأَلْمَعِيُّ)، وفيه المدح له بأنه الذي يظن بالمرء بواسطة الفراسة ظنًّا مطابقًا، كأنه قد علمه بحسِّ البصر والسمع[(١)].

هذا، وقد ذكر السيوطي أن التفسير كثير في القرآن، ثم ظاهر صنيع بعض العلماء كالزركشي والسيوطي أن التفسير غير الإيضاح بعد الإبهام، فقد ذكروهما من أنواع الإطناب، بينما اقتصر آخرون كالقزويني على الإيضاح بعد الإبهام[(٢)].

قوله: (وَمَبْنَى كَلَامِ العَرَبِ عَلَى الإِيجَازِ مَا وَجَدُوا إِلَيْهِ سَبِيلًا)؛ أي: إن العرب تحرص على الإيجاز، وقد ذكر ابن جني أن العرب بطبيعتهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب، وعن الإكثار أبعد[(٣)].

وقال ابن عاشور: «ومن أبدع الأساليب في كلام العرب: الإيجاز، وهو متنافسهم، وغاية تتبارى إليها فصحاؤهم»[(٤)].

قوله: (لِأَنَّ الأُمَّةَ العَرَبِيَّةَ أُمَّةٌ ذَكِيَّةٌ)؛ أي: إن العرب أمة صافية الذهن، دقيقة الحس، سريعة الفهم؛ فالعربي تكفيه الإشارة، وتغنيه اللمحة، والذكاء يناسبه الإيجاز، وغير العربي يحتاج إلى الإطالة وإشباع القول، وبهذا علل الجاحظ إيجاز القرآن الكريم عند خطاب العرب والأعراب، والبسط والإطالة

= التلخيص» (١/ ٣٦٢)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٥٧٤)، وقد جاء في بعض هذه المصادر: «يَظُنُّ لَكَ الظَّنَّ».

(١) «شرح التلخيص»، للبابرتي (ص٢٢٢).

(٢) انظر: «التبيان» للطيبي (ص٣٢٨)، «البرهان» (٢/ ٤٧٧)، (٣/ ٣٦)، و«الإيضاح» (٣/ ١٩٦)، و«الإتقان» (٥/ ١٦٧٠، ١٦٧٢).

(٣) «الخصائص» (١/ ٨٣، ٨٦).

(٤) «التحرير والتنوير» (١/ ١٢١)، و«الأزهار المتناثرة» (ص١٤٥).

فَابْتَنَى كَلَامُهَا عَلَى مُرَاعَاةِ سَبْقِ أَفْهَامِهَا. ....

فَقَوْلُ الْمُبَرِّدِ فِي «كَامِلِهِ»: «مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْإِيجَازُ الْمُفْهِمُ وَالْإِطْنَابُ الْمُفَخَّمُ» تَنْوِيعٌ لِلْكَلَامِ لَا قَصْدٌ لِلتَّسَاوِي بَيْنَهُمَا، ....

عند خطاب بني إسرائيل[(١)].

قوله: (**فَابْتَنَى كَلَامُهَا عَلَى مُرَاعَاةِ سَبْقِ أَفْهَامِهَا**)؛ أي: جرت عادة العرب في الكلام على تقريب المعنى بالألفاظ القصار، وصاروا يشيرون إلى المعنى بأوحى إشارة في الشعر والنثر على سواء؛ لأنهم يبنون كلامهم على مدى فهمهم وإدراكهم، يقول ابن عاشور: «إن العرب أمة جُبلت على ذكاء القرائح وفطنة الأفهام، فعلى دعامة فطنتهم وذكائهم أُقيمت أساليب كلامهم، وبخاصة كلام بلغائهم، ولذلك كان الإيجاز عمودَ بلاغتهم؛ لاعتماد المتكلمين على أفهام السامعين...»[(٢)].

قوله: (**فَقَوْلُ الْمُبَرِّدِ فِي «كَامِلِهِ»: «مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْإِيجَازُ الْمُفْهِمُ وَالْإِطْنَابُ الْمُفَخَّمُ» تَنْوِيعٌ لِلْكَلَامِ لَا قَصْدٌ لِلتَّسَاوِي بَيْنَهُمَا**)؛ أي: إن كلام العرب حسب المقام، يكون إيجازًا في مقام، وإطنابًا في مقام آخر من باب تنويع الكلام، وليس المراد التساوي بينهما؛ لأن الغالب على كلامهم الإيجاز، قال المفضل الضبي: قلت لأعرابي منَّا: ما البلاغة؟ قال لي: «الإيجاز من غير عَجْزٍ، والإطناب من غير خَطَلٍ»[(٣)]، وقيل لأبي عمرو بن العلاء: أكانت العرب تطيل؟ فقال: «نعم، لِتُبْلِغَ»، قيل: أفكانت توجز؟ قال: «نعم، ليحفظ عنها»[(٤)]. وقال ابن عبد ربه: «وفي كلام العرب الاختصار

---

(١) انظر: «الحيوان» (١/ ٩٣)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٤٩٠).
(٢) «التحرير والتنوير» (١/ ٩٣).
(٣) «البيان والتبيين» (١/ ٩٧)، و«العمدة» (١/ ٢١٢)، **والخطل**: بالتحريك: من باب تعب، يقال: خَطِلَ في منطقه ورأيه خطلاً: أخطأ. «المصباح المنير» (ص١٧٤).
(٤) «الخصائص» (١/ ٨٣).

وَكُلُّهَا تَجْرِي عَلَى حَسَبِ مُقْتَضَى الحَالِ.

والإطناب، والاختصار عندهم أحمدُ في الجملة، وإن كان للإطناب موضع لا يصلح إلا له»(١).

قوله: (وَكُلُّهَا تَجْرِي عَلَى حَسَبِ مُقْتَضَى الحَالِ)؛ أي: مقتضى حال المخاطب، وحال المقام، ومن المعلوم أن لكل مقام مقالًا، فللإيجاز مقامات تقتضيه، ومواضع تلائمه، وللإطناب كذلك مواضع يستحسن فيها، وقد استحبوا الإيجاز في الشكر والاعتذار والتعزية والعتاب والكتب الصادرة عن الملوك إلى الولاة في أوقات الحروب والأزمات، والأوامر والنواهي السلطانية، وغير ذلك.

واستحسنوا الإطناب في الحاجة إلى الإقناع في مشكلات القضايا الفكرية، وتعليم المسائل العلمية الدقيقة، والوعظ بالترغيب والترهيب، والتهنئة، والخُطب في الصلح، وكتابة الصكوك، والعقود في البيوع والمداينات والوصايا، ونحوها؛ لأمن الاختلاف عند تطبيقها أو التلاعب بدلالتها(٢).

ومطابقة الكلام لمقتضى الحال هي حقيقة البلاغة، كما تقدم أول الكتاب، قال ابن قتيبة عن الإيجاز: «إنه ليس بمحمود في كل موضع، ولا بمختار في كل كتاب؛ بل لكل مقام مقال، ولو كان الإيجاز محمودًا في كل الأحوال لجرَّده الله تعالى في القرآن، ولم يفعلِ الله ذلك، ولكنه أطال تارةً للتوكيد، وحذف تارةً للإيجاز، وكرر تارة للإفهام»(٣).

---

(١) «العقد الفريد» (٤/ ١٥٦).

(٢) انظر: «سر الفصاحة» (ص١٩٧)، «علوم البلاغة» (ص١٩٩ ـ ٢٠٠)، «البلاغة العربية» (٢/ ١٤ ـ ١٥).

(٣) «أدب الكاتب» (ص١٩)، وانظر: «النبأ العظيم» (ص١٢٧).

أَمَّا المُسَاوَاةُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣].

قوله: (أَمَّا المُسَاوَاةُ) شرع ابن عاشور يمثل للمساواة والإيجاز والإطناب، وقد ذكر بعض الباحثين أن الأمثلة التي يذكرها البلاغيون للمساواة غير مسلَّمة؛ لأنك عند التأمل والتحليل الشامل لجمل النص وعناصره تجدها راجعة إما إلى الإيجاز أو إلى الإطناب، وقد تقدمت الإشارة إلى الخلاف في إثبات المساواة واسطةً بين الإيجاز والإطناب(١).

قوله: (فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]) مثَّل ابن عاشور ـ هنا ـ بهذه الآية للمساواة، مع أنه انتقد في «تفسيره» من مثَّل بها للمساواة، وهو الخطيب القزويني في «الإيضاح» و«التلخيص». فذكر ابن عاشور أن الآية ليست من المساواة، وإنما فيها إيجاز، وقد مثّل بها للإيجاز الرماني، وأبو هلال العسكري، وغيرهما(٢). **ومما يؤيد أن الآية من قبيل الإيجاز:**

١ ـ أن فيها أسلوب القصر، والقصر من الإيجاز؛ لأنه قائم مقام جملتين: جملة إثبات للمقصود، وجملة نفيه عما سواه؛ فالمساواة أن يقال: يحيق المكر السيئ بالماكرين.

٢ ـ أن فيها حَذْفَ المضاف، والتقدير: ولا يحيق ضرر المكر السيء إلا بأهله.

٣ ـ في قوله: ﴿بِأَهْلِهِۦ﴾ إيجاز؛ لأنه عوض عن أن يقال: بالذين تقلدوه(٣).

وقد يكون ابن عاشور مثَّل بها ـ هنا ـ للمساواة، موافقة للبلاغيين، وهذا

---

(١) انظر: «علم المعاني»، لفيود (ص٥٢٨)، و«البلاغة العربية» (٢/ ٢٠).
(٢) «النكت في إعجاز القرآن» (ص٧١)، و«كتاب الصناعتين» (ص١٩٥)، و«الإيضاح» (٣/ ١٨٠)، و«التلخيص» (ص٢١٣)، و«التبيان»، للطيبي (ص١١٤)، و«التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٣٦).
(٣) «التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٣٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالإِيجَازُ: يَكُونُ إِيجَازَ حَذْفٍ، وَإِيجَازَ اخْتِصَارٍ أَوْ قِصَرٍ ـ بِكَسْرِ القَافِ وَفَتْحِ الصَّادِ ـ.

فَإِيجَازُ الحَذْفِ: كَحَذْفِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، ....

مما يناسب هذا «الموجز»، أو أنه رأى رأيًا جديدًا في «تفسيره» إذ هو متأخر في الجملة عن هذا الكتاب.

ومعنى ﴿وَلَا يَحِيقُ﴾: لا يحيط، يقال: حاق به كذا: إذا حلَّ وأحاط به إحاطة سُوءٍ؛ أي: لا تنزل عاقبة السوء ولا يقع أثره إلا بمن أساء[(١)].

قوله: (وَالإِيجَازُ: يَكُونُ إِيجَازَ حَذْفٍ، وَإِيجَازَ اخْتِصَارٍ...)؛ أي: إن **الإيجاز نوعان:**

١ ـ إيجاز حذف: وهو ما يكون فيه محذوف من حرف أو كلمة أو جملة أو عدة جمل؛ لدلالة القرينة على ذلك، كالحال أو فحوى الكلام.

٢ ـ إيجاز اختصار أو قِصَرٍ ـ بكسر القاف وفتح الصاد مثل: عِنَبٍ[(٢)] ـ: وهو ما لا يكون فيه لفظ محذوف، وإنما تؤدى المعاني الغزيرة بألفاظ قليلة، صادقة التعبير، قوية الإيحاء، وسمي «إيجاز قصر»؛ لأنه يعتمد على قِصر الجمل مع وضوح دلالتها على المعاني الكثيرة التي تتضمنها.

قوله: (فَإِيجَازُ الحَذْفِ: كَحَذْفِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ) كما تقدم في بابه، مثل حذف المبتدأ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾﴾ [الذاريات: ٢٩]؛ أي: أنا عجوز، وقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴿٩﴾﴾ [الرعد: ٩]؛ أي: هو عالم الغيب والشهادة، وحذف الفاعل في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾﴾ [الواقعة: ٨٣]؛ أي: بلغت الروحُ الحلقومَ.

---

(١) «البحر المحيط» (٢١/ ٦١٩)، و«التحرير والتنوير» (٢٢/ ٣٣٥).

(٢) ويجوز فتح القاف وسكون الصاد. انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ١٨٣).

وَالمُسْنَدِ، وَالمَفْعُولِ، وَالتَّحْذِيرِ، وَالإِغْرَاءِ.

قوله: (وَالمُسْنَدِ) مثل حذف الخبر، في قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥]؛ أي: وظلها دائم، فحُذف الخبر وهو المسند، ومثل حذف الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥]؛ أي: ليقولن خلقهن الله، فحُذف المسند وهو الفعل.

ومن حذف الفعل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾ [النحل: ٣٠] فـ﴿خَيْرًاۗ﴾ مفعول لفعل محذوف دل عليه السؤال، والتقدير: أنزل خيرًا، وفي ذلك الحذف ما يدل على أن المتقين لم يتلعثموا في الجواب، وأطبقوه على السؤال معترفين بالإنزال، بأوجز بيان وأجمعه، على خلاف الكفرة الجاحدين، حيث عدلوا بالجواب عن السؤال، فجاء جوابهم بالرفع، فقالوا: هو ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٧﴾ [الأحقاف: ١٧] وليس من الإنزال في شيء[(١)].

قوله: (وَالمَفْعُولِ)؛ أي: ومن الإيجاز بالحذف: حذف المفعول به دون غيره من المفاعيل، لما يتعلق بحذفه من أغراض بلاغية، كما تقدم في موضعه.

قوله: (وَالتَّحْذِيرِ) وهو تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه، مثل: إياك والتهاونَ بالمواعيد، فهنا فيه حذف عاملين، والتقدير: إياك أُحَذِّرُ واحذر التهاونَ بالمواعيد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ۝١٣﴾ [الشمس: ١٣] فـ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ﴾ منصوب على التحذير بفعل محذوف، ﴿وَسُقْيَٰهَا ۝١٣﴾ معطوف على التحذير؛ أي: احذروا ناقة الله، واحذروا سقياها، فهو تحذير من إيذاء الناقة، وتحذير من أن يسقوا إبلهم من الماء الذي في يوم نوبتها[(٢)].

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٠٧)، و«التحرير والتنوير» (١٤/ ١٤١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٢٥/ ٤٣٢)، و«التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٧٤)، وذكر السيوطي في «الإتقان» (٥/ ١٦٠٠) أن (سقياها) منصوب بالإغراء، بتقدير: الزموا، وهذا ضعيف؛ لأن المعنى لا يناسبه.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَحَذْفُ المَفْعُولِ أَكْثَرُ أَنْوَاعِ الحَذْفِ فِي الإيجَازِ، نَحْوُ: قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يَسُوءُ ـ أَيْ: كُلَّ أَحَدٍ ـ، ونَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥].

وَحَذْفُ المُضَافِ نَحْوُ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ....

قوله: (وَالإِغْرَاءِ) وهو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله، نحو: الإخلاصَ الإخلاصَ أي: الزم، ونحو: الوقتَ الوقتَ أي: احفظ.

قوله: (وَحَذْفُ المَفْعُولِ أَكْثَرُ أَنْوَاعِ الحَذْفِ فِي الإيجَازِ) وذلك لأنه فضلة، وليس بعمدة في الكلام، فساغ حذفه عند أمن اللبس، ولأن حذفه يشتمل على أغراض بلاغية، وحذفه كثير في القرآن، وقد مرت أمثلته في الكلام على متعلقات الفعل.

قوله: (ونَحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥]) فحذف المفعول لإفادة العموم؛ لأن الدعوة عامة والهداية خاصة(١)، والتقدير: يدعو كل أحد، وقد تقدم هذا في حذف المفعول.

ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧﴾ [البقرة: ١٧] فلم يذكر مفعول ﴿لَّا يُبۡصِرُونَ﴾؛ لأن المقصود نفي الإبصار عنهم لا متعلقه(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا وَسَبِّحۡ بِٱلۡعَشِيِّ وَٱلۡإِبۡكَٰرِ ٤١﴾ [آل عمران: ٤١] فحذف مفعول ﴿وَسَبِّحۡ﴾ للعلم به من السياق؛ لأن قبله: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا﴾؛ أي: وسبح ربك بالعشي والإبكار(٣).

قوله: (وَحَذْفُ المُضَافِ نَحْوُ: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢])؛ أي: ومن الإيجاز بالحذف: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه عند وجود قرينة تدل على الحذف، وهو كثير في القرآن، ففي الآية حذف المضاف، والتقدير: أهل القرية، والقرينة عقلية، وهي أن السؤال لا يتأتى طرحه على

---

(١) «البرهان» (٣/ ١٦٥).
(٢) «البحر المحيط» (١/ ٣٤١).
(٣) «البحر المحيط» (٧/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَحَذْفُ الصِّفَةِ نَحْوُ: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩]؛ أَيْ: صَالِحَةٍ، ....

القرية، وهذا على أن المراد بالقرية المكان، فإن أريد أهلها فلا حذف، ويكون مجازًا مرسلًا ـ كما سيأتي في موضعه ـ.

ومن حذف المضاف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ أي: نكاح أمهاتكم، وقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]؛ أي: أكلها، والقرينة الدالة على الحذف فيهما أن التحريم لا يتعلق بالذوات، وإنما يتعلق بالأفعال.

ومثل ذلك حذف المضاف إليه كما تقدم في قوله تعالى: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَـٰهَا بِعَشْرٍ﴾ [الأعراف: ١٤٢]؛ أي: عشر ليال، بدليل ما قبله، وفائدة الوعد بثلاثين أولًا، ثم بعشر ليتجدد لموسى عليه السلام قرب انقضاء المواعدة، ويكون فيه متأهبًا، مجتمع الرأي، حاضر الذهن؛ لأنه لو وُعِدَ بالأربعين أولًا كانت متساوية، فلما فُصِّلَتْ، استشعرت النفس قرب التمام، وتجدد بذلك عزمٌ لم يتقدم(١).

وقد كثر في القرآن حذف (ياء) المتكلم من المنادى المضاف إلى الياء، اكتفاءً بكسر ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿يَـٰرَبِّ﴾ ﴿قَالَ رَبِّ﴾ ﴿يَـٰقَوْمِ﴾ وعُلل ذلك بأن النداء باب حَذْفٍ، ألا ترى أنه يحذف منه التنوين.

وقد كثر حذف المضاف في القرآن، ويليه حذف المضاف إليه، فهو كثير، لكنه أقل من حذف المضاف؛ لأن الغرض من المضاف إليه التعريف أو التخصيص(٢).

قوله: (وَحَذْفُ الصِّفَةِ نَحْوُ: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ﴾ [الكهف: ٧٩])؛ أي: ومن الإيجاز بالحذف: حذف الصفة، إذا قام

---

(١) «الإتقان» (٥/ ١٦٧٢)، و«التحرير والتنوير» (٩/ ٨٦).

(٢) «الخصائص» (١/ ١٩٢)، (٢/ ٣٦٢)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٢٩)، و«التأويل النحو في القرآن الكريم» (١/ ٣٥٠، ٣٦٤)، و«البرهان» (٣/ ١٥٢، ١٨٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

. . . .

الدليل عليها، سواء أكان مقاليًّا أم حاليًّا يدرك من السياق ويفهم من المعنى، وجاء حذف الصفة في القرآن في أكثر من موضع، والباحث في ذلك يجد الإعجاز بالإيجاز مع كمال المعاني[(١)]، ومن الأمثلة على حذف الصفة ما ذكره ابن عاشور، فقد حذفت الصفة من الآية الكريمة، والتقدير: كل سفينة صالحة، والقرينة الدالة على الحذف قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ فدل على أنها صالحة، وأنه إنما عابها؛ لأن الملك لا يأخذ المعيبة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨]؛ أي: لستم على شيء نافع أو مستقيم[(٢)]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦]؛ أي: ليس من أهلك الناجين، فحذف الوصف لكونه معروفًا ضمنًا، فهو ابنه من النسب، كما قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [هود: ٤٥].

وكذا جاء حذف الموصوف كثيراً في القرآن ولغة العرب؛ لأن الموصوف يعرف غالبًا بذكر الصفة، أما الصفة فإذا حذفت لم تعلم إلا بدليل، ولذا كان حذف الصفة أقل من حذف الموصوف. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ٥٩]، فإنه لم يُرِدْ أن الناقة كانت مبصرة، إذ لا معنى لوصفها بالبصر، وإنما المراد آية مبصرة؛ أي: معجزة واضحة؛ فالموصوف ـ هنا ـ محذوف يدرك من سياق المعنى، ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ﴾؛ [النور: ٢٦] فالموصوف ـ هنا ـ محذوف، وقد اختلفوا في تقديره فقيل: النساء الخبيثات للرجال الخبيثين، والنساء الطيبات للرجال الطيبين؛ فالمحذوف لفظ

---

(١) «مغني اللبيب» (٨١٨)، و«عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ٢٣٤).
(٢) «المغني» (ص٨١٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٥٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَحَذْفُ الجُمْلَةِ أَوِ الجُمَلِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا السِّيَاقُ، نَحْوُ: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]؛ أَيْ: فَضَرَبَ، وَنَحْوُ: ﴿...فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾

النساء والرجال، وهذا قول ابن تيمية، واستظهره أبو حيان[١]. وقيل: الخبيثات من القول - وهو قبيحه وسيئه - للخبيثين من الرجال والنساء، والخبيثون من الناس للخبيثات من القول، والطيبات من القول - وهو حسنه وجميله - للطيبين من الناس، والطيبون من الناس للطيبات من القول، وهذا قول أكثر المفسرين، ورجحه الطبري، والنحاس[٢].

ومن حذف الموصوف قول سُحيم بن وَثِيل - الآتي في الاقتباس -:

أَنَـا ابْـنُ جَـلَا وَطَـلَّاعُ الـثَّـنَـايَـا مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[٣]

فقد حذف الموصوف، والتقدير: أنا ابن رجلٍ جلا الأمور، والقرينة: أنه ليس في آباء سُحيم بن وَثيل اسم «جلا».

قوله: (وَحَذْفُ الجُمْلَةِ أَوِ الجُمَلِ الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا السِّيَاقُ)؛ أي: ومن الإيجاز بالحذف: حذف الجملة، وكذا حذف الجمل التي يدل عليها سياق الكلام، والمراد بالجملة: الجملة التامة التي تفيد معنى مستقلًّا، ولا تكون جزءًا من كلام آخر، كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] فقوله: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾ معطوف على جملة محذوفة، والتقدير: فضربه فانفلق، والقرينة أن الحجر لا ينفلق بمجرد الأمر بالضرب بل لا بد من ضرب، وفي هذا الحذف إشارة إلى سرعة الامتثال من موسى عليه السلام لأمر ربه، كما يُنبئ بأن الانفجار مُسَبَّبٌ

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ٣٢٢)، و«البحر المحيط» (١٩/ ٥١٤)، و«تفسير ابن كثير» (٥/ ٥١٥).

(٢) «تفسير الطبري» (١٨/ ١٠٨)، و«الكشاف» (٣/ ٢٢٩)، و«تفسير البغوي» (٣/ ٣٣٥)، و«تفسير القرطبي» (١٢/ ٢١١)، و«معاني القرآن»، للنحاس (٤/ ٥١٥)، و«عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ٢٣٨).

(٣) سيأتي الكلام عليه - إن شاء الله تعالى - في آخر الكتاب.

يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥ ـ ٤٦]؛ أي: فَأَرْسَلُوهُ، فَقَالَ: ....

عن الأمر ﴿ٱضْرِب﴾ وما صنعه موسى عليه السلام إنما هو أخذ بالأسباب[(١)].

ومن مواطن إيجاز الحذف: حذف الأجوبة لأدوات الشرط وغيرها، لعلم المخاطب بذلك، وهو كثير في القرآن وفي لغة العرب، وقد تقدم بعض أمثلته، ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] فقد حذف جواب ﴿لَوْلَآ﴾ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [يونس: ٨٤]؛ أي: إن كنتم مسلمين فتوكلوا عليه[(٢)].

قوله: (وَنَحْوُ: ﴿. . . فَأَرْسِلُونِ ﴿٤٥﴾ يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٥ ـ ٤٦]) هذا مثال الإيجاز بحذف الجمل التي يدل عليها السياق، فقد حذف من الآية عدة جمل، لا يستقيم المعنى إلا بها، والتقدير: فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه فقال: يا يوسف، ففيه حذف عدة جمل يدل عليها السياق، والقرينة أن نداء يوسف عليه السلام يقتضي أنه وصل إليه؛ لأنه كان في السجن، والوصول إليه متوقف على فعل الإرسال، والإرسال إنما كان للاستعبار، وطلب التأويل.

ومن الأمثلة ـ أيضًا ـ لحذف الجمل قوله تعالى: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [القصص: ٢٤ ـ ٢٥]، فإن نظم الكلام من غير حذف أن يقال: فذهبتا إلى أبيهما وقصتا عليه ما كان من أمر موسى عليه السلام، فأكبر مساعدته لابنتيه، فأرسل إليه، فجاءته.

وحذف الجملة أو الجمل يكون في القصص لاعتمادها على حيوية

(١) «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ١٩٨)، و«علم المعاني»، لفيود (ص٥٠١).

(٢) «البحر المحيط» (١٦/ ٧٥)، و«أضواء البيان» (٣/ ٦٠).

. . . .

الأسلوب، وقدرته على تصوير الأحداث والحركة، ومن أسرار هذا الحذف: إثارة فكر السامع والتركيز على اللحظات الحاسمة في القصة، والبعد عما من شأنه أن يُمِل السامع حيث يُستغنى عن التفصيلات الجزئية التي تُعرف من السياق وتفهم من قرائن الأحوال[١].

وأكثر ما يرد حذف الجملة أو الجمل في كلام الله تعالى، فهناك تتجلى مراتب الإعجاز، ويظهر مقدار التفاوت في نظم الكلام، والإيجازُ بالحذف ـ بأنواعه ـ كثيرٌ في القرآن، وقد ذكر ابن هشام أكثر من ثلاثين نوعًا من أنواع الحذف في كلام العرب، واستشهد على كثير منها بكلام الله تعالى[٢]. يقول ابن عاشور: «إنك تجد في كثير من تراكيب القرآن حذفًا، ولكنك لا تعثر على حذف يخلو الكلام من دليل عليه من لفظ أو سياق، زيادة على جمعه المعاني الكثيرة في الكلام القليل»[٣].

والحذف في القرآن له فوائد، وفيه أسرار، منها:

١ ـ أن النفس تذهب مع الحذف كل مذهب، وترتاد آفاق المعاني التي يحتملها التعبير؛ فالسامع يشارك المتكلم في تكملة الكلام، وبيان المراد، والإشارةُ إلى الشيء من بعيد تستدعي عمل الفكر، ولذا يكثر الحذف في المواطن التي يراد بها التعجب والتهويل، ولو ذكر المحذوف لقُصِرَ على الوجه الذي تضمنه البيان، ولم يؤد الغرض تمام الأداء.

٢ ـ صيانة الكلام عن الإسهاب، حيث يُستغنى عن ذكر ما يُعلم بدلالة الفحوى والمنطوق.

---

(١) «علم المعاني»، لفيود (ص٥٠٢)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٢٧).
(٢) «مغني اللبيب» (ص٨١١).
(٣) «التحرير والتنوير» (١/ ١٢٢).

وَكَثِيرٌ مِنْ أَمْثَالِ العَرَبِ يَشْتَمِلُ عَلَى إِيجَازِ الحَذْفِ.

٣ ـ التخفيف في النطق لكثرة تردده على الألسن، ولذا يكثر حذف حرف النداء، وياء المتكلم، ونحوهما كما تقدم.

٤ ـ أن إيجاز الحذف وجهٌ من وجوه إعجاز القرآن[١].

وينبغي أن يُعلم أن الأصل في الكلام عدم الحذف والتقدير؛ لأنه خلاف الأصل، وكلما أمكن أن يكون الكلام مستقيمًا دون تقدير محذوف كان ذلك أولى، ولا سيما فيما كثر استعماله[٢].

هذا، «ومع كثرة الحذف في القرآن فإن الكلام فيه ملتئم منسجم، فلا يحسُّ القارئ بفجوات ولا ثغرات، ولا أن شيئاً من اللفظ سقط، فتجب إعادته. فسبحان من أنزله! وبحلية الإيجاز والإعجاز زيَّنه وكمَّله!»[٣].

قوله: (**وَكَثِيرٌ مِنْ أَمْثَالِ العَرَبِ يَشْتَمِلُ عَلَى إِيجَازِ الحَذْفِ**) الأمثال جمع مَثَلٍ ـ بالتحريك ـ: وهو القول السائر الذي يُشَبَّهُ مضربه بمورده؛ فالمثل جملة مقتطعة من القول أو مرسلة بذاتها، تُنقل عمن وردت فيه إلى مشابهه بدون تغيير، وهو مأخوذ من التمثل وهو الإنشاد[٤].

ولعل ابن عاشور فهم ما ذكره بالتتبع لكثير من الأمثال، فحكم بهذا

---

(١) «النكت في إعجاز القرآن» (ص٧٠ ـ ٧١)، و«مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٢٤٤)، و«الأزهار المتناثرة على المقدمة العاشرة» (ص١٤٧)، و«عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ٢٩٤).

(٢) «أسرار العربية» (ص١١٣)، و«البحر المحيط» (٣/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨)، و«المغني» (١/ ١٧٣)، و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (١ ـ القسم الثاني ـ ٥٦٥).

(٣) «الأزهار المتناثرة على المقدمة العاشرة» (ص١٤٩).

(٤) **المورد**: الحالة التي قيل فيها المثل ابتداءً. **ومضرب المثل**: المواقف التي يمكن استعمال المثل فيها؛ لما بينها وبين مورد المثل من التشابه. انظر: «اللسان» (١١/ ٦١١)، و«تاريخ الأدب العربي» (ص٢٥)، و«الأمثال العربية: دراسة تحليلية تاريخية» (ص١٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَإِيجَازُ الِاخْتِصَارِ: أَدَاءُ المَعَانِي بِأَلْفَاظٍ أَقَلَّ مِنْهَا عَدَدًا دُونَ حَذْفٍ بَلْ بِتَوَخِّي مَا يُفِيدُ مِنَ الأَلْفَاظِ عِدَّةَ مَعَانٍ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي المَثَلِ: «القَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ» ....

الحكم، ومن ذلك قولهم: (إياك وما يعتذر منه)، (أخوك من صدقك)، (أَهْلَكَ والليلَ)، فكل هذه الأمثال فيها حذف[(١)].

قوله: (وَإِيجَازُ الِاخْتِصَارِ: أَدَاءُ المَعَانِي بِأَلْفَاظٍ أَقَلَّ...) هذا تفصيل وتمثيل للنوع الثاني من نوعي الإيجاز، وهو إيجاز القِصَرِ أو إيجاز الاختصار، والاختصار: تقليل اللفظ وتكثير المعنى.

وظاهر كلامه أن الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، وهو صريح لفظ السكاكي، وقال بعضهم: الاختصار خاص بحذف الجمل فقط، بخلاف الإيجاز، قال السبكي: «وليس بشيء»[(٢)].

قوله: (بِتَوَخِّي مَا يُفِيدُ مِنَ الأَلْفَاظِ عِدَّةَ مَعَانٍ)؛ أي: في إيجاز الاختصار يُقصد اختيار الألفاظ القصيرة التي تفيد المعاني الكثيرة، دون إخلال في المعنى أو تكلف في الصنعة.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي المَثَلِ: «القَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ»[(٣)]) هذا مثل من أمثال

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ٣٦، ٧٣، ٨٦)، «المثل السائر» (٢/ ٢٣٣).

(٢) «المفتاح» (ص٢٧٨)، و«عروس الأفراح» (٣/ ١٦٩)، و«الإتقان» (٥/ ١٥٨٦)، و«تاج العروس» (١١/ ١٧٣).

(٣) ممن ذكر هذا المثل من القدامى: الرماني (٢٨٦هـ) في «النكت في إعجاز القرآن» (ص٧١)، ثم أبو هلال العسكري (٣٩٥هـ)، في «كتاب الصناعتين» (ص١٩٥)، ثم الميداني في «مجمع الأمثال» (١/ ١٨٥)، ولم يذكره الجاحظ ولا عبد القاهر الجرجاني، وإنما ذكرا بدله قولهم: «قتل البعض إحياء للجميع». انظر: «الحيوان» (٢/ ٣١)، و«دلائل الإعجاز» (ص٢٦١، ٣٩٠)، على أن الرافعي شكك في كون هذا مثلاً جاهليًّا، وذكر أنها مقولة مختلقة في أواخر القرن الثالث الهجري، انظر: «وحي القلم» (٣/ ٤١٠).

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

العرب الموجزة، يذكرونه افتخارًا في باب الإيجاز، ومعناه أن القتل أكثر نَفْيًا للقتل من تركه أو من غيره.

قوله: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]) هذه جملة جامعة تضمنت سرًّا عظيمًا من أسرار التشريع التي عليها مدار سعادة الفرد والمجتمع في دينه ودنياه؛ ذلك أن الإنسان إذا علم أنه متى أقدم على القتل قُتل، فإن ذلك يدعوه إلى الكف عن القتل؛ خشية أن يكون ضحية جرمه قصاصًا، وبهذا القصاص ارتدع كثير ممن تسوِّل له نفسه الإقدام على القتل، فصار في ذلك حياة الناس(١).

وقد جرت عادة كثير من البلاغيين أنهم يذكرون المفاضلة بين الآية الكريمة وهذا المثل، ويبينون ما بينهما من التفاوت في البلاغة والإيجاز، بذكر ما وجدوه من فوارق حرفية ولغوية وبلاغية، وغيرها، قاصدين بذلك إظهار إعجاز القرآن في تأليفه العجيب، وأسلوبه المخالف لكل الأساليب، حتى إن تركيبه المعجز ونظمه البديع جعل للألفاظ منزلة لا تُدرك، ولفنون البلاغة فيه مكانة لا يرتقى إليها.

وقد ذكر الرماني لهذه الموازنة أربعة أوجه، وزادها السبكي إلى عشرين وجهًا لفظيًّا ومعنويًّا تميزت بها الآية الكريمة(٢).

ومن أوجه التفاوت التي امتازت بها الآية الكريمة:

١ ـ أن الآية الكريمة: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ أكثر فائدة وأوجز في العبارة.

٢ ـ شمولها القصاص في النفس والأعضاء، وهذا من زيادة المعاني، وقلة الألفاظ.

---

(١) «المنهاج الواضح، قسم المعاني» (ص١٣٣).

(٢) «النكت في إعجاز القرآن» (ص٧١)، و«عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ١٨٥ ـ ١٨٩)، و«وحي القلم» (٣/ ٤٦٩)، و«الإتقان» (٥/ ١٥٩٣).

. . . .

٣ ـ أنه لا يكون القتل نافيًا للقتل إلا إذا كان على حكم القصاص.

٤ ـ سلامة الآية من تكرار لفظ: «القتل» الواقع في المَثَل.

٥ ـ أنها أحسن تأليفًا بالحروف المتلائمة.

٦ ـ أن فيها محسِّنًا لفظيًّا وهو الطباق بذكر الشيء وضده.

٧ ـ أن في الآية إظهارًا للعدل بذكر كلمة القصاص بخلاف أيّ لفظ آخر(١).

وقد تكلم بعض العلماء في هذه المفاضلة، قال ابن الأثير: «لا نسبة بين كلام الخالق ﷻ وكلام المخلوق، وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك». وقال الزركشي عقب حكايته كلام ابن الأثير: «وهو كما قال، وكيف يُقابل المعجز بغيره مفاضلةً، وهو منه في مرتبة العجز عن إدراكه..»(٢).

ومن إيجاز القصر قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فقد تضمنت هاتان الكلمتان جميع الأشياء والشؤون على وجه الاستقصاء؛ فالمراد بالخلق: جميع المخلوقات، والأمر: جميع الأوامر والمناهي.

ومن إيجاز القصر ـ أيضًا ـ قوله تعالى في وصف انتهاء حادثة الطوفان: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [هود: ٤٤]، فقد صور الله تعالى أكبر حادثة من حوادث الأرض في ألفاظ قليلة جامعة، تضمنت مع الإيجاز والفصاحة دلائل القدرة، وفي كل لفظ منها من الأسرار واللطائف ما يقطع معه بحسن التأليف وروعة الانسجام وتمام الإحكام، وأن كل كلمة وضعت لتؤدي نصيبها من المعنى أقوى أداء، وأن أي كلمة أخرى لا تستطيع توفية المعنى الذي وفت به أختها(٣).

---

(١) «النكت في إعجاز القرآن» (ص٧١)، و«المثل السائر» (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، و«البرهان» (٣/ ٢٢٢)، و«عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ٢٩٦).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٢٣٨)، و«البرهان» (٣/ ٢٢٢).

(٣) انظر: «كتاب الصناعتين» (ص١٩٦)، و«دلائل الإعجاز» (ص٤٥ ـ ٤٦)، و«مفتاح =

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَقَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ: «لِيَكُنْ ثَوْبُكَ إِلَى الكَعْبَيْنِ؛ فَإِنَّهُ أَنْقَى وَأَبْقَى».

قوله: (وَقَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ: «لِيَكُنْ ثَوْبُكَ إِلَى الكَعْبَيْنِ؛ فَإِنَّهُ أَنْقَى وَأَبْقَى») هذا مثال من الحديث النبوي لإيجاز الاختصار، ولم أقف عليه بهذا اللفظ، وقد يكون ابن عاشور رواه بالمعنى، وقد ورد الحديث باختلاف يسير عند الترمذي في «الشمائل»، والنسائي في «الكبرى» وأحمد في «مسنده»، من طريق أشعث، عن عمته، عن عمها قال: إني لَبِسُوقِ ذي المجاز عليَّ بردة لي مَلْحَاءُ[1] أسحبها، قال: فطعنني رجل بِمِخْصَرَةٍ فقال: «ارفع إزارك؛ فإنه أبقى وأنقى»، فنظرت فإذا رسول الله ﷺ... الحديث بلفظ أحمد[2].

فهذا الحديث فيه إيجاز قصر؛ لأن فيه ثلاث كلمات جمعت معاني كثيرة، **فقوله:** (أنقى) بالنون اسم تفضيل من النقاء؛ أي: أنظف؛ لأن الثوب إذا باشر الأرض فإنه لا يسلم من تعلق الوسخ أو النجاسة فيتلوث بذلك، ويتغير لونه إلى السواد.

وقوله: (أبقى) بالموحدة اسم تفضيل من البقاء؛ أي: أطول بقاء للثوب، وأسلم له من التلف؛ لأن الذي يلامس الأرض من الثوب يسرع إليه التلف، وهذا فيه إرشاد اللابس إلى أنه ينبغي له الرفق بما يستعمله، والعناية بحفظه وتعهده؛ لأن إهماله تضييع وإسراف.

وقد جاء عند النسائي بلفظ: **(أتقى)** بمثناة فوقية، اسم تفضيل؛ أي: أقرب إلى سلوك التقوى وأدل عليها؛ لأن ذلك يدل غالبًا على انتفاء الكبر

= العلوم» (ص٤١٧)، و«فتح القدير» (٢/ ٥٠٠)، و«من بلاغة القرآن» (ص٥٧)، و«دليل البلاغة الواضحة» (ص١٢٤).

(١) بردة فيها خطوط بيض وسود.

(٢) انظر: «الشمائل» (٩٧)، و«المسند» (٣٨/ ١٧٧)، و«السنن الكبرى» (٨/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩) وهو عند النسائي بلفظ: «**أتقى وأبقى**» بالمثناة ثم بالموحدة، والحديث: سنده ضعيف؛ لأن عمة أشعث لا تعرف، وصحابي الحديث مختلف في اسمه، وهذا لا تأثير له في ضعفه، والحديث له شواهد تؤيد معناه.

. . . .

والخيلاء، فعلل النبي ﷺ أمره بالمصلحة الدينية، وهي طهارة القلب والقالب أولًا؛ لأنها المقصودة بالذات، وثانيًا بالمنفعة الدنيوية، فإنها التابعة للأخرى، وفيه إيماء إلى أن المصالح الأخروية لا تخلو عن المنافع الدنيوية(١)، قال عمر رضي الله عنه: «يا ابن أخي ارفع ثوبك؛ فإنه أبقى لثوبك، وأتقى لربك»(٢).

وإيجاز الاختصار كثير في جوامع كلم النبي ﷺ، فكلامه ﷺ قليل اللفظ كثير المعاني، وقد جمع إلى الإيجاز القوة في السبك، والجمال في التعبير، والصدق في البيان، والبعد عن التكلف في حديثه كله طويله وقصيره، ولا غروَ في ذلك فقد قال ﷺ: «**أُعطيتُ جوامع الكلم**»(٣).

ومن أمثلة ذلك ـ أيضًا ـ ما في حديث سفيان بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله قل لي في الإسلام قولًا لا أسأل عنه أحدًا غيرك. قال: «**قل آمنت بالله ثم استقم**»(٤). وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ**»(٥). وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**الجنة تحت ظلال السيوف**»(٦). وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**حُجِبت النار بالشهوات، وحُجِبت الجنة بالمكاره**»(٧).

قال أبو هلال العسكري بعد أن ذكر روائع من كلامه ﷺ: «فمعاني هذا الكلام أكثر من ألفاظه، وإذا أردت أن تعرف صحة ذلك فحُلَّها وابْنِها بناءً آخر، فإنك تجدها تجيء في أضعاف هذه الألفاظ»(٨).

---

(١) انظر: «جمع الوسائل في شرح الشمائل» (١/ ٢١٢) وبهامشه شرح المناوي.
(٢) رواه البخاري (٣٧٠٠).
(٣) رواه البخاري (٢٨١٥)، ومسلم (٥٢٣) وهذا لفظه.
(٤) رواه مسلم (٣٨) (٦٢).
(٥) رواه البخاري (٦٤١٢).
(٦) رواه البخاري (٢٦٦٣)، ومسلم (١٧٤٢).
(٧) رواه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٢).
(٨) «كتاب الصناعتين» (ص١٩٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَقَوْلِ المَعَرِّي:

أُولُو الفَضْلِ فِي أَوْطَانِهِمْ غُرَبَاءُ

ومما جاء في ذلك ـ أيضًا ـ أكثر الأدعية عنه ﷺ، كقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى**»[1]، وقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من شر ما عملت ومن شر ما لم أعمل**»[2]، وقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت راحة لي من كل شر**»[3].

قوله: (وَقَوْلِ المَعَرِّي:

أُولُو الفَضْلِ فِي أَوْطَانِهِمْ غُرَبَاءُ[4] ...)

هذا مثال لإيجاز الاختصار من الشعر، وهذا لفظ قليل، ومعناه كثير؛ لأنه أراد أن أهل الفضل والصلاح قليلون في أوطانهم كالغرباء؛ لأن أكثر الناس من الأشرار، وأولو الفضل سلكوا طريق الاستقامة، فالتزموا النهج الصحيح، ولم يقترفوا ما حرم الله من شرب الخمر وسبي النساء، فجانبوا سبل الضلالة مع كثرة البدع والمخالفات وقلة الأعوان، وكثرة المنابذ والمخالف.

---

(١) رواه مسلم (٢٧٢١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٧١٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه مسلم (٢٧٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) هذا شطر بيت، وتمامه مع ما بعده:

أُولُو الفَضْلِ فِي أَوْطَانِهِمْ غُرَبَاءُ ... تَشُذُّ وتَنْأَى عَنْهُمُ القُرَبَاءُ
فَمَا سَبَأُوا الرَّاحَ الكُمَيْتَ لِلَذَّةٍ ... وَلَا كَانَ مِنْهُمْ لِلْخِرادِ سِبَاءُ

انظر: «لزوم ما لا يلزم» (١/ ٣١)، **وسَبَأَ الخمر**: اشتراها، **والكميت**: بالضم: الخمرة في لونها سواد وحمرة، **والخراد**: جمع خريدة، وهي البكر لم تمسس، **وسبى المرأة**: أسرها ونهبها. انظر: «تاج العروس» (١/ ٢٦٢)، (٣٨/ ٢٤٠).

أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُمْ مُخَالِفُونَ لِأَحْوَالِ عَامَّةِ النَّاسِ، كَمَا بَيَّنَهُ فِي بَقِيَّةِ البَيْتَيْنِ، وَكَثِيْرٌ مِنْ أَمْثَالِ العَرَبِ يَشْتَمِلُ عَلَى إِيجَازِ الاِخْتِصَارِ، وَكَذَلِكَ حِكَمُ الحُكَمَاءِ.

ومن أمثلة الإيجاز في الشعر، قول صفي الدين الحِلِّي:

وأَحْزَمُ النَّاسِ منْ لَوْ مَاتَ مِنْ ظَمَأٍ … لَا يَقْرَبُ الوِرْدَ حَتَّى يَعْرِفَ الصَّدَرَا[(١)]

قوله: (وَكَثِيْرٌ مِنْ أَمْثَالِ العَرَبِ يَشْتَمِلُ عَلَى إِيجَازِ الاِخْتِصَارِ) لعل ابن عاشور قال ذلك بالتتبع، لسعة اطلاعه، وكثرة محفوظاته من كلام العرب شعره ونثره، ويفهم من هذا ومما تقدم أن أمثال العرب من قبيل الإيجاز بنوعيه: إيجاز الحذف وإيجاز الاختصار، وإن كان ظهور الثاني فيها أكثر من الأول، قال ابن رشيق: «المثل السائر في كلام العرب كثير نظمًا ونثرًا، وأفضله أوجزه، وأحكمه أصدقه»[(٢)].

ومن أمثال العرب المشتملة على إيجاز الاختصار: «أول الحزم المشورة»، «الصيفَ ضيعتِ اللبن» و«رُبَّ كلمةٍ تقول لصاحبها دعني» و«لا أطلب أثرًا بعد عين» و«كأنما على رؤوسهم الطير»[(٣)] وغير ذلك.

قوله: (وَكَذَلِكَ حِكَمُ الحُكَمَاءِ) جمع حكمة، وهي قول صائب، صدر عن رَويّة وفكر، أو تجارِبَ صحيحة في الحياة، يقال: حَكَمَهُ: إذا منعه مما يريد، ومنه: حَكَمَةُ الدابة؛ لأنها تذللها لراكبها، وتمنعها الجِماح، ومنه اشتقت الحِكْمَة؛ لأنها تمنع صاحبها من سيء الأعمال والأخلاق، وإذا

---

(١) «ديوانه» (ص٦٩)، و«الشوارد»، لابن خميس (١/ ٢٣٩)، والصَّدرُ بالتحريك: هو الرجوع، ومنه رجوع المسافرِ من مقصده، والشاربةِ من الوِرْد. «التاج» (١٢/ ٢٩٤).

(٢) «العمدة» (١/ ٢٤٧).

(٣) انظر: «الفاخر»، للمفضل بن سلمة (ص١١١)، و«الأمثال»، للضبي (ص٦٣، ٩٣، ١١٥)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٨٧).

وَأَمَّا الإِطْنَابُ فَبِالتَّكْرِيرِ فِي مَقَامِ التَّهْوِيلِ، نَحْوُ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ فِي سُورَةِ «المُرْسَلَاتِ»، ....

اشتهرت الحكمة وسارت في الناس أصبحت مثلًا[(١)].

ومن الحِكَم قول قِسّ بن ساعدة: «إذا نَهيتَ عن شيء فابدأ بنفسك»، وقول أكثم بن صيفي: «إن قول الحق لم يَدَعْ لي صديقًا»، وقول بعض الحكماء: «من أَدَّبَ ولده صغيرًا سُرَّ به كبيرًا»، وقول آخر: «ثلاثٌ لا غُربة معهنّ: مجانبة الرِّيَبِ، وحسن الأدب، وكف الأذى»، وقولهم: «العقل نائم، والهوى يقظان»، وقول بعض البلغاء: «أقلل طعامًا تَحْمَدْ منامًا»، وقول بعض الحكماء: «أكبر الدواء تقدير الغذاء»[(٢)].

قوله: (وَأَمَّا الإِطْنَابُ فَبِالتَّكْرِيرِ فِي مَقَامِ التَّهْوِيلِ)؛ أي: إن من طرق الإطناب التكرير في مقام التهويل، وهذا رجوع من ابن عاشور إلى إتمام طرق الإطناب التي تقدم ذكر شيء منها، والتهويل أحد مقاصد التكرير، وفيه إيحاء بالرهبة والخوف، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٣﴾﴾ [القارعة: ١ ـ ٣].

قوله: (نَحْوُ: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾) فقد تكررت هذه الآية في سورة المرسلات عشر مرات. و﴿وَيْلٌ﴾: كلمة تهديد ووعيد على حسب ما يذكر بعدها، وهذه اللفظة تكررت في القرآن بضعًا وعشرين مرة.

أما التكرار في هذه السورة؛ فهو لتعدد المتعلق وتنوعه في كل موضع، وهو بذلك مرتبط بما قبله، وتتمة له، فصار بمنزلة التذييل لما قبله. وقد

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٣١/ ٥١٢)، و«تاريخ الأدب العربي» (ص٢٥)، و«مذكرة الأدب» للسنة الأولى في المعاهد العلمية. منهج قديم، (ص٣١).

(٢) «الكامل» (١/ ١٠٢)، و«أدب الدنيا والدين» (ص٣٠٦)، و«مذكرة الأدب»، للسنة الأولى في المعاهد العلمية. منهج قديم، (ص٤١، ٤٤)، وانظر: «معجم حكمة العرب» إعداد: أمل شلق.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

تضمن التنكير ـ أيضًا ـ وعيدًا شديدًا، وعذابًا عظيمًا، كما تضمن ثبات هذا الويل ودوامه عليهم من خلال دلالة الجملة الاسمية على الثبات والدوام كما تقدم في موضعه.

ثم تأمل إرادة العموم في حذف معمول المكذبين لتذهب النفس في تقدير المحذوف كل مذهب وتسلك في تحديده كل مسلك، بخلاف ما لو صُرح بالمتعلقات فإنه يفوت هذا الغرض، وثمة سرٌّ آخر في هذا الحذف، وهو إرادة إثبات الكذب لهم وأنه صفة راسخة لهم وثابتة فيهم، بغض النظر عما كذبوا به، إذ ليس الغرض ما كذبوا به، وإنما الغرض إثبات الصفة، كما تقدم في «عوارض أحوال متعلقات الفعل»(١).

وإذا نظرنا إلى هذه السورة وجدناها تتحدث عن وقوع اليوم الآخر وتصف ما فيه، فجاءت هذه الجملة عقب كل وصف لهذا اليوم أو فعل يقع فيه، أو عمل من الله تعالى يدل على قدرته، يحيي بها الناس بعد موتهم، وفي هذا التكرير ما يوحي بالرهبة، ويملأ القلب رعبًا من التكذيب بهذا اليوم الواقع بلا ريب.

ولذا فالآية وعيد شديد بالمصير الذي ينتظر هؤلاء المكذبين، فيا لحسرتهم وشدة عذابهم، وسوء منقلبهم!(٢).

وقد وقع التكرير في القرآن كثيرًا، وكان آية في الحسن والبلاغة، لا تملُّه النفس، ولا تصد عنه الأذن؛ لأنه اعتمد على أسباب جعلت كل مكرر جديدًا في موطنه(٣).

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٥/٤١٨)، و«التحرير والتنوير» (٢٩/٤٢٨)، و«مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية» عدد (٧) (ص١٧٥).

(٢) «البرهان» (٣/١٩)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٥٣)، و«مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية» عدد (٧) (ص١٩٠).

(٣) «البلاغة فنونها وأفنانها، علم المعاني» (ص٣٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَنَحْوُ:

«قَـرِّبَـا مَـرْبِـطَ الـنَّـعَـامَـةِ مِـنِّـي»

فِي قَصِيدَةِ الحَارِثِ بْنِ عُبَادٍ ـ مِنْ أَبْطَالِ حَرْبِ البَسُوسِ ـ،

قال ابن قتيبة: «وأما تكرار الكلام من جنس واحد، وبعضه يجزئ عن بعض، كتكراره في: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون: ١]، وفي سورة الرحمٰن بقوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرحمن: ١٣]، فقد أعلمتك أن القرآن نزل بلسان القوم، وعلى مذاهبهم، ومن مذاهبهم: التكرار؛ إرادة التوكيد والإفهام، كما أن من مذاهبهم: الاختصار؛ إرادة التخفيف والإيجاز»(١).

قوله: (وَنَحْوُ: «قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامَةِ مِنِّي»(٢)) فقد تكررت في القصيدة أكثر من عشرين مرة؛ لأنه رأى أن الحاجة ماسة إلى التكرير، والضرورة داعية إليه، لعظم الخطب، وشدة موقع النكبة(٣)، وهذا التكرير في الشعر سلكه عدد من الشعراء في العصر الجاهلي، مثل: المهلهل بن ربيعة، وعمرو بن كلثوم، وغيرهما.

قوله: (فِي قَصِيدَةِ الحَارِثِ بْنِ عُبَادٍ(٤) ـ مِنْ أَبْطَالِ حَرْبِ البَسُوسِ ـ) البسوس: اسم ناقة، وقيل: اسم امرأة، وهي خالة جساس بن مرة الشيباني،

(١) «تأويل مشكل القرآن» (ص٢٣٥).

(٢) **مربط**: بكسر الباء الموحدة، ويجوز الفتح، **والنعامة**: فرس الحارث بن عباد. انظر: «تاج العروس» (١٩/ ٣٠٠).

(٣) انظر: «كتاب الصناعتين» (ص٢١٣)، و«علوم البلاغة» (ص١٩٤). وانظر: «نهاية الأرب» (١٥/ ٤٠٣).

(٤) هو: الحارث بن عُبَاد بن قيس بن ثعلبة البكري، أبو منذر، كان شجاعًا شاعرًا، انتهت إليه إمرة بني ضبيعة وهو شاب، وفي أيامه كانت حرب البسوس؛ فاعتزل القتال مع قبائل من بكر، ثم إن المهلهل قتل ولدًا له اسمه بُجير، فثار الحارث ونادى بالحرب، وارتجل قصيدته المشهورة، ونصرت به بكر على تغلب، وأسر المهلهل فجز ناصيته وأطلقه، واصطلحت بكر وتغلب، وعُمِّر الحارث طويلاً، وفاته نحو خمسين قبل الهجرة. انظر: «الأعلام» (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

وَكَنَحْوِ ذَلِكَ.

كانت لها ناقة يقال لها: سراب، فرآها كليب بن وائل في حِمَاه، وقد كسرت بيض حمام كان قد أجاره، فرمى ضرعها بسهم، فوثب جساس على كليب فقتله، فهاجت حرب بكر وتغلب ابني وائل بسببها أربعين سنة، وقعت فيها عدة أيام مشهورة حتى ضربت العرب بشؤمها المثل(١).

ومن فوائد التكرير ـ أيضًا ـ: إظهار العناية والاهتمام كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة: ٥]، والوعيد والتهديد كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ۝٥﴾ [النبأ: ٤ ـ ٥]، ومن التكرير ما يكون لطول الفصل كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ وَأَصۡلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝١١٩﴾ [النحل: ١١٩] فقد كررت ﴿إِنَّ رَبَّكَ﴾ [النحل: ١١٩] لبعد الاسم عن الخبر، خشية أن يكون السامع قد ذَهِلَ عن الكلام المذكور أولًا، وفي هذا زيادة اهتمام بالخبر على الاهتمام الحاصل بحرف التوكيد ولام الابتداء(٢).

قوله: (وَكَنَحْوِ ذَلِكَ) قد يكون مراد ابن عاشور أمثلة أخرى فيها تكرير لغرض بلاغي، وقد يكون مراده ما يتعلق ببعض الأنواع التي يكون بها الإطناب، وقد ذكر منها: التوكيد اللفظي، والتكرير، وذكر الخاص بعد العام، والتفسير.

فمن طرقه ـ أيضًا ـ: الاعتراض: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لإفادة الكلام تقويةً، أو إيضاحًا وبيانًا، إضافة لأغراض بلاغية، مثل: التنزيه في قوله تعالى: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ ٱلۡبَنَٰتِ سُبۡحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشۡتَهُونَ ۝٥٧﴾ [النحل: ٥٧] فقوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾ جملة معترضة

(١) «الأغاني» (٥/ ٣٢)، و«خزانة الأدب» (١/ ٤٢٥)، و«مجمع الأمثال» (٤/ ٢٠)، و«تاج العروس» (١٥/ ٤٥١ ـ ٤٥٢)، و«أيام العرب في الجاهلية» (ص١٢٥).
(٢) «التحرير والتنوير» (١٤/ ٣١٤)، وانظر: «البرهان» (٣/ ١١)، و«عادات القرآن الأسلوبية» (١/ ٣٣٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

للمبادرة إلى تنزيه الله تعالى عن اتخاذ البنات[١]. ومثل: التنبيه على أمر هام[٢]؛ كالتنبيه على فضل الاستغفار، والحث عليه وأن المغفرة لا تكون إلا من الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝١٣٥﴾ [آل عمران: ١٣٥] فقوله: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ اعتراض، غرضه ما تقدم. وكالتنبيه على فضيلة العلم، في قول الشاعر:

واعْلَمْ ـ فَعِلمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ ـ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[٣]

ومن أغراضه: زيادة التوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ ۝١٤﴾ [لقمان: ١٤] فقوله: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ تفسير لقوله: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ﴾. وقَوْلُهُ: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ﴾ اعتراض أُتي به تأكيدًا لطلب الشكر للوالدة؛ تقديرًا لفضلها العظيم، بسبب ما عانته من آلام الحمل طوال الشهور.

والاعتراض إذا وقع موقعه المناسب في السياق، فإنه يكون من مقتضيات النظم، ومن متطلبات الكلام، وليس حشوًا يمكن الاستغناء عنه، وأن وجوده في الكلام كخروجه منه كما قاله بعض البلاغيين؛ بل إنه لو أسقط من السياق لسقط معه جزء أصيل من المعنى[٤].

(١) انظر: «الخصائص» (١/ ٣٣٥)، و«مغني اللبيب» (٢/ ٣٨٦)، و«الإتقان» (٥/ ١٦٨٤).
(٢) يجوز أن يقال: أمر هام، وأمر مهم. تقول العرب: همه الأمر وأهمه: أحزنه وأقلقه وأزعجه. «العربية الصحيحة» (ص١٥٥).
(٣) قائله غير معروف، وهو من شواهد النحاة.
(٤) انظر: «سر الفصاحة» (ص١٣٧)، و«المثل السائر» (٢/ ١٧٢)، و«مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية» ـ جامعة الكويت ـ عدد (٥٦) (ص١٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَاعْلَمْ أَنَّ الإِطْنَابَ وَالإِيجَازَ قَدْ يُطْلَقَانِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي الغَرَضِ المَسُوقِ لَهُ الكَلَامُ وَالِاقْتِصَادِ فِيهِ، فَيُعَدُّ مِنَ الإِطْنَابِ: الإِتْيَانُ بِالجُمْلَةِ المُعْتَرِضَةِ، أَوْ كَثْرَةُ البَيَانِ وَالإِيضَاحِ.

وقد بوب ابن جني في «الخصائص» للاعتراض وذكر أنه كثير، وأنه جاء في القرآن وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وأنه جارٍ عند العرب مجرى التأكيد، وأنه دالٌّ على فصاحة المتكلم، وقوة نَفْسه، وامتداد نَفَسِه[(١)].

ومن طرق الإطناب: الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته: تقرير المعنى وتثبيته في الذهن؛ لأن الشيء إذا ذكر إجمالًا ثم ذكر مفصلًا وقع في النفس وتمكن، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝١٣٤﴾ [الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤].

وقول ابن عاشور: (وَكَنَحْوِ ذَلِكَ») الكاف للتمثيل، والنحو: للتشبيه، والجمع بين أداتي التمثيل إشارة إلى كثرة الأمثلة، بل لتعدد أنواع المثال[(٢)]، وقد استعمل هذا الأسلوب الجاحظ في مواضع[(٣)].

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ الإِطْنَابَ وَالإِيجَازَ قَدْ يُطْلَقَانِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي الغَرَضِ المَسُوقِ لَهُ الكَلَامُ...) هذا فيه إشارة إلى نوع آخر من الإطناب والإيجاز غير ما تقدم؛ لأن ما تقدم يتعلق بالجملة الواحدة المفيدة، وهذا النوع يتعلق بالكلام المشتمل على جمل كثيرة.

ففي الإطناب يعتني المتكلم بتكثير الجمل وبسط المعاني واستعمال كلام طويل يغني عنه كلام قصير، دون أن تكون فيه ألفاظ زائدة، وهذا يمكن أن يسمى الإطناب بالبسط[(٤)]، كما في الكتب والخطب والقصائد،

---

(١) «الخصائص» (١/ ٣٣٥).

(٢) انظر: «الكليات» للكفوي (٤/ ١٣١).

(٣) انظر: «البيان والتبيين» (١/ ٦٤)، «الحيوان» (١/ ٣٣٧)، (٢/ ٢٤٠)، (٧/ ١٤٦)، «البخلاء» (٢/ ٢٠٩).

(٤) انظر: «المثل السائر» (٢/ ١٢٧)، و«معترك الأقران» (١/ ٢٥٢)، و«معجم المصطلحات البلاغية» (١/ ٢٢٦).

. . . .

فيتوسع المتكلم بإيراد الديباجة وهي فاتحة الخطبة ـ مثلًا ـ، ثم إيراد المناسبة التي تهيئ النفوس، وتشعر بالغرض المسوق له الكلام، ثم الدخول في الموضوع بالبيان والإيضاح وتنويع الأسلوب من أمرٍ ونهيٍ واستفهامٍ وتعجبٍ ونداء؛ لأن مثل ذلك يستدعي انتباه المخاطب، ويشركه في الحكم، كما يتضح من خطب الجمعة وغيرها، ومن أمثلة ذلك ما جاء في إحدى خطب الجمعة للشيخ عبد الرحمٰن السعدي رَحِمَهُ اللهُ فقد قال بعد الحمدلة: «أما بعد: أيها الناس، اتقوا الله تعالى بإصلاح البواطن والظواهر، وتقربوا إلى ربكم بطيب المقاصد وحسن السرائر. قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشمس: ٩ ـ ١٠] وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٥]، فعلق الفلاح على من زكّى نفسه وطهّر قلبه من كل خلق سافل، وذكر اسم ربه فصلى وتحلى بالفضائل، وجعل الخيبة والخسارة على من دَسَّ نفسه فغمسها بالرذائل، ما جعل الفلاح لمن زكّى نفسه إلا لأنه عظيم، وبحصوله للعبد يتم كل خير عميم. فرحم الله عبدًا اعتز بصلاح قلبه فنقاه من مراءاة الخلق، وزكاه بالصدق والإخلاص للحق. نقاه من العُجْبِ والتعاظم والتكبر على الناس، وحلاه بحلية التواضع التي هي خير لباس. نقاه من الغش والغل والحقد، وجَمَّله بإرادة الخير والنصح لكل أحد. نقاه من الميل إلى المعاصي، وهو مرض الشهوات، ومن أمراض الشكوك والريب والشبهات، وجمله بالعقل الراجح لفعل الخيرات، والإقلاع المصمم الصادق عن المحرمات، وسعى في العلوم النافعة الجالبة لليقين، وتحصيل الأدلة الصحيحة والبراهين.

فبذلك يتم شفاؤه من الأهواء والأدواء، وبذلك يحصل فلاحه ويستقيم على الهدى، ولا يحصل له ذلك إلا بتوفيق وإعانة من المولى»[١].

(١) «الفواكه الشهية في الخطب المنبرية» (ص٢٣٠ ـ ٢٣١).

وَمِنَ الإِيجَازِ: تَرْكُ المُقَدِّمَاتِ فِي الخُطَبِ؛ لِضِيقِ المَقَامِ وَنَحْوِهِ، وَتَعَلُّقُ هَذَا النَّوْعِ بِفَنِّ البَلَاغَةِ ضَعِيفٌ؛ ....

ومثل هذا النوع قد يدعو المتكلم أو الكاتب أو الخطيب إلى الاستطراد ـ ويسمى الاعتراض ـ لدواعٍ كثيرة، كاستطراد الدعاء في طوالع الرسائل، أو استطراد قصة أو حادثة أو شعرٍ في أثناء رسالة أو خطبة، وتلك سنة قديمة شائعة بين الكتّاب والخطباء[(١)].

قوله: (وَمِنَ الإِيجَازِ: تَرْكُ المُقَدِّمَاتِ فِي الخُطَبِ؛ لِضِيقِ المَقَامِ وَنَحْوِهِ) أي: في الإيجاز يقتصر المتكلم على الغرض المسوق له الكلام ويترك المقدمات والابتداءات، لضيق المجال، أو المبادرة خشية الفوات، ومن ذلك قول عثمان بن أبي العاص لقومه ثقيف ـ حينما هَمُّوا بالارتداد مع من ارتدَّ من العرب ـ: «يا قوم: كنتم آخر العرب إسلامًا، فلا تكونوا أولهم ارتدادًا»[(٢)]. فصدهم بذلك عن هَمِّهم الذي لو سلكوه لعسر انسلالهم منه. أو يكون الإيجاز لقصد الوعي، مثل مقام الوصاية، مثل ما كتب بديع الزمان لابن أخته: «أنت ابني ما دُمْتَ والعِلْمُ شأنك، والمدرسة مكانك، والمِحْبرة حليفك، والدفتر أَليفُك، فإن قَصَّرْتَ ولا إخَالُك، فغيري خالك. والسلام»[(٣)].

قوله: (وَتَعَلُّقُ هَذَا النَّوْعِ بِفَنِّ البَلَاغَةِ ضَعِيفٌ)؛ أي: إن هذا النوع من الإيجاز والإطناب ليس من صميم علم البلاغة، لعدم وجود نكات بلاغية تتعلق به على وجه العموم، وإن كان له نوع تعلق عن طريق بعض المباحث البلاغية كالفصل والوصل، وبعض المحسِّنات البديعية، وذلك لأن جهد المتكلم منصبٌّ على الغرض المسوق له الكلام، فهو لا يراعي كل جملة على حدة، وإنما قصده الكلام جملة.

(١) «أصول الإنشاء والخطابة» (ص٧٦).
(٢) «البيان والتبيين» (٢/ ٦٧).
(٣) «رسائل بديع الزمان» (ص٥٢٣)، و«أصول الإنشاء والخطابة» (ص٨٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

بَلْ هُوَ مِنْ مَبَاحِثِ صِنَاعَةِ الإِنْشَاءِ.

قوله: (بَلْ هُوَ مِنْ مَبَاحِثِ صِنَاعَةِ الإِنْشَاءِ)؛ أي: إن هذا النوع متعلق بعلم الإنشاء القائم على كيفية أداء المعاني بما يستجاد من الألفاظ ويحسن من الأساليب على حسب حال المخاطب ومقتضيات الأحوال[١].

هذا، وقد أدخل ابن عاشور هذا النوع من الإطناب والإيجاز في كتابه «أصول الإنشاء والخطابة»، في مبحث مقامات الكلام[٢] التي لها مزيد اختصاصات بأساليب الإنشاء، مما يوضح لنا مدى تعلقهما بهذا الفن؛ فالمتكلم في بعض المقامات يوسع الكلام ويتبسط فيه ويجعل له مقدمات وذيولًا، وفي مقام آخر يوجز في حديثه ويقبض، فهذا الانقباض وذاك التوسع وصناعة المقدمات يُدرسان في فن صناعة الإنشاء، ولا يُبحثان في علم البلاغة، وإن كان لهما نوع تعلق بالبلاغة.

أما بقية أنواع الإطناب وأنواع الإيجاز فلا خلاف في بحثهما في علم البلاغة، وأنهما من صميم هذا العلم، وهو ما جرى عليه المؤلف في كتابه هذا «موجز البلاغة»، وفي تفسيره المشهور.

---

(١) انظر: «أصول الإنشاء والخطابة» (ص٤٧).
(٢) (ص٨٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَنُّ البَيَانِ

هُوَ عِلْمٌ بِهِ يَعْرِفُ البَلِيغُ كَيْفِيَّةَ إِيرَادِ المَعْنَى الوَاحِدِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدِّلَالَةِ عَلَى حَسَبِ مُقْتَضَى الحَالِ.

هذا النوع الثاني من أنواع علوم البلاغة، وهو فن البيان.

والبيان لغةً: الكشف والإيضاح.

قوله: (هُوَ عِلْمٌ بِهِ يَعْرِفُ البَلِيغُ كَيْفِيَّةَ إِيرَادِ المَعْنَى الوَاحِدِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدِّلَالَةِ عَلَى حَسَبِ مُقْتَضَى الحَالِ).

قوله: (عِلْمٌ)؛ أي: الأصول والقواعد التي تذكر في هذا الفن، فتثمر مَلَكَة ناشئة من ممارسة قواعد هذا الفن، يُعرف بها إيراد المعنى الواحد في صورٍ مختلفةٍ في وضوح الدلالة[1].

وقوله: (بِهِ يَعْرِفُ)؛ أي: بمراعاته والأخذ بقواعده يَعرِف البليغ كيفية التعبير عما يختلج بصدره من المعاني، بما سَيُذكر في هذا الفن.

وقوله: (المَعْنَى الوَاحِدِ)؛ أي: المعنى الذي يدخل تحت إرادة المتكلم، مثل: الجود والكرم والشجاعة، وغير ذلك من المعاني التي يعبر عنها بطرق مختلفة.

وتقييد المعنى بكونه واحدًا؛ لإخراج ما لو أورد الأديب معانيَ متعددة بأساليب مختلفة، كما لو عبَّر عن الشجاعة بالتشبيه، والكرم بالاستعارة، فهذا

---

(١) انظر: «علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص١٣)، و«علم البيان»، لفيود (ص١٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

فَتِلْكَ الطُرُقُ هِيَ: الحَقِيقَةُ، ....

ليس من علم البيان في شيء؛ لأن المعنى الذي ذُكر بطريق التشبيه والاستعارة ليس واحدًا.

وقوله: (بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدِّلَالَةِ)؛ أي: في تراكيب مختلفة في وضوح دلالتها على المراد بها، بمعنى أن بعضها أشد وضوحًا، فأوضح تلك التراكيب: التشبيه فالاستعارة ثم الكناية؛ بل بعضها أكثر تأثيرًا في نفس السامع، ـ كما سيتبين إن شاء الله ـ وكل واحد منها طريق من طرق التعبير غير المباشر، الغرض منه الإبانة مع تمام الوضوح.

والمتكلم في دلالته على المعنى يتخير ويسلك ما يقتضيه المقام، ويستدعيه الحال[(١)].

والدلالة تقدم معناها وضبطها[(٢)].

وقوله: (عَلَى حَسَبِ مُقْتَضَى الحَالِ)؛ لأن اعتبار علم البيان إنما يكون بعد اعتبار علم المعاني، فلا بد من مراعاة علم المعاني في علم البيان، أعني: مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فإذا أنكر محمدٌ كرم زيد ـ مثلًا ـ، قلت له: «إن زيدًا كثير الرماد»، فإذا لم تأتِ بالتأكيد لم يعتدَّ بهذه الكناية؛ لأن الكلام غير مطابق لمقتضى الحال[(٣)].

قوله: (هِيَ: الحَقِيقَةُ)، هي أن يذكر اللفظ ويراد به معناه الأصلي، وهذا لا علاقة له بعلم البيان؛ لأن دلالته في هذه الحال غير قابلة للتفاوت في الوضوح، نحو: زيد كريم، إلا إذا خرج إلى معنى آخر كالتشبيه كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) انظر: «دراسات بلاغية»، لفيود (ص٨٩)، و«مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٦٥٣).
(٢) انظر: (ص٣٧).
(٣) انظر: «علم البيان»، لفيود (ص١٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالمَجَازُ، وَالتَّشْبِيهُ، وَالتَّصْرِيحُ، وَالكِنَايَةُ.

قوله: (**وَالمَجَازُ**) نحو قولك: رأيت بحرًا يفتي، ورأيت أسدًا يرمي.

قوله: (**وَالتَّشْبِيهُ**) نحو قولك: محمد كالبحر في الجود، وصالح أسد في الشجاعة.

قوله: (**وَالتَّصْرِيحُ**) هو ضد الكناية، وذكره ابن عاشور؛ لأن المتكلم قد يحتاج إلى التصريح في بعض الأحوال، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في بحث الكناية.

قوله: (**وَالكِنَايَةُ**) نحو قولك: خالد كثير الرماد.

وهذه هي أبواب علم البيان: التشبيه، والاستعارة، والمجاز المرسل، والكناية.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

التَّشْبِيهُ

هُوَ مِنَ الحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّهُ لِكَثْرَةِ وُرُودِهِ فِي كَلَامِ البُلَغَاءِ، ....

قوله: (هُوَ مِنَ الحَقِيقَةِ)؛ أي: لأن كلًّا من المشبَّه والمشبَّه به مستعملٌ في معناه الذي وضع له، مثل: خالد كالأسد.

وقيل: إن التشبيه من قبيل المجاز؛ لأنه يفيد أن خالدًا تناهى في الشجاعة حتى بلغ فيها مستوى الأسد، وهذا لم يوضع له التركيب، وإنما وضع لبيان أنه قريب في الشجاعة من الأسد ولم يبلغ فيه مبلغه، فهو مبنيٌّ على المقاربة والمسامحة، والأول أرجح[1].

قوله: (لِكَثْرَةِ وُرُودِهِ فِي كَلَامِ البُلَغَاءِ)، هذا فيه بيان لسبب إفراد التشبيه بباب مستقل، وهو كثرة مجيئه في كلام البلغاء، فقد جاء التشبيه كثيرًا في القرآن الكريم، وفي كلام النبي ﷺ، وفي أقوال الشعراء والخطباء والكُتَّاب.

يقول المبرد: (التشبيه جارٍ كثيرًا في كلام العرب، حتى لو قال قائل: هو أكثر كلامهم لم يُبعد)[2]، وقال أبو هلال العسكري: (التشبيه: يزيد المعنى وضوحًا، ويُكسبه تأكيدًا، ولهذا أطبق جميع المتكلمين من العرب والعجم عليه، ولم يستغنِ أحدٌ منهم عنه، وقد جاء عن القدماء وأهل الجاهلية ما يُستدل به على شرفه وموقعه من البلاغة)[3].

(١) انظر: «المثل السائر» (ص٥٧)، و«المنهاج الواضح» (ص٧٩)، و«بغية الإيضاح» (ص٦).
(٢) «الكامل» (٢/ ٧٩).
(٣) «كتاب الصناعتين» (ص٢٦٥).

....

أما التشبيه في القرآن الكريم فقد جاء في مواضع عديدة، معظمها في تشبيه المحسوس بالمحسوس، وتشبيه المعقول بالمحسوس، وقد امتازت تشبيهات القرآن بخصائص ومميزات من أهمها: أنه يستمد عناصر التشبيه من الطبيعة والواقع المشاهد، وذلك هو سر خلوده، فهو باقٍ ما بقيت هذه الطبيعة، ومنها: روعة التأثير، وجودة التصوير، والدقة في اختيار الألفاظ ـ كسائر ألفاظ القرآن ـ، وإبراز المعاني البعيدة في صورة حسية مألوفة، تحس بها النفس، وتدرك السِّرَّ في اختيار المشبه به، فهي جامعة للتصوير والتأثير معًا، ومن خصائص التشبيه في القرآن أنه جزء أساسي لا يتم المعنى بدونه، وقد بلغ في ذلك غاية الإيجاز ونهاية الإعجاز(١).

وقد تنوعت مواضيع مجيء التشبيه في القرآن، بناءً على تحقيق الغرض الذي سيق التشبيه من أجله، فجاء التشبيه في القرآن في تصوير الأعمال الصالحة وعظيم أثرها وامتداده، وتجلية موقف المنافقين والكفار من الدعوة إلى الإسلام، وتصوير أعمالهم وأنها لا غناء فيها ولا ثمرة ترجى من ورائها، كما جاء التشبيه في القرآن لتصوير يوم القيامة وأمر البعث وما بعده، وحال الناس في ذلك اليوم العظيم، والآيات في هذا كثيرة جدًّا.

اقرأ ـ مثلًا ـ قوله تعالى في وصف الجبال يوم القيامة: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝٥﴾ [القارعة: ٥] تجد بلاغة التشبيه، فإنه لم يكتفِ في تشبيه الجبال بالعهن؛ بل وصفه بالمنفوش، للدقة في تصوير هشاشة الجبال، كما لم يكتفِ في تشبيه الناس يخرجون يوم القيامة بأنهم كالجراد؛ بل وصفه بالمنتشر، فقال تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ۝٧﴾ [القمر: ٧] حتى يكون دقيقًا في تصوير هذه الجموع الحاشدة، خارجةً من أجداثها، منتشرة في كل مكان، تملأ الأفق، ولا يتم هذا التصوير إلا بهذا

(١) انظر: «من بلاغة القرآن» (ص١٩٦)، و«الإيضاح» (٤/ ١٣٦).

وَشِدَّةِ عِنَايَتِهِمْ بِهِ مُنْذُ حُفِظَ الشِّعْرُ العَرَبِيُّ اسْتَحَقَّ التَّخْصِيصَ بِالتَّبْوِيبِ.

وَاسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ عَلَى المَجَازِ؛ لِتَوَقُّفِ بَعْضِ أَنْوَاعِ المَجَازِ عَلَيْهِ.

فَالتَّشْبِيهُ: ....

الوصف الكاشف[(١)].

قوله: (وَشِدَّةِ عِنَايَتِهِمْ بِهِ مُنْذُ حُفِظَ الشِّعْرُ العَرَبِيُّ) هذا معطوف على ما قبله، أو أنه سبب ثانٍ، أي: شدة عناية البلغاء بالتشبيه منذ حُفظ الشعر المشتمل عليه، وفي مقدمة ذلك الشعر الجاهلي، فقد ظهر التشبيه جليًّا في شعر امرئ القيس، ولبيد بن ربيعة، والنابغة، ثم في الشعر الإسلامي فما بعده، ولذا أشاد علماء البلاغة بأثر التشبيه في النفوس، وبينوا دوره في تمكين المعنى وتقريره.

قال صاحب «الطراز»: «اعلم أن التشبيه هو بحر البلاغة، وأبو عذرتها، وسرها، ولُبابها، وإنسان مُقلتها...»[(٢)].

قوله: (وَاسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ عَلَى المَجَازِ لِتَوَقُّفِ بَعْضِ أَنْوَاعِ المَجَازِ عَلَيْهِ)؛ أي: قُدِّم التشبيه على المجاز في الذكر والدراسة البلاغية؛ لأن بعض أنواع المجاز ـ وهو الاستعارة ـ متوقفٌ على التشبيه ومبنيٌّ عليه، وسيتضح هذا ـ إن شاء الله ـ عند الكلام على الاستعارة[(٣)].

ولم يُجعل التشبيه مقدمة لمباحث الاستعارة بل جُعل له باب مستقلٌّ؛ لما فيه من المباحث الكثيرة، والفوائد النفيسة.

قوله: (فَالتَّشْبِيهُ) هو في اللغة: مصدر الفعل شبَّه كذا بكذا: إذا ماثله به، وهذا يدل على أن التشبيه من فعل المتكلم الذي ألحق المشبَّه بالمشبَّه به في صفة أو صفات.

---

(١) «من بلاغة القرآن» (ص٢٠٠).
(٢) (١/ ٣٢٦).
(٣) انظر: «الإيضاح» (٤/ ١٣).

الدِّلَالَةُ الصَّرِيحَةُ عَلَى إِلْحَاقِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ فِي وَصْفٍ اشْتَهَرَ فِيهِ المُلْحَقُ بِهِ؛ تَقْرِيبًا لِكَمَالِ الوَصْفِ المُرَادِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ، كَقَوْلِكَ: «هَذَا الفَرَسُ كَالطَّائِرِ فِي سُرْعَةِ المَشْيِ».

قوله: (الدِّلَالَةُ الصَّرِيحَةُ عَلَى إِلْحَاقِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ فِي وَصْفٍ اشْتَهَرَ فِيهِ المُلْحَقُ بِهِ تَقْرِيبًا لِكَمَالِ الوَصْفِ المُرَادِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ) هذا تعريف التشبيه، وفيه طول، لكنه بمثابة الشرح والبيان لغيره من التعاريف الموجزة، ومنها:

التشبيه: الدلالة على إلحاق شيء بشيء في معنى بأداة مخصوصة؛ لغرض يقصده المتكلم، نحو: العلم كالنور في الهداية؛ فالعلم: مشبَّه، والنور: مشبَّه به، والكاف: أداة تشبيه، والهداية: وجه الشبه.

قوله: (عَلَى إِلْحَاقِ شَيْءٍ بِشَيْءٍ) فالشيء الملحق هو: المشبَّه، والشيء الملحق به هو: المشبه به.

قوله: (فِي وَصْفٍ اشْتَهَرَ فِيهِ المُلْحَقُ بِهِ) هذا هو وجه الشبه، والملحق به: هو المشبَّه به؛ لأن المشبَّه أُلحق به؛ لكون المشبه به اشتهر في وصف من الأوصاف سوَّغ إلحاق المشبَّه به.

قوله: (تَقْرِيبًا لِكَمَالِ الوَصْفِ المُرَادِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ) هذا فيه بيان الغرض من التشبيه إجمالًا، وهو أن الغرض التقريب لكمال الوصف الذي يريد المتكلم أن يعبِّر عنه مستعملًا طريقة التشبيه، فيكون غرضه تقريب الحقائق إلى الذهن، وتوضيحها بذكر مماثل لها، مثل: وصف الهداية في المثال المتقدم: العلم كالنور في الهداية.

وينبغي أن يعلم أن كل أسلوب من أساليب التشبيه يشتمل على ثلاث فوائد، وهي: المبالغة، والبيان، والإيجاز، وهذا واضح من الأمثلة في هذا الباب[(١)].

---

(١) «فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب» (ص٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالمُرَادُ بِالصَّرِيحَةِ: مَا كَانَتْ بِلَفْظٍ دَالٍّ عَلَى الإِلْحَاقِ: مَلْفُوظٍ أَوْ مُقَدَّرٍ.
وَخَرَجَ بِهِ الِاسْتِعَارَةُ، وَالتَّجْرِيدُ.
وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ:

قوله: (وَالمُرَادُ بِالصَّرِيحَةِ: مَا كَانَتْ بِلَفْظٍ دَالٍّ عَلَى الإِلْحَاقِ: مَلْفُوظٍ أَوْ مُقَدَّرٍ)؛ أي: إن إلحاق المشبه بالمشبه به يكون بالدلالة الصريحة التي هي لفظ دال على الإلحاق، مذكور في سياق الكلام، نحو: خالد مثل الأسد في الإقدام، أو مقدر، نحو: خالد أسدٌ.

قوله: (وَخَرَجَ بِهِ الِاسْتِعَارَةُ)؛ أي: خرج بذكر الدلالة الصريحة: الاستعارة؛ لأنه لا يذكر فيها الأداة، نحو: رأيت أسدًا على فرس ـ تريد: رجلًا شجاعًا ـ، فإن الدلالة على التشبيه غير صريحة، وإنما يفهم ذلك بالقرينة، كما سيأتي في باب الاستعارة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (وَالتَّجْرِيدُ)؛ أي: وخرج ـ أيضًا ـ بذكر الدلالة التصريحية: التجريدُ المذكور في علم البديع، فإن فيه معنى المماثلة بين شيئين، لكنها غير صريحة، نحو: لقيت بزيدٍ أسدًا، بناءً على أن التجريد لا يسمَّى تشبيهًا اصطلاحًا، وقيل: إنه تشبيه حقيقة، فلا حاجة لإخراجه، وهذا رأي السكاكي، وسيأتي الكلام على التجريد في موضعه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والحاصل: أن الاستعارة والتجريد وإن كان فيهما الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، لكن لا يسمَّى شيء منهما تشبيهًا اصطلاحيًّا؛ بل هو تشبيه لغوي[1].

قوله: (وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ)؛ أي: الأركان والعناصر التي يقوم عليها أسلوب التشبيه أربعة، فإن استكمل التشبيه أركانه الأربعة فهو أوضح صور التشبيه، ويسمى المرسل المفصل، وهو أدنى مراتب التشبيه بلاغة، وأبلغ صور التشبيه ما حُذفت فيه الأداة ووجه الشبه ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) انظر: «الإيضاح» (٤/ ١٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

طَرَفَاهُ، وَهُمَا: المُشَبَّهُ، وَالمُشَبَّهُ بِهِ، وَوَجْهُهُ: وَهُوَ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الطَّرَفَانِ، وَأَدَوَاتُهُ: وَهِيَ مَا يَدُلُّ عَلَى الإِلْحَاقِ.

أَمَّا الطَّرَفَانِ: فَقَدْ يَكُونَانِ حِسِّيَّيْنِ وَهُوَ الغَالِبُ.

قوله: (طَرَفَاهُ، وَهُمَا: المُشَبَّهُ، وَالمُشَبَّهُ بِهِ) هذان هما الركنان الأساسيان في التشبيه، ولا بد في كل تشبيه بلاغي من وجود طرفيه على وجه دال على التشبيه، ولا يتأتَّى حذف المشبَّه به بحالٍ، ويمكن حذف المشبَّه من الكلام للعلم به، ولكنه يقدر حتمًا، والمقدر كالثابت، ومنه قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝١٨﴾ [البقرة: ١٨] فالمشبه حاضر وإن كان محذوفًا، أي: هم صم بكم...[(١)]، وسيأتي زيادة كلام على الآية ـ إن شاء الله ـ.

وإذا حُذف أحدهما ولم يقدر خرج الكلام عن كونه تشبيهًا، وصار من باب الاستعارة، ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ، لذا سُمِّيا بطرفي التشبيه.

قوله: (وَوَجْهُهُ: وَهُوَ مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الطَّرَفَانِ)؛ أي: المعنى الذي يشترك فيه الطرفان ـ كما سيأتي ـ، وهو في المشبَّه به أقوى منه في المشبَّه غالبًا.

قوله: (أَمَّا الطَّرَفَانِ: فَقَدْ يَكُونَانِ حِسِّيَّيْنِ)؛ شرع ابن عاشور يتكلم على أركان التشبيه، فذكر أن المشبه والمشبه به قد يكونان حسيين،أي: مدركَيْنِ بإحدى الحواس الخمس، وهي: البصر والسمع والشم والذوق واللمس، مثل تشبيه الفرس بالطائر، وتشبيه الخدِّ بالورد، والفيل بالجبل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ۝٣٢﴾ [المرسلات: ٣٢]، وهو البناء الكبير ـ على أحد الأقوال ـ؛ فالمشبَّه هو: الشرر الذي يتطاير من النار، والمشبَّه به: القصر ـ على الخلاف في معناه ـ وهو حسي، ووجه الشبه هو العِظَم[(٢)].

قوله: (وَهُوَ الغَالِبُ) أي: الغالب في التشبيه أن يكون الطرفان حسيين

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١٤/ ٢٩٢).

وَقَدْ يَكُونَانِ عَقْلِيَّيْنِ كَتَشْبِيهِ العِلْمِ بِالنُّورِ، وَالسُّيُوفِ بِأَنْيَابِ الأَغْوَالِ.

ـ ومثل ذلك تشبيه العقلي بالحسي ـ؛ لأن المحسوسات أقرب إلى الذهن، فهي أبلغ وأوضح في إبراز صورة التشبيه، لما فيها من كمال الإقناع، ويلحق بالحسي ما يسمى عندهم بالخيالي، وهو ما كانت مادته موجودة تدرك بالحواس، لكنه لا يدرك؛ لعدم تركبه ووجوده، كقول الشاعر:

كَأَنَّ الحُبابَ المُسْتَدِيرَ بِرَأْسِهَا ... كَوَاكِبُ دُرٍّ فِي سَمَاءِ عَقِيقِ

فالشاعر يشبه الفقاقيع الطافية على وجه الماء بكواكب من دُرٍّ منثورة في سماء من عقيق، وهذا شيء لا يدرك بالحس؛ لعدم وجوده خارج الأعيان، أما مادتها وهي «الدر والعقيق والسماء» فهي موجودة تدرك بالحسِّ، وهذا كافٍ في جعل مثل التشبيه حسيًّا[(١)].

قوله: (وَقَدْ يَكُونَانِ عَقْلِيَّيْنِ كَتَشْبِيهِ العِلْمِ بِالنُّورِ)؛ أي: مدركَيْنِ بالعقل، وهو ما لا يدرك بإحدى الحواس الخمس، مثل ما ذكر المؤلف، فإن العلم مشبه وهو عقلي، والمشبه به: النور وهو حسي، ووجه الشبه: الهداية في كلٍّ[(٢)] وكتشبيه العلم بالحياة، والجهل بالموت، والطرفان ـ هنا ـ عقليان.

وقد أدخل العلماء مع المشبه به العقلي: المشبه به الوهمي، وهو ما لا يمكن إدراك أجزائه بالحواس؛ لعدم وجودها، لكنها لو وجدت لم تدرك إلا بها.

قوله: (وَالسُّيُوفِ بِأَنْيَابِ الأَغْوَالِ)؛ هذا مثال الوهمي الملحق بالعقلي؛ فالأغوال: مشبه به وهو وهمي، لأن أنياب الأغوال لم تشاهد هي ولا مادتها، ، والمشبه: السيوف وهو حسي، ولو قال: (والرماح المسنونة) بدل السيوف لكان أصح.

والأغوال: جمع غُول، وهي: الشياطين أو الحيَّات[(٣)]، ومما يدل على

(١) انظر: التلخيص» (ص٢٤٣ ـ ٢٤٤)، «المنهاج الواضح» البيان والبديع (ص٣٤ ـ ٣٥).
(٢) انظر: «مختصر المعاني» (ص٣٠٠).
(٣) انظر «تاج العروس» (٣٠/ ١٣٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

. . . .

أن الأغوال أمر وهمي ما قرره المبرِّد بقوله: «الغُولُ: لم يُخبر صادق قطُّ أنه رآها»[(١)].

وتشبيه الرماح المحددة النِّصال بأنياب الأغوال وارد في قول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ[(٢)]

فالمشبه حسيٌّ وهي: الرماح المسنونة، أي: المحددة المصقولة، ووصفها بالزرقة؛ للدلالة على صفائها، والمشبه به: أنياب الأغوال.

وخلاصة الفرق بين الوهمي والخيالي: أن الوهمي لا وجود لهيئته ولا لجميع مادته، والخيالي: جميع مادته موجودة دون هيئته[(٣)].

وقد اقتصر ابن عاشور على قسمين من أقسام التشبيه باعتبار الإدراك، وترك قسمًا ثالثًا، وهو أن يكون الطرفان مختلفين، بأن يكون أحدهما حسيًّا والآخر عقليًّا، فهما **قسمان**:

١ ـ تشبيه عقلي بحسي، كتشبيه العلم بالنور ـ كما تقدم ـ. وتشبيه الخلق الكريم بالعطر، وهو كثير في القرآن الكريم، كما تقدم.

٢ ـ تشبيه حسي بعقلي، كتشبيه العطر بالخلق الكريم. وهذا القسم على خلاف الأصل، لأن من شأن المشبه به أن يكون أوضح وأظهر من المشبه، فأولى به أن يكون حسيًّا ولا يكون عقليًّا، إلا على قصد المبالغة وذلك بتنزيل العقلي منزلة المحسوس، وادعاء أنه فاق المحسوس في الوضوح والظهور،

---

(١) «الكامل» (٢/ ٨١).

(٢) «ديوان امرئ القيس» (ص٤٩)، وقوله: **(والمَشْرَفِيُّ)** نسبةً إلى مشارف الشام، وهي قرى من أرض العرب، تدنو من الشام تصنع فيها السيوف، **(وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ)** عطف على **(وَالمَشْرَفِيُّ)** والمراد بها الرماح المحددة النصال. انظر: «شروح التلخيص» (٣/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

(٣) انظر: «حاشية الدسوقي» (٣/ ٣١٨).

وَأَمَّا وَجْهُ الشَّبَهِ: فَهُوَ مَا يَتَوَهَّمُهُ الْمُتَكَلِّمُ وَصْفًا جَامِعًا، سَوَاءٌ كَانَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الأَمْرِ كَالشَّجَاعَةِ فِي الأَسَدِ، ....

لذا صحَّ جعله مشبهًا به، ويكون من باب قلب التشبيه، وقد كثر هذا النوع في الشعر، ومنه قول الشاعر:

وأَرْضٍ كأَخْلَاقِ الكَرِيمِ قَطَعْتُها ... وقَدْ كَحَلَ اللَّيْلُ السِّمَاكَ فَأَبْصَرَا[١]

وسيأتي له مثال ثانٍ عند الكلام عن وجه الشبه.

قوله: (وَأَمَّا وَجْهُ الشَّبَهِ: فَهُوَ مَا يَتَوَهَّمُهُ الْمُتَكَلِّمُ وَصْفًا جَامِعًا)، هذا الكلام في الركن الثالث وهو وجه الشبه، والمراد بذلك: الوصف الخاص الذي قُصد اشتراك الطرفين فيه، وهذا فيه إشارة إلى أن وجه الشبه لا بد أن يكون مقصودًا للمتكلم، وإلا فإن الأمور المشتركة بين الطرفين كثيرة، لكنها غير مقصودة، فزيد والأسد يشتركان في كثير من الصفات كالحيوانية والجسمية والوجود مع أن ذلك ليس من وجه الشبه، قال ابن رشيق: «التشبيه: صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة أو جهات كثيرة، لا من جميع جهاته؛ لأنه لو ناسبه مناسبة كلية لكان إياه... ألا ترى أن قولهم: «فلان كالبحر» إنما يريدون كالبحر سماحةً وعلمًا، ولا يريدون ملوحة البحر وزعوقته»[٢].

ووجه الشبه يذكر في الكلام مجرورًا بـ(في) مثل: أخلاقه كالمسك في الطيب، أو منصوبًا على التمييز مثل: كلامه كالعسل حلاوةً.

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الأَمْرِ)؛ أي: إن وجه الشبه ثلاثة أقسام؛ فالأول ما كان قائمًا بالطرفين حقيقةً ـ وهذا هو الغالب ـ، مثل: الشجاعة في خالد والأسد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩﴾ [يس: ٣٩] ووجه الشبه: الدقة والانحناء والاصفرار، وهذا ثابت في

---

(١) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٢٣٠)، «علم البيان» لفيود (ص٢٩ ـ ٣٦). **والسِّمَاك**: نجم، وهما سماكان: الأعزل والرامح. انظر: «تاج العروس» (٢٠٨/٢٧).

(٢) «العمدة» (٢٥٢/١) بتصرف. **والزعوقة**: شدة الملوحة، كما يفهم من «التاج» (٤٠٥/٢٥).

أَمْ كَانَ ثَابِتًا فِي العُرْفِ، كَتَشْبِيهِ العَجُوزِ بِالسِّعْلَاةِ، وَتَشْبِيهِ المُعَاقَبِ عَلَى ذَنْبِ غَيْرِهِ بِسَبَّابَةِ المُتَنَدِّمِ حِينَ يَعَضُّهَا ....

نفس الأمر للطرفين: القمر، والعرجون القديم ـ الذي هو: عِذْقُ النخلة الذي تتجمع فيه الشماريخ ـ.

قوله: (أَمْ كَانَ ثَابِتًا فِي العُرْفِ)؛ أي: في عرف الناس، وهذا هو القسم الثاني: وهو أن يكون وجه الشبه ثابتًا في عرف الناس، ولو لم يكن قائمًا بالطرفين حقيقة، وهذا يفيد أن عرف الناس له علاقة بوجه الشبه.

قوله: (كَتَشْبِيهِ العَجُوزِ بِالسِّعْلَاةِ)، يشير إلى قول الراجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا ... عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا ... لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ ضِرْسَا
وَلَا لَقِينَ الدَّهْرَ إِلَّا تَعْسَا(١)

ولعل وجه الشبه: الرعب والخوف؛ لأن العرب تشبِّه كل ما يبعث الرعب والخوف في النفوس بالغول.

قوله: (وَتَشْبِيهِ المُعَاقَبِ عَلَى ذَنْبِ غَيْرِهِ بِسَبَّابَةِ المُتَنَدِّمِ حِينَ يَعَضُّهَا) السبابة: هي الأصبع التي تلي الإبهام، سمِّيت بذلك؛ لأنهم كانوا يشيرون بها عند السب والمخاصمة، وتسمَّى: المسبِّحة، والسباحة؛ لأنها كالذاكرة حين الإشارة بها إلى إثبات وحدانية الله تعالى.

---

(١) هذه أبيات لا يعلم قائلها. انظر: «نوادر أبي زيد» (ص٢٥٧)، و«كتاب سيبويه» (٣/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، وقد جاءت في «ديوان العجاج» (ص٤٠٠) وفيه: مثل الأفاعي...، ونُسب بعضها لغيره. **والسِّعْلاة:** بكسر السين وسكون العين هي: الغُول أو ساحرة الجن، وقيل: السِّعلاة أخبث الغيلان، وقد جاء في «التاج» «الغُول: السِّعْلاة، وهما مترادفان، وقيل: الغُول: الذَّكَر من الجن، والسعلاة الأنثى»، وكانت العرب تزعم أن الغول يتراءى في الفلاة للناس فتغولُهم؛ أي: تُضلُّهم عن الطريق، فنفى ذلك الإسلام وأبطله، وقيل: أبطل زعمهم في تلوُّنه واغتياله، وليس نفيًا لعين الغُول ووجوده». انظر: «تاج العروس» (٢٩/ ٢٠٠)، (٣٠/ ١٢٩).

فِي قَوْلِ ابْنِ شَرَفٍ القَيْرَوَانِيِّ (المُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٩٠هـ):

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا المُعَاقَبُ فِيكُمُ   فَكَأَنَّنِي سَبَّابَةُ المُتَنَدِّمِ

أَمْ كَانَ ثَابِتًا فِي الوَهْمِ وَالخَيَالِ ....

قوله: (فِي قَوْلِ ابْنِ شَرَفٍ القَيْرَوَانِيِّ[١] ...:

غَيْرِي جَنَى وَأَنَا المُعَاقَبُ فِيكُمُ   فَكَأَنَّنِي سَبَّابَةُ المُتَنَدِّمِ)[٢]

فضمير المتكلم الواقع في محل نصب اسم (كأن) في قوله: (فَكَأَنَّنِي) هو المشبَّه، وهو المعبَّر به عن البريء المعاقب، والمشبَّه به: سبابة النادم التي يعَضُّها حين يشعر بما وقع من خطأ، ومراد القيرواني أن الإنسان يعَضُّها إذا ندم على شيء فاته، ولا ذنب لها في ذلك، ووجه الشبه: معاقبة البريء وترك الجاني.

قوله: (أَمْ كَانَ ثَابِتًا فِي الوَهْمِ وَالخَيَالِ) هذا القسم الثالث من أقسام وجه الشَّبه، وهو: ما كان ثابتًا في الوهْم والخيال، والخيال: هو الذي يصور الأشخاص والأشياء والمعاني، ويمثلها شاخصة أمام القارئ أو السامع ليستثير مشاعره، بحيث يتصوَّرها ويتخيلها وهي لا حقيقة لها[٣]، والوَهْمُ بمعناه، يقال:

---

(١) هو: محمد بن سعيد بن شرف القيرواني، أحد فحول شعراء الأندلس والمغرب، اتصل بأمير إفريقية المعز بن باديس فألحقه بديوان حاشيته ثم جعله في خاصته، له تصانيف، منها: «أبكار الأفكار» وهو كتاب في الأدب يشتمل على نظم ونثر من كلامه، كان معاصرًا لابن رشيق صاحب «العمدة» في القرن الخامس الهجري، وكان بينهما مهاجاة ومعاداة، توفي ابن شرف سنة (٤٦٠هـ) وقول ابن عاشور إنه مات سنة (٤٩٠هـ) لعله تصحيف، صوابه (٤٦٠هـ)، وهو المذكور في ترجمته في جميع المراجع. انظر: «فوات الوفيات» (٣/ ٣٥٩)، و«الأعلام» (٧/ ١٠).

(٢) في هذا البيت قصة حصلت بين ابن شرف ومعاصره ابن رشيق الذي اتهمه بأخذ البيت من بيت النابغة الآتي في تشبيه التمثيل، وأنه أفسده. انظر: «خزانة الأدب» (٢/ ٤٦٣)، و«تحرير التحبير» (ص٥٠٩)، و«الإيضاح» (٤/ ٣٧).

(٣) انظر: «المعجم الأدبي» (ص١٠٦، ٢٤٤)، «الأساس في النقد والبلاغة» للصف الثاني الثانوي (ص٦٨، ١٣٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

كَتَشْبِيهِ النُّجُومِ فِي الظَّلَامِ بِالسُّنَنِ فِي خِلَالِ الِابْتِدَاعِ فِي قَوْلِ القَاضِي التَّنُوخِيِّ (المُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٤٢هـ):

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا ... سُنَنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

توهم الشيء: تخيله وتمثله[(١)]. والمراد بذلك: إبراز المعاني والأفكار في صورة خيالية، ليس للحس فيها مدخل، فيمثلها أمام القارئ أو السامع، بما في كلامه من حسن الصياغة ودقة التصوير، لشيء ليس ثابتًا في الخارج المحسوس، ومن ذلك أن يخترع الأديب من التشبيهات ما لم يسبق إليه، إذ يلتفت إلى ما خفي على غيره، أو يشكِّل من مناظر مألوفة صورة مركبة غير مألوفة.

قوله: (كَتَشْبِيهِ النُّجُومِ فِي الظَّلَامِ بِالسُّنَنِ فِي خِلَالِ الِابْتِدَاعِ...)؛ فالنجوم في الظلام هو المشبه، والسنن مشبَّه به.

قوله: (فِي قَوْلِ القَاضِي التَّنُوخِيِّ[(٢)]...:

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا ... سُنَنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ[(٣)])

فالمشبَّه: النجوم لامعةً بين أجزاء ظلمة الليل، والمشبَّه به: السنن لاحت بين الابتداع، وهذا تشبيه تمثيلي ـ كما سيأتي ـ من تشبيه المحسوس بالمعقول.

ووجه الشبه: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، وهي غير موجودة في المشبَّه به ـ وهو السنن ـ إلا في

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٢٨/ ٤٥٥) (٣٤/ ٦٤)، «التعريفات» (ص١٠٢، ٢٠٠، ٢٥٥).

(٢) هو: علي بن محمد بن أبي الفهم، أبو القاسم التنوخي، قاضٍ، أديب، شاعر، كان حافظًا للشعر، ذكيًّا، بصيرًا بعلم النجوم، يحفظ من النحو واللغة شيئًا كثيرًا، وكان في الفقه والفرائض والشروط غاية، كان عالمًا بأصول المعتزلة، تفقه على مذهب أبي حنيفة، وولي قضاء البصرة والأهواز وغيرهما، توفي بالبصرة سنة (٣٤٢هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (٣/ ٣٦٦)، و«معاهد التنصيص» (٢/ ١١)، و«الأعلام» (٥/ ١٤٢).

(٣) «يتيمة الدهر» (٢/ ٣٩٤). **والدجى**: جمع دُجْيَة، وهي الظلمة، **والابتداع**: هو الحدث في الدين بعد كماله.

وَالأَكْثَرُ حَذْفُهُ فِي الكَلَامِ، ....

الوهم والخيال؛ لأن جملة السنن ليست شيئًا مرئيًّا فيشبه بالنجوم، فاحتاج الأمر إلى تأوُّلٍ وتخيل، بأن يقال: لما كانت الضلالة والبدعة تجعل صاحبها في حكم من يمشي بالظلمة، فلا يهتدي إلى الطريق ويفاجأ بالمهالك، لزم من ذلك أن تشبه الضلالة والبدعة بالظلمة، ولزم على العكس منه أن تشبه السُّنَّة والهدى والشريعة وكل ما هو عِلْمٌ بالنور(١).

وفيه مبالغة ظاهرة؛ حيث تصوَّر الشاعر أن نور السنن أشد ظهورًا من نور النجوم، مع أنه ليس نورًا حسيًّا تراه العيون(٢).

وقد اتضح في هذا التشبيه براعة الشاعر وحذقه في عقد المشابهة بين حالتين، ما كان يخطر بالبال تشابههما، وهما: حالة النجوم في رقعة الليل بحال السنن الدينية الصحيحة متفرقة بين البدع الباطلة، وفي هذا ما فيه من روعة التشبيه وجماله، وفيه روعة أخرى جاءت من أن الشاعر خَيَّلَ ما ليس بمتلوّن كأنه متلوّن، فجعل السنن مضيئة لمَّاعة، وأن البدع مظلمة قاتمة(٣)، وفيه روعة ثالثة وهي: أنه من قبيل التشبيه المقلوب، وسأذكر ذلك ـ إن شاء الله ـ في موضعه.

قوله: (وَالأَكْثَرُ حَذْفُهُ فِي الكَلَامِ)؛ أي: إن وجه الشبه يكثر حذفه، ويسمى التشبيه المجمل، من الإجمال، وهو عدم ذكر الشيء صريحًا ولو فُهم معنىً(٤)، كما قال تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرحمن: ٢٤] فالجواري: وهي السفن العظيمة: مشبَّه، والأعلام التي هي الجبال الشامخات: مشبَّه به، واختير لفظ الأعلام دون الجبال؛ لأنه لفظ يبعث في النفس الأنس، وهو ما يحتاج إليه السائر في البحر، ووجه الشَّبه محذوف،

(١) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٢٢٥ ـ ٢٢٦)، و«دراسات بلاغية»، لفيود (ص١٩٠).
(٢) انظر: «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٤٠).
(٣) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٢٢٥)، و«البلاغة الواضحة» (ص٦٦).
(٤) انظر: «مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٤٣٤).

وَقَدْ يُذْكَرُ لِخَفَائِهِ.

وهو العِظَم والارتفاع، وحَذْفُ وجه الشبه هو الغالب في الكلام البليغ.

ومن مزايا حذف وجه الشبه: الإيجاز، وإعطاء فرصة لذهن السامع؛ للتأمل وإدراك وجه الشبه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٩]، فوجه الشبه محذوف، وهو الدقة والانحناء والاصفرار، وتقدم هذا[(١)].

قوله: (وَقَدْ يُذْكَرُ لِخَفَائِهِ) أي: وقد يكون وجه الشبه مذكورًا في الكلام ويسمى: التشبيه المفصَّل، نحو: حجَّته كالشمس في الوضوح، وظاهر كلام المؤلف أن الأَوْلى حذف وجه الشبه؛ ليحصل القرب من اتحاد الطرفين وعدم تفاضلهما، وأنه لا يُذكر إلا إذا كان خفيًّا يحتاج في إدراكه إلى فكرٍ وتأمل، بحيث لا يدركه السامع لأول وهلة، نحو: خالد كالبحر في الجود أو في العلم، فلو حُذف وجه الشبه لم يُعلم المراد، وقد يذكر في السياق ما يومئ إلى وجه الشبه، كما في قول زياد الأعجم:

وإنَّا وما تُهدي لنا إنْ هَجوتَنا لَكَالبَحْرِ مهما يُلقَ في البحرِ يَغْرقِ[(٢)]

فوجه الشبه ـ وهو عدم ظهور الأثر في كلٍّ ـ دقيقٌ خفيٌّ، ولذا أومأ إليه بقوله: «مهما يُلقَ في البحرِ يغرقِ».

وخفاء وجه الشبه قد يأتي من ندرة حضور صورة المشبه به في الذهن، كما أن ظهور وجه الشبه يأتي من كثرة حضور صورة المشبه به في الذهن؛ لأن وجه الشبه ـ كما تقدم ـ وصفٌ مشترك بين الطرفين، قائم بهما، فتصوره فيهما موقوف على تصورهما[(٣)].

---

(١) انظر: «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٤٧).
(٢) «الشعر والشعراء» (١/ ٤٣١).
(٣) انظر: «المنهاج الواضح، علم البيان والبديع» (ص٥٦ ـ ٥٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَأَدَاتُهُ: الكَافُ، وَكَأَنَّ، وَمِثْلُ، وَشِبْهُ، وَمَثَلُ، وَنَحْوُهَا.

وَهِي: إِمَّا ظَاهِرَةٌ، نَحْوُ: هُوَ كَالبَحْرِ، وَكَلَامُهُ كَالدُّرِّ ....

قوله: (وَأَدَاتُهُ: الكَافُ، وَكَأَنَّ، وَمِثْلُ، وَشِبْهُ، وَمَثَلُ، وَنَحْوُهَا)؛ هذا الركن الرابع من أركان التشبيه، وهو الأداة، والمراد بها: كل ما يدل على معنى المشابهة والمماثلة من الحروف والأسماء والأفعال؛ فالحروف كقوله تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٥٨﴾ [الرحمن: ٥٨]، والأسماء نحو: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].

وقد تأتي بعض الأفعال الدالة على التشبيه، فتقوم مقام الأداة، كقوله تعالى: ﴿يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٣٠] وقوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ۝١٩﴾ [الإنسان: ١٩] وقوله ﷺ لجعفر رضي الله عنه: «**أشبهتَ خَلْقِي وخُلُقِي**»[(١)]، وقول الشاعر:

ولَاحَتِ الشَّمْسُ تَحْكي عِنْدَ مَطْلَعِها ... مِرْآةَ تِبْرٍ بَدَتْ في كَفِّ مُرْتَعِشِ[(٢)]

قوله: (وَهِي: إِمَّا ظَاهِرَةٌ...) فيه إشارة إلى أن التشبيه باعتبار الأداة قسمان: لأنها إما ظاهرة أو مقدرة، فإن كانت موجودة في سياق الكلام فهذا هو التشبيه المرسل؛ سمي مرسلًا؛ لأنه أُرسل عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة، المُشعر حسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به، وإن كانت مقدرة فهو المؤكد.

قوله: (كَالبَحْرِ...)؛ أي: محمد كالبحر في السخاء، وكلامه كالدرِّ في الحسن، قال تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥﴾ [الفيل: ٥] والمشبه:

---

(١) رواه البخاري (٢٦٩٩).

(٢) **التبر**: الذهب.

أَوْ مُقَدَّرَةٌ، نَحْوُ: هُوَ أَسَدٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨]، ويُسَمَّى بِالتَّشْبِيهِ البَلِيغِ، ....

أصحاب الفيل، والمشبه به: الزرع الذي أكلته الدواب وداسته بأرجلها، ووجه الشبه: التساقط والتمزق والاضمحلال.

قوله: (أَوْ مُقَدَّرَةٌ)؛ أي: محذوفة من الكلام، لكن المتكلم قدَّرها في نفسه؛ ليحصل التشبيه، وإلا لم يكن الكلام من هذا الباب، والمشهور عند البلاغيين أن ما قدرت فيه الأداة هو المؤكد، لأنه أكد بدعوى أن المشبه هو عين المشبه به.

قوله: (نَحْوُ: هُوَ أَسَدٌ) هذا فيه حذف الأداة ووجه الشَّبه معًا، وهذا أعلى صور التشبيه منزلة وأتمُّها بلاغة؛ لأن المشبَّه به صار خبرًا عن المشبَّه.

قوله: (وقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨])، هذه أخبار لمبتدأ محذوف، وهو المشبه، وهو: الضمير العائد على ما عاد إليه ضمير ﴿مَثَلُهُمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وحَذْفُ المسند إليه في هذا المقام استعمال شائع عند العرب إذا ذكروا موصوفًا بأوصاف أو أخبار جعلوه كأنه قد عُرِف للسامع.

والتشبيه هنا من التشبيه البليغ المصطلح عليه عند البلاغيين، وقد شُبِّهوا في انعدام آثار الإحساس منهم بالصُّمِّ البكم العمي؛ أي: كل واحد منهم اجتمعت فيه الصفات الثلاث، وهذا شأن الأخبار الواردة بصيغة الجمع بعد مبتدأ هو اسم دال على جمع؛ فالمعنى: كل واحد منهم كالأصم الأبكم الأعمى، وليس على التوزيع، فلا يُفهم أن بعضهم كالأصم وبعضهم كالأعمى[(١)].

قوله: (وَيُسَمَّى بِالتَّشْبِيهِ البَلِيغِ)؛ أي: ما قُدِّرت فيه الأداة هو التشبيه البليغ، وإطلاق البليغ عليه طريقة لبعض البلاغيين مشى عليها ابن عاشور[(٢)]،

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٣١٣).

(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٤٥٧).

. . . .

وإلا فالمشهور أن ما حذفت أداته هو التشبيه المؤكد ـ كما تقدم ـ والبليغ ما حذفت أداته ووجه الشبه؛ لأن حذف الأداة ووجه الشبه مع ما فيه من الاختصار يُشعِر بمعنى الاتحاد بين الطرفين؛ لأن وجه الشبه يُشْعِرُ بعموم جهة الإلحاق، وأن المشبَّه يماثل المشبَّه به في جميع صفاته؛ وحذف الأداة يشعر بأن المشبَّه هو عين المشبَّه به، وليس شيئًا سواه(١)، بخلاف ذكر الأداة فإنه يفيد ضعف المشبه وعدم إلحاقه بالمشبه به، وذكر وجه الشبه يفيد حصر التشبيه في جهة واحدة(٢).

ومن التشبيه البليغ قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣]، ففي الآية الكريمة تشبيه أعمال الكفار بالهباء المنثور ـ وهو غبار يُرى في شعاع يطلع من الكَوَّةِ ـ في حقارته وعدم نفعه، ومن بلاغة هذا التشبيه أنه أخرج ما لا تقع عليه الحاسة إلى ما تقع عليه، ثم التشبيه بالمنثور من الهباء في انتشاره بحيث لا يمكن نظمه، أو تفرُّقه نحو أغراضهم التي كانوا يتوجهون به نحوها(٣).

ومن التشبيه البليغ في كلام النبي ﷺ: «**الصلاة نور، ... والصبر ضياء**»(٤)؛ أي: الصلاة كالنور في الوجه وفي القلب وفي القبر ويوم القيامة بجامع الاهتداء، والصبر كالضياء في الدلالة على قوة الإيمان ونور البصيرة؛ لأن الصبر شاق على النفوس، يحتاج إلى مجاهدة النفس، وحبسها وكفها عما تهواه(٥).

(١) انظر: «المنهاج الواضح» (ص٧٦)، «معجم المصطلحات البلاغية» (٢/ ١٨٠).
(٢) انظر: «علوم البلاغة» (ص٢٣٣).
(٣) «النكت في إعجاز القرآن»، للرماني (ص٧٩ ـ ٨٠)، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ١٤٢).
(٤) أخرجه مسلم (٢٢٣).
(٥) انظر: «جامع العلوم والحكم» شرح الحديث (٢٣).

وَلَيْسَ بِاسْتِعَارَةٍ عَلَى أَصَحِّ القَوْلَيْنِ.

ويتلخص مما تقدم أن للتشبيه **ثلاث مراتب**:

١ ـ المرتبة الدنيا، وهي: أن تذكر الأركان الأربعة.

٢ ـ المرتبة الوسطى، وهي: أن يذكر الطرفان ومعهما الأداة أو وجه الشبه.

٣ ـ المرتبة العليا، وهي: أن يذكر الطرفان فقط، وهو التشبيه البليغ، وهو أعلى درجات التشبيه في البلاغة الاصطلاحية، أما في الكلام البليغ، فقد يأتي غيره قبله، وهذا متوقف على القيمة الفنية للأداء الأدبي جملة، فلن يشفع التشبيه البليغ للكلام الرديء، كما لن يحط التشبيه غير البليغ من شأن الكلام الجيد، وفي القرآن الكريم أمثلة لذلك[(١)].

على أن تسمية التشبيه بالبليغ بالاعتبار المذكور مجرد اصطلاح لبعضهم، وقد أطلقه القزويني على التشبيه البعيد الغريب؛ لغرابته، ولأن الشيء إذا نيل بعد طول الاشتياق إليه كان نيله أحلى، وموقعه من النفس ألطف[(٢)].

قوله: (وَلَيْسَ بِاسْتِعَارَةٍ عَلَى أَصَحِّ القَوْلَيْنِ)؛ أي: إن ما حُذفت فيه الأداة ووجه الشبه عند محققي علماء البيان تشبيهٌ بليغ وليس باستعارة؛ لأن الاستعارة لا بد أن يحذف فيها المشبَّه أو المشبَّه به، فإذا ذُكرا معًا فهو تشبيه، وهو قول القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، وشيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني، والخطيب القزويني وغيرهم[(٣)]، ومن قال: إنه استعارة فلما فيه من قوة

---

(١) «البلاغة الاصطلاحية» (ص٤٨).

(٢) انظر: «أسرار البلاغة» (ص١٣٩)، «شروح التلخيص» (٣/ ٤٥٧)، «علوم البلاغة» (ص٢٣١).

(٣) انظر: «الوساطة بين المتنبي وخصومه» (ص٤١)، و«أسرار البلاغة» (ص٢٤٢)، و«الإيضاح» (٣/ ١٠٧)، و«التحرير والتنوير» (١/ ٣١٤)، و«دراسات بلاغية»، لفيود (ص٨٥).

سحب ثاني (ملون)/الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَاعْلَمْ أَنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ إِذَا كَانَ وَصْفًا مُنْتَزَعًا مِنْ أَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ سُمِّيَ ذَلِكَ التَّشْبِيهُ: تَشْبِيهَ التَّمْثِيلِ ....

المبالغة، ودعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به، والأول أصح ـ إن شاء الله ـ، لما تقدم.

ولعل ابن عاشور نبَّه إلى ذلك لأنه وجد من العلماء ـ ولا سيما المتقدمين كابن قتيبة والرماني وابن فارس ـ من يخلط بين الاستعارة والتشبيه البليغ، وسبب ذلك أن حذف الأداة يفيد قوة المبالغة، وأن المشبّه والمشبّه به قد صارا شيئًا واحدًا، ويزداد ذلك مع حذف وجه الشبه، أضف إلى ذلك أنه لم تكن معالم التشبيه والاستعارة قد وضحت بعد؛ لأن الاستعارة مبنية على التشبيه وقائمة عليه، والفروق بينهما لم تكن قد اتضحت وظهرت غاية الظهور[١].

قوله: (إِذَا كَانَ وَصْفًا مُنْتَزَعًا مِنْ أَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ)؛ أي: يأتي وجه الشَّبه وصفًا مركبًا، وهو ما كان منتزعًا من أمرين أو أمور متعددة بعد بناء بعضها على بعض.

قوله: (تَشْبِيهَ التَّمْثِيلِ) ويقابله تشبيه غير التمثيل، وهو التشبيه المفرد، وهو ما لا يكون وجه الشبه فيه مركبًا؛ بل يكون وصفًا واحدًا، ـ كما تقدم في الأمثلة السابقة ـ.

وفي هذا إشارة إلى أن **وجه الشبه باعتبار الإفراد والتركيب ثلاثة أقسام**:

الأول: أن يكون وجه الشبه مفردًا، وتقدمت أمثلته، ومنه ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] ففي الآية تشبيه القلوب بالحجارة في القسوة، فوجه الشبه مفرد.

الثاني: أن يكون مركبًا.

الثالث: أن يكون متعددًا، وضابطه: أن يكون كل واحد مما ذكر يصلح أن يكون وجهَ شبهٍ على انفراده، وهذا لم يذكره ابن عاشور، وسيأتي مثاله.

(١) «دراسات بلاغية»، لفيود (ص٤، ٩٠، ٩١).

سَوَاءٌ كَانَ طَرَفَاهُ مُرَكَّبَيْنِ كَقَوْلِ بَشَّارٍ:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا ... وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

والأظهر أن التشبيه مطلقًا أعمُّ من التمثيل مطلقًا؛ لأنه قسمٌ منه، وعليه فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلًا؛ لأن التمثيل مختص بما كان وجه الشبه فيه منتزعًا من متعدد[1].

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ طَرَفَاهُ مُرَكَّبَيْنِ)؛ أي: تشبيه مركب بمركب، وهو جمع تشبيهين في تشبيه، وقد ذكر ابن عاشور أن تشبيه التمثيل له ثلاث صور: أن يكون طرفاه مركبين، أو مفردين، أو مختلفين.

والمراد بالمركَّب ـ هنا ـ ما ينظر فيه إلى مجموع الأوصاف والهيئة المركبة منها، بحيث تصير هذه الأشياء وحدة لا تتجزأ، إذا حُذف أحدها اختل التشبيه.

قوله: (كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا... وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ)[2].

هذا مثال تشبيه التمثيل وطرفاه مركبان؛ فالمشبَّه: مثار الغبار في ساحة الوغى والسيوفُ ذات اللَّمَعان، وقد سُلَّتْ من أغمادها وهي تعلو وتنزل، وتجيء وتذهب، وتضطرب.

والمشبَّه به: الليل المظلم الذي تتهاوى فيه الكواكب، فيتساقط بعضها على بعض، فكلٌّ من المشبَّه به والمشبَّه مركب من مجموع أوصاف.

(١) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٩٥).

(٢) «ديوان بشار» (١/ ٣١٨)، وقوله: «**رؤوسنا**» رواية الأكثرين، وفي رواية: «**رؤوسهم**»، قال ابن عاشور في شرحه للديوان: وهي أرشق؛ لأن النقع وإن كان فوق رؤوس الفريقين، إلا أن كونه فوق رؤوس الأعداء يفيد أن سيوف جيش قومه كانت على رؤوس الأعداء مع ذلك النقع، ولو قال: فوق رؤوسنا، لما كان لذكر الرؤوس خصوصية، إذ يكفيه أن يقول: فوقنا.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَمْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا مُفْرَدًا، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

لَكَلَّفْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وَتَرَكْتَهُ ... كَذِي العُرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ وَهْوَ رَاتِعُ

ووجه الشَّبَه: صورة منتزَعةٌ من أشياء متعددة، وهي: صورة أجرامٍ مستطيلة متناسبة المقدار ذات لَمَعانٍ تتساقط في ظلام حالك.

ولو فصَلْت بين أجزاء التشبيه فشبَّهتَ مثار الغبار بالليل، وشبهت الأسياف بالكواكب، لأدى ذلك إلى ضياع روعة التشبيه وجماله.

وهذا البيت فيه من الدقة والإبداع ما جعل بشارًا وهو ضرير يسمو به إلى درجة يقف دونها العباقرة المبصرون[(١)].

قوله: (**أَمْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا مُفْرَدًا**)؛ أي: وكذا لو كان أحد الطرفين مفردًا والآخر مركبًا، أو كان كِلَا الطرفين مفردًا، فهذا لا يخرجه عن التمثيل، إذ لا تنافي بين إفراد الطرفين وتركيب وجه الشبه؛ لأننا نستطيع أن نلاحظ في الطرفين المفردين عدة أوصاف مشتركة بينهما ومجتمعة على هيئة معينة بحيث تُحقق وجه الشبه المركب[(٢)].

قوله: (**كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:**

لَكَلَّفْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وَتَرَكْتَهُ ... كَذِي العُرِّ يُكْوَى غَيْرُهُ وَهْوَ رَاتِعُ[(٣)])

---

(١) انظر: «أسرار البلاغة» (ص١٧٤ ـ ١٧٥، ١٩٤ ـ ١٩٥)، و«المنهاج الواضح» (ص٣٧)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص٧٥).

(٢) «علم البيان»، لفيود (ص٥٨).

(٣) «ديوان النابغة» (ص٥٦). و(**العُرُّ**): بضم العين وفتحها: الجرب، وقيل: بالفتح: الجَرَب، وبالضم: قروحٌ، وهي: القُوْبَاء ـ بفتح الواو وإسكانها، كما في «التاج» (٤/ ٨٦) ـ، وهي التي يُكوى منها لذلك، لا الجرب. وقوله: (**رَاتِعُ**)؛ أي: مقيمٌ في مكانه يأكل فيه ويشرب، ومراد النابغة بهذا البيت: أن الجمل السليم يُعالَج بالكي؛ لئلا تنتقل إليه العدوى من المِراض ويترك السقيم، كما أن المذنب يرتع فرحًا والمتهم يواجه الخوف والعقاب.

فَإِنَّهُ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِالبَعِيرِ المَكْوِيِّ لِمَرَضِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ المَقْصُودُ، كَمَا شَبَّهَ المَرْءَ بِذِي العُرِّ، ....

أي: حمَّلتني مسؤولية الذنب من غيري، واللام: هي لام الابتداء، التي تدل على التوكيد.

قوله: (فَإِنَّهُ شَبَّهَ نَفْسَهُ بِالبَعِيرِ المَكْوِيِّ لِمَرَضِ غَيْرِهِ)؛ أي: فالمشبه: هو النابغة، وقد أخذه النعمان بذنب لم يفعله، وترك معاقبة الجاني، والمشبَّه به: حال البعير الأجرب إذا أريد علاجه يقوم صاحبه بكيٍّ بعير سليم خالٍ من الجرب؛ كي يُشفى البعير المصاب الأجرب، وذلك بناءً على قاعدة سائدة بين العرب في الجاهلية.

ووجه الشبه: معاقبة البريء وترك الجاني[1]، والمشبَّه مفرد، وكذا المشبَّه به كما ذكر ابن عاشور.

قوله: (كَمَا شَبَّهَ المَرْءَ بِذِي العُرِّ) فالمشبه المرء ـ وهو مفرد ـ، والمشبَّه به: ذو العُرِّ؛ أي: صاحب الجرب الذي يُكوَى غيره وهو راتع ـ وهذا مركب ـ.

ومثال وجه الشبه المركب في التشبيه الذي طرفاه مفردان قول الشاعر:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا لِمَنْ رَأَى ... كَعُنْقُودِ مُلَّاحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرا[2]

فالطرفان مفردان؛ لأن المشبَّه هو الثريا، مقيدًا بكونه قد لاح في الصباح، والمشبه به هو العنقود مقيَّدًا بكونه عنقود المُلَّاحية في حال إخراج

(١) «علم البيان»، لفيود (ص٥٣).

(٢) البيت منسوب لأبي قيس بن الأسلت، كما في «خزانة الأدب» (٣/ ٤١٣)، و«معاهد التنصيص» (٢/ ١٧)، وقيل: لغيره. **والمُلَاحية** بضم الميم وتخفيف اللام ـ وقد تشدد كما هنا ـ عنب أبيض في حبه طول، **والنَّوْرُ**: الزهر، كما في «المصباح» (ص٦٢٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَكِلَا الْمُشَبَّهَيْنِ مُفْرَدٌ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ الْهَيْئَةُ، وَتَرَكُّبُ الطَّرَفَينِ مَعًا يَسْتَلْزِمُ تَرَكُّبَ وَجْهِ الشَّبَهِ.

الزَّهر، والتقييد لا ينافي الإفراد؛ لأن المراد بالمفرد: ما ليس هيئة منتزعة من متعدد، ووجه الشبه: هيئة حاصلة من تقارن صور بيض مستديرة صغار المقادير في رأي العين لا ملتصقة ولا شديدة الافتراق، منضمة إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض(١).

قوله: (**وَتَرَكُّبُ الطَّرَفَينِ مَعًا يَسْتَلْزِمُ تَرَكُّبَ وَجْهِ الشَّبَهِ**) هذه قاعدة في باب التشبيه، ومعناها: أنه إذا كان المشبَّه والمشبَّه به مركبين لزم من ذلك أن يكون وجه الشبه مركبًا ولا بدَّ؛ لأن وجه الشبه مأخوذ من اجتماع المشبَّه والمشبَّه به.

وعلى ما تقدم، فوجه الشبه إذا كان منتزعًا من متعدد فهو تمثيل، وما كان وَجْهُ الشبه فيه مفردًا فهو غير تمثيل.

ويبقى قسم ثالث: وهو أن يكون وجه الشبه متعددًا، وهو ما كان وجه الشبه فيه عدة أمور جُعل كل منها وجه شبهٍ على حدة، نحو: خالد كأخيه في الحلم والكرم والذكاء، فكل هذه الأوصاف يصلح أن يكون وجهَ شبهٍ على انفراد، بخلاف المركب فوجه الشبه فيه منظور إلى مجموع الأوصاف على أنها وحدة لا تتجزأ، ومن أمثلة المتعدد ما تقدم من قوله ﷺ لجعفر رضي الله عنه: «**أشبهتَ خَلْقِي وخُلُقِي**».

هذا، واعلم أن تشبيه التمثيل من أعلى أنواع التشبيه وأبلغها؛ لأنه كلما تعددت أجزاء المشبّه وأجزاء المشبّه به كان ذلك أدل على الإبداع، وأحوج إلى إعمال الذهن ـ كما تقدم ـ، وأشد تأثيرًا في النفس، وهو فنٌّ من فنون

---

(١) «شرح تحفة الإخوان» كما في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية عدد: (١) (ص٢٤٧)، و«علم البيان»، لفيود (ص٥٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

التصوير؛ إذ هو في الحقيقة تشبيه صورة كاملة بصورة كاملة[(١)].

وقد جاء تشبيه التمثيل في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وغالبها يأتي في مفتتح الكلام، فيكون قياسًا موضحًا، وبرهانًا مصاحبًا، وهو يبعث المعنى إلى النفس بوضوح وجِلاء، مؤيدًا بالبرهان؛ ليقنع السامع[(٢)]، قال ابن القيم عن أمثال القرآن: (إنها تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر)، ثم تتبع أمثال القرآن التي تضمنت تشبيه الشيء بنظيره والتسوية بينهما في الحكم فزادت على أربعين مثلًا[(٣)].

ومن أمثلة التشبيه التمثيلي في القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [يونس: ٢٤]؛ فالمشبه: حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها بعد الإقبال، والمشبه به: حال النبات في جفافه وذهابه حطامًا بعد ما التف وتكاثف وزين الأرض بخضرته، ووجه الشبه: صورة شيء مُبهج يبعث الأمل في النفوس في أول أمره، ثم لا يلبث أن يظهر في حالٍ تدعو إلى اليأس والقنوط، وفي هذا التشبيه البليغ بيان حقارة الدنيا والتحذير من الاغترار بها والسكون إليها.

وقال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ

---

(١) انظر: «كتاب البلاغة ـ علم البيان» تأليف عبد القدوس أبو صالح وزميله (ص٤٢).
(٢) انظر: «جواهر البلاغة» (ص٢٦٦).
(٣) «إعلام الموقعين» (١/ ٣٠٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾﴾ [البقرة: ٢٦١]، فالمشبه حال من ينفق قليلًا في سبيل الله ثم يلقى جزاءً جزيلًا، والمشبه به: حالُ باذرٍ حبةً أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة، ووجه الشبه: صورة من يعمل قليلًا فيجني من ثمار عمله كثيرًا.

وقال تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًاۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [العنكبوت: ٤١]، فالمشبه: حال الذين اتخذوا الأوثان نصراء ينصرونهم من دون الله، وهي أضعف من أن يلتجأ إليها، والمشبه به: العنكبوت تتخذ من خيوطها بيتًا تعتقد أنه يقيها صولة الأعداء، وإنه لَوَاهٍ ضعيفٌ، ووجه الشبه: صورة شيء يحتمي بآخر لا يحميه.

وفي هذا التشبيه تحذير من حمل النفس على الغرور بالعمل على غير يقين، مع الشعور بما فيه من التوهين(١).

وفي السُّنَّة النبوية نماذج كثيرة من تشبيه التمثيل يتجلى فيها المعنى بتشبيه المعقول بالمحسوس، وهذا ـ كما تقدم ـ مما يزيد الأمر المعنوي تمكنًا في النفس وتأثيرًا فيها، ومن ذلك قوله ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسَّهَرِ والحُمَّى**»(٢)؛ فالمشبه: هو صورة المجتمع الإسلامي الواحد الذي تسوده صفات المحبة والتعاون والتراحم والتعاطف، والمشبه به: صورة معلومة لكل إنسان، وهي صورة الجسم الذي يصاب

(١) انظر: «النكت في إعجاز القرآن»، للرماني، ضمن «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن» (ص٧٧ ـ ٧٨)، و«الكشاف» (٢/ ٢٣٣)، و«البلاغة الواضحة» (ص٣٨ ـ ٤٠)، مع «دليلها» (ص١٦ ـ ١٧ ـ ١٩).

(٢) رواه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

بالمرض ويشمل الألم جميع أعضائه عندما يتأثر عضو منه، ووجه الشبه: تأثر الكل بألم البعض(١).

وقد أُولع الأدباء والشعراء بتشبيه التمثيل، وأتوا له بصور رائعة تحتاج إلى قدر غير قليل من الفكر والرويَّةِ والتأمل حتى يتوصل إلى المعنى المراد، وهذا الاحتياج مردُّه إلى خفاء وجه الشبه وغموضه؛ لأنه صورة منتزعة من الطرفين، كما تقدم. ومن أمثلة ذلك قول أبي تمام:

وإذا أرادَ اللَّهُ نَشْرَ فضيلةٍ طُويتْ، أتاحَ لها لسانَ حَسودِ
لولا اشتعالُ النارِ فيما جاورتْ ما كان يُعْرَفُ طِيْبُ عَرْفِ العُودِ(٢)

فالشاعر أشار في البيت الأول إلى أن من الفضائل ما يظل مطويًّا حتى يتيح الله لها لسان حاسد، فيكون سببًا في نشرها وتعرف الناس عليها، وهذه دعوى ينقصها البرهان والدليل، فلما مثلها في البيت الثاني بتلك الصورة المحسوسة، وهي أن النار تكون سببًا في انتشار رائحة العود وإظهار طيبه، جاء هذا التمثيل بمثابة البرهان الساطع، والدليل القاطع الذي لا يدع للنفس مجالًا للإنكار والاستغراب.

والمشبه: حال الفضيلة يتعرض لها الحسود بالنقيصة، فيذاع أمرها وينتشر، والمشبه به: حال العود تشتعل فيه النار فتكون سببًا في ظهور رائحته، ووجه الشبه المنتزع من الطرفين: هو مجيء الخير من حيث يُتوقع الضرر(٣).

أما التشبيه المفرد ـ وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفًا واحدًا أو ما في حكمه فهو واضح لا يحتاج إلى كثير فحص وتأمل(٤).

(١) «فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب» (ص٦٩).
(٢) «ديوانه» (ص٨٥).
(٣) «دراسات بلاغية»، لفيود (ص٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٤) انظر: «علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٤٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَيُسَمَّى بِالتَّشْبِيهِ البَلِيغِ: مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ فَصَارَ المُشَبَّهُ بِهِ خَبَرًا عَنِ المُشَبَّهِ.

قوله: (وَيُسَمَّى بِالتَّشْبِيهِ البَلِيغِ: مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ)؛ هذا تقدم، ولعل ابن عاشور أعاده تمهيدًا لما بعده، والمشهور ـ كما مضى ـ أن البليغ ما حذفت أداته مع وجه الشَّبه، فصار المشبَّه عين المشبَّه به مبالغةً؛ ذلك أن حذف الأداة ووجه الشبه يُشعر بمعنى الاتحاد بين الطرفين؛ لأن ترك وجه الشَّبه يُشعر بعموم جهة الإلحاق، وأن المشبَّه يماثل المشبَّه به في جميع صفاته، وترك الأداة يُشعِر بأن المشبَّه هو عين المشبه به وليس شيئًا سواه.

وقوله: (مَا حُذِفَتْ أَدَاتُهُ)؛ أي: إنها مقدَّرة في نظم الكلام، وإلا لم يكن الكلام من باب التشبيه، كما مضى، ومنه قولهم: العلم نورٌ، والقناعة كنزٌ.

والمشهور: أن ما حُذفت أداته يسمَّى المؤكَّد؛ لأنه أُكِّد وقُرِّر بدعوى اتحاد الطرفين، وأن المشبَّه هو المشبَّه به لا يتميز أحدهما عن الآخر في شيء[١]، وتقدم هذا.

ثم إن ظاهر كلام ابن عاشور أنه لا فرق بين تقدير الأداة أو حذفها؛ لإطلاقهما على البليغ، وهي طريقة لبعض البلاغيين، ومنهم من يفرق بينهما[٢].

قوله: (فَصَارَ المُشَبَّهُ بِهِ خَبَرًا عَنِ المُشَبَّهِ)؛ أي: صار الكلام جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، كقولك: خالد أسدٌ؛ إشعارًا بأن المشبه عين المشبَّه به مبالغة.

---

(١) انظر: «المنهاج الواضح» (ص٦٢)، «علم البيان» لفيود (ص١٠٣).
(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٣/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

نَحْوُ: «وَجْهُكَ البَدْرُ» فِي قَوْلِ...:

وَجْهُكَ البَدْرُ، لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ تُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ وَأُفُولُ

أَوْ صَارَ حَالًا نَحْوُ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، ....

قوله: (نَحْوُ: «وَجْهُكَ البَدْرُ» فِي قَوْلِ...:)

(وَجْهُكَ البَدْرُ، لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ تُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ وَأُفُولُ)(١)

والأصل: وجهك كالبدر في الإشراق، فحُذفت الأداة ووجه الشبه، فصار جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر.

وقوله: (لَا بَلِ الشَّمْسُ)؛ أي: وجهك الشمس، والأصل: وجهك كالشمس في الإضاءة.

قوله: (أَوْ صَارَ حَالًا)؛ أي: ومن التشبيه البليغ ما حُذفت أداته، فصار المشبَّه به حالًا من المشبه، نحو: دخل خالد المعركة أسدًا، ومنه قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]، والتمثيل بالآية للتشبيه البليغ يتم على اعتبار ﴿جَعَلَ﴾ بمعنى: خلق، فلا تنصب إلا مفعولًا واحدًا، و﴿بِنَآءً﴾ حال، والذي سوَّغ مجيئه حالًا مع أنه اسم جامد أن الكلام يدل على تشبيه، فإن كانت بمعنى: (صيَّر) فـ﴿فِرَٰشًا﴾ و﴿بِنَآءً﴾ مفعولٌ ثانٍ، وعلى هذا فلا شاهد في الآية.

---

(١) ذكره ابن هشام في «مغني اللبيب» (١/ ١١٣). ولم ينسبه لأحد، وهكذا ابن عاشور لم ينسبه، قال البغدادي: (هذا البيت والذي بعده مذكوران في «شرح التسهيل» غفلاً، ولي مدة في الفحص عن قائلهما وأصلهما بمراجعة دواوين العرب والمحدثين والمجاميع، ولعل الله يظفرني بالمطلوب). «شرح شواهد المغني» (٣/ ١٢٣). وقوله: (تُقْضَ) الذي في «المغني» بالياء. وقوله: (كَسْفَةٌ) ـ بفتح الكاف ـ مصدر: «كسف»، من باب: ضرب؛ أي: تغيَّر، وقوله: (أُفُولُ)؛ أي: غيابٌ، والذي في «المغني»: «أو أفول».

وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ:

بَـدَتْ قَـمَـرًا وَمَـالَـتْ خُـوْطَ بَـانٍ   وَفَـاحَـتْ عَـنْـبَـرًا وَرَنَـتْ غَـزَالَا

قوله: (وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ[١]:

بَـدَتْ قَـمَـرًا وَمَـالَـتْ خُـوْطَ بَـانٍ   وَفَـاحَـتْ عَـنْـبَـرًا وَرَنَـتْ غَـزَالَا[٢])

ومراد الشاعر: بدت هذه المرأة قمرًا في حسنها، ومالت مُشْبِهةً غصنًا في تثنِّيها، وفاحت مشبهة عنبرًا في طيب ريحها، ورنت مُشْبِهَةً غزالًا في سواد مقلتها، وهذا من أحسن التشبيه؛ لأنه جمع أربع تشبيهاتٍ في بيت واحد، ومثله:

سَـفَـرْنَ بُـدُورًا وَانْـتَـقَـبْـنَ أَهِـلَّـةً   وَمِسْنَ غُصُونًا وَالتَفَتْنَ جَآذِرَا[٣]

ويسمى هذا التشبيه: المفروق، وهو: أن يتعدد الطرفان، ويجمع كل طرف منهما مع صاحبه، بأن يُجمع كل مشبَّه مع مشبه به[٤].

وإنما شبههن بالأهلة عند لبس النقاب لظهور حواجبهن مقوسات فوقه.

---

(١) هو: أحمد بن الحسين الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب المتنبي، صاحب الأمثال الحكيمة والمعاني الفريدة، ولد بالكوفة من قبيلة عربية، ونشأ في الشام، ثم تنقل في البادية يطلب الأدب، وعلم العربية، وأيام الناس، تجول في بلاد العرب والمسلمين كما فعل غيره من الشعراء، واتصل بالحكام والولاة، قيل له المتنبي: لأنه ادعى النبوة، وقيل: لأنه يرى في نفسه أنه رجل إصلاح، وقيل غير ذلك، له ديوان شعر اعتنى به العلماء فشرحوه، وأخباره كثيرة، قُتل سنة (٣٥٤هـ). «وفيات الأعيان» (١/ ١٢٠)، و«الأعلام» (١/ ١١٠).

(٢) البيت في «ديوان المتنبي» مع الشرح المنسوب للعكبري (٣/ ٢٢٤). و(**الخُوْطُ**): القضيب، وجمعه خيطان، و(**البَانُ**): نوعٌ من الشجر، **والعنبر**: ضرب من الطيب، وقوله: (**رَنَتْ**) فعل ماضٍ من الرُّنُوِّ: وهو إدامة النظر.

(٣) انظر: «الإيضاح» (٦/ ٥٢)، والبيت مختلف في قائله. انظر: «سر الفصاحة» (ص١٠٩)، وقوله: (**وَمِسْنَ**) **المَيْس**: التبختر في المشي والتثني، و(**الجآذر**): جمع جؤذر، وهو ولد البقرة الوحشية.

(٤) انظر: «المنهاج الواضح، البيان والبديع» (ص٣٩).

أَوْ مُضَافًا إِلَى المُشَبَّهِ، نَحْوُ: ﴿تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ﴾ [النمل: ٨٨]، وَنَحْوُ: «ذَهَبُ الأَصِيلِ وَلُجَينُ المَاءِ»، فِي قَوْلِ شَاعِرٍ لَمْ يُعْرَفْ:

قوله: (أَوْ مُضَافًا إِلَى المُشَبَّهِ)؛ أي: ومن التشبيه البليغ أن يكون المشبَّهُ به مضافًا إلى المشبَّه، وذلك بعد حذف الأداة وتقديم المشبَّه به على المشبَّه، وتكون الإضافة بيانية.

قوله: (نَحْوُ: ﴿تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ﴾)؛ أي: تمرُّ الجبال مثل مرِّ السحاب تسوقه الريح، ووجه الشبه السرعة، فحُذفت الأداة؛ ليكون المعنى: أن مرور الجبال يوم القيامة هو مرور السحاب بعينه، وهذا هو الذي ينبغي أن يُفهَم تصويرًا للحالة التي ستكون[(١)]، واختير التشبيه بمرور السحاب؛ لقصد إدماج تشبيه حال الجبال حين ذلك المرور بحال السحاب في تخلخل الأجزاء وانتفاشها، ويكون ذلك من معنى قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ۝٥﴾ [القارعة: ٥][(٢)].

ولم يتضح لي أن المشبَّه به مضاف إلى المشبه في هذه الآية على ما ذكر ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ، وقد تكلم على هذه الآية في «تفسيره»، ولم يذكر شيئًا من ذلك[(٣)]، فالأظهر ـ والله أعلم ـ أن في الكلام سقطًا، تقديره: أو مصدراً مبينًا للنوع، أو مضافًا إلى المشبه..، فتكون الآية مثالًا للمصدر المبين للنوع، كما تقدم بيانه، ومن أمثلة ذلك: كرَّ كرَّ الأسدِ، وأقبل إقبالَ النسيمِ[(٤)].

قوله: (فِي قَوْلِ شَاعِرٍ لَمْ يُعْرَفْ[(٥)]:

---

(١) على أحد القولين.
(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (٢٠/ ٤٧)، و«المنهاج الواضح» (ص٦١).
(٣) «التحرير والتنوير» (٢٠/ ٥٠).
(٤) انظر: «البلاغة فنونها وأفنانها» علم البيان والبديع (ص٦٤).
(٥) هكذا قال ابن عاشور، وكذا الدسوقي في «حاشيته» (٣/ ٤٦٥) والبيت لابن خفاجة الأندلسي، وهو الأخير من مقطوعة عددها ستة أبيات يصف فيها نهرًا. «ديوان ابن خفاجة الأندلسي» (ص١٤ ـ ١٥)، وقوله: **(تَعْبَثُ)**؛ أي: تميل. **والأصيل**: الوقت من بعد العصر إلى الغروب، ويوصف بالصفرة.

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ

وَقَدْ يُعْكَسُ التَّشْبِيهُ ادِّعَاءً كَقَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ وُهَيْبٍ:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

(وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ المَاءِ)

فقد شبَّه الأصيل في صفرته وشعاع الشمس فيه بالذهب، وشبَّه الماء في النقاء بالفضة، ثم أضاف المشبَّه به ـ وهو الذهب واللجين ـ إلى المشبَّه ـ وهو الأصيل والماء ـ بعد حذف الأداة وتناسيها في نظم الكلام، وتقديم المشبه به على المشبه، فيكون: الأصيل كالذهب، والماء كاللُّجين، وهي: الفضة[1].

وعلى ما تقدم فالتشبيه البليغ ما كان المشبه به خبرًا عن المشبه، أو حالًا منه، أو مصدرًا، أو يكون المشبه به مضافًا للمشبه.

قوله: (وَقَدْ يُعْكَسُ التَّشْبِيهُ ادِّعَاءً)؛ أي: قد يُعكس التشبيه: فيُجعل الناقص ـ وهو المشبَّه ـ مشبَّهًا به؛ بادعائه أعرف وأشهر وأكمل في وجه الشبه، جريًا على ما هو معلوم من أن الشيء يشبَّه دائمًا بما هو أقوى منه في وجه الشَّبه، ويسمى: «**التشبيه المقلوب**».

قوله: (كَقَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ وُهَيْبٍ:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ[2])

فالشاعر جعل وجه الخليفة مشبَّهًا به، وغرَّةَ الصباح مشبهًا، والمألوف أن يقال: إن وجه الخليفة يشبه وجه الصباح، لكنه عكس وقلب التشبيه من باب المبالغة والادعاء؛ قاصدًا إيهام أن وجه الخليفة أتمُّ وأكمل في الضوء من غرَّة الصباح، وهذا مظهر من مظاهر الافتنان والإبداع.

---

(١) انظر: «المنهاج الواضح» (ص٦٢).
(٢) انظر: «الأغاني» (١٩/ ٨٩)، و«معاهد التنصيص» (١/ ٢٢٠)، (٢/ ٥٧).

وَقَدْ يُحْذَفُ المُشْبَّهُ بِهِ فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ مَكْنِيًّا، وَيُشَارُ إِلَيْهِ بِبَعْضِ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ المُشَبَّهِ بِهِ.

وقد سَمَّى ابن جني التشبيه المقلوب «غلبة الفروع على الأصول» وقال: «إنه فصل من فصول العربية طريف، تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئًا من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة»(١).

هذا، والقلب يكثر في التشبيه المفرد؛ لأن القلب لا يرد ولا يحسن إلا فيما كان وجه الشبه في المشبه به أظهر وأشهر، أما تشبيه التمثيل فلا يتأتى فيه القلب إلا إذا كان مبنيًّا على ضرب من التأول والتخييل، وذلك لغموض وجه الشبه فيه وعدم ظهوره، ومن أمثلة القلب فيه: ما تقدم من قول القاضي التنوخي:

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا ... سُنَنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فقد تقدم أن المشبَّه: النجوم لامعةً بين أجزاء ظلمة الليل، والمشبَّه به: السنن لاحت بين الابتداع، ووجه الشبه في البيت تخييلي، وهو: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي غير موجودة في المشبَّه به ـ وهو السنن ـ إلا على طريق الوهم والخيال.

فهذا تشبيه تمثيلي قد عكس؛ لأنه شبه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع، والأصل أن تشبه السنن بين البدع بالنجوم وسط الدجى(٢).

قوله: (وَقَدْ يُحْذَفُ المُشَبَّهُ بِهِ فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ مَكْنِيًّا، وَيُشَارُ إِلَيْهِ بِبَعْضِ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ المُشَبَّهِ بِهِ)؛ أي: وقد لا يُذكر الطرفان معًا؛ بل يُحذف

---

(١) «الخصائص» (١/ ٣٠٠).
(٢) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٢٢٦)، و«دراسات بلاغية»، لفيود (ص١٩٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

فَبِتُّ كَأَنَّ العَائِدَاتِ فَرَشْنَ لِيْ ... هَرَاسًا بِهِ يُعْلَى فِرَاشِي وَيُقْشَبُ

فَالمُشَبَّهُ بِهِ هُوَ المَرِيضُ الَّذِي يَشْتَدُّ أَلَمُهُ بِاللَّيْلِ، وَقَدْ حَذَفَهُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ بِالعَائِدَاتِ؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ تَشْبِيهُ نَفْسِهِ لَا تَشْبِيهُ العَوَائِدِ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِذِكْرِ: (فَرَشْنَ لِي) زِيَادَةً فِي تَهْوِيلِ آلَامِهِ.

وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ الَّذِي تَتَفَرَّعُ مِنْهُ الِاسْتِعَارَةُ المَكْنِيَّةُ، ....

المشبَّه به ويبقى المشبه، ويكْنى عن المشبه به، فيشار إليه بذكر شيء من خصائصه ولوازمه، فيكون التشبيه مكْنيًّا؛ أي: مخفيًّا.

قوله: (كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

فَبِتُّ كَأَنَّ العَائِدَاتِ فَرَشْنَ لِيْ ... هَرَاسًا بِهِ يُعْلَى فِرَاشِي وَيُقْشَبُ[(١)])

فالمشبَّه: هو المتكلم نفسه، والمشبه به: هو المريض الذي يشتد ألمه بالليل، وقد حذفه وأشار إليه بشيء من خصائصه، وهن العائدات: أي: زائرات المريض.

وليس المراد تشبيه العائدات؛ نظرًا لدخول الأداة عليها، وإنما المقصود تشبيه نفسه، وجاء بقوله: (فَرَشْنَ لِيْ)؛ زيادة في تهويل آلامه.

قوله: (وَهَذَا النَّوْعُ هُوَ الَّذِي تَتَفَرَّعُ مِنْهُ الِاسْتِعَارَةُ المَكْنِيَّةُ)؛ أي: إن الاستعارة مبنية على التشبيه، فإذا حذف أحد الطرفين وبقي الآخر مع قرينة دالة على التشبيه تحققت الاستعارة، فإذا حذف المشبه به وصُرح بالمشبه مع صفة من صفات المشبه به كانت الاستعارة مكنية، كقولك: إنه رجل يزأر.

---

(١) «ديوانه» (ص٢٧). وقوله: (**هَرَاسًا**) ـ بفتح الهاء ـ هو: ضرب من الشجر كثير الشوك، وقوله: (**وَيُقْشَبُ**)؛ أي: يـُجدد. حاشية «ديوان النابغة» شرح وتقديم: عباس عبد الساتر.

وَلَمْ يَذْكُرْهُ المُتَقَدِّمُونَ.

وكذا لو حذف المشبه وصرح بالمشبه به كانت الاستعارة تصريحية، كقولك: رأيت أسدًا يتكلم[(١)].

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ المُتَقَدِّمُونَ)؛ أي: لم يذكر علماء البلاغة المتقدمون حذف المشبه به والإشارة إليه ببعض خصائصه في باب التشبيه، ولعلهم اكتفوا بذكره في موضوع الاستعارة؛ لأنه من قبيل الاستعارة المكنية ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ.

هذا، وللتشبيه تقسيمات كثيرة في الكتب المطولة أعرض عنها ابن عاشور، إما لقصد الاختصار، أو لقلة جدواها كما ذكر بعض الشراح[(٢)].

---

(١) انظر: «علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٦٥).

(٢) هو العلامة عبد الرحمٰن المرشدي في شرحه على «عقود الجمان» (٢/ ١٤).

الحَقِيقَةُ وَالمَجَازُ

الحَقِيقَةُ: الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ، ....

قوله: (الحَقِيقَةُ وَالمَجَازُ) الكلام ـ هنا ـ على المجاز، لكن البلاغيين يذكرون الحقيقة؛ لأنها مقابلة للمجاز، لا أنها من مباحث هذا الباب، وبضدها تتميز الأشياءُ، وعن منزلة هذا الباب في علم البيان، يقول ابن الأثير: «هذا الفصل مهم كبير من مهمات علم البيان، لا بل هو علم البيان بأجمعه»(١).

قوله: (الحَقِيقَةُ) هي في اللغة وصف على وزن فعيل، إما بمعنى اسم الفاعل، من قولهم حقَّ الشيء: إذا ثبت، وإما بمعنى اسم المفعول من حَقَقْتُ الشيءَ؛ أي: أثبتُّه، فهي على الأول بمعنى: الثابت، وعلى الثاني بمعنى: المثبَت(٢)، سميت بذلك؛ لثبوت اللفظ على أصل وضعه.

قوله: (الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ)؛ أي: في اللغة، والمراد بالوضع: تعيين اللفظ للدلالة على معناه بنفسه من غير قرينة(٣)، مثل: لفظ «أسد» في قولك: رأيت أسدًا، فإن المراد به الحيوان المفترس؛ لأنه لفظ استعمل فيما وضع له، وهذا يفيد أن الألفاظ لها معانٍ تتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، وهذا المعنى المتبادر هو الأصل، وهو المعنى الحقيقي، وفهمه لا يحتاج إلى قرينة.

وقد تُقيَّد بالحقيقة اللغوية؛ لتتميز عن الحقيقة العقلية، والأكثر تَرَكَ هذا التقييد؛ لئلا يتوهم خروج الحقيقة الشرعية والعرفية.

(١) «المثل السائر» (١/ ٨٤).
(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٤).
(٣) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٣٩٥)، و«الإيضاح» (٥/ ٧).

وَالمَجَازُ: اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ؛ لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الحَقِيقَةِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: (اللَّفْظُ) دُونَ الكَلِمَةِ؛ لِيَشْمَلَ هَذَا التَّعْرِيفُ المَجَازَ المُفْرَدَ، وَالمَجَازَ المُرَكَّبَ، كَمَا سَيَأْتِي.

قوله: (وَالمَجَازُ) هو لغة: اسم مكان مأخوذ من قولهم: جُزت المكان، بمعنى سلكته، ووَقَعَ جَوازي فيه، فهو محل الجواز والسلوك؛ لأن الكلمة جُعلت طريقًا لفهم معناها الذي نقلت إليه، هذا هو الأظهر، وقيل: إنه مصدر: جاز المكان يجوزه: إذا تعداه[(١)].

قوله: (اللَّفْظُ المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ؛ لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الحَقِيقَةِ) هذا تعريف المجاز في اصطلاح البلاغيين، وهو مستوحى من المعنى اللغوي؛ ـ كما تقدم ـ ومثاله: رأيت أسدًا على فرس، فلفظ: «**أسدًا**» مجاز لغوي؛ لأنه مستعمل في غير ما وُضع له في اللغة، وهو الرجل الشجاع، لعلاقة بين المعنى المجازي والحقيقي وهي: مشابهة الرجل الشجاع للأسد في الشجاعة، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي: قولك: «**على فرس**»؛ إذ ليس ذلك من شأن الحيوان المفترس.

وعلى هذا فالمجاز ضد الحقيقة، ولذا قال بعض الباحثين: «الحقيقة والمجاز وصفان يتعاقبان على الكلمة والجملة؛ فالمستعمل منهما طبق معناه في المعجم يسمى: حقيقة لغوية، والمستعمل منهما خلاف معناه في المعجم يسمى: مجازًا لغويًا»[(٢)].

قوله: (وَإِنَّمَا قُلْنَا: (اللَّفْظُ) دُونَ الكَلِمَةِ؛ لِيَشْمَلَ هَذَا التَّعْرِيفُ المَجَازَ المُفْرَدَ وَالمَجَازَ المُرَكَّبَ) أفاد أن المجاز نوعان: مفردٌ، ومركبٌ.

---

(١) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ١٩ ـ ٢٠).
(٢) «البلاغة الاصطلاحية» (ص٥٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَإِنَّمَا قُلْنَا: المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ العِبَارَاتِ؛ لِأَنَّ الكَلِمَةَ تُعَدُّ مَجَازًا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ المَعْنَى المَوْضُوعَةِ هِيَ لَهُ فِي اللُّغَةِ، سَوَاءٌ كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِي المَعْنَى المَجَازِيِّ أَقَلَّ مِنِ اسْتِعْمَالِهَا فِي المَعْنَى الحَقِيقِيِّ أَمْ مُسَاوِيًا أَوْ أَشْهَرَ.

فالمفرد يكون في الكلمة، والمركب يكون في لفظ مركب استعمل في غير معناه الحقيقي ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ.

وقوله: (اللفظ) شامل لهما، بخلاف ما لو قال: (كلمة)، فإنه لا يتناول المركب من حيث الاصطلاح[1].

قوله: (وَإِنَّمَا قُلْنَا: المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ العِبَارَاتِ...) يشير بذلك إلى أن استعمال اللفظ في غير ما وضع له في اللغة كافٍ في بيان حقيقة المجاز؛ لأن ما نقل من المعنى اللغوي فهو مجاز؛ كالصلاة حقيقة في الدعاء، والزكاة حقيقة في النماء، فإذا نقلت إلى غيره فهي مجاز، فيكون هذا التعريف كافيًا في ضابط المجاز، وأنه لا حاجة إلى زيادة قيد: «في اصطلاح التخاطب»، كما فعل القزويني في «التلخيص»[2] ومن ذَكَرُه في التعريف؛ قصد به إدخال المجاز فيما وضع له في اصطلاح آخر؛ كلفظ الصلاة إذا استعمله المتكلم بعرف الشرع في الدعاء، فإنها مجاز؛ لأنه استعملها في غير ما وضعت له في اصطلاحه.

والتخاطب: هو التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة.

قوله: (سَوَاءٌ كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِي المَعْنَى المَجَازِيِّ أَقَلَّ مِنِ اسْتِعْمَالِهَا فِي المَعْنَى الحَقِيقِيِّ أَمْ مُسَاوِيًا أَوْ أَشْهَرَ)؛ أي: إن أمر المجاز والحقيقة لا يرجع إلى كثرة الاستعمال وقِلَّته، بل تخرج الكلمة إلى المجاز إذا استعملت في غير

---

(١) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٤).
(٢) انظر: «التلخيص» (ص٢٩٢ ـ ٢٩٣).

[17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d | سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥

فَإِنَّ المَجَازَ قَدْ يَشْتَهِرُ، وَيُسَمَّى بِالحَقِيقَةِ العُرْفِيَّةِ، مِثْلُ: الزَّكَاةِ، وَالتَّيَمُّمِ، وَمِثْلُ: الفَاعِلِ، وَالقِيَاسِ.

ما وضعت له، سواء أكان استعمالها في المعنى المجازي أقل، مثل: الأسد للشجاع، والبحر للجواد، والنخلة للرجل الطويل، أو كان أكثر مثل: لفظ الراوية لوعاء الماء، والغائط للفضلة الخارجة من الإنسان.

قوله: (**فَإِنَّ المَجَازَ قَدْ يَشْتَهِرُ، وَيُسَمَّى بِالحَقِيقَةِ العُرْفِيَّةِ**)؛ هذا تعليل لما قبله، أي: إن المجاز اللغوي ـ الذي هو: استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلًا ـ قد يشتهر، عند طائفة من الناس كالفقهاء والنحويين والأصوليين وغيرهم، ويصير هو المتبادر إلى الذهن حال التخاطب به، وعندئذ يكون حقيقة عرفية، لأن الكلام موضوع لاستعمال الناس وحاجتهم، مثل الألفاظ الشرعية، وكذا ما اصطلح عليه علماء النحو والأصول وغيرهما من الفنون، وعلى هذا فإذا اشتهر المجاز صار حقيقة شرعية أو عرفية، لكن إن كان المعنى العرفي خاصًّا بجماعة أو طائفة معينة فهي حقيقة عرفية خاصة، أو حقيقة اصطلاحية، وإلا فهي عامة.

قوله: (**مِثْلُ: الزَّكَاةِ، وَالتَّيَمُّمِ**) فالزكاة لفظ له معنًى في اللغة، وهو النماء، وهذا وضع لغوي، ثم اشتهر هذا اللفظ في الشرع فصار حقيقة عرفية عند علماء الشرع في أداء مال مخصوص، والتيمم له معنى في اللغة وهو القصد، ثم اشتهر في الشرع فصار حقيقة عرفية عند علماء الشرع في ضرب اليدين على التراب ومسح الوجه والكفين.

قوله: (**وَمِثْلُ: الفَاعِلِ، وَالقِيَاسِ**) هذا من أمثلة الحقيقة العرفية الخاصة، وقد فصلها المؤلف عما قبلها؛ لأن هذا في عرف العلماء، وما قبله في عرف الشرع. فالأول منهما عند النحاة، والثاني عند الأصوليين؛ فالفاعل في اللغة: من صدر منه فعل، ثم نقله النحاة إلى الفاعل المصطلَح عليه عندهم.

ومثله: «**الحال**» فيما عليه الإنسان من خير أو شر، نقله النحاة إلى باب

وَقَوْلِي: «لِعَلَاقَةٍ»؛ لِإِخْرَاجِ الغَلَطِ، وَإِخْرَاجِ المُشَاكَلَةِ الآتِيَةِ فِي البَدِيعِ.

وَقَوْلِي: «مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ»؛ لِإِخْرَاجِ الكِنَايَةِ، ....

الحال المصطلَح عليه عندهم، والقياس في اللغة: التقدير والمساواة، ثم نقله الأصوليون إلى التسوية بين الأصل والفرع في الحكم.

ومثل ذلك: تعريف الفصل عند البلاغيين: بأنه ترك العطف بين الجملتين، وتعريف الإبدال عند الصرفيين: بأنه وضع حرف مكان آخر... وهكذا.

وبهذا يتضح أن بعض المجازات اللغوية قد تصبح حقائق شرعية ـ عند علماء الشريعة، أو عرفية في مصطلحات العلوم المتعددة الأخرى، لا ينازع فيها أحد، ويقال فيها: حقيقة شرعية أو عرفية، دون نسبتها إلى المجاز في أصلها.

قوله: (وَقَوْلِي: «لِعَلَاقَةٍ» لِإِخْرَاجِ الغَلَطِ)؛ أي: غلط اللسان؛ لأن الغلط لا يكون عن ملاحظة علاقة، كأن يقول: هذا أسد. مشيرًا إلى حَجَرٍ ـ مثلًا ـ فهذا يصدق عليه أنه استعمل اللفظ في غير معناه، لكن لا على وجه يصح؛ إذ لا علاقة بين الأسد والحجر، فيخرج عن حدِّ المجاز.

قوله: (وَإِخْرَاجِ المُشَاكَلَةِ...) لأن المشاكلة ـ وهي ذكر الشيء بلفظ غيره ـ داخلة في المجاز، كقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] والأصل: وجزاء سيئة عقوبة مثلها، لكنها ليست من المجاز الاصطلاحي ـ على قول ابن عاشور ـ لعدم وجود العلاقة المشروطة في المجاز.

قوله: (وَقَوْلِي: «مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ»؛ لِإِخْرَاجِ الكِنَايَةِ)؛ أي: لأن الكناية لا تحتاج إلى قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي؛ لجواز إرادته، فإذا قلت: كلَّمني أسدٌ، فإن القرينة تمنع في المجاز من إرادة المعنى الحقيقي للأسد.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَلِبَيَانِ شَرْطِ مَاهِيَّةِ المَجَازِ.

وَالقَرِينَةُ: مَا يُفْصِحُ عَنِ المُرَادِ لَا بِالوَضْعِ ....

وإذا قلت: محمد طويل النِّجاد[١]، فهو كناية عن طول القامة، ويصح مع هذا إرادة المعنى الحقيقي وهو طول النجاد، فقرينة الكناية غير مانعة من إرادة المعنى اللغوي للفظ.

قوله: (وَلِبَيَانِ شَرْطِ مَاهِيَّةِ المَجَازِ) عطف على ما قبله؛ أي: وذكر القرينة؛ لبيان (شرط ماهية المجاز) أي: حقيقته وأصله؛ فإنه يقوم على القرينة التي تصرف اللفظ عن إرادة معناه الحقيقي، وبدون القرينة لا يتحقق المجاز، لأن اللفظ إذا خلا من القرينة لم يسبق إلى الذهن سوى معناه الأصلي المتبادر عند الإطلاق. ولهذا تترجح الحقيقة على المجاز؛ لأنها لا تفتقر إلى قرينة، كما تقدم.

وبذكر القرينة مع المجاز يحصل الفرق بينه وبين الكذب، فإن الكذب لا قرينة معه، بخلاف المجاز، وبهذا يُرد على من أنكر وقوع المجاز في القرآن، زاعمًا أنه من الكذب[٢]، كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ.

قوله: (مَا يُفْصِحُ عَنِ المُرَادِ)؛ أي: إن القرينة التي تشترط في نقل اللفظ من أصل وضعه إلى مجازه هي التي تُفصح عن مراد المتكلم ومقصوده بإرادة المعنى المجازي؛ إذ لولا القرينة ما فُهم المجاز.

قوله: (لَا بِالوَضْعِ)؛ أي: لا بطريق الوضع، بمعنى أن إرادة المعنى المجازي ليست بوضع اللفظ، لأن دلالته إنما تكون بواسطة القرينة التي يذكرها المتكلم[٣].

---

(١) **النِّجاد**: ـ بالكسر ـ حمائل السيف؛ أي: ما يعلق به.

(٢) انظر: «شرح تحفة الإخوان»، للصاوي، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية عدد: (١) (ص٢٢٨).

(٣) انظر: «الحاشية على المطوَّل» (ص٣٥٢ ـ ٣٥٣)، «عقود الجمان» بشرح المرشدي (٢/ ٤٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

مِنْ كَلِمَةٍ، نَحْوُ: رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي، أَوْ صِيغَةٍ، نَحْوُ قَوْلِ المُسْتَنْجِدِ: أَيْنَ الأُسُودُ الضَّارُونَ؟ فَإِنَّ صِيغَةَ جَمْعِ العُقَلَاءِ قَرِينَةٌ، وَإِلَّا لَقَالَ: الضَّارِيَةُ. أَوْ حَالِ الكَلَامِ، نَحْوُ: لَقِيتُ أَسَدًا، وَالمُتَكَلِّمُ مِنْ أَهْلِ الحَاضِرَةِ.

قوله: (مِنْ كَلِمَةٍ) أفاد أن القرينة ثلاثة أنواع، وهي: الكلمة الزائدة على أصل التركيب، مثل: لفظة: «**يرمي**» في قولك: «رأيت أسدًا يرمي».

قوله: (أَوْ صِيغَةٍ)؛ أي: استعمال صيغة معينة تدل عليها قواعد اللغة تفصح عن المراد، مثل صيغة جمع المذكر السالم في المثال المذكور.

قوله: (أَيْنَ الأُسُودُ الضَّارُونَ؟) الضارون: جمع ضارٍ.

قوله: (فَإِنَّ صِيغَةَ جَمْعِ العُقَلَاءِ)؛ أي: الجمع بالواو والنون (قَرِينَةٌ) على إرادة الرجال الشجعان؛ لأن الجمع بالواو والنون من خصائص العقلاء، كما ذكر النحاة في باب جمع المذكر السالم.

قوله: (وَإِلَّا لَقَالَ: الضَّارِيَةُ)؛ أي: فلو أراد الحقيقة وهي الحيوان المفترس لقال: الضارية؛ لأنه يقال: أسودٌ ضارية، من ضَرِيَ بالصيد؛ أي: اعتاده واجترأ عليه ولزمه وأُولع به[1].

قوله: (أَوْ حَالِ الكَلَامِ) هذا النوع الثالث من القرينة، وهي القرينة الحالية التي يدل عليها المقام، وعليه فتكون القرينة نوعين: لفظية، وحالية.

قوله: (وَالمُتَكَلِّمُ مِنْ أَهْلِ الحَاضِرَةِ) هذا عائد على المثال الأخير: «**لقيت أسدًا**» ـ والمتكلمُ من أهل المدن ـ؛ لأنه لو كان من أهل البادية لاحتمل أن تكون الكلمة حقيقة؛ لأن القرينة حالية، لكن الأسد لا يكون غالبًا في الحاضرة، فإذا تكلم بذلك واحد منهم دلَّ المقام على أنه يريد المجاز، وهو: الرجل الشجاع.

---

(١) «المصباح المنير» (ص٣٦١).

وَتَقْيِيدُ القَرِينَةِ بِالمَانِعَةِ؛ لِإِخْرَاجِ المُعَيِّنَةِ لِمَعْنًى، كَقَرِينَةِ إِرَادَةِ أَحَدِ مَعَانِي اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ أَوِ الَّتِي تُعَيِّنُ نَوْعَ المَجَازِ مِنْ بَيْنِ أَنْوَاعٍ يَحْتَمِلُهَا المَقَامُ، فَإِنَّ تِلْكَ لَا بُدَّ مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنِ المُرَادُ إِذْهَابَ نَفْسِ السَّامِعِ كُلَّ مَذْهَبٍ مُمْكِنٍ، كَمَا تَقُولُ: هُو بَحْرٌ، فَيَحْتَمِلُ الكَرَمَ وَالعِلْمَ.

قوله: (وَتَقْيِيدُ القَرِينَةِ بِالمَانِعَةِ؛ لِإِخْرَاجِ المُعَيِّنَةِ لِمَعْنًى)؛ أي: إن القرينة التي يذكرها المتكلم **نوعان:**

١ ـ نوعٌ لبيان أن المعنى الحقيقي غير مراد، وتسمَّى: «**القرينة المانعة**»، وهذه مختصة بالمجاز.

٢ ـ نوعٌ لتعيين المعنى المراد، وتسمَّى: «**القرينة المُعَيِّنة**»، وتجري في الحقيقة كالمشترك، وتجري في المجاز لتعيين نوع المجاز[1].

قوله: (كَقَرِينَةِ إِرَادَةِ أَحَدِ مَعَانِي اللَّفْظِ المُشْتَرَكِ) المشترك: هو ما وُضع لأكثر من معنى وضعًا متعدِّدًا، ويمتنع أن يراد به جميع معانيه، إلا على قولٍ، إذا لم يمنع من ذلك مانع، فإذا أريد أحد معاني اللفظ المشترك فلا بد من قرينة تعيِّن المراد عند مزاحمة المعاني، وإلا كان من قبيل المجمل، فقرينة المشترك إنما هي لتعيين المراد منه، أما فهم أحد المعنيين منه على الإطلاق وبدون تعيين فلا يحتاج إلى قرينة[2]، ومن أمثلته: «العين»: لفظ يطلق على معانٍ كثيرة جدّاً، منها: الباصرة، والجاسوس، والسلعة، وحقيقة الشيء، وعين الماء، و«الولي»: لفظ يطلق على العبد والسيد، و«القرء»: لفظ يطلق على الحيض والطهر[3].

فإذا استعمل المشترك في معنييه ـ بناءً على جوازه ـ فهو مجاز، وقرينة

---

(١) انظر: «الدلالات وطرق الاستنباط» (ص١٩١ ـ ١٩٢).
(٢) «شروح التلخيص» (٤/ ٩).
(٣) انظر: «التاج» (٣٥/ ٤٤٠)، و«بصائر ذوي التمييز» (٤/ ٤).

وَالعَلَاقَةُ: هِيَ المُنَاسَبَةُ الَّتِي بَيْنَ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ وَالمَعْنَى المَجَازِيِّ.
وَالعَلَاقَاتُ كَثِيرَةٌ، أَنْهَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ.

المشترك إنما هي لتعيين المراد من المعنيين، بخلاف المجاز فإن قرينته محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي.

قوله: (وَالعَلَاقَةُ) هذا الأمر الثاني المشترط في استعمال اللفظ في غير ما وُضع له، وهي بالفتح على الأفصح، وأما بالكسر ففي الأمور الحسية كعِلاقة السوط ونحوها(١).

قوله: (هِيَ المُنَاسَبَةُ الَّتِي بَيْنَ المَعْنَى الحَقِيقِيِّ وَالمَعْنَى المَجَازِيِّ)؛ أي: الارتباط والصلة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ولولا هذه المناسبة ما استطعنا أن ننقل الكلمة من معناها الحقيقي إلى معناها المجازي.

فإذا قلت: «رأيت أسدًا يرمي»، تريد رجلًا شجاعًا، فإن المناسبة والصلة بين المعنى الذي وضعت له كلمة: «أسد» والمعنى الذي استعملت فيه هي الشجاعة، وإذا قلت: ألقى إمام المسجد كلمة، تريد كلامًا، فإن المناسبة والصلة بينهما هي الجزئية.

قوله: (وَالعَلَاقَاتُ كَثِيرَةٌ)؛ أي: علاقات المجاز اللغوي كثيرة، بغض النظر عما هو مجاز مرسل أو استعارة، وإن كان الغالب في الكثرة هو المجاز المرسل؛ لأن علاقة الاستعارة المشابهة فحسب، وأما المجاز المرسل فعلاقته متعددة؛ لأنها تعمُّ كل مناسبة أو ملابسة بين المعنيين، تصحح نقل اللفظ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي.

قوله: (أَنْهَاهَا بَعْضُهُمْ إِلَى ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ) هذا لا يدل على عدم جواز

---

(١) «الصحاح» (٣/ ١٥٣١)، «حاشية الدسوقي» (٤/ ٢٥)، «المعجم الوسيط» (ص٦٢٢)، وقد ذكر الطوفي في «شرح مختصر الروضة» (١/ ٥٠٦): أن علاقة المجاز بالكسر. وانظر: «علوم البلاغة» (ص٢٤٨).

وَأَشْهَرُهَا: الْمُشَابَهَةُ، وَالسَّبَبِيَّةُ، وَالْمُجَاوَرَةُ، وَالبَعْضِيَّةُ ـ وَيُعَبَّرُ عَنْهَا: بِالجُزْئِيَّةِ؛ نِسْبَةً لِلْجُزْءِ ـ، ....

الزيادة على هذا العدد، لكن بعضها لا يخلو من تكلف[1].

قوله: (وَأَشْهَرُهَا: الْمُشَابَهَةُ)؛ أي: بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، نحو: رأيت أسدًا يرمي، وهذا خاص بالاستعارة، وما بعدها فهو في المجاز المرسل، وسيأتي لها أمثلة.

قوله: (وَالسَّبَبِيَّةُ) هي أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور سببًا في المعنى المراد، كقولهم: رعت الإبلُ الغيثَ، فـ«**الغيث**» ـ وهو المطر ـ مجاز مرسلٌ مراد به النبات، والعلاقة السببية؛ لأن الغيث سببٌ في النبات، الذي هو المعنى المراد، والقرينة قوله: «**رعت**»؛ لأن الغيث لا يُرعى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنْهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢] فالكتابة مجاز مرسل، مراد بها الإثبات، لأن الكتابة سبب في ثبات المكتوب وبقائه، فأُطلق السبب وهو الكتابة، وأريد المسبب، وهو الإثبات، أي: أُثبت في قلوبهم الإيمان[2].

قوله: (وَالْمُجَاوَرَةُ) أن يكون الشيء مجاورًا لآخر في مكانه، كقولهم: خلت الراوية من الماء؛ لأن المراد بالراوية القِربة، والراوية في الأصل هي الدابة التي يُستقى عليها، والدابة مجاورة للقِربة عند حملها، والقرينة قوله: «**خلت**»؛ لأن الذي يخلو من الماء هو الوعاء، لا الحيوان.

قوله: (وَالبَعْضِيَّةُ ـ وَيُعَبَّرُ عَنْهَا: بِالجُزْئِيَّةِ؛ نِسْبَةً لِلْجُزْءِ ـ)؛ فالبعضيَّة: أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور جزءًا من المعنى المراد، نحو:

---

(١) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/٤٣)، و«من بلاغة القرآن» (ص٢٢٤).

(٢) «تسهيل المجاز إلى علاقات المجاز» (ص٢٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَالتَّقْيِيدُ: أَيْ: إِطْلَاقُ اللَّفْظِ المَوْضُوعِ لِمَعْنًى مُقَيَّدٍ عَلَى المَعْنَى المُطْلَقِ، وَالمَآلُ، ....

﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]؛ لأن المراد: عبد مؤمن؛ فالمعنى الأصلي للرقبة جزءٌ من العبد، والقرينة أن التحرير إنما يكون للذات كلها، لا لجزءٍ منها؛ لأن العتق لا يتجزأ مع القدرة على إعتاق الرقبة كاملة، على ما هو مدوَّن في كتب الفقه.

قوله: (وَالتَّقْيِيدُ: أَيْ: إِطْلَاقُ اللَّفْظِ المَوْضُوعِ لِمَعْنًى مُقَيَّدٍ عَلَى المَعْنَى المُطْلَقِ) معنى هذه العلاقة: أن يكون اللفظ موضوعًا لمعنى مقيَّد ثم يطلق عن قيده، فيطلق على المعنى المطلق، مثل: مِشفَر زيدٍ يسيل دمًا. فالمشفر في الأصل: للبعير خاصةً، فهو لفظ موضوع لمعنى مقيد، ثم أطلق عن هذا القيد ـ وهو إضافته للبعير ـ وأريد به مطلق الشَّفَةِ، فصح إطلاقه على شفَةِ زيد من باب المجاز المرسل الذي علاقته التقييد والإطلاق.

وأمثلة هذه العلاقة قليلة كما ذكر ابن عاشور في حاشية «الموجز»، وذكر أنه ظفِر لها بمثالين من كلام العرب، أحدهما: قول سلامة بن جندل السعدي في أسفه على شبابه:

وَلَّى حَثِيثًا وَهَذَا الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ ... لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ(١)

والشاهد: أن الشاعر جعل لليعاقيب ركضًا، والأصل أنه للآدمي، فهو موضوع لمعنًى مقيَّد، ثم أطلق عن هذا القيد، وأريد به مطلق السرعة.

---

(١) انظر: «المفضليات» (ص١١٩)، ففيها القصيدة كاملة، وعددها تسعة وثلاثون بيتًا، وهي من أجود شعر سلامة بن جندل، وقوله: (**رَكْضُ**) يُروى بالرفع، كما في «المفضليات»، ويروى بالنصب كما في «الشعر والشعراء» (١/ ٢٧٢). وقوله: (**حَثِيثًا**)؛ أي: ولى الشباب سريعًا، **واليعاقيب**: جمع يعقوب، وهو: ذَكَرُ الحَجَلِ ـ نوع من الطير ـ وخصَّه لسرعته، يقول: لو كان ركض اليعاقيب يدركه لطلبته، ولكنه لا يُدرك.

وَأَضْدَادُهَا.

قوله: (وَالمَآلُ) المآل: هو اعتبار ما سيكون، وذلك بأن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور مستقبل الحصول ظنًّا أو يقينًا، كقوله تعالى ـ حكاية عن صاحب السجن ـ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، والخمر لا تُعصر، وإنما يُعصر العنب، فسمى العنب خمرًا؛ باعتبار ما سيؤول إليه، وفائدة ذلك: الإيجاز والتحقيق، فهو أخصر من قوله: «إني أعصر عنبًا سيصير خمرًا»، وهذا مظنون؛ لاحتمال أن يقوم حائل دون الاختمار.

ومنه ـ أيضًا ـ قول الله تعالى: ﴿فَبَشَّرۡنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٖ ١٠١﴾ [الصافات: ١٠١]؛ فالغلام عند ولادته لا يُدرك، فلا يتصف بالحلم أو غيره من الصفات، ولكنه يكون حليمًا حينما يبلغ مبلغ الرجال، فاستعمال ﴿حَلِيمٖ ١٠١﴾ ـ هنا ـ مجاز، علاقته اعتبار ما سيكون.

ومن أمثلة مستقبل الحصول يقينًا قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٞ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠﴾ [الزمر: ٣٠]؛ فالمراد بالميت: الصائر إلى الموت، فهو من استعمال الوصف فيمن سيتصف به في المستقبل؛ تنبيهًا على تحقق وقوعه(١).

قوله: (وَأَضْدَادُهَا)؛ أي: أضداد ما ذُكر، وهي: المسببيَّة، والكليَّة، واعتبار ما كان، والتقييد، وهي عكس الإطلاق.

فالمسببية: أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور مسببًا وناتجًا عن المعنى المراد، كقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ﴾ [غافر: ١٣]، فقوله: ﴿رِزۡقٗاۚ﴾ مجاز مرسل مراد به ماء المطر، والعلاقة المسببية، فقد أطلق المسبب وهو الرزق وأريد السبب وهو الماء، وفائدة المجاز تفخيم شأن المطر، وبيان شدة ارتباط الرزق بنزول المطر؛ لأن انقطاعه مؤذن بالقحط والمجاعة.

وأما الكلية: فهي أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور كُلًّا متضمنًا

(١) انظر: «المنهاج الواضح، البيان والبديع» (ص١١٦ ـ ١١٧).

وَيُمْكِنُ رَدُّهَا إِلَى المُشَابَهَةِ وَالتَّلَازُمِ؛ لِأَنَّ المُرَادَ: اللُّزُومُ عُرْفًا.

للمعنى المراد، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ [الأعراف: ١٥٠] فقوله: ﴿بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾ مجاز مرسل مراد به الجزء وهو شعر الرأس، ولا شك أن هذا التعبير زاد من تصوير قوة ما صنعه موسى بأخيه ـ عليهما الصلاة والسلام ـ[١].

وأما اعتبار ما كان: فهو أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور سابق الحصول على المعنى المراد، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ﴾ [النساء: ٢] ففي لفظ: ﴿ٱلْيَتَٰمَىٰٓ﴾ مجاز مرسل علاقته اعتبار ما كان، فقد عُبِّر بما كانوا عليه وهو اليتم، وأريد حالتهم الحالية وهي البلوغ، وفي التعبير بذلك ـ مع ما فيه من الإيجاز ـ ترقيق للقلوب وحث لها على إعطاء من كان يتيمًا ضعيفًا حَقَّهُ، وفيه ـ أيضًا ـ: استصحاب حرمة أكل مال اليتيم بعد بلوغه[٢].

وأما التقييد الذي هو عكس الإطلاق، فأمثلته قليلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ﴾ [البقرة: ٢٤] على قول من فسر الحجارة بالأصنام، أُطلق لفظ الحجارة، والمراد حجارة مقيدة، وهي أصنامهم الحجرية[٣].

قوله: (وَيُمْكِنُ رَدُّهَا إِلَى المُشَابَهَةِ وَالتَّلَازُمِ)؛ أي: يمكن ردُّ العلاقة التي تعددت أنواعها إلى شيئين؛ فالاستعارة علاقتها: المشابهة، والمجاز المرسل علاقته: التلازم بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وبهذا تصبح علاقات المجاز اللغوي: إما المشابهة في الاستعارة، وإما التلازم في المجاز المرسل؛

(١) «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٥٢).
(٢) «البلاغة العربية» للميداني (٢/ ٢٨٠)، «التبيان» (ص١٥٣).
(٣) «تسهيل المجاز» (ص٢٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَالمَجَازُ إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةُ سُمِّي: (اسْتِعَارَةً)، وَإِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المُشَابَهَةِ سُمِّيَ: (مَجَازًا مُرْسَلًا)، وَقَدْ يَخْتَلِطُ مَجَازُ اللُّزُومِ بِالكِنَايَةِ.

وَأَهَمُّ أَنْوَاعِ المَجَازِ: هُوَ الاِسْتِعَارَةُ؛ لِشِدَّةِ عِنَايَةِ بُلَغَائِهِمْ بِالتَّشْبِيهِ

بل إن علاقة المشابهة يجوز إرجاعها إلى علاقة التلازم[(١)].

قوله: (فَالمَجَازُ إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةُ سُمِّي: اسْتِعَارَةً...) وهي مأخوذة من استعار الشيء: إذا أخذه عاريةً، والفرق بين الاستعارة والمجاز المرسل: أن الاستعارة من المجاز اللغوي، وعلاقتها المشابهة دائمًا؛ لأنه تشبيهٌ حُذِف أحد طرفيه، وأما المجاز المرسل فعلاقته غير المشابهة ـ كما تقدم ـ.

قوله: (وَقَدْ يَخْتَلِطُ مَجَازُ اللُّزُومِ بِالكِنَايَةِ)؛ أي: إن المجاز المرسل إذا كانت علاقته اللزوم قد يلتبس بالكناية؛ وذلك لأن علاقة اللزوم في المجاز تتحقق بإطلاق الملزوم وإرادة اللازم، نحو: ملأت الشمس المكان؛ أي: الضوء؛ فالشمس مجاز مرسل علاقته اللزوم؛ لأن المعنى الأصلي للشمس ملزوم للمعنى المراد الذي هو الضوء، والكناية تشارك المجاز في إرادة المعنى اللازم، نحو: هو كثير الرماد؛ فإن المعنى اللازم هو الكرم، وهذا في الظاهر، لكن الكناية تخالف المجاز في حقيقة الأمر ـ كما تقدم ـ، وسيشير ابن عاشور رَحِمَهُ اللهُ إلى هذا في مبحث «**الكناية**».

قوله: (وَأَهَمُّ أَنْوَاعِ المَجَازِ: هُوَ الاِسْتِعَارَةُ؛ لِشِدَّةِ عِنَايَةِ بُلَغَائِهِمْ بِالتَّشْبِيهِ)، ووجه ذلك أن الاستعارة مبنية على التشبيه؛ لأنها تشبيه حُذف أحد طرفيه، وعلى هذا: فالاستعارة تتضمن التشبيه، فبلاغتها كبلاغة التشبيه، تأتي

---

(١) انظر: «الإيضاح» (٥/ ٢٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَتَنَافُسِهِمْ فِيهِ مُنْذُ زَمَنِ امْرِئِ القَيْسِ، ....

من تقرير الصفة بطريقة مؤكدة موجزة، ثم هي تمتاز عن التشبيه بأنها أكثر إيجازًا؛ لأنها قائمة على حذف أحد طرفي التشبيه، كما أنها أكثر تأكيدًا؛ لأنها تجعل المشبَّه داخلًا في جنس المشبَّه به، أو مستحقًّا لأن يوصف بصفاته، وقد تكون الاستعارة في بعض المواضع أبلغ من الحقيقة(١). وسيتضح ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ من خلال الأمثلة الواردة في الموضوع.

ولا يكفي في موضوع الاستعارة ـ ولا سيما في آيات القرآن ـ الاقتصار على ذكر ألوانها والقيام بإجرائها، وترك ما هو أهم من ذلك، وهو أن تبين الأسرار التي دعت إلى إيثار الاستعارة على الكلمة الحقيقية، وفي ذلك تذوق الجمال وإدراك أسراره.

اقرأ قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا ﴿٩٩﴾﴾ [الكهف: ٩٩]، وتأمل في كلمة ﴿يَمُوجُ﴾ التي لا تقف عند حد استعارتها لمعنى الاضطراب؛ بل إنها تصور للخيال هذا الجمع الحاشد من جميع الخلائق: الجن والإنس، احتشادًا لا تدرك العين مداه، حتى صار هذا الحشد الزاخر كبحر، ترى العين منه ما تراه في البحر الزاخر من حركة وتموج واضطراب، ولا تأتي كلمة ﴿يَمُوجُ﴾ إلا موحية بهذا المعنى ودالة عليه(٢).

قوله: (مُنْذُ زَمَنِ امْرِئِ القَيْسِ)؛ أي: إن العناية بالاستعارة المبنية على التشبيه بدأت مع شعر الجاهليين كامرئ القيس ولبيد بن ربيعة والنابغة وغيرهم، فكثرت في كلامهم، والأمثلة المذكورة في الكتاب من الأدلة على ذلك.

(١) «بيان إعجاز القرآن»، للخطابي (ص٤٠)، و«دلائل الإعجاز» (ص٧٢ ـ ٧٣).
(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/ ١٩٦)، و«زاد المسير» (٤/ ٢٥٣)، و«من بلاغة القرآن» (ص٢١٧ ـ ٢١٨).

وَلِذَلِكَ سَمَّوْا مَا لَمْ يُبْنَ عَلَى المُشَابَهَةِ بِالمُرْسَلِ؛ لِأَنَّهُ المُطْلَقُ عَنِ التَّشْبِيهِ المُعْتَبَرِ عِنْدَهَمْ.

وَلْنَبْدَأْ بِالكَلَامِ عَلَى المَجَازِ المُفْرَدِ، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بِالمَجَازِ المُرَكَّبِ، أَمَّا المَجَازُ المُفْرَدُ فَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ.

فَالمَجَازُ المُرْسَلُ المُفْرَدُ: كَإِطْلَاقِ الأَيَادِي عَلَى النِّعَمِ فِي قَوْلِهِ:

قوله: (وَلِذَلِكَ سَمَّوْا مَا لَمْ يُبْنَ عَلَى المُشَابَهَةِ بِالمُرْسَلِ)؛ أي: سمى البلاغيون المجاز الذي لم يبن على علاقة التشبيه بالمجاز المرسل، والمرسل هو المطلق.

قوله: (لِأَنَّهُ المُطْلَقُ عَنِ التَّشْبِيهِ المُعْتَبَرِ عِنْدَهَمْ)؛ أي: سمي المجاز المرسل بهذا الاسم؛ لأنه أُرسل عن التشبيه ودعوى الاتحاد المطلوب في الاستعارة، فليست العلاقة فيه بين المعنيين هي المشابهة حتى يُدَّعى اتحادهما، وكأن في ذلك ردًّا على من قال: إنه سمِّي مرسلًا؛ لأنه أرسل أي: أُطلق عن التقييد بعلاقة واحدة؛ بل كان له عدة علاقات ـ كما تقدم ـ؛ فإن هذا ليس بمستقيم؛ لأن هذا لا يُسمَّى إرسالًا، وإنما يسمى تكثيرًا؛ فالأولى التعليل بما تقدم من أنه لم يبن على المشابهة، فصار مرسلًا بهذا المعنى.

قوله: (وَلْنَبْدَأْ بِالكَلَامِ عَلَى المَجَازِ المُفْرَدِ، ثُمَّ نُتْبِعُهُ بِالمَجَازِ المُرَكَّبِ) هذا ترتيب منطقي؛ لأن المفرد أصل المركب، والمركب لا تمكن معرفته إلا بعد معرفة ما تركَّب منه.

قوله: (أَمَّا المَجَازُ المُفْرَدُ فَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْرِيفُهُ) وهو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له، نحو: آتيك صدرَ النهار.

قوله: (فَالمَجَازُ المُرْسَلُ) المجاز المرسَل: كلمة استُعملت في غير معناها الأصلي لعلاقةٍ غيرِ المشابهة مع قرينةٍ مانعة من إرادة المعنى الأصلي.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَيَـادِيَ لَـمْ تُـمْـنَـنْ وَإِنْ هِـيَ جَـلَّـتِ

وَإِطْلَاقِ العَيْنِ عَلَى الرَّقِيبِ، وَإِطْلَاقِ اللِّسَانِ عَلَى الذِّكْرِ الحَسَنِ فِي قَـوْلِـهِ تَـعَـالَـى: ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ ٨٤﴾، وَنَـحْـوِ ذَلِـكَ،

قوله: (أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتِ)[(١)] هذا من أمثلة المجاز المرسل؛ لأن قوله: (أَيَادِيَ) لا يُراد بها معناها الحقيقي، وهو اليد الجارحة، وإنما المراد بها النِّعَم، والعلاقة: السَّببيَّة؛ لأن اليد الحقيقية هي التي تمنح النعم غالبًا، فهي سببٌ فيها، وهذا كثير شائع في كلام العرب.

قوله: (وَإِطْلَاقِ العَيْنِ عَلَى الرَّقِيبِ)؛ أي: ومن المجاز المرسل: إطلاق العين على الرقيب أو الجاسوس؛ لما جاء في «القاموس» أن من معاني العين: الدَّيْدَبَان. قال في «التاج»[(٢)]: هو الرقيب. والمراد به: مَنْ ينظر لغيره ويراقبه، وسمِّي بذلك؛ لأنه ينظر بعينه، نحو قولهم: بث الملك عيونَه في البلد، فقد استُعملت العين في الجاسوس وهو غير معناها الأصلي، لكن لما كانت العين جزءًا من الجاسوس ـ وبها يعمل ـ صح إطلاقها عليه، شأنَ العرب في إطلاق الجزء وإرادة الكل؛ فالعلاقة الجزئية.

قوله: (وَإِطْلَاقِ اللِّسَانِ عَلَى الذِّكْرِ الحَسَنِ) فهذا مجاز مرسلٌ علاقته الآلية، وهو أن يكون المعنى الأصلي للفظ المذكور آلةً ووسيلة للمعنى

---

(١) هذا عجز البيت الأول من ثلاثة أبيات لقائل مختلَفٍ فيه، وهو يشكر عمرو بن سعيد بن العاص ـ على أحد الأقوال ـ، وصدر البيت:

سَـأَشْـكُـرُ عَـمْـرًا إِنْ تَـرَاخَـتْ مَـنِـيَّـتـي

وقوله: **(أَيَادِيَ)** منصوب على نزع الخافض، أو بدل اشتمال من **(عَمْرًا)** بتقدير العائد إلى المبدل منه؛ أي: أيادي له، **(تُمْنَنْ)** ضبطت بضم التاء بمعنى: لم تُقطع. انظر: «الحماسة لأبي تمام» (٢/ ٢٦٤)، و«عيون الأخبار» (٣/ ١٦١)، و«شرح التبريزي» على «الحماسة» (٤/ ٦٩)، «الكامل» (١/ ٢٧٨).

(٢) (٣٥/ ٤٤٥).

وَتَفَاصِيلُهَا غَيْرُ صَعْبَةٍ.

وَالِاسْتِعَارَةُ المُفْرَدَةُ تَجْرِي فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ، ....

المراد، كقوله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْأَخِرِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الشعراء: ٨٤] والمعنى المراد هنا هو: الذكر الجميل والثناء الحسن، فأطلق اللسان الذي هو آلة القول على الذكر الحسن، ففي كلمة: «اللسان» مجاز مرسل، علاقته الآلية، والقرينة: استحالةُ بقاءِ هذه الجارحة بمعناها الحقيقي فيمن يأتي من الأمم بعدُ.

قوله: (وَتَفَاصِيلُهَا غَيْرُ صَعْبَةٍ)؛ أي: تفاصيل علاقات المجاز المرسل واضحة، وهذا باعتبار حاله رحمه الله، وإلا فهي لا تخلو من صعوبة، ـ ولا سيما على المبتدئين ـ، لكن قصد ابن عاشور تنشيط الطالب على تتبعها والبحث فيها.

فالمجاز المرسل له علاقات كثيرة يتميز بعضها عن بعض بأسماء تؤخذ من وصف الكلمة التي تُذكر في الجملة، فإن كانت الكلمة جُزْءَ ما أريد بها فالعلاقة الجزئية، وإن كانت كُلًّا له فالعلاقة الكلية، وهكذا، أو يقال: إن العلاقة: هو اللفظ المصرَّح به المعبِّر عن غيره، ففي نحو: «رعينا الغيث» صرح بالسبب؛ فالعلاقة السببية، وفي «أمطرت السماء نباتًا» صرح بالمسبب؛ فالعلاقة المسببية، وهكذا[(١)].

قوله: (وَالِاسْتِعَارَةُ المُفْرَدَةُ تَجْرِي فِي الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ) هذا معطوف على قوله: (فالمجاز المرسل المفرد) لأن المجاز المفرد إما استعارة وإما مجاز مرسل. والاستعارة المفردة: هي الكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وهي

---

(١) انظر: «البلاغة العالية في علم البيان» (ص٧٧)، مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية عدد: (١) (ص٢٢٩).

....

تشبيهٌ حُذف أحد طرفيه، فإن ذُكر المشبَّه به فهي مُصَرَّحةٌ أو تصريحيَّة، وإن ذُكر المشبَّه وحُذف المشبَّه به ورُمز له بشيء من لوازمه فهي مكْنيَّة، ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ، وهذا تعريف الاستعارة بالمعنى الاسمي، فإن عُرِّفت بالمعنى المصدري قيل: استعمال الكلمة في غير معناها الأصلي لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.

وقوله: (المُفْرَدَةُ)؛ أي: التي تكون في الكلمة، سواء أكانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا، كما ذكر ابن عاشور، وتقابلها الاستعارة التمثيلية التي هي من قبيل المجاز المركب، كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ.

والاستعارة من أدق أساليب البيان تعبيرًا، وأرقِّها تأثيرًا، وأجلها تصويرًا، وأكملها تأدية للمعنى، وإذا تأملت الألفاظ المستعارة في القرآن رأيت أنها جاءت على صورة بديعة تجعل القارئ يحس بالمعنى أكمل إحساس وأوفاه، وتصور المنظر للعين، وتنقل الصوت للأذن، وتجعل الأمر المعنوي ملموسًا مُحسًّا(١).

وأركانها خمسة:

١ ـ مستعار منه: وهو المعنى المشبَّه به، أو المعنى الأصلي لذلك اللفظ.

٢ ـ مستعارٌ له: وهو المعنى المشبَّه، أو المعنى الجديد للفظ.

٣ ـ مستعار: وهو اللفظ الموضوع في الأصل للمشبَّه به، ثم نُقل إلى المشبَّه.

٤ ـ الجامع، أو وجه الشبه.

٥ ـ القرينة.

(١) انظر: «من بلاغة القرآن» (ص٢١٧)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص١٨٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَكُلُّ كَلِمَةٍ مِنْ هَاتِهِ الأَنْوَاعِ ـ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِمُشَابَهَةِ مَا اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ لِمَا وُضِعَتْ لَهُ فَهِيَ ـ اسْتِعَارَةٌ.

فَاسْتِعَارَةُ الأَسْمَاءِ كَثِيرَةٌ، وَاسْتِعَارَةُ الأَفْعَالِ وَالحُرُوفِ نَحْوُ:

فإذا قلت: رأيت أسدًا يرمي، ـ تريد رجلًا شجاعًا ـ فقد شُبِّه[(١)] الرجل الشجاع بالأسد بجامع الشجاعة في كلٍّ، ثم استعير لفظ المشبَّه به ـ وهو: «الأسد» ـ، للمشبَّه ـ وهو: «الرجل الشجاع»؛ فلفظ الأسد: مستعار، والمعنى الأصلي للأسد: مستعار منه، والرجل الشجاع: مستعار له، والشجاعة: هي الجامع، وامتناع حصول الرمي من الأسد قرينة[(٢)].

قوله: (فَكُلُّ كَلِمَةٍ مِنْ هَاتِهِ الأَنْوَاعِ) هَاتِهِ: اسم إشارة للمفردة المؤنثة، وقد استعمله ابن عاشور كثيرًا في كتبه بدلًا من: «**هذه**»، وتقدم ذكر ذلك.

والمراد بالأنواع: الأسماء والأفعال والحروف.

قوله: (إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ) أي: نقلت من المعنى الذي وضعت له في الأصل.

قوله: (لِمُشَابَهَةِ مَا اسْتُعْمِلَتْ فِيهِ لِمَا وُضِعَتْ لَهُ)؛ أي: لمشابهة المعنى المجازي الذي نقلت إليه واستعملت فيه، للمعنى الذي وُضعت له، ونقلت عنه، وهو المعنى الحقيقي. وهذا فيه إشارة إلى تعريف الاستعارة، وقد تقدم.

وقوله: (فَاسْتِعَارَةُ الأَسْمَاءِ كَثِيرَةٌ)؛ لقوة الاسم، فهو أقوى من الفعل والحرف، ومن دلائل قوة الاسم أنه لا تخلو منه جملة، بخلاف الفعل والحرف فقد تتجرَّد الجملة عنهما.

---

(١) هذا يسمى إجراء الاستعارة: وهو بيانها وتوضيحها، وهو الثمرة العملية التي يُختبر بها دارس علم البيان، فهي تطبيق عمليٌّ لما دُرس من القواعد النظرية، كثمرة دراسة النحو والصرف والعروض وغير ذلك.

(٢) انظر: «علوم البلاغة» (ص٢٥٩)، «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٥٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

وقد درج البلاغيون على تسمية الاستعارة التي تُجرى في الأسماء الجامدة حقيقةً أو تأويلًا بالاستعارة الأصلية؛ إما من الأصل: بمعنى الكثير الغالب؛ لأن الأصلية أكثر من الاستعارة التبعية ـ الآتية ـ، وإما لأنها ليست تابعة لشيء من الاستعارات؛ بل هي قائمة بنفسها.

قوله: (فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ)(١) فهذا البيت فيه استعارة، فقد شبه الشاعر دلالة الحال بالنطق، واستعار النطق لدلالة الحال، ثم اشتق من النطق بمعنى الدلالة اسمَ التفضيل: (أَنْطَقُ) بمعنى: أدلُّ، استعارةً تصريحيَّة تبعيةً في المشتق؛ لأن اسم التفضيل من المشتقَّات(٢)، وفيه استعارة مكنية، سأذكرها ـ إن شاء الله ـ.

وليس المثال من قبيل الاستعارة في الأفعال ـ خلافًا لظاهر كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، لكن من قبيل الاستعارة في المشتقات، كما تقدم، والاستعارة في المشتقات كالاستعارة في الأفعال والحروف، كلها تبعية. وعليه فلم يمثِّل ابن عاشور للاستعارة في الفعل، ومثالها: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] فقد شُبِّه انتهاء الغضب بالسكوت، بجامع الهدوء في كلٍّ، ثم استعير اللفظ الدالُّ على المشبَّه به ـ وهو السكوت ـ للمشبَّه ـ وهو انتهاء الغضب ـ، ثم اشتق من السكوت بمعنى انتهاء الغضب ﴿سَكَتَ﴾: بمعنى: انتهى، على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية، وفيها استعارة مكنية سأذكرها ـ إن شاء الله ـ.

---

(١) هذا عجز بيت صدره:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا..

وقبله بيت، ذكرهما الثعالبي في «ثمار القلوب» (ص١٠١)، و«يتيمة الدهر» (٤/ ٣١٢)، وهما لأبي نصر محمد بن عبد الجبار العتبي.

(٢) انظر: «البلاغة الاصطلاحية» (ص٦٥).

وَاسْتِعَارَةُ الحَرْفِ فِي نَحْوِ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، **وَقَوْلِهِ:** ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] ...

قوله: (وَاسْتِعَارَةُ الحَرْفِ فِي نَحْوِ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]) فلفظ: ﴿فِي﴾ موضوعٌ لتلبُّس الظرف الحقيقي بالمظروف، كما تقول: الماء في الكوز، فإن الماء مظروف، والكوز ظرفٌ له، وحينئذٍ فكلمة ﴿فِي﴾ في الآية مستعمَلةٌ في غير ما وُضعت له؛ لأن ما بعدها لا يصلح أن يكون ظرفًا لما قبلها على الحقيقة، لكن لما كانت الجذوع متمكنةً من المصلوبين تَمَكُّنَ الظرف من المظروف شُبِّهت الجذوع بالظرف في هذا التمكُّن، ثم استُعير لها ﴿فِي﴾ تجوُّزًا.

وإجراء الاستعارة فيها أن يُقال: شُبِّهت الجذوع المُستَعلى عليها بالظروف الحقيقية بجامع التمكُّن في كُلٍّ، فسرى هذا التشبيه إلى تشبيه تلبُّس الجذوع بالمصلوبين بتلبُّس الظرف بالمظروف بجامعِ مطلَقِ تلبُّسِ شيء بشيء، ثم استعيرت (في) الموضوعةُ لتلبُّس الظرف بالظروف، أي: تلبس الجذوع المُستعلى عليها بالمستعلي على سبيل الاستعارة التصريحية التبعيَّة.

قوله: (وَقَوْلِهِ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]) اللام في الآية الكريمة مستعمَلةٌ في غير ما وُضعت له؛ لأن ما بعدها ـ وإن كان مترتبًا على ما قبلها ـ ليس علة باعثة عليه؛ ذلك أن آل فرعون لم يلتقطوا موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ليكون لهم عدوًّا وحزنًا، وإنما التقطوه ليكون حبيبًا لهم وسرورًا، لكن لما كانت النتيجة المترتبة على التقاطهم له هي العداوة والحزن لا المحبة والسرور شبَّه العداوة والحزن المترتبَيْن على الالتقاط في الواقع بالمحبة والسرور اللَّذين كان ينبغي أن يترتبا عليه، ثم استعملت اللام فيه تجوُّزًا.

وإجراء الاستعارة فيه أن يُقال: شبَّه العداوة والحزَن المترتبَينِ على الالتقاط بالعلة الحقيقية التي هي: المحبة والسرور، بجامع الترَتُّب على

وَلَا جَدْوَى فِي تَسْمِيَتِهَا تَبَعِيَّةً.

الالتقاط في كُلٍّ، فسرى هذا التشبيه إلى تشبيه ترتُّب العداوة والحَزَن على الالتقاط بتَرَتُّب العلة الحقيقية عليه، بجامع ترتُّبِ شيء على شيء، ثم استعيرت (اللام) الموضوعة لترتُّب العلة الحقيقية على الالتقاط لترتُّب غير العلة الحقيقية عليه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعيَّة.

قوله: (وَلَا جَدْوَى فِي تَسْمِيَتِهَا تَبَعِيَّةً)؛ أي: لا جدوى في تسمية الاستعارة التي تكون في الفعل والمشتق والحرف تبعيَّة، وكأن ابن عاشور لا يرى الاستعارة التبعية، وأن تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية تقسيم لا طائل تحته، مع أنه قال بها في «تفسيره»[(١)] وقد يكون ابن عاشور يرى أن هذا التقسيم لا علاقة له واضحة بالبلاغة بحيث يقال: إن أحد هذين النوعين أليق بمقام ما، أو فيه خصوصية تميزه عن قسيمه[(٢)]، بل الذي يستدعي أحد النوعين هو ما لكل لفظ مستعار من دلالة وخصوصية تجعله مناسبًا لمقام دون آخر، وفي كلام السكاكي ما يفيد إنكار التبعية، وأن تنقل أمثلتها إلى الاستعارة المكنية، ولعله أراد تقليل الأقسام[(٣)].

وقد أطبق البلاغيون على تسميتها تبعية؛ لأنها تابعة لاستعارة أخرى؛ إذ هي في المشتقات تابعة لجريانها في المصدر، ـ كما تقدم في مثال المشتق ـ، وكذا في الحرف تسمَّى تبعية؛ لأنها تابعة لتشبيهين سابقين عليها، كما تقدَّم[(٤)].

لكن ينبغي الحرص في باب الاستعارة على إبراز تذوقها، وكشف مواطن الجمال فيها، وليس الاقتصار على الأقسام والدراسة النظرية التي يتخذ

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١٦/ ٢٦٥)، (٢٠/ ٧٦).
(٢) «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٥٨).
(٣) انظر: «المفتاح» (ص٣٤٨)، و«إيضاح المشكلات من متن الاستعارات» (ص١١٩).
(٤) انظر: «علوم البلاغة» (ص٢٧٧)، «البلاغة الاصطلاحية» (ص٦٩).

وَلَا يُسْتَعَارُ الِاسْمُ العَلَمُ إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ وَصْفًا مُشْتَهِرًا كَحَاتِمٍ بِالجُودِ، وَسَحْبَانَ بِالفَصَاحَةِ.

منها مادة للمناقشة والأخذ والرد، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

قوله: (وَلَا يُسْتَعَارُ الِاسْمُ العَلَمُ)؛ أي: ولا تأتي الاستعارة في الأعلام ـ أي: أعلام الأشخاص، كزيدٍ وخالدٍ ـ؛ لأن معناه ليس كليًّا، وإنما هو جزئي لتشخصه وتعيُّنِه خارجًا، فتصوره يمنع من وقوع الاشتراك فيه؛ لأنه لا عموم فيه؛ إذ لا يشمل غير مسمَّاه الذي وُضع له، اللَّهُمَّ إلا إذا تضمَّن وصفًا مشتهرًا ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ.

وعلى هذا فشرط اللفظ المستعار: أن يكون اسم جنسٍ حقيقةً أو تأويلًا.

والمراد باسم الجنس: ما يصدق على كثيرين، نحو: «أسد» في قولك: زارنا أسدٌ، تريد رجلًا شجاعًا؛ لأن لفظ: «أسد» له معنًى كليٌّ يصدق على كثيرين، ولا يراد به واحد بعينه، فيصح جعله استعارة للرجل الشجاع باعتباره أحد أفراد الأسد ادعاء، بخلاف لفظ: «**زيد**» فلا يصح جعله استعارة لشخص آخر بينه وبين «**زيد**» مشابهة؛ لما تقدم.

قوله: (إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ وَصْفًا مُشْتَهِرًا كَحَاتِمٍ بِالجُودِ، وَسَحْبَانَ بِالفَصَاحَةِ) هذا النوع الثاني: وهو اسم الجنس المُؤَوَّل، والمراد به: الأعلامُ التي تضمَّنت أوصافًا اشتهرت بها وغلبت عليها حتى تنوسيت ذواتها، وصارت الألفاظ الدالة عليها دالة على الصفات التي اشتهرت بها تلك الذوات؛ لأنها صارت تصدق على كثيرين، ولولا هذا الاعتبار لما صح جريان الاستعارة فيها، مثل ما ذكره المؤلف، كأن تقول: رأيتُ اليوم حاتمًا، ـ تريد: رجلًا كريمًا ـ. فيُشبَّه الرجلُ الكريم بحاتم في الكرم، ثم يُستعار لفظ (حَاتِم) للرجل الكريم بعد التناسي والادِّعاء؛ استعارةً أصلية، والقرينة كلمة: «اليومَ»؛ لأنها تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، إذ لا وجود لحاتمٍ الآن.

تَنْقَسِمُ الِاسْتِعَارَةُ إِلَى: مُصَرَّحَةٍ وَمَكْنِيَّةٍ.

فَالمُصَرَّحَةُ: هِيَ التِي صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ المُشَبَّهِ بِهِ وَاسْتُعْمِلَ فِي المُشَبَّهِ مَلْفُوظًا بِهِ، أَوْ مُقَدَّرًا، ....

وحاتم هو الطائي فارس، جواد، جاهلي، يضرب المثل بجوده[1].

وقوله: (وَسَحْبَانَ بِالفَصَاحَةِ)؛ أي: مثل وصف سحبان بالفصاحة، كأن تقول: تكلم في المسجد سَحْبَانُ، فيكون فيه استعارة على غرار ما مضى. وقد تقدم التعريف بسحبان[2].

وقد اشتهر رجال من العرب بخلال محمودة، فصاروا فيها أعلامًا، فجرى التشبيه بهم ثم الاستعارة، فيشبَّه الوفيُّ بالسموأل، والعادل بعمر رضي الله عنه، والحليم بالأحنف، والذكي بإياس... وغير ذلك، ومثل ذلك يقال في الصفات الذميمة[3].

قوله: (تَنْقَسِمُ الِاسْتِعَارَةُ إِلَى: مُصَرَّحَةٍ وَمَكْنِيَّةٍ) للاستعارة تقسيمات كثيرة، وتقسيمها إلى مُصَرَّحة ومكنية هو باعتبار ذكر أحد الطرفين، فإن ذُكر المشبَّه به دون المشبَّه فمُصرَّحة، وإن كان العكس فمَكْنيَّةٌ، والمصرَّحة ـ بضم الميم وفتح الصاد بعدها راء مشدَّدة مفتوحة ـ ويقال لها: «التصريحيَّة»؛ نسبة للتصريح بالمشبَّه به.

قوله: (فَالمُصَرَّحَةُ: هِيَ التِي صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ المُشَبَّهِ بِهِ وَاسْتُعْمِلَ فِي المُشَبَّهِ مَلْفُوظًا بِهِ أَوْ مُقَدَّرًا) الاستعارة المصرَّحة أو التصريحية: هي التي صُرِّح فيها بلفظ المشبَّه به، ثم يستعار لفظ المشبَّه به ويستعمل في المشبه، نحو: زارني بحرٌ، فشبَّهنا الكريم بالبحر في الجود ـ مثلًا ـ ثم تناسينا التشبيه وادَّعينا أن المشبَّه ـ وهو: الرجل الكريم ـ فردٌ من أفراد المشبَّه به ـ وهو: البحر ـ،

---

(١) انظر: «الأعلام» (٢/ ١٥١).
(٢) انظر: (ص١٠٥).
(٣) انظر: «كتاب الصناعتين» (ص٢٦٥)، ويراجع: «مجمع الأمثال»، للميداني، ففيه طائفة كثيرة من الأعلام التي ضرب بها المثل في صفات محمودة أو ضدها.

نَحْوُ: (لَدَى أَسَدٍ)، وَنَحْوُ قَوْلِ المُجِيبِ: نَعَمْ، لِمَنْ قَالَ لَهُ ـ مَثَلًا ـ:

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ؟

ثم استعرنا لفظ المشبَّه به: «**بحر**» للمشبَّه «**الكريم**» استعارةً تصريحيَّةً[(١)].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦﴾ [الفاتحة: ٦]، فقد شُبه الدين الحق بالطريق المستقيم بجامع الهداية والوضوح في كل، ثم تُنوسي التشبيه، وادُّعِيَ أن المشبه فرد من أفراد المشبه به، ثم استعير لفظ المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية[(٢)].

قوله: **(نَحْوُ: (لَدَى أَسَدٍ))**؛ أي: أنا لدى رجل شجاع، وهو يشير إلى قول زهير كما سيأتي:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ ... لَهُ لِبَدٌ، أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

وفيه: تشبيه الرجل الشجاع بالأسد بجامع الشجاعة، ثم تناسينا التشبيه، وادعينا أن المشبَّه ـ وهو الشجاع ـ فردٌ من أفراد المشبه به: «الأسد»، ثم استعرنا لفظ المشبَّه به فاستعملناه للمشبَّه. ـ وهو ملفوظٌ به كما ترى ـ.

واستعارة المشبَّه به للمشبَّه؛ لأجل المبالغة في التشبيه.

قوله: **(تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ؟)**[(٣)] هذا مثال المشبَّه به المقدَّر؛

---

(١) انظر «المنهاج الواضح» (ص٩٠).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٧٣)، و«البيان في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٦١).

(٣) هذا صدر بيت ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (١/ ٤٥٦) وابن هشام في «المغني» (٢/ ٤٨٣)، ولم يُنسب لأحد، وتمامه:

وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ

وقد جاء هذا البيت في «ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه» (ص٨٣) هكذا:

فَنَاغِ لَدَى الأَبْيَاتِ حُورًا نَوَاعِمًا ... وَكَحِّلْ مَآقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ

ومعنى: «**تُنَاغِي**» تغازل، قال في «التاج» (٤/ ١١٤): «ناغى المرأة: غازلها بالمحادثة والملاطفة»، وقوله: **(أماقيك)** هذا هو الشائع على الألسن، والذي في «الديوان»: =

وَالمَكْنِيَّةُ ـ وَيُقَالُ: اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ ـ: وَهِيَ أَنْ يُسْتَعَارَ لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَيُحْذَفَ ذَلِكَ اللَّفْظُ المُسْتَعَارُ، وَيُشَارَ إِلَى اسْتِعَارَتِهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِ مُسَمَّاهُ، ....

لأن **قوله**: (نعم) بعد السؤال المذكور، يفيد أن المشبه به مقدر، تقديره: نعم أناغي غزالًا . . .، ففيه تشبيه المرأة بالغزال، بجامع الحسن والملاحة في كُلٍّ، ثم حذف المشبَّه، واستعير بدله المشبه به؛ ليقوم مقامه، بادِّعاء أن المشبه هو عين المشبه به.

قوله: (وَالمَكْنِيَّةُ) معطوف على قوله: (فَالمُصَرَّحَةُ)، وهذا النوع الثاني من أنواع الاستعارة باعتبار ذكر الطرفين.

قوله: (وَالمَكْنِيَّةُ ـ وَيُقَالُ: اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ)؛ لأنه لم يُصرَّح فيها بالمشبَّه به؛ بل دُلَّ عليه بذكر خواصِّه، وسميت مكْنِيَّة؛ لأنه كُنِّي فيها عن المشبَّه به؛ أي: حُذف، وذُكر لازمٌ من لوازمه؛ فالاستعارة المكنية هي الاستعارة الخفية؛ لأن الكناية في اللغة: الخفاء.

قوله: (وَهِيَ: أَنْ يُسْتَعَارَ لَفْظُ المُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَيُحْذَفَ ذَلِكَ اللَّفْظُ المُسْتَعَارُ، وَيُشَارَ إِلَى اسْتِعَارَتِهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِ مُسَمَّاهُ) هذا تعريف الاستعارة المكنيَّة، وهي قائمة على حذف المشبه به، والإشارة إلى استعارته للمشبه بذكر شيء من لوازمه، ـ وهذا شرط في الاستعارة المكنية، ولولاه لفُقدت الاستعارة من الكلام ـ، وهذا اللازم يجب أن يكون به كمال وجه الشبه في المشبه به، أو يكون به قِوامه ووجوده. **فالأول** كما في البيت الآتي: «وإذا المنية أنشبت أظفارها»، فإن وجه الشبه: هو الاغتيال، وهو ممكن بغير الأظفار، لكنه بها أتمُّ وأكمل.

= (مآقيك) جمع موق، وهو طرف العين مما يلي الأنف، وظاهر سياق ابن عاشور أنه مراد به الاستفهام، وظاهر سياقه عند غيره أنه جملة خبرية، فلا يتم التمثيل به. «حاشية الدسوقي على المغني» (٣/ ٧٠)، وانظر: «المغني» تحقيق الدكتور: عبد اللطيف الخطيب (٥/ ٥٠٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

نَحْوُ قَوْلِ أَبِي ذُؤَيبٍ:

والثاني: كقوله:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا   فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

فقد شَبَّه الحال بإنسان يتكلم، بجامع الدلالة على المقصود، ثم حذف المشبَّه به، ورمز له بشيءٍ من لوازمه ـ وهو اللسان ـ، واللسان به قوام الدلالة في الإنسان ووجودها.

ومن الاستعارة المكنية قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] فقد شُبه ﴿ٱلْغَضَبُ﴾ بإنسان يتكلم، ثم حُذف المشبه به ورمز إليه بشيءٍ من لوازمه، وهو السكوت.

وتأمل جمال هذه الاستعارة وقوة دلالتها على المراد في تجسيم المعنى زيادة في تصويره وتمثيله للنفس حتى كأن الغضب إنسان ناطق يغري ويحث على الانفعال والثورة، ثم يسكت ويكف عن دفع موسى عليه السلام وتحريضه(١).

والاستعارة المكنية نوعٌ من أسرار البلاغة ولطائفها، وذلك بأن يُسكت عن ذكر الشيء المستعار ـ وهو المشبه به ـ ثم يُرمز إليه بذكر شيء من لوازمه وروادفه، وينبَّه بتلك الرمزة على مكانه(٢).

قوله: (نَحْوُ قَوْلِ أَبِي ذُؤَيبٍ(٣):

وَإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا   أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ(٤))

---

(١) انظر: «من بلاغة القرآن» (ص٢٢١).   (٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٥٧).

(٣) هو: خويلد بن خالد بن مُحرِّث، أبو ذؤيب الهذلي، شاعر فحل، مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وفد على النبي ﷺ ليلة وفاته، فأدركه وهو مسجى، وشهد دفنه، سكن المدينة، واشترك في الغزو والفتوح، وعاش إلى أيام عثمان رضي الله عنه، وشهد فتح إفريقية، أشهر شعره عينية رثى بها خمسة أبناء له أصيبوا بالطاعون في عام واحد، مات بمصر، وقيل: بإفريقية قريبًا من سنة (٢٧هـ). انظر: «الشعر والشعراء» (٢/ ٦٥٣)، و«الإصابة» (١١/ ١٢٤)، «الأعلام» (٢/ ٣٧٣).

(٤) هذا البيت هو العاشر من قصيدة له تبلغ ثلاثة وستين بيتًا في رثاء أبنائه ـ كما تقدم ـ. =

وَإِذَا الـمَـنِـيَّـةُ أَنْـشَـبَـتْ أَظْـفَـارَهَـا   أَلْـفَـيْـتَ كُـلَّ تَـمِـيـمَـةٍ لَا تَـنْـفَـعُ

فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ ذِكْرِ الأَظْفَارِ أَنَّ المَنِيَّةَ شُبِّهَتْ بِالسَّبُعِ.

وَقَوْلِ أَبِي فِرَاسٍ:

فَـلَـمَّـا اشْـتَـدَّتِ الـهَـيْـجَـاءُ كُـنَّـا   أَشَـدَّ مَـخَـالِـبًـا وَأَحَـدَّ نَـابَـا

فشُبِّهَت المنية بالسَّبُع بجامع الفتك واغتيال النفس، ثم استعير لفظ: السَّبُع «المُشبَّهِ به» للمنية «المشبَّهِ» بعد تناسي التشبيه، وادعاء أن المشبَّه فردٌ من أفراد المشبَّه به، ثم حُذف المشبه به ودُلَّ عليه بذكر لازم من لوازمه وهو: (**الأظفار**) على سبيل الاستعارة المكنية، ولو حُذفت كلمةُ «**الأظفار**» فُقِدت الاستعارة، وأصبح الكلام أسلوبًا آخر.

قوله: (وَقَوْلِ أَبِي فِرَاسٍ[(١)]:

فَـلَـمَّـا اشْـتَـدَّتِ الـهَـيْـجَـاءُ كُـنَّـا   أَشَـدَّ مَـخَـالِـبًـا وَأَحَـدَّ نَـابَـا[(٢)])

أي: ومن الاستعارة المكْنيَّة قول أبي فراس الحمداني، فقد شبَّه قومه وقت اشتداد الحرب بالسبع، ثم حذف المشبَّه به، ورمز له بشيء من لوازمه

= انظر: «شرح أشعار الهذليين» (١/٨). و(**التميمة**) شيء يعلق على الأولاد من العين، منها ما هو ممنوع بالإجماع، ومنها ما هو مختلف فيه، وقوله: (**أَنْشَبَتْ**)؛ أي: لا تفارق؛ كالسبع إذا أخذ لا يفارق حتى يَعَضَّ، وقوله: (**أَلْفَيْتَ**): أي: وجدت.

(١) هو: الحارث بن سعيد بن حمدان التغلبي الربعي، أبو فراس الحمداني، أمير، شاعر، فارس، نشأ في معية ابن عمه سيف الدولة بن حمدان بين أبهة الملك وعزة السلطان، اصطحبه سيف الدولة في غزواته، واستخلفه في أعماله، أُسر في حرب الروم، وبقي أسيرًا مدة أربع سنوات، مكث خلالها يرسل القصيدة تلو القصيدة إلى ابن عمه سيف الدولة يستعطفه، ثم فداه سيف الدولة بأموال عظيمة، أكثر شعره في الفخر والاستعطاف والغزل، قتل سنة (٣٥٧هـ) على يد أحد أتباع سعد الدولة ابن سيف الدولة. انظر: «وفيات الأعيان» (٢/٥٨)، و«الأعلام» (٢/١٥٦)، و«الأدب العربي وتاريخه»، لطلاب السنة الثالثة بالمعاهد العلمية (منهج قديم) (ص٧٢).

(٢) «ديوانه» (ص١٩). «**والهيجاء**»: الحرب والقتال، وقوله: (**كُنَّا أَشَدَّ مَخَالِبًا وَأَحَدَّ نَابًا**) كناية عن الشدة وقوة البأس والظَّفَر بالأعداء.

وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَفْظِ الْمُشَبَّهِ فِي الكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَذْكُورًا لِغَيْرِ قَصْدِ التَّشْبِيهِ بَلْ لِإِكْمَالِ مَعْنَى اللَّازِمِ المَذْكُورِ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجِيءُ مُضَافًا إِلَيْهِ كَمَا فِي بَيْتِ أَبِي ذُؤَيْبٍ؟! أَوْ يَكُونُ مَذْكُورًا فِي الخَبَرِ السَّابِقِ كَمَا فِي بَيْتِ أَبِي فِرَاسٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا اللَّازِمَ الَّذِي هُوَ مِنْ مُلَائِمَاتِ المُشَبَّهِ بِهِ فِي المَكْنِيَّةِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلِاسْتِعَارَةِ؛ ....

ـ وهو: المخالب والأنياب ـ على سبيل الاستعارة المكنية.

قوله: (وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَفْظِ المُشَبَّهِ فِي الكَلَامِ)؛ أي: لا يضر في الاستعارة المكنية بقاء لفظ المشبه بعد حذف المشبَّه به كما في تشبيه المنية بالسَّبُع، فإن المشبَّه ـ وهو: المَنِيَّة ـ باقٍ في الكلام، بدليل ما سيأتي.

قوله: (لِأَنَّهُ صَارَ مَذْكُورًا لِغَيْرِ قَصْدِ التَّشْبِيهِ بَلْ لِإِكْمَالِ مَعْنَى اللَّازِمِ المَذْكُورِ) تعليل لكون بقاء المشبه في الكلام لا يضر، وهو أن بقاءه ليس لقصد التشبيه؛ لأنه لم يذكر على وجه ينبئ عن التشبيه، وإنما لإكمال معنى اللازم المذكور وتوضيحه.

قوله: (أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجِيءُ مُضَافًا إِلَيْهِ كَمَا فِي بَيْتِ أَبِي ذُؤَيْبٍ؟!...)؛ أي: والدليل على أن بقاء لفظ المشبه في الكلام ليس مقصودًا ـ وإنما جاء لإكمال معنى اللازم في الاستعارة المكنية ـ أنه لم يأتِ بصفته المعتادة، ـ وهي وقوعه مبتدأ مثلًا ـ، وإنما جاء مضافًا إليه كما في قوله: (أَظْفَارَهَا) فإن (ها) ضمير يعود على المنية التي هي المشبه، كما جاء مذكورًا في الخبر السابق، وهو قوله: (كُنَّا) فإن (نا) الفاعلين هو المشبه كما مرَّ.

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا اللَّازِمَ الَّذِي هُوَ مِنْ مُلَائِمَاتِ المُشَبَّهِ بِهِ فِي المَكْنِيَّةِ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلِاسْتِعَارَةِ) أشار المؤلف إلى أن اللازم الذي يُذكر مع الاستعارة المكنية نوعان:

أشار إلى النوع الأول **بقوله:** (قَدْ يَكُونُ غَيْرَ صَالِحٍ لِلِاسْتِعَارَةِ)؛ أي: لإجراء

فَالإِتْيَانُ بِهِ إِذًا لِمُجَرَّدِ كَوْنِهِ مِنْ لَوَازِمِ مَاهِيَّةِ اللَّفْظِ المَحْذُوفِ، كَالأَظْفَارِ فِي بَيْتِ أَبِي ذُؤَيْبٍ، وَكَقَوْلِ لَبِيدٍ فِي المُعَلَّقَةِ:

وَغَـدَاةِ رِيـحٍ قَـدْ كَـشَـفْـتُ وَقِـرَّةٍ ... إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا

فَشَبَّهَ رِيحَ الشَّمَالِ بِرَاكِبٍ أَمْسَكَ بِزِمَامِ فَرَسِ البَرْدِ وَجَعَلَ لَهُ يَدًا، وَلَا يَصْلُحُ اليَدُ لِأَنْ تَكُونَ تَشْبِيهًا لِشَيْءٍ فِي مَعَانِي هَذَا البَيْتِ، ....

الاستعارة فيه؛ لأن اللفظ لا يصلح لإجراء الاستعارة، وعليه: فيكون الإتيان به لمجرد كونه من لوازم ماهية ـ أي حقيقة ـ المشبه به المحذوف، كما تقدم.

قوله: (كَالأَظْفَارِ فِي بَيْتِ أَبِي ذُؤَيْبٍ) فهو من لوازم المشبه به المحذوف، وهو السبع، وهو لا يصلح لإجراء استعارة فيه؛ لكونه لا يصلح أن يكون تشبيهًا لشيءٍ في معاني هذا البيت.

قوله: (وَكَقَوْلِ لَبِيدٍ فِي المُعَلَّقَةِ:

وَغَـدَاةِ[1] رِيـحٍ قَـدْ كَـشَـفْـتُ وَقِـرَّةٍ ... إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا[2])

فقد شبه ريح الشمال في تحريكها للبرد بإنسان، ثم حذفه، ودل عليه بإثبات شيء من لوازمه، وهو (اليد)، **والقِرَّة**: البرد، تقودها ريح الشمال.

قوله: (فَشَبَّهَ رِيحَ الشَّمَالِ بِرَاكِبٍ أَمْسَكَ بِزِمَامِ فَرَسِ البَرْدِ) فريح الشمال:

---

(١) «ديوان لبيد» (ص١٧٦)، وقد جاء فيه: «وَزَعْتُ» بدل «كَشَفْتُ»؛ أي: كَفَفْتُ وأزلتُ الجوع بالقرى، **والغداة**: أول النهار، **والقِرَّة**: بالكسر هي البرد، والشاعر يفتخر بأنه يمنع عادية البرد عن الناس بإطعامهم وإيقاد النار لهم؛ لأن ذلك وقت الجدب عندهم.
واختلفت المصادر في ضبط لفظة: «وغداة»، ففي بعضها بالكسر على أنه مجرور بـ(رُبَّ) المحذوفة، وفي بعضها بالنصب على الظرفية. انظر: «أسرار البلاغة» (ص٤٥)، و«شرح القصائد العشر»، للتبريزي (ص١٩٤)، و«شرح المعلقات السبع»، للزوزني (ص٨٩)، و«تاج العروس» (١٣/ ٣٨٨)، و«الأمالي اللغوية في المجالس الكويتية» (ص٣٣٤)، و«بغية الإيضاح» (ص١٥٥).

(٢) انظر: «جمهرة أشعار العرب» (١/ ٣٧٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النساء: ٤]، شَبَّهَ المَالَ المَأْخُوذَ بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَجُعِلَ لَهُ الهَنَاءُ وَالمَرْيُ.

مشبه، والراكب: مشبه به، وقد جعل للراكب يدًا، فهو من لوازم المشبه به، وهو لا يصلح أن يكون تشبيهًا لشيءٍ من معاني هذا البيت.

ومعنى الشطر الأخير: **(إِذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا)**: أزلت الجوع بالقِرى وقت الغداة الغالب عليها ريح الشَّمال وهي أبرد الرياح، فجعل للشمال يدًا، وللغداة زمامًا[(١)]. وهذا تشبيه؛ فإنه أراد أن يثبت للشمال في الغداة تصرُّفًا كتصرف الإنسان في الشيء يقلبه، فاستعار لها اليد حتى يبالغ في تحقيق التشبيه، وحكمُ الزمام في استعارته للغداة حكم اليد في استعارتها للشمال، وكلُّ ذلك من باب التخييل والوَهْم، كما تقدم في الكلام على وجه الشبه، لكنه وفَّى المبالغة شرطها، فجعل للغداة زمامًا؛ ليكون أتم في إثبات التصرف فيها، كما جعل للشمال يدًا؛ ليكون أبلغ في تصييرها مُصَرِّفةً لغيرها[(٢)].

وفي قوله: **(زِمَامُهَا)** استعارة مكنية ثانية، حيث شبه القِرَّة بالفرس بجامع الانقياد للغير، وحذفها ودل عليها بإثبات لازمها، وهو (الزِّمام) للمشبه، وهو (القرة)[(٣)].

قوله: (وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النساء: ٤]، شَبَّهَ المَالَ المَأْخُوذَ...)؛ أي: شبه المال المأخوذَ أخْذَ تملُّكٍ لا رجوع فيه بالطعام والشراب، بجامع عدم الرجوع في كُلٍّ، ثم حذف المشبَّه به، ورمز له بشيء من لوازمه ـ وهو: الهناءُ والمَرْيُ ـ على سبيل الاستعارة المكنية، ولا مانع أن يكون ذلك ترشيحًا على رأي ابن عاشور ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ.

---

(١) انظر: «شرح القصائد العشر» (ص١٩٤).
(٢) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٤٦).
(٣) انظر: «علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٢٣٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَقَدْ يَكُونُ هَذَا اللَّازِمُ صَالِحًا لِلِاسْتِعَارَةِ ـ أَيْضًا ـ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، فَإِنَّ النَّقْضَ مِنْ لَوَازِمِ الحَبْلِ الَّذِي شُبِّهَ بِهِ العَهْدُ، وَيَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَارًا لِإِبْطَالِ العَهْدِ.

وَكَالأَظْفَارِ فِي قَوْلِ حُسَيْنِ بْنِ الضَّحَّاكِ يُخَاطِبُ عَمْرَو بْنَ مَسْعَدَةَ لِيَشْفَعَ لَهُ لَدَى المَأْمُونِ الخَلِيفَةِ:

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ هَذَا اللَّازِمُ صَالِحًا لِلِاسْتِعَارَةِ) هذا النوع الثاني من أنواع اللازم في الاستعارة المكنيَّة، وهو أن يُجرى في اللازم استعارة أخرى، تكون استعارة تصريحية.

قوله: (﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، فَإِنَّ النَّقْضَ مِنْ لَوَازِمِ الحَبْلِ الَّذِي شُبِّهَ بِهِ العَهْدُ) ففي الآية الكريمة استعارة مكْنِية، فقد شُبه العهد بالحبل، بجامع ما بينهما من ثبات الوصلة بين الطرفين، ثم حذف المشبه به، وكُنِّي عنه بشيء من لوازمه ـ وهو: النقض ـ على سبيل الاستعارة المكنية[١].

قوله: (وَيَصِحُّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَارًا لِإِبْطَالِ العَهْدِ)؛ أي: ويمكن إجراء استعارة أخرى بلازم الاستعارة المكنية وهو النقض، فيقال: شبه إبطال العهد بالنقض الذي هو حلُّ طيَّات الحبل، بجامع الانحلال والذهاب في كُلٍّ، ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه، ثم اشتق من النقض ﴿يَنقُضُونَ﴾ [الأنفال: ٥٦] على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

قوله: (وَكَالأَظْفَارِ فِي قَوْلِ حُسَيْنِ بْنِ الضَّحَّاكِ[٢] يُخَاطِبُ عَمْرَو بْنَ مَسْعَدَةَ...:

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٦٨).

(٢) هو: الحسين بن الضحاك بن ياسر الباهلي، من مواليهم أو هو منهم، الشاعر المعروف بالخليع، من ندماء الخلفاء، ولد ونشأ في البصرة، وتوفي ببغداد، اتصل بالأمين العباسي في سنة ثمان وثمانين ومائة، ولم يزل مع الخلفاء بعده إلى أيام =

أَنْـتَ يَـا عَـمْـرُو قُـوَّتِـي وَحَـيَـاتِـي وَلِـسَـانِـي، وَأَنْـتَ ظُـفْـرِي وَنَـابِـي

فَإِنَّهُ أَرَادَ تَشْبِيهَ نَفْسِهِ بِسَبُعٍ، وَتَشْبِيهَ المُخَاطَبِ بِالشَّيْءِ الَّذِي بِهِ يُدَافِعُ السَّبُعُ عَنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ لَا يُبْطِلُ دَلَالَتَهُ عَلَى المَكْنِيَّةِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ إِشْعَارِ اللَّفْظِ بِلَازِمٍ مِنْ لَوَازِمِ المُشَبَّهِ بِهِ المَكْنِيِّ كَافٍ فِي كَوْنِهِ دَلِيلًا عَلَى المَكْنِيَّةِ.

أَنْـتَ يَـا عَـمْـرُو قُـوَّتِـي وَحَـيَـاتِـي وَلِسَانِي، وَأَنْتَ ظُفْرِي وَنَابِي)[1]

قوله: (فَإِنَّهُ أَرَادَ تَشْبِيهَ نَفْسِهِ بِسَبُعٍ) هذه الاستعارة الأولى وهي المكنية التي يصلح لازمها لاستعارة أخرى، فيقال في المكنية: شبه حسين بن الضحاك نفسه بسبع، ثم حذف المشبه به، ورمز له بأشياء من لوازمه وهي الناب والظفر على سبيل الاستعارة المكنية.

قوله: (وَتَشْبِيهَ المُخَاطَبِ بِالشَّيْءِ الَّذِي بِهِ يُدَافِعُ السَّبُعُ عَنْ نَفْسِهِ) هذا في بيان أن اللازم المذكور صالح للاستعارة بأن يقال: شبه الشاعرُ المخاطبَ بالظفر ثم استعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه، فقال: (وأَنْتَ ظُفْرِي وَنَابِي) على سبيل الاستعارة التصريحية.

قوله: (وَذَلِكَ لَا يُبْطِلُ دَلَالَتَهُ عَلَى المَكْنِيَّةِ)؛ أي: وإجراء الاستعارة التصريحية في لازم الاستعارة المكنية لا يبطل دلالة هذا اللازم على المكنية، ولا ينافي كونه رمزًا للمشبه به المضمر[2].

قوله: (لِأَنَّ مُجَرَّدَ إِشْعَارِ اللَّفْظِ...) هذا تعليل لعدم الإبطال، وهو أن

= المستعين، إلا المأمون فإنه لم يدخل عليه ولم يختلط به بسبب بيتين قالهما في رثاء الأمين محمد بن هارون الرشيد، فخاطب عمرو بن مسعدة وزير المأمون ليشفع له.
انظر: «تاريخ بغداد» (٨/ ٥٤)، و«وفيان الأعيان» (٢/ ١٦٢)، و«الأعلام» (٢/ ٢٥٨).

(١) «الأغاني» (٢/ ١٢٣).

(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَأَمَّا المَجَازُ المُرَكَّبُ: فَهُوَ الكَلَامُ التَّامُّ المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ. كَالمُفْرَدِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِعَلَاقَةِ المُشَابَهَةِ؛ بَلْ قَدْ تَكُونُ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المُشَابَهَةِ؛ كَالخَبَرِ المُسْتَعْمَلِ فِي التَّحَسُّرِ لِعَلَاقَةِ اللُّزُومِ، نَحْوُ:

مجرد إشعار اللفظ ـ وهو الظفر والناب ـ بأنه من لوازم المشبه به ـ وهو السبع ـ يكفي في كونه دليلًا على وجود الاستعارة المكنية.

قوله: (**وَأَمَّا المَجَازُ المُرَكَّبُ: فَهُوَ الكَلَامُ التَّامُّ المُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ. كَالمُفْرَدِ**) لما فرغ المؤلف من القسم الأول من أقسام المجاز، وهو المجاز المفرد، ذكر القسم الثاني منه، وهو المجاز المركب، **فقوله**: (**وَأَمَّا المَجَازُ المُرَكَّبُ**) معطوف على قوله فيما تقدم: (**أَمَّا المَجَازُ المُفْرَدُ...**).

وقوله: (**الكَلَامُ التَّامُّ**)؛ أي: لا يراد به كلمة واحدة كما مرَّ في المجاز المفرد، وإنما يراد به كل جملة خرجت في معناها عن غرضها الأساسي.

وقوله: (**فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ**)؛ أي: في غير المعنى الذي وُضع له في الأصل، وذلك بأن ينقل عنه إلى معنى آخر ـ كما سيأتي ـ.

وقوله: (**لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ. كَالمُفْرَدِ**)؛ أي: إن المجاز المركب كالمفرد، مفتقرٌ إلى علاقة تربط بين المعنى الأول والمعنى الثاني، وإلى قرينة تمنع من إرادة المعنى الأول.

قوله: (**وَلَا يَخْتَصُّ بِعَلَاقَةِ المُشَابَهَةِ؛ بَلْ قَدْ تَكُونُ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المُشَابَهَةِ**)؛ أي: إن المجاز المركب قد تكون علاقته المشابهة، وهي الاستعارة التمثيلية ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ، وقد تكون غير المشابهة، وهو: كل خبر لم يكن الغرض منه الفائدة أو لازمها، وهذا مجاز مرسلٌ مركبٌ، علاقته اللزوميَّة، وكذا يقال في الإنشاء.

قوله: (**كَالخَبَرِ المُسْتَعْمَلِ فِي التَّحَسُّرِ لِعَلَاقَةِ اللُّزُومِ**)؛ أي: ومن المجاز

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِيْنَ مُصْعِدٌ

وَكَالإِنْشَاءِ المُرَادِ بِهِ الخَبَرُ، كَقَوْلِهِ:

جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّْ؟!

الذي علاقته غير المشابهة: الخبر الذي خرج عن ظاهره إلى إفادة التحسر، وذلك مثل الخبر المذكور في البيت الآتي، فإن المراد به التحسر على مفارقة أحبابه، ومثله الخبر المستعمل في إظهار الضعف أو الاستعطاف ونحوهما؛ فالخبر إذا استُعمل في غير ما وضع له، وهي: الفائدةُ، أو لازمُها، كما تقدَّم في «علم المعاني» فإن دلالته تكون مجازية؛ لأن المجاز استعمال اللفظ أو الكلام في غير ما وُضع له، وهذه الجملة الخبرية استعملت في غير ما وضعت له، وهو مجاز مرسَلٌ مركَّبٌ، ولما كان المجاز المرسل متعدد العلاقات ـ كما تقدم ـ فإن مثل هذا الخبر المستعمل في التحسر تكون العلاقة فيه هي اللزوم؛ لأن التحسُّر على شيء لازمٌ للخبر؛ إذ لا بد أن يُخبر به، فلا يبقى في الذهن.

قوله: (**هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِيْنَ مُصْعِدٌ**) تقدم هذا البيت بتمامه في علم المعاني ـ في باب الإنشاء ـ، وأعاده هنا؛ لبيان أنه من قبيل المجاز المركب؛ لكون الخبر فيه خرج عن أصله إلى إفادة التحسُّر؛ لأن حالته وبقاءه في مكة دون أصحابه يفيد ذلك، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الأصلي ـ وهو مجرد الإخبار ـ: هي حال المتكلم وما هو عليه من التحسر الذي ألمَّ به من فراق أحبابه.

وقوله: (**وَكَالإِنْشَاءِ المُرَادِ بِهِ الخَبَرُ**)؛ أي: إن الإنشاء إذا خرج عن موضوعه الأساسي وغرضه الأصلي ـ الذي هو: طلب الشيء ـ، وأريد به مجرد الخبر فهو مجاز مرسل مركب.

قوله: (**كَقَوْلِهِ: جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّْ؟!**)[(١)] هذا عجز بيت، وتمامه:

---

(١) لم ينسبه ابن عاشور؛ لأنه رجز لم ينسبه أحدٌ من الرواة إلى قائل معين، قيل: إنه للعجّاج، =

. . . .

حَـتَّـى إِذَا جَـنَّ الـظَّـلَامُ وَاخْـتَـلَـطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ، هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟!

فقوله: (هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ؟) إنشاء؛ لأنه استفهام، لكن مرادٌ به الخبر؛ لأن الشاعر لا يطلب جوابًا، وإنما المراد: أن لون اللبن الممزوج يشبه لون الذئب بسبب كثرة الماء، والأصل: جاءوا بمَذقٍ مقولٍ فيه: (هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ؟!).

وسبب ذلك: أن المراد بالنعت التوضيح أو التخصيص، وهذا لا يتم إلا بشيءٍ يعرفه المخاطب، وهو صفة الجملة الخبرية، بخلاف الجملة الإنشائية فإنها لا تكون معلومة قبل التكلم بها، ولذا لا تصلح أن تقع نعتًا.

وعلى هذا فالمجاز المرسل المركب يكون في جملة خبرية أو إنشائية خرجت عن معناها الأصلي كما في المثالين؛ لأن المجاز هو: استعمال اللفظ المفرد أو المركب في غير ما وضع له، وهذه الجمل استعملت في غير ما وضعت لها، لكن علاقتها واحدة، وهي اللزومية، سواء أكان الخبر للتحسر كما تقدم، أم لإظهار الضعف كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤][(١)]، فإن قوله: ﴿وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ خبر لا يراد به ظاهره، وهو إخبار الله تعالى بحاله؛ لأنه يعلم أن الله تعالى لا يخفى عليه

= وهو في «ديوانه» (ص٤٠٤)، وهي ثلاثة أبيات، والمشهور عند النحاة أن صدره:

حـتـى إذا جـنَّ الـظـلام واخـتـلـط

والذي في الديوان:

حـتـى إذا كـاد الـظـلام يـخـتـلـط

وانظر: «كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني»، لابن قتيبة (١/ ٢٠٤). **والمَذْق** ـ بفتح الميم وسكون الذال المعجمة ـ: هو اللبن المخلوط بالماء.

(١) انظر: «البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص٢٣١ ـ ٢٣٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

فَيُسَمَّى حِينَئِذٍ مَجَازًا مُرَكَّبًا فَقَطْ.

وَقَدْ تَكُونُ عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةَ، فَيُسَمَّى: «اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً» وَتَمْثِيلًا،

شيء، ولكنه أراد مجرد إظهار الضعف، وأنه بلغ من الوهن غايةً لا أمل له بعدها في الحياة(١).

قوله: (فَيُسَمَّى حِينَئِذٍ مَجَازًا مُرَكَّبًا فَقَطْ)؛ أي: ما كانت علاقته غير المشابهة فهو مجاز مركب، **وقوله**: (فَقَطْ) مقابل قوله: (فَيُسَمَّى اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً وَتَمْثِيلًا)؛ لأنها فرع عن تشبيه التمثيل ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ، والاستعارة التمثيلية من قبيل المجاز، فهي مجاز واستعارة، بخلاف ما كانت علاقته غير المشابهة وهي اللزوم فهو مجاز فقط، ولا يقال له: استعارة؛ إذ لم يوجد للبلاغيين تسمية له باسم يخصه(٢).

قوله: (وَقَدْ تَكُونُ عَلَاقَتُهُ المُشَابَهَةَ، فَيُسَمَّى اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً وَتَمْثِيلًا)؛ أي: وقد تكون علاقة المجاز المركب المشابهة، فيسمى لذلك استعارة تمثيلية.

فالاستعارة التمثيلية: تركيبٌ استُعمل في غير ما وُضع له؛ لعلاقة المشابهة، مع قرينةٍ مانعةٍ من إرادة معناه الأصلي.

فهي تشبيه صورة بصورة؛ لما بينهما من صلة من حيث المعنى، ثم تُحذف الصورة الأولى (المشبَّه) ويبقى المشبَّه به.

والاستعارة التمثيلية مثل التشبيه التمثيلي ـ المتقدم ـ، فهو تشبيه مركب، وكذا الاستعارة التمثيلية، والفرق بين التشبيه التمثيلي والاستعارة التمثيلية **من وجوه**:

---

(١) انظر: «المنهاج الواضح في علم المعاني» (ص٨).

(٢) انظر: «شرح تحفة الإخوان» ضمن مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية عدد (١) (ص٢٤٤).

نَحْوُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى»، شُبِّهَتْ حَالَةُ المُتَرَدِّدِ فِي الرَّأْيِ بِحَالِ المُتَرَدِّدِ فِي المَشْيِ، وَاسْتُعِيرَ المُرَكَّبُ الدَّالُّ عَلَى التَّرَدُّدِ فِي المَشْيِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى التَّرَدُّدِ فِي الرَّأْيِ.

الوجه الأول: أن طرفي تشبيه التمثيل قد يكونان مفردين، وقد يكونان مركبين، وقد يكونان مختلفين، كما مرَّ في بحث التشبيه، أما الاستعارة التمثيلية فطرفاها مركبان.

الوجه الثاني: لا بد في التشبيه التمثيلي من الجمع بين طرفيه، أما الاستعارة فلا بد من حذف المشبَّه، ـ كما تقدم في تعريف الاستعارة ـ.

الوجه الثالث: تشبيه التمثيل لا يفيد المبالغة التي تفيدها الاستعارة؛ إذ ليس فيه ما فيها من تناسي التشبيه وادعاء أن المشبَّه فرد من أفراد المشبه به[(١)].

ولذا فإن البلاغيين يعدُّون الاستعارة التمثيلية من أكثر الاستعارات بلاغةً وتأثيرًا، وإذا فشت الاستعارة التمثيلية وكثر استعمالها سمِّيت مَثَلًا؛ فالأمثال السائرة كلها من قبيل الاستعارة التمثيلية، ولذا لا تغير الأمثال؛ لأن الاستعارة يجب فيها أن يكون لفظُ المشبه به المستعملَ في المشبه، فلو غُيِّر المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلًا، ولهذا لا يُلتفت في الأمثال إلى مضاربها تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا؛ بل يُنظر في مواردها[(٢)].

قوله: (نَحْوُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَى»[(٣)]، شُبِّهَتْ حَالَةُ

---

(١) انظر: «الإيضاح» (٥/ ١١٦ ـ ١١٧).

(٢) انظر: «شرح تحفة الإخوان» ضمن مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية عدد (١) (ص٢٤٤).

(٣) هذا مَثَلٌ، جاء في كتاب يزيد بن الوليد إلى مروان بن محمد حين بلغه أنه يتلكأ في بيعته: «**أما بعد، فإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت، والسلام**». =

وَكَذَا قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُعْتَزِّ:

اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الحَسُو دِ فَإِنَّ صَبْرَكَ قَاتِلُهْ
فَالنَّارُ تَأْكُلُ نَفْسَهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ مَا تَأْكُلُهْ

فَقَوْلُهُ: «فَالنَّارُ تَأْكُلُ...» ـ إلَخِ ـ مُرَكَّبٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ؛ إِذْ هُوَ الآنَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَى أَنَّ الحَسُودَ يَرْجِعُ وَبَالُ حَسَدِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَضُرُّ بِهِ إِلَّا نَفْسَهُ؛ كَالنَّارِ تَأْكُلُ نَفْسَهَا إِذَا تُرِكَتْ وَلَمْ يُلْقَ فِيهَا شَيْءٌ تُحْرِقُهُ.

الْمُتَرَدِّدِ فِي الرَّأْيِ بِحَالِ الْمُتَرَدِّدِ فِي الْمَشْيِ) هذا إجراء الاستعارة في المَثَل المذكور، وهو كلام واضح.

قوله: (اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الحَسُودِ[1]...) هذا مثال آخر للاستعارة التمثيلية من الشعر.

قوله: (فَقَوْلُهُ: «فَالنَّارُ تَأْكُلُ...» ـ إلَخِ ـ مُرَكَّبٌ مُسْتَعْمَلٌ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَاهُ)؛ لأنه موضوع للإخبار بأن النار تأكل نفسها إذا لم تُمدَّ بالوقود، وهذا أمر محسوس.

ولا بد من توضيح التشبيه فيه حتى تتضح صورة الاستعارة؛ فالمشبه هو صبر الحسود وتحمله الذي يزيد الحاسد غيظًا وحقدًا، فيشتعل غيظه ويحرقه حتى يورده مورد الهلاك، والمشبه به: صورة النار التي لا تُمد بالوقود، فيقل اشتعالها شيئًا فشيئًا حتى تتحول إلى رماد، ووجه الشبه: أن دمار بعض

= انظر: «البيان والتبيين» (١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، و«دلائل الإعجاز» (ص٤٤٠)، وفي «كتاب الصناعتين» (ص١٨٥): الوليد بن يزيد، والأول هو الظاهر.

(١) ديوان ابن المعتز المسمى: «ديوان أشعار الأمير أبي العباس» (٢/ ٤١٢). وفي طبعة دار صادر (ص٣٨٩)، وفي سياقه ـ هنا ـ اختلاف. وقوله: (**مَضَضِ الحَسُودِ**) أصل المضض: وجع المصيبة، ومضَّهُ الهمُّ والحُزْن: أحرقه وشقَّ عليه. انظر: «تاج العروس» (١٩/ ٥٩).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «انْتَهَزَ الفُرْصَةَ» شَبَّهَ هَيْئَةَ المُبَادِرِ لِلْفِعْلِ بِالمُبَادِرِ لِنَوْبَةِ شُرْبِ المَاءِ، وَالِاسْتِعَارَةُ التَمْثِيلِيَّةُ تَتَفَرَّعُ عَنِ التَّشْبِيهِ المُرَكَّبِ المُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ.

هَذَا، وَالبُلَغَاءُ يَتَفَنَّنُونَ، ....

الأشياء وفناءها قد يأتيها من داخلها وليس من أجنبي عنها، وعلى هذا فالبيت الثاني فيه بيان للاستعارة التمثيلية[(١)].

وقوله: (**وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «انْتَهَزَ الفُرْصَةَ» شَبَّهَ هَيْئَةَ المُبَادِرِ لِلْفِعْلِ بِالمُبَادِرِ لِنَوْبَةِ شُرْبِ المَاءِ**)؛ أي: مخافة الفوات بعد السنوح؛ لأن الانتهاز معناه: الاغتنام، والنهوض إليها مبادِرًا، والفُرصة ـ بالضم ـ النوبة والشِّرْب، يقال: جاءت فرصتُك من البئر؛ أي: نوبتك، وفرصته: ساعته التي يستقي فيها[(٢)].

وقوله: (**وَالِاسْتِعَارَةُ التَمْثِيلِيَّةُ تَتَفَرَّعُ عَنِ التَّشْبِيهِ المُرَكَّبِ**) وهو التشبيه التمثيلي؛ لأن فيها تشبيه صورة بصورة ـ كما تقدم ـ، وتمتاز عن التشبيه التمثيلي ـ على بلاغته ـ بالمبالغة في التشبيه؛ لأنها مبنية على تناسيه ودخول المشبه في جنس المشبه به، إضافة إلى أنها أوجز من التشبيه التمثيلي؛ لحذف أداتها وأحد طرفيها، وهي مع إيجازها تعمل عمل الإطناب من إيضاح المعنى وحُسن تصويره والكشف عنه[(٣)].

قوله: (**هَذَا، وَالبُلَغَاءُ يَتَفَنَّنُونَ**) قوله: (**هذا**): اسم إشارة مجرد، يستعمل للانتقال من غرضٍ إلى غرض؛ تنهيةً للغرض الذي قبله، ومنه قوله تعالى: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥﴾ [ص: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ [الحج: ٣٠] واسم الإشارة قد يُحذف

---

(١) انظر: «فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب» (ص٧٢)، و«علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٤٣) والتشبيه ـ هنا ـ ضمني، وهو التشبيه الذي يُلمح من المعنى، ولا يوضع فيه المشبَّه والمشبَّه به في صورة من صور التشبيه المعروفة.

(٢) انظر: «تاج العروس» (١٥/ ٣٦٤)، (١٨/ ٦٦).

(٣) انظر: «الإيضاح» (٥/ ١١٧).

فَيَأْتُونَ مَعَ الِاسْتِعَارَةِ بِمَا يُنَاسِبُ المَعْنَى المُسْتَعَارَ؛ ....

خبره كما هُنا، وقد يُذكر كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴿٤٩﴾﴾ [ص: ٤٩] للاهتمام بالخبر[١].

«(البلغاء)»: جمع بليغ، وقد تقدم في أول الكتاب.

وقوله: (يَتَفَنَّنُونَ) التفنُّن: التنوع، والفنَّان ـ كشدَّاد ـ: الحمار الوحشي الذي له فنون في عَدْوه[٢].

وهذا شروع من المصنف في تقسيم آخر للاستعارة بالنظر إلى ما يلائم ويناسب أحد طرفي الاستعارة: المستعار له ـ وهو المشبه ـ، أو المستعار منه ـ وهو المشبه به ـ فما يلائم المشبه به فهو ترشيح، وما يلائم المشبه فهو تجريد ـ كما سيأتي ـ، وهذا كله خارج عن أركان الاستعارة وعناصرها، وهو بحثٌ دقيق المسلك يحتاج إلى فكر ورويَّة.

ومن المهم هنا أن نعلم أنه لا يعتبر الترشيح أو التجريد إلا بعد أن تتم الاستعارة باستيفاء قرينتها؛ لأن القرينة من تمام الاستعارة.

وقرينة التصريحية تلائم المشبه، وقرينة المكنية تلائم المشبه به. وكلتا القرينتين لا تُسمى تجريدًا ولا ترشيحًا.

قوله: (فَيَأْتُونَ مَعَ الِاسْتِعَارَةِ بِمَا يُنَاسِبُ المَعْنَى المُسْتَعَارَ)؛ أي: المشبَّه به، زيادة على القرينة.

وهذا المناسب إن كان من بقية الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة، نحو: رأيت أسدًا ذا لِبَدٍ يرمي. وإن كان كلامًا مستقلًّا جيء به بعد ذلك الكلام الذي فيه الاستعارة مبنيًّا عليه فهو تفريع، سواء أكان بحرف التفريع أم لا[٣]، وسيأتي مثاله.

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٢٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).
(٢) «تاج العروس» (٣٥/ ٥١٨).
(٣) انظر: «الإيضاح» (٥/ ٩٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

إِغْرَاقًا فِي الخَيَالِ، فَيُسَمَّى ذَلِكَ: تَرْشِيحًا، نَحْوُ قَوْلِ زُهَيرٍ:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ، أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

قوله: (إِغْرَاقًا فِي الخَيَالِ)، هذا الغرض من الإتيان بما يناسب المشبه به؛ لأن ذكر ما يلائم المشبه به يبعد الاستعارة عن الحقيقة؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه، وذلك أن مبنى الاستعارة ـ كما مرَّ ـ على تناسي التشبيه، وادعاء أن المشبَّه هو عين المشبَّه به لا غيره، والترشيح مبناه على كمال تناسي التشبيه بل على تناسي الاستعارة؛ فإن فيه غلوًّا في دعوى الاتحاد وكأن ليس هناك استعارة، وعلى هذا ففي الترشيح بلاغة، وهذا في الكلام المشتمل على الترشيح وليس الترشيح نفسه.

والخيال: هو الذي يصور الأشخاص والأشياء والمعاني ويمثلها شاخصةً أمام القارئ أو السامع ليستثير مشاعره، والتشبيه خيال؛ لأنه قائمٌ على عقد المقارنة بين شيئين في وصفٍ مشتركٍ بينهما، والاستعارة أدل من التشبيه على الخيال؛ لأنها قائمة على أن المشبه هو المشبه به نفسه، وفي الترشيح يزداد ذلك[(١)].

قوله: (فَيُسَمَّى ذَلِكَ: تَرْشِيحًا)؛ فالاستعارة المرشَّحة ـ بفتح الشين المشددة ـ ما ذكر فيها ما يلائم المعنى المستعار، وهو المشبه به، أخذًا من قولك: رَشَّحْتُ الصبي: إذا ربيتَه باللبن قليلًا قليلًا حتى يقوى على المص[(٢)].

قوله: (نَحْوُ قَوْلِ زُهَيرٍ:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ، أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ[(٣)]

(١) انظر: (ص١١٠ ـ ١١١).
(٢) «مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ١٣٠).
(٣) هذا البيت أحد أبيات معلقة زهير. انظر: «ديوانه» (ص٢٣). وقوله: **(لَدَى أَسَدٍ)**؛ أي: أنا عند رجل شجاع، **(شَاكِي السِّلَاحِ)**؛ أي: سلاحه ذو شوكة ـ أي: حِدَّة ـ، فهو حديد السلاح، وأصل شاكي: شائك على القلب، وقوله: **(مُقَذَّفٍ)** صفة لأسد =

فَقَوْلُهُ: «لَهُ لِبَدٌ، أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ» تَرْشِيحَانِ.

فَقَوْلُهُ: «لَهُ لِبَدٌ، أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ» تَرْشِيحَانِ؛ أي: اجتمع في هذا البيت ترشيحان؛ لأن كلًّا منهما يناسب المشبَّه به ـ وهو: الأسد ـ، والقرينة حالية، فقوله: (**لَهُ لِبَدٌ**) ترشيح؛ لأنه من ملائمات المشبه به وهو الأسد، ومثله: (**أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ**).

وأما قوله: (**شَاكِي السِّلَاحِ**) فليس ترشيحًا؛ بل هو تجريد؛ لأنه يناسب المشبَّه وهو الرجل الشجاع، وسيذكر المؤلف هذا، وأما لفظة: (**مُقَذَّفٍ**) ففيها احتمال.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ١٦﴾ [البقرة: ١٦]، فقد شبَّه اختيار الضلالة بالاشتراء بجامع الاستبدال في كلٍّ، ثم استعير لفظ الاشتراء لذلك الاختيار، والقرينة استحالة تحقق الاشتراء الحقيقي في الضلالة والهدى، فتمت الاستعارة بقرينتها، ثم جاء التفريع بقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ والربح والتجارة مما يلائم المستعار منه ـ وهو المشبه به الذي هو الاشتراء ـ، وذلك ترشيح للاستعارة، وهو أن الله تعالى لما ذكر الشراء أتبعه ما يشاكله ويواخيه وما يَكْمُلُ ويتمُّ بانضمامه إليه؛ تمثيلًا لخسارهم وتصويرًا لحقيقته[(١)].

وفي الترشيح نفسه مجاز عقلي، فقد أسند الربح إلى التجارة، والتجارة لا تربح، وإنما يربح صاحبها، وإنما ساغ إسناد الربح إليها؛ لأنها سبب حصوله[(٢)]، وقد تقدم ذلك في الكلام على المجاز العقلي.

= بصيغة اسم المفعول؛ أي: يُقْذَف به كثيرًا إلى الوقائع، أو الذي رمي باللحم رميًا؛ ـ كناية عن ضخامته ـ، وقوله: (**لَهُ لِبَدٌ**) بكسر اللام: الشعر المجتمع بين كتفي الأسد، وقوله: (**أَظْفَارُهُ**)؛ أي: مخالبه، (**لَمْ تُقَلَّمِ**)؛ أي: هي تامة. انظر: «شرح ديوان زهير»، للإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ص٢٣ ـ ٢٤).

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٩٢).

(٢) انظر: «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٢٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

وَبَنُو سُوَاءَةَ لَا مَحَالَةَ إِنَّهُمْ آتُوكَ غَيْرَ مُقَلِّمِي الأَظْفَارِ

وَقَدْ يَأْتُونَ مَعَ الِاسْتِعَارَةِ بِمَا يُنَاسِبُ المَعْنَى المُسْتَعَارَ لَهُ؛ ....

قوله: (وَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

وَبَنُو سُوَاءَةَ لَا مَحَالَةَ إِنَّهُمْ آتُوكَ غَيْرَ مُقَلِّمِي الأَظْفَارِ[(١)])

هذا مثال آخر للترشيح في الاستعارة، **وقوله:** (آتُوكَ غَيْرَ مُقَلِّمِي الأَظْفَارِ)؛ أي: إنهم مستعدون للقتال ومتهيؤون، وهذا فيه استعارة، فقد شبَّه بني سواءة بالأُسود، بجامع الشجاعة والإقدام، ثم حذف المشبَّه به، ورمز له بشيء من لوازمه، وهو عدم تقليم الأظفار ـ كما تقدم ـ في قوله: (أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ)، ولا مانع على رأي ابن عاشور أن يكون ذلك ترشيحًا، ـ كما سيأتي ـ.

قوله: (وَقَدْ يَأْتُونَ مَعَ الِاسْتِعَارَةِ بِمَا يُنَاسِبُ المَعْنَى المُسْتَعَارَ لَهُ)؛ أي: المشبه، وهذا القسم الثاني من تقسيم الاستعارة باعتبار المناسب لأحد الطرفين، وهي الاستعارة المجردة، وهي التي ذُكر فيها ما يناسب المعنى المستعار له، وهو المشبه، سواء أكان الملائم صفة نحو: رأيت أسدًا راميًا مهلكًا أقرانه، أم كان تفريعًا نحو: رأيت أسدًا يرمي فلجأت إلى ظل رمحه. فـ(مهلكًا أقرانه) تجريد؛ لأنه يلائم المشبه وهو الرجل الشجاع، وكذا ما بعده.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠﴾ [الصف: ١٠] فقد شُبه العمل الصالح بالتجارة بجامع طلب النفع من ذلك العمل ومزاولته والكدّ فيه، ثم استعير لفظ المشبه به للمشبه على طريق

---

(١) انظر: «الديوان» (٨٧). وَبَنُو سُوَاءَةَ: ـ بضم السين المهملة ـ وفي الديوان وبعض نسخ الموجز: **(وبنو قُعين)**، وكلاهما بطن من أسد بن خزيمة من العدنانيين، والخطاب في قوله: **(آتُوكَ)** لزرعة بن عمرو بن خويلد من بني كلاب.

إِغْرَاقًا فِي الخَيَالِ ـ أَيْضًا ـ بِدَعْوَى أَنَّ المُشَبَّهَ قَدِ اتَّحَدَ بِالمُشَبَّهِ بِهِ فَصَارَا حَقِيقَةً وَاحِدَةً، حَتَّى إِنَّ الأَسَدَ يَحْمِلُ بِيَدِهِ سَيْفًا فِي قَوْلِهِ: «لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ»، وَحَتَّى إِنَّ رِيحَ الشَّمَالَ تُمْسِكُ بِيَدِهَا زِمَامًا فِي قَوْلِهِ: «بِيَدِ الشَّمَالِ زِمَامُهَا»، وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ تَجْرِيدًا؛ ....

الاستعارة المصرَّحة، وقوله تعالى: ﴿تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠﴾ [الصف: ١٠] تجريد للاستعارة، لأنه يلائم المشبه، وهو العمل الصالح، والغرض منه إظهار فائدة هذه التجارة؛ لأهميتها[(١)].

قوله: (إِغْرَاقًا فِي الخَيَالِ أَيْضًا بِدَعْوَى أَنَّ المُشَبَّهَ قَدِ اتَّحَدَ بِالمُشَبَّهِ بِهِ فَصَارَا حَقِيقَةً وَاحِدَةً)؛ أي: إن التجريد كالترشيح يبعد الاستعارة عن الحقيقة ويقوِّي فيها دعوى الاتحاد والتشابه التام بين المشبَّه والمشبَّه به، بحيث يُتناسى التشبيه، وكلما أوغلنا في هذا التناسي كانت الاستعارة أبلغ، وهذا رأي ابن عاشور.

والمشهور عند البلاغيين أن الاستعارة المجردة إذا ذُكر فيها ما يلائم المشبَّه قربها ذلك من المعنى الحقيقي وأضعف دعوى اتحاد الطرفين؛ لأنها خَلَتْ مما يلائم المشبه به؛ بل واشتملت ـ أيضًا ـ على ما يلائم المشبه، ولذا يرون أن المجرَّدة أضعف أنواع الاستعارة؛ لأنها تجردت عما يقويها من إطلاق أو ترشيح[(٢)].

قوله: (حَتَّى إِنَّ الأَسَدَ يَحْمِلُ بِيَدِهِ سَيْفًا فِي قَوْلِهِ: «لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ»...) هذا توضيح من المؤلف لبلاغة الاستعارة المجرَّدة، فإن حمل السلاح في بيت زهير مما يناسب المشبه ـ وهو: الرجل الشجاع ـ، وإمساك الزمام مما يناسب المشبَّه في بيت لبيد.

قوله: (وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ تَجْرِيدًا) فيه بيان لما تقدم: من أن في التجريد

---

(١) «التحرير والتنوير» (٢٨/ ١٩٤).

(٢) «شروح التلخيص» (٤/ ١٣٢، ١٣٤)، و«البلاغة الاصطلاحية» (ص٧٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

لِأَنَّ الِاسْتِعَارَةَ جُرِّدَتْ عَنْ دَعْوَى التَّشْبِيهِ إِلَى الحُكْمِ بِالِاتِّحَادِ وَالتَّشَابُهِ التَّامِّ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مَعَ المُصَرَّحَةِ وَالمَكْنِيَّةِ كَمَا عَلِمْتَهُ فِي المُصَرَّحَةِ.

وَأَمَّا المَكْنِيَّةُ فَإِنَّ مَا يُذْكَرُ مِنْ لَوَازِمِ المُشَبَّهِ بِهِ صَالِحٌ أَبَدًا لِيَكُونَ تَرْشِيحًا؛ فَكُلٌّ مِنَ التَّجْرِيدِ وَالتَّرْشِيحِ إِكْمَالٌ لِلاسْتِعَارَةِ وَإِغْرَاقٌ فِي الخَيَالِ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَمْتَنِعِ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِمْ، كَمَا فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ المُتَقَدِّمِ.

إغراقًا في الخيال، وذلك أن الاستعارة جُرِّدت عن دعوى التشبيه، وقوي تناسيه، بحيث يُدَّعى أن المشبَّه هو نفس المشبَّه به، لا شيء آخر يشبهه.

وقوله: (لِأَنَّ الِاسْتِعَارَةَ جُرِّدَتْ عَنْ دَعْوَى التَّشْبِيهِ إِلَى الحُكْمِ بِالِاتِّحَادِ وَالتَّشَابُهِ التَّامِّ) هذا وجه تسمية الاستعارة المجردة، ـ كما تقدم ـ على رأي ابن عاشور.

قوله: (وَيَكُونُ ذَلِكَ مَعَ المُصَرَّحَةِ وَالمَكْنِيَّةِ كَمَا عَلِمْتَهُ فِي المُصَرَّحَةِ)؛ أي: ويكون التجريد مع الاستعارة المصرحة كما تقدم في بيت زهير ولبيد، ويكون مع الاستعارة المكنية كما سيتبين.

قوله: (وَأَمَّا المَكْنِيَّةُ فَإِنَّ مَا يُذْكَرُ مِنْ لَوَازِمِ المُشَبَّهِ بِهِ صَالِحٌ أَبَدًا لِيَكُونَ تَرْشِيحًا)؛ أي: إن الترشيح وارد مع الاستعارة المكنية ولازم لها، وذلك بما يذكر من لوازمها وروادفها.

وقوله: (فَكُلٌّ مِنَ التَّجْرِيدِ وَالتَّرْشِيحِ إِكْمَالٌ لِلاسْتِعَارَةِ...) هذا تقرير لما تقدم، والمعنى: أن التجريد والترشيح إكمال للاستعارة لوجود الملائم لكلٍّ من المشبه والمشبه به، وفيه إغراق في الخيال على ما مرَّ.

وقوله: (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَمْتَنِعِ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا)؛ أي: بين التجريد والترشيح، بأن يذكر ما يلائم المشبه فقط، وما يلائم المشبه به فقط، كما تقدم في قول زهير: (لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ...)، وعدَّ بعض البلاغيين هذا الجمع قسمًا

وَهَذَا يُحَقِّقُ لَكُمْ: أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ مُشْتَمِلٌ عَلَى مُبَالَغَةٍ فِي التَّشْبِيهِ مِنْ جِهَةٍ.

وَأَنَّ التَّرْشِيحَ وَالتَّجْرِيدَ يُخَالِفَانِ القَرِينَةَ.

رابعًا بعد الاستعارة المرشحة والمجرَّدة والمطلقة، وبعضهم قال: تصير الاستعارة مطلقة[١].

قوله: (وَهَذَا يُحَقِّقُ لَكُمْ)؛ أي: ما تقدم من الكلام في الترشيح والتجريد يثبت لكم الأمور الآتية، وهي بمثابة قواعد بلاغية ـ على قول ابن عاشور ـ يستفاد منها في خلاصة ما تقدم.

قوله: (أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ مُشْتَمِلٌ عَلَى مُبَالَغَةٍ فِي التَّشْبِيهِ مِنْ جِهَةٍ) هذه قاعدة بلاغية، وهي أن الترشيح والتجريد مشتمل على مبالغة في التشبيه من جهة ادعاء التشابه العام، وذلك بذكر ما يلائم المشبه أو المشبه به، وفي ذلك إمعان في كمال تناسي التشبيه وتقوية للاستعارة بدعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به.

وفي هذا ردٌّ ـ من ابن عاشور ـ على من يرى أن اجتماع الترشيح والتجريد يصيِّر الاستعارة مطلقة؛ لأنه باجتماعهما يتعارضان ويتعادلان، إذ لا يمكن الجمع بين قصد المبالغة وقصد التضعيف في استعارة واحدة[٢].

قوله: (وَأَنَّ التَّرْشِيحَ وَالتَّجْرِيدَ يُخَالِفَانِ القَرِينَةَ)؛ أي: يختلفان عن القرينة التي تشترط في المجاز، بمعنى: أنهما زائدان على القرينة؛ لأن القرينة في الغالب حالية، فإذا كانت لفظية فالمتكلم لم يرد منها ترشيحًا؛ أي: إغراقًا في التشبيه، على أنه قد يقال: إن الترشيح والتجريد يحصلان ولو مع اعتبار قرينة المصرحة تجريدًا، وقرينة المكنية ترشيحًا، لإمكان دلالة كلٍّ على

---

(١) انظر: «عروس الأفراح»، للسبكي، ضمن: «شروح التلخيص» (٤/ ١٣٢).
(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ١٣٢)

وَأَنَّ التَّجْرِيدَ لَيْسَ بِنُكُولٍ عَنِ الِاسْتِعَارَةِ.

وَأَنَّ التَّرْشِيحَ قَدْ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى حَقِيقَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَعْنَاهُ الوَضْعِيِّ شَبِيهٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «لَهُ لِبَدٌ»، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النساء: ٤] إِذَا كَانَ مَعْنَى ﴿فَكُلُوهُ﴾: فَخُذُوهُ أَخْذًا لَا رَدَّ فِيهِ، وَالهَنِيءُ المَرِيءُ مِنْ صِفَاتِ الطَّعَامِ،

الأمرين في آنٍ واحد، إذ هي اعتبارات أدبية يعتبرها المتكلم، وينبه السامع إليها، كما قال ابن عاشور.

قوله: (وَأَنَّ التَّجْرِيدَ لَيْسَ بِنُكُولٍ عَنِ الِاسْتِعَارَةِ)؛ هذا يقوي ما ذكر ابن عاشور، أي: إن التجريد، وهو: ذكر ما يلائم المشبه ليس برجوعٍ عن الاستعارة وإبطالٍ لها، بحيث يقال: إن ذكر ما يلائم المشبه يقرِّب الاستعارة من الحقيقة، ويُضعف دعوى الاتحاد بين الطرفين، فتبطل الاستعارة؛ بل هو تقوية للاستعارة ـ كما تقدم ـ.

قوله: (وَأَنَّ التَّرْشِيحَ قَدْ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى حَقِيقَتِهِ)؛ أي: ليس من قبيل المجاز، فلا يكون فيه استعارة إذا لم يكن لمعناه الوضعي شبيه؛ لأنه بانتفاء الشبيه تنتفي الاستعارة القائمة على التشبيه بوجود مشبه ومشبه به.

قوله: (كَمَا فِي قَوْلِهِ: «لَهُ لِبَدٌ») فقد تقدم أن هذا ترشيح؛ لأنه يلائم المشبه به ـ وهو: الأسد ـ، وهو لفظٌ باقٍ على حقيقته لا يمكن إجراء الاستعارة فيه؛ إذ لا شبيه له.

قوله: (وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ۝٤﴾ [النساء: ٤] إِذَا كَانَ مَعْنَى ﴿فَكُلُوهُ﴾: فَخُذُوهُ أَخْذًا لَا رَدَّ فِيهِ)؛ أي: أخْذ مِلْك، واستعمل الأكل في معنى الانتفاع الذي لا رجوع فيه لصاحب الشيء المنتفَع به، ففيه تشبيه المال المأخوذ بالطعام والشراب، بجامع عدم الرجوع في كلٍّ، ثم حُذف المشبه به، ورُمز إليه بشيء من لوازمه، وهو الهناء والمري، كما تقدم.

قوله: (وَالهَنِيءُ المَرِيءُ مِنْ صِفَاتِ الطَّعَامِ)؛ أي: فهو ترشيح

وَلَمْ يَقْصِدْ هُنَا اسْتِعْمَالَهُمَا فِي وَصْفٍ لِلْمَالِ كَالإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الإِبَاحَةِ قَدِ اسْتُفِيدَ مِنَ الأَمْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَكُلُوهُ﴾؛ لِأَنَّ الأَمْرَ هُنَا لِلإِبَاحَةِ، وَقَدْ يَكُونُ اسْتِعَارَةً إِذَا كَانَ لِمَعْنَاهُ شَبِيهٌ يُنَاسِبُ التَّشْبِيهَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فَهُوَ اسْتِعَارَةٌ عَلَى اسْتِعَارَةٍ، ....

للاستعارة؛ لأنه يلائم المشبه به، و﴿هَنِيٓـًٔا﴾ حال من الضمير المنصوب في قوله: ﴿فَكُلُوهُ﴾، وهي صفة مشبَّهة من «هَنَأَ» و«هَنِئَ» بفتح النون وكسرها بمعنى: «ساغ» ولم يُعقب نغصًا. والمريء: من «مَرَوَ» مثلث الراء، بمعنى: «هنئ» فهو تأكيد يشبه الإتباع، وقيل: «الهنيء» الذي يلذه الآكل، والمريء: ما تُحمد عاقبته(١).

قوله: (وَلَمْ يَقْصِدْ هُنَا اسْتِعْمَالَهُمَا فِي وَصْفٍ لِلْمَالِ كَالإِبَاحَةِ)؛ أي: إن هذين الوصفين لم يذكرا هنا لبيان وصف المال المأخوذ بالإباحة؛ لأن صيغة الأمر كافية في الدلالة على الإباحة، وإنما هما ترشيح لاستعارة ﴿فَكُلُوهُ﴾ بمعنى: خذوه أخذ ملك، وهذا المعنى لا يفيده اللفظ إلا بما ذُكر معه من الترشيح.

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ اسْتِعَارَةً إِذَا كَانَ لِمَعْنَاهُ شَبِيهٌ يُنَاسِبُ التَّشْبِيهَ) هذا مقابل **قوله:** (قَدْ يَكُونُ بَاقِيًا عَلَى حَقِيقَتِهِ) ومراده: أن الترشيح قد يُجرى فيه استعارة أخرى، فيكون من قبيل المجاز ـ لا من قبيل الحقيقة ـ، إذا تحقَّق الشرط، وهو أن يكون لمعناه شبيه يناسب التشبيه، بحيث يتحقق وجود مشبَّه ومشبه به تتم بهما الاستعارة.

قوله: (كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]) ففي الآية تشبيه العهد بالحبل بجامع النجاة في كُلٍّ، أو الربط بين الشيئين، أو التوصل بكلٍّ منهما إلى ما ليس حاصلًا، وحُذف المشبه وذكر

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٤/ ٢٣٢).

وَإِذَا كَانَ صَالِحًا لِذَلِكَ لَمْ يُظَنَّ بِالبَلِيغِ أَنْ يُفْلِتَهُ.

وَمِنَ النَّادِرِ أَنْ يَقْصِدَ المُتَكَلِّمُ مِنَ التَّجْرِيدِ إِبْطَالَ الِاسْتِعَارَةِ، فَيَكُونُ التَّجْرِيدُ بِمَنْزِلَةِ إِخْرَاجِ الخَبْءِ، ....

المشبه به على سبيل الاستعارة التصريحية، والقرينة إضافة الحبل إلى الله تعالى، وقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣] ترشيح للاستعارة؛ لأن الاعتصام هو التمسك بالحبل.

ويجوز تشبيه التوثيق بالدِّين والتمسك به بالاعتصام بجامع النجاة في كُلٍّ، ثم اشتق من الاعتصام الفعل (اعتصموا) على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية[(١)].

قوله: (وَإِذَا كَانَ صَالِحًا لِذَلِكَ لَمْ يُظَنَّ بِالبَلِيغِ أَنْ يُفْلِتَهُ)؛ أي: وإذا كان الترشيح صالحًا لإجراء استعارة مستقلة فإنه لا يُظن بالبليغ أن يفلت هذه الاستعارة ويتركها إذا تهيأت له؛ لأنه يجتمع في الكلام استعارتان، كلٌّ منهما ترشيح للأخرى.

لكن أكثر البلاغيين يرون أن الأَوْلى بقاء الترشيح على حقيقته وأصله اللغوي، ولو كان للمستعار له ما يمكن أن يكون مشبهًا والترشيح مشبهًا به، بحيث لا يفيد أكثر من تقوية الاستعارة، وهو الذي يُعين على دعوى الاتحاد والوفاء بحق المبالغة[(٢)].

قوله: (وَمِنَ النَّادِرِ أَنْ يَقْصِدَ المُتَكَلِّمُ مِنَ التَّجْرِيدِ إِبْطَالَ الِاسْتِعَارَةِ) هذا تقرير لما تقدم من أن التجريد ليس بنكولٍ عن الاستعارة؛ لكون ما يلائم المشبه يقرب الاستعارة من الحقيقة، ومن النادر أن يقصد المتكلم من التجريد إبطال الاستعارة.

قوله: (فَيَكُونُ التَّجْرِيدُ بِمَنْزِلَةِ إِخْرَاجِ الخَبْءِ)؛ أي: فيكون التجريد

---

(١) انظر: «روح المعاني» (٤/ ١٩)، و«التحرير والتنوير» (٤/ ٣١).
(٢) انظر: «علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٢٣٣ ـ ٢٣٤).

كَقَوْلِهَا:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِأَمْرِي كُلِّهِ قَتَلْتُ ظَبْيًا نَاعِمًا فِي دَلِّهِ
انْتَصَفَ اللَّيْلُ وَلَمْ أُصَلِّهِ

فَإِنَّهَا لَمَّا أَرَادَتْ تَشْبِيهَ القُرْآنِ فِي بَرَاعَةِ مُسْتَمَعِهِ بِالظَّبْيِ فِي بَرَاعَةِ المَنْظَرِ

الذي قصد به إبطال الاستعارة بمنزلة الشيء الخفي والنكتة اللطيفة التي أرادها المتكلم، لا لقصد ذكر ما يلائم المشبه.

قوله: (**كَقَوْلِهَا:**

أَسْتَغْفِرُ اللهَ لِأَمْرِي كُلِّهِ[1]...)؛ أي: قول المرأة التي لا تُعرف، وقد نقل الأصمعي هذه الأبيات عنها، متعجبًا من فصاحتها في قصة مذكورة في كتب التفسير وغيرها.

قوله: (**فَإِنَّهَا لَمَّا أَرَادَتْ تَشْبِيهَ القُرْآنِ فِي بَرَاعَةِ مُسْتَمَعِهِ بِالظَّبْيِ**) بيَّن المؤلف الاستعارة لخفائها على السامع.

---

(١) هذه الأبيات لم أقف عليها بهذه الصيغة، وقوله: (**في دَلِّهِ**...) دلال المرأة ودلُّها: حسن الحديث، وحسن المزاح والهيئة. «تهذيب اللغة» (١٤/ ٦٥).
وقد جاءت مع قصتها في «تفسير القرطبي» (١٦/ ٢٣٤) هكذا:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِذَنْبِي كُلِّهِ قَبَّلْتُ إِنْسَانًا بِغَيْرِ حِلِّهِ
مِثْلَ الغَزَالِ نَاعِمًا فِي دَلِّهِ فَانْتَصَفَ اللَّيْلُ وَلَمْ أُصَلِّهِ

وهكذا جاءت في «شرح الشفا» للقاري (١/ ٥٥٧) بسياق آخر.
وساقها ابن عاشور في «تفسيره» (٢٠/ ٧٤):

أستغفرُ اللَّه لأمري كلهِ قتلت إنسانًا بغير حلهِ
مِثلَ غزالٍ ناعمًا في دلهِ انتصف الليل ولم أصلهِ

وجاء في «شرح الزرقاني على المواهب اللدنية» (٦/ ٤٣٧) على قولها: «قتلت إنسانًا بغير حله» يحتمل أن المراد بـ«إنسانًا» نفسُها؛ أي: قتلت نفسي بعدم فعل الطاعات لانتصاف الليل وما صليتُ، ويحتمل غيرها، والقتل له حقيقي، أو مجازي عن هجرها له ونحوه؛ أي: كدت أقتله، وهذا أظهر؛ إذ قتلها الحقيقي أو بالعشق بعيد، لصغرها جدًّا. وقال في قولها: «انتصف الليل ولم أصله» إخبار عن ذنب آخر؛ أي: لم أتهجد فيه.

نَبَّهَتْ عَلَى أَنَّ الظَّبْيَ قُرْآنٌ يُصَلَّى بِهِ.

وَإِذَا جُعِلَ التَّرْشِيحُ اسْتِعَارَةً لَمْ يَبْطُلْ تَرْشِيحُهُ لِلاسْتِعَارَةِ الأُولَى؛ لِأَنَّ اسْتِفَادَةَ التَّرْشِيحِ حَاصِلَةٌ مِنْ صُورَةِ لَفْظِهِ.

وَمَا يَجْرِي مِنَ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ فِي المَجَازِ المُفْرَدِ يَجْرِي فِي التَّمْثِيلِ، فَمِثَالُ التَّجْرِيدِ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] ....

لكن هل مثل هذا جائز شرعًا؟ تشبيه القرآن بالظبي! الظاهر أن هذا ينافي احترام القرآن وتقديسه وصيانته عن كل ما يشينه وينقص قدره، سواء أكان ذلك بقصد أم بغير قصد.

وقولها: (انْتَصَفَ اللَّيْلُ وَلَمْ أُصَلِّهِ) تجريد؛ لأنه يناسب المشبَّه «القرآن»؛ لأن المراد لم أصل به، فهو على الحذف والإيصال.

قوله: (نَبَّهَتْ عَلَى أَنَّ الظَّبْيَ قُرْآنٌ يُصَلَّى بِهِ) الظاهر أن هذا مراد ابن عاشور بقوله: «فيكون التجريد بمنزلة إخراج الخبء»

قوله: (وَإِذَا جُعِلَ التَّرْشِيحُ اسْتِعَارَةً لَمْ يَبْطُلْ تَرْشِيحُهُ لِلاسْتِعَارَةِ الأُولَى؛ لِأَنَّ اسْتِفَادَةَ التَّرْشِيحِ حَاصِلَةٌ مِنْ صُورَةِ لَفْظِهِ)؛ أي: وإذا أجريت استعارة أخرى في ترشيح الاستعارة ـ كما تقدم ـ لم يبطل بهذا الإجراء ترشيح اللفظ للاستعارة الأولى؛ لأن استفادة ترشيح الاستعارة الأولى حاصلة من صورة اللفظ وبقائه على حقيقته، بغض النظر عن إجراء استعارة أخرى في هذا اللفظ وتحوله إلى مجاز.

قوله: (وَمَا يَجْرِي مِنَ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ فِي المَجَازِ المُفْرَدِ يَجْرِي فِي التَّمْثِيلِ)؛ أي: في المركب، وهو تشبيه التمثيل، وليس المراد الاستعارة التمثيلية؛ لأن الآية الكريمة التي مُثِّل بها من سورة البقرة ذُكر فيها المشبه والمشبه به، وأداة التشبيه: وهي لفظ «**مَثَلُ**»، فهي من قبيل التشبيه التمثيلي.

فَإِنَّ جَمْعَ الضَّمِيرِ مُرَاعَاةٌ لِلْمُشَبَّهِ لَا لِلْمُشَبَّهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ، وَمِثَالُ تَرْشِيحِ التَّمْثِيلِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨] ....

قوله: (فَإِنَّ جَمْعَ الضَّمِيرِ مُرَاعَاةٌ لِلْمُشَبَّهِ لَا لِلْمُشَبَّهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ)؛ أي: إنه جمع الضمير في قوله تعالى: ﴿بِنُورِهِمْ﴾ مع كونه بقرب الضمير المفرد في قوله: ﴿مَا حَوْلَهُۥ﴾ مراعاة للمشبه ـ وهي: حال المنافقين ـ لا للحال المشبَّه بها، وهي حال المستوقد الواحد، وكان الأصل: فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنوره وتركه، لكن جاء الأسلوب على وجهٍ بديعٍ في الرجوع إلى الغرض الأصلي من التشبيه، وهو انطماس نور الإيمان فيهم، فضمير الجمع عائدٌ إلى المنافقين، لا إلى الذي استوقد نارًا، وهذا شبيه بالتجريد الذي يذكر فيه ما يلائم المشبه[١].

قوله: (وَمِثَالُ تَرْشِيحِ التَّمْثِيلِيَّةِ)؛ أي: ذكر ما يلائم المشبه به في الاستعارة التمثيلية، وهي: التركيب المستعمل في غير ما وضع له ـ كما تقدم ـ، بمعنى: أنها تشبيه صورة بصورة؛ لما بينهما من صلة من حيث المعنى، ثم تحذف الصورة الأولى ـ المشبه ـ ويبقى المشبه به.

قوله: (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]) ففي الآية استعارة تمثيلية ـ كما ذكر المؤلف ـ، فقد شبَّه هيئتهم في التنصل من الخروج للجهاد وميلهم للإخلاد بهيئة الجسم الثقيل في شدة تطلبه في النزول إلى أسفل وصعوبة انتقاله، بجامع الالتصاق بالأرض والتمكن منها، والامتناع من النهوض فضلًا عن السير، ثم استعير التركيب الدال على حال المشبه به للمشبه على سبيل الاستعارة التمثيلية.

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ٣٠٨).

فَجُمْلَةُ: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ تَمْثِيلٌ لِهَيْئَتِهِمْ فِي التَّنَصُّلِ مِنَ الخُرُوجِ بِهَيْئَةِ الجِسْمِ الثَّقِيلِ فِي صُعُوبَةِ تَنَقُّلِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِۚ﴾ تَرْشِيحٌ.

وقوله: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِۚ﴾ ترشيح؛ لأنه يلائم المشبه به ـ وهو: الجسم الثقيل ـ، وهو ترشيح بديع، وفيه تعريض بأن بُطأهم ليس عجزًا، ولكنه إشارة لتعلقهم بحوائطهم وثمارهم(١).

قوله: (**فَجُمْلَةُ: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ﴾ تَمْثِيلٌ لِهَيْئَتِهِمْ فِي التَّنَصُّلِ مِنَ الخُرُوجِ**)؛ أي: للجهاد (**بِهَيْئَةِ الجِسْمِ الثَّقِيلِ فِي صُعُوبَةِ تَنَقُّلِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَى ٱلْأَرْضِۚ﴾ تَرْشِيحٌ**)؛ لأنه يلائم المشبه به، وهو الجسم الثقيل.

وإذا تم الكلام على الحقيقة والمجاز، فاعلم أن العلماء اختلفوا في وقوع المجاز على **ثلاثة أقوال**:

الأول: لا مجاز في اللغة ولا في القرآن، ونُسب ذلك إلى أبي علي الفارسي، وأبي إسحاق الإسفرائيني، ونصر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية(٢)، وتلميذه ابن القيم(٣)، ومن المعاصرين الشيخ محمد الأمين الشنقيطي(٤).

القول الثاني: أنه لا مجاز في القرآن مع إثباته في اللغة، ونُسب ذلك إلى داود الظاهري، وابنه أبي بكر، وهو قول ابن خُوَيز مِنْداد من المالكية،

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١٠/ ١٩٧).

(٢) انظر: «الإيمان» (ص٨٤)، «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٢٥٥)، «الإتقان» (٤/ ١٥٠٧)، وقد نُقل عن ابن تيمية أنه يقول بالمجاز، لكن هل هذا في أول حياته ثم عدل عنه، أو أنه في آخر حياته؟ محل تأمل، انظر: «تفسير القاسمي» (٧/ ٣٢٢)، «إنكار المجاز عند ابن تيمية بين الدرس البلاغي واللغوي» (ص٥٥) وما بعدها، «المجاز من الإبداع إلى الابتداع» (ص١١٤).

(٣) انظر: «مختصر الصواعق» (ص٢٣١)، وقد جاء عنه ما يفيد أنه يقول بالمجاز. انظر: «تهذيب سنن أبي داود» (٢/ ٣٠٢)، «شرح النونية» للهراس (١/ ٣٨٦). لكن كلامه في «الصواعق المرسلة» قوي جدّاً في نفيه.

(٤) انظر: «منع جواز المجاز» (ص٦).

. . . .

وابن القاص من الشافعية، وابن حامد، وأبي الفضل التميمي، وأبي الحسن الخرزي من الحنابلة[(١)]، على أن نسبة القول بإنكار المجاز إلى بعض العلماء تحتاج إلى تحرير وتوثيق[(٢)].

والقول بإثبات المجاز في اللغة ونفيه عن القرآن قول ضعيف، متناقض، لأن القرآن نزل بلغة العرب، ولغة العرب فيها الحقيقة والمجاز، والواقع من المجاز في القرآن أكثر من أن يحصى[(٣)].

والدوافع إلى إنكار المجاز متعددة[(٤)]، أقتصر منها على **ثلاثة**:

الأول: أن المجاز أخو الكذب، والقرآن منزه عن ذلك، وهذا **غير صحيح لأمرين**:

١ ـ أن المجاز ليس مقابلًا للصدق أو الحق حتى يوصف بالكذب، وإنما هو مقابل للحقيقة، كما تقدم في أول مباحثه، ولو كان المجاز كذبًا لكان أكثر كلامنا فاسدًا، كما يقول ابن قتيبة.

٢ ـ أن المتكلم بالمجاز ينصب القرينة على إرادة المعنى المجازي، بخلاف الكذب فإنه لا قرينة معه[(٥)].

الثاني: أن إثبات المجاز في القرآن يفضي إلى القول بأن الله تعالى متجوز، ويجاب عن ذلك بأنه غير لازم، لأن أسماء الله توقيفية، فلا يطلق

---

(١) انظر: «الإيمان» (ص٨٥)، «الإتقان» (٤/ ١٥٠٧)، «طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٠١).

(٢) «المجاز في اللغة والقرآن الكريم» (٢/ ١١٠٦)، «المجاز من الإبداع إلى الابتداع» (ص٨١).

(٣) «المجاز من الإبداع إلى الابتداع» (ص١٧ ـ ١٩، ٨١).

(٤) انظر: «الإيمان» (ص٨٣) وما بعدها، «البحث البلاغي عند ابن تيمية» (ص٢٣٧).

(٥) «تأويل مشكل القرآن» (ص١٣٢)، «المجاز في اللغة والقرآن الكريم» (٢/ ١٠٩٢)، «المجاز من الإبداع إلى الابتداع» (ص٨٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

عليه إلا بدليل، ولا دليل هنا، ثم إن إطلاق كلمة «مجاز» على اللفظ في بعض استعمالاته اصطلاح، والمعاني الاصطلاحية لا تضاف إلى الله تعالى[(١)].

الثالث: ما وقع في كلام أهل البدع من الاعتماد على المجاز في نفي صفات الله تعالى، وتأويل الأمور الغيبية.

والحق أن إنكار المجاز لا يكفي في قطع النزاع، وتذرعُ أهل البدع به لنفي الصفات أو تأويلها، يفسده عليهم وجوه أخرى من الاستدلال ليست هي إبطال القول بالمجاز، وأهم ذلك اعتماد القرينة اللفظية.

والقول الثالث: وقوع المجاز في القرآن كوقوعه في اللغة، وهو قول الجمهور من اللغويين والنحاة، والأصوليين والفقهاء، والمفسرين والمحدثين وغيرهم، بل بعضهم حكى الإجماع[(٢)]، لأن المجاز لغة العرب وعادتها في كلامها، والقرآن نزل بلغتها وألفاظها[(٣)]، وقد جاء المجاز في القرآن في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].

لكن هذا القول ليس على إطلاقه، فالمجاز واقع في القرآن ما عدا

(١) انظر: «الطراز» (١/ ٨٥)، «المجاز في اللغة والقرآن الكريم» (٢/ ١٠٩٥)، «المجاز من الإبداع إلى الابتداع» (ص٨٧).

(٢) انظر: «التسهيل لعلوم التنزيل» (١/ ١٨)، «الطراز» (١/ ٨٣)، «المجاز في اللغة والقرآن الكريم» (٢/ ١٠٨١)، وانظر: «الرسالة» (ص٥١ ـ ٥٢، ٦٢ ـ ٦٣)، «تخريج الفروع على الأصول» للزنجاني (ص٦٨).

(٣) انظر: «الفقيه والمتفقه» (١/ ٦٥)، «الإحكام» لابن حزم (١/ ٤١٣)، «الإحكام» للآمدي (١/ ٢٦، ٣٢)، «إرشاد الفحول» (ص٢٢ ـ ٢٣).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

. . . .

الآيات التي تتحدث عن التوحيد وصفات الله تعالى، وأخبار القيامة، ومغيبات اليوم الآخر، كذكر الجنة والنار، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾ [ق: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾﴾ [الإنسان: ٦]، فهذه وما أشبهها حقيقة لا مجاز، ومثل ذلك ـ أيضًا ـ ما جاء من الأخبار في القرآن والسُّنَّة عن المحسوسات كالسماء والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ﴾ [الحج: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت: ١١]، وقوله ﷺ عن الشمس: «**إنها تذهب حتى تسجد تحت العرش، فتستأذن فيؤذن لها**...»(١) وما يدخل في هذا الباب، فكله من قبيل الحقيقة، ولا يدخله تأويل، ولا يجري فيه المجاز، ولعل ذلك مراد من قال من أهل السُّنَّة بوقوع المجاز في القرآن، لأنه لا يلزم من إثبات المجاز في القرآن وقوعه في آيات الصفات ولا في آيات الأمور الغيبية، إذ يمكن إثبات صفات الله تعالى على حقيقتها ووجهها اللائق بالله تعالى، وكذا ما يتعلق بالغيبيات، وإثبات المجاز فيما عداها، لأن إثبات المجاز لا بد له من قرينة لفظية تصرف اللفظ عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي، وهذه القرينة عند أهل السُّنَّة منتفية عن آيات الصفات والأمور الغيبية.

ولا بد أن ندرك أهمية الاعتداد بالقرينة اللفظية للوصول إلى الفهم الصحيح للقرآن الكريم، وإن احتيج إلى القرينة العقلية، فلا بد أن تكون بمعونة من القرائن اللفظية حتى لا يترك المجال مفتوحًا للعقل القاصر؛ ليتحكم ـ بمفرده ـ في فهم النصوص دون ضوابط، وهو ما سلكه نفاة الصفات(٢).

(١) رواه البخاري (٣٠٢٧)، ومسلم (١٥٩) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، وهذا لفظ البخاري.
(٢) انظر: «المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السُّنَّة» (ص١٤٥)، «المجاز من الإبداع إلى الإبتداع» (ص١٠٠ ـ ١٠١).

الكِنَايَةُ

هِيَ مَا يُقَابِلُ التَّصْرِيحَ، وَالمُرَادُ بِهَا هُنَا: لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ مَلْزُومُ مَعْنَاهُ، مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى اللَّازِمِ.

الكناية لغةً: أن تتكلم بالشيء وتريد غيره، وهي مصدر كنيتُ بكذا عن كذا: إذا تركتَ التصريح به، وهو من ذوات الياء، فبابه: «رمى، يرمي»، وحكى بعضهم أنه واويٌّ، فيقال: «كَنَوْتُ عن كذا»، من باب: «دعا، يدعو»[1].

قوله: (الكِنَايَةُ: هِيَ مَا يُقَابِلُ التَّصْرِيحَ) أفاد بذلك أن اللفظ قسمان: إما صريح وإما كناية؛ فالصريح: هو اللفظ الذي ظهر المعنى المراد به ظهورًا تامًّا بسبب كثرة الاستعمال، نحو: خالد كريم، والكناية ـ وسيأتي تعريفها لاحقًا ـ نحو: خالد كثير الرماد، كناية عن الكرم، وفي هذه الكناية من الجمال ما لا تُحِسُّه ولا تجده من التعبير باللفظ الصريح.

قوله: (لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ مَلْزُومُ مَعْنَاهُ، مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى اللَّازِمِ)، هذا تعريف الكناية اصطلاحًا، نحو قولهم: فلان طويل النجاد[2]، فـ: «طويل النجاد» لفظ، وملزوم المعنى هو: طول القامة، والمشهور في تعريف الكناية: «لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمُ مَعْنَاهُ»، ولازم معناه في المثال المذكور: طول القامة، وطول النجاد: ملزوم، وعلى تعريف ابن عاشور: طول القامة ملزوم، وطول

(١) انظر: «الصحاح» (٢/ ٤١٥).
(٢) **النِّجاد**: ـ بكسر النون ـ حمائل السيف.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَبِهَذَا القَيْدِ الأَخِيرِ خَالَفَتِ المَجَازَ المُرْسَلَ الَّذِي عَلَاقَتُهُ اللُّزُومُ، وَالأَصْلُ فِيهَا أَنْ يُرَادَ المَعْنَى مَعَ لَازِمِهِ وَيَكُونُ اللَّازِمُ هُوَ المَقْصُودَ الأَوَّلَ، فَإِنَّ البَدَوِيَّ إِذَا قَالَ: «فُلَانٌ جَبَانُ الكَلْبِ، وَمَهْزُولُ الفَصِيلِ» أَرَادَ

النجاد لازم، وهو رأي السكاكي[(١)]، والخلاف لفظي؛ لأنهما متفقان على أن الانتقال هنا من طول النجاد إلى طول القامة، والمراد باللزوم مطلق الارتباط بين المعنيين[(٢)].

وقوله: (مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ المَعْنَى اللَّازِمِ) المعنى اللازم هو: المعنى الحقيقي الذي هو طول النجاد، وبهذا يتبين أن المعنى الاصطلاحي أخص من المعنى اللغوي.

قوله: (وَبِهَذَا القَيْدِ الأَخِيرِ خَالَفَتِ المَجَازَ المُرْسَلَ الَّذِي عَلَاقَتُهُ اللُّزُومُ) وذلك لأن المجاز لا بد فيه من قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي، بخلاف الكناية فإنه يجوز فيها إرادة المعنى الحقيقي. أما إرادة اللازم: فإن المجاز يشارك الكناية فيه، فهما يشتركان في إرادة اللازم، لكن يفترقان في أن الكناية لا تصحبها قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي؛ بل يبقى معها جواز إرادته، والمجاز لا بد أن تصحبه قرينة مانعة، وتقدمت الإشارة إلى هذا.

قوله: (وَالأَصْلُ فِيهَا أَنْ يُرَادَ المَعْنَى مَعَ لَازِمِهِ، وَيَكُونُ اللَّازِمُ هُوَ المَقْصُودَ الأَوَّلَ)؛ أي: ويصح في الكناية أن يراد المعنى الحقيقي للفظ مع لازمه؛ فالمعنى الحقيقي في قولك: «محمد طويل النِّجَاد» هو طول نِجَاده، واللازم هو طول القامة، وهذا هو الأصل في الكناية، لكن اللازم هو المقصود الأول الذي من أجله جاء التعبير بالكناية.

قوله: (فَإِنَّ البَدَوِيَّ إِذَا قَالَ: «فُلَانٌ جَبَانُ الكَلْبِ، وَمَهْزُولُ الفَصِيلِ» أَرَادَ

---

(١) «المفتاح» (ص٤٠٢).
(٢) «علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٢٥٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

أَنَّ كَلْبَهُ وَفَصِيلَهُ كَذَلِكَ وَالمَقْصَدُ وَصْفُهُ بِالكَرَمِ، فَإِذَا شَاعَ ذَلِكَ صَحَّ إِطْلَاقُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ وَلَا فَصِيلٌ، كَمَا إِذَا قِيلَ فِي وَصْفِ الحَضَرِيِّ: «فُلَانٌ جَبَانُ الكَلْبِ».

أَنَّ كَلْبَهُ وَفَصِيلَهُ كَذَلِكَ، وَالمَقْصَدُ وَصْفُهُ بِالكَرَمِ)، هذا تمثيل وتوضيح لما تقدم.

والفصيل في قولهم: **(مَهْزُولُ الفَصِيلِ)**: ولد الناقة، وسبب هزاله فَقْدُ الأم التي تُنحر للضيفان، مع كمال عنايتهم بالنُّوق، أو أنهم لكثرتهم ولِمَا يشربون من لبن النوق قد صار الفصيل مهزولًا؛ لأنه لا يشبع من لبن أمه.

وبهذا يتبين أن المعنى الحقيقي هو هزال الفصيل، واللازم هو وصف صاحبه بالكرم ـ وهو المقصود ـ، فينتقل الذهن من هزال الفصيل إلى فقدان أمه بنحرها، أو بأخذ اللبن، ثم ينتقل من هذا إلى كثرة الآكلين أو الشاربين، ثم إلى كونه مضيافًا سخيًّا.

وقوله: (فُلَانٌ جَبَانُ الكَلْبِ)؛ أي: لا يصدر منه نُباح في وجه الغريب، والمعنى الحقيقي هو جبن الكلب، واللازم وصف صاحبه بالكرم؛ لأن الذهن ينتقل من جبن الكلب واستئناسه بالناس ـ مع أن النُّباح طبعيٌّ فيه ـ، إلى كثرة مشاهدته وجوهًا إثر وجوه، ثم ينتقل إلى كثرة من يقصدونه، ثم كثرة قِراه للأضياف، ومنه إلى أنه جواد سخي، وقد وردت الكنايتان في قول الشاعر:

وَمَا يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فَإِنِّي ... جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ[1]

قوله: (فَإِذَا شَاعَ ذَلِكَ صَحَّ إِطْلَاقُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ وَلَا فَصِيلٌ كَمَا إِذَا قِيلَ فِي وَصْفِ الحَضَرِيِّ: «فُلَانٌ جَبَانُ الكَلْبِ») معناه: أنه ليس بلازم في

---

(١) جاء هذا البيت غير منسوب في «الحيوان» (١/ ٢٨٤)، و«شرح الحماسة»، للتبريزي (٤/ ٩٣)، وقال عنه الشيخ محمود شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: إنه بيت عائر، لا ثاني له. «دلائل الإعجاز» (ص٣٠٧)، ومعنى: **عائر**: سائر، كما في «التاج» (١٣/ ١٧٦).

وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى: وَاضِحَةٍ وَخَفِيَّةٍ، فَالوَاضِحَةُ: هِيَ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى إِعْمَالِ رَوِيَّةٍ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «طَوِيلُ النِّجَادِ» كِنَايَةً عَنْ طُولِ القَامَةِ،

الكناية أن يكون المعنى الحقيقي للفظ المكنيِّ عنه متحققًا في الواقع، فيصح إطلاق القول في وصف الحضري بالكرم: «**فُلَانٌ جَبَانُ الكَلْبِ**» مع أن الحضري ليس عنده كلب غالبًا.

ومثل هذا: فلان كثير الرماد، فهذا كناية عن الكرم؛ لأن كثرة الرماد يلزم منها الكرم ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ، ومعلوم أن كثرة الرماد لا وجود لها اليوم؛ لأن الناس في زماننا لا يستعملون الحطب غالبًا، ومع هذا فتظل هذه الكناية صحيحة في استعمالها، قوية في معناها، بليغة في أسلوبها.

قوله: (وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى: وَاضِحَةٍ وَخَفِيَّةٍ) هذا تقسيم الكناية بحسب وضوحها، فهي قسمان: واضحة وخفية، أو قريبة وبعيدة، وهذا التقسيم داخل في أحد أقسام الكناية الثلاثة، وهي الكناية عن صفة؛ كالجود، والكرم، والبخل، والعلم، والحلم، والطول، والقصر، ونحو ذلك، وسأذكرها إن شاء الله تعالى.

قوله: (فَالوَاضِحَةُ: هِيَ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى إِعْمَالِ رَوِيَّةٍ) الرويَّة: التأمل والتفكير؛ فالكناية الواضحة يُفهم منها المقصود لأول وهلة، مثل: طول القامة، فإنه يفهم من «**طول النِّجاد**» بلا حاجة إلى تأمل؛ لوضوح اللزوم بينهما.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «طَوِيلُ النِّجَادِ») هذه الكناية وردت في شعر لأبي طالب في مدح النفر الذين نقضوا صحيفة المقاطعة، قال يصف النبي ﷺ ويمدحه:

طَوِيلُ النِّجَادِ، خَارِجٌ نِصْفُ سَاقِهِ ... عَلَى وَجْهِهِ يُسْقَى الغَمَامُ ويُسْعَدُ[١]

---

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ١٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَقَوْلِ العَرَبِ: «مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا، وَغَيْرُكَ لَا يَفْعَلُ» يَرِيدُونَ: أَنْتَ لَا تَفْعَلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]؛ أي: لَا يَتَّبِعُ سَبِيلَ المُؤْمِنِينَ، وَالخَفِيَّةُ: الَّتِي تَحْتَاجُ لِإِعْمَالِ رَوِيَّةٍ؛ إِمَّا لِخَفَاءِ اللُّزُومِ، نَحْوُ: «عَرِيضُ القَفَا»؛ كِنَايَةً عَنِ الغَبَاوَةِ، ....

كما جاءت في شعر الخنساء في رثاء أخيها صخر:

طَوِيلَ النِّجَادِ، رَفِيعَ العِمَا … دِ سَادَ عَشِيرَتَهُ أَمْرَدَا(١)

فطويل النِّجاد: كناية عن طول القامة، ورفيع العماد: كناية عن السيادة والشرف، فالكنايتان الأولى والثانية كلٌّ منهما قريبة واضحة لا وسائط فيها، بخلاف ما تقدم من قولهم: «كثير الرماد» فهي خفية لكثرة الوسائط ـ كما سيأتي ـ.

قوله: (وَقَوْلِ العَرَبِ: «مِثْلُكَ لَا يَفْعَلُ كَذَا، وَغَيْرُكَ لَا يَفْعَلُ») تقدم الكلام على هذا الأسلوب في موضوع تقديم المسند إليه في علم المعاني.

قوله: (قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]؛ أَيْ: لَا يَتَّبِعُ سَبِيلَ المُؤْمِنِينَ) ففي الآية كناية عن صفةٍ، وهي عدم اتباع سبيل المؤمنين؛ لأن من اتبع غير ما عليه المؤمنون من اعتقادٍ أو عملٍ لزم منه أنه لم يتبع سبيل المؤمنين.

قوله: (وَالخَفِيَّةُ: الَّتِي تَحْتَاجُ لِإِعْمَالِ رَوِيَّةٍ) ثم ذكر سببين للكناية الخفية.

قوله: (إِمَّا لِخَفَاءِ اللُّزُومِ، نَحْوُ: «عَرِيضُ القَفَا»؛ كِنَايَةً عَنِ الغَبَاوَةِ)(٢) هذا السبب الأول لخفاء الكناية، وهو خفاء اللزوم، والمراد خفاء اللزوم بين المعنى الحقيقي واللازم، أو بين المعنى الأصلي والكنائي، بحيث يكون

---

(١) «ديوان الخنساء» (ص٣٠) وقولها: «طويلَ» بالنصب صفة لما قبله.
(٢) انظر: «الإيضاح» (٥/١٦٦).

. . . .

الانتقال من الكناية إلى المعنى اللازم يحتاج إلى تأمل وتفكير.

مثال ذلك: هو عريض القفا، والقفا هو: مؤخر الرأس؛ وقد زعموا أن عَرْضُ القفا بإفراط دليل على البلاهة والغباوة(١)، ألا ترى إلى قول طرفة بن العبد:

أَنَا الرَّجُلُ الضَّرْبُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ ... خَشَاشٌ كَرَأْسِ الحَيَّةِ المُتَوَقِّدِ(٢)

والضَّرْب: الرجل الخفيف اللحم، **والخشاش**: الصغير الرأس، وهو كناية عن الذكاء، وإذا كان كذلك فإن مقابله وهو عَرْض القفا وعِظَمُ الرأس دليل الغباوة ـ كما قيل ـ(٣).

لكنَّ فَهْمَ الغباوة من هذا اللفظ متوقف على إعمال الفكر والرويَّة؛ لأن في اللزوم بين المعنيين نوعَ خفاء(٤).

---

(١) انظر: «معالم السنن»، للخطابي (٣/ ٢٣٢).

(٢) «ديوان طرفة» (ص٣٧).

(٣) انظر: «تاج العروس» (١٧/ ١٨٢) (٣/ ٢٤٤)، و«بغية الإيضاح» (٤/ ١٧٧).

(٤) جاء في صحيح البخاري (٤٥١٠)، ومسلم (١٠٩٠) حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود، أهما الخيطان؟ قال: «**إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين**» ثم قال: «**لا، بل هو سواد الليل وبياض النهار**».
هذا لفظ البخاري، وقد ذهب جمعٌ من العلماء المتقدمين، وجماعة من المعاصرين إلى أن قوله ﷺ: «**إنك لعريض القفا**» من قبيل الكناية، وأن عديًّا رضي الله عنه لما غفل عن البيان عَرَّضَ النبي ﷺ قفاه؛ لأنه مما يستدل به على بلاهة الرجل وقلة فطنته ـ كما تقدم ـ.
والحق أن هذا ليس من الكناية في شيء، وإنما هو من الكلام المحمول على ظاهره، كما يقول القاضي عياض وأبو العباس القرطبي وغيرهما؛ **لأمورٍ ثلاثة**:
الأول: أن حمل الكلام على ظاهره هو الأصل إذا لم يتبين دليل على صرفه عن ظاهره، ومن سلك هذا المسلك لم يستحق ذمًّا، ولم ينسب إلى جهل.
الثاني: أن في الحديث ما يبين أن قوله ﷺ: «**إنك لعريض القفا**» ليس من الكناية، وهو قوله: «**إن وسادك إذن لعريض؛ أن كان الخيط الأبيض والأسود تحت وسادك**»؛ =

وَإِمَّا لِكَثْرَةِ الوَسَائِطِ، نَحْوُ: «كَثِيرُ الرَّمَادِ»، بِمَعْنَى: كَرِيمٌ.

قوله: (وَإِمَّا لِكَثْرَةِ الوَسَائِطِ، نَحْوُ: «كَثِيرُ الرَّمَادِ»، بِمَعْنَى: كَرِيمٌ)، هذا السبب الثاني لخفاء الكناية، وهو أن الكناية قد تكون خفية؛ لأنها ذات وسائط متعددة، تحتاج قدرًا من الدقة والتأمل.

فإذا قلت: «محمد كثير الرماد» فإن المطلوب بهذه الكناية صفة وهي الجود والكرم، وبين كثرة الرماد وصفة الجود وسائط عدة لا بد من مراعاتها للوصول إلى هذه الصفة، فيُنْتَقل أولًا من كثرة الرماد إلى كثرة الإحراق، ومنها إلى كثرة الطبخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَةِ، ثم إلى كثرة الضيوف، ومنها إلى المعنى الكنائي المقصود، وهو: الجود وعِظَم الكرم، ومثل ذلك ما تقدم من أن فلانًا جبانُ الكلب مهزولُ الفصيل.

ولم يذكر ابن عاشور أقسام الكناية بالنظر إلى المكني عنه، **وهي ثلاثة** بالتتبع والاستقراء:

١ ـ الكناية المطلوب بها صفة.

٢ ـ الكناية المطلوب بها نسبة.

= أي: إن وسادك إن غطى الخيطين الليل والنهار فهو إذن وساد عريض واسع؛ إذ قد شملهما وعلاهما، وهذا الوساد الذي غطى الليل والنهار بعرضه لا يرقد عليه ولا يتوسده إلا قفًا عريض حتى يناسب عرضُه عرضَه.

الثالث: أن الرسول ﷺ لا يمكن أن يعرِّض ببلادة الرجل وقلة فطنته وهو مجتهد في معرفة حكم الله تعالى والعمل بشرعه، كيف وظاهر اللفظ معه؟! ومعلوم أن قبائل العرب تتفاوت في لغاتها، كما ترجم به ابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٤٢) وذكر هذا الحديث.

انظر: «إكمال المعلم» (٤/ ٢٦)، و«الكشاف» (١/ ٣٣٩)، و«المفهم» (٣/ ١٤٨)، و«عروس الأفراح» (٤/ ٢٥٧)، و«الطراز» (١/ ٤٢٩)، و«التحرير والتنوير» (٢/ ١٨٥)، و«علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٢٦١)، و«شرح البلاغة»، للشيخ: محمد العثيمين (ص٣٢٢)، و«إصلاح الإيضاح» (ص٧٨).

. . . .

٣ ـ الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة[(١)].

فالكناية المطلوب بها صفة: أن يُصَرَّحَ بالموصوف وبالنسبة إليه، ولا يصرح بالصفة المطلوب نسبتها، ولكن يذكر مكانها صفة تستلزمها.

والمراد بالصفة: المعنى القائم بالغير؛ كالشجاعة والكرم والمروءة ونحو ذلك ـ كما تقدم ـ، لا النعت النحوي.

ومثالها ـ كما تقدم ـ: «محمد طويل النجاد»، فهو كناية عن صفة، وهي: طول القامة، وكذا بقية الأمثلة، فكلها كناية عن صفة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِۦ فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [الكهف: ٤٢] فقوله: ﴿يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ﴾ كناية عن صفة، وهي: الندم والتحسُّر والتلهُّف على ما فات؛ لأن النادم يفعل ذلك عادة، وهذه الكناية قد صورت الصفة في منظرٍ مُشاهَدٍ مُحَسٍّ، يكشف عن عِظَم ما نزل به حتى صار من ذهوله يقلِّب كفيه.

والكناية المطلوب بها نسبة: أن يصرح بالصفة والموصوف، ولا يصرح بالنسبة بينهما، ولكن يذكر مكانها نسبة أخرى تستلزمها، ومثالها قول الشاعر[(٢)]:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ

فالشاعر لم ينسب هذه الصفات الثلاث إلى ابن الحشرج صراحة، وإنما نسبها إلى قبة مضروبة عليه، فنبّه إلى أنه صاحب القبة، وهذه النسبة تستلزم نسبة أخرى، وهي نسبة تلك الصفات إلى عبد الله بن الحشرج، سيد من

---

(١) انظر: «التلخيص» (ص٣٣٨)، و«حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٢٤٧).

(٢) هو: زياد بن الأعجم في «شعره» (ص٤٩).

وَالكِنَايَةُ أَبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ لِمَنْ كَانَ ذَكِيًّا.

سادات قيس، كان جوادًا كثير العطاء، وكان أميرًا على نيسابور[(١)]، ووجه هذه الكناية: أن القِبَاب خاصة بالأمراء، وإذا ثبت الشيء في مكان الرجل فقد ثبت له.

ومثل ذلك قول البحتري[(٢)]:

أَوَمَا رَأَيْتَ المَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ ... فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

ففي البيت كناية عن نسبة المجد ـ وهو: العز والشرف ـ لآل طلحة.

وأما الكناية المطلوب بها غير نسبة ولا صفة، فإن المكني عنه فيها يكون موصوفًا، وذلك بأن يصرح بالصفة وبالنسبة، ولا يصرح بالموصوف المطلوب النسبة إليه، ولكن يذكر مكانه صفة تختص به.

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ۝١٣﴾ [القمر: ١٣]، فالألواح والدُّسُر ـ وهي: المسامير ـ كناية عن موصوف وهو السفينة، والكناية أبلغ من التصريح بلفظ السفينة؛ لأن ذلك إشارة إلى أنها كانت من ألواح مركَّبة موثَّقة بدُسُر، وانفكاكها في غاية السرعة والسهولة في وجه الطوفان ـ لولا عناية الله تعالى ولطفه.

ومثل ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ۝١٨﴾ [الزخرف: ١٨]، فالتنشئة في الزينة والعجز عن الخصام من صفات المرأة[(٣)].

قوله: (وَالكِنَايَةُ أَبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ لِمَنْ كَانَ ذَكِيًّا) هذا من مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطب، فإن ذكاء المخاطب حال تدعو المتكلم أن يورد كلامه في صورة الكناية؛ لأنه مقام الذكاء، وهنا تظهر بلاغة الكناية في **الأوجه التالية:**

(١) انظر: «الأعلام» (٤/ ٨٢).
(٢) «ديوانه» (٣/ ١٧٤٥).
(٣) «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٤٠ ـ ٢٤١).

. . . .

١ ـ أنها تعرض المعنى مصحوبًا بالدليل والبرهان، فتكون أبلغ من التصريح الذي يخلو من ذلك.

٢ ـ أنها تعرض المعنى مصوَّرًا بصورة محسوسة تزيد السامع لها تعرفًا وإدراكًا.

٣ ـ إعطاء السامع فرصة للتفكير والتأمل لإدراك المطلوب الحقيقي من الكلام(١).

ومفهوم ذلك: أن الكناية مع الغبي ليست من البلاغة؛ لأنه لا يدرك المعنى المراد بواسطتها، وقد سبق تقرير أن البلاغة: مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

ومن مميزات الكناية أن المتكلم يستطيع بواسطتها أن يعبر عن كثير مما يتحاشى التصريح به، وهذا وارد في كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ، وكذا في كلام العرب، فقد كانوا لا يعبرون عما لا يحسن ذكره إلا بالكناية.

اقرأ قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ أَوۡ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمۡ تَجِدُواْ مَآءٗ فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدٗا طَيِّبٗا﴾ [النساء: ٤٣]، تجدْ في الآية الكريمة كنايتين عما يُستحيا من التصريح بذكره، فكنَّت عن الحدث وقضاء الحاجة بالمجيء من الغائط ـ وهو في الأصل المكان المنخفض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة؛ لاستتاره ـ، وكنَّت عن الجماع بالملامسة؛ لأنها من مقدماته، وفي هذا أدب قرآني رفيع.

واقرأ قوله تعالى: ﴿مَّا ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٞۖ كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾ [المائدة: ٧٥]، حيث تجنَّب البيان القرآني التصريح بالبول والغائط؛ صيانة للأذن مما يسوء؛ مكتفيًا بالكناية

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» (ص٧٢)، و«البلاغة العربية» (٢/ ١٤٣).

. . . .

في قوله: ﴿يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾؛ لأن أكل الطعام يستلزم ضرورة احتياج الآكل بعد هضمه إلى قضاء حاجته والتخلص من فضلاته[1].

قال بدر الدين بن مالك: (ولا يترك التصريح بالشيء إلى الكناية عنه في بليغ الكلام إلا لتوخي نكتةٍ، كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم، أو الاختصار، أو السَّتْر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل أو عن الفاحش بالظاهر، أو عن المعنى القبيح باللفظ الحسن)[2].

والكناية قد تلتبس بالتعريض، فمن العلماء من جعلهما مترادفين، ومنهم من جعلهما متغايرين، وأن الكناية ـ كما تقدم ـ مستفادة من دلالة اللفظ، وأما التعريض فهو المعنى الحاصل عند اللفظ لا به، وقولنا (لا به)؛ أي: لا باللفظ نفسه، وهذا يخرج الحقيقة والمجاز والكناية؛ لأن الثلاثة مستفادة من دلالة الألفاظ، فهي حاصلة بها، بخلاف التعريض فإنه مستفاد من السياق وقرائن الأحوال، غير مدلول عليه باللفظ وضعًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩﴾ [الرعد: ١٩] فإنه تعريض بذم الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون، وقد تقدم ذلك في باب القصر[3].

ثم إنه في التعريض لا بد من المناسبة بين مدلول الكلام وبين الشيء المقصود بالتعريض، مع قرينة على إرادة المعنى للتعريض، كأن يقول المحتاج لرجل كريم: جئت لأُسلِّم عليك، وأنظر إلى وجهك. فهو يعرض بطلب الصدقة أو الإهداء، وهذا يدل عليه السياق بطريق المفهوم، ومن الأمثلة

---

(١) «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٤٢ ـ ٢٤٣).
(٢) «المصباح في المعاني والبيان والبديع» (ص١٤٧)، وانظر: «علم البيان»، لفيود (ص٢٤٤).
(٣) انظر: «الإتقان» (٤/ ١٥٦٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

ـ أيضًا ـ قول القائل: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**»[(١)] في حضرة من عُرف بأذى الناس.

وجاء في «العقد الفريد» حكاية تعريضية حسنة الموقع، وهي أن امرأة وقفت على قيس بن سعد بن عبادة ـ وكان جوادًا سيِّدًا ـ فقالت: أشكو إليك قلة الجرذان، فقال: ما أحسنَ هذه الكناية! املؤوا لها بيتها خبزًا وسمنًا ولحمًا[(٢)].

ومن أحسن التعريضات ما كتبه عمرو بن مسعدة الكاتب إلى المأمون في أمر بعض أصحابه وهو: «أما بعد؛ فقد استشفع بي فلان إلى أمير المؤمنين، ليتطول في إلحاقه بنظرائه من الخاصة، فأعلمته أن أمير المؤمنين لم يجعلني في مراتب المستشفعين، وفي ابتدائه بذلك تعدّي طاعته» فوقّع المأمون في ظهر كتابه: «قد عرفت تصريحك له، وتعريضك لنفسك، وقد أجبناك إليهما»[(٣)].

والكناية تأتي في اللفظ المفرد والمركب معًا، أما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة، لما تقدم من أن التعريض يستفاد من السياق وقرائن الأحوال، وهذا لا يستقل به اللفظ المفرد؛ بل يحتاج إلى اللفظ المركب.

وسمي التعريض بذلك؛ لأن المعنى فيه يفهم من عُرْضِ الكلام أي: جانبه، وعُرْضُ كل شيء: جانبه، وكأن المتكلم يحيد بكلامه عن جادة المعنى إلى جانبه[(٤)].

---

(١) هذا لفظ حديث رواه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠).

(٢) «العقد الفريد» (١/ ٢٥٦)، و«الكامل» (٢/ ٦٤١).

(٣) «كتاب الصناعتين» (ص٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٤) انظر: «المثل السائر» (٣/ ٥٧)، و«الإتقان» (٤/ ١٥٦٢)، و«التحرير والتنوير» (٢/ ٣٥٠)، و«علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٢٧٥)، و«البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص٢٩٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

تَخْرِيجُ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ

اعْلَمْ أَنَّ البُلَغَاءَ يَتَفَنَّنُونَ فِي كَلَامِهِمْ فَيَأْتُونَ فِيهِ بِمَا لَا يَجْرِي عَلَى الظَّاهِرِ الشَّائِعِ بَيْنَ أَهْلِ البَلَاغَةِ؛ يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ: التَّمْلِيحَ وَالتَّحْسِينَ،

قوله: (تَخْرِيجُ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ)؛ أي: إلقاء الكلام على خلاف ما يقتضيه ظاهر حال المخاطب أو السامع، وهو العدول عن الأصل المعتاد، وإلقاء الكلام بطريقة غير مألوفة؛ تحصيلًا لنكتةٍ نافعةٍ تفوت لو جرى الكلام على ما يقتضيه ظاهر الحال.

والكلام هنا شاملٌ للخبر والإنشاء، كما سيأتي في الأمثلة، فهو أعم من قول البلاغيين: خروج الخبر عن مقتضى الظاهر، وقولهم: خروج المسند إليه عن مقتضى الظاهر؛ لأن كثيرًا من موضوعات الخروج عن مقتضى الظاهر لا تدخل تحت أحوال المسند إليه، ولهذا أحسن ابن عاشور عندما عقد لتخريج الكلام بابًا مستقلًّا[(١)].

قوله: (اعْلَمْ أَنَّ البُلَغَاءَ يَتَفَنَّنُونَ فِي كَلَامِهِمْ فَيَأْتُونَ فِيهِ بِمَا لَا يَجْرِي عَلَى الظَّاهِرِ..) أفاد بذلك أن الكلام إن جرى على الظاهر الشائع بين أهل البلاغة فهذا هو الأصل، وإن جرى على خلاف مقتضى الظاهر فهذا ضَرْبٌ من التفنن ـ وهو التنوع ـ في الكلام، ومنه ما يكون لنكتةٍ بلاغيةٍ خفيةٍ تحتاج إلى فكرٍ وتأمل.

قوله: (يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ: التَّمْلِيحَ وَالتَّحْسِينَ..) أشار بذلك إلى أن العدول عن مقتضى الظاهر له **غرضان**:

---

(١) انظر: «مختصر المعاني» (ص١١٨)، و«شرح عقود الجمان» للمرشدي (١/ ١١٠)، و«علوم البلاغة» (ص١٤٠).

أَوْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى نُكَتٍ خَفِيَّةٍ يَقْتَضِيهَا الحَالُ، وَلَا يَتَفَطَّنُ لَهَا السَّامِعُ لَوْ لَمْ يُلْقَ إِلَيْهِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ الحَالِ.

فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ فِي خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مَا كَانَ نَاشِئًا عَنِ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي وَالنُّكَتِ مَعَ وُضُوحِ الِاخْتِلَافِ ....

الأول: التمليح والتحسين، والتمليح: بتقديم الميم: من مَلَّح؛ أي: أتى بما فيه مَلاحة وظَرافة، والظاهر أن عطف التحسين عليه عطف تفسير، للتوضيح، ومثل هذا النوع ليس مبنيًّا على مراعاة حال المخاطب، إذ لا حال تقتضيه.

الثاني: الاعتماد على نُكَتٍ خفيةٍ نافعةٍ يقتضيها الحال، وهي تفوت لو لم يجرِ الكلام على خلاف الظاهر.

قوله: (وَلَا يَتَفَطَّنُ لَهَا السَّامِعُ لَوْ لَمْ يُلْقَ إِلَيْهِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَ الحَالِ)؛ أي: إن السامع وهو المخاطب لا يتفطن لهذه النكات الخفية لو جرى الكلام على ظاهره، اعتمادًا على الأصل، وهذا يُفيد أن السامع يبحث عن أسباب العدول عن الأصل، مستعينًا بسياق الكلام وقرائن الأحوال.

وتخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر له صورٌ كثيرةٌ تشتمل على أسرار بلاغية، وهذا البحث لم يعطَ من العناية ما يستحق، ولم يفرد في بابٍ مستقلٍّ تُستقصى فيه صوره وأساليبه، وبخاصة ما جاء منها في القرآن، للكشف عن المزيد مما يتفتق عنه العدول في اللغة العربية من مزايا، وما يحققه للأسلوب من خصائص بلاغية[١].

قوله: (فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ فِي خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مَا كَانَ نَاشِئًا عَنِ اخْتِلَافِ الدَّوَاعِي..)؛ أي: فلا ينبغي أن يعدَّ في تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر **أنواع ثلاثة:**

---

(١) «مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٥٨٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

ـ كَالوَصْلِ فِي مَقَامِ الفَصْلِ وَعَكْسِهِ؛ لِدَفْعِ الإِيهَامِ، وَلَا الإِطْنَابِ فِي مَقَامِ الإِيجَازِ؛ لِاسْتِصْغَاءِ السَّامِعِ ـ؛ لِظُهُورِ نُكْتَةِ ذَلِكَ.

الأول: ما كان من الكلام مبنيًّا على اختلاف دواعي حال المخاطب كخلوِّ الذهن أو التردد أو الإنكار، أو كان مبنيًّا على نكتةٍ بلاغيةٍ واضحةٍ لا تحتاج إلى مزيد تأمل؛ لأن مثل هذا جارٍ على الأصل المقرر في بابه.

قوله: (كَالوَصْلِ فِي مَقَامِ الفَصْلِ وَعَكْسِهِ..) هذه أمثلة ليست من قبيل جريان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنها وإن خالفت الأصل في بابها وجاءت من أجل نكتةٍ بلاغية، لكنها واضحة لا تحتاج إلى مزيد فكر.

فالوصل في مقام الفصل نحو: (لا، ورحمك الله) ليس من خروج الكلام عن مقتضى الظاهر؛ لأن هذا الوصل لدفع إيهام خلاف المراد، وهو الدعاء عليه مع أن المقصود الدعاء له.

ومثال ذلك الفصل في مقام الوصل في قول الشاعر:

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بِهَا ... بَدَلًا، أُرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

فقد عدل الشاعر عن عطف جملة: (أُرَاهَا)؛ لأن المعنى لا يستقيم على الوصل، فقد يتوهم السامع أنها معطوفة على (أَبْغِي) لقربها منها، فتكون من مظنونات سلمى، ويصير المعنى: أن سلمى تظن به أمرين: أنه يبغي بها عوضًا، وأنه يراها في الضلال تهيم وتتحير، وهذا يفسد الكلام؛ لأنه ليس مرادًا للشاعر؛ بل مراده أن سلمى أخطأت في زعمها أنني أبغي بها بدلًا، وهذا لا يتم إلا بالفصل، وتقدم ذلك في موضعه.

ومثل ذلك العدول عن الإيجاز ـ في مقامه ـ إلى الإطناب، كمقام خطاب الغبي، فإنه يقتضي الإطناب، لاستصغائه وانتباهه، فمثل ذلك نكتته واضحة.

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَكَذَا لَا يُعَدُّ مَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ عَلَاقَةٍ مَجَازِيَّةٍ كَاسْتِعْمَالِ الخَبَرِ فِي الإِنْشَاءِ، وَلَا مَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ تَنْزِيلِ الشَّيْءِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ مَعَ وُضُوحٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ المَجَازِ؛ كَالقَصْرِ الِادِّعَائِيِّ، وَكَعَكْسِ التَّشْبِيهِ.

قوله: (وَكَذَا لَا يُعَدُّ مَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ عَلَاقَةٍ مَجَازِيَّةٍ كَاسْتِعْمَالِ الخَبَرِ فِي الإِنْشَاءِ)؛ أي: **والنوع الثاني** مما لا يعد في خلاف مقتضى الظاهر ما كان من قبيل المجاز المرسل، لعلاقةٍ مجازية، مثل مجيء الإنشاء في صورة الخبر، كما في البيت الذي تقدم في باب الإنشاء:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيْبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

فهذا البيت وإن كان إخبارًا إلا أنه في هذا المقام مستعمل في إنشاء التحسر على فراق أحبابه وبقائه مسجونًا، والعلاقة فيه اللزوم، إذ يلزم من الإخبار بكون هواه مع الركب وجثمانه في مكة التحسّرُ والتحزّنُ على ذلك، ولا يُعَدُّ ذلك في خلاف مقتضى الظاهر، لأنه ناشئ عن علاقة مجازية.

قوله: (وَلَا مَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ تَنْزِيلِ الشَّيْءِ مَنْزِلَةَ غَيْرِهِ...)؛ أي: **والثالث** مما لا يعدُّ في خلاف مقتضى الظاهر ما كان ناشئًا عن تنزيل الشيء منزلة غيره مع وضوح ذلك وظهوره بحيث لا يحتاج إلى مزيد تأمل، ومثل هذا مبنيٌّ على التجوز والمبالغة؛ لأنه لا يقوم على المطابقة الحقيقية للواقع، مثل القصر الادعائي، أو القصر المجازي، كقولك: (لا شاعر إلا المتنبي). كما تقدم في موضعه.

قوله: (وَكَعَكْسِ التَّشْبِيهِ) أي: ومثل ذلك عكس التشبيه؛ لأنه جارٍ على خلاف العادة في التشبيه، ثم إن كان ابن عاشور يقصد بعكس التشبيه: التشبيه المقلوب فهذا يشكل عليه ما سيأتي، وإن كان يقصد تشبيه الشيء بضده أو نقيضه من باب التهكم، كتشبيه البخيل بحاتم، أو الجبان بالأسد، فهذا واضح، والبلاغيون يذكرون ذلك في الاستعارة وهي قائمة على التشبيه[1].

---

(١) انظر: «علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٢٠٢).

فَتَعَيَّنَ أَنْ يُوضَعَ ذَلِكَ وَنَظَائِرُهُ فِي مَوَاضِعِهِ مِنْ أَبْوَابِهِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ رَائِحَةٌ مِنْ تَخْرِيجِ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مِنْ حَيْثُ: إِنَّ الأَصْلَ خِلَافُهُ، وَأَنَّ الذِّهْنَ لَا يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً، وَإِنَّمَا يُعَدُّ مِنْ تَخْرِيجِ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مَا لَمْ يَكُنْ نَاشِئًا عَنْ نُكْتَةٍ أَصْلًا، وَهَذَا لَا يُوصَفُ بِمُوَافَقَةِ مُقْتَضَى الحَالِ وَلَا بِمُخَالَفَتِهِ، وَكَذَا يُعَدُّ مِنْهُ مَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ نُكْتَةٍ خَفِيَّةٍ لَا يَتَبَادَرُ لِلسَّامِعِ إِدْرَاكُهَا بِسُهُولَةٍ، وَهَذَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُقْتَضَى حَالٍ لَكِنَّهُ خَفِيٌّ غَيْرُ ظَاهِرٍ.

قوله: (فَتَعَيَّنَ أَنْ يُوضَعَ ذَلِكَ وَنَظَائِرُهُ فِي مَوَاضِعِهِ مِنْ أَبْوَابِه...) أي: وما تقدم من الأنواع التي يتضح المراد منها فإنه ينبغي أن توضع في مواضعها من أبوابها الخاصة، مثل: باب الإسناد، وباب القصر، وباب الفصل والوصل، وغيرها مما تقدم في علم المعاني؛ لأن هذا النوع وإن كان عند التأمل فيه رائحة من تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر **لأمرين**:

١ ـ أن الأصل خلافه.

٢ ـ أن الذهن لا ينصرف إليه ابتداءً وإنما يحتاج إلى شيء من التأمل والنظر، لكن مع ذلك وضعه في أبوابه أجود وهو بها أقعد.

قوله: (وَإِنَّمَا يُعَدُّ مِنْ تَخْرِيجِ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مَا لَمْ يَكُنْ نَاشِئًا عَنْ نُكْتَةٍ أَصْلًا...)؛ أي: ومما ينبغي أن يعدَّ من تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر **نوعان**:

الأول: ما لم يكن ناشئًا عن نكتة بلاغية، وإنما هو تمليح وتحسين للكلام كما تقدم، ومثل هذا لا يوصف بأنه موافق لمقتضى حال المخاطب، إذ لا حال تقتضيه، ولا يوصف ـ أيضًا ـ بأنه مخالف، ومن هذا النوع ـ على رأي ابن عاشور ـ: الالتفات، والأسلوب الحكيم، والقلب.

قوله: (وَكَذَا يُعَدُّ مِنْهُ مَا كَانَ نَاشِئًا عَنْ نُكْتَةٍ خَفِيَّةٍ...)؛ أي: والنوع

فَمِنَ الأَوَّلِ الِالْتِفَاتُ: وَهُوَ انْتِقَالُ المُتَكَلِّمِ مِنْ طَرِيقِ التَّكَلُّمِ أَوْ طَرِيقِ الخِطَابِ أَوْ طَرِيقِ الغَيْبَةِ إِلَى طَرِيقٍ آخَرَ مِنْهَا، انْتِقَالًا غَيْرَ مُلْتَزَمٍ فِي الِاسْتِعْمَالِ، ....

الثاني مما يعدُّ من تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: ما كان ناشئًا عن نكتةٍ بلاغيةٍ لا يدركها المخاطب أو السامع بسهولة، وإنما تحتاج إلى مزيد تأمل ونظر، ومثل هذا النوع يوصف بأنه مقتضى حال، لوجود ما يقتضيه، لكنه خفيٌّ غير ظاهر، ومن هذا النوع: ما تقدم في باب الإسناد من أحوال التنزيل في الجمل الخبرية، والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، ومنه: التغليب.

قوله: (فَمِنَ الأَوَّلِ) شرع ابن عاشور يذكر شيئًا من صور خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وإنما قال: (فَمِنَ الأَوَّلِ)؛ لأن صور ذلك متعددة في الخبر والإنشاء، يتحقق بها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وتكسب الكلام قوة وجمالًا، وتجعله أكثر تأثيرًا، والمراد بالأول ما يقصد به: التمليح والتحسين[١].

قوله: (الِالْتِفَاتُ: وَهُوَ انْتِقَالُ المُتَكَلِّمِ مِنْ طَرِيقِ التَّكَلُّمِ أَوْ طَرِيقِ الخِطَابِ أَوْ طَرِيقِ الغَيْبَةِ إِلَى طَرِيقٍ آخَرَ مِنْهَا، انْتِقَالًا غَيْرَ مُلْتَزَمٍ فِي الِاسْتِعْمَالِ) هذا تعريف الالتفات عند البلاغيين، ومضمونه التعبير عن معنًى بطريقٍ ـ من الطرق الثلاثة: التكلم والخطاب والغيبة ـ بعد التعبير عنه بطريقٍ آخر منها.

قوله: (غَيْرَ مُلْتَزَمٍ فِي الِاسْتِعْمَالِ) احتراز عما كان ملتزمًا في الاستعمال، بحسب قياس الكلام، أو الطريقة المتبعة في نظائره، فهذا ليس من الالتفات، فالأول نحو: أنا زيد وأنت عمرو، والثاني نحو: نحن الذين فعلوا كذا، فإن

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ١٠٩)، و«البرهان» (٣/ ٣١٤)، و«مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص٥٧٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

....

طريقة العرب في الضمير العائد على الموصول أن يكون ضمير الغائب.

فالالتفات: نقل الكلام من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ آخر؛ تطريةً واستمالةً للسامع، وتجديدًا لنشاطه؛ حفاظًا على إصغائه حتى لا يضجر بدوام الأسلوب الواحد، وهو يُعَدُّ من المحسِّنات المعنوية التي جادت بها قرائح العرب الأوائل دون تكلف، وهو كثير في القرآن، وفي كلام العرب(١).

وسمي التفاتًا؛ باعتبار أن عدول المتكلم عن الطريق الذي سلكه إلى طريقٍ آخر، يشبه حالة الناظر إلى شيءٍ ثم يلتفت عنه(٢).

والالتفات له **غرضان**:

١ ـ غرضٌ عامٌّ في كل التفات، وهو:

أ ـ استمالة المخاطب أو السامع وحمله على الانتباه، والتفكير في المعنى؛ لأن تغيُّر وجه الأسلوب يبعث إلى التفكير في السبب.

ب ـ تجديد نشاطه بتغيير الأسلوب؛ لأن بقاء الأسلوب على وجهٍ واحدٍ يؤدي إلى الملل غالبًا(٣).

٢ ـ غرضٌ تختص به بعض المواضع: وهو ما يُلمَح من النظر في سياق الكلام وقرائن الأحوال(٤).

يقول الزمخشري: (إن الكلام إذا نُقل من أسلوبٍ إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوبٍ

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٠)، و«البرهان» (٣/ ٣١٤)، و«أثر البلاغة في النحو» (١١٤ ـ ١١٨).

(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١/ ١٧٨).

(٣) «أصول التفسير»، للشيخ محمد العثيمين (ص٩٣).

(٤) انظر: «البرهان» (٣/ ٣٢٥)، و«حلية اللب المصون» (ص٧٥)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٦٩).

نَحْوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ـ إِلَى قَوْلِهِ: ـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٢ ـ ٥] فَإِنَّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: إِيَّاهُ نَعْبُدُ.

واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد)[١].

وقال ابن عاشور: (الالتفات بمجرده معدود من الفصاحة)[٢].

ويستفاد من كلام المؤلف أن صور الالتفات ستٌّ؛ لأنك تجعل كل واحد منها مع قسيميه، وهي على **التفصيل التالي**:

١ ـ من تكلم إلى خطاب.

٢ ـ من تكلم إلى غيبة.

٣ ـ من خطاب إلى تكلم.

٤ ـ من خطاب إلى غيبة.

٥ ـ من غيبة إلى تكلم.

٦ ـ من غيبة إلى خطاب[٣]، وستأتي أمثلتها ـ إن شاء الله ـ.

قوله: **(نَحْوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ ـ إِلَى قَوْلِهِ: ـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾** [الفاتحة: ٢ ـ ٥] **فَإِنَّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ: إِيَّاهُ نَعْبُدُ)** هذا مثال للالتفات من الغيبة إلى الخطاب، فقد جرى الأسلوب من أول السورة على طريق الغيبة، ثم انتقل إلى الخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: إياه نعبد.

وسر هذا الالتفات ـ والله أعلم ـ أن المعاني السابقة في السورة من حمد الله والثناء عليه وذكر ربوبيته للعالمين ورحمته الشاملة وملكه ليوم الدين كلها صفاتٌ عظيمةٌ تحثُّ النفوس على حضور القلب والإقبال على ذكر الله تعالى، فاتجهت بالخطاب معلنةً وحدانية الله تعالى وإفراده بالعبادة والاستعانة[٤].

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٠).

(٢) «التحرير والتنوير» (١/ ١٠٩).

(٣) «خصائص التراكيب» (ص٢٨٧).

(٤) «خصائص التراكيب» (ص٢٩٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

ومثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٢﴾ [يس: ٢٢]، فقد جرى الأسلوب على طريقة التكلم في قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾، ثم انتقل إلى الخطاب في قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٢﴾، وكان مقتضى السياق أن يقول: وإليه أرجع، وسر هذا الالتفات ـ والله أعلم ـ: العناية بالمقام، وهو شدة التحذير لهم، والتنبيه إلى أنهم صائرون إلى الله وراجعون إليه، وهذا لا يتأتى لو قال: وإليه أرجع.

ومثال الالتفات من تكلم إلى غيبة قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]، فقد جرى الأسلوب على طريقة التكلم في قوله: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ﴾ ثم انتقل إلى الغيبة في قوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغائب، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: فصل لنا، ولعل السر في ذلك ـ والله أعلم ـ: حث النبي ﷺ على الصلاة؛ لأنها لربه الذي رعاه وربَّاه، فكأنه يقوي داعي الصلاة بذكره ربه.

ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ﴾ [يونس: ٢٢] فقد جرى الأسلوب على طريقة الخطاب، ثم انتقل إلى أسلوب الغيبة في قوله: ﴿وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾، وكان مقتضى السياق أن يقول: وجرين بكم.

وسر هذا الالتفات ـ والله أعلم ـ أنه لما كان بصدد ذكر النعمة جاءت بضمائر الخطاب الصالحة لجميع السامعين، فلما تهيأت للانتقال إلى ذكر الضراء وقع الانتقال إلى ضمير الغيبة الذي يخص المشركين، فقال: ﴿وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ وفي هذا معنى التشهير بهم، وكأنه يروي قصتهم لغيرهم كالمخبر لهم؛ ليتعجبوا من ذلك، ويُستدعى منهم الإنكار والتقبيح لحالهم[١].

(١) انظر: «مقدمة تفسير ابن النقيب» (ص٢٠٦)، و«التحرير والتنوير» (١١/ ١٣٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]، فَإِنَّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: فَسَاقَهُ. وَلَهُ نُكَتٌ تَزِيدُهُ حُسْنًا فِي الكَلَامِ، لَهَا بَيَانٌ فِي المُطَوَّلَاتِ.

ومثله ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ ۝٧٨ وَهُوَ ٱلَّذِي ذَرَأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ۝٧٩ وَهُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ وَلَهُ ٱخۡتِلَٰفُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝٨٠ بَلۡ قَالُواْ مِثۡلَ مَا قَالَ ٱلۡأَوَّلُونَ ۝٨١ قَالُوٓاْ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ ۝٨٢﴾ [المؤمنون: ٧٨ ـ ٨٢].

ففي قوله: ﴿بَلۡ قَالُوٓاْ﴾ التفات من الخطاب إلى الغيبة؛ لأن الكلام انتقل من التقريع والتهديد إلى حكاية ضلالهم، فناسب هذا الانتقال مقام الغيبة؛ لما في الغيبة من الإبعاد؛ فالضمير عائد إلى المخاطبين(١).

قوله: (﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]...) هذا التفات من الغيبة إلى التكلم، فقد جرى الأسلوب على طريقة الغيبة، ثم انتقل إلى التكلم فقال سبحانه: ﴿فَسُقۡنَٰهُ﴾، وكان مقتضى الظاهر أن يقول: فساقه، وسرُّ هذا الالتفات ـ والله أعلم ـ؛ لأجل أن يحدث في النفس إيقاظًا ولفتًا عند هذا المقطع المهم من مقاطع المعنى؛ لأن سوق السحاب إلى الأرض الميتة فتحيا ضربٌ من قسمة الأرزاق، فناسب أن يُنقل الإسناد إلى ضمير الله تعالى القادر على كل شيء.

قوله: (وَلَهُ نُكَتٌ تَزِيدُهُ حُسْنًا فِي الكَلَامِ) هذا غرضٌ خاصّ، وهو أن الالتفات له لطائف ومناسبات تزيده حسنًا في الكلام، ولم يزل أهل النقد والأدب يستخرجون ذلك من مقاصده، ومن ذلك: الدلالة على قصد الاختصاص كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ﴾، ومنها تعظيم شأن المخاطب كما في آية الفاتحة، ومنها قصد التوبيخ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ۝٨٩﴾ [مريم: ٨٨ ـ ٨٩]

---

(١) «التحرير والتنوير» (١٨/١٠٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَمِنْهُ أَيْضًا: الأُسْلُوبُ الحَكِيمُ: وَهُوَ تَلَقِّي مَنْ يُخَاطِبُكَ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ، أَوْ سَائِلِكَ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ؛ بِأَنْ تَحْمِلَ كَلَامَ مُخَاطِبِكَ (بِكَسْرِ الطَّاءِ)[١] عَلَى خِلَافِ مُرَادِهِ؛ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ الأَوْلَى لَهُ بِالقَصْدِ.

إلى غير ذلك مما يُفهم من السياق[٢].

قوله: (وَمِنْهُ أَيْضًا: الأُسْلُوبُ الحَكِيمُ)؛ أي: ومن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: الأسلوب الحكيم، وقد تابع ابن عاشور السكاكي والقزويني وغيرهما في إدراجه تحت هذا الموضوع، بينما ذكره آخرون في علم البديع، وهو ما درج عليه المعاصرون، وكأنهم لمحوا فيه جانب التحسين الراجع إلى المعنى، والأول أجود[٣].

ثم إن ابن عاشور جرى على أن لفظ: «**الحكيم**» صفة للأسلوب، أي: الأسلوب المحكم، ومن البلاغيين من يقول: «**أسلوب الحكيم**» بالإضافة، فيكون وصفًا للمتكلم، والأول أقوى.

قوله: (وَهُوَ تَلَقِّي مَنْ يُخَاطِبُكَ...) المراد به: المتكلم الأول، والتلقي: المواجهة، والباء في قوله: «بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ» للتعدية، وفي قوله: «بِأَنْ تَحْمِلَ» للسببية، أي: تلقيه بغير ما يترقب، بسبب حمل كلامه على خلاف مراده[٤].

قوله: (تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ الأَوْلَى لَهُ بِالقَصْدِ) أي: تنبيهًا للمخاطب على أن ذلك الغير هو الأولى بالقصد والإرادة، وهذا فيه إشارة إلى الغرض من الأسلوب

---

(١) راجع: «البرهان» (٣/ ٣٢٥)، و«التحرير والتنوير» (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).
(٢) راجع: «شروح التلخيص» (١/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠)، و«شرح عقود الجمان» للمرشدي (١/ ١١٠).
(٣) انظر: «مفتاح العلوم» (ص٣٢٧)، و«الإيضاح» (٢/ ٩٤)، و«جواهر البلاغة» (ص٣٨٨)، و«الأسلوب الحكيم دراسة بلاغية تحليلية» في «مجلة جامعة الإمام» عدد (١٥) (ص٣٨).
(٤) انظر: «مختصر المعاني» (ص١٢٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

كَقَوْلِ القَبَعْثَرَى لِلْحَجَّاجِ ـ وَقَدْ قَالَ لَهُ الحَجَّاجُ مُتَوَعِّدًا إِيَّاهُ: «لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الأَدْهَم»؛ يَعْنِي: القَيْدَ، فَقَالَ لَهُ القَبَعْثَرَى: «مِثْلُ الأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الأَدْهَمِ وَالأَشْهَبِ» فَصَيَّرَ مُرَادَهُ لِلْفَرَسِ.

الحكيم، وهو يُفيد أن **الأسلوب الحكيم له ضربان من التعبير؛ تبعًا للغرض:**

الأول: تلقي المخاطب بغير ما يترقب، بحمل كلامه على خلاف مراده؛ تنبيهًا على أنه ينبغي أن يكون هذا المعنى هو الأَوْلى بالقصد وليس ما ذُكر.

الثاني: تلقي السائل بغير ما يترقب بتنزيل سؤاله منزلة سؤال آخر؛ تنبيهًا له على أن هذا الجواب هو الأَوْلى بحاله.

والفرق بينهما أن تلقي السائل مبني على السؤال، بخلاف تلقي المخاطب، ففيه حمل كلامه على معنى غير المعنى الذي قصده[(١)].

قوله: (كَقَوْلِ القَبَعْثَرَى[(٢)] وَقَدْ قَالَ لَهُ الحَجَّاجُ...: «لَأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الأَدْهَمِ»؛ يَعْنِي: القَيْدَ)؛ أي: لأعذبنك؛ فالأدهم في كلامه مراد به القيد، سمي بذلك؛ لسواده[(٣)].

قوله: (فَقَالَ لَهُ القَبَعْثَرَى: «مِثْلُ الأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الأَدْهَمِ وَالأَشْهَبِ» فَصَيَّرَ مُرَادَهُ لِلْفَرَسِ)؛ هذا في بيان الأسلوب الحكيم في كلام ابن القبعثرى،

---

(١) «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٤٨١).

(٢) هكذا ذكره ابن عاشور ـ هنا ـ، وكذا في «جمهرة مقالاته ورسائله» (٣/ ١٠٦٨)، وتتابعت كتب البلاغة عليه، والمشهور أنه ابن القبعثرى، والقبعثرى بالألف المقصورة، واسمه الغضبان بن القبعثرى بن هوذة، من بني همام بن مرة، رجل مشهور، كان فصيحًا من دهاة العراق، وكان على صلة بالحجاج، ثم مال إلى ابن الأشعث وصار من الخوارج، فسجنه الحجاج. ولابن القبعثرى مع الحجاج حكايات وأخبار في كتب الأدب والتاريخ. **والقبعثرى**: الجمل الضخم العظيم، والفصيل المهزول.
انظر: «تاج العروس» (١٣/ ٣٦٠)، و«مروج الذهب» (٣/ ١٥٥).

(٣) انظر: «التاج» (٣٢/ ١٩٣).

وَمِنْهُ قَوْلُ....:

أَتَتْ تَشْتَكِي مِنِّي مُزَاوَلَةَ القِرَى وَقَدْ رَأَتِ الأَضْيَافَ يَنْحُوْنَ مَنْزِلِي
فَقُلْتُ لَهَا لَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهَا: هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَاهُمْ وَعَجِّلِي

وهو أنه أبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، وتلقاه بغير ما يترقب، بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، وضمَّ إليه الأشهب؛ ليكون قرينة على مراده(١).

وكأن ابن القبعثرى يقول للحجاج من طَرْفٍ خفي: الأَوْلى بمثلك ممن هو في هذا السلطان وهذه الهيئة أن يهَب الخيول الدُّهم، لا أن يقيِّد ويعذِّب؛ لأن الانتقام خُلُقُ الضعفاء، أما العطاء فهو خلق الكرماء من ذوي السلطان، وهكذا فإن ابن القبعثرى ببلاغته حمل كلام الحجاج على غير مراده، وجعله يتلقى الرد بغير ما يترقب(٢).

قوله: (وَمِنْهُ قَوْلُ.... أَتَتْ تَشْتَكِي مِنِّي مُزَاوَلَةَ القِرَى(٣)...)؛ أي: ومن الأسلوب الحكيم الذي فيه تلقي المخاطب بغير ما يترقب: هذان البيتان، فإن امرأته لما أتت تشتكي كثرة الأضياف، وأن منزله صار مقصدًا لهم، فهم يتجهون إليه، أجابها بغير ما تتطلب من الشكوى، ويرى بعضهم ـ كالسبكي ـ أن هذا من الضرب الثاني لا الأول؛ لأنه ليس فيه حمل الكلام على خلاف ظاهره، وإنما هو من تلقي السائل بغير ما يتطلب؛ للتنبيه على أن الأولى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم، والأول أقرب؛ لعدم ظهور السؤال في

---

(١) انظر: «مختصر المعاني» (ص١٢٩)، «شرح عقود الجمان» للمرشدي (١/ ١١٠).
(٢) انظر: «البيان والتبيين» (٢/ ١٤٧) ففيه أمثلة من ذلك.
(٣) هكذا في النسخ المطبوعة بيض ابن عاشور للقائل تبعًا للسكاكي، ونسبهما محمد بن عبد المنعم خفاجي في تحقيق: «الإيضاح» (٢/ ٩٥)، لحاتم الطائي، ولم أجدها في «ديوانه»، وسألت بعض الأدباء فقال: إنها لا توجد في ديوانه، ولا في ما نُسب إليه من الشعر، وقد جاء الشطر الأول من البيت الثاني بلفظ: (فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا) انظر: «بغية الإيضاح» (١/ ١٦١). ومعنى «**ينحون**»: يقصدون.

وَبِأَنْ تُجِيبَ سُؤَالَ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ؛ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّهُ الأَوْلَى بِحَالِهِ أَوِ المُهِمُّ لَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة: ١٨٩].

البيتين بصفة واضحة(١).

قوله: (وَبِأَنْ تُجِيبَ سُؤَالَ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ) هذا الضرب الثاني من الأسلوب الحكيم، وهو أن تجيب السائل على غير سؤاله، ضاربًا صفحًا عن سؤاله، مشيرًا بذلك إلى أن ما أجبته به هو اللائق بحاله أو المهم له.

قوله: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة: ١٨٩])، هذا المثال قد اشتهر عند البلاغيين في موضوع الأسلوب الحكيم؛ اعتمادًا منهم على ما روي في سبب النزول، وأن الصحابة رضي الله عنهم سألوا الرسول ﷺ عن الهلال: «ما باله يبدو دقيقًا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلًا قليلًا؟»(٢)، فأجابهم القرآن ببيان الحكمة من تغير منازل القمر، فقال تعالى:

---

(١) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٤٨١ ـ ٤٨٢)، و«بغية الإيضاح» (١/ ١٦١)، و«مجلة جامعة الإمام» عدد (١٥) (ص٤٥ ـ ٤٦).

(٢) جرى البلاغيون ـ ومنهم ابن عاشور رحمه الله ـ على التمثيل بهذه الآية الكريمة للأسلوب الحكيم؛ بناءً على أن سؤال الصحابة رضي الله عنهم عن الهلال لماذا يبدو دقيقًا ثم ينمو حتى يتكامل ثم ينقص؟ وأنهم أجيبوا ببيان الحكمة، فيكون من باب الأسلوب الحكيم.

والحق أن الآثار الواردة في ذلك لم تتفق على أن السؤال كان عن ذلك، بل منها ما هو سؤال عن الحكمة، كما جاء في «تفسير ابن جرير» لكنها ضعيفة، وقد تتقوى بمجموعها، ومنها ما هو عام ليس فيه صفة السؤال ولا صيغته، كما جاء في «تفسير ابن أبي حاتم» بسندٍ فيه ضعف، ومنها ما هو سؤال عن كون الهلال يبدو دقيقًا، وسنده ضعيف جدًّا.

ويستفاد من مجموع ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم سألوا عن الأهلة كما هو صريح الآية، لكن لم يثبت شيء في صيغة السؤال، وعلى هذا فالتمثيل بالآية للأسلوب الحكيم غير صحيح؛ لأنه اعتماد على سبب لا يثبت، بل ظاهر سياق الآية الكريمة يدل على أن السؤال كان عن الحكمة، وأن الجواب كان مطابقًا للسؤال. والله أعلم. =

. . . .

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ﴾؛ إشارة إلى أن معرفة ذلك، والسؤال عنه هو الذي يعنيهم وينتفعون به.

ومما مثلوا به للأسلوب الحكيم ـ أيضًا ـ: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٥]، فقد سألوا عن جنس المنفَق وقدره، فأجيبوا ببيان المصارف؛ تنبيهًا على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يُعتدُّ بها ما لم تقع موقعها من البر والنفع[(١)].

وقد ذكروا أمثلة أخرى من القرآن، وكلها لا تخلو من مناقشة تثمر أنه لا يَسْلَمُ مثال من القرآن، أما في السُّنَّة فقد جاء فيها أمثلة لا بأس بها، ومن ذلك: حديث أنس رضي الله عنه أن رجلًا من أهل البادية أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! متى الساعة؟ قال: «**ويلك! ما أعددت لها**». قال: ما أعددت لها إلا أني أحب الله ورسوله. قال: «**إنك مع من أحببت...**»[(٢)]. فالسؤال كان عن موعد قيام الساعة، فجاء الجواب بتوجيه السائل إلى ما هو أنفع له، وهو الاهتمام بالاستعداد لها[(٣)].

ومع قلة أمثلة الأسلوب الحكيم بالنسبة لقسميه، إلا أن له مجالات واسعة؛ فإنه يُفزَع إليه في المحاورات والمجاوبات التي لا يريد فيها المسؤول الإجابة الصريحة عما سئل عنه، إما لعدم قدرة السائل على فهم الجواب واستيعابه، أو لصرفه عن موضوع سؤاله لغرض يريده المتكلم، أو التخلص

= انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣٢٢)، و«تفسير ابن جرير» (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١)، و«أحكام القرآن»، للكيا الهراسي (١/ ١١٠)، و«أعلام الموقعين» (٥/ ٥ ـ ٦)، و«الدر المنثور»، للسيوطي (٢/ ٣٠٥)، و«الإجماع في التفسير» (ص١١٣)، و«إصلاح الإيضاح» (ص٤٠).

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٥/ ٥)، و«مجلة جامعة الإمام» عدد (١٥) (ص٤٣).

(٢) رواه البخاري (٣٦٨٨)، ومسلم (٢٦٣٩).

(٣) انظر: «شرح الطيبي» (٩/ ١٩٨).

وَمِنْهُ القَلْبُ: وَهُوَ جَعْلُ أَحَدِ أَجْزَاءِ الكَلَامِ مَكَانَ الآخَرِ لِغَيْرِ دَاعٍ مَعْنَوِيٍّ، دُونَ تَعْقِيدٍ وَلَا خَطَأٍ وَلَا لَبْسٍ.

من بعض الأسئلة المحرجة، وذلك بتحويل الإجابة إلى موضوعٍ آخر كما يحصل في بعض الأسئلة الموجهة إلى كبار المسؤولين من الشخصيات السياسية وغيرها، وبذلك يَسْلَمُ المتكلم من الوقوع في الكذب، وقد قال محمد بن سيرين: «الكلام أوسع من أن يكذب ظريف»[(١)].

قوله: (وَمِنْهُ القَلْبُ)؛ أي: مما يُقصد به التمليح مما فيه تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر: القلب.

قوله: (وَهُوَ جَعْلُ أَحَدِ أَجْزَاءِ الكَلَامِ مَكَانَ الآخَرِ...) القلب في اللغة: تحويل الشيء عن وجهه، أو رَدُّ الشيء من جهةٍ إلى جهة[(٢)].

والمراد ـ هنا ـ أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، على وجهٍ يُثبت حكم كلٍّ منهما للآخر، فإن جعل أحدهما في مكان الآخر وبقي على حكمه فليس بقلب، نحو: في الدار زيد، وضرب عمرًا زيدٌ.

قوله: (لِغَيْرِ دَاعٍ مَعْنَوِيٍّ) لعل ابن عاشور يقصد قلب الرتبة والعلامة الإعرابية، نحو: خرقَ الثوبُ المسمارَ، بجعل الفاعل مفعولًا والمفعول فاعلًا؛ ادعاءً، وهو تخيل الفعل وقد وقع من الثوب على المسمار على سبيل المجاز[(٣)].

قوله: (دُونَ تَعْقِيدٍ وَلَا خَطَأٍ وَلَا لَبْسٍ) هذا شرط القلب السائغ المقبول،

(١) أخرجه ابن حبان في «روضة العقلاء» (ص٥٦) وابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٦٤)، والبيهقي في «الشُّعب» (٩/ ١٨٦). وانظر: «البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص٣٤٠)، و«مجلة جامعة الإمام» عدد (١٥) (ص٤٦ ـ ٤٨، ٦٨).

(٢) «مقاييس اللغة» (٥/ ١٧)، و«اللسان» (١/ ٦٨٥).

(٣) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (١/ ٤٨٧)، «مجلة جامعة الإمام» عدد (١٩) (ص٣٨٣).

وَيَقْصِدُهُ البُلَغَاءُ؛ تَزْيِينًا لِلْكَلَامِ، ....

وهو ألّا يؤدي التقديم والتأخير إلى تعقيد، أو غلط، أو إيهام خلاف المراد، وقد نص على هذا الشرط المبرد فإنه قال: (وإنما يكون القلب فيما لا يكون فيه لبس ولا إشكال)[(١)]. وقال ابن الأنباري: «القلب معروف في كلام العرب عند بيان المعنى»[(٢)].

فالتعقيد مرَّ مثاله في الكلام على الفصاحة[(٣)]، وأما ما جاء على سبيل الغلط، فمثل قول النابغة الجعدي:

كَانَتْ فَرِيضَةُ مَا أَتَيْتَ كَمَا ... كَانَ الزِّنَاءُ فَرِيضَةَ الرَّجْمِ[(٤)]

يريد: كان الرجم فريضة الزنى، فحصل القلب[(٥)].

وأما ما جاء موهمًا خلاف المراد، فكقول الشاعر:

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي ومَالِي ... وَمَا آلُوكَ إلا مَا أُطِيقُ[(٦)]

يريد: فديت نفسه بنفسي ومالي، وليس في قلبه اعتبار لطيف؛ لأنه يوهم خلاف المراد[(٧)].

قوله: (وَيَقْصِدُهُ البُلَغَاءُ؛ تَزْيِينًا لِلْكَلَامِ)؛ أي: إن الغرض من القلب

---

(١) «ما اتفق لفظه واختلف معناه» (ص٣٨)، وانظر: «البرهان» (٣/ ٢٨٨).
(٢) «الأضداد» (ص١٠٠).
(٣) انظر: «سر الفصاحة» (ص١٠١).
(٤) «ديوان النابغة الجعدي» (ص٢٣٥)، والزناء: بالمد أصله الزنى بالقصر، ففيه شاهد لمد المقصور.
(٥) «كتاب الأضداد»، لأبي حاتم (ص٢٤٧)، و«تأويل مشكل القرآن» (ص١٩٨).
(٦) هذا البيت جاء في «الإيضاح» (٢/ ٩٩) منسوبًا لعروة بن الورد، وهو في «ديوانه» (ص٧٣)، وجاء في «الأضداد»، لابن الأنباري (ص١٠٠) منسوبًا للعباس بن مرداس. ومعنى: **(وما آلوك)**؛ أي: لم أقصِّر فيك.
(٧) انظر: «نقد الشعر»، لقدامة بن جعفر (ص٢٢٢)، و«الأضداد»، لابن الأنباري (ص٩٩)، و«بغية الإيضاح» (١/ ١٦٦).

. . . .

غرضٌ لفظيٌّ وهو تزيين الكلام وتمليحه، وهذا غرض عام، وليس هو الغرض الوحيد، وإلا لكان القلب من المحسنات البديعية، وذكر القلب ضمن بحوث خلاف مقتضى الظاهر يشعر بوفرة أسراره ولطائفه، ومن أغراضه: الإيجاز، وما يحصل معه من المبالغة، كما سيأتي في التشبيه المقلوب(١).

وقد جرى في قبوله خلاف بين البلاغيين على **ثلاثة أقوال**:

القول الأول: قبوله مطلقًا، أي: ولو لم يتضمن معنى لطيفًا؛ لأنه يورث الكلام ملاحة ولطافة، وهو من مجازات العرب في الكلام وسننها في القول.

ونسب الخطيب في «الإيضاح» هذا القول إلى السكاكي، وردَّه بعض شراحه(٢).

والقول الثاني: مَنْعُهُ مطلقًا؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود؛ لأنه يحدث لبسًا في الدلالة، وتعمية في المعنى، وما ورد منه فهو محمولٌ على التقديم والتأخير.

والقول الثالث: التفصيل: فإن تضمَّن معنى لطيفًا زائدًا على مجرد ملاحة القلب العامة قُبِلَ، وإلا رُدَّ ولم يقبل؛ لأنه عكس المراد وعدول عن الظاهر بلا نكتة يُعتدُّ بها(٣). قال ابن الشجري: «قد اتسع القلب في كلامهم حتى استعملوه في غير الشعر»(٤). ويرى أبو حيان أن الصحيح في القلب أنه مما يضطر إليه في الشعر، ويرى الآمدي أنه مختص بشعراء العصور الأولى، أما عند متأخري الشعراء فلا يصح قبوله(٥).

---

(١) انظر: «الإنصاف في المصطلحات البلاغية المنفية من القرآن» (ص٢٠).
(٢) انظر: «الإنصاف» (ص٢٠)، وانظر: «مفتاح العلوم» (ص٢١١).
(٣) «شروح التلخيص» (١/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩).
(٤) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٦٦)، و«المغني» (٢/ ٢٩٥).
(٥) «البحر المحيط» (٢٣/ ٣١٠)، (٢٤/ ٥١٦)، و«الموازنة بين أبي تمام والبحتري» (١/ ٢١٧).

فَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِمُطَّرِدٍ، نَحْوُ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الحَوْضِ، وَأَدْخَلْتُ الخَاتِمَ فِي إِصْبَعِي، ....

قوله: (فَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِمُطَّرِدٍ) هذا فيه إشارة إلى أن القلب **قسمان**:

١ ـ سائغ مقبول، وهو نوعان: مطَّرد، وما ليس بمطَّرد.

٢ ـ غير مقبول، وهو ما جاء في كلامهم على سبيل الغلط، أو إيهام خلاف المراد، ونحو ذلك، كما تقدم.

قوله: (فَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِمُطَّرِدٍ)؛ أي: ليس بكثير في كلامهم.

قوله: (عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الحَوْضِ)؛ أي: بدل: عرضت الحوض على الناقة أي: أظهرته عليها لتشرب؛ لأن القاعدة: أن المعروض عليه يكون له مَيْل إلى المعروض، والحوض مما يميل إليه الحيوان، فيُعرض هو على الحيوان لا الحيوان عليه[1]، ومما حمل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، أي: ويوم تعرض النار على الذين كفروا، كما قال تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَـٰفِرِينَ عَرْضًا ۝١٠٠﴾ [الكهف: ١٠٠]. والنكتة في اعتبار القلب: المبالغة بادعاء أن النار ذات تميز وقهر وغلبة[2].

على أن في مجيء القلب في القرآن كلامًا لأهل العلم، فمنهم من يثبته ومنهم من ينفيه، ولكلٍّ وجهة نظر، وبسط المسألة لا يتسع له المقام[3].

قوله: (وَأَدْخَلْتُ الخَاتِمَ فِي إِصْبَعِي) الأصل: أدخلت إصبعي في

---

(١) انظر: «تأويل مشكل القرآن» (ص١٩٣ ـ ١٩٤)، و«حلية اللب المصون» بهامش «شرح عقود الجمان» (ص٧٧)، وراجع: «بغية الإيضاح» (١/ ١٦٣) وقارنه بـ«الإيضاح» تعليق: محمد عبد المنعم خفاجي (٢/ ٩٧).

(٢) انظر: «الإنصاف في المصطلحات البلاغية المنفية من القرآن» (ص٢٢)، وانظر: «أضواء البيان» (٤/ ١٨٧).

(٣) انظر: «الإنصاف» (ص٢٢ ـ ٢٩).

وَمِنْهُ مُطَّرِدٌ فِي الكَلَامِ كَثِيرٌ عِنْدَهُمْ حَتَّى صَارَ أَكْثَرَ مِنَ الأَصْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (مَا كَادَ يَفْعَلُ كَذَا)، يُرِيدُونَ: كَادَ مَا يَفْعَلُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ [البقرة: ٧١]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠]. وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ: «التَّشْبِيهُ المَقْلُوبُ» المَذْكُورُ كُلُّهُ فِي البَيَانِ،..............

الخاتم؛ لأن (في) تدل على الظرف، والأصل أن ينقل المظروف إلى الظرف، لا العكس ـ كما هنا ـ.

قوله: (وَمِنْهُ مُطَّرِدٌ... نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «مَا كَادَ يَفْعَلُ كَذَا») هذا فيه قلب؛ لأن الأصل: كاد ما يفعل، فيكون حرف النفي الذي حقه التأخير مقدمًا، وتقديمه كثير حتى صار أكثر من الأصل الذي هو التأخير، وهذا مما جرى به العرف عندهم، فيعبرون بذلك عن فعلٍ قد فُعل.

قوله: (وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ [البقرة: ٧١]، وَقَوْلُهُ: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠])؛ أي: كادوا ما يفعلون، فمعناها: نفي المقاربة، وقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾؛ أي: يكاد ألا يراها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ۝٥٢﴾ [الزخرف: ٥٢]؛ أي: ويكاد ألا يبين، فمعنى (كاد): قارب، ونفيها نفيٌ للمقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة، فهي كغيرها على القول الراجح، فإذا قلت: كاد زيد يفعل، فمعناه: قارب الفعل ولم يفعل، وإذا قلت: ما كاد يفعل، فمعناه: ما قارب الفعل، فضلًا عن أن يفعل، وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾ [البقرة: ٧١] فهو إخبار عن حالهم في أول الأمر، وإثبات الفعل الذي حصل في الزمن الثاني إنما فُهم من دليل آخر، وهو قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾(١)، وعليه فزمان نفي المقاربة وزمان الذبح مختلفان، فهم تعسروا في ذبحها، ثم ذبحوها بعد ذلك.

قوله: (وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ: «التَّشْبِيهُ المَقْلُوبُ» المَذْكُورُ كُلُّهُ فِي البَيَان)؛ فقد

---

(١) انظر: «البرهان» (٤/ ١٣٦)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥٠٧)، و«الإتقان» (٣/ ١١٣٩ ـ ١١٤٠).

وَعَلَيْهِ قَوْلُ رُؤْبَةَ:

وَمَــهْــمَــهٍ مُــغْــبَــرَّةٍ أَرْجَــاؤُهُ   كَــأَنَّ لَــوْنَ أَرْضِــهِ سَــمَــاؤُهُ

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ كُلَّهُ لَا حَالٌ تَقْتَضِيهِ، وَلَكِنَّهُ تَمْلِيحٌ فِي الكَلَامِ.

تقدم في فن البيان أن التشبيه المقلوب جَعْلُ المشبهِ مشبَّهًا به؛ لادعاء أن وجه الشبه فيه أكمل، والتشبيه المقلوب داخل في القلب؛ لأنه يشتمل على مغزى شريف، ومعنى حسن.

قوله: (وَعَلَيْهِ قَوْلُ رُؤْبَةَ[(١)]:

وَمَــهْــمَــهٍ مُــغْــبَــرَّةٍ أَرْجَــاؤُهُ   كَــأَنَّ لَــوْنَ أَرْضِــهِ سَــمَــاؤُهُ[(٢)])

فالشاعر قلب التشبيه، والأصل: كأن لونَ سمائه ـ لغبرتها ـ لونُ أرضه، فلون السماء: مشبه، ولون الأرض: مشبه به، لكن الشاعر عكس التشبيه، فجعل المشبَّه به مشبهًا، والمشبه مشبَّهًا به، وقد تضمن التشبيه المقلوب اعتبارًا لطيفًا زائدًا على لطافة مجرد القلب، وهو الإشعار بكثرة الغبار في السماء حتى صار هو الذي ينبغي أن يكون مشبهًا به، فيكون أصلًا، والأرض هو المشبه، فيكون هو الفرع[(٣)].

---

(١) هو: أبو الجحَّاف رؤبة بن عبد الله بن رؤبة التميمي السعدي، وعبد الله يلقب بالعجّاج، راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أخذ عنه أعيان أهل اللغة، كان أكثر مقامه في البصرة، مات في البادية وقد أسنّ، وذلك سنة (١٤٥هـ). انظر: «سمط اللآلي» (١/ ٥٦)، «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٠٣)، و«الأعلام» (٣/ ٦٢).

(٢) ذكره ابن هشام في «المغني» (٢/ ٦٩٥)، وعزاه لرؤبة، وقد جاء في آخر «ديوانه» (ص٤٢٣) بلفظ:

وبــلــدٍ عــامــيــةٍ أعــمــاؤه

والـ(**مَهْمَه**): المفازة والقفر، **والأرجاء**: جمع رجا، وهي: الطرف والناحية؛ أي: إن أنحاءه ملئت غبارًا.

(٣) انظر: «تأويل مشكل القرآن» (ص١٩٧)، و«شروح التلخيص» (١/ ٤٨٩)، و«حلية اللب المصون» (ص٧٧).

وَمِنَ النَّوْعِ الثَّانِي مِنْ أَنْوَاعِ تَخْرِيجِ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ:

مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الإِسْنَادِ: مِنْ تَنْزِيلِ غَيْرِ السَّائِلِ مَنْزِلَةَ السَّائِلِ، وَمِنْهُ: مُخَاطَبَةُ الَّذِي يَفْعَلُ: بِالأَمْرِ بِالفِعْلِ لِقَصْدِ الدَّوَامِ عَلَى الفِعْلِ، كَمَا فِي: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ﴾ [النساء: ١٣٦]، ....

هذا، وسيأتي نوع آخر من القلب في المحسِّنات اللفظية يسمى المقلوب المستوي أو المسوَّى، وهو أن يُقرأ الكلام طردًا وعكسًا من الجهتين، ويجري في النثر والشعر.

قوله: (وَمِنَ النَّوْعِ الثَّانِي مِنْ أَنْوَاعِ تَخْرِيجِ الكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ) وهو ما يعتمد على نُكَتٍ خفية، استدعت مخالفة الأصل، كما سيتضح ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الإِسْنَادِ: مِنْ تَنْزِيلِ غَيْرِ السَّائِلِ مَنْزِلَةَ السَّائِلِ) هذا لم يتقدم صراحة في كلام ابن عاشور، لكنه داخل في عموم تخريج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر الذي تقدم، وتنزيل غير السائل وهو خالي الذهن منزلة السائل يقتضي تأكيد الخبر على خلاف الأصل؛ لأنه تقدم ما يشير إلى الخبر، وهذا كثير في كلام العرب.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَـٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [هود: ٣٧]، فحين تقدم الأمر بصنع الفلك ونَهْي اللهِ تعالى نوحًا عليه السلام عن مخاطبته في شأن قومه، صار هذا إيماءً إلى أنهم سيغرقون، فنزل غير المتردد منزلة المتردد؛ لأن الكلام السابق فيه ما يثير التساؤل، ومجرد التردد يحتاج إلى حسم بالتوكيد، فجاء قوله تعالى: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ ﴿٢٧﴾﴾ مؤكدًا، وقد تقدم أن ابن عاشور مثل بهذه الآية في باب الخبر المؤكد لقصد التهويل.

قوله: (وَمِنْهُ: مُخَاطَبَةُ الَّذِي يَفْعَلُ: بِالأَمْرِ بِالفِعْلِ...) تقدم هذا ـ أيضًا ـ في باب الإسناد.

أَوْ لِعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِفِعْلِهِ كَمَا فِي الحَدِيثِ: «صَلِّ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ».

وَمِنْهُ: التَّعْبِيرُ عَنِ المُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ المَاضِي؛ تَنْبِيهًا عَلَى تَحْقِيقِ وُقُوعِهِ؛ لِأَنَّ المُسْتَقْبَلَ مَشْكُوكٌ فِي حُصُولِهِ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُحَقِّقَهُ عَبَّرْتَ عَنْهُ بِالمَاضِي؛ إِذِ المَاضِي فِعْلٌ قَدْ حَصَلَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨].

قوله: (أَوْ لِعَدَمِ الِاعْتِدَادِ بِفِعْلِهِ...) تقدم كذلك.

قوله: (وَمِنْهُ: التَّعْبِيرُ عَنِ المُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ المَاضِي؛ تَنْبِيهًا عَلَى تَحْقِيقِ وُقُوعِهِ)؛ أي: من مخالفة مقتضى الظاهر ما جاء في باب الأفعال، وهو التعبير عن الفعل المضارع الدال على المستقبل بالفعل الماضي الدال على تحقق الوقوع، وجاء هذا في عدة آيات من كتاب الله تعالى، ولا سيما فيما يتعلق بمشاهد القيامة عندما يكون مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهدِّدة المتوعَّد بها، وكأنها أحداث وقعت[1]، ـ كما سترى في الأمثلة ـ.

قوله: (لِأَنَّ المُسْتَقْبَلَ مَشْكُوكٌ فِي حُصُولِهِ) هذا وجه التعبير عن الفعل المضارع بالماضي، وذلك أن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال إذا لم يكن قرينة تقيده بأحدهما، هذا هو الأصل فيه، غير أنه قد يوجد نكتة بلاغية تستدعي العدول عن هذا الأصل، وذلك بالتعبير بالفعل الماضي الدال على أن الأمر المتوقع وقوعه قد حصل وتم.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨]) والمراد: وسوف يُنفخ، فيصعق ـ بلفظ المضارع ـ؛ لأن الحدث لم يقع بعد، ولكنه عبر عنه بالماضي إشارة إلى تحقق وقوعه، فهو لا محالة واقع، وما دام الأمر كذلك فلا فرق بين الماضي والمضارع؛ فالماضي

---

(١) انظر: «البرهان» (٣/ ٣٧٢).

. . . .

هنا يُخَيِّلُ أن الزمن قد طُوِيَ وأنه قد نفخ في الصور، وصعق من في السماوات ومن في الأرض.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، والقياس: «يأتي» ـ بلفظ المضارع ـ، ولكنه لما كان آتيًا لا محالة اعتبر كأنه قد أتى، وأنه فعلًا قد أحاط بالحياة.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا ﴿٩٩﴾ وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَٰفِرِينَ عَرْضًا ﴿١٠٠﴾﴾ [الكهف: ٩٩ ـ ١٠٠].

ومثله ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾﴾ [الكهف: ٤٧]، فجاء التعبير بصيغة الماضي: ﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ كأن هذا الحشر الذي ينكره المعاندون قد وقع فعلًا، قال تعالى: ﴿وَعُرِضُوا۟ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا ﴿٤٨﴾ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ [الكهف: ٤٨ ـ ٤٩].

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل: ٩٠] وتأمل صيغة الماضي في قوله: ﴿فَكُبَّتْ﴾، والناس لا يزالون أحياءً، وفيه ـ كما ترى ـ تهديدٌ بالغ، ووعيدٌ شديد.

ثم تأمل بناء الفعل للمجهول ﴿فَكُبَّتْ﴾، وكيف دل على الحركة الخاطفة السريعة التي فاجأتهم فلم يدروا من أين أتت؟! ثم إن هذا الفعل في هذا الموقف المخيف يثير خيالات كثيرة(١).

ومن مخالفة مقتضى الظاهر في باب الأفعال التعبير بالفعل المضارع عن أمرٍ ماضٍ ـ عكس ما تقدم ـ كقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ

(١) انظر: «خصائص التراكيب» (ص٣٠٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَمِنْهُ: التَّغْلِيبُ: وَهُوَ إِطْلَاقُ لَفْظٍ عَلَى مَدْلُولِهِ وَغَيْرِهِ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَ المَدْلُولِ وَغَيْرِهِ، ....

أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فجاء التعبير بصيغة المضارع ﴿يَنزِعُ﴾ بدل الماضي، وسِرُّ ذلك ـ والله أعلم ـ استحضار الحدث وصورته العجيبة، وكأن الأمر ماثل أمام المخاطب، يرى تمكن الشيطان من ترك الأبوين عُريانين[(١)].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] فجاء قوله: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ بصيغة المضارع؛ لإفادة بقاء المطر زمانًا بعد زمان[(٢)].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥] فجاء قوله: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾ بصيغة المضارع؛ للدلالة على استمرارهم وتكرر الصَّدِّ منهم، وأن هذا دأبهم في كل وقت[(٣)].

قوله: (وَمِنْهُ: التَّغْلِيبُ)؛ أي: ومن مخالفة مقتضى الظاهر: التغليب، وهو معدودٌ في علم المعاني، وقيل: هو معدودٌ من المحسِّنات البديعية، ولا معنى لذكره في علم المعاني، ووجه ذكره في موضوع المخالفة: أن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له، فخالف مقتضى الظاهر، وقد عدَّه بعضهم من المجاز[(٤)].

قوله: (وَهُوَ إِطْلَاقُ لَفْظٍ عَلَى مَدْلُولِهِ وَغَيْرِهِ؛ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَ المَدْلُولِ وَغَيْرِهِ) هذا يدل على أن التغليب داخل في حكم المثنى؛ لأن فيه إطلاقَ لفظٍ على شيئين: على مدلول اللفظ نفسه وعلى غيره؛ لوجود المناسبة بينهما، سمي بذلك لأنه غُلِّبَ أحد المتجاورين والمتشابهين على الآخر، فجُعل الآخر مسمًّى باسمه

---

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (٧/ ٧٨)، و«التبيان» (ص٧١).
(٢) انظر: «مقدمة تفسير ابن النقيب» (ص٢١٠).
(٣) انظر: «مقدمة تفسير ابن النقيب» (ص٢٠٤).
(٤) انظر: «البرهان» (٣/ ٣١٢)، و«بغية الإيضاح» (١/ ١٩١).

وَالدَّاعِي إِلَيْهِ: إِمَّا الإِيجَازُ، فَيُغَلَّبُ أَخَفُّ اللَّفْظَينِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: الأَبَوَيْنِ وَالعُمَرَيْنِ ـ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما ـ.

ادِّعاءً، ثم يُثَنَّى ذلك الاسم قصدًا إليهما جميعًا، فنحو: القمرين، أطلق هذا اللفظ على شيئين وهما: مدلول اللفظ نفسه وهو القمر، وغيره وهو الشمس؛ لوجود المناسبة بينهما؛ لأن كلًّا منهما كوكب، قالوا: وغُلِّب المذكر في التثنية.

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، وأنواعه متعددة، ويكثر التغليب بالتثنية(١).

قوله: (وَالدَّاعِي إِلَيْهِ: إِمَّا الإِيجَازُ)؛ أي: إن دواعي التغليب كثيرة؛ لأنه باب واسع من أبواب اللغة، يجري في أساليب من الكلام لاعتباراتٍ مختلفة، ومن دواعيه: الإيجاز؛ لأنه عدول عن ذكر اللفظين بواسطة العطف، نحو: القمر والشمس إلى ذكر أحدهما بلفظٍ واحدٍ ـ كما تقدم ـ.

قوله: (فَيُغَلَّبُ أَخَفُّ اللَّفْظَينِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: الأَبَوَيْنِ وَالعُمَرَيْنِ ـ لِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما ـ) اقتصر ابن عاشور على صورة واحدة من صور التغليب للإيجاز، وهي تغليب الأخف، وقد يُغلّب المذكر ـ كما تقدم ـ، وقد يغلّب المؤنث ـ وهو قليل ـ كقولهم: المروتان، للصفا والمروة، وقد يغلب غير ذلك.

والأبوان: مُثنّى الأب والأم، والعُمَران: بضم العين مُثنّى لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فغلِّب اسم عمر رضي الله عنه مع أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل منه؛ لأنه أخف الاسمين، وكذا الأبوان، فقيل: غُلِّب الأخف، وقيل: الأقوى والأقدر(٢).

(١) انظر: «الإيضاح» (٢/ ١٢٠)، و«معجم المصطلحات البلاغية» (٢/ ٣٠٥).

(٢) انظر: «عقود الجمان» (ص٣٤)، و«جنى الجنتين في تمييز نوع المثنيين» (ص١١٧)، و«النحو الوافي» (١/ ١١٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَإِمَّا مُرَاعَاةُ أَكْثَرِيَّةِ اسْتِعْمَالِ لَفْظٍ أَوْ صِيغَةٍ فِي الكَلَامِ، فَتُغَلَّبُ عَلَى اللَّفْظِ أَوِ الصِّيغَةِ المَرْجُوحَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ١٢﴾ [التحريم: ١٢].

وَإِمَّا لِتَغْلِيبِ جَانِبِ المَعْنَى عَلَى اللَّفْظِ، نَحْوُ: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ٥٥﴾ [النمل: ٥٥]، ....

قوله: (وَإِمَّا مُرَاعَاةُ أَكْثَرِيَّةِ اسْتِعْمَالِ لَفْظٍ أَوْ صِيغَةٍ فِي الكَلَامِ، فَتُغَلَّبُ عَلَى اللَّفْظِ أَوِ الصِّيغَةِ المَرْجُوحَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ١٢﴾ [التحريم: ١٢])؛ أي: وقد يكون الداعي للتغليب مراعاة أكثرية استعمال لفظ في الكلام، فيغلب على لفظ مرجوح، وكذا الصيغة، فقد غلب في الآية: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ١٢﴾ صيغة جمع الذكور على صيغة جمع الإناث: (من القانتات) فعدَّت الأنثى من الذكور في جمع المذكر السالم، وفي هذا من البلاغة الإشعار بأن مريم عليها السلام بلغت في طاعتها مبلغ أولئك الرجال القانتين، فعُدَّت منهم(١)، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ٨٣﴾ [الأعراف: ٨٣] والأصل: من الغابرات، فعدت الأنثى من المذكر بحكم التغليب.

قوله: (وَإِمَّا لِتَغْلِيبِ جَانِبِ المَعْنَى عَلَى اللَّفْظِ، نَحْوُ: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ٥٥﴾ [النمل: ٥٥])؛ أي: وقد يكون الداعي تغليب جانب المعنى على اللفظ، بحيث يراعى المعنى، كما في الآية الكريمة؛ فاللفظ للغيبة، والمعنى هو الخطاب، فغُلِّب جانب الخطاب في قوله: ﴿أَنتُمْ﴾ على جانب الغيبة في ﴿قَوْمٌ﴾ فقال: ﴿تَجْهَلُونَ ٢٣﴾، ولم يقل: (يجهلون) على مقتضى الظاهر، وهذا ـ والله أعلم ـ؛ لأن الخطاب أقوى دلالة، وحسَّن العدول عن

(١) انظر: «بغية الإيضاح» (١/ ١٩٢).

وَلَعَلَّ هَذَا مِنَ الِالْتِفَاتِ.

الغيبة وقوع الموصوف خبرًا عن ضمير المخاطبة، كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴿٤٧﴾﴾[(١)].

قوله: (وَلَعَلَّ هَذَا مِنَ الِالْتِفَاتِ)؛ أي: المتقدم ذكره، فيكون التفاتًا من الغيبة إلى الخطاب، لكن رُدَّ ذلك بأن الخطاب فيه مسبوق بخطاب مثله، فلم يجر على خلاف السياق حتى يكون التفاتًا[(٢)]. والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: «الإتقان» (٤/ ١٥٢٤)، و«التحرير والتنوير» (١٩/ ٢٨٩).

(٢) انظر: «بغية الإيضاح» (١/ ١٩٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَنُّ البَدِيعِ

البَدِيعُ: هُوَ المُحَسِّنَاتُ الزَّائِدَةُ فِي الكَلَامِ عَلَى المُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الحَالِ.

قوله: (البَدِيعُ) هو لغةً: الجديد والحديث المخترع لا على مثال سابق، والمعنى الاصطلاحي للبديع ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ منسجم تمام الانسجام مع هذا المعنى اللغوي.

قوله: (البَدِيعُ: هُوَ المُحَسِّنَاتُ الزَّائِدَةُ فِي الكَلَامِ عَلَى المُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الحَالِ) نص المؤلف على علم المعاني، وترك علم البيان، ولو قال: على المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة على المعنى المراد، لكان أكمل؛ موافقة لغيره من البلاغيين الذين أشاروا إلى ذلك، ولعله اكتفى بما ذَكَرَ أول هذا الموجز[١].

ومعنى ذلك: أن علم البديع يتعلق بما يزيد الكلام حسنًا، بعد الحسن الحاصل بمراعاة المطابَقة المتعلقة بعلم المعاني، ومراعاة الوضوح المتعلق بعلم البيان، على ما تقدم بيانه.

وينبغي أن يعلم أن هذه البعدية المشروطة في علم البديع الدالة على مراعاة ما تقدم في علمي البيان والمعاني تفيد أن هذه العلوم الثلاثة متحدة ومتضافرة معًا في صوغ الأسلوب الأدبي الرفيع، لكن هذا أمر أغلبي، إذ ليس من الضروري في كل تعبير بديعي أن يُلاحِظَ المنشئُ قواعدَ علم البيان أو علم

(١) انظر: «الإيضاح» (٦/ ٤).

. . . .

المعاني، فقد لا ينطوي التعبير على صورة بيانية أصلًا، قال ابن السبكي: (والحق الذي لا ينازع فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق، ولا وضوح الدلالة، وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال، ومن الإيراد بطرق مختلفة، ومن وجوه التحسين، قد يوجد دون الآخَرَينِ، وأدل برهان على ذلك أنك لا تجدهم في شيء من أمثلة البيان يتعرضون إلى بيان اشتمال شيء منها على التطبيق، ولا تجدهم في شيء من أمثلة البديع يتعرضون لاشتماله على التطبيق والإيراد؛ بل تجد كثيرًا منها خاليًا عن التشبيه والاستعارة والكناية التي هي طرق علم البيان، هذا هو الإنصاف وإن كان مخالفًا لكلام الأكثرين)[(١)].

ولا ينبغي التقليل من شأن علم البديع أو الغض من منزلته من بين علوم البلاغة باعتباره زينةً يستغني عنها الكلام، مما قد يُفهم منه إخراج البديع عن دائرة البلاغة، كما قد يؤخذ من كلام المتقدمين؛ بل عده بعض المعاصرين بمثابة الطلاء والزينة الخارجية، ولا ريب أن هذه نظرة قاصرة وظلم لهذا العلم الرفيع، إذ كيف يستقيم هذا الكلام وقد اشتمل القرآن الكريم على أنواعٍ من ألوان البديع اللفظي منها والمعنوي ـ كما سيأتي إن شاء الله في موضعه ـ، فجاءت كل لفظة من ذلك في مكانها، يتطلبها المعنى، ولا يغني غيرها غناءها، فزاد بها الكلام إشراقًا والمعنى وضوحًا وجلاءً.

ومثل هذا ما جاء في أحاديث النبي ﷺ ـ كما سيأتي ـ، مما يستبين به أن الجمهور الغالب لأساليب البديع ـ لا سيما ما ورد منها في النصوص الشريفة ـ «وثيق الصلة ببلاغة الكلام، وأن مكانه من الغرض ومحلَّه من التحسين ذاتي أصيل، لا شائبة للعرضية فيه، ما دام مقياس الذاتية والعرضية عند علماء البلاغة هو اقتضاء المقام أو عدم اقتضائه»[(٢)].

---

(١) «عروس الأفراح» (٤/ ٢٨٤).

(٢) انظر: «المفتاح»، للسكاكي (ص٤٢٣)، و«من بلاغة القرآن» (ص١٨١)، و«المنهاج =

وَتِلْكَ المُحَسِّنَاتُ: إِمَّا رَاجِعَةٌ إِلَى مَعْنَى الكَلَامِ بِاشْتِمَالِ المَعْنَى عَلَى لَطَائِفَ مَفْهُومَةٍ تُحَسِّنُهُ وَتُكْسِبُهُ زِيَادَةَ قَبُولٍ فِي ذِهْنِ المُخَاطَبِ، وَإِمَّا رَاجِعَةٌ إِلَى لَفْظِ الكَلَامِ بِاشْتِمَالِهِ عَلَى لَطَائِفَ مَسْمُوعَةٍ ....

صحيح أنه ليس كل ما ذكره علماء البديع بألوان جمالٍ تستحق أن تذكر بين المحسِّنات؛ بل ذلك يتطلب معاودة النظر في دراسة هذه الألوان؛ لاستبقاء ما فيه زينة وفائدة معنوية وحذف ما لا غنى فيه[1].

ولعل الذين غضُّوا من شأن علم البديع نظروا إلى إسراف الشعراء والناثرين في العصور المتأخرة في استخدام بعض الألوان البديعية، ولا شك أن الإسراف معيب دائمًا، والواجب لزوم جانب القصد والاعتدال، والنظر إلى دقة المعنى ووضوحه قبل النظر إلى تحسين الكلام وتزيينه.

يقول ابن جني: (إذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا تَرَيَنَّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ؛ بل هي عندنا خِدْمةٌ منهم للمعاني، وتنويهٌ بها وتشريفٌ منها...)[2].

قوله: (**وَتِلْكَ المُحَسِّنَاتُ: إِمَّا رَاجِعَةٌ إِلَى مَعْنَى الكَلَامِ بِاشْتِمَالِ المَعْنَى عَلَى لَطَائِفَ مَفْهُومَةٍ تُحَسِّنُهُ...**)؛ أي: إن المحسِّنات البديعية إما راجعة إلى المعنى، وهي ما يرجع الجمال فيها إلى المعنى بحسب الأصل، فتُحسِّنه وتُكسبه زيادة قبول في ذهن المخاطب، وإن كان بعضها لا يخلو من تحسين اللفظ، لكنه غير مقصود.

قوله: (**وَإِمَّا رَاجِعَةٌ إِلَى لَفْظِ الكَلَامِ بِاشْتِمَالِهِ عَلَى لَطَائِفَ مَسْمُوعَةٍ**

= الواضح قسم البيان والبديع» (ص١٣٧)، و«علم البديع»، لفيود (ص١١٩ ـ ١٢١)، و«الاقتباس»، للدكتور: عبد المحسن العسكر (ص٤٩).

(١) «من بلاغة القرآن» (ص١٨١).

(٢) «الخصائص» (١/ ٢١٧)، والغروب: حِدة الأسنان وماؤها، واحدها غَرْب، كما في «الصحاح» (١/ ١٩٣)، و«التاج» (٣/ ٤٦١) فهي استعارة من غروب الأسنان للألفاظ.

تُونِقُهُ وَتُوْجِبُ لَهُ بَهْجَةً فِي سَمْعِ السَّامِعِ، وَقَدْ مَرَّ فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا المُوجَزِ أَنَّ فَنَّ البَدِيعِ هُوَ أَوَّلُ مَا أُفْرِدَ بِالتَّأْلِيفِ مِنْ فُنُونِ البَلَاغَةِ، وَأَنَّ مُدَوِّنَهُ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ المُعْتَزِّ العَبَّاسِيُّ.

تُونِقُهُ...)؛ أي: إن المحسِّنات اللفظية: هي ما يرجع الجمال فيها إلى اللفظ بحسب الأصل، فتُحسن اللفظ وتزينه، وتوجب له بهجة في سمع السامع، وإن كان بعضها لا يخلو من تحسين المعنى، لكنه غير مقصود.

قوله: (تُونِقُهُ) المشهور في كتب اللغة: أنه مهموز: تؤنقه أي: تجعله حسنًا يعجب السامع، يقال: أَنِقَ الشيء يَأْنَقُ فهو أنيق، أي: حَسَنٌ مُعْجِبٌ، وآنقني الشيء: أعجبني[1].

قوله: (وَقَدْ مَرَّ فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا المُوجَزِ أَنَّ فَنَّ البَدِيعِ هُوَ أَوَّلُ مَا أُفْرِدَ بِالتَّأْلِيفِ...) تقدم في أول هذا الموجز أن عبد الله بن المعتز الخليفة العباسي المتوفى سنة (٢٩٦) أول من دوَّن قواعد علم البديع ووضع أصوله، فقد استقصى ما في الشعر من المحسِّنات، وذكر فيها سبعة عشر نوعًا، وقال: (ما جمع فنون البديع ولا سبقني إليه أحد...، فمن أحب أن يقتدي بنا ويقتصر بالبديع على ما ذكرنا فليفعل، ومن أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئًا إلى البديع ولم يأت غير رأينا فله اختياره)[2].

وقد كانت فنون البديع ـ في زمن ابن المعتز ـ تشمل أكثر المباحث البلاغية، فدخل فيه بعض مسائل علم البيان وبعض مباحث علم المعاني؛ بدليل أن ابن المعتز ذكر في كتابه الاستعارة والكناية.

وعلوم البلاغة الثلاثة لم يفصل بعضها عن بعض إلا في عصر السكاكي (٦٢٦) ومن بعده، كما تقدم أول هذا الموجز.

---

(١) انظر: «مقاييس اللغة» (١/ ١٤٨)، «الصحاح» (٤/ ١٤٤٧)، «تاج العروس» (٢٥/ ٢٣).
(٢) انظر: «البديع» (ص٥٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَالمُحَسِّنَاتُ البَدِيعِيَّةُ كَثِيرَةٌ لَا تَنْحَصِرُ عَدًّا وَابْتِكَارًا، ....

قوله: (وَالمُحَسِّنَاتُ البَدِيعِيَّةُ كَثِيرَةٌ لَا تَنْحَصِرُ عَدًّا وَابْتِكَارًا) مراده بالعد ما وجد من المحسِّنات، وهو ما حصره العلماء وبيَّنوه، وقد تتابع العلماء على الزيادة على ما ذكره ابن المعتز حتى زادت على مائة وستين نوعًا، ولا ريب أن كثيرًا من الأنواع التي ذكروها متداخل، ومن جهةٍ أخرى: فإن منها ما حقه أن يذكر في علم المعاني؛ لأنه به ألصق؛ كالالتفات، والاعتراض، والاحتراس، وغيرها مما أدخله بعض البلاغيين في علم البديع[(١)].

وأما مراده بالابتكار: فهو ما لم يذكره، لكنه في كلام العرب غير أنه لم يُنَصَّ عليه. والابتكار: استنباط الشيء بفكرٍ ونظر[(٢)].

وقد أجمع العلماء أن المحسِّنات البديعية ـ ولا سيما اللفظية منها: كالسجع والجناس ـ لا تقع موقعها من الحسن إلا إذا طلبها المعنى واستدعاها المقام، لذلك لا يجمل الاسترسال فيها والولوع بها؛ لأن المعاني لا تدين للألفاظ في كل موضع، ولا تنقاد لها في كل حين، والإكثار من المحسنات ـ كالسجع ـ فيه جنايةٌ على المعنى، وتقليلٌ من جمال الأسلوب وروعته، وقد لا تقع في موضعها الملائم، فتكون متكلفة، ولا تفيد السامع كبير فائدة[(٣)].

وقد ذم شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني وَلَعَ بعض متأخري زمانه بالمحسِّنات البديعية فقال: «وقد تجد في كلام المتأخرين الآن كلامًا حمل صاحبه فرط شغفه بأمورٍ ترجع إلى ما له اسم في البديع، إلى أن ينسى أنه

(١) انظر: «البلاغة فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص٣١٩).
(٢) «أصول الإنشاء والخطابة» (ص٧٠).
(٣) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٩)، و«الإيضاح» (٦/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، و«المنهاج الواضح» (ص١٣٧).

وَيَكْفِي المُبْتَدِئَ أَنْ يَعْرِفَ مَشْهُورَهَا مِنَ القِسْمَينِ: اللَّفْظِيِّ وَالمَعْنَوِيِّ.

أَمَّا المَعْنَوِيُّ ....

يتكلم ليُفهِمَ، ويقول لِيبيِّن... وربما طمس بكثرة ما يتكلفه على المعنى وأفسده»[1].

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية رأيًا شبيهًا فيقول: «وأما تكلف الأسجاع والأوزان، والجناس، والتطبيق، ونحو ذلك مما تكلَّفه متأخرو الشعراء والخطباء والمترسلين والوعاظ، فهذا لم يكن من دأب خطباء الصحابة والتابعين والفصحاء منهم، ولا كان ذلك مما يهتم به العرب.

وغالب من يعتمد ذلك يزخرف اللفظ بغير فائدة مطلوبة من المعاني؛ كالمجاهد الذي يزخرف السلاح وهو جبان!»[2].

قوله: (وَيَكْفِي المُبْتَدِئَ أَنْ يَعْرِفَ مَشْهُورَهَا مِنَ القِسْمَينِ: اللَّفْظِيِّ وَالمَعْنَوِيِّ)؛ أي: يكفي الطالب المبتدئ الذي يأخذ من كل فنٍّ بطرف أن يُلِمَّ بما اشتهر من المحسِّنات اللفظية والمعنوية، وأن يقف على أبرز فنون البديع، ولا سيما ما جاء منها في كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ.

والاقتصار على المشهور مهمٌّ جدًّا في جميع العلوم، وذلك بأن يحرص الطالب ـ ولا سيما المبتدئ ـ على المشهور في كلِّ فن، قال مالك بن أنس رحمه الله: «شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس»[3].

قوله: (أَمَّا المَعْنَوِيُّ) بدأ المؤلف بذكر المحسِّن المعنوي؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأول هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها، ولأن

---

(١) «أسرار البلاغة» (ص٨)، و«مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء» (ص١١٦).

(٢) «منهاج السُّنَّة النبوية» (٨/ ٥٥)، و«البحث البلاغي عند ابن تيمية» (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣)، ومراده بالتطبيق: الطباق، لأنه من أسمائه كما في «عروس الأفراح» (٤/ ٢٨٦).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٠٠).

فَمِنْهُ التَّجْرِيدُ: وَهُوَ أَنْ يَنْتَزِعَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ أَمْرًا آخَرَ مِثْلَهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ انْتِزَاعًا وَهْمِيًّا حَتَّى تَصِيرَ الذَّاتُ الوَاحِدَةُ ذَاتَيْنِ؛ مُبَالَغَةً لِكَمَالِ الوَصْفِ. ....

المعنوي أتمُّ حسنًا من اللفظي(١).

قوله: **(فَمِنْهُ التَّجْرِيدُ: وَهُوَ أَنْ يَنْتَزِعَ مِنْ أَمْرٍ ذِي صِفَةٍ أَمْرًا آخَرَ مِثْلَهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ...)**؛ أي: إن التجريد أن ينتزع المتكلم من أمر له صفة أمرًا آخر مماثلًا له في تلك الصفة، وهذا معناه عند البلاغيين، وهو في اللغة: مصدر جردتُ السيف: إذا نزعتَه من غمده، وجردتُ فلانًا: إذا نزعتَ ثيابه(٢).

والعلاقة التي تجمع بين المعنى اللغوي والاصطلاحي علاقة وثيقة تقترب من التطابق(٣).

قوله: **(انْتِزَاعًا وَهْمِيًّا حَتَّى تَصِيرَ الذَّاتُ الوَاحِدَةُ ذَاتَيْنِ)**؛ أي: إن هذا الانتزاع أمر وهميٌّ وليس حقيقيًّا، لكنه مبني على المبالغة، والتجريد له عدة صور؛ لأن الانتزاع قد يكون بحرف، وقد يكون بدونه(٤)، وقد ذكر ابن عاشور منها ثلاثًا.

قوله: **(مُبَالَغَةً لِكَمَالِ الوَصْفِ)** هذا مفعول لأجله، يفيد أن الغرض من التجريد: المبالغة في إظهار كمال الصفة في ذلك الأمر المنتزع منه.

والتجريد من الأساليب العربية القديمة، جاء في شعر الأعشى والنابغة وغيرهما من شعراء العصر الجاهلي وما بعده، كما سيأتي.

---

(١) انظر: «الإيضاح» (٦/ ٥)، و«بغية الإيضاح» (٤/ ٤).
(٢) «اللسان» (٣/ ١١٥)، و«المثل السائر» (٢/ ١٢٨).
(٣) «بلاغة التجريد في الشعر الجاهلي» (ص٤٢).
(٤) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٣٤٩)، و«علم البديع»، لفيود (ص٢٠٧).

كَقَوْلِهِمْ: لِي مِنْكَ صَدِيقٌ حَمِيمٌ، وَلَئِنْ سَأَلْتَ فُلَانًا لَتَسْأَلَنَّ بِهِ بَحْرًا.

قوله: (كَقَوْلِهِمْ: لِي مِنْكَ صَدِيقٌ حَمِيمٌ)[1] ذكر في هذا المثال القسم الأول من أقسام التجريد، وهو: ما يكون بـ: «مِن» التجريديَّة الداخلة على المنتزع منه، وتفيد معنى الابتداء، وهذا القسم لا يقصد منه التشبيه، فقوله: «لي من خالد صديق حميم»؛ أي: لي صديق حميم ناشئ من خالد؛ أي: مبتدأٌ ومنتزع منه، فهذا فيه تجريد؛ لأنه انتزع من أمر ذي صفة ـ وهو خالد: المتصف بالصداقة ـ شخصًا آخر مثله في تلك الصفة التي هي الصداقة فقال: «صديق حميم» فصارت الذات الواحدة ذاتين، وصار الصديق صديقين.

والغرض من هذا: المبالغة في كمال صفة الصداقة في خالد؛ أي: إنه بلغ من الصداقة حدًّا صح فيه أن يُستخلص منه شخص آخر مثله فيها، كما تقدم.

قوله: (لَئِنْ سَأَلْتَ فُلَانًا لَتَسْأَلَنَّ بِهِ بَحْرًا) هذا مثال القسم الثاني: وهو ما يكون بالباء التجريديَّة الداخلة على المنتزع منه. وتفيد معنى المصاحبة، وهذا القسم يفيد التشبيه ضمنًا، فقد بالغ المتكلم في اتصاف الممدوح بالعلم، أو السماحة والبذل حتى انتزع منه بحرًا في هذه الصفة، وتقدم في باب التشبيه الإشارة إلى هذا.

ومنه ـ أيضًا ـ: ما يكون بـ: «في» الداخلة على المنتزع منه، وهذا القسم لا يدل على التشبيه، كأن تقول لشخص: لك في دارك دار كرامة. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ٢٨﴾ [فصلت: ٢٨]، فجعلت النار كالظرف لدار الخلد، وما دار الخلد إلا عين النار، وكأن صفة الخلد للنار بلغت مبلغًا عظيمًا جعلها تستقل بنفسها، حتى كأنها غير النار؛ تهويلًا لأمرها، ومبالغةً في معنى الخلد في النار[2].

---

(١) صديق حميم: أي: محب مشفق، يهتم لأمر صديقه.

(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (٢٤/ ٢٧٩)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٨١).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَمِنْ هَذَا مُخَاطَبَةُ المَرْءِ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الشِّعْرِ، ....

ومن أمثلة التجريد ـ أيضًا ـ ما يستفاد من السياق والقرائن من غير توسط حرف من الحروف، ومن ذلك ما رواه مسلم في «صحيحه»[(١)]، من حديث حنظلة الأُسيدي رضي الله عنه ـ وكان من كُتَّاب رسول الله ﷺ ـ قال: لقيني أبو بكر رضي الله عنه فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قال: قلت: (نافق حنظلة...) الحديث.

فقوله: (نافق حنظلة) فيه تجريد؛ لأن أصل الكلام: (نافقتُ)، فجرد من نفسه شخصًا آخر مثله، فهو يخبر عنه؛ لِمَا رأى من نفسه ما لا يرضى؛ لمخالفة السِّرِّ العلنَ، والحضورِ الغيبةَ، وهذا فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، والمراد نفاق العمل لا نفاق الاعتقاد[(٢)].

وفائدة التجريد:

١ ـ المبالغة في الاتصاف بالصفة.

٢ ـ إثارة خيال السامع وتنشيط ذهنه لفهم المراد؛ لأن كثيرًا من صور التجريد غير معتادة.

٣ ـ أن المتكلم من شاعر وغيره ينشط في الكلام، وهذا في الصورة الأخيرة ـ الآتية ـ حتى كأنه يخاطب شخصًا ماثلًا أمامه[(٣)].

قوله: **(وَمِنْ هَذَا مُخَاطَبَةُ المَرْءِ نَفْسَهُ)**؛ أي: ومن التجريد مخاطبة المرء نفسه، وهذا القسم الثالث.

قوله: **(وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الشِّعْرِ)** فقد اعتاد كثيرٌ من الشعراء أن يخاطب نفسه وكأنها شخص آخر، والغالب أن ذلك في مطلع القصيدة، وفي هذا نُكَتٌ بلاغية تظهر من خلال السياق، ومن ذلك تمكين المتكلم من إجراء الأوصاف المقصودة من مدحٍ أو غيره على نفسه، إذ يكون مخاطبًا بها غيره، فيكون ذلك أعذرَ له[(٤)].

---

(١) (٢٧٥٠). (٢) انظر: «شرح الطيبي» (٤/ ٣٣٢).

(٣) انظر: «معجم المصطلحات البلاغية» (٢/ ٤٢)، و«علم البديع»، لفيود (ص٢١٠)، و«التبيان» (ص١٨١ ـ ١٨٢).

(٤) انظر: «المثل السائر» (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، و«علم البديع»، لفيود (ص٢٠٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

دَعَاكَ الهَوَى وَاسْتَجْهَلَتْكَ المَنَازِلُ وَكَيْفَ تَصَابِي المَرْءِ، وَالشَّيْبُ شَامِلُ؟!

وَمِنْهُ: طَالِعُ قَصِيدَةِ البُرْدَةِ البُصَيْرِيَّةِ: «أَمِنْ تَذَكُّرِ جِيرَانٍ...»، البَيْتَ.

قوله: (كَقَوْلِ النَّابِغَةِ: دَعَاكَ الهَوَى وَاسْتَجْهَلَتْكَ المَنَازِلُ[١] ...) فقد انتزع النابغة من نفسه نفسًا أخرى، وخاطبها بقوله: دعاك، واستجهلتك، ثم تعجب ممن استخف بالفتوة والجهل مع اشتعال الشيب، فقال: (وَكَيْفَ تَصَابِي المَرْءِ، وَالشَّيْبُ شَامِلُ؟!).

قوله: (وَمِنْهُ: طَالِعُ قَصِيدَةِ البُرْدَةِ البُصَيْرِيَّةِ: أَمِنْ تَذَكُّرِ جِيرَانٍ... البَيْتَ).

وتمام البيت:

أَمِنْ تَذَكُّرِ جِيرَانٍ بِذِي سَلَمِ مَزَجْتَ دَمْعًا جَرَى مِنْ مُقْلَةٍ بِدَمِ[٢]

فقد انتزع البوصيري من نفسه شخصًا آخر مثله في الصفة المذكورة ثم خاطبه.

وسميت بالبردة: لقول البوصيري إنه رأى النبي ﷺ في المنام، وألقى عليه بُردة ـ وهي الكساء ـ في قصة ذكرتها كتب التراجم وغيرها[٣].

ومن الأمثلة ـ أيضًا ـ قول الأعشى:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟[٤]

---

(١) هذا مطلع قصيدة النابغة في رثاء النعمان بن الحارث. انظر: «ديوانه» (ص١٥٢). وقوله: (اسْتَجْهَلَتْكَ المَنَازِلُ)؛ أي: حملتك على عدم معرفتها. و (تَصَابِي المَرْءِ): هو الميل إلى الفتوة والجهل.

(٢) والبوصيري: نسبة إلى بُوصِير ـ بكسر الصاد ـ بلدة في مصر، وهو محمد بن سعيد، شاعر، حسن الديباجة، مليح المعاني، له ديوان شعر مطبوع، مات سنة (٦٩٦هـ)، انظر: «فوات الوفيات» (٣/ ٣٦٢)، «الأعلام» (٧/ ١١). وقصيدته **(البردة)** قصيدة قوية في أسلوبها ومعناها ونسجها، لكنه أفسدها بذكر ما لا يصح شرعًا في باب العقيدة، نسأل الله العافية وسلامة المعتقد والثبات على ذلك حتى الممات.

(٣) انظر: «فوات الوفيات» (٣/ ٣٦٨). (٤) «ديوانه» (ص١٤٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَمِنْهُ: المُبَالَغَةُ المَقْبُولَةُ: وَهِي ادِّعَاءُ بُلُوغِ وَصْفٍ فِي شِدَّتِهِ أَوْ ضَعْفِهِ مَبْلَغًا يَبْعُدُ أَوْ يَسْتَحِيلُ وُقُوعُهُ.

وَأَصْدَقُهَا: مَا قُرِنَ بِلَفْظِ التَّقْرِيبِ، نَحْوُ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥].

فقد انتزع الشاعر من نفسه نفسًا أخرى وخاطبها بقوله: وَدِّعْ، وتطيقُ، وأيها الرجل.

ولعل منه ما في «الموطأ»[(١)]، عن أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وخرجت معه حتى دخل حائطًا فسمعته وهو يقول ـ وبيني وبينه جدار، وهو في جوف الحائط ـ: عمرُ بن الخطاب أميرُ المؤمنين! بَخٍ بَخٍ: والله لتتقينَّ الله أو ليعذبنَّك.

قوله: (**وَمِنْهُ: المُبَالَغَةُ المَقْبُولَةُ: وَهِي ادِّعَاءُ بُلُوغِ وَصْفٍ فِي شِدَّتِهِ أَوْ ضَعْفِهِ مَبْلَغًا يَبْعُدُ أَوْ يَسْتَحِيلُ وُقُوعُهُ**)؛ أي: ومن المحسِّنات المعنوية المبالغة المقبولة، وتقييد المؤلف لها بالمقبولة؛ إشارة إلى أن من المبالغة ما هو مقبول، وذلك إذا جرت على منهج الاعتدال، ومنها ما هو مردود إذا كانت بخلاف ذلك، وقد تبع ابن عاشور القزويني في هذا القيد[(٢)]، وفيه ما يدل على أن المبالغة المردودة لا تكون من المحسِّنات، كما أن فيه إشارة إلى ردِّ القول بالمنع مطلقًا والجواز مطلقًا، فإن ما ذكره ابن عاشور هو أحد أقوال ثلاثة في المبالغة، والقول الثاني: أنها مقبولة مطلقًا؛ لأن خير الكلام ما بولغ فيه، وأعذب الحديث أكذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد، فلا يدخل ذلك في الكذب المحض، والثالث: أنها مردودة مطلقًا؛ لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق.

قوله: (**وَأَصْدَقُهَا: مَا قُرِنَ بِلَفْظِ التَّقْرِيبِ**)؛ أي: أصدق المبالغة ما قرن به لفظ يقرِّبه إلى الصحة، مثل: يكاد، لو، لولا، يُخيَّل، ونحوها.

قوله: (**نَحْوُ: (﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥])** فمن المعلوم أنه ليس

---

(١) (٢/ ٩٩٢).

(٢) انظر: «الإيضاح» (٦/ ٦٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَدُونَهُ: مَا عُلِّقَ عَلَى مَا لَا يَقَعُ، كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا   لَوْ تَبْتَغِي عَنَقًا عَلَيْهِ لَأَمْكَنَا

وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَحْسُنُ مِنْهُ مَا تَضَمَّنَ تَمْلِيحًا، كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ   لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي

معقولًا ولا معتادًا أن يضيء زيت من غير أن تمسه النار، لكن قوله تعالى: ﴿يَكَادُ﴾ قرَّب ذلك من الصحة والإمكان، وجعل الذوق يستسيغه؛ لأنه أفاد أن المدعى لم يكن، ولكنه قارب أن يكون؛ مبالغة، ومن هنا كان مقبولًا.

قوله: (وَدُونَهُ: مَا عُلِّقَ عَلَى مَا لَا يَقَعُ)؛ أي: ودون ما قُرن بلفظ التقريب في الصدق ما عُلِّق على المستحيل عقلًا وعادة.

قوله: (كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي: عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا[١]...) فالمتنبي يدَّعي أن سنابك الخيل عقدت فوقها غبارًا كثيفًا، فلو أرادت أن تسير عليه كما تسير على الأرض لأمكن ذلك، وهذا كما ترى ممتنع عقلًا وعادة، لكنه تخييل حسن، نشأ من ادعاء كثرة الغبار وتكاثفه حتى صار بمثابة الأرض المعلقة في الهواء، ثم إنه قد اقترن به ما قربه إلى الإمكان، وهو لفظ: (لو) الدال على أن ما ادعاه لم يكن.

قوله: (وَمَا عَدَا ذَلِكَ يَحْسُنُ مِنْهُ مَا تَضَمَّنَ تَمْلِيحًا)؛ أي: إن ما عدا القسمين المذكورين من المبالغة وهما: ما قُرن بلفظ التقريب، ثم ما عُلِّق على ما لا يقع ليس بمستحسن، إلا ما تضمن تمليحًا يجلب إلى حسن الإصغاء.

قوله: (كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي: كَفَى بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ...[٢]) النحول:

---

(١) «ديوان المتنبي» مع الشرح المنسوب للعكبري (٤/ ٢٠٤). **والسنابك**: الحوافر، **والعِثْيَر** ـ بكسر العين المهملة وسكون المثلثة وفتح المثناة ـ: الغبار، **والعَنَق** ـ بالتحريك ـ: السير السريع.

(٢) «ديوان المتنبي» مع الشرح المنسوب للعكبري (٤/ ١٨٦).

وَمِنْهُ: التَّوْرِيَةُ: وَهِيَ أَنْ يُذْكَرَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنَيَانِ ـ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ ـ وَيُرَادُ المَعْنَى البَعِيدُ اعْتِمَادًا عَلَى القَرِينَةِ؛ ....

الهزال. والتقدير: كفى بجسمي نحولًا انتفاء رؤيتي لولا سماع كلامي، بمعنى أنه بلغ في النحول الغاية، ولولا كلامه لم يقع نظر العائد عليه؛ لأنه لا يُرى من شدة النحول، وإنما يستدل العائد عليه بصوته.

قوله: (وَمِنْهُ: التَّوْرِيَةُ)؛ أي: ومن المحسِّن المعنوي التورية: وهي مصدر ورَّى الخبر تورية: إذا ستره وأظهر غيره[(١)]، مأخوذ من وراء الإنسان، كأن المتكلم يجعله وراء ظهره بحيث لا يظهر، وهذا المعنى اللغوي يرشد إلى المعنى الاصطلاحي؛ لأن التورية فيها ستر المعنى البعيد بالقريب، وتسمى التورية: بالإيهام؛ لاشتمالها على إيهام إرادة المعنى القريب لكون المتكلم ورَّى به عن المعنى البعيد، فيتوهم السامع أنه المراد، وليس بمراد[(٢)].

قوله: (وَهِيَ أَنْ يُذْكَرَ لَفْظٌ لَهُ مَعْنَيَانِ ـ قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ ـ وَيُرَادُ المَعْنَى البَعِيدُ اعْتِمَادًا عَلَى القَرِينَةِ) هذا تعريف التورية اصطلاحًا، وهو تعريف مختصر وافٍ بالمراد[(٣)]، وقوله: (لَهُ مَعْنَيَانِ) هذا شرط التورية، وقد تكون بأكثر، لكن الأول هو الغالب.

وقوله: (قَرِيبٌ)؛ أي: دلالة اللفظ عليه ظاهرة؛ لكثرة استعماله فيه، والمراد: قربه إلى الفهم.

وقوله: (وَبَعِيدٌ)؛ أي: دلالة اللفظ عليه خفية؛ لقلة استعماله فيه، وكأن المعنى القريب ساتر للبعيد، والبعيدُ خلفه، فيتوهم السامع ـ لأول وهلة ـ أن القريب هو المراد، وليس بمراد، وبذلك صارت التورية محسِّنًا معنويًّا.

---

(١) انظر: «اللسان» (١٥/ ٣٨٩).

(٢) انظر: «شرح عقود الجمان»، للسيوطي (ص١١٢)، و«حلية اللب المصون» (ص١٣٦)، و«مجلة المجمع العلمي العراقي» مجلد (٣٤) (ص٢٣٤).

(٣) انظر: «شروح التلخيص» (٤/ ٣٢٢)، «الإتقان» (٥/ ١٧٢٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

لِقَصْدِ إِيقَاعِ السَّامِعِ فِي الشَّكِّ وَالإِيهَامِ، وَلَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً فِي شِعْرِ العَرَبِ

والتورية تقوم على اللفظ المشترك، وهو ما اتحد لفظه واختلف معناه، إذا كان المعنيان ظاهرين، إلا أن أحدهما أسبق إلى الفهم من الآخر.

وقوله: **(وَيُرَادُ المَعْنَى البَعِيدُ اعْتِمَادًا عَلَى القَرِينَةِ)**؛ أي: إن التورية تقوم على إرادة المعنى البعيد؛ اعتمادًا على القرينة التي تبين ذلك، وهذه القرينة تكون خفيَّة لا تُدرك إلا بالتأمل.

ولو كانت القرينة واضحة لم يكن من باب التورية؛ لعدم ستر المعنى القريب للبعيد، فإن لم يوجد قرينة أصلًا لم يفهم إلا القريب، فيخرج اللفظ عن التورية.

قوله: **(لِقَصْدِ إِيقَاعِ السَّامِعِ فِي الشَّكِّ وَالإِيهَامِ)** الجار والمجرور متعلق بالفعل **(يُذكر)**، وهذا فيه بيان الغرض من التورية، وهو حثُّ السامع على إدراك المعنى المراد بعد شيء من إعمال الذهن؛ لوقوع الإيهام في الكلام، كما سيأتي.

ومن أمثلة التورية: ما جاء في «صحيح البخاري»، من حديث أنس رضي الله عنه في هجرة النبي ﷺ إلى المدينة، وفيه: «قال: فيلقى الرجلُ أبا بكر فيقول: يا أبا بكر، من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: هذا الرجل يهديني السبيل، قال: فيحسب الحاسب أنه إنما يعني: الطريق، وإنما يعني: سبيل الخير»[(١)].

فلفظ: (يهدي) له **معنيان**:

١ ـ الهداية المعنوية إلى الصراط المستقيم، وهذا هو المعنى المراد.

٢ ـ الهداية الحسية؛ لقوله: (السبيل)، والمراد: ما بين مكة والمدينة، وهذا هو المعنى القريب[(٢)].

قوله: **(وَلَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً فِي شِعْرِ العَرَبِ)**؛ أي: لم تكن التورية معروفة

(١) «صحيح البخاري» (٣٩١١).
(٢) انظر: «خزانة الأدب» لابن حجة الحموي (٢/ ٤٠ ـ ٤١)، «علم البديع» لفيود (ص١٧٦).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

إِلَّا فِي قَوْلِ لَبِيدٍ يَذْكُرُ قَتْلَاهُمْ وَيُوَرِّي بِأَبِيهِ رَبِيعَةَ قُتِلَ يَوْمَ ذِي عَلَقٍ:

وَلَا مِـنْ رَبِـيـعِ الـمُـقْـتَـرِيـنَ رُزِئْـتُـهُ ... بِذِي عَلَقٍ فَاقْنَيْ حَيَاءَكِ وَاصْبِرِي

في شعر المتقدمين، ولذا نلحظ في كتب البلاغة أن معظم أمثلة التورية هي من شعر المتأخرين من شعراء مصر والشام في القرن السابع والثامن من الهجرة، حتى تنافسوا في هذا النوع وتباهوا بإكثارهم منه، والتورية لا تخلو من التكلُّف والجور على المعنى[(١)].

قوله: (إِلَّا فِي قَوْلِ لَبِيدٍ....:

وَلَا مِـنْ رَبِـيـعِ الـمُـقْـتَـرِيـنَ رُزِئْـتُـهُ ... بِذِي عَلَقٍ فَاقْنَيْ حَيَاءَكِ وَاصْبِرِي[(٢)])

فهذا البيت فيه تورية، وهو من شعر المتقدمين؛ لأن لبيد بن ربيعة مات سنة إحدى وأربعين، والتورية في لفظ: **(ربيع)**؛ فإن له **معنيين**:

١ ـ **قريب**: وهو الربيع المعروف الذي هو أحد فصول السنة.

٢ ـ **بعيد**: وهو والد الشاعر: «لبيد بن ربيعة»، وهذا هو المعنى المراد؛ لأنه قتل في يوم ذي عَلَقٍ، والقرينة الدالة عليه قوله: «**رُزِئْتُهُ**»، بمعنى: أُصِبت بمصيبة فقده.

وقال عمر بن أبي ربيعة (٩٣):

أَيُّـهَـا الـمُـنْـكِـحُ الـثُّـرَيَّـا سُـهَـيْـلًا ... عَـمْـرَكَ اللهَ، كَـيْـفَ يَـلْـتَـقِـيَـانِ؟!

هِـيَ شَـامِـيَّـةٌ إِذَا مَـا اسْـتَـقَـلَّـتْ ... وَسُـهَـيْـلٌ إِذَا اسْـتَـقَـلَّ يَـمَـانِـي[(٣)]

فالثريا وسهيل لهما **معنيان**:

---

(١) انظر: «خزانة الأدب» (٢/ ٤١)، «البلاغة، فنونها وأفنانها، علم البيان والبديع» (ص٣٣٠).

(٢) «ديوان لبيد» (ص٦٨)، و(**ذِي عَلَقٍ**): جبل في ديار بني أسد، وقوله: (**فَاقْنَي حَيَاءَكِ**)؛ أي: الزمي، يقال: قنى الحياءَ: لزمه وحفظه. انظر: «معجم البلدان» (٣/ ١٤٦)، و«تاج العروس» (٣٩/ ٣٤٨).

(٣) «ديوانه» (ص٥٠٣). وانظر: «معاني النحو» للسامرائي (٤/ ١٤٣).

وَقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ بِكْرٍ حُرَّةٍ فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدِّرْهَمِ

البِكْرُ: السَّحَابَةُ السَّابِقُ مَطَرُهَا، وَالحُرَّةُ: الخَالِصَةُ مِنَ البَرَدِ.

---

١ ـ قريب متبادر، وهو النجم المعروف؛ لأن الثريا من منازل القمر الشامية، وسهيل من النجوم اليمانية، وأيد ذلك بقوله: **(كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟!)**.

٢ ـ معنى بعيد، وهو أن الثريا اسم امرأة، وهي بنت علي بن عبد الله، ـ وقيل: عبد الله بن علي ـ ابن الحارث بن أمية، وسهيل اسم رجل، وهو سهيل بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري، زَوَّجَهُ والد الثريا ابنته، ونقلها إلى مصر، فورَّى الشاعر بالنجمين عن الشخصين، ليبلغ من الإنكار على من جمع بينهما ما أراد.

قال في «تحرير التحبير»: هذه أحسن تورية وقعت في شعرٍ لمتقدِّم، على قلَّتها في أشعار المتقدمين، وكثرتها في أشعار المحدثين، وخصوصًا شعراء العجم العصريين كالأرَّجاني وأمثاله»[(١)].

قوله: (وَقَوْلِ عَنْتَرَةَ: جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ بِكْرٍ حُرَّةٍ...[(٢)]) هذا مثال آخر للتورية من شعر المتقدمين، وقد أشار المؤلف إلى التورية.

قوله: (البِكْرُ: السَّحَابَةُ السَّابِقُ مَطَرُهَا، وَالحُرَّةُ: الخَالِصَةُ مِنَ البَرَدِ) وعلى هذا فالمعنى القريب هو: الفتاة البكر، والمعنى البعيد: هو السحابة السابق مطرها، وهذا المعنى هو المراد، والقرينة جملة: (فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدِّرْهَمِ)؛ أي: في بياضها، فهو محمول على الموضع المطمئن من الأرض

---

(١) «تحرير التحبير»، لابن أبي الإصبع (ص٢٦٨)، وانظر: «الكامل» (ص٢٦٨)، و«وفيات الأعيان» (٣/٤٣٦)، و«مجلة المجمع العراقي» مجلد (٣٤) (ص٢٦٠).

(٢) «ديوان عنترة» (ص١١٩) وفيه:

.... كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فتركن كلَّ حديقةٍ كالدرهمِ

وجاء الضمير جمعًا في قوله: (فتركن)؛ لأن المراد نسبة الحكم إلى المجموع، وأن كل فرد من الأعين جاد، وأن مجموع الأعين تركن... انظر: «المغني» (١/١٩٨).

وَقَدِ اشْتُهِرَ بِالإِبْدَاعِ فِي هَذَا النَّوْعِ عَلِيٌّ الغُرَابُ الصَّفَاقُسِيُّ المُتَوَفَّى سَنَةَ (١١٨٣) كَقَوْلِهِ:

جَمَعْتُ هَوَى ظَبْيٍ وَقَدْ كَانَ جَامِعًا ... لِزَيْتُونَةٍ مِنْ فَوْقِ أَغْصَانِهَا الْتَوَى
فَيَا جَامِعَ الزَّيْتُونَةِ الفَاتِنَ الوَرَى ... تَفَضَّلْ بِمَعْرُوفٍ عَلَى جَامِعِ الهَوَى

الذي يجتمع فيه السيل، وقيل: بل شبَّهها بالدرهم؛ لأن الماء لما اجتمع استدار أعلاه فصار كَدَوْرِ الدرهم، والضمير في «**عَلَيْهِ**»؛ أي: على الموضع الذي نزل فيه المطر[(١)].

قوله: (وَقَدِ اشْتُهِرَ بِالإِبْدَاعِ فِي هَذَا النَّوْعِ... الصَّفَاقُسِيُّ[(٢)]، كَقَوْلِهِ:
جَمَعْتُ هَوَى ظَبْيٍ وَقَدْ كَانَ جَامِعًا[(٣)]...)

فالشاعر شبّه الرجل بالظبي، **وقوله: (تَفَضَّلْ بِمَعْرُوفٍ)** تكميل يناسب المعنى القريب؛ أي: امنن بزيتونة من زيتونك.

وقوله: (فَيَا جَامِعَ الزَّيْتُونَةِ) له معنيان:

أحدهما: الذي يجمع الزيتون، وهو المعنى القريب.

والثاني: جامع الزيتونة في تونس الذي دَرَسَ فيه ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم صار من شيوخه.

هذا وليس في القرآن الكريم شيء من هذا المحسِّن البديعي وهو

---

(١) «شرح القصائد العشر»، للتبريزي (ص٢٢٠ ـ ٢٢١).
(٢) هو: أبو الحسن علي بن محمد الغراب الصفاقسي ـ نسبة إلى صفاقُس ـ وتقال بالسين ـ، بفتح الصاد وضم القاف، بلد بإفريقية على البحر ـ، شاعر تونسي، ذو معرفة بالفقه المالكي، انتقل إلى حاضرة تونس، واتصل بالأمير الحسيني علي باشا بن محمد، وصار من خواصه. ولما قتل علي باشا تحول إلى علي بن حسين باي، ومدحه فعفا عنه وقربه، توفي بمدينة تونس سنة (١١٨٣هـ). انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٢٢٢).
(٣) لم أستطع الوقوف على مصدر لهذين البيتين.

. . . .

التورية؛ لأن القرآن جاء تبيانًا لكل شيء، وهو كتاب هداية وإرشاد وتوجيه، والتورية قائمة على الإيهام والستر والإخفاء المتعمد المقصود، كما تقدم[١].

وما يدعيه كثير من البلاغيين كالسكاكي وغيره[٢] من اشتمال القرآن على التورية بما يسمونه متشابهات القرآن، ويريدون بذلك نصوص الصفات، ويمثلون لذلك بمثل قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝٤٧﴾[الذاريات: ٤٧] فهو عن الصواب بمعزل، وهو يتمشى على طريقة النفاة والمعطلة القائمة على التأويل الفاسد لنصوص الصفات بصرفها عن حقيقتها المتضمنة إثبات الصفات لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل، وهي طريقة السلف الصالح من هذه الأمة ومن جاء بعدهم.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فُسِّرَ لفظ: «الأيد» بالقوة، وهو المعنى الذي وضع له اللفظ لغةً، فإنه مصدر آد يئيدُ[٣]، فلا تورية ولا إيهام[٤]. وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] معناها: علا وارتفع، وهذا معنى واضح تدل عليه اللغة[٥]، فأين الظاهر غير المراد؟ وأين الخفي المراد؟!.

---

(١) «الطراز» (٣/ ٦٩).
(٢) انظر: «المفتاح» (ص٤٢٧)، و«الإيضاح» (٦/ ٣٨).
(٣) انظر: «مقاييس اللغة» (١/ ١٦٣)، «أضواء البيان» (٧/ ٦٦٩).
(٤) «تفسير الطبري» (٢٧/ ٧).
(٥) «تفسير الطبري» (١/ ١٩١) (١٦/ ١٣٨)، وانظر: «البلاغة الاصطلاحية» (ص٢٩٧)، «التورية وخلو القرآن منها» في «مجلة المجمع العلمي العراقي» مجلد (٣٤) الجزء الثاني (ص٢٦٤)، «إصلاح الإيضاح» (ص١٠٣)، «الإنصاف في المصطلحات البلاغية المنفية من القرآن» (٤٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَمِنْهُ: التَّلْمِيحُ ـ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى المِيمِ ـ:

وللتورية ذكر في كتب الفقهاء في باب الأيمان، بمعنى التأويل، وهو أن يقصد بكلامه معنى يحتمله اللفظ يخالف ظاهره، إذا لم يكن في ذلك ظلم لأحد أو أكل مال بالباطل، وقد فعله السلف، قال محمد بن سيرين: «الكلام أوسع من أن يكذب ظريف»[(١)]. فإذا جاءه ظالم وقال: أعطني وديعة فلان، فقال: والله (ما) لفلان عندي وديعة، ونوى بـ(ما) الاسم الموصول (الذي)، والظالم يتوهم أنها نافية، صح ذلك.

فإن كان ظالمًا لم ينفعه تأويله، فإذا قال عند القاضي: والله (ما) له عندي وديعة، ونوى بـ (ما) الاسم الموصول لم ينفعه تأويله، وهذا مجمع عليه[(٢)].

هذا، **وتظهر بلاغة التورية في أمور منها**:

١ ـ أنها تنفع الإنسان عند المضايق، فيخفي المعاني التي يخشى التصريح بها، ويورّي عنها بمعانٍ تفهم من اللفظ، فيندفع المحذور مع الصدق.

٢ ـ أن المعنى البعيد في التورية لا يدرك إلا بالتأمل وإعمال الذهن من المخاطب، فإذا أدركه كان له وقعه في النفوس وأثره الحسن[(٣)].

قوله: (وَمِنْهُ: التَّلْمِيحُ ـ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى المِيمِ ـ)؛ أي: ومن المحسِّن المعنوي التلميح، وقد ضبطه المؤلف بقوله: بتقديم اللام على الميم، لئلا يلتبس ـ نطقًا أو كتابة ـ بالتمليح ـ بتقديم الميم على اللام، وكلاهما يرد له ذكر في البديع، والأول معناه: الإشارة، والثاني معناه: التزيين.

---

(١) تقدم تخريجه في موضوع: الأسلوب الحكيم.
(٢) انظر: «المغني» (١٣/ ٤٩٧)، «الآداب الشرعية» (١/ ١٤)، «الإنصاف» (ص٤٧).
(٣) «علم البديع» لفيود (ص١٨٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَهُوَ الإِشَارَةُ فِي الكَلَامِ إِلَى قِصَّةٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ أَوْ شِعْرٍ مَشْهُورٍ، كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

فَـوَالـلَّـهِ مَـا أَدْرِي أَأَحْـلَامُ نَـائِـمٍ   أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ

يُشِيرُ إِلَى القِصَّةِ المَذْكُورَةِ فِي الإِسْرَائِيلِيَّاتِ: أَنَّ الشَّمْسَ رُدَّتْ لِيُوشَعَ

قوله: (وَهُوَ الإِشَارَةُ فِي الكَلَامِ إِلَى قِصَّةٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ عِلْمِيَّةٍ أَوْ شِعْرٍ مَشْهُورٍ) هذا معنى التلميح، وهو أن يشير المتكلم إلى قصةٍ أو مسألةٍ علميةٍ أو بيت شعرٍ مشهورٍ أو مثل سائر من غير أن يذكر ذلك، وهو يرد في الشعر ـ وهو الغالب ـ، وقد يرد في النثر كالمقامات ـ وسيأتي إن شاء الله ـ.

قوله: (كَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

فَـوَ الـلَّـهِ مَـا أَدْرِي أَأَحْـلَامُ نَـائِـمٍ   أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ[(١)])

هذا مثال التلميح إلى قصة تاريخية، وهذا البيت يتضح معناه مما قبله، وهو:

فَرُدَّتْ عَلَيْنَا الشَّمْسُ، وَاللَّيْلُ رَاغِمٌ   بِشَمْسٍ لَهُمْ مِنْ جَانِبِ الخِدْرِ تَطْلُعُ

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي. . . . .

قوله: (يُشِيرُ إِلَى القِصَّةِ المَذْكُورَةِ فِي الإِسْرَائِيلِيَّاتِ: أَنَّ الشَّمْسَ رُدَّتْ لِيُوشَعَ

---

(١) «ديوان أبي تمام» (ص١٧٨). وقوله: (**أَلَمَّتْ**)؛ أي: نزلت، **والركب** هم: الجماعة المسافرون، **ويوشع**: بضم الياء وفتح الشين، نبي متفق على نبوته عند أهل الكتاب، وهو الذي قاد بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام، وفُتح بيت المقدس على يديه. وقوله: (بِشَمْسٍ لَهُمْ) فيه استعارة، حيث شبَّه الجارية الوضيئة بالشمس، لكن الشاعر لا يرى أن الأمر من قبيل المجاز، وإنما يدَّعي أنه حقيقة، وأنها شمس طلعت ليلاً من الخدر، ثم هو يستغرب ذلك، ويحلف بالله أنه لا يدري سبب طلوعها ليلاً، أهي أحلام أم أن يوشع بن نون هو الذي طلب من الله تعالى أن يُطلِع الشمس ليلاً؟!. **والخدر**: ستر في ناحية البيت للبكر تستر به. انظر: «المصباح المنير» (ص١٦٥)، «البداية والنهاية» (٢/ ٢٢٧)، «تحرير التحبير» (ص٥٠٨)، و«علم البيان في الدراسات البلاغية» (ص٢٢٩).

النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَ السَّبْتُ وَهُوَ بِصَدَدِ فَتْحِ القَرْيَةِ.

وَقَوْلِ ابْنِ الخَطِيبِ شَاعِرِ الأَنْدَلُسِ:

النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ؛ لِئَلَّا يَدْخُلَ السَّبْتُ، وَهُوَ بِصَدَدِ فَتْحِ القَرْيَةِ)؛ أي: يشير أبو تمام في البيت إلى محاصرة يوشع بن نون ﷺ للقرية، فأدركه غروب الشمس يوم الجمعة، فلما غربت أو كادت تغرب ويدخل عليهم يوم السبت الذي لا يحل فيه القتال، قال: «**إنك مأمورة وأنا مأمور، اللَّهُمَّ احبسها عليَّ**»[(١)]، فحبسها الله عليه حتى تمكن من فتح البلد.

والقرية هي بيت المقدس، وقيل: أريحا، ورجح ابن كثير أنها بيت المقدس لما سيأتي، ولأن فتح أريحا كان وسيلة إلى فتح بيت المقدس الذي هو المقصود الأعظم[(٢)].

وقد ورد في «المسند» حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الشمس لم تحبس على بشر إلا ليوشع ليالي سار إلى بيت المقدس**»[(٣)].

قوله: (وَقَوْلِ ابْنِ الخَطِيبِ شَاعِرِ الأَنْدَلُسِ[(٤)]**:**

---

(١) هذا جزء من حديث رواه البخاري (٣١٢٤) (٥١٥٧)، ومسلم (١٧٤٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (٢/ ٢٣٦)، و«فتح الباري» (٦/ ٢٢٢).

(٣) أخرجه أحمد (١٤/ ٦٥)، وقال ابن كثير: تفرد به أحمد، وهو على شرط البخاري، وصححه الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٦/ ٢٢١)، وانظر: «الصحيحة» رقم: (٢٠٢)، وقد جاء الحديث في «صحيح البخاري» (٣١٢٤)، و«صحيح مسلم» (١٧٤٧) بذكر حبس الشمس لنبي من الأنبياء، وليس فيه التصريح بأنه يوشع بن نون ﷺ، لكن الشراح ذكروا أن هذا النبي هو يوشع ﷺ، استنادًا لما جاء في هذا الحديث. انظر: «فتح الباري» (٦/ ٢٢١)، وعلى هذا فجزم ابن عاشور بأن القصة من الإسرائيليات ليس بجيد.

(٤) هو محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني، الغرناطي الأندلسي، الشهير بلسان الدين بن الخطيب، وزير، مؤرخ، أديب، نبيل، مؤلفاته تقع في نحو ستين كتابًا، كان أسلافه يعرفون ببني الوزير، ثم صاروا يعرفون ببني الخطيب نسبة إلى سعيد جده الأعلى، =

وَرَوَى «النُّعْمَانُ» عَنْ «مَاءِ السَّمَا» كَيْفَ يَرْوِي «مَالِكٌ» عَنْ «أَنَسِ»

يُشِيرُ إِلَى نَسَبِ النُّعْمَانِ مَلِكِ العَرَبِ، وَإِلَى رِوَايَةِ الإِمَامِ مَالِكٍ عَنِ الصَّحَابِيِّ مُسْقِطًا الوَاسِطَةَ، وَهُوَ الحَدِيثُ المُرْسَلُ؛ أَيْ: إِنَّ شَقَائِقَ النُّعْمَانِ رَوَتْ عَنْ مَاءِ السَّمَاءِ بِوَاسِطَةِ الأَرْضِ.

وَرَوَى «النُّعْمَانُ» عَنْ «مَاءِ السَّمَا» كَيْفَ يَرْوِي «مَالِكٌ» عَنْ «أَنَسِ»[(١)]

هذا مثال التلميح الذي فيه إشارة إلى مسألة علمية، **وقوله**: (وَرَوَى النُّعْمَانُ) من الرِيِّ؛ أي: ارتوى من ماء السماء؛ لأن النعمان نبات أحمر يُشَبَّهُ بالدم[(٢)].

قوله: (يُشِيرُ إِلَى نَسَبِ النُّعْمَانِ مَلِكِ العَرَبِ، وَإِلَى رِوَايَةِ الإِمَامِ مَالِكٍ عَنِ الصَّحَابِيِّ مُسْقِطًا الوَاسِطَةَ، وَهُوَ الحَدِيثُ المُرْسَلُ) هذا بيان من المؤلف للمسألة العلمية التي حصلت الإشارة إليها، والواسطة بين أنس رضي الله عنه والإمام مالك بن أنس رحمه الله، ومن معاني الحديث المرسل عند المحدثين: رواية الرجل عمن لم يسمع منه، بإسقاط الواسطة[(٣)].

والنعمان: هو ابن المنذر ملك الحيرة، والمراد هنا: شقائق النعمان، أضيفت إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة؛ لأنه حمى أرضًا كثرت فيها،

= ولد ونشأ بغرناطة، وعظمت مكانته، ثم ساءت حاله، وتقلبت به الأمور، وحصل له نكبات تحدث عنها المؤرخون، وآخر أمره أن سجن، ثم خنق في سجنه ليلاً ـ على ما ذكر ـ وذلك في أحد شهور سنة (٧٧٦هـ). «الدرر الكامنة» (٤/ ٨٨)، و«الأعلام» (٧/ ١١٢).

(١) هذا البيت هو السادس من أحد الموشحات المشهورة لابن الخطيب التي يقول في مطلعها:

جادك الغيثُ إذا الغيثُ همى يا زمانَ الوصلِ بالأندلسِ

«ديوانه» (٢/ ٧٩٢).

(٢) «اللسان» (١٢/ ٥٨٨).

(٣) انظر: «الحديث المرسل» للدكتور: محمد هيتو (ص١٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَمِنْهُ: الْمُشَاكَلَةُ: ....

وقيل النعمان: اسم الدم، وشبهت حمرتها بحمرة الدم، وماء السماء: هي جدة النعمان، والمراد هنا: المطر، ومالك: هو ابن أنس، أحد الأئمة الأربعة، والمراد: أن أثر المطر على ذلك النبت (شقائق النعمان) ظاهر واضح كظهور رواية مالك عن الصحابي أنس بن مالك رضي الله عنه وصدقها(١).

وقد يرد التلميح في النثر مثل قول الحريري: «**بِتُّ بِلَيْلَةٍ نَابِغِيَّة، وَأَحْزَانٍ يَعْقُوبِيَّة**»(٢)، يشير بذلك إلى قول النابغة:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ(٣)

وإلى قصة يعقوب عليه السلام في فقده ليوسف وأخيه عليهما السلام.

وتظهر بلاغة التلميح في أمور منها:

١ ـ اختبار ثقافة السامع وفطنته.

٢ ـ إثارة ذكرياته وما هو مخزون في نفسه بأوجز عبارة(٤).

قوله: (**وَمِنْهُ: الْمُشَاكَلَةُ:**)؛ أي: ومن المحسّن المعنوي: المشاكلة، وهي لغةً: المماثلة.

وقد ذهب بعض المعاصرين إلى أن المشاكلة محسِّن لفظي لا معنوي؛ لأن المعوّل فيها على الألفاظ لا على المعاني، ولذا عرفوها: بأنها ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا، فهي عدول عن لفظٍ إلى لفظٍ آخر؛ لنكتةٍ بديعية هي المشاكلة.

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٢٥/ ٥٢٠)، ومجلة كلية اللغة العربية، العدد (١٣ ـ ١٤)، (ص٤٨٤).

(٢) مقامات الحريري (٢٧) (ص١٩٨).

(٣) «ديوانه» (ص٥٤). ومعناه: أنه بات وقد انقضَّت عليه أفعى دقيقة اللحم، منقطة بسواد وبياض، وفي أنيابها سمٌّ قاتل.

(٤) انظر: «التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص٢٠٠ ـ ٢٠١).

وَهِيَ أَنْ يَعْمِدَ المُتَكَلِّمُ إِلَى مَعْنًى غَيْرِ مَوْجُودٍ فَيُقَدِّرُهُ مَوْجُودًا مِنْ جِنْسِ مَعْنًى قَابَلَهُ بِهِ مُقَابَلَةَ الجَزَاءِ أَوِ العِوَضِ ....

وهذا الرأي له حظٌّ من النظر كما سيتبين ـ إن شاء الله ـ، لكن ابن عاشور وافق من جعل المشاكلة محسِّنًا معنويًّا، ولذا عبَّر بالمعنى دون اللفظ، ومنهم من جعلها من المجاز اللغوي، فتكون تابعة لعلم البيان(١)، وقد تقدم ذكرها هناك.

قوله: (**وَهِيَ أَنْ يَعْمِدَ المُتَكَلِّمُ إِلَى مَعْنًى غَيْرِ مَوْجُودٍ**)؛ أي: يقصد المتكلم معنى لفظٍ غير موجود في سياق الكلام.

قوله: (**فَيُقَدِّرُهُ مَوْجُودًا مِنْ جِنْسِ مَعْنًى قَابَلَهُ بِهِ مُقَابَلَةَ الجَزَاءِ أَوِ العِوَضِ**)؛ أي: فيقدر ذلك المعنى موجودًا في السياق من جنس معنى موجود قابله به، كقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠]؛ فالجزاء على السيئة ليس بسيئة في الحقيقة؛ لأنه حق، فيكون من باب الجزاء؛ فاللفظ متفق والمعنى مختلف، وإنما هو عقوبة يراد بها الإصلاح؛ لأن الأصل: وجزاء سيئة عقوبة مثلها، فالتعبير عن العقوبة بلفظ: ﴿سَيِّئَةٖ﴾ للمشاكلة(٢)، وكأن فيها معنى التنفير عن الاستقصاء في المطالبة بالحق، والترغيب في العفو.

قوله: (**مُقَابَلَةَ الجَزَاءِ**)؛ أي: إن المشاكلة تأتي للتنبيه على المماثلة بين العمل وجزائه، وعلى هذا جلُّ المشاكلات القرآنية.

قوله: (**أَوِ العِوَضِ**)؛ أي: إن المشاكلة تأتي للتنبيه على أن اللفظ الثاني جاء عوضًا عن اللفظ المقابل للمذكور.

---

(١) انظر: «الإيضاح» (٦/ ٢٦)، و«البلاغة الاصطلاحية» (ص٣٦٦)، و«دراسات منهجية في علم البديع» (ص١٤٨ ـ ١٤٩).

(٢) انظر: «من بلاغة القرآن» (ص١٨٣)، «علم البديع» لفيود (ص١٩٢).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

ـ وَلَوْ تَقْدِيرًا ـ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، عَبَّرَ عَنِ العِقَابِ بِالخِدَاعِ؛ لِوُقُوعِهِ جَزَاءً عَنِ الخِدَاعِ.

قوله: (وَلَوْ تَقْدِيرًا)؛ أي: تحقيقًا أو تقديرًا[١]، ـ كما سيأتي إن شاء الله تعالى ـ.

وإذا كانت المشاكلة عدولًا من لفظٍ إلى لفظٍ آخر، فإن هذا العدول لا بد له من نكتةٍ مفيدةٍ تشفع له؛ فالمشاكلة إنما تقبل حين «يُعدل عن لفظ المعنى إلى لفظ غيره في أماكن يُستظرف فيها ذلك» على حد قول ابن يعقوب المغربي[٢].

قوله: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، عَبَّرَ عَنِ العِقَابِ بِالخِدَاعِ؛ لِوُقُوعِهِ جَزَاءً عَنِ الخِدَاعِ) فمعنى ﴿خَٰدِعُهُمْ﴾: معاقبهم، من باب المشاكلة، وهذا رأي ابن عاشور «في تفسيره»[٣]، من باب مقابلة الجزاء، ويلزم منه أن مخادعة الله تعالى غير موجودة، فلزم التقدير بالعقاب، وهذا قال به جمع من المفسرين، وهو تأويل[٤]، فيه صرف اللفظ عن ظاهره، ويؤدي إلى أن الخداع من الله تعالى غير موجود، وإنما المراد العقاب، وهو غير صحيح؛ لأنه مخالف لطريقة السلف في الصفات، كما مرَّ قريبًا.

والصواب: أن خداع الله من خادعه صفة من صفات الله تعالى الفعلية الخبرية الثابتة على ما يليق بجلاله، ولكنه لا يوصف بها على الإطلاق، وإنما يوصف بها حين تكون مدحًا، ومثل هذا: المكر والكيد، فَمَنْ مَكَرَ مَكَرَ اللهُ

---

(١) انظر: «بغية الإيضاح» (٤/ ٢٢).

(٢) انظر: «مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٣١٠)، و«تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٦٤).

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (٣/ ١٥٩).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٢/ ٢٢١)، «التفسير البسيط» (٧/ ١٦٠)، «البحر المحيط» (١٠/ ١٩٦).

وَقَوْلِ أَبِي الرَّقَعْمَقِ:

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ   قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَا

عَبَّرَ عَنْ صُنْعِ الجُبَّةِ وَالقَمِيصِ بِالطَّبْخِ؛ لِوُقُوعِهِ عِوَضًا عَنِ الطَّبْخِ.

به، ومن كاد لأوليائه كاد الله له، وهكذا[(١)].

قوله: (وَقَوْلِ أَبِي الرَّقَعْمَقِ[(٢)]:

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ   قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَا[(٣)])

هذا مثال المشاكلة التحقيقية؛ لوجود اللفظين في السياق، والضمير في البيت يعود إلى أصحاب أبي الرقعمق أحمد الأنطاكي، وقد دعاه أصحابه في يوم بارد، وأغروه بأنهم سيجيدون ما يريد طبخه، لكن حاجته إلى الثياب أشد، فكتب إليهم وأعطاه الرسول:

إِخْوَانُنَا قَصَدُوا الصَّبُوحَ بِسُحْرةٍ   فَأَتَى رَسُولُهُمُ إِلَيَّ خُصُوصَا

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ   ....

فعاد إليه ومعه خِلَعٌ، فلبس إحداها وذهب إليهم[(٤)].

قوله: (عَبَّرَ عَنْ صُنْعِ الجُبَّةِ وَالقَمِيصِ بِالطَّبْخِ؛ لِوُقُوعِهِ عِوَضًا عَنِ الطَّبْخِ)

---

(١) انظر: «أعلام الموقعين» (٤/ ١٣٢)، و«فتح الباري» (٣/ ٣٠٠)، و«تفسير سورة النساء»، للشيخ: محمد العثيمين (٢/ ٣٦١)، و«صفات الله ﷻ»، للسقاف (ص١٢٩).

(٢) هو أحمد بن محمد الأنطاكي، أصله من أنطاكية بالشام، شاعر مشهور، تصرف بالشعر في أنواع الجد والهزل، أقام بمصر طويلاً يمدح ملوكها ووزراءها، والرَّقَعْمَقُ ـ بفتح الراء والقاف وسكون العين المهملة، وفتح الميم وبعدها قاف ـ لقب عليه، توفي سنة (٣٩٩هـ). انظر: «وفيات الأعيان» (١/ ١٣١)، و«الأعلام» (١/ ٢٠٢).

(٣) البيت بلا نسبة في «بغية الإيضاح» (٤/ ٢٢)، وجاء في «معاهد التنصيص» (٢/ ٢٥٢) منسوبًا لأبي الرقعمق مع البيت المذكور معه. والاقتراح: ابتداع الشيء من غير سبق مثال، كما في «المصباح المنير» (ص٤٩٦)، وقوله: **(نُجِدْ)** ـ بضم النون ـ من الإجادة، وهو مجزوم؛ لأنه جواب الطلب.

(٤) انظر: «معاهد التنصيص» (٢/ ٢٥٢)، **والخِلع**: جمع خلعة، وهي ما يعطيه الإنسان غيره من الثياب منحةً. «المصباح المنير» (ص١٧٨).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَقَوْلِي: «وَلَوْ تَقْدِيرًا»؛ لِإدْخَالِ المُشَاكَلَةِ الَّتِي لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهَا لَفْظَانِ، وَلَكِنَّ مَعْنَى أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ حَاضِرٌ فِي الذِّهْنِ، فَيُؤْتَى بِاللَّفْظِ المُنَاسِبِ لِلَّفْظِ المُقَدَّرِ، نَحْوُ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

مَنْ مُبْلِغٌ أَفْنَاءَ يَعْرُبَ كُلَّهَا   أَنِّي بَنَيْتُ الجَارَ قَبْلَ المَنْزِلِ

هذا توضيح المشاكلة؛ أي: عبر عن خياطة الجبة والقميص بالطبخ من باب المشاكلة، فكأنه قال: خيطوا لي؛ لوقوع ذلك عوضًا عن طبخ الطعام، وإنما أقام (اطْبُخُوا) مقام: خيطوا؛ لدلالة المعمول، وهو «جبة وقميصًا» عليه.

قوله: (وَقَوْلِي: «وَلَوْ تَقْدِيرًا»؛ لِإدْخَالِ المُشَاكَلَةِ الَّتِي لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهَا لَفْظَانِ) أشار بذلك إلى أن المشاكلة **نوعان**:

١ ـ مشاكلة تحقيقية: وهي أن يجتمع اللفظان في سياق الكلام ونظمه، كما تقدم.

٢ ـ مشاكلة تقديرية: وهي أن يكون أحد اللفظين غير مذكور، ولكن معناه حاضر في الذهن.

قوله: (فَيُؤْتَى بِاللَّفْظِ المُنَاسِبِ لِلَّفْظِ المُقَدَّرِ)؛ أي: الحاضر في الذهن، ولو لم يذكر في الكلام.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

مَنْ مُبْلِغٌ أَفْنَاءَ يَعْرُبَ كُلَّهَا   أَنِّي بَنَيْتُ الجَارَ قَبْلَ المَنْزِلِ[1])

فقوله: (بَنَيْتُ الجَارَ) فيه مشاكلة؛ لأن الجار لا يُبنى، وإنما يُنتقى ويُختار، لكنه شاكل به: (قَبْلَ المَنْزِلِ)؛ لأن تقديره: بنيت الجار قبل بناء

---

(١) «ديوانه» (ص٢٢٣). **والأفناء**: جمع فنءٍ، وهم الجماعة، وفي الديوان:

من مبلغ أبناء يعرب كلها   أني ابتنيت الجار قبل المنزل.

وَمِنْهُ: تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بِمَا يُشْبِهُ ضِدَّهُ، حَتَّى يُخَيَّلَ لِلسَّامِعِ أَنَّ الكَلَامَ الأَوَّلَ قَدِ انْتَقَضَ، فَإِذَا تَأَمَّلَهُ وَجَدَهُ زَادَ تَأَكُّدًا، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

المنزل، فمعنى اللفظ الثاني حاضرٌ في الذهن ـ والمقدَّر كالمذكور ـ فأتى الشاعر باللفظ المناسب لهذا اللفظ المقدّر[١].

ومنهم من جعل البيت من القسم الأول، وهو التحقيقي؛ لأن المقدَّر كالمذكور[٢].

واعلم أن الغالب تأخير اللفظ الذي تقع به المشاكلة عما يشاكله ـ كما تقدم في المثال الأول ـ، وقد يتقدم كما في المثال الثاني، وقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱعۡتَدُواْ عَلَيۡهِ بِمِثۡلِ مَا ٱعۡتَدَىٰ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٩٤][٣]؛ فالعدوان الأول ظلم، والثاني: جزاء لا ظلم؛ بل هو حقٌّ وعدل؛ لأنه عقوبة للظالم على ظلمه، وإن وافق لفظه لفظ الأول[٤].

قوله: (وَمِنْهُ: تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بِمَا يُشْبِهُ ضِدَّهُ)؛ أي: ومن المحسِّن المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم، وتأكيد الذم بما يشبه المدح، فهما قسمان داخلان تحت قول المصنف: (تَأْكِيدُ الشَّيْءِ بِمَا يُشْبِهُ ضِدَّهُ)، ويتم ذلك باستخدام أداة من أدوات الاستثناء أو الاستدراك.

قوله: (حَتَّى يُخَيَّلَ لِلسَّامِعِ أَنَّ الكَلَامَ الأَوَّلَ قَدِ انْتَقَضَ)؛ أي: بسبب أداة الاستثناء، أو ما جاء في معناها مما يكون ما بعدها نقيض ما قبلها.

قوله: (فَإِذَا تَأَمَّلَهُ وَجَدَهُ زَادَ تَأَكُّدًا)؛ أي: فإذا تأمل ما ظنه ناقضًا للأول وجده زاد المدح تأكدًا، أو زاد الذم تأكدًا.

قوله: (كَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

---

(١) انظر: «بغية الإيضاح» (٤/ ٢٣). (٢) انظر: «بغية الإيضاح» (٤/ ٢٣).
(٣) انظر: «شرح عقود الجمان» للسيوطي (ص١١١)، والمرشدي (٢/ ٩٢).
(٤) انظر: «تيسير البلاغة القرآنية» (ص٢٦٤).

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ   بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ   بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ(١)

هذا مثال تأكيد المدح بمايشبه الذم، فقد نفى عن ممدوحيه أن يكون فيهم عيبٌ، ثم أتى بأداة استثناء موهمًا أن هناك ما يشينهم، وأنه أراد أن يثبت عيبًا، فإذا أداة الاستثناء يعقبها مدح، فدل على أن الشاعر يريد الثناء عليهم متبعًا هذا الأسلوب.

ومما جاء فيه في القرآن قول الله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾ [مريم: ٦٢] فقد نفى الله تعالى عن أهل الجنة سماع اللغو الذي لا فائدة فيه، ثم جاءت أداة الاستثناء التي تؤذن بأن ما بعدها مخالف لما قبلها، فإذا الأداة يعقبها ما يؤكد النفي السابق، فكان ذلك أشد تأكيدًا لتنزيه أهل الجنة عن اللغو، وأنه ليس فيها إلا الكلام الطيب، لأنها دار الطيبين. نسأل الله من فضله(٢).

ومثال تأكيد الذم بما يشبه المدح: قول الله تعالى: ﴿لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾﴾ [النبأ: ٢٤ ـ ٢٥] فما قبل (إلا) نَفْيٌ لذوق البرد الذي يُنفس عنهم حرَّ النار، والشرابِ الذي يُسكن من عطشهم، وما بعدها إثبات لذوق الحميم وهو الماء الشديد الحرارة، والغساق الذي يجتمع من صديد أهل النار، وهذا من توكيد الشيء بما يشبه ضده، وهو يؤكد شدة عذاب أهل النار إذا وردوها، نسأل الله النجاة منها(٣).

وفي هذا النوع من البلاغة تأكيد المعنى، ولفت انتباه السامع، ودفعه للإصغا، ومفاجأته بغير ما يتوقع(٤).

---

(١) انظر: «ديوانه» (ص٣٢). **والفلول**: جمع «فَلّ»: وهو الثلمة في السيف ونحوه، **والقِرَاع**: القتال. انظر: «تاج العروس» (٣٠/ ١٩٠).

(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (٢٧/ ٢٩٧)، «تفسير ابن سعدي» (٣٠/ ١٩٠).

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٣٧ ـ ٣٨)، «تفسير ابن سعدي» (ص٩٠٧).

(٤) انظر: «بغية الإيضاح» (٤/ ١٥٢).

وَمِنْهُ: بَرَاعَةُ الِاسْتِهْلَالِ، وَهِيَ اشْتِمَالُ أَوَّلِ الكَلَامِ عَلَى مَا يُشِيرُ إِلَى المَقْصُودِ مِنْهُ، كَقَوْلِهِ فِي طَالِعِ قَصِيدَةِ هَنَاءٍ:

وقوله: (وَمِنْهُ: بَرَاعَةُ الِاسْتِهْلَالِ)؛ أي: ومن المحسِّن المعنوي: براعة الاستهلال، وقد سماه ابن المعتز: «حسن الابتداء»، وأراد بذلك ابتداءات القصائد(١)، والذي استقر عليه الأمر أن براعة الاستهلال أخص من حسن الابتداء، فقد فرعوا عن حسن الابتداء براعة الاستهلال، وذكروها نوعًا منه(٢).

والبراعة: هي التفوق، والاستهلال: الافتتاح والابتداء(٣).

قوله: (وَهِيَ اشْتِمَالُ أَوَّلِ الكَلَامِ عَلَى مَا يُشِيرُ إِلَى المَقْصُودِ مِنْهُ)؛ أي: من غير تصريح؛ بل بإشارة لطيفة، وذلك بأن يكون مطلع الكلام دالًّا على غرض المتكلم، وسمي الاستهلال؛ لأن المتكلم يُفهم غرضه من كلامه عند ابتداء رفع صوته به، ورفع الصوت: هو الاستهلال(٤).

وأحسن براعة الاستهلال ما ناسب المقصود، وقد عدَّ علماء البلاغة فاتحة الكلام من مواطن تأنق المتكلم(٥). ومنه قول أبي تمام يهنئ المعتصم بفتح عمُّورية، ـ وكان المنجمون يزعمون أنها لا تفتح في ذلك الوقت ـ:

السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَاءً مِنَ الكُتُبِ ... فِي حَدِّهِ الحَدُّ بَيْنَ الجِدِّ وَاللَّعِبِ(٦)

قوله: (كَقَوْلِهِ فِي طَالِعِ قَصِيدَةِ هَنَاءٍ(٧):

---

(١) انظر: «البديع» (ص١٣٣)، و«تحرير التحبير» (ص١٦٨).
(٢) انظر: «شروح التلخيص» (٤/ ٥٣٣)، «الإتقان» (٥/ ١٨٣٠).
(٣) انظر: «تاج العروس» (٢٠/ ٣١٧)، و«معجم المصطلحات البلاغية» (١/ ٣٨٨).
(٤) انظر: «تاج العروس» (٣١/ ١٤٨).
(٥) انظر: «الإيضاح» (٦/ ١٤٩)، و«أصول الإنشاء والخطابة» (ص١٤٤).
(٦) «ديوانه» (ص١٨)، ويروى «إِنباءً» بكسر الهمزة.
(٧) أي: تهنئة بمولود، والقائل هو: أبو محمد الخازن يهنئ الصاحب ابن عبّاد بمولود =

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا   وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلَا صَعِدَا

وَأَمَّا المُحَسِّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ، فَمِنْهَا التَّجْنِيسُ، وَيُسَمَّى الجِنَاسَ: ....

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا   وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلَا صَعِدَا[(١)]

فقد بدأ الشاعر قصيدته بلفظ جميل يوجب بهجة في سمع السامع؛ لأن فيه إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله، وفيه إشعار بالمقصود؛ لأن التقدير: هذه بشرى، وقد ظهر حذق الشاعر في حسن مناسبة هذا الابتداء للغرض وإشارته إليه[(٢)].

هذا، وقد كتب بديع الزمان الهمذاني (٣٩٨) رسالة في التهنئة بمولود، جاء فيها: «حقًّا لقد أنجز الإقبال وعده...»[(٣)].

قوله: (وَأَمَّا المُحَسِّنَاتُ اللَّفْظِيَّةُ، فَمِنْهَا: التَّجْنِيسُ وَيُسَمَّى الجِنَاسَ) تقدم أن المحسِّن اللفظي ما كان التحسين به راجعًا إلى اللفظ أصالة، وهو وإن تبعه تحسين المعنى لكنه غير مراد.

= لبنته، وأبو محمد الخازن هو أحمد بن محمد بن الفضل، شاعر، جل شعره مشتمل على معانٍ حسانٍ، اشتهر بجودة الكتابة، أصله من الدينور - بين الموصل وأذربيجان -، ومولده ووفاته ببغداد سنة (٥١٨هـ). «وفيات الأعيان» (١/ ١٤٩)، و«الأعلام» (١/ ٢٠٨).

(١) انظر: «بغية الإيضاح» (٤/ ١٥٢)، وفيه: (**أبشر**) بدل: «**بُشْرَى**»، وهي أوضح، والإقبال: هو قدوم الدنيا بالخير والحظ الطيب.
وقوله: (**وَكَوْكَبُ المَجْدِ فِي أُفْقِ العُلَا صَعِدَا**) الإضافة للمجد بمعنى اللام، والمراد بكوكب المجد: ذلك المولود على سبيل الاستعارة، حيث استعار الكوكب للدلالة على الطفل الذي ولد، **والأُفُقُ**: بضمتين - وسُكن للوزن - هي الناحية، واستعير للعلا، وقوله: (**صَعِدَا**)؛ أي: ظهر، وضبطت بالكسر في النسخة المعتمدة، ونصَّ على ذلك الدسوقي،؛ لأنها من باب تَعِب، وفي «بغية الإيضاح» ضبطت بالفتح، ولعله مشاكلة لآخر الشطر الأول.

(٢) انظر: «شروح التلخيص» (٤/ ٥٣٤).

(٣) «رسائل بديع الزمان» (ص٢٢٧).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَهُوَ تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي النُطْقِ مَعَ اخْتِلَافِ المَعْنَى، وَهُوَ قَدِيمٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ، كَمَا فِي المَثَلِ العَرَبِيِّ القَدِيمِ:

والجناس لغةً: مصدر جانس الشيءُ الشيءَ: شاكله واتحد معه في الجنس، والجناس يسمى التجنيس والمجانسة، وهو زينة المحسِّنات اللفظية وأشهرها، ولذا خصه الشيخ عبد القاهر الجرجاني مع السجع بالذكر(١).

قوله: (وَهُوَ تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ فِي النُطْقِ مَعَ اخْتِلَافِ المَعْنَى)؛ أي: اتفاقهما في النطق، وذلك بأن تذكر الكلمة في موضعين من السياق، ويكون لها في كل موضع معنى يختلف عن الآخر، والمراد بـ: (اللَّفْظَيْنِ): الكلمتان، سواء أكانتا اسمين أم فعلين أم مختلفتين، والجناس نوعان: تام وغير تام، وسيأتي بيان ذلك.

قوله: (وَهُوَ قَدِيمٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ)؛ أي: إن الجناس موجود في كلام العرب شعرهم ونثرهم، وقد ذكره من القدامى ـ باسم المجانس والتجنيس والمطابق ـ الخليل بن أحمد (١٧٥)، وأبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (٢٩١)، وابن المعتز (٢٩٦)، وقدامة بن جعفر (٣٣٧) وغيرهم(٢).

وهو كغيره من أنواع البديع «يحسن إذا كان قليلًا غير متكلف، ولا مقصودًا في نفسه»(٣).

وقد كثر الجناس في العصور المتأخرة وغلب على كثير من الشعراء، بخلاف شعر العصور الأولى ـ شعر الفطرة السليمة والطبع القويم ـ فالجناس فيه قليل.

قوله: (كَمَا فِي المَثَلِ العَرَبِيِّ القَدِيمِ:

---

(١) انظر: «أسرار البلاغة» (ص٧) وما بعدها.
(٢) انظر: «قواعد الشعر» لثعلب (ص٣٧)، «البديع»، لابن المعتز (ص٢٥)، «نقد الشعر» لقدامة (ص١٦٢)، «علم البديع»، لفيود (ص٢٧٠ ـ ٢٧١).
(٣) «سر الفصاحة» (ص١٨٣)، «العمدة» (١/ ٢٩٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

هَــذَا جَــنَــايَ، وَخِــيَــارُهُ فِــيــهْ إِذْ كُــلُّ جَــانٍ يَــدُهُ إِلَــى فِــيــهْ

وَفِي القُرْآنِ مِنْهُ كَثِيرٌ.

وَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

مَـا مَـاتَ مِـنْ كَـرَمِ الـزَّمَـانِ فَـإِنَّـهُ يَـحْـيَـا لَـدَى يَـحْـيَـى بْـنِ عَـبْـدِ الـلَّـهِ

هَــذَا جَــنَــايَ، وَخِــيَــارُهُ فِــيــهْ إِذْ كُــلُّ جَــانٍ يَــدُهُ إِلَــى فِــيــهْ[(١)]

فقد اتفق اللفظان (فِيْهِ) في الموضعين، والأول مراد به: الجار والمجرور؛ أي: هذا ما جنيت وجمعت من الكمأة، وخياره: أي: أحسنه موجود فيه، والثاني مراد به: إلى فمه.

والمراد: هذا ما اجتنيته ولم آخذ لنفسي خير ما فيه؛ إذ كل جان يده مائلة إلى فيه يأكله، ويُضرب في إيثار الرجل غيره على نفسه[(٢)].

قوله: (وَفِي القُرْآنِ مِنْهُ كَثِيرٌ)؛ أي: جاء في القرآن آيات كثيرة فيها جناس، وأكثرها في الجناس غير التام، وأما التام فقد قيل: إنه لم يقع إلا في آية واحدة[(٣)]، وسيأتي أمثلة لهما ـ إن شاء الله تعالى ـ.

قوله: (وَقَوْلِ أَبِي تَمَّامٍ:

مَـا مَـاتَ مِـنْ كَـرَمِ الـزَّمَـانِ فَـإِنَّـهُ يَـحْـيَـا لَـدَى يَـحْـيَـى بْـنِ عَـبْـدِ الـلَّـهِ[(٤)])

المراد بكرم الزمان: كرم أهله، وقوله: (يحيا) فعل مضارع من الحياة،

---

(١) قائله هو: عمرو بن عدي ابن أخت جَذِيمة الأبرش، وكان جذيمة قد نزل منزلاً وأمر الناس أن يجتنوا له من الكمأة، فكان بعضهم إذا وجد خيارًا آثر به نفسه على جذيمة إلا ابن أخته عمرو بن عدي فإنه يأتيه بخير ما يجد، فعندها قال هذا الرجز.

(٢) انظر: «الأمثال»، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ص١٧٤)، و«المستقصى»، للزمخشري (٢/ ٣٨٦)، و«مجمع الأمثال» (٣/ ٤٨٨).

(٣) انظر: «المثل السائر» (١/ ٢٦٣).

(٤) «ديوان أبي تمام» (ص٣٢٤)، وقد جاء الشطر الأول بلفظ:
من مات من حدث الزمان فإنه . . .

وَقَوْلِ الحَرِيرِيِّ:

سِمْ سِمَةً تُحْمَدُ آثَارُهَا وَاشْكُرْ لِمَنْ أَعْطَى وَلَوْ سِمْسِمَهْ
وَالمَكْرُ مَهْمَا اسْطَعْتَ لَا تَأْتِهِ لِتَقْتَنِي السُّؤْدَدَ وَالمَكْرُمَهْ

فَإِنْ كَانَ التَّشَابُهُ فِي غَالِبِ حُرُوفِ اللَّفْظَيْنِ فَهُوَ غَيْرُ تَامٍّ؛

و(يحيى) الثانية علم على الممدوح، وهذا جناس تام، والتفريق بينهما في الكتابة قاعدة إملائية، وهي أن الفعل يُكتب بالألف، والاسم يكتب بالياء؛ لخفته بكثرة استعماله[(١)].

قوله: (وَقَوْلِ الحَرِيرِيِّ: سِمْ سِمَةً تُحْمَدُ آثَارُهَا...) هذا البيت تقدم في أول الموجز، وأعاده ـ هنا ـ؛ لما فيه وفي البيت الذي يليه من الجناس التام، ففي البيت الأول حصلت المجانسة بين لفظي **(سِمْ سِمَةً)** الأول، ومعناه: اجعل علامة دالة على الخير، و**(سِمْسِمَهْ)** الثاني: حبة السمسم؛ فالأول مركب من فعل واسم، والثاني اسم.

وفي البيت الثاني جناس تام ـ أيضًا ـ بين لفظي: **(المكرُ مهما)** المراد به المكر، و**(المكرُمه)** بضم الراء: واحدة المكارم[(٢)].

قوله: (فَإِنْ كَانَ التَّشَابُهُ فِي غَالِبِ حُرُوفِ اللَّفْظَيْنِ فَهُوَ غَيْرُ تَامٍّ) أشار المؤلف إلى أن **الجناس قسمان**:

١ ـ **جناس تام**: وهو أن يتفق اللفظان في أربعة أمور: نوع الحروف، وضبطها، وعددها، وترتيبها، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥] فقد ذُكر لفظ الساعة مرتين، وقد اتفقا في الأمور المذكورة، يراد بالساعة الأولى: القيامة، وبالساعة الثانية: الجزء من

---

(١) انظر: «المطالع النصرية» (ص١١٩).

(٢) «انظر: «مقامات الحريري» رقم (٤٦) (ص٣٧٢)، وفيها: تحسن آثارها» والمكر إيصال الضرر إلى الشخص من حيث لا يشعر، «تاج العروس» (٣٣/ ٣٣٨).

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٤].

الزمن، ولا عبرة بلام التعريف في الكلمة الأولى؛ لأنها على نية الانفصال[(١)]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴿٤٣﴾ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿٤٤﴾﴾ [النور: ٤٣، ٤٤] فالأبصار الأولى جمع بصر وهو النظر، والثانية جمع البصيرة وهو العقل[(٢)].

٢ ـ **جناس غير تام**: وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحدٍ من الأمور المذكورة في التام، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠]، فقد حصل الاختلاف بين الحرفين القاف والنون.

قوله: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٤]) هذا مثال للجناس غير التام؛ لاختلاف نوع الحروف، فقد اختلف اللفظان في حرفي الباء والنون في قوله: ﴿يَحْسَبُونَ﴾ و﴿يُحْسِنُونَ﴾، ومن الاختلاف في عدد الحروف قوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾﴾ [القيامة: ٢٩ ـ ٣٠] فقد اختلف اللفظان ﴿السَّاقُ﴾ و﴿الْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾﴾ في عدد الحروف، ومن الاختلاف في ترتيب الحروف قوله ﷺ في الدعاء: «**اللَّهُمَّ استر عوراتي وآمن روعاتي**»[(٣)]، ومن الاختلاف في شكل الحروف وضبطها قول أبي العلاء:

الحُسْنُ يَظْهَرُ في بَيْتَينِ رَوْنَقُهُ بَيْتٌ مِنَ الشِّعْرِ أو بيتٌ مِنَ الشَّعَرِ

وتظهر بلاغة الجناس في إمتاع الأذن بالتناسب اللفظي بين الكلمتين، وإمتاع العقل بإدراك الفرق بين معنى الكلمتين، وفي الجناس التام حسن الإفادة مع أن الصورة صورة الإعادة[(٤)].

---

(١) انظر: «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٤١٦).
(٢) انظر: «الإتقان» (٥/ ١٧٥٦)، «البديع في ضوء أساليب القرآن الكريم» (ص١٦٣).
(٣) رواه أبو داود (٥٠٧٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩١٥)، وابن ماجه (٣٨٧١).
(٤) انظر: «الإيضاح» (٦/ ٩٣)، و«التبيان لمتن مائة المعاني والبيان» (ص١٧٤).

وَمِنْهُ: «القَلْبُ»، وَيُسَمَّى: الطَّرْدَ وَالعَكْسَ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ إِذَا ابْتَدَأْتَهُ مِنْ حَرْفِهِ الأَخِيرِ ذَهَبْتَ كَذَلِكَ إِلَى حَرْفِهِ الأَوَّلِ يَحْصُلُ مِنْهُ عَيْنُ مَا يَحْصُلُ مِنِ ابْتِدَائِهِ ....

قوله: (وَمِنْهُ: «القَلْبُ»، وَيُسَمَّى: الطَّرْدَ وَالعَكْسَ)؛ أي: ومن المحسِّن اللفظي: القلب، سمي بذلك؛ لأنه يُقلب الكلام فيقرأ من آخره، والطرد: القراءة من أوله، والعكس: القراءة من آخره.

قوله: (وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ إِذَا ابْتَدَأْتَهُ مِنْ حَرْفِهِ الأَخِيرِ ذَهَبْتَ كَذَلِكَ إِلَى حَرْفِهِ الأَوَّلِ)؛ أي: إن حروفه تقرأ من آخرها على الترتيب كما تُقرأ من أولها.

قوله: (يَحْصُلُ مِنْهُ عَيْنُ مَا يَحْصُلُ مِنِ ابْتِدَائِهِ)؛ أي: إنك إذا عكست قراءته الأولى بحيث بدأت بحرفه الأخير ثم بما يليه إلى الحرف الأول كان الحاصل من هذا العكس هو ذلك الكلام بعينه، لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شُدِّد، وتشديد ما خُفِّف، وهذا لا يضر؛ إذ لا بد منه في بعض الكلمات[(١)].

والقلب يكون في الشعر والنثر، ولا يخلو من تكلُّف ظاهر، ولا سيما إذا جاء في الشعر، وأما في النثر فلا، وهو فنٌّ لا يعدو أن يكون مهارة شكلية لفظية لا يرتبط بها معنى، وتكلّفهُ قد يفسد المعاني المقصودة، أو يلجأ إلى استجلاب معانٍ لا داعي لها[(٢)]. قال في «الطراز»: (هو قليل نادر، صعب المسلك، وَعْرُ المرتقى، لا يكاد يأتي به إلا من أَفلق في البلاغة، وتقدم في الفصاحة)[(٣)].

---

(١) «البلاغة العربية» (٢/ ٥٣٥).
(٢) «البلاغة العربية» (٢/ ٥٣٥).
(٣) (٣/ ٩٦)، وقوله: **أَفلق**: أي: نبغ في الشعر، مشتق من الفِلْق ـ بكسر الفاء وسكون اللام ـ وهو الشيء العجيب. «شرح المقدمة الأدبية»، لابن عاشور (ص٦٢).

كَقَوْلِ القَاضِي أَحْمَدَ الأَرَّجَانِيِّ (نِسْبَةً إِلَى أَرَّجَانَ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ المَفْتُوحَةِ ـ كَوْرَةٌ مِنْ كَوْرِ الأَهْوَازِ ـ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُ رَائِهَا)[١].

مَـــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ لِــكُــلِّ هَــوْلٍ وَهَــلْ كُــلٌّ مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ؟!

فَهَذَا البَيْتُ إِذَا ابْتَدَأْتَهُ مِنْ حَرْفِهِ الآخِرِ إِلَى حَرْفِهِ الأَوَّلِ كَانَ مِثْلَ ابْتِدَائِهِ مِنْ حَرْفِهِ الأَوَّلِ.

وما جاء منه في القرآن الكريم فهو غير مقصود فيه، فلا يرد عليه ما يرد على من يتكلّفه، ومن أمثلته في القرآن: مثالان لا ثالث لهما[١]: قوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣]، من غير مراعاة الواو، وفي الآيتين خفة التركيب ووفرة الفائدة، وجريانه مجرى المثل من غير تنافر ولا غرابة[٢].

قوله: (كَقَوْلِ القَاضِي أَحْمَدَ الأَرَّجَانِيِّ[٣]:

مَـــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ لِــكُــلِّ هَــوْلٍ وَهَــلْ كُــلٌّ مَــوَدَّتُــهُ تَــدُومُ؟!)[٤]

فهذا البيت يقرأ طردًا وعكسًا مع احتفاظ الكلام بمعناه، وإن حصل في العكس تبديل في الحركات والسكنات.

---

(١) «حاشية الدسوقي» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٤٦٠).

(٢) انظر: «التحرير والتنوير» (١٧/ ٦١).

(٣) هو أحمد بن محمد بن الحسين الأرَّجاني، نسبة إلى أرَّجان، وهي من كُوَرِ ـ أي مدن ـ الأهواز من بلاد خوزستان، شاعر، في شعره رقة وحكمة، ولي القضاء بِتُستَر وعسكر مكرم، جمع ابنه بعض شعره في ديوان مطبوع، وشعره فيه كل معنى لطيف، مات سنة (٥٤٤هـ). «وفيات الأعيان» (١/ ١٥١)، و«الأعلام» (١/ ٢٠٩).

(٤) «ديوانه» (٣/ ١٢٣٤)، و«وفيات الأعيان» (١/ ١٥٤)، وقبله قوله:

أُحِــبُّ الــمــرءَ ظــاهــرُهُ جــمــيــلٌ لِــصــاحــبــهِ وبــاطــنُــهُ ســلــيــمُ

والهول: المخافة من الأمر، والمراد: بقوله: (**وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ؟!**) استفهام إنكار، والمراد وصف صاحبه بالوفاء من بين الأحباب. انظر: «بغية الإيضاح» (٤/ ١٠٠ ـ ١٠١).

وَمِنْهَا: الِاقْتِبَاسُ وَالتَّضْمِينُ.

فَالِاقْتِبَاسُ: هُوَ أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ أَوْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ.

قوله: (وَمِنْهَا: الِاقْتِبَاسُ...)؛ أي: ومن المحسنات اللفظية الاقتباس، ومن البلاغيين ـ كالخطيب القزويني ـ من لا يذكره من المحسنات، وإنما ضمن خاتمة لعلم البديع، يذكر فيها السرقات الشعرية وما يتصل بها(١).

قوله: (فَالِاقْتِبَاسُ: هُوَ أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ أَوْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ) الاقتباس لغةً: مصدر الفعل اقتبس، وحقيقته: أخذ القبس ـ بفتحتين ـ وهو الشعلة من النار، يقال: قبست واقتبست منه نارًا؛ أي: أعطاني، واقتبست منه علمًا؛ أي: استفدته، وهذا مجاز(٢).

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للاقتباس ظاهرة، فإن ما يأخذه المتكلم من القرآن أو الحديث هو بمنزلة جذوة نار يستضيء به، فيبدو في كلامه كالضياء اللامع والنور المشرق(٣).

وأما في الاصطلاح فهو كما ذكر ابن عاشور، وبعضهم يزيد: من غير دلالة على أنه منهما؛ أي: بأن يكون خاليًا من الإشعار بذلك، فإن قال: «قال الله تعالى»، أو قال: «قال رسول الله ﷺ»، لم يكن ذلك اقتباسًا، وهذا هو المشهور عند جمهور البلاغيين، ولعل ابن عاشور ترك ذلك لوضوحه، أو للاختصار، أو للاستغناء عنه، ويمكن أن يمثل لما خرج بالقيد المذكور بقول محمد بن الرقام:

جُلْ فِي البِلَادِ تَنَلْ عِزًّا وَمَكْرُمَةً ... فِي كُلِّ أَرْضٍ تَكُنْ تَلْقَى مُنَاكَ بِهَا

جُلُّ الفَوَائِدِ فِي الأَسْفَارِ مُكْتَسَبٌ ... وَاللَّهُ قَدْ قَالَ: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾(٤)

---

(١) انظر: «شروح التلخيص» (٤/ ٤٧٤).

(٢) «الصحاح» (٣/ ٩٦٠)، و«أساس البلاغة» (ص٣٥٢).

(٣) «مواهب الفتاح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٥١٠)، و«علم البديع»، لفيود (ص٢٦١)، و«الاقتباس»، للدكتور: عبد المحسن العسكر (ص١٤).

(٤) «الإفادات والإنشادات»، للشاطبي (ص١١٥).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

وَالتَّضْمِينُ: أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ الشِّعْرِ المَشْهُورِ ....

وقريب منه قول أبي بكر الحصني الشافعي:

يَا عَيْنُ لَا تَجْزَعِي مِمَّا جَرَى وَارْضَيْ بِتَقْدِيرِ العَزِيزِ الغَفُورْ
وَاتْلِي عَلَى الطَّاغِينَ فِي ظُلْمِهِمْ: «أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورْ»[(١)]

ثم إنه لو قيد التعريف: «بجملة أو أكثر»، لكان أجود؛ لأنهم ذكروا أن تضمين الكلمة ونحوها من القرآن أو الحديث لا يسمى اقتباسًا[(٢)].

والغرض من الاقتباس: التفخيم لشأن كلام المقتبس، والتزيين لسبكه، بحيث يستعير من قوتها قوة، ويكشف عن مهارته في إحكام الصلة بين كلامه، والكلام الذي أخذه، وفي الاقتباس ـ أيضًا ـ نوع من المفاجأة اللطيفة للقارئ؛ لأنه يعرف مصدر الألفاظ الشريفة، ويعرف أنها من معدن غير معدن الكلام السابق وإن التأما في نسقٍ واحد.

أضف إلى ذلك القصد إلى إصابة الغرض في المعنى وإيفاء المقام حقه[(٣)].

قوله: (**وَالتَّضْمِينُ: أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ الشِّعْرِ المَشْهُور**) هذا تعريف التضمين، وهو لغةً: من ضمَّن الشيءَ الشيءَ: أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع، وقد تضمنه هو، وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمَّنته إياه، والمُضَمَّنُ من الشعر: ما ضمَّنته بيتًا[(٤)].

وأما عند البلاغيين فهو أن يضمن الشاعر شعره شيئًا من شعر غيره،

(١) «الضوء اللامع» (١١/ ٧٦) وفيه قصة.
(٢) انظر: «الإيضاح» (٦/ ١٣٧)، و«البلاغة الواضحة» (ص٢٧٠)، و«الاقتباس»، للدكتور عبد المحسن العسكر (ص١٥).
(٣) انظر: «شرح التلخيص»، للبابرتي (ص٤٠٧)، و«علوم البلاغة» (ص٣٧٣)، و«البلاغة الواضحة» (ص٢٦٩ ـ ٢٧٠)، و«علم البديع»، لفيود (ص٢٦٠).
(٤) «اللسان» (١٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

وَمَزْجُهُ مَعَ الكَلَامِ نَظْمًا أَوْ نَثْرًا ـ ....

وشرطه: أن يكون الشعر المأخوذ مشهورًا، وشهرته تغني عن التنبيه عليه، فإن لم يكن الشعر مشهورًا نبَّه عليه؛ ليتميز التضمين عن الأخذ والسرقة؛ لأن فيها تضمينَ شعر[(١)].

قوله: **(وَمَزْجُهُ مَعَ الكَلَامِ نَظْمًا أَوْ نَثْرًا)** الضمير في **قوله**: **(وَمَزْجُهُ)** يعود على المأخوذ؛ أي: ومزج المأخود مع الكلام، ليشمل الاقتباس والتضمين، أو يعود على الاقتباس؛ لأنه هو الذي يُمزج فيه النص المقتبس مع النظم أو النثر، أما التضمين فهو في الشعر خاصة، كما تقدم، ولا يجري في النثر، كما نص على ذلك الشراح؛ لأن ضمَّ كلام غيره في الشعر على وجهٍ يوافق المضموم إليه مما يستبدع؛ إذ ليس سهل التناول، ولذا عُدَّ من المحسِّنات، بخلاف ضم كلام غيره في النثر فإنه لا إبداع فيه[(٢)].

والاقتباس في النثر جائزٌ بالإجماع، وأما الاقتباس في الشعر فالقول بجوازه هو قول الجمهور، واختلف النقل عن الإمام مالك، وممن لا يراه ابن النقيب الحنفي كما جاء في مقدمة «تفسيره» معلِّلًا بأن ذلك من عدم إجلال كلام الله ﷻ وتعظيمه[(٣)].

وبعض المتقدمين يتورع عن ذلك ـ كالسبكي ـ فإنه قال: (والورع اجتناب ذلك كله، وأن ينزه عن مثله كلام الله وكلام رسوله ﷺ)[(٤)].

والأظهر الجواز؛ لأن المعنى ليس هو نفس القرآن والحديث، وإنما هو

(١) انظر: «عروس الأفراح» ضمن «شروح التلخيص» (٤/ ٥١٤)، و«بغية الإيضاح» (٤/ ١٣٤).

(٢) انظر: «الإيضاح» (٦/ ١٤١)، و«شروح التلخيص» (٤/ ٥١٤)، و«مقرر البلاغة والنقد للصف الثالث الثانوي» (ص١٢٨).

(٣) انظر: «مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع» (ص٢٤٥).

(٤) «شروح التلخيص» (٤/ ٥١٤).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | [17x24] Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d

وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ الغَرَضَيْنِ ـ، وَلَوْ مَعَ تَغْيِيرٍ يَسِيرٍ.

شيء آخر يشبههما، وبهذا يظهر الفرق بين الاقتباس والاستشهاد والاستدلال(١).

قوله: (وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ الغَرَضَيْنِ) وذلك بأن يُنقل النص المقتبس عن معناه الأصلي، ومثل ذلك لا يضرُّ، كقول ابن الرومي:

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِي مَدْحِيـ ـكَ مَا أَخْطَأْتَ فِي مَنْعِي
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِي (بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعِ(٢))

فآخره مقتبس من الآية الكريمة: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، ومعناه واضح: وهو الوادي الذي لا ماء فيه ولا زرع، وهو شِعْب مكة، وقد نقله الشاعر إلى رجلٍ لا خير فيه ولا نفع.

ويفهم من كلام ابن عاشور أن الأصل أنه لا ينقل اللفظ المقتبس عن معناه الأصلي إلى معنى آخر، كما في الأمثلة(٣).

قوله: (وَلَوْ مَعَ تَغْيِيرٍ يَسِيرٍ)؛ أي: فلا يخرج عن كونه اقتباسًا، فقد يلجأ الشاعر أو الكاتب إلى التغيير؛ لإقامة الوزن في الشعر أو استقامة القرائن في النثر(٤)، وهو ما ستراه بيِّنًا في الأمثلة التالية، كقول أبي تمام يرثي ولده أبا علي:

كَانَ الَّذِي خِفْتُ أَنْ يَكُونَا إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَا(٥)

وشرطه: أن يكون التغيير يسيرًا، فلو كان كثيرًا لم يسم اقتباسًا.

---

(١) «الاقتباس» للدكتور عبد المحسن العسكر (ص٣١).
(٢) «ديوانه» (٤/ ١٥٥٣).
(٣) «علوم البلاغة» (ص٣٧٣).
(٤) «الاقتباس» (ص٢٨).
(٥) «ديوانه» (٤/ ٣٨٠)، وانظر: «معاهد التنصيص» (٤/ ١٣٩).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

. . . .

ومن الاقتباس الذي لا تغيير فيه: قول العلامة الفقيه عبد الرحمن البعلي الحنبلي:

ٱعْبُدِ اللّهَ وَجَاهِدْ ... فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ
وَٱلْزَمِ التَّقْوَى خُلُوصًا ... وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ[1]

وذكر بعض العلماء أن **الاقتباس ثلاثة أقسام**:

الأول: مقبول، وهو ما كان في الخطب والمواعظ والعهود.

الثاني: مباح، وهو ما كان في الرسائل والقصص.

الثالث: مردود، وهو على **ضربين**: **أحدهما**: تضمين ما نسبه الله تعالى إلى نفسه، ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه، كما قيل عن أحد بني مروان: إنه وقع على مطالعة فيها شكاية عماله: إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم. **والآخر**: تضمين آية في معرض هزل أو سخف، ونعوذ بالله من ذلك، كقول أحدهم: . . . ثم ساق بيتين لا يليق ذكرهما. قال السيوطي بعد نقل ما تقدم: «وهذا التقسيم حسن جدًّا، وبه أقول»[2].

ولم يمثل المؤلف للاقتباس من الحديث، ومثاله قول القاضي منصور الهروي:

فَلَوْ كَانَتِ الأَخْلَاقُ تُحْوَى وِرَاثَةً ... وَلَوْ كَانَتِ الآرَاءُ لَا تَتَشَعَّبُ
لَأَصْبَحَ كُلُّ النَّاسِ قَدْ ضَمَّهُمْ هَوًى ... كَمَا كَانَ كُلُّ النَّاسِ قَدْ ضَمَّهُمْ أَبُ
وَلَكِنَّهَا الأَقْدَارُ «كُلٌّ مُيَسَّرٌ ... لِمَا هُوَ مَخْلُوقٌ لَهُ» وَمُقَرَّبُ[3]

---

(١) «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (٢/ ٣٠٨).
(٢) «الإتقان» (٢/ ٧٢١)، و«شرح عقود الجمان»، للسيوطي (ص١٦٨)، و«الاقتباس»، للدكتور: عبد المحسن العسكر (ص٧٨).
(٣) «الإيضاح» (٦/ ١٤٠).

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

فَمِنَ الِاقْتِبَاسِ قَوْلُ الحَرِيرِيِّ فِي المَقَامَةِ الثَّانِيَةِ: «فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَب * حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَب».

وَمِنَ التَّضْمِينِ قَوْلُ ضِيَاءِ الدِّينِ مُوسَى بْنِ مُلْهَمٍ الكَاتِبِ فِي هِجَاءِ الرَّشِيدِ عُمَرَ الفُوِّيِّ وَكَانَ أَصْلَعَ، وَأَسْنَانُهُ بَارِزَةٌ:

ولفظ الحديث: «**اعملوا فكلٌّ ميسر لما خلق له**»[(١)].

قوله: (قَوْلُ الحَرِيرِيِّ...: فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَب * حَتَّى أَنْشَدَ فَأَغْرَب[(٢)]) هذا اقتباس في النثر من الآية الكريمة: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

ومن أمثلة الاقتباس ـ أيضًا ـ: ما جاء في «الصحيحين» من حديث أنس رضي الله عنه في غزوة خيبر، وفيه: فلما دخل النبي ﷺ القرية قال: «**الله أكبر! خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين**»[(٣)]، فهذا اقتباس من الآية الكريمة: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴿١٧٧﴾﴾ [الصافات: ١٧٧].

قوله: (وَمِنَ التَّضْمِينِ قَوْلُ ضِيَاءِ الدِّينِ مُوسَى بْنِ مُلْهَمٍ[(٤)] فِي هِجَاءِ الرَّشِيدِ عُمَرَ الفُوِّيِّ[(٥)]...):

---

(١) رواه البخاري (٤٦٦٦)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) «مقامات الحريري» (ص١٧) وقد جُرد آخره من الضبط بالشكل، ولعله على نية الوقف، وقوله: «**فأغرب**» أي: أتى بالغريب.

(٣) «صحيح البخاري» (٣٦٤)، و«صحيح مسلم» (٣/ ١٤٢٦).

(٤) لم أجد له ترجمة، سوى ما ذكر ابن أبي الإصبع المصري المتوفى سنة أربع وخمسين وست مائة في آخر كتابه «تحرير التحبير» (ص٦٢٢)، أنه لما صنف هذا الكتاب نسخه الفاضل ضياء الدين موسى بن ملهم الكاتب، وتفضل في آخره بكتابة أربعة أبيات.. ثم ذكرها، وأشار إلى هذا صاحب «الوافي بالوفيات» (١٩/ ١٠).

(٥) نسبة إلى فُوَّه، بالضم ثم التشديد: بُلَيْدة على شاطئ النيل. كما في «معجم البلدان» (٤/ ٢٨٠).

أَقُولُ لِمَعْشَرٍ جَهِلُوا وَغَضُّوا ... مِنَ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ وَأَنْكَرُوهُ
هُوَ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ... مَتَى يَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوهُ

أَقُولُ لِمَعْشَرٍ جَهِلُوا وَغَضُّوا...[(١)]

فالبيت الأخير لسُحيم بن وَثِيل الرياحي[(٢)]، وهو:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[(٣)]

وقد أجرى عليه تغييرًا يسيرًا، ليدخل في معنى الكلام، مع أن الغرض لوضع العمامة في الموضعين مختلف، ففي بيت سحيم لتعرف شجاعته، وفي بيت موسى بن ملهم ليظهر صَلَعُ المتحدث عنه، وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس.

ومن أمثلة التضمين: قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

---

(١) «الإيضاح» (٦/١٤٣). والبيتان ذكرهما العباسي في «معاهد التنصيص» (٤/١٦٩).
قوله: **(غَضُّوا)**؛ أي: أعرضوا، وقوله: **(هُوَ ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا)**؛ أي: ابن شعرٍ جلا وانكشف؛ لأنه كان أصلع، **والأصلع**: هو الذي انحسر شعره عن مقدم رأسه.
وقوله: **(طَلَّاعُ الثَّنَايَا)** الثنايا: مقدم الأسنان، وإنما كان طلاع الثنايا؛ لأنها كانت بارزة.
وقوله: **(مَتَى يَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُوهُ)**؛ أي: تعرفوا صلعه بنزع العمامة التي على رأسه.

(٢) «بغية الإيضاح» (٣/١٣٨).

(٣) هذا البيت هو الأول من أحد عشر بيتًا من أشهر شعر سُحيم بن وثيل (٦٠هـ)، وقد جاءت الأبيات في مطلع كتاب «الأصمعيات»، للأصمعي (ص١٩)، وقوله: **(أَنَا ابْنُ جَلَا)** على حذف موصوف ـ كما تقدم في الإيجاز ـ أي: أنا ابن رجل قد انكشف أمره، أو جلا الأمور أي: كشفها، **والثنايا**: جمع ثنية، وهي العقبة، يقال: فلان طلاع الثنايا؛ أي: ركَّابٌ لصعاب الأمور. **(مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ)**؛ أي: للحرب لتعرف شجاعته. «معاهد التنصيص» (١/٣٤٢)، و«المغني» تحقيق الدكتور: عبد اللطيف الخطيب (٢/٤٦٨).

وَيَجُوزُ فِيهِمَا التَّغْيِيرُ اليَسِيرُ كَمَا فِي المِصْرَاعِ الأَخِيرِ المُتَقَدِّمِ، وَكَقَوْلِ أَبِي القَاسِمِ بْنِ الحَسَنِ الكَاتِبِيِّ:

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ عَلَى هَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي: «أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوا»[(١)]

فالمصراع الأخير للشاعر عبد الله بن عمر العرجي، وتمامه:

.... لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وَسِدَادِ ثَغْرِ[(٢)]

قوله: (وَيَجُوزُ فِيهِمَا التَّغْيِيرُ اليَسِيرُ كَمَا فِي المِصْرَاعِ الأَخِيرِ...) تقدم هذا، والمصراع من بيت الشعر: نصفه، وهما مصراعان، يسمى الأول الصدر والآخر العجز[(٣)].

قوله: (وَكَقَوْلِ أَبِي القَاسِمِ بْنِ الحَسَنِ الكَاتِبِيِّ[(٤)]):

إِنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ عَلَى هَجْرِنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ...[(٥)])

هذا من أمثلة الاقتباس في الشعر، وقد جرى في البيت الثاني تغيير يسير.

فقوله: (فَصَبْرٌ جَمِيلْ) في سورة يوسف: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا

---

(١) «مقامات الحريري» المقامة الزبيدية رقم (٣٤) (ص٢٦٧).

(٢) «ديوان العرجي» (ص٣٤)، و«وفيات الأعيان» (٥/ ٤٠٠).

(٣) انظر: «تاج العروس» (٢١/ ٣٣٤)، «المعجم الوسيط» (ص٥١٣).

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) قوله: «**أَزْمَعْتِ**» أي: عزمتِ، وقد ذكر الدسوقي ـ كما في «شروح التلخيص» (٤/ ٥١١) ـ أنها بكسر التاء خطابًا لمؤنث، وكذا ضبطت في «بغية الإيضاح» (٤/ ١٣٢)، وضبطت بالفتح في «معاهد التنصيص» (٤/ ١٠٩)، **والجُرم**: الذنب. **والصبر الجميل**: الذي لا شكوى معه، **والصفح الجميل**: الذي لا عتب فيه، **والهجر الجميل**: الذي لا غيبة فيه.

وَإِنْ تَبَدَّلْتِ بِنَا غَيْرَنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الوَكِيلْ

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْتُ إِمْلَاءَهُ فِي عِلْمِ البَلَاغَهْ، وَأَرَى فِيهِ لِلْقَانِعِ مِنْ هَذَا العِلْمِ مَقْنَعَةً وَبَلَاغَهْ، وَكَانَ تَمَامُهُ فِي مُنْتَهَى شَهْرِ رَمَضَانَ ....

فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، **وقوله:** (فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلْ) في سورة آل عمران، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣].

قوله: (وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْتُ إِمْلَاءَهُ...) في هذا الختام محسِّن بديعي، وهو الجناس التام بين لفظتي: (بلاغه) فالأولى مراد بها هذا العلم، والثانية مراد بها البلوغ إلى الشيء والوصول إلى الغاية، وقد استفدت من ذلك في عنوان هذا الشرح.

وفي هذا الختام ـ أيضًا ـ إشارة من ابن عاشور إلى أنه قد أتى على المقصود وانتهى منه، وهذا مما يحسن مراعاته في الخاتمة، وقد نصوا على أنه ينبغي أن يكون آخر الكلام مستعذبًا حسنًا؛ لأنه آخر ما يعيه السمع، ويرتسم في النفس(١).

على أن ابن أبي الإصبع نص في كتابه «تحرير التحبير»(٢) أن حسن الخاتمة في الشعر قليل في أشعار المتقدمين، وأكثر ما عُني بذلك المحدثون.

أما في القرآن الكريم فهو كثير بل هو مطرد، قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الزمر: ٧٥].

---

(١) انظر: «أصول الإنشاء والخطابة» (ص١٤٩)، و«معجم المصطلحات البلاغية» (١/ ٣٢٦).

(٢) (ص٦١٨).

مِنْ عَامِ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَأَلْفٍ بِمَرْسَى جَرَّاحٍ الشَّهِيرِ بِالمَرْسَى. كَتَبَهُ مُؤَلِّفُهُ مُحَمَّدٌ الطَّاهِرُ ابْنُ عَاشُورٍ.

وقال تعالى في خاتمة سورة النساء: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ ﴿١٧٦﴾﴾، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١٢٩﴾﴾ [التوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩].

يقول ابن النقيب: «جميع خواتم سور القرآن في غاية الحسن ونهاية الكمال، لأنها بين أدعية ووصايا، وفرائض ووقضايا، وتحميد، وتهليل، إلى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع، ولا إلى ما يعقبها تشوّف»[(١)].

قوله: (مِنْ عَامِ ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَأَلْفٍ...)؛ أي: في بداية اشتغاله بالتفسير المسمى: «**التحرير والتنوير**»؛ لأنه بدأ به عام واحد وأربعين، وهذا له أثر واضح في هذا الموجز، ومن ذلك الأمثلة من القرآن التي لا وجود لها في كتب بلاغة المتقدمين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف كلامه على بعض الآيات في «الموجز» عما قرره في «التفسير»، وتقدم شيء منه، ولعل هذا الاختلاف داخل ضمن تحريراته البلاغية في ثنايا التفسير، مما تبين له بعد طول تأمل للكتاب العزيز. كما قال في مقدمة «تفسيره»: «ألتزم ألا أغفل التنبيه على ما يلوح لي من هذا الفن العظيم ـ فنّ دقائق البلاغة ـ في آية من آي القرآن، كلما أُلهمته بحسب مبلغ الفهم وطاقة التدبر»[(٢)]

قوله: : (بِمَرْسَى جَرَّاحٍ الشَّهِيرِ بِالمَرْسَى) هي ضاحية تبعد عشرين كيلاً

---

(١) «مقدمة تفسير ابن النقيب» (ص٢٨٨).

(٢) «التحرير والتنوير» (١/ ٨).

. . . .

عن مدينة تونس، تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط (البحر الأخضر)[(١)].

وبهذا تمَّ ما يسَّر الله كتابته على هذا الموجز المفيد في تمام الساعة التاسعة والنصف من ليلة الثلاثاء لثمان ليالٍ خلون من شهر شوال عام أربعين وأربع مائة وألف، ثم تمت مراجعته عدة مرات.

أسأل الله تعالى أن ينفع به وأن يكتب لي ولمن أعانني وأفادني جزيل الأجر، إنه سميع قريب مجيب. والحمد لله ربِّ العالمين.

---

(١) انظر: «تراجم المؤلفين التونسيين» (٣/ ٣٠٠).

الفهرس

الموضوع الصفحة

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

الموضوع — الصفحة

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

الموضوع الصفحة

سحب ثاني (ملون)/ الكفاية والبلاغة في شرح موجز البلاغة/ ٢٠٢١/١٢/١٥ | Z:/Mkt2021/Jawzi/Kifaya-Balagha.3d [17x24]

الموضوع الصفحة